



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد  
فيقول العبد الفقير محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي الحنفي الأشعري الشاذلي ينشأ كسب حال  
صغرى مشتتة لا يحفظ القرآن العظيم إذ تذكر والذي وجدتني وعي رحوم الله تعالى ورحني معهم  
ورحم جميع المسلمين في شأني وقالوا إن وطن طرابلس الغرب لم يدق بعالم ماهر في المذهب الحنفي ينشره  
ويعلمه الناس فانفتحت آراؤهم على إرسالي إلى الجامع الأزهر بمصر القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي  
وينشره في الوطن المذكور بعد الرجوع إليه فأرسلني والذي رحمه الله تعالى إليه في ستة ألف ومائتين  
وثلاث وستين وأما حينئذ إن تسع عشرة سنة وقد حفظ بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشتغلت  
بقراءة العلم قبل ذلك بنحو ثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الأزهر والمسجد الأنور  
لأنزال إن شاء الله تعالى بأوار العلوم معجورا اشتغلت بتحصيل العلوم المتنوعة ومنها مذهب سيدنا  
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بجوانبي الشيخ الصاوي  
رحم الأستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بجوانبي الشيخ الدسوقي مع مراجعة الحرشي ومجموع  
الأمير ثم أخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الذكر بعد قراءة موافق الفلاح  
وحواشيه لسيدي أحمد الطعطاوي وتحفة الملوك والسلاطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن  
سور الإبصار بجوانبي الشيخ الطعطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبعين من القرن المذكور  
جئت بحمد الله تعالى إلى وطني المذكور فوجدت جيتي وعي قد مات رحمه الله تعالى ور  
حيافا فشرعت للتدريس ونشر العلوم والاقتناعي بالمذهب الحنفي ولم أزل مداوما على ذلك والحمد  
إلى هذه السنة الثامنة بعد الألف والثلاثمائة فلاح لي أن أجع من القيود المتفرقة المسائلا  
التي كنت سئلت عنها في أثناء تلك المدة وقد سقتها وأصرت أقدم رجلا وأخر أخرى ثم عزمت على جمعها  
في هذه الأوراق وحذفت منها الكثير والما قبل كما جمعت مانقي بخطي غير مقيدة فأصد  
بذلك نفقي ونفع من اتى بالاقتمام من الإخوان العلماء وقد اختصرت الاسئلة وقت النقل من  
ورعا اختصرت الجواب أيضا وبعزت فيه نقولا ونقولا وعزوت لكل مسألة إلى محلها إلا

بما شتم في غالب الكتب المدولة فحانت محمد الله تعالى مجموعته تشر للباطل ولا سيما هم من  
 الاحوان الوطيين في جميع العنصر الكامية في الحوادث الطارئة لسيدهم وأرواح الله العظيم أن  
 معهم ما وأن يعملوا ما حله لوجه الكريم وأرجو من بعض علماء الاحوان أن يسطروا بعض الرضى  
 والقبول كإبيل وعين الرضى عن كل عيب كليله \* كان عين الخط سدى المساربا  
 وأستعمر الله العظيم وأصلى على سيدنا محمد الكريم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين ومن  
 تبعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

في مستمعة في مسائل من العقائد وما يباينها

سئلت عن ايمان المذاهب هل هو صحيح فالجواب ان فيه بعضا من كل جار ما حول العرفان  
 صحيح وان كان متروكا ولا يصح ايمانه قال الشيخ تاج الدين ان السني المحقق الادفع للسمع على  
 الاشعرى أى في قوله بعدم صحة ايمانه ان صح أنه قاله ان المذاهب كل أحد اقول العرفان مع احتمال  
 شك أو وهم ولا يكتفى ايمان هذا المذاهب لعدم الحرم به ادلا ايمان مع أدى رد وان كان المذاهب احدا اقول  
 الغير بصحة كونه حارم فيكون ايمان المذاهب لا اشهرى وغيره قال الحلال الحلي وهذا هو المعتقد اه  
 نقله سيدى عبد الوهاب الشمراني في اليوافيت قال سيدى حسن الشمراني في شرحه على الوهابية  
 ولا يتحقق أى المذاهب الا في شافي قطره تلمعه الدعوة ودعاه مسلما الى الاسلام فاس لا في شافين  
 أهل الاسلام فابن يحنوا اخدمهم من بوع استدلال في فائدة في اعلم انه يجب على كل عاقل أن يعرف  
 ان الله تعالى واحد لا شريك له ادلو حار كقول الاله اسين لخران يريد أحد ما شيا ويريد الآخر صد  
 كركه زيد وسكويه فيتم وقوع المزاين وعدم وقوعها لا امتناع ارتعاع الصدق المد كورس  
 واحتماعها ما فيتم وقوع أحدهما ويكون مریده هو الاله الحق دون الآخر ولا يكون الاله  
 الا واحد اجماع الله تعالى على أن لا يكون الا كافر والمشارك ما المرفق بينهما فالجواب  
 أن يسب ما الله موم والخصوص المطلق وكل مشترك كافر وليس كل كافر مشركا فالكار أعظم مطلقا  
 والمشارك أحص مطلقا فأما كفر المشترك فلهذه عن أحديه الله تعالى ما مشركه لا نسب الا لوجه  
 الى غير الله تعالى مع الله وجعل له نسب في مشترك وأما وجه كونه لا يلزم أن يكون كل كافر مشركا فهو  
 أن الكافر هو الذي يقول ان الاله واحد غيره اخطأ في تعين الاله كما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله  
 هو المسيح ابن مريم ما قال لقد أشرك الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم فكفره من حيث أنه جعل  
 ما سوت عسى الما كانه يكفر باصا كره ما رسول صلى الله عليه وسلم أو عص كانه اه أفاده الشيخ  
 الا كثر في الفتوحات والله أعلم في سئلت عن أهالي حبل طرابلس العرب الذين لا يتقدمون عذهب  
 من المذاهب الاربعة ما مدعهم ومن هو امامهم فالجواب انهم قد همون عذهب عند الله أناس  
 وهم أناسية وهم من حلة الخوارج وقد قسم في الواصف الخوارج الى سبع فرق احداها الاناسية قال  
 انهم قالوا بالمخالفة من أهل المسألة ككافر غير مشترك في تفرق ما حكمهم وعقبة أموالهم من سلاحهم  
 وكراهم حلال عند الحرب دون غيره ودارهم دار اسلام الامم كسلطانهم وقالوا بتحمل شهادة  
 محالهم ومن تكب الكبيرة موحدة غير مؤمن بالله ان الاعمال داخل في الايمان والاستطاعة  
 فعل الفعل وعمل المذبح في حق الله تعالى ومترك الكبيرة ككافر بجملة لاملة وتوقعوا في تكفير أولاد  
 الكفار وتدينهم وتوقعوا في الدخان أهو شرك أم لا وفي جوار عنقه رسول لا دليل ومجموعة وتكليف  
 اساعه مما يوجب اليه أى تردوا في ذلك حازم لا كافر واعلوا أكثر أعصابه وانفردوا قارنا انظرهم  
 في الواصف والله تعالى أعلم في سئلت عن الامم المعروفة والتي عن المسكر ما حكمه ما تشرعا

مطلب في ايمان المذاهب

مطلب يجب على كل عاقل أن يعرف أن الله تعالى واحد

مطلب في الفرق بين الكافر والمشارك

مطلب في أهالي حبل طرابلس الدوب وامهم اناسية

مطلب في حكم الامم المعروفة والتي عن المسكر ما حكمه ما تشرعا



ويعتقد به على كل حال وقيل الموكل بركن تدبير المعنى والاتحلاص عن الحلول والقوة وهو مخرج التوحيد  
والعرفه بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين بهذا المعنى انه سبحانه ولا يعماه  
الأموي فمن المراد منه هيا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد الله تعالى في حقه هل يحكم بكفره  
فالجواب انه لا يحكم بكفره كما يقوله شيخنا الشيخ ابراهيم الماحوري في حواشيه على من الخوهره  
وهذا نصه واعلم ان معتقده الحقه لا يكفر كما قاله العراني عبد السلام وفيه الدوي يكون من الماده  
وان أفي حقه يعرفهم بها ومصل بهم فقال ان اعتقده حقه العلوي بكفر لا حقه العلوي بها شرف  
وربعه في الحقه وان اعتقده حقه السهل كقول حقه السهل فيها حقه وبراءة الله والله تعالى أعلم  
**سئلت** ما قولكم في الولي وكرامته من هو الولي وما هي الأكرامة فالجواب ان الولي هو  
العارف بالله تعالى وصفه حسمائكم للواط على الطاعات مع احسان المعاصي والاعراض عن  
الام مالا في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهور امر حارق للعاده على يديه غير مقرون بدوى السوء  
حالا يكون مقرونا بالمال الصالح والامان كونه استدرجا والدليل على حقيقه الكرامه ما توار  
عن الصلاه في مذهبهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن اسكاره وقد نطق القرآن بقصه من ثم وأصف ولا يحق  
أن كرامه الولي محمده للرسول الذي ظهرت الكرامه على يده واحد من أمه لانه لا يكون وليا الا اذا كان  
شعافي يابته والله ولي الارشاد والموافق أفاده سيدي حسن التبرسلا في شرحه على الوهابيه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو تسعة فالجواب لهم  
كاواسمه ثلاثه منهم كور وأرسمه اثنا فذكر العاصم وعبد الله الملقب بالطيب والظاهر  
وابراهيم والاناث ربي ورفقة وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكاهم من السيدة حجة الا ابراهيم وبه  
من مازيه القطبية قال الامام الصافي وقد نقلت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة وعلت  
أولاد طه قائم مرجب \* رقية ذات الحال الداسمه  
فصاظم قائم كنزوم وعبد الله ابراهيم وهو الحامه  
فاما المذكور فواصعارا واما الاناث فمروجن كلهن وتاتي حبياته صلى الله عليه وسلم ماعدا فاطمه  
رضي الله تعالى عنها فاطم امانت بعده ستة أشهر رسول الله عليهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن  
الدوي في شرح الدلائل وقد نظم شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله  
أولاد طه سبعة فانقام \* يتلو ابراهيم عبد الله  
رقية ثم أم كلثوم وفا \* طمة وزينب فاطمة وباهي  
**سئلت** عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيئا وارحم محمد  
وآل محمد حتى لا يبقى من الرحمة شيئا وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شيئا وسلم على محمد  
وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شيئا معناه ان طاهره ماد متعلق بقوته تعالى ولا يبقى بطلانه  
فالجواب والله تعالى الموفق للصواب انه معناه حتى لا يبقى من الصلاة التي حصصتها أهل  
عائسك وأرهم الاحود وهكذا يقال فيما بعده هاولا يبقى استثناءه أو ان الكلام مخرج مخرج المداعه  
وهذه الصيغة دل الشارح رواها ابن جرير عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مودعة وقد كرهها اصلا  
عليها أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن محمده من  
مجزرات سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وقد قرءوا القرآن بأه اللط للبر عليه صلى الله عليه وسلم  
وقرءوا بالمحرة بأهل علقه الله تعالى جاز لا العاده على يد مدعي النبوة وذلك العمل يقوم مقام قول الله  
عز وجل له أن رسولني تصدق بالمائة في مثاله في مقام آسان في ملا من الناس محصورة ملك مطاع وقال  
بامر الخاصرين اني رسول الله الملك وان آية صدق ان الملك يقوم ويرجع للماع عن رأسه فقام الملك

مطلب في حكم من اعتقد  
أن الله تعالى حقه

مطلب في بيان الولي  
والأكرامة

مطلب في بيان أولاده  
صلى الله عليه وسلم وأسم  
سمه

مطلب في قول الدلائل  
اللهم صل على محمد حتى  
لا يبقى من الصلاة شيئا

مطلب في وجه كون  
القرآن محمده



في الخلق وورع الخرج ورائع دعوى هذا انتهى اليك فقد انعم الله منتهى بقله صدق  
 من رسول عيسى يكون تراءى بغيره وليس هو جعل هذا ان ربي الله وان لم يدعه  
 لثبته الا ان الله قد علمه في الترهة في المروء والاصول كل صفة من صفات الله ان كل علم  
 واتدرة وليس هو فلا في جواب ان مرادهم من قولهم القرآن مجزأة ان يتعلمه وتاليه على هذه  
 الحجة لغيره والادب النجفة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس  
 مرادهم ان كل ما في الله في نبي هو قطع او الصفة بعدية مجزأة انما ان ذلك سبيد عيسى عليه السلام  
 الشعرا في البوقية والله تعالى اعلم في مسئلتك عن السديسي ابن مريم عليه السلام لاول آخر  
 لربنا هل يكون كونه من هذه الامة وادانته ان يكون كواحد من هذه الامة هل يتناول عن مرتبة  
 لربنا في الجواب ما في حوائج الشيخ قد يشي على وعلى الشيخ السوسي وهذا هو قوله كواحد  
 من امته يعني كواحد من النبي صلى الله عليه وسلم اما قوله عن مرتبة الرسالة فلا بل  
 ربه الله تعالى في روم ودرجات ومعاني حيث احيا الله تعالى في هذا يد في الله يعمل لما يقع في هذا  
 الزمان من عهود آثار الحق وتعاظم الحق واول الصلال يكون عليه السلام ما يكاد ومن الكتاب  
 والسنة ويكشف الله في العطاء في الزمان احكام كتاب الله تعالى وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اه  
 ومن داهم الملا في ما يقوله بعض جهلة متاعري الحقيقة من ان عيسى لداول يتكلم في هذه الامم الاعظام  
 في حبيبة وقد رقت القول فحققت للتأخر من الحجة كالب واحد الكهناوي والسديسي  
 ابن عديس في حوائجهم في الله في التنازل وتعالى اعلم في مسئلتك ما هو الدال  
 المراد من حديث طلب العلم مريضة على كل مسلم ومسلمة في الجواب ان موقع فيه الخلاف فيذهب  
 المصرون والمحققون الى انه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء الى انه العلم بالحل والحرام وذهب  
 المتكلمون الى انه العلم الذي يدرك به التوحيد اذ هو اساس الشرعيات واهل المذاهب وذهب الصوفية  
 الى انه العلم بمكرب الآخرة الذي يبي عليه اسرار القلوب والبيات ادل على الاسباب اعا الاعمال بالبيات  
 ذلك قد يشي في حوائجهم على الوسطى والاخر ان العلم الذي يستعمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في  
 الاحكام لا يمتنع من كون الممتنع على عامة الملتزم وجوب علم البيات الخس شذر الحاجة قد بلغ خصوص  
 الممار وحسب عليه معرفة الله تعالى واداءه وقت الصلاة في احكامها وترطها وكذا في البيات الخس  
 كل واجب لا يمتنع تعلم احكامه وما يتوقف عليه حقه ثم لا يندم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان  
 امكن استخراجها من الادلة والاسال اهل الله كراهه والله تعالى اعلم في مسئلتك عن قول العائلي

مطلب في بيان المراد من  
 السلام هل يكون كواحد  
 من الامة

مطلب في بيان المراد من  
 العلم في حديث طلب العلم  
 مريضة

مطلب في معنى البيت  
 وهو  
 والسلام لله ان يمل الخ

مطلب في حديث ان  
 ملائكة بطون في الطريق

وعالم الله ان يعمل • معذب من قبل عباد الوثن  
 ما معناه ينوء لاداءه في اشكل علينا في الجواب انه يجوز على العالم ان يكفره لعليه من الملائكة  
 ذل العاري في حوائجهم على الملائكة والاصل ان العالم ان كل كافر اعمه ومعذب من قبل عباد الوثن  
 لا يور من كفر في حقه واما ان كل مسلم ولكنه قوط في العمل به واقبح العباد عا با هذا هو الحق  
 بنوه والى الله ان يعمل الخ يجوز على العالم التكفير كماله اليه ود المصاري اه والله تعالى اعلم  
 في مسئلتك عن حديث ان ملائكة يطوفون في الطريق يلتصقون اهل ابد كره هل هو صحيح صالح  
 لا احتجاج في الجواب نعم هو صحيح صالح للاحتجاج رواه البخاري في صحيحه ومسلم وقوله عه بالعلامة  
 المديري وهذا لفظ البخاري قال في حقه عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه قل قل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان ملائكة يطوفون في الطريق يلتصقون اهل الله كفرة او وجدوا قوم ما يد كرون الله  
 تبادوا الى ما حنك يصحونهم ما جنتهم الى السماء قل يسألهم ربهم وهو اعلم بهم ما يقول عبادي  
 قل يقولون يسبحونك ويكبرونك ويعبدونك ويعبدونك ذلك يقول اهل الله فيقولون لا والله

يارب مارأول قال يقول كيم لو راوي قال يقولون لو راول كوا أشدك عمادة وأشدك غصيد  
 فأكثر لك تسبعا قال يقول مايسأول قال يقولون يسأولك الحصة قل يقول هل راوها قال يقولون  
 لا والله يارب مارأوها يقول كيف لو راوها قال يقولون لو اها كانوا أشد عليه احصاوا أشد لها  
 طلائوا أعظم ديار عسفة قل دم سقودون قال يقولون من الدار قال يقولون وهل راوها قال يقولون لا والله  
 مارأوها قال يقولون كيف لو راوها قال يقولون لو راوها كانوا أشد منهم اذراوا أشد لها احصاها قال  
 ويقولون أشدكم اني قد عرفت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم انصاحا لحاجة قال هم  
 العم لا يشقي هم جلسهم اه لفظ الفخاري وعما ساسم هدام من حيث القى مارواه الامام أحمد  
 وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال قول الله عز وجل يوم القيامة سيعلم أهل الجمع من أهل الأكرام وقيل ومن أهل الأكرام  
 ما روى الله قال أهل مجلس الذكر وعن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكرون الله عز وجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ناداهم فقال من السجد  
 ان قوموا معي انكم قد فعلت شيئا سجدتم حسنة وعنه ابصاع النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
 سيبارك من الملائكة يطوفون حوافي الذكر فاذ انوا عليهم جفوا هم ثم ينشرونهم الى السماء الى رب  
 العزة ساروا وتسأل فيقولون رسأا بيا على عمادك يعطونك الا لك وتتلون كتابك وتصلون  
 على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم يسأولك لا تحزنهم وديارهم ويقول الله تبارك وتعالى غشواهم رحمتي  
 بهم الخلد لا يشقيهم جلسهم اعادة عبد العظيم المندري في كتاب التوسيع والترهيب وغيره زيادة  
 احاديث في التوسيع في الذكر فليارحه الله تعالى في سماعها ثم رايت عدان كتب ذلك في البيواحيث  
 مانصة في حال قبل في هاهنا الملائكة السباحين فالحق انهم مقامهم كورهم سباحين يطوفون بحال  
 الذكر الذي هو القرآن ولا يقتدعون على من ذكر الله تعالى بالقرآن احدا من الذين ليس بغير القرآن  
 فادامهم وحده وامر يذكروا الله تعالى بالقرآن عدوا على الداكرين بغيره وذلك ورفههم الذي يعشرونه  
 ووجه سبحانه وبذلك كان الهدي اذ اخرج بقم جماعة يتلون كتاب الله ماء الليل والبار بقله عن الشيخ  
 الاكثر قدس سره هداوي يهدي للهدايد ذكر الله تعالى له قوله تعالى فادكرهم ولعوله تعالى  
 والداكرين الله كثيرا والذاكرات أعاد الله لهم معصية وأمر اعطيا ولا يلعنوا لاش ولا رقيب لقول السيد  
 الطوسي العارف بالله تعالى الشيخ الدردير

يا منبتى طرق أهل الله والنسليك \* دع عنك أهل الحوى يسلم من الشريك  
 وان اذكر كروى رد العترة بكميل \* فاحصل سلافي الخلافة دائما فيك  
 اه من الصاوي والله تعالى أعلم \* سئلت عن الناس الحرة للذاتين أصحاب الطرق هل له مشهد  
 في المنع وتوقف مدة عن الجواب ثم رايت في ثبوت الشيخ الامير المالكى مانصة واعلم ان الحرة  
 والزانية والحرام ويحذر ذلك ليست هي المقصود الا سلب من الطريق بل مدار أصل الطريق محاهدة  
 النفس والامانة الشريفة ولذا الماسئد مالك عن علم الماسئد قال اعمل بعم الظاهر بورك الله في الماسئد  
 لكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد ورد دعيم النبي صلى الله عليه وسلم لبعض  
 أصحابه في الجهاد وعقده اللوازم واعتقاده انشاد الشعر والمصير في الصلابة وكذلك القوم تركوا  
 بالناس الحرة واعمال الاعمال بالديات وشروا بالاعمال واعمر واهل الحسم في الذكر والاشاد اعانة على  
 المحاهدة ولجنت بحرقهم أصحاب طرقهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا نص لغيرهم  
 بل على حد ما نزل فلامى على لسانى حالى \* زيمنى والطرب من قريب  
 ذلى ولذا دعوى اليوم أفسدوا الأوصاف واقتصر على الصور الظاهرة وطريق القوم دارسة ومال

مطلب في الخس على ذكر  
 الله تعالى

مطلب في الناس الحرة

مطابق: هر چه دل آلود  
در آرزو کرمه

[illegible]

وميتهم من يقتل \* وغير هذا ما لا يقبل

وفي المقائيد السنية ما تيسر وللتنوليت باجلاء وانما راجع على القائلين القصاص نظرا لما كتب فقط  
 كافي حواشي شيخنا الماجوري على الموعظة وفي شرح المقائيد السنية ان وجوب العقاب والسمان  
 على القائل بتعدي لا نكاح الهنسي وكسه العمل الذي يعقل الله تعالى عنده الموت بطريق حري العاقبة  
 من القتل من العمل كما لا حجة في مسائل من الحياة المدة كروى في قوله تعالى ولا تعسبن الذين  
 يملكون سبي الله امواتا قائل احياء لا يمتطوا الراسها فاجاب ان وقع فيه اختلاف بين العلماء والاصح  
 فيه انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان واحدهم في اجواف طيور وخضر ولهم سم يرزقون  
 بها كل يوم ويقتلون وروى عنه عليه السلام انه قال لما اصيب احواكم يا حذيفة عن الله ان واحدهم  
 في اجواف طيور وخضر تدور في اهل الجنة وروى زهير ان الجنة فونا على من غارها ونسرح من  
 الجنة حيث شئت وتاوى الى قبائل من ذهب معلنة في طين العرش وفيه دلالة على ان روح الانسان  
 جسم اطياف لا ينفى بخراب الذنوب ولا يتوقف عليه ادراكه وتالمه والتداده افاذه ابوالسعود في تفسيره  
 كتاب النواصي في الحلال من ما تيسر قوله لا يمتطوا الراسها وروى في الحجة والارباب في كتابه

مطلب في الحياة في قوله  
أما إلى أي أحياء بعد ذلك  
مرادون

معطى روح الانسان  
جسم انايى لايعى شعرا  
البدن

مطلب في ان الاتييه  
أجباؤا جيتهم أجلى  
رواعى من الشهدا  
مطلب في بيان الحكمة  
في عدم قبول إيمان فرعون

في عدم قبول ايمان فرعون بقوله آمنت أنه لا اله الا الذي آمنت به نواسرائيل الائمة فالحجاب  
 ايه ان آمن عبدا ول العذاب وهو حيث تغذ نافع قال تعالى هل يكفر بماء ارايا سنا وقيل  
 اعلم قبل منه لانه لم يؤمن برساله موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله آمنت الخ حقيقة الايمان  
 بل قصده النجاة من البصر على حكم عادته اذا أصابته مصيبة رجوع واستحار (وحكي) ان حبر بن عليه السلام  
 اتى لفرعون يسأل ما قول الامير في عسده شأ في مال مولاه ونعمته وسكرهم منه وتحدثه وتأتي  
 السيادة ونه واجابه عنه بقوله يقول أبو العباس الوليد بن مصعب حواء العبد الخارج على سيده الكافر  
 انعمته ان يفرق في البصر لما عرق وقع حبر بن اليه خطه اه من حواشي الصاوي على الخ لالين والله  
 تعالى أعلم سئلت من بعض الطلبة أنباء المذاكرة في حديث اللهم آت مسقا حلما وممكبا بقوله  
 كيف هذا مع ان الملائكة كلهم من أهل الخير فلا يليق بهم الدعاء على المسلم من المؤمنين بالنفاق  
 والجواب اني بقيت مدة طائفة لم أحد جواب هذا السؤال ثم عثرت على السؤال والجواب في التبريات  
 لسيدي عبد الوهاب الشعراني قال في جواب ذلك في جميع الملائكة من عالم الخير فان قلت بذلك فكيف  
 قالوا اللهم أعط مسكنا فدعوا على مال المؤمن بالانلاف فالجواب كما قال الشيخ في باب الكائنات  
 الصالحات ليس ذلك دعاء على مال المؤمن بالانلاف الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان يعفقه  
 في مرضاة الله تعالى فيؤخر عليه كما يؤخر المتفق اختيار الان المالك من عالم الخير لا يدعو على مؤمن  
 عا يصره دعوى قوله اللهم أعط مسكنا فلما أي اجعل المسلم يفي ماله في مرضاتك فتخافه عليه وان كنت  
 يا رسول الله تقدر سابق علمك ان يعفقه باختياره فاناف ماله عليه حتى تأخر فيه أمر المصاب ليصيب حيرا  
 هو ودعاه بالخبر كما هو لا يظن من لا معرفة له بتمام الملائكة فان الملائكة لا يدعوون لاسي في حق  
 المؤمن بوجود الله تعالى وتوحيده وبما جاء من عنده اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فمن  
 يشتعل بسب الملوكة والظلم فيهم ما نوع من الذم هل لا يجوز لهم ذلك فالجواب لا يجوز لهم ذلك  
 قال في الكشف وفي بعض الكتب ان الله مال الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدي فان العباد اطاعوا في  
 جعلتهم لهم رجة وان العباد عصوا في جعلتهم عليهم عقوبة فلا تشغلوا بسب الملوكة ولكن تروا الى  
 اعطهم عليكم وهو معنى قوله عليه السلام كانت كواكب في اعينكم اه والله تعالى أعلم سئلت من بعض  
 لطاية عن قوله تعالى وليس الذر كالا في كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يقل وليس الا في كذا كرو هو  
 لم تدر اني الادهان فالجواب ان في الذكر والا في للعهد لا الجبس فالعني وليس الذر الذي طلبته  
 كلالا في التي وهبت لها بل الا في اصل منه وعلى حيث انها كانت هي وابنه آية لالمالين قال في الكشف  
 في جواب قلت في فنام في قوله وليس الذر كالا في في قولك هو بيان لما في قوله والله أعلم بما صرحت  
 من التعظيم للوضع والرفع منه ومعناه وليس الذر الذي طلبت كالا في التي وهبت لها واللام فيها  
 لعهد اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشاب العالم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل  
 بالعلوم ويحبه ولو كان الشيخ الجاهل قرشيا وهل الاستخفاف بالعلم والعلم الشريفة اوجبوا  
 وخرجوا فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة سئل عنها الخبر الرمي بأحاب والسؤال  
 الجواب في تناوبه الخبرية وهذا هو ما سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على الشيخ العالم وادان له  
 لعالم الناصري تعظيم ويسبهم واليه ود تعظيم خاها هم واما من علماء المسلمين فان لم تذكر في ذاتي  
 فاكرمي لمي واتى اكرامه وتقدم عليه مستحبا وبالعلم الشريف هل يستخفاه بالعلم الشريف  
 بالمعالم بكم وتسير وجاته وتخبري عليه احكام المرتدين أم لا أجاب ليس الجاهل أن يتقدم على الشيخ  
 لعالم بل وليس للشيخ الجاهل ذلك وقد صرح علماءنا وارجعهم لله تعالى ان للشاب العالم أن يتقدم على  
 شيخ الجاهل لانه اصل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا ايتى بـ

مطلب في حديث اللهم  
 آت مسقا حلما وممكبا  
 تله

مطلب لا يجوز الاشتغال  
 بسب الملوكة

مطلب في قوله تعالى  
 وليس الذر كالا في

مطلب للشاب العالم  
 التقدم على الشيخ كبير  
 السن الجاهل

في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الأركان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف  
 وهم ورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كدأ صرح الربيعي وغيره وفي البراري  
 والكتاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وما لي برفع اليدي أسماؤكم والذين آمنوا وآتوا العلم  
 حات والله تعالى ربه هم يصعبهم منصفه الله تعالى والعالم يسبقهم على الترشى غير العالم قال الزندوستي  
 حق العالم على الجاهل وحق الأساة على الملبذ واحد على السواء وهو أن لا يسخ بالكلية قوله ولا يخلص  
 مكانه وإن عاب ولا يرتليه كلامه ولا يتقدم عليه في شبهة وأما الاستحقاق بالعالم في المطه  
 الزهري وأكن به من يستحق مكفر \* كذلك الذي لفظ الفقيه بصغر

مطلب الاستحقاق بالعالم  
 والعلما كمر

قال السلامة عند الترمذ في هذا الباب كانت مشهورة عند الحقيقة ثم أوفى عليها الأفي الحماوى  
 القدسي قال ومن استحق بالنبي صلى الله عليه وسلم أوبى من الابداع عليهم السلام يكفر وكذا من  
 استحق العلماء الاماميين ثقة الدرس والشريعة فيروى في أن من قال لعقبة بعبه بالصغير على وجه التحق  
 تكفر اه وقد صرح في جواب عن سؤال في هذا انه يتكفر على الجاهل التقدم على العالم  
 من تكلم بعصبه وإذا ركب المكعبه بعر والله تعالى أعلم \* سئلت هل يجوز تعدد  
 أب لا يجوز الحقيقة واحد لأن الشارح أمر بسمعة الامام والوداء بعبته ثم من بارعه بصغر  
 عنه كافي شرح البخاري العلامة الدسطلاني والله تعالى أعلم

مطلب لا يجوز تعدد  
 الحقيقة

### في كتاب الطهارة

\* سئلت عن الحبر اذا وجد في أحده جزء فأرهن في تحب طهره ويحرم أكاه فالحواش ان كان الحبر  
 بأنا بطرح الحبر ويؤكل الحبر قال في السور من مسائل شتى آخر الكتاب حبر وحيد في حلاله حرم  
 فأره فان كان الحبر صلباً روى وأكل الحبر اه وكتب عليه من عانس قوله فان كان الحبر صلباً روى  
 المصاد أي بأنا سار في محاربات الدوازل وان كان متصفاً لم يغير طعمه في كل أيضاً اه وفي التميز  
 أيضاً من محل المذكور ولا يفسد حرم الفارة الدهن والماء والحطه للصورة اذا طهر طعمه أو لونه  
 في الدهن ويحرمه لبعشه وأمكن التفرع عنه حيث حاية اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب  
 اس عانس عليه ما نصه قوله ولا يفسد الخ قال في الضرر في المحيط جزء الفارة ونهاه بحس لا يستعمل  
 الى بنت وفاد والاحتراق عنه يمكن في الماء لا في الطعام والنبات فصار معقوا فيها وفي الحاية نول الحزرة  
 والفارة وحر وثما بحس في أطهر الزايات يفسد الماء والثوب ونول الحمايش وحر ولا  
 الاحتراق عنه اه وفي القصة أي عن المحيط جزء الفارة لا يفسد الدهن وال  
 قال أولي الليث وبه أحد اه والله تعالى أعلم \* سئلت عن به وجع في رأسه لا يستطيع  
 معه مسحه فهل يسقط مسحه فالحواش بم يسقط مسحه كافي شرح الوهابية لأن الشبهة  
 فالوقد بظمتها العرا من ادهات

مطلب في الحبر اذا وجد  
 به حرام

مطلب عن به وجع في رأسه  
 لا يستطيع معه مسحه  
 فهل يسقط مسحه

ويسقط مع الزا من رأسه \* من الذاهمان لا يتصرف اه والله أعلم  
 \* سئلت عن العذرة اذا احترقت وصارت ماداهل يكون رمادها طاهر أم الحواش بم يكون  
 طاهراً قال في العرا السري والعدرة تحت حرم رمادها طاهر عليه القنوي وفي السور  
 وشرحه لا يكون حرم رماد دندر والازم بحاسة الحبر في سائر الامصار اه والله تعالى أعلم \* سئلت  
 عن أحدث أناء وصونه هل يكفيه اعماه لذلك الوضوء أو يلزمه الاستناب فالحواش انه يلزمه  
 كما في به شيخ الاسلام على أمضى والله تعالى أعلم \* سئلت عن المرأة اذا رصعت حمها

مطلب في طهارة رماد  
 العذرة  
 مطلب من أحدث أناء  
 الوضوء يلزمه الاستناب  
 مطلب النساء اذا انقطع  
 عم الدم فصل في وضوء

وانقطع دمها من تمام أربعين يوماً هل يحل عليه أن يغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل وتغسل  
 ذلك ما قطع الدم قال في البحر من كتاب الطهارة انفق أصحابنا على أن أهل العباس ما وجدوا طهراً كما لو كانت  
 أدران الدم سائلًا ثم انقطع عنها فاما المصوم وتغسل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحب هل يجوز  
 له حال الحباة الذكر والسنج والصلابة على التي صلى الله عليه وسلم **الحجواب** نعم ومثل الحب  
 الحائض والمصاة كافي خلق في الاجراء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرية والعمى والعسل اذا وقع  
 في أحد هاتين هاتين هل قبل التطهير **الحجواب** انه رفع الى حذر الدين الر على سؤال عن العسل  
 اذا وقعت فيه هارة فصاعده طهارته فأجاب قوله المذكور في كتب الحنفية انه يوضع الماء على العسل  
 الى ان يذوب ثم يلقى على المار حتى يذهب الماء ثم يغسل به كذلك مرة ثالثة وقد ظهر اه ورفع اليه سؤال  
 عن فاره وقعت في رية هل اذا وضع في ماء يورق العسل وصب عليه الماء ثم أحد الماء من أسفله ثلاث  
 مرات يظهر أم لا وهل اذا طبع صابوناً وصار مستحلباً يظهر أم لا فأجاب نعم يظهر الى بهذا الصنع  
 وكذلك لو صب عليه الماء طوي مرفوع ثلاث مرات كما ورد عن الثاني وقطع عن الطهيرة وعليه الفتوى  
 كافي الجمع وطاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التليث وهو مبني على أن عليه الطن محرمته عن التليث  
 وبه اختلاف فيصحب وموسى ومساءله طهاره الرية باعادة صابوناً في الختي والبراريه قال في المحس  
 جعل الدهن المحس في صابون يبقى بطهارته لانه تعبير والمعبر مطهر عند محمد ويعني به الدلوى ومصرح  
 به في فتح القدير وهو امر الصابون وأما صاحب مع العفار في مسه ورواها وهو  
 ميقول عن أصحابنا الماطي وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العرق هل يجرح بالطبخ والمصعد  
 عن كونه جرحاً **الحجواب** أنه لا يجرح بذلك عن كونه جرحاً في العمدة المفتي به قال المحقق ان ما يدس في رية  
 الحمار من أولاب الثرب بعد كلام مانصه به فقلت به علم هذا ان العمدة المفتي به ان العرق هل يجرح بالطبخ  
 والمصعد عن كونه جرحاً بجرحه شرب قطرة منه وان لم يسكر وأما أسكر منه فلا شبهة في وجوب الحباة  
 وقد مصرح في مية الصلابة حاسبته أيضاً فلا يعرف ما أشاعه في زماننا بعض الصفة المولعين بشربه  
 من أنه طاهر حلال وقد أطال رحمه الله تعالى في تحقيقه على عاتقه فراجعها ان شئت والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الفقهية في الصلاة هل تغسل الصلاة بعد أو تغسل الصلاة والوضوء معا **الحجواب**  
 انما تطهرا ما ما وإعلم ان الفقهية هي ما يسمعه حارة وأما ما يسمعه هودون غيره فهو الجمعك وهو في  
 الصلاة بظواهرها واحد هودون الوضوء وأما التمدد فلا يبطئ شيأ والمراد بالصلاة الصلاة الكاملة داب  
 الركوع والسجود ولو بالاجزاء خرج صلاة الحباة ومحمد الصلاة والفقهية تطهرا هودون الوضوء  
 وبما يبطئ الصلاة والوضوء وال العقل بالاغماء أو الحنون أو السكر وصوره السكر النافض أن يدخل  
 في الصلاة صاحباً ثم ينظر أعليه السكر وكذا الحنون وبطاهرهما أيضاً بعد الحدث في الصلاة قبل العود  
 قدر الشهود ولو بعد ذلك طهارة الصلاة وكذا يبطئها الارل باحسان الام أو توتر أو بكر وكذا  
 يبطئها ما بعد النوم في سجود الصلاة عند الثاني قال في الحباة وان تعمد النوم في سجوده تنقص  
 طهارته وبعد ذلك ان يقبدا السجود احسن ارض الركوع قال في الحباة فان تعمد النوم في قيامه  
 أو ركوعه لا ينقص طهارته في قولهم اه وقد أشار في الوهابية الى هذه المسائل المحس بقوله

مطلب للعبت الذكر  
 والسنج والصلابة على  
 التي عليه السلام  
 مطلب في تطهير الدهن  
 المحس

مطلب العرق لا يجرح  
 بالاطح عن كونه جرحاً

مطلب في حكم الفقهية  
 في الصلاة

فساد وضوء مع صلاة بقره \* فقهية فيها وعقيل يعبر  
 ومع حدث العمدة احتلام ونومها \* لم يعقب عمداً في السجود يندر

مطلب في عرق مدم  
 الجرح وبما به من الخلاف  
 هل هو باحس

**سئلت** عن عرق مدم الجرح هل هو محس أو طاهر **الحجواب** ان صاحب المور يمشي على  
 بحاسته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدم الجرح خارج محس وكل خارج محس  
 يقص الوضوء فيجب عرق مدم الجرح يقص الوضوء قال الهلائي في شرحه الدر المختار انكم يحتاج

لائبات الصعري وحاصله ما في الدوائر الاثني عشر لابس الصحة مع ما لمحتسني عرف النماحة الحلاله تحس  
 خال عليه فعرف مدمس الحمر يحس بل اولى ثم قال وما اسبح من كل عرفه كعرق النمل والمخير قال ان  
 العريق يشبه عرس الوصوه وهو عرس عرب وتخرج طاهر قال المصعب يعني صاحب السور واطهوره  
 عولما عليه فثبت في كمال شيئا الرمي حطه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع عرائنه لا يشبه له وابنه  
 ولا دراهه اما الاولى وطاهر ادم بروع احدهم يمد عليه واما الثانية فلعلمه سلم المقدمة الاولى  
 وشبهه لطلالاسه الحدى ادا عدى على الحمر وقد علوا وحل اكله نصبر ورثه مستحلا لا يبق له اثر  
 وكذلك يقول في عرق مدمس الحمر ويكفي في صفة عرائنه وحسوجه عن الحاذة فيجب طرحه عن  
 الشرح من متى وشرح اه والشرح مهم لان المال وشعر طوال المراد به هاهنا نزل العقه اه  
 وايد كلام الرمي المحقق ابن عابدس في حواشي الدر المختار والله تعالى اعلم في مسائل عن من حامد وقت  
 فيه فاره هذا الحكم فيه فالحواب ما في البربريه ولو وقعت فاره في من حامد يعني لا يهضم بعصه  
 النقص قور ما حوله والناظر طاهر وان ما يبيع عن غير الاكل كدبج به واسه فصاح لكن بعد  
 الذبح به يسئل الخلد لا تاوالمشرب وهو باعه باعلام ولو لابين حبر المشري لبعض في البيع اه  
 والله تعالى اعلم في مسائل في قصة جديدة تحصت فمسالت ثلاث مرات وبعد كل مره تركت حتى  
 اقعاع اما هو من طهر بذلك فالحواب ان هذا السؤال مع حوله في المجموعه الجديدة وهذا نص  
 في هاهنا الحواب وتثبت الحماي عطف على النص أي وقد وه بالمسل وتثبت الحماي في غيره أي  
 ير النصير والمراد بالحماي انقطاع العاطر لا النسيه اذ هو انقطاع العاطر مقام النصير كما قاموا  
 لحواله معاه العسل ثلاثا كما ساق اعلم ان ما لا يهضم اذ يحسب لا يظهر عند محمد ابد او عند أبي يوسف  
 يظهر بعسله وتقصيه ثلاث مرات بحيث لا يبق له لون ولا رائحة وبه يعني دور وكتب بحسبه عبد الحليم  
 قوله ما لا يهضم يشعل من جديد فيه الحماي كالحرف والخشب الحديدي والخلد اه والله تعالى اعلم  
 في مسائل عن الماشرة العاشره وهي افعال العرج بالفرج من غير حائل ولا ايلاح ولا ارال هل  
 ينقض الوضوء فالحواب ان في ذلك خلافا فنقض عند أبي حسيه وأي يوسف خلافا فمحمد قال سيدي  
 حسن الشرح لا في بطلان اب الشصه مانصه الماشرة العاشره ينقض عند أبي حسيه وأي يوسف  
 خلافا فمحمد قل وروي عن أصحابنا ان بعض ما لم يظهر شئ وهو الصحيح فبطمته فقلت  
 وروي عن أصحابنا ليس ما قص \* مباشرة فحشا الصحيح المحتر  
 اه والله تعالى اعلم في مسائل عن انعمه الحدي البهل هي طاهرة فالحواب نعم هي طاهرة قال في  
 مجمع الامور وباعه المصنف ولبسها طاهران قال ابن مؤلف الجماعة كبر الخمره وقع الفاء كرش لخشدي  
 ارجل الصعري يعني ان انعمه المسقه حامده كلب أو مائة طاهرة عند الامام وكذا لبسها اما الجماعة  
 الحامدة فان الحياه لم تحل فيها واما المائمه واللبس فان صفاة تحملها لم تكن مؤثرة به ما قبل الموت ولها  
 كان لللبس الخارج من عرق ودم طاهر اذ لا تكون مؤثرة بعد الموت اه

مطلب في من حامد  
 وقت فيه فاره

مطلب في قصة جديدة  
 تحصت فمسالت ثلاث مرات

مطلب هل تنقض  
 الوضوء الماشرة العاشره

مطلب انعمه الحدي  
 ليست هل هي طاهرة

كتاب الصلاة

في مسائل عن السنن الرواتبه الرباعية كالأربعة وسئل الطاهر هل يصلي فيها على سبيل الخلق صلى الله  
 عليه وسلم عند القعدة الاولى وهل يقرؤها صاحبك اللهم عند القيام الى الركعة الثالثة فالحواب  
 ما في السور ومن مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتبه لا يصلي ولا يستفتح اه قال بحسبه ابن عابدس  
 وهي ثلاثة رباعية الطهور ورباعية الجمعة القليلة والبعدية هذه هو الاصح لا ما نسبته لبعض  
 واحترمه في ما عيان المسحبات والموافق فانه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى

مطلب في السنن الرواتبه  
 لا يصلي ولا يستفتح

مطلب في الدعوة المستجابة  
يوم الجمعة

ثم يقرأ دعاء الاستفتاح اه **وهو فائدة** هي في التتويع من الخلل المزبور وما فيه الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا  
وقت العصر على قول عامة مشايخنا اشباه اه مع زيادة من شرحه للرحمات قال بحسبه ابن عابدين  
وقيل من حين خطب الى أن يفرغ من الصلاة كانت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال التزوي وهو  
الصحيح هو المصواب اه قال الطحاوي ويكفي الدعاء بقلبه كذا ذكره الشرنبلالي وقيل آخر صلاة  
فيه وهو مذهب الزهري رضي الله تعالى عنها وعلى الاول فالتظاهر انما دار في جميع وقت العصر وهو  
من حين بلوغ نفل الاثنى مثله او مثله على اختلاف القولين الى الغروب اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في بلد استوفى عليها الكفار وجماواتها والياسملى وقاضيا كذلك وأحكام الاسلام تجرى فيها فهل  
نصير بذلك دار حرب حتى لا نقيم فيها صلاة الجمعة والعيد فالجواب انها ما دامت أحكام الاسلام  
جارية فيها فهي دار اسلام في جامع الفتاوى ان دار الاسلام لتعاصرت دار الاسلام بما جراه أحكام  
الاسلام فشاقي علقته من علائق الاسلام يترجم جانب الاسلام وذكر في المنتقن ان البلاد التي في أيدي  
الكفار لا دخل انهم بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وانها أحكام الكفر بل القضاء مساوون  
والموكل الذين يطعنونهم عن ضرورة مسلمون لان قال وكل مصر فيه وال مسلم من جهة تمجوز فيها  
أقامة الجمعة والعباد وقامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن آذان الصبي الذي لا يعقل هل يعادى لا  
فالجواب ما في البرازية وهذا الظن ويكره آذان خستقو يعاد الصبي الذي لا يعقل والمراة بان رفعت  
صوتها والجنب والمجنون والسكران اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وجهه الى الصلاة مستقبلا  
على وقفا هل يكون ذلك موافقا لسنة فالجواب نعم قال في جامع الفتاوى للمريض اذا وجهه الى الصلاة  
فالسنة أن يستلقي على وقفاه ووجلاه نحو القبلة وقال الشافعي يتم على جنبه الايمن كما روي في السنن  
وعندهما لو نعل ذلك جاز والاول أولى اه مغزى القاضي خان في الجامع الصغير اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن خطب الجمعة جنباً ثم ذهب فغتسل وصلى بهم اماماً هل تصح صلاته فالجواب انها  
تصح قال في البرازية خطب عدنا أو جنباً ثم نوضاً أو اغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله فأكل أو جامع  
واغتسل بعد الخطبة أعادها اه وفيها أيضاً ما نصه صي خطب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص  
في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه  
عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان للثوار اتحاد الخطيب والامام في القرون الاول قلنا شرط كمال  
الناحية لا تمامها الا ترى ان الامر كان هو الخطيب في تلك القرون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الامام في صلاة العيد اذا نفل ما يوجب سجود السهو هل يسجد للسهو فالجواب انه لا يسجد للسهو  
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعة واحدة سيده حسن الشرنبلالي في شرح الوهيانية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن سبي عن البسملة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود السهو  
فالجواب نعم يجب عليه ذلك قال في الوهيانية

ولو لم يسجد لها كل ركعة \* فيعيد اذا ايجاب قال الاكثر

قال شارحها الشرنبلالي للمصلي اذا ترك البسملة قبل الفاتحة سهاها في ركعة يلزمه سجود السهو لما صح  
من انما تجب في كل ركعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن من في الصلاة خلفنا نذر المعنى ثم أعاد  
ما نحن فيه فصحها هل يفسد صلاته فالجواب ان صلاته تفسد بل نوان أعاد وقد أشار الى ذلك  
صاحب الوهيانية بقوله وان لمن القارى وأصح بسده \* اذ غير المعنى الفساد مقتر

قال شارحها الشرنبلالي صورته المصلي اذا لم يقرأه خلفنا في المعنى كفتح لام الضالين لا تجوز صلاته  
وان أعادها بعد على المصواب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قصد السفر الى بلدة وهاطريقان

مطلب في ليلة استوفى  
عليها الكفار وجماواتها  
والياسملى الخ

مطلب فيمن يكره آذانه

مطلب في مريض وجهه  
الى الصلاة مستقبلاً على  
وقفا

مطلب خطب جنباً ثم  
اغتسل وصلى الخ

مطلب من لا يسجد للسهو  
في صلاة العيد

مطلب فيمن سها عن  
البسملة في ركعة من الصلاة

مطلب من لم يقرأ في الصلاة  
لخنا في غير المعنى الخ

مطلب قصد السفر الى  
بلدة لها طريقان الخ



احداهما دون مسافة القصر والاخرى مسافة ذلك الى هي مسافة قصر هل يكون مسافرا  
 بحيث قصر الصلاة وطريق رمضان فالحجواب نعم يكون مسافرا عندما قال في الحاشية الزجر  
 اذا قصد بلدة والى مقصده طر يقان احداهما مسيره ثلاثة ايام ولياليها والاخرى دوما سلك الطريق  
 الا بعد كاي مسافر اعند ما اه في فائدة ثم اذا حاور المسافر عمران مصره فلما صار بعض الطريق رند كرشيا  
 في وطنه فحرم على الرجوع الى الوطن لاحد ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولده وسكن فيه  
 اولم يكن مولده ولكنه ما هله وحصله دار ابصر متقيما بعد ان هزم الى الوطن لانه رضى سفره قبل  
 الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام ولياليها بعد ومقيما بتم صلاته الى الوطن واذا خرج من ههنا الى السه  
 بعد ذلك بعصر الصلاة اه والله تعالى اعلم

مطلب حاور المسافر من  
 تد كرشيا في وطنه الخ

### باب الحائز

سئلت عن صلاه الحائز هل الاصل من صغره الاقل كالصوات المكسوة فالحجواب ان  
 اصل صغره آخرها واما في سائر الصوات فاولها والكمه في ذلك ان الصلاه على الميت شعاعه له  
 منه في الشيعه ان يشار اقرب المواضع الى المواضع لكون شعاعته ادى الى العمل اه من الحاشية  
 والله تعالى اعلم سئلت عن امامة الامم دما حكمها في حاجت بهم نام امكروهه كما في الدر المختار وفي  
 الاعتبار المأذونه مانصه ومقتضى اطلاق عبارته الدر له هي كان الامام امر دما ماعنه مكر وهه لا فرق  
 بين كونه صائما لا على العموم أم لا اه والله تعالى اعلم سئلت هل الاصل في المني حلف الحماره  
 أو الزكوب فالحجواب ان المني اصل قال في الحاشية ولا بأس بالزكوب في الحماره والمني اصل ويكره  
 ان يقتد الحماره كما ذكره الموح والشيخ وشق الخيوب ولا بأس بالكبار سال الدمع فان كان  
 مع الحماره بائنه أو صائحه رعون فان لم تخرج فلا بأس بالمني معها ويكره رفع الصوت مالد كرفان أرا  
 أن يد كرافته كره في نفسه اه والله تعالى اعلم

مطلب صغره الحماره  
 أصلها آخرها

مطلب في امامة الامم

مطلب المني حلف الحماره  
 أصل من الزكوب

### كتاب الزكاة

عاشري عفا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للثائع وهذا على الجول هل تحب  
 زكاة الثمن على المشتري فالحجواب نعم قال المحقق ان سائدين مانصه يبيع له ومهنا على المشتري فقط على  
 القول الذي عليه العمل الا ان من ان يبيع الوفاء مثل معوله الزهن وعليه فيكون الثمن دساعا على البائع اه  
 والله تعالى اعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزها في دين عليه وحال عليها الجول فهل عليه  
 زكاتها فالحجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكانه لعدم الملك الدائم  
 ولا في كهب مأذون ولا في مروهون بعد قبضه اه وكس بحسبه سيدي أحد الطحطاوي قوله ولا  
 مروهون أي لا على المرتض لم يضمن ملك الزقة ولا على الزهن لعدم اليد واد الاستزده الزهن لا يركب  
 السمن المصايبه اه حلى قال الطحطاوي وطاهر ولو كان الزهن أن يضمن الدين اه والله تعالى  
 عاشري عفا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للثائع وهذا على الجول هل تحب  
 زكاة الثمن على المشتري فالحجواب نعم قال المحقق ان سائدين مانصه يبيع له ومهنا على المشتري فقط على  
 القول الذي عليه العمل الا ان من ان يبيع الوفاء مثل معوله الزهن وعليه فيكون الثمن دساعا على البائع اه  
 والله تعالى اعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزها في دين عليه وحال عليها الجول فهل عليه  
 زكاتها فالحجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكانه لعدم الملك الدائم  
 ولا في كهب مأذون ولا في مروهون بعد قبضه اه وكس بحسبه سيدي أحد الطحطاوي قوله ولا  
 مروهون أي لا على المرتض لم يضمن ملك الزقة ولا على الزهن لعدم اليد واد الاستزده الزهن لا يركب  
 السمن المصايبه اه حلى قال الطحطاوي وطاهر ولو كان الزهن أن يضمن الدين اه والله تعالى  
 عاشري عفا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للثائع وهذا على الجول هل تحب  
 زكاة الثمن على المشتري فالحجواب نعم قال المحقق ان سائدين مانصه يبيع له ومهنا على المشتري فقط على  
 القول الذي عليه العمل الا ان من ان يبيع الوفاء مثل معوله الزهن وعليه فيكون الثمن دساعا على البائع اه  
 والله تعالى اعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزها في دين عليه وحال عليها الجول فهل عليه  
 زكاتها فالحجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكانه لعدم الملك الدائم  
 ولا في كهب مأذون ولا في مروهون بعد قبضه اه وكس بحسبه سيدي أحد الطحطاوي قوله ولا  
 مروهون أي لا على المرتض لم يضمن ملك الزقة ولا على الزهن لعدم اليد واد الاستزده الزهن لا يركب  
 السمن المصايبه اه حلى قال الطحطاوي وطاهر ولو كان الزهن أن يضمن الدين اه والله تعالى

مطلب زكاة الثمن في بيع  
 الوفاء على المشتري

مطلب لا زكاة في المروهون  
 العين

مطلب في حبسلة جوار  
 اعطاء المدين الزكاة

مطلب عين له عقار لا  
 عليه وانه فقير يجوز له أحد  
 الزكاة

فقد دونه في لا يجب الزكاة في دور لا يسكن قال في الدر ولا يجب أيضا في دور لا يسكن ثم يع أيضا على قوله نام ولو تقدر او يتجوها كسبان  
 لا تنس وانما لا يستعمل ودواب لا يركب وعبيد لا يستخدم وكسب العلم لعبادها ولو يتجوها لم يسوا النخارة لا تنسأ اليها التقدير اه

بمؤاندة في ذكر في البراءة مانصة وكذا الكلى له حوادث ودور عاشره آلاف وأربعمائة كفى لمجره كقوته وقوت عياله  
 يجوز صرف الزكاة اليه عند شدة ولو كان له صفة قيمة آلاف ولا يحصل منه ١٥ ما كفى له وأهله قال ابن مقبل يجوز  
 صرف الزكاة اليه اه

مطلب في له نص من  
 حرام هل تحب فيه الزكاة

ودكر في الصاوي في له حوايت ودور لعله لكن على الاتكسية واعياه أنه فقير ويحل له أحد الصدقة  
 عند شدة وعند أي يوم لا يحل وكذا قوله كرم لا كميته عنه اه وكان السؤال عن هذه المسألة  
 من نص أهل عدامس والله تعالى أعلم في سئلت في ذلك نصا من حرام هل تحب فيه الزكاة  
 الجواب لا تحب عليه فيه الزكاة بل يرمه الصدق يحبه على الفقراء لانه الزكاة ان لم يكن صاحب  
 المال موجودا اه من شرح الوهابية لسيدي حسن الشيرازي وقد طهه في الوهابية بعوله  
 ومن كان ذامال حرام حكاية \* تصدق ما فيه الزكاة تعذر اه والله تعالى أعلم

## كتاب الصوم

مطلب في عدم الاكل  
 في رمضان

في سئلت في عدم الاكل في رمضان حوايت واولا عذرله ما دارمه فالجواب انه لرمه الفتل  
 قال في الوهابية

ولو أكل الانسان عدا وحرة \* ولا عذرية قبل بالقة يؤمر

مطلب الا كتحال لا يفسد  
 الصوم

قال سيدي حسن في ترحه صورته انه من لا عذرله الاكل حوايت يقتل لانه متهم في الدين أو مسكر  
 لما نبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قبله والامر به اه والله تعالى أعلم في سئلت عن اكل  
 في رمضان هل يفسد صومه فالجواب لا يفسد قال في مجمع الصاوي اكل في رمضان في وقت روائ في عيشه  
 لا يفسد صومه عدا وان واحد طهه في حلقه وادار في رأى أنرا كحل ولو به في راقه فيه احب الاف  
 المشايخ وعاقبتهم على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تدل على انه لا بأس بالاكل الاسود للرحل قال مشايخنا  
 ادقصد الزينة بكرة قبله الكهوى والله تعالى أعلم في سئلت عن لدم لم يراه اهل اهل رمضان حواء  
 شاهدان من بلد آخر وشهدا به شاهدان عددا في ذلك البلدة روية ليله كذا وان القاصي  
 حكم شاهدان ما هل يجوز لهذا العاصي الحكم بشهادتهما فالجواب نعم قال في الحاشية اذا شهد شاهدان  
 عددا في بلد بلده على قاضي بلده انهما شهدا به روية للخلال في ليلة كذا وقضى العاصي  
 بشهادتهما ما حاز لهذا العاصي أن يقضى بشهادتهما ما لا نقاضى حواء اه وبهذا الاقروى في صاوية

مطلب في حذو الخكم  
 شهادة ان قاضي بلده كذا  
 ثبت عده الزينة

والله تعالى أعلم في سئلت عن أهل بلدة صاموا ثلاثين يوما للزينة وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة  
 وعشرين يوما للزينة فلم من صام تسعة وعشرين بذلك هل يرمهم قضاء يوم ولا عدة باختلاف المطالع  
 فالجواب نعم يرمهم بذلك في ظاهر الرواية كفى الصاوي الاقروية خلاص حوايت القسبي والله تعالى  
 أعلم في سئلت هل يشمل الادعوى لصوم رمضان مع وجوده له ما لا حرج عند واحد فالجواب نعم  
 قال في السور ومن لا دعوى ولعلنا انهم خلاص مع علة كمي حرج عند ولو قاء وأثنى أو محدود في نقد  
 تاب وشروط القطر نصاب الشهادة ولعلنا انهم شهدا لا دعوى والعدة جمع عظيم يقع العيب بجرهم وهو  
 معقوس المرأى الامام من عبرت قدر بعد على المذهب وعن الامام أبي بكر بن شاهدين واحنا في العصر  
 اه مع زيادة من شرح الدر قوله ولختاره في الصراي حيث قال وفي العمل على هذه الرواية في زماننا

مطلب في لزوم صوم يوم  
 ان صام رمضان تسعة  
 وعشرين لروية بلده أخرى

ان الناس تكاملت عن زرائ الا له فاتي قومه مع قومه طالع لم يوجهه هو اليه فكان المرد  
 عبر طاهر في العاط ثم أيد ذلك طاهر الولو الحيسة والطهيرة يدل على ان طاهر الرواية هو اشتراط  
 لعدم الجمع العظم والعدد يصدق ما نسيه اه وأقره في التمر والمخ وناوعد بحسبه الرمي بان طاهر  
 لمذهب اشتراط الجمع العظم فيعين العمل به لانه الصدق والافتراء على النبي الخ في أقول في آت حمير  
 ان كثير من الاحكام تعبر لتعبير الارمان ولو لشرط في زماننا الجمع العظم (ثم ان لا يصوم الناس الا بعد

مطلب في قبول عدل  
 واحد اذا كان بالجماعة  
 مطاب في الاصكعاه  
 شاهدين للقطر حالة الصحو

الليبي أول ثلاث لما هو شاهد من تكامل الناس بل ككثير لما رأيناهم يشتمون من بشه دنا لشبهه  
 ونؤذوه وحيتد فليس في شهادة الأنبياء عز من بين اللحم المعير حتى يظهر عظم الله  
 من رآه واية فتبين الاحياء بالرواية الاخرى اه من حوائى ابن ساذن رحمه الله تعالى وافته باله  
 في سئل هل يصل خبر العدل لمصان اذا كلف السماع عليه وهل يستمر كبر رآى المحلل  
 في حروف الجواب ان هذا السؤال مع حوله في الحيرة وهذا سئل عن قبول خبر العدل بالسماع  
 لمصان وهل يستمر أم لا في جوابه يقول بدون الاستعانة في طاهر الرواية كما في الجوهر اه وا  
 دعلى آثم في سئل عن النذر للائيه والاوليه هل يجوز أم لا فالجواب انه باطل في حوام لان النذر  
 اعاد كرون الله تعالى في الحيرة مانعه وفي شرح النذر للامامة قائم واما النذر الذي يندره اكثر العوام  
 كما يقول ياسيدي فلان يصح له لباس الاولياء ولباس الاحياء ان يدعو عاني أو عوى من يصح  
 أو قصبت حاجتي فذلك من الذهب والعصاة والطعام أو الشراب أو الرب كذا هو باطل بالاجماع لانه  
 يندرج في حق ولا يجوز لانه في النذر عساده ولا يكون لمخوف وللندوة ميت والميت لا يملك وانه ان طي  
 ان الميت يصرف في الامور كبر الا ان قال بالله اني بددتك ان فعلت معي كذا ان اطعم الفقراء سب  
 السبعة بعصاة أو الامام الثاني أو نحوها يجوز حيث كان فيه مع الفقراء اذ النذر لله عز وجل وذكر  
 الشرح محل الصرف المستحقه القاطنين برابطه أو مخصصه فيجوز هذا الاعتبار اذ مصرف السنن الفقراء  
 ونحوه وحده والهي غير محتاج ولا يجوز الصرف عليه ولو كان داسا لكان الوفي ما لم يكن فقيرا ولم يثبت  
 الشرع حوار الصرف للزعماء للاجماع على حرمة النذر للمخوف ولا لخدام الشيخ ان كان عبادا ١٠٠  
 ذلك ما يؤخذ من الدرهم والشمع والرب وعبره ايفيه لى صرائع الاولياء بقرب اليهم لا الى الله  
 تعالى فحرام باجاع المسلمين ما لم ينفذوا الفقراء الاحياء قولا واحدا وقد علمنا عقابا ان ما يندره العوام  
 للشيخ من وان لا يصح ولا يلزم وليس للخدام احده على انه ينفذ صحيح الا اذا احده على وجه الصدقة المشداه  
 أو كان مصيرا وعلم ايضا ان غير الخادم لو احده على انه صدقة له ذلك وليس للخدام رعه منه لانه لم يملكه  
 الا اذا كان النذر عيه في يده وكان مصيرا قال المحقق الر على زجه الله تعالى اقول قد اسماح هذا المحرم  
 المجمع على فقره جماعة من رموزهم متصوفة يصلون في حقهم ودوة المسلمين ومنى المريدين ويسألون  
 في احده وبطلان الاداره فان امتنع فقموه الى قضاء هذا الزم فيمكنه وورعا استعناوا  
 بالنظر وطرق وحكام النسابة وعامة في الحيرة والله تعالى اعلم في سئل عن قدم من السرهر لراهل  
 يجب عليه امساك باقي ذلك اليوم فالجواب نعم يجب عليه امساكه وقطيره الخاص اذا طهرت وكذا  
 النعسة والمخون اذا فاق المرء اذا رى والصغير اذا بلغ والكافر اذا أسلم وقد نطم ذلك ان وهما  
 في قوله ويمسك من ووصف بأهلية الاداء \* نائما يوم الفطر ليس بغير  
 قال شارحه سيدي حسن الشمر لاني مانعه اشغل البسته على صايط من يمسك في رمضان تشمها  
 بالماضى لطره فله كذا نض طهرت ونساء ومحبون فان ومنى رى وصغير بلغ وكافر أسلم ومساها  
 قدم والامساك لو حبس في المحار وقيل مستحب والاطهر الوجوب اه والله تعالى اعلم في سئل عن  
 سائر بعد طلوع الفجر فطر من حروجه من ناله هل عليه القضاء ولا كفارة فالجواب  
 في نسخة العشائر مانعه وان سائر بعد طلوع الفجر لا يفطر ذلك اليوم لانه صومه اذ هو مع  
 فلا يبطله ما حيله فان أطر فيل الحروح عليه القضاء والكفارة بخلاف ما لو أطر بعد الحروح  
 عليه القضاء دون الكفارة اه والله تعالى اعلم في سئل عن حصادكم بقدر على حصاد رعه مع الصو  
 واذا أحره بكم هل يجوز له الاطراف حيث فالجواب نعم يجوز له ذلك حيث قد قبل الجمع  
 ان عاين رحمه الله تعالى في حوائيه على اللار عن الخبر الى ماضيه وعنى هذا الحصاد اذ لم يقدر

مطلب في ان الشاهد في  
 ومصان لا يستعفى في  
 طاهر الرواية  
 مطلب في ان النذر لمخوف  
 باطل

مطلب من طين ان لؤلؤ  
 تصرف في الامور كبر

مطلب في قدم من  
 السرهر لراهل اذ طهر  
 يجب عليه الامساك في  
 باقي اليوم

مطلب سائر بعد الفجر  
 فاطرف في الملة وجب عليه  
 القضاء والكفارة

مطلب في حصاد حاي  
 هلاك الزرع وانه يجوز له  
 بطل العطر

مع الصوم ومهلك الزرع الساحير لاشك في حوار العطر والعصاة اه والله تعالى أعلم

## ١ كتاب الحج

سئلت اذا كان في طريق من يريد الحج مقابان فصاروا الاول من غير احرام واحرم من الثاني هل لا يكون آثمًا **الحواب** نعم لا يكون آثمًا وقد عظمه ابن وهب قوله اذا احترق بميقا تاوا بالعير نحر \* واحرم من ثابته ما لم يستصر

دل سببى خمس الشرب لالى صورة المسئلة اذا حاور مقابا وبعد احرام من الثاني لاثني عليه والاولى ان حرمه من الاول كاهل المدينة لمسلم والجامعة وبعده الخفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما هو لكم في المناورة عكة هل هي سنة او مكروهة **الحواب** انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا لصاحبه قال في رد المحتار بقلاي الجمع ثم يعود الى أهلها والمناورة عكة مكروهة أى عمدة خلافا لهما ويقول قال المناورة المناطون من العلماء كافي الاحياء قال ولا يعطى ان كراهة العيام تمنع فصل الدعوى لان هذه الكراهة عليها ضعف الحلق وقعودهم عن العيام حتى الموضع قال في الفقه وعلى هذا يجب كون الحواوى في المدينة المشرفة كذلك يعنى مكروها عند فان تصاحب البيات او دماطها

ان بعده بها جماعة السامة وفيه الادب المصطفى الى الاحلال وحب الوفاء والاحلال قائم اه معربا للمهر **سئلت** هل لو وقع الجمعة فصله رائد على غيرها كاهو الشائع من الناس **الحواب** نعم قال في الدر المنثور لو وقع الجمعة هيبة سببى حقه وبعده في الكل مرد للاوسطة اه قال تحفة المحقق ان عابدين رجه الله تعالى انما يصح في الشرب لالى عن الزباني فصل الانام يوم عرفه اذا وافق حرم الجمعة وهو افضل من سبعين حقة في غير جمعة ووافر من معاوية في غير الجمعة اه لكن من المناورى عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له ثم ذكر القراني في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق يوم عرفه يوم جمعة عمرا كل أهل عرفة وهو افضل يوم في الدنيا وبعده حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه يوم عرفه وكان واقفا اذ ربه في اليوم أكلت لكم ديمكم وأعطت عليكم نعمتي وقال أهل الكتاب لو أرب هذه الآية عليه السلام يوم عرفة فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشبه لقد أربلت في يوم عيدي بن ابي يوم عرفه ويوم جمعة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو وافى بعرفة اه وقال ايضا قوله للاوسطة في المنك الكبير للسدي (ان قيل) فذو ربه يعمر لجميع أهل الموقف مطلقا واحدة تخصص ذلك يوم الجمعة قيل لانه يعمر يوم الجمعة للاوسطة في غيره من يوم القوم وقيل لانه يعمر في يومه الجمعة للحاج وغيره وفي غيره للحاج فقط (ان قيل) قد يكون في الموقف من لا ينقل حقه فكيف يعمره (قيل) يعمل ان يعمره الذنوب ولا شاب نواب الخ المزدور فالعمر غير مقيدة بالقول والذي يوجب هذا ان الاحاديث وردت بالعمرة لجميع أهل الموقف فلا بد من هذا الله اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يكره الاعمال عارهم من **الحواب** لا يكره نعم **سئلت** كره الاستحمام كافي الدر المختار وحاشية الموسومة بالرد وكذا الزالة الصحاح الحقيق من ثوبه أو بدنه ويستحب حمله الى البلاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الازلي بالحصى المتخمس **الحواب** نعم يجوز والا فصل غسلها وفي مسائل السهات الحظي والسعة غسلها الكون طاهره دقيق فان المصول مهمل في ذلك فافهم في الخبر والله تعالى أعلم

## ٢ كتاب النكاح

**سئلت** هل يشترط في عقد النكاح ادن فاص من العصاة **الحواب** كافي العماليق للهديه انه لا يشترط وهذه عبارة لا يشترط لصحة نكاح النالعة العاقله الرشيدة ادن العاصي كما لا يشترط ذلك

مطلب فمن تعاوز ميقا تاوا  
الى آخر واحرم من الثاني

مطلب في المناورة بكة  
او المدينة

مطلب في فصيلة ورفة  
الجمعة

مطلب في حوار الاعمال  
عائز من مكرهات الاستحمام

مطلب يحسور الزلي  
بالحصى المتخمس

مطلب لا يشترط في عقد  
النكاح ادن القاصي

مطلب لابد في دعوى  
النكاح من بيان له وقع  
بمحض شهود

مطلب الحق في التمسع  
للرجل للاراء

مطلب اذا وطئ زوجته  
مرة فليس لها اجباره عليه بعد  
مطلب لا يجوز التزوج  
بجنية في الاصح  
مطلب في اعلان النكاح  
وضرب الدفوف لذلك

مطلب بنعقد النكاح  
يجوز ان اذنتا فوه  
مطلب بنعقد النكاح  
بقول الأب هي لك بذلك  
مطلب اذا كان له ابنان  
فقتل قبلت لابني ولم يسمه  
لا ينعقد

مطلب في جواز نكاح  
المطل من الرنا

مطلب تزوجها على ان  
تعطيه كذا اصع النكاح  
بهر المثل ولا يلزم المشرط

مطلب يشترط في حصة  
الايجاب والقبول اعتدال  
الجلس

في نكاح الصغرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية للفاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط  
في دعوى النكاح ذكر كونه وقع بمحض شهود ومعههم كلام المأذنين فاجوب نعم قال في جامعه  
المصنوع لو ادعى النكاح بمحض الشهود ولا يدين ذكر جميع الشهود كلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا  
في ان سمع الشهود كلامهما هل هو شرط والاصح انه شرط فلا يدين ذكره لتصح الدعوى اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** هل الحق في التمسع للرجل اولاً فاجوب ان الحق فيه للرجل لا للمرأة  
او يتفرع عليه ما ذكره الياصري في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك الا من زوجتك او ما مكبت  
بعينك من ان يزوج ان ينظر الى فروج زوجته وحلقه درهما بغيره حيث لا تنظر اليه اذ امنه هاهنا  
المنظر دل ان عابدين والظاهر ان مراده ليس لها اجباره على ذلك لا يعني انه لا يحل

لان من احكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر فله وطء صاحبه اذا امتنع بل لا مانع من وطئ  
لها اجباره على الوطء بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه دية اجاباً اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل لا بد من ان يتزوج بجنية فاجوب ليس له ذلك في الاصح ففي حواشي الدر المختار لا يصح له  
لا يجوز نكاح ادى جنية كمنه لا حشلاق الجنس فكافوا بكشف الحيوانات اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز ضرب الدفوف لاجل اعلان النكاح فاجوب نعم قال في الدر وندب اعلانه  
قال محشمه ابن عابد بن حديث اعلتوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف اه معمر  
الفتح والله تعالى أعلم **سئلت** ما معنى قولهم ان النكاح ثبت بالتصديق فاجوب ان معناه  
كافي حواشي أبي السوء وعلى من لا مسكن ان الفاضي يشبه به أي بالتصديق ويحكي به اه والله تعالى أعلم

**سئلت** هل ينعقد النكاح بلفظ جوزت بغيره الجيم ام لا فاجوب ان هذا اللفظ اذ لم  
يبن قوم ويدلوه في معنى التزوج بغيره الزاي ينعقد به النكاح ككافي النسيبة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل خطب من آخر يشبهه وهي صغيرة دون البلوغ فقال له ابوها هي لك بكذا فقال  
المخاطب بليت هل ينعقد النكاح بينهما فاجوب اذا كان بمحض شهود سامعين فولهما فاجوب نعم  
ينعقد النكاح بذلك والمحال في هذه كافي النسيبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال تزوجت  
ابنتي فلانة من ابنك فقال المخاطب قبلت لابني ولم يسمه ابنتان هل ينعقد النكاح فاجوب انه  
لا ينعقد قال في النزاهة قال لا يزوج بقتي فلانة من ابن فلان وقال أبو الان قبلت لابني ولم يسم  
الابن وان ابنتي لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الان قبلت مع وان لم يسم  
لابني لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج حبلى من  
الزناه هل يصح فاجوب نعم يصح عقده عليها وهي حبلى من الزنا ولكن لا يحل له وطؤها فاحسن

وضعها قال في الدر وسمعت نكاح حبلى من الزنا دخوله لم يثبت قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ولكن  
لا تطغو قبل وضهها الثلاثين ما وراء غيره لا احترام الزنى وهذا اذا كان المانع غير الزنى وأما اذا كان  
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتستحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** فمن تزوج امرأة على شرط أن تعطيه مائة دينار مثلاً هل لا يصح هذا العقد  
فاجوب ان النكاح جائز به المثل وليس عليه أن تعطيه بشرطه قال في البهجة اذا قال الرجل  
لامرأة تزوجك على ان تعطيني عسكاً هذا فاجابته بالنكاح جاز النكاح به المثل ولا شيء له من العبد  
لان هذا شرط فاسد وأما جواز النكاح فلان النكاح لا يسلط بالشروط الفاسدة اه معمر

والله تعالى أعلم **سئلت** فمن قال بمحض شهود وتزوجت بقتي فلانة وهي صغيرة فلان الغائب عن  
الجلس بهر هو كذا لو كذا افلما سمع ذلك الغائب في مجلس آخر لا قبلت هل ينعقد النكاح والمحال في هذه  
فاجوب انه لا ينعقد قال في صف الفقار وينعقد النكاح بالإيجاب والقبول ومن شرائط الإيجاب

والقول اتحاد المجلس اذا كان التصديق حاضرا ولو اختلف المجلس لم ينعقد اه والله تعالى اعلم  
 ❖ سئلت عن تزوج أمته الصفة لشبهة حملته في حرمها هل يجوز ذلك فالجواب اذ ان تزوجها  
 احتياطا وتبرها من الوقوع في الزنا ما زال في الجملة ولا يجوز للولي أن يتزوج أمته يريد بها أحكام  
 المكاح من ثبوت الهرم في ذمة المولى وبقاء المكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك  
 أما اذا تزوجها من غير ما عظمها او ما على سبيل الاحتمال فهو حسن اه مبرر بالمصبررات والله تعالى اعلم  
 ❖ سئلت عن وحد زوجه عينا كصوفور هل له منع المكاح فالجواب ليس له ذلك في  
 جامع الفصولين لا ينسب في المكاح فلا تزاد المرأة بعينها اه والله تعالى اعلم ❖ سئلت عن امرأه  
 وكانت حلالا أن تزوجها من دونه هل له منع في اسم أمها هل لا ينعقد المكاح والحالة هذه فالجواب انه  
 لا ينعقد والحالة هذه في الاشياء لو عايط وكبها للمكاح في اسم أمها ولم يكن حاصرا لا ينعقد المكاح  
 اه والله تعالى اعلم ❖ سئلت اذا كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج أخرى مع زوجته لا ينفك  
 بينهما هل ينعقد تزوج أخرى فالجواب ما في الاشياء وهذا منه تزوج امرأه أخرى وما  
 أن لا ينفك لا ينعقد ذلك وان علم انه ينفك من بعض ما في القسم والنعقو يجعل لكل واحد مسكنا على حده  
 حاربه أن ينفك وان لم يفعل فهو مأخوذ بترك الم عليه اه والله تعالى اعلم ❖ سئلت عن تزوج بنته  
 الصغيرة بعد تزوجها مهر هل يصح هذا المكاح ويصح لها مهر المثل بالوط فالجواب نعم والمستثنى في  
 السفوح والله تعالى اعلم ❖ سئلت هل يصح المكاح بباطل العتية فالجواب نعم اذا اذناه أو قاض  
 قريسته قبل على ذلك وفيهم المشهود المصود اه من السفوح والله تعالى اعلم ❖ سئلت عن ماتت  
 زوجته تزوج أمته بعد يوم من موتها هل يجوز هذا المكاح فالجواب نعم يجوز هذا المكاح كما في  
 الخلاصة وأقضى به حامداً لمبدي في تناوبه الحامدية والله تعالى اعلم ❖ سئلت عن صبر تزوج منه  
 بدون دن عليه هل يكون مكاحه موقفا على إعادة الولي فالجواب نعم يكون ذلك موقفا على إعادة  
 الولي قال في جامع الفصولين الصغير والصغيرة اذا زوجها لم ينعقد الولي وقبل ذلك على حاربه الولي  
 فان أجاز حاربه ما لم يبارأ بعد العاقل كل الخمر والاب والحدة اه والله تعالى اعلم ❖ سئلت ما قولكم  
 في امرأة قالت لا تزوجتكم حتى يقال قلت ولهد كرامهم لو ذلك محض شهودهم هل يصح هذا العقد  
 غير المثل فالجواب نعم والمساواة في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم ❖ سئلت هل يشترط لصحة  
 المكاح سماع الشاهدين كلام المتعاقدين فالجواب نعم يشترط لصحته ذلك قال في الخبر به الاصح  
 الذي عليه العامة أن سماع النهم وكلام المتعاقدين شرط لصحة المكاح اه والله تعالى اعلم ❖ سئلت  
 هل التعريف بالمرأة شرط لصحة المكاح فالجواب انه ليس شرطاً للصحة وانما يشترط لأجل الحامدية  
 عند التواجد ويصح من الاب والابن والخمسة سواء كان الشاهد ائماً أو عليها على الصحيح لكن يشترط  
 في كل اقدم الشاهد على الشهادة عليها إعلان كعبد العلية وأما صحة المكاح من أصله لا يشترط  
 فيها التعريف أصلاً فإداه في الخبرية ولله تعالى اعلم ❖ سئلت عما اذا خطب رجل بتكرار العلة  
 من أمه أو من المهر ورعى به ما ينعقد به المكاح يجوز قول الابن زوجته ككها أو قول الآخر قلت  
 ولم تقر أيمه ما فاتحة المكاح بهل ينعقد المكاح بهما والحالة هذه موقفا حتى اذا علم الخبر ملك  
 وأما نفعه فالجواب نعم بعد المكاح والحالة هذه والمستثنى في الخبرية والله تعالى اعلم ❖ سئلت  
 عن رجل له بنت صغيرة خطبها كزوجته أو هو أو امتع من تزويجها له هل القاضى والحالة هذه  
 تزويجها منه فالجواب نعم وقد ينظمها أو هوها في قوله  
 ولزوجه القاضى أسأل على طاعة • يجوز لعصل بعضهم ليس بشكر

دل التبر لاني في شرحه ما منه صورة المسئلة اذا تزوج القاضى صغيرة مع وجود أمها فان كان لعصل

مطلب في حوار عقد العبد  
 على أمته احتياطاً

مطلب لا تزاد وجه العيب  
 مطلب علق الوكيل في اسم  
 أمه موكلته لا ينعقد

مطلب اذا حلف أن لا ينفك  
 لا ينعقد التزويج بأخرى

مطلب يصح للمكاح بدون  
 تسمية مهر

مطلب ماتت زوجته  
 فتزوج أمته بعد يوم حار  
 عطا تزوج الصغيرة منه  
 والابن يوفى

مطلب سماع النهم وكلام  
 المتعاقدين شرط لصحة  
 المكاح

مطلب التعريف بالمرأة  
 ليس شرطاً لصحة المكاح

مطلب يرى بين الاب  
 والخطيب ما ينعقد به المكاح  
 ان ينعقد موقفاً

مطلب اذا عاها أو هوا  
 تزويجها القاضى

حلو بمصمم قال يجوز بدون عمل وهذا غير صحيح لان مع العمل صح لدفع العالم وبه اشارة الى ان غير  
 ذوقها فلا يتقبل الى قرب الله مع العمل قال ولما سألته عن كسب المال من غير عمل نعم  
 سألوه ان هو اهل الحذر وقبحه القاصي لا الجلب الا لاجاع اه والله تعالى اعلم في سئلت بين امر  
 عمره ان يزوج ابنته الصغيرة من اولاد مرقوها به حصور رجل والامتناع من بيع هذا النكاح  
 فالحجاب نعم يصح هذا النكاح قال في السور امر الانس حلالا برفق صغيرته مرقوها بعد رجوعها  
 او امر ابني والحال ان الاب ماصر صرح لانه يجعل عاقدا حكاك الا لا اه مع مريد من شرح العلاني  
 والاولا اني وان لم يحكم ماصر الا يصح اه من الرد قوله تعالى اعلم في سئلت عن الرضاع ثم شرعا  
 فالحجاب انه ثبت بما ثبت من المال من رجلين او رجل وامرأين قال في الدر المختار والرضاع جبه  
 حمة للمال وهي شهادة عدلين او عدل وعدلين لكن لا يقع العرق الا ان يترق القاصي لصحها حق  
 الممد اه قل بحسبه الحق ان سادس واذا دأبه لا يثبت عبر الواحد امر اه كان او رجلا قبل العقد  
 او بعده اه والله تعالى اعلم في سئلت عن قال رجل بعتت هسي عليك على وجه النكاح وقما  
 قلت تحصر من التهود هل ببيعة النكاح بذلك فالحجاب نعم قال في الحاشية روى عن ابني  
 رحمه الله تعالى انه قال كل ما يبيد ملك الرقة في الامه يبيد ملك النكاح في الحرة اذ قال المراء لرجل  
 عند التهود تصدقت هسي عليك او وهنت هسي ملك على وجه النكاح فيقول الرجل قلت يكون  
 نكاحا وكذا قال ملك هسي ملكك او قال لما لرجل ملكي هسي في فقلت ملكك يكون نكاحا  
 ولو قالت نعم هسي ملكك كذلك قال اشترت او فقلت يكون نكاحا في الصحيح وكذا الواع لرجل بعتت  
 نفسها قال شهود يكون نكاحا وكذلك قال المراء عز سئلت هسي فقال قلت اه والله تعالى اعلم  
 في سئلت بين امرأين وسولا الى امرأه ان تزوجن بكذا الماطها الى الرجل فبعض شاهدين  
 بذلك هل ببيعة النكاح بينهما فالحجاب نعم ببيعة النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي  
 ولو ارسل الرجل اليها رسولاً او كتب اليها كمالا في تزوجت على كذا فقلت بمصره الشاهدين ان  
 كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقلت ما رواه لم يجمعا كلام الرسول او لم يقرأ الي  
 وعمل لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه في تنبيه لا ببيعة النكاح باعط  
 وهي باطل عندنا لا بعد الحن حلالا من عاص ومالك رضي الله تعالى عنه ما ونسبها الى يقول الرجل  
 لامرأة ائتمعت بك كذا من المال كذا مئة فرصت فلم لا بعد الحن ولا يقع عليها طلاق ولا ابلا  
 ولا طهار ولا يربأ أحدهما من صاحبه اه والمعروف في كسب المادة المالكية ان نكاح المعة باطل  
 لا بعد الحن جدهم كدهما والله تعالى اعلم نعم بعد كسي هذا رأيت في دولته امرأه نعم ذكر في الفتح  
 اذ لم يحرم المعة وانما كل في حجة الوداع وكان يحرم تأييد لاحد من ابني في الاغتة وعمل الا المصار  
 الا طعن في التسعة ونسبة الحوار الى مالك كما وقع في المذاهب علط اه في فائدة في نكاح الشمار باطل  
 عند السادة المالكية ويصح عندنا والمثل قال في الرد بقلص الفتح وهو ان يجعل يصح كل من المرأين  
 مهورا للآخرى اه والله تعالى اعلم في سئلت هل يصح تعليق النكاح بالشرط فالحجاب لا يصح قال  
 في الدر المختار والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كترجوك ان رضى اني لم ببيعة النكاح لتعليقه بالخط  
 بكافي العمادية وغيرها اه قال في الرد لمراد ان النكاح المعلق بالشرط لا يصح لا ما يوجهه ظاهر العارة  
 من ان التعليق يلغو سبق العقد صحيحا اه والله تعالى اعلم في سئلت هل بطل النكاح  
 العاصد فالحجاب انه لا يبطله قال في السور لا يبطل بالشرط العاصد ولا يبطل بالشرط  
 الا ان يلقه بشرط كان لا محالة فيكون تحقيقا فيعتقد في الحال كان خطب سئلا به فقال ان هو اقر  
 من دلائل وكسبه فقال ان لم اكن رزقته الملائق فقد زوجه حكاك الا بك ففصل نعم كذا

مطلب بين امر غير ان  
 يزوج ابنته الصغيرة

مطلب ثبت الرضاع  
 ثبت له المال من عدلين  
 او عدل وامرأين

مطلب قلت تصدقت  
 هسي عليك الخ

مطلب قلت نعم هسي  
 ملكك كذلك الخ  
 مطلب ارسل اليها رسولاً  
 بان تزوجتك

مطلب في التهمة

مطلب في نكاح الشمار

مطلب لا يصح تعليق  
 النكاح بالشرط

مطلب لا يبطل النكاح  
 بالشرط العاصد

مطلب تزوجها على

لامهر لها صبح المكاح عهر

المثل

مطلب ادعت رد المكاح

عسدها والزوح يدي

الاحارة

مطلب في صبرين

زوجها اوليها

مطلب في مكاح المـ

كساية

مطلب قالت بعد موت

زوجها روي في امرى

الح

مطلب مات امراته

فترجح أحبتها يومين

مطلب تزوجها على أم

مسئلة فظهرت كساية

مطلب بشرط في مكاح

الصغير الولي

مطلب ادعت ان أباهما

زوجها وأمارت

مطلب زوجها أبوها

رصاصا غير كف لزوم

العقد

مطلب سكوت الذكر روي

مطلب صبرة زوجها أمها

مع وجود أبيها له الرد

عوجود اه مع من يدي من شرط العلاء ومثل الشرط العائد للذي سئل دون المكاح ما دار زوجها  
 على ان لا يكون لها مهر عليه فيصنع المكاح ويصعد الشرط ويحب مهر المثل اه والله تعالى أعلم  
 سئل عن العسة زوجها أوها وهي لا تعلم ثم اخلعت مع الزوج وهو يدعي ام الحارة المكاح  
 عند ما علمت وهي تدعي ام اردته عند ما علمت وأتى كل سنة فأتى المسكين يقدم والحجاب في بيتها عدم  
 قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البسة على الاحارة والمراه على الرد فبها أولى اه والله تعالى أعلم  
 سئل عن له بنتا لعنة زوجها دون عاها فلما سمعت ماتت بارد فهل يرد المكاح وسئل  
 رد هافورا والحجاب م قال في العاوى المهدية لا يصعد مكاح الحرة البالغة بصيرتها أو رصاها  
 وأحارتم أخيرا لم تاد بالمكاح ولم تحرمه بعد صدور رده سئل اه والله تعالى أعلم سئل  
 في صبرين رويها من يصعد اولياهما لم يصعد بمالك المكاح وتوارى قال الحجاب نعم بعد  
 يتم المكاح بالايجاب من ولى أحدهما والقول من الآخر كأي بذلك على أمه روي رجه الله تعالى  
 وقيل الكهوى عن الداية مانعه ويحرم مكاح الصغير والصغيرة دار وجهها الولي وعمل أبصا مانعه  
 وأدانت أحدا لا وجب قبل الداع رنه الآخر اه والله تعالى أعلم سئل هل يجوز مكاح  
 الكساية والحجاب نعم قال في السور وروى مكاح كساية مؤمنة بنى معزة بكاب قال شارحه  
 العلاء وان اعتقدوا المسح لها وكذا حل دعيهم على الذهب اه والله تعالى أعلم سئل عن رجل  
 روي عنه الداية من آخر ومات ولم يعلم رصاها فكيف الحكم بالحجاب ام اذا قالت بعد موته  
 روي عنه أمي وأمري وأكرت وروى الزوج قال في القول قولها فله الديات والمهر وعابها العدة ولو قالت  
 روي في أمي وأمري فماتت وأكرت وروى الزوج الاحارة قال في القول قول زوجته الزوج ولا مهر لها  
 أفاده في الخلاصة والله تعالى أعلم سئل عن ماتت زوجته فترجح أحبا الحلية من الموانع  
 بعد مري أو ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه الحجاب ام يجوز هذا العقد والحالة هذه كافي  
 صبح الحامدية والله تعالى أعلم سئل عن تزوج امرأته على أنها مسلمة فظهرت كساية فهل له  
 الصبح بالحجاب ان هذا السؤال روي لقارئ الداية فأجاب عنه بقوله ليس له الصبح اه والله تعالى أعلم

### باب الاولياء والاكفاء

سئل هل يشترط في مكاح الصغير الولي بالحجاب نعم قال في اللوامحار وهو أي الولي شرط  
 صحة مكاح صغير ومحرور ووفق لا مكحلة فعقد مكاح حرة مكافة لارضي ولى وله اذا كان عصة  
 الاعتراض في غير الكهوى ما لم يده ويبي بعدم حوار أه أصلا في غير الكهوى لسدال مان فلا تحمل مطلقه  
 ثلاثا سمعت عيرك من الرضي ولى بعد معرفته أباه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصريف والله تعالى  
 أعلم سئل عن بكر مائة شديدة قالت روي في من فلا يصح امرى وما على الحر وصحت  
 وأكرت وقد ماتت روي وطلت حصتها من تركته وأكرت الورثة الاحارة فهل لاصدق المدعية  
 في دعواها الاحارة فيكون القول للورثة حواكم شاعيا بنو والحجاب ام لا تصدق ويكون القول  
 قول الورثة قال في اللوامحار ولو كانت بعد موته روي في أمي وأمري وأكرت الورثة فالقول لها فزرت  
 ونعتد ولو قالت غير أمي لم يكن على من صحت فالقول لهم اه والله تعالى أعلم سئل في الاب  
 اذ روي عنه الداية رصاها من عيرك هل يكون العسة لا رما بالحجاب نعم كسئلة الكهوى  
 وهذه عبارة مع روي في الحواوى قال ولذا تزوج أحد الاولياء بغير رصاها من غير كف لزم العقد  
 ولا يكون للاب الاعتراض اه والله تعالى أعلم سئل عن البكر البالغة دار زوجها اوليها فمات  
 بذلك فسكت هل يكون سكوت امرى بالحجاب نعم كافي فاضى حان والله تعالى أعلم سئل



عن صبرة لما علم من روقها مع وجود أبيها رذائل السكاح عند علمه هل يرتد السكاح رذلة فالحوا  
 هم يرتد رذال الاب حيث لم يكن عائشة مقطوعة بعوت الكفر الخاطب بانتظاره والمسئلة في الحية  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبرة لما علم من روقها مع ما صبر روقها من عهده هل يصح ذلك فالحوا  
 نعم والمسئلة في تنوع الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبرة عصاها أوها عن تزويج من هم  
 كفو غير اللث من روقها منه والحالة هذه فالحوا اب ادعصل الاب لله الصبي أن يزويج  
 لاولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الاب بتزويجها فان امسح باب مناهيه اه تنفع **سئلت** عن  
 الصبر أو الصبرة اذ اروح منه بغير ادن وليه هل يتوقف أو بعد فالحوا اب انه يتوقف على احرار  
 وله كافي أحكام الصغار وهذه عبارة الصبر والصبرة اذ اروحاً انهم ما غير  
 احرار الولي فان احرارهم الحيار اذ انما اذا كان المحرم غير الاب والخذ اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن حرة أصلية روقت تعين عركف هل لا يعقد هذا السكاح فالحوا اب نعم لا يعقد  
 هذا السكاح على المعنى وهو روبة الحسن عن أبي حنيفة قال في الصبر المعنى به رواية الحسن عن  
 من عدم انما هذه أصلاً اذ كان لها ولي ولم يرص به فصل ولا يبعد الرصي بعده اه من السقيم والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن صبرة روقها أوها في حال من صبر رجل كفو غيره من هذه هل يكون السكاح  
 صحيحاً ومع به الموارث اذ امانت أحد هار لا يقدر فيه كون الاب من روقها فالحوا اب ان السكاح  
 صحيحاً ولا يقدر فيه من رص الاب حيث كان سالم الفصل كما أحاسه في الحسبية عن مثل هذا السؤال  
 وإذا كان كذلك يقع به الموارث كما هو شأن كل سكاح صحيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن صبرة  
 لا عاص لها ولها أم تريد أن تروجه هل لها ذلك فالحوا اب نعم لا عاص لها ذلك حيث لا عاص  
 فان لم يكن عاصه ولولا لاية لا لام ثم لا حب لآب وأم ثم لا ب ثم لا ولد الأم ثم لا ولي الار **سئلت**  
 ثم لعاص هل عاصه في مشوره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مصولي روق رجل امرأ  
 بلا دونه وهل أن يحبس الرجل أو يرد مع المصولي هل يصح السكاح بقصه فالحوا اب لا يصح  
 بقصه قال في الدوايحار المصولي هل الاحارة لا يملك بقص السكاح بخلاف البيع اه والله تعالى أعلم

مطلب روق ابن الم  
 الصبرة من نفسه حار

مطلب صبر روق نفسه  
 توقف على ادن وليه

مطلب في حرة روقت  
 نفسها من عتيق

مطلب روق الاب بصبره  
 وهو من رص صحيح

مطلب لا لام الترون  
 لا عاص

مطلب المصولي وهل  
 الاجارة لا يملك القبض

### باب المهر

**سئلت** من ارأى روق بكر ابنة ودخل عليها ورع له وجدها فيسار هي نكده وترع به انقص  
 بكارتم احاكم الله تعالى في هذه المارة فالحوا اب الحكم في هذه المارة وحوب المهر عليه كاملاً  
 والقول قولها في النكاح لبي المار عوا وادامه هانبره يعرف ولا يقبل قوله في حقها وان قد بها من  
 الر ما يحب عليه اللسان بظلمها هذه في الخيرية وقال في جواب سؤال آخر مانصه لا عبرة بقوله وجدته  
 سالاته لو وحدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له حمار الصبح به ولا يلزم من  
 رة الزنا لان النكاح تزويج ثمه أو خمسة أو كرس أو نحو ذلك ولا يلزم المرأة شيء ومن فعل ما يشا  
 حاد كرقصه عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر خمسة تمر والمخلوة العصى  
 ما هال الزنا وطالتمه وح اللعان اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل طلق زوجته  
 طلاقاً حراماً ثم عقد عليها في العدة وسعى لها مهر فهل يجب عليه هذا المهر أو لا ويكون السكاح المذكور  
 رجه فالحوا اب ان يكون من احكامها بملك ولا يجب عليه المهر كما أتى بذلك في بيحة الفتاوى وفي  
 بعض المسئلة فافق مع الخواهر الفتاوى مانصه ولو تزوج المطلقة الرجعية فانه يصبر من اجبوا ولا يجب  
 المال لان نكاحها باجرا عن الرجعية في القول الصحيح اه وبها انصافاً لعل من شجع الفتاوى مانصه ليس  
 في الرجعية مهر لام الاستدامة السكاح ولهذا لا يستترط رضاها ولا رضى الولي اه والله تعالى أعلم

مطلب من زعم  
 نسا

مطلب روق مطلقة  
 رجعي في العدة يكون  
 من اجبوا ولا مهر

سئلت عن رجل تزوج امرأة غير نكحة وبعضه مؤجل ودخل بها ثم قامت تدعى عليه  
بجملته المهر وتزعم أن المهر قبض منه شيئا قبل لأتبع دعواها والحالة هذه فالجواب نعم لا تتبع  
دعواها المذكورة والحالة هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للحامد أفندي فأجاب عنه بقوله حيث سلمت  
نفسه لا تتبع دعواها فيأشترط تهيئته على المقتضى فانها لا تتبع نفسها عاده الأبعد دفع المهر ثم قال أعت  
بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تتبع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فقولان قال المتقن أول  
فإن ادعواها الدعوى بكاه وسألت في دعوى بعضه اه والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج  
امرأة على أنها بكر فوجدها ثيبا هل يلزمه كل المهر المسمى أو مهر المثل أجيبوا أن مهرها المسمى  
الدر المختار وهذا نصه ولو شرط البكارة فوجدها ثيبا يلزمه الكل دور وبوجه في البرازية اه وقد نظم  
هذه المسئلة ابن وهبان بقوله

وان شرط الابكار ليس بمسقط \* من المهر شيء ما حيث لا يتبكر  
فلو زاد مهر المثل قل بسقوطها \* وما شهدوا سرها والمهر أجدر

اه والله تعالى أعلم سئلت ما لو لم يكن تزوج امرأة على فرس لم توصف هل يلزمه الأعلى  
أو الوسط فالجواب أنه يلزمه الوسط أو قومه قال في التنوير ولو تزوجها على فرس قال الزاوي الوسط  
أو قومه اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن تزوجت نفسها من غير كف هل يثبت لوليها اختيار الفسخ  
فالجواب نعم يثبت له ذلك قال في جامع الفصولين فلو تزوجت نفسها بغير كف فقال وليها فسخه وهذا  
لا يصح إلا بقضاء وقيل القضاء النكاح قائم بكل أحكامه من طلاق وظهار وتوارث وخيار الولي لا يبطل  
بسكوته وعامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن طلبة مهرها قبل الدخول فالجواب  
أن لها المطالبة به حيثئذ قال في الخيرية ولا شك أن لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحد جهات  
الدخول أو الموت كما هو مصرح به في كلامهم فاطمة وقد أجاب كذلك فيمن تزوجت بدون تسمية مهر  
فأها المطالبة به والمثل قبل الدخول والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة أو أجازة فاسد بان كان  
بالشهر ودخل بها ووطئها هل يلزمه مهر المثل في فاجبت نعم يلزمه مهر المثل بالوطء في القبل ولا يرد  
على المسمى قال في الدر المختار ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة  
كشهر وبالوطء في القبل لا يغيره كل طهارة محرمة ووطئها ولم يرد مهر المثل على المسمى رضاها بالوطء ولو كان  
دون المسمى لم يرد مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد اه والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج بنته  
بكر البالغة بدون وكيل من أهلها لا فقبل أن تحب أو ترد ماتت وقد كان الأب قبض مهرها فهل يكون  
النكاح غير صحيح وبرء الأب للمهر لصاحبه فالجواب نعم كما في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم  
سئلت هل للزوج أن يسافر زوجته إلى مادون مسافة القصر فالجواب نعم قال في الوقائع  
المصرية للزوج نقل زوجته إلى مادون مسافة القصر ويجب عليها طاعة في ذلك فإن امتنعت عن ذلك  
تكون ناشرة لا تنفقه لها ما دامت كذلك اه والله تعالى أعلم سئلت عن الرجل يريد أن ينقل  
زوجته إلى مسافة القصر وهي تتمتع ولا ترضى هل تجبر فالجواب أنه قد اختلف الاتفاق في هذه  
المسئلة واختار في التنوير أنه إذا أضافها مهرها كاملا ولا تكن الطريق ما مونا يسافر بها أو أفلا وهذه  
عبارته مع شرحه أنه لا يسافر بها بغير إرادته كله مؤجلا ومجلا إذا كان مأموها عليها أو لا يؤد كله  
أو لم يكن مأموها لا يسافر بها بغيره يبقى كما في شروخ الجمع واختاره في ملتقى البحر وجمع الفتاوى  
وأعمده المصنف وبه أفتى شيخنا الرمي لكن في التهر والذي عليه العمل في ديوانه لا يسافر بها لجبر عليها  
ويزم البرازية وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يبقى عايقه عنده من المصلحة اه وقد مال  
في رد المختار إلى ما في الفصول من تفويض الأمر إلى المقتضى حيث قال بعد كلام طويل فتمين تفويض

مطلب في دعوى المهر  
المهر بعد تسليم نفسها

مطلب شرط البكارة  
فوجدتها ثيبا يلزمه كل المهر

مطلب في أن مهر المهر  
هو المعتبر

مطلب تزوجها على فرس  
لزمه الوسط

مطلب يثبت لولي الفسخ  
إذا تزوجت بغير كف

مطلب للزوجة طلب  
المهر قبل الدخول

مطلب يجب مهر المثل  
بالوطء في النكاح الفاسد

مطلب زوجها أوها بدون  
وكيل فاست قبل الإجازة

مطلب له نقل زوجته إلى  
مادون مسافة القصر

مطلب هل تجبر على السفر  
معه إلى مسافة القصر

الامر الى الفتى وليس هذا لمساعدته للسنة بل لعلم الفتى انه يريد بقله اعي شمله الى شمله اخرى  
 المدة بعبدة عن اهلها القصد اصراؤها الا يجوز له ان يعبده على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت ابا  
 الفتى معنى مصرح عليه الله تعالى افي بعدم خبرها على السعر معه بعد ابعائها هه را قال والذي عليه  
 العمل في ديارنا عدم خبرها على ذلك ولو كان مأمويا عليها ليجب هذا الزمان الذي ذكره العباد وعدم  
 الخوض من رب العباد اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأه ولم ينس لها مهر او هل لها  
 مطالبة مهر المثل ولخالفته هذه ومن النحول **فالجواب** ان هذا السؤال في الخيرية كقوله ومصوره  
 السؤال اذا تزوج رجل بمسيرة ولم ينس لها مهر اه لهما مطالبة به مهر مثله او يقال لها الصبر حتى  
 يطاق او عوت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزيلعي والمكالي وان حلت وان  
 وصاحب كماله وايه وعبرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم ينس او بعبادتها مهر مثله أي وان لم ينس  
 لها مهر في العقد او بعبادتها مهر مثله ان وطئ او مات عنها وكذا اذا مات هي عنه لان الوا  
 في مثله مهر للمثل ولهذا كان لما نكح الله به قبل النحول بيتا كدو مقترعوت احداهما بالذحول  
 وعامه في الخيرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل تزوج بمسيرة وانها لم ينس لها مهر هل يجوز ان  
 على مسيلها **فالجواب** لا يصح على ذلك قال في الدرر البنية ولا يصح الا بعد دفع المسيرة الى الز  
 ولكن يجوز ان على اعدا الفصل فان زعم الزوج انهما اتفقا على الحال وانكروا الالف فالعاصي وبها النسا  
 ولا يصح النس اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأه الصغيرة او وصى عنه المهر  
 للزوجة مطالبة الالف بالمهر والحال ما ذكر **فالجواب** نعم لهما مطالبة به قال في السور وروحه  
 الولي مهرها ولو صغيرة وطأ الله ان شئت فان اذنى رجع على الزوج ان ينس ولا يطالب الالف جهرا  
 الصغر المقياد ان زوجه امرأه الادامه كما في المسئلة اه والله تعالى اعلم

مطلب هل يجوز الالف على  
 تسليم الصغيرة لزوجها  
 مطلب لزوجة الاس  
 مطالبة الالف بالمهر اذا وصى

### كتاب الطلاق

**سئلت** عن رجل طلق امرأته ورجعته الطلاق فقال لها ان ابرأ من حقوقي على فاستطاع  
 فقال في المجلس ابرأ لك على علك من الحقوق هل يقع الطلاق **فالجواب** نعم يقع الطلاق والحال  
 هذه والمسئلة في ما ذكر في الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل رجعتك ابرأ اني  
 على فاقب طالق فقال ابرأ انك او ابرأ انك الله تعالى ولم يكره ان يمان مقعدا الحقوق فهل يقع الطلاق  
 ونص هذه الازالة أم لا احب اذا قالت في مجلسه ابرأ انك او ابرأ انك الله تعالى صحة البراءة ووقع  
 سواء علمت او اخطأ بمقدار الحقوق أم لم يعلم لان البراءة من المحمولات بخصصة عبدا اه والله تعالى  
**سئلت** عن رجل له زوجة باركة للصلاة وكلما امر هام بالارتداد الا انه دافعها فها هو  
 طلاقها **فالجواب** لا يجب عليه ذلك ولكن مستحب قال في الدرر المختار بعد كلام بل يستحب به  
 الطلاق لو مؤبدية او باركة صلاة اه عاية ومعه انه لا يتم بعبادة من لا يصلي اه والله تعالى  
**سئلت** تيمم ابي عليه مال فانكروه وحلها الطلاق ام ليس عليه فاقام المذني بعبدة عادله وح  
 عليه فهل يجب في الطلاق **فالجواب** انه يجب قال في الحانية اذني عليه الالف فقال ٦١١  
 اذا كان ذلك على ألف فامر اتي طالق وقال المذني ان لم يكن في عليه ألف فامر اتي طالق فاقام المذني  
 على حقه وهوى الله افي تزوج من الذي عليه من امرأته وهذا قول أبي يوسف واحدي الى وابي  
 وعنه السوي اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل تشاجر مع زوجته صاوما بالاف  
 يسوي الطلاق الثلاث ولم تنطق بما قيل عليه لاصح يحلوا كتابة هل يقع عليه الطلاق  
 فواجب بكتابته لا يقع عليه بل لا يقع دكره وهو العطف قال في الدرر المختار وكرهه اعط شخص من حال

مطلب طلقها ان ابرأه  
 من الحقوق  
 مطلب لا يجب عليه طلاق  
 زوجته التي لا يصلي  
 مطلب حلف بالطلاق ان  
 لا يصلي عليه فثبت الدين  
 بالعبدة  
 مطلب ثلوثا ثلاث حصيات  
 سوى الطلاق الثلاث  
 لا يقع

الاستثناء اه قال في الرد بعد كلامه وبه طهران من تشاخر مع زوجته فأعطاه ثلاثة أبحار يسوى  
الطلاق ولم يدكر له الا صريحاً ولا كتابه لا يقع عليه كالأقنى به الخبر المسمى وغيره اه والله تعالى أعلم  
سئلت ما في كفي طلاق المكره هل هو واقع فالحجواب نعم هو واقع وسنده قول السويز  
ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو بعداً أو مكرها اه والله تعالى أعلم سئلت عن طلاق السكران  
هل يقع فالحجواب نعم يقع قال في الدرر ولو سبداً أو خنثياً أو أعمى أو مجنون أو مجرماً بقي والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجل قال زوجته أنت طالق لا يردك ميت ولا قاص هل يكون الطلاق للمدكور  
رجعاً ولا يجرعه عن الرحي قوله لا يردك قاض ولا ميت فالحجواب انه رجي ولا يجرعه عن كونه  
كذلك قوله المدكور والمستثناة في الخبرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم سئلت عن  
طلاق زوجته ومات فاذعت ابنة طلاقها رجعت ورثته يتعوز بها من ولا ترضى عن يكون القول  
قوله فالحجواب ان القول قولها لا هم قد عوز من مات من الارث وهي تنكره وعلى الورثة البسمة  
كأبي الخبرية والله تعالى أعلم سئلت عن قال في الطلاق لا يصح من يدا اليوم فتر اليوم ولم يصبره  
هل يقع الطلاق هذه الصيغة عند الحنفية فالحجواب نعم ادا صمى اليوم ولم يصبره وقع عليه الطلاق  
قال في الدرر المختار ومن الالفاظ المستعملة الطلاق لبري والحرام يلزم وعلى الطلاق وعلى الحرام  
فيقع الية للعرف اه وقد قيل المحقق ان ما يدبر في المحقق ان الهام ما منه وقد تورد في عرف ما في  
الحلف الطلاق يلزم لا يعمل كذا برهان فلهذا لم ينعى في الحلف بقوله على الطلاق لا يفعل اه قال  
ان عابدين وهذه الصيغة في ما يتعلق في المعنى على فعل المحلوق عليه نفقة العرف وان لم يكن فيه أداة  
تعلق صريحاً اه والله تعالى أعلم سئلت من اراد ان يترك في طلاق زوجته أنت طالق وسكت  
لا عدل ثم قال ثلاثاً أو بالثلاث هل يكون ثلاثاً فلا يتحلل له حتى تسكن روحاً غيره أو لا يكون ثلاثاً  
بل واحداً فالحجواب انه لا يكون ثلاثاً بل هو واحد لا عبرة في رد المختار فلا يصح الصراحة بل هو قال  
أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً أو واحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان به ثم قال ثلاثاً على العور ثلاثاً  
اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال في العين لا يعمل كذا وهو من أهل بلدة حرى عروهم بالخلف  
به يعمون به الطلاق لا عبره هل يقع عليه الطلاق هذه الصيغة مع حرى ان العرف بذلك فالحجواب نعم  
يقع الطلاق عند تحقق الحنفية طامى معنى المعنى فكأنه قال ان فعلت كذا فعلت الطلاق قال  
سيدى أحد الفقهاء على معنى يعمل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى في حيث سوى الطلاق علمت  
ببسته وكأنه قال على الطلاق لا يفعل كذا ونفقه ان على الطلاق من المعلق للمعوى وما في فتاوى  
الطويز من يخصه بالطلاق للعرف كحلل المسلمين على حرام اه قال ابن عابدين والحاصل ان على  
عين ليس كتابية وليس صريحاً لانه لا يصح على الا في الطلاق وهذه الية كمال وهو ظاهر لكن لفظ  
العين ليس من أقراده الخلف بالطلاق فادع عليه بالية صار كأنه قال على حلف الطلاق لا يفعل كذا  
وهو لزم من عدم المعنى صريحاً لانه لا يصح إلا ما إذا أريد به الا حصن ثبت حكم ذلك الا حصن هنا  
طلاق صريح يقع به واحدة وحيه لانه في أعيان البرارية قال في حلف أو قال في حلف الطلاق  
أن لا يفعل كذا ثم فعل طلعته وسكت وان كان كذا اه ولا يخفى ان الخلف حيث كان عن حرى عروهم  
بالخلف ما في خصوص الطلاق لزمه الاطلاق وان لم يسه عمداً لا يعرف والله تعالى أعلم سئلت  
في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاث بطلاقات دمة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثاً هل يقع عليها  
والحالة هذه أم لا فالحجواب انه يقع عليها الثلاث فلا يتحلل بعده حتى تسكن روحاً غيره في التوبير  
قال زوجته غير المدخول ما أنت طالق ثلاثاً وقص وان فرق ما بالاولى ولم تقع الثانية اه وكس

مطابق في طلاق المكره

مطابق في طلاق السكران

مطابق قال أنت طالق

لا يردك ميت ولا قاص

مطابق ما بعد الطلاق

فأذعت ابنة رحي

مطابق في الحلف بقوله

على الطلاق

مطابق قال أنت طالق

وسكت لا عدل ثم قال ثلاثاً

مطابق في الحلف بقوله

على العين

مطابق في طلاق قبل

الدخول ثلاثاً دمة

١٠ حه الملائق عقب قوله وقع ماضيه لما تنقزلهم متى ذكر العدد كل الوقوع وما قبل من انه لا  
البرول الاية في الموطوءة ما طلع محض مشو العلة عما تنقزلهم العبرة لعدم اللفظ لا لخصوم  
السبوحه في غرر الاكل على صكونهم امتنعتة ولا يقع الا الاولى فقط اه وبقي محضه الحق  
اس ساند عن الامام محمد بن الحسن الشيباني ماضيه واذا طلق الرجل امرأته فلا تاجبها فقد طلق

وأثم وان دخل بها أو لم يدخل سواء لمنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وأبي  
وابن عباس وغيرهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل تمام العدة  
فاذعن له طلقها طاعة رجعية فترث ورثته انهم طلقها ما نكحها لثرت كيف الحكم **فاجبت** في عاده  
الخبرية عن مثل هذا السؤال القول قولها فترث لاهم بتعوي الحرمان وهي تسكر فيكون القول قولها  
بعبها وعلى الورثة البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كرم لوط الطلاق بقوله أنت طالة  
أنت طالق أنت طالق مثلاً هل يقع عليه الكل أو واحدة فقط **فاجبت** في ما يقع عليه الكل قضاءً  
قوى واحدة يدس قال في الدر المختار كرم لوط الطلاق وقع الكل وان ويأى كيدس اه قال  
قوله وان ويأى كيدس أى وقع الكل قضاءً وكذا اذا طلق أشاء أى بان لم ينو استسقاء ولا نكاحاً

مطلب طلقها فأت  
فاختلعت هي والورثة في  
له رجعي أم لا

لان الأصل عدم النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لزوجته أنت على حرام هل يقع  
عليه هذه المصيبة طلاقاً أو رجعي **فاجوب** ان الواقع بهذه المصيبة بائس لارجعي وذلك ان  
حرام معناه عدم حمل لوط ودواعيه وذلك يكون بالابلا مع بقائه العدة وهو غير متعارف وكذا  
ما طلاق الزايع للعدة وهو قسمان بائس ورجعي لكن الرجعي لا يحرم لوطه فتبين البائس هكذا

مطلب في الخلف بقوله  
أنت على حرام

الحق **ابن عابد** رجه لله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في من قال لزوجته ورجعي  
أو أمشي طالق هل يكون رجعي **فاجوب** نعم يكون رجعي لا طلاق ما لو قال لمارجعي فقط فانه  
اذهب كادهي كما صرح في النص اه من يقع الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحبر  
اه مطلق زوجته هل يقع عليه الطلاق **فاجوب** انه يقع عليه قضاءً ويدس في ايديه **أجاب**

مطلب قال روجي طالق  
فهو رجعي  
مطلب أحبره طالق وهو  
كاذب يقع قضاء  
مطلب طلقها على مال ثم  
طلقها ان لا يعلق

على مال دفعته له ثم ابقى ذلك اليوم طلقها ان لا يعلق بقع الثلاث ولا يتحمل له الا بعد زوج غيره  
**فاجوب** نعم كان الحامدية من فتح التقدير والله تعالى أعلم **سئلت** في من طلق ر  
دار فلان ثم طلقها واقعت عتبتها ثم عقد عليها ثم دخل الدار فخلق عليه اهل بيته

المعلق على الدخول **فاجوب** نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكرم والملك بعد الجنب لا يسطله  
أبى والله يدوس الثلاث بان طلقها بعد التمس واحدة أو اثنتين فانقصت عتبتها ثم تزوجها ثم وجد  
طاقة له مع زياً من الحر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد الصبر فقال لزوجته ان  
في القاصي حال عياني وطلبت منه تقديراً فقلت على طاعت طالق وسافر وهو ذهب الى القاصي را

مطلب قال ان ذهبت الى  
القاضي للعقة فأت كذا  
فدهست لذلك وقع

منه تقدير العقة فهل يقع طلاقها او حودا لشرط المذكور **فاجوب** نعم يقع وقد سئل قاضي الهداية  
عن رجل قال اذا حصرت زوجته الى مجلس قاض وأخبرت اني سأفترع عمدة كذا كانت اذا طالة  
فهو اذا وحدها لشرط يحكم الخلق بطلاقها **أجاب** اذا أقامت البينة على الروح بذلك ووجد الشرار

مطلب قال وهو مريض  
كنت طلقته في الصحة الخ

الشرط ولا يحتاج به الى حاكم ولها ان تتزوج اذا انقضت عتبتها اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
رجل أتت في مرض موته انه كان طلق زوجته في الصحة بالثلاث وأبكرت الزوجة ذلك ثم مات فهل تز  
والحالة هذه **فاجوب** نعم تزني والحالة هذه قال في الهندية ولو قال لامرأتي من  
طاعتك فلا تاتي الصحة أو قال صامعت أم امرأتي أو ابنته امرأتي أو قال تزوجتها فغيرت من ودا

ولما برأها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل عقد على امرأة واحتل بها ولم يطأها ثم طلقها  
بلا نكاح مات فهل لا تزعم والحالة هذه فالجواب نعم لا تزعم في الفتاوى المهدية ما نصه اذا كان الطلاق  
الثلاث بعد الحياوة قبل الوطء ثم مات لا تزعم الماطقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت يساع على  
الحياوة ولو صححنا لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب عليه القول اه وفي  
البرائة لو طأها ومات وهي في عدة الحياوة لا ارث اه وفي الردع الرجعي لو طلقها في مرضه بعد الحياوة  
المصححة فصل الوطء ومات في عدته لا ارث وهو حرم الطوائف فيما كسبه على هذا التمسح واقره عا به تنبيه  
امدا مدي العمداهي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طابت منه زوجته ان يطلقها فقال له  
أنت طالق ان لم تترجعي بهلا من بهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه فالجواب ما ورد في المحرم من قوله  
في ماوى الكار روى عن ماوى المحقق عبد الرحمن المرشدى أمسئل عن قال له زوجته أنت طالق  
ان لم تترجعي بهلا فأجاب لاحكام في من ادال وجه هذا التعليق اعما هو عدم تزوجه بها لان بعد  
رواى سلطانها عما بها فصل العصة وانقصا العدة وهي حينئذ في غير ملكه يكون لمواجلها والشرط  
وبقي قوله أنت طالق مطلق مصرا كما احتاره بعض المشايخ من علماء اليمن وعامة في رد المحرم والله  
بهالى أعلم **سئلت** عن رجل زوجته دراهم وطلبت منه فقال لها في الطلاق لا عليك الدراهم  
الى فطلبها منى عدا ثم لحاها العدة سعى في أحد وطئها من الحرينة ليقصها اذ بها لم يتيسر له ذلك وسعى  
بكل وجه في تحصيلها من هبأ أو من هبأ حتى مضى العدة ولم يطأها بهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه  
ولا يكون عسره عذرا شرعا فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تحصيله اياه في ذلك اليوم  
عسرا قال في الدر المختار بعد كلام ومعهاده الحديث في حملها فيؤدى اليوم دينه فمقر لمقره وقد  
من يقرضه خلاف لما بحثه في البحر اه وأيده محضه ابن عابدين وأطلق في تحقيقه ثم قال ورأيت الرملى  
يقول عن ماوى صاحب البحر انه انفى بالحديث في مسائلنا مستند الى امكان الرجعة وعادة مع الاعصار  
هبة أو صدق أو وارث اه وقد سئل عن ذلك معنى مصرى في الحال فاجب بالواقع والمستل في فتاوى المهدية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلف زوجته بالطلاق الثلاث انه لا ينشر بالجرم ادعت عليه انه  
شرها ووقع الطلاق المذكور فأسكر وعهرت عن الانبث فامرها القاضي بالاعذار وحها والمكث معه  
بهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شره الجمر ان عكسه من نفسها والحالة هذه فالجواب نعم لا يباح لها  
ذلك كفى الفتاوى المهدية وعبارته هكذا اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعملت ذلك الوجه  
الانها تهر عن اثباته ولا يخل لها ذل ان عكسه من نفسها بل يجب عليه اذعه عنها باى حيلة كذب وان كان  
العاصى يامر بها بطاعته وتكره نفسها منه ويجبرها على ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل  
لزوجته ان طأته فأت طالق فطلقاتها كيف الحكم فالجواب انها طالق طلقين حيث كانت  
مدحولا بها قال في الحاية رجل قال لامرأته وقد حذلها ان يطلقك فأت طالق ثم طلقها بغيره عليها  
طلاقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل زوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف  
معنى قوله ان شاء الله فهل لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع  
الاستئذان باطل وعلم المرء وجهه فيه سواء كفى الحاية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قالت له  
امرأته طلقني فاشا الىها ثلاثا أصابع ونوى ثلاثا فطلقات هل تطلق ثلاثا فطلقات فالجواب  
انها لا تطلق ما لم يتعاط بها وكذا اذا قال لامرأته أنت طالق واشا الىها بثلاث أصابع ونوى ثلاث  
فطلقات ولم يدكر ماساها فطلقات واحدة كما أفاده الاخر روى في فتاوى مقلات الحاية وفي الحاية  
رجل أكرم والمحس والصبر على ان يكتب طلاق امرأته ثلاثا وثلاثين فلا ين ولا يكتب امرأته ثلاثة  
بلا ولا طالق لا تطلق امرأته لان النكحة أقيمت مقام العارية باعتبار الحاجة ولا حاجة لها اه والله

مطاب طابق نلانا معد  
الحلوة قبل الوطعمات  
لاثره

مطابق قال لها أنت طالق  
ان لم تنزوي جي بعلان

مطالب حسب الطلاق  
ليقضيها حقها اعد الخ

**مطلب حائف لا يشرب الخمر**

**مطالب قال ابن طائفة:**

## فات طالق فطلقه الم

## انتمای

**مطابق قال أبت طالق**

شاء اللہ تعالیٰ

### مطلب قالت طاعتني فأشار

بثلاث أصابع بنوبه لا يقع

مطلب في طلاق المدهوش

بما لي أعلم في سئلت عن المدهوش هل يعتبر طلاقه في ما حدث به من المحقق الرمي رفع اليه سؤال المدهوش هذا لفظه سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما من المدهوش وهل المصطفى في المدهوش فاجاب عنه بقوله صرح في السارحانية معلنا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الحسام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الميرزا في منه سوير الانصار واهم احواله على ان غير العادل لا يقع طلاقه الا اذا كان روال عقله بسبب السكر عما هو مصيبة فانه طلاقه محرر له عندنا لحل في غير العادل كل من رال عقله بحسب أو عتبه أو رسام أو اعماء أو دهنه والمخوف داه من روف والعنه وله الهههه واختلاط الكلام وفاد البديرو ذلك بسبب احتلال العه بنسبه مره كل مره كلام العقلاء ومرة كلام الخايب والرسام علة فيهما الليل والدش دها العقل من دهل أو وله وعلط من سره في هذا التحمل بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الاله أو المعنى دهاب العقل قال في القاموس دهنش كصرح هو دهنش تحير أو دهنش عقله من دهل أو دهاه فالدش هو الداه العقل بسبب أحدها فاد اعلمت ذلك فمات التسوية في الحكم بين طلاق المخوف وبين طلاق من ذكره والخمسة في المخوف اذ اعرف انه حق مرة فطلق وقال عاودي المخوف فمكلمت بذلك وأما مخوف ان القول قوله بنسبه وان لم يعرف بالمخوف مرة لم يفسد قوله كما في الخايب والسارحانية وعبرهما طهر لك من هبدا ان المدهوش ان عرف منه الدش مرة فالحق قوله بنسبه وان لم يعرف لم يفسد قوله فصا الاسبية اذ للبايت بالنبية كالنائب عيانا ما دابة يقبل لانه أحقر بسبب فاعتم هذا الخبر فانه مجرد اه والله تعالى أعلم في سئلت عن طلاق زوجة غيره بدون اذنه فلهذا ذلك رده وهل لا يقع عليه الطلاق والخله هذه فاد اعلمت لا يقع عليه طلاق المصوفي الا ما حاز كما في ذلك شيخ الاسلام على أنه في رجه الله تعالى وبذل الكهوى عن جامع المصوفين ان الطلاق كالمسكاح في حكم المصوفي في الاحرازه ولا فعلا اه والله تعالى أعلم في سئلت عن طلاق زوجة طلاقا رجعيا هل هو اجتهاد في العدة أو ان ترض وما هو الطلاق الرحي أم بدون اذنه أو فالحق جواب أن له من اجتهاد في العدة بدون رصاها بقل الكهوى عن البداية ما منه اذ اطلق الرحل امره أنه تطلق رجعية فله أن راحته في العدة رجعية فذلك أول ترض والطلاق الرحي هو ما كان دون التلا بصريح الطلاق أو بالثلاث الاول من كتابه ولم يصعه بصريح الشدة ولم يكن عقابله مال كما المنق وهو في المدحول بها كالا يحق والله تعالى أعلم في سئلت عن طلاق زوجته رجعيا وانقص عذمتها فادعى امرأته في العدة هل يصدق في ذلك فالحق جواب أنه لا يصدق في ذلك جب اكبر في الرجة قال في الدرر اذ في العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعه لان المسكاح يثبت تصاد الزوجين فالرجعة أولى وان كدشه فلا لا مدع ولا بسببه له ولا علك الانشاء في الحال وهي مسكرة فاد هو قول المنكر اه ولو أقام بينة بعد العدة أنه قد في عذمتها فدر راحته أو فدها معها كان رجعة لان الباء بالنبية كالنائب ما عتبة يقبل الكهوى والله تعالى أعلم في سئلت عن طلاق زوجة مصوفية فادفع لها مهرها الذي كان في دتمه هل يكون اجارة لطلاق فالحق جواب لا يكون اجارة كما به الكهوى عن العمدانية قال لان المهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

مطلب طلاق زوجة غيره خوف

مطلب في المطلقة رجعيا لزوجها امرأته في العدة وان لم ترض

مطلب اذ في بعد العدة له راجع فيها لا يصدق

مطلب طلاق زوجة مصوفية مع دفع المهر لا يكون اجارة

### باب الخلع

في سئلت عن قال زوجته حالتيك فقالت على العورة لت هل يصح الخلع فبين منسه الزوج فالحق جواب نعم قال في الدرر أوائل كتاب الخلع يحل في حالتيك لمط الماعلة أو احتل في الامر ولم يشأ فقلت فانه حل مع سقط حتى لو كانت قبضت السدل وده اه والله تعالى أعلم في سئلت

مطلب دل حالتيك فقالت قلت ثم الخلع مطلب اشترت بعدك بتطبيقه فقالت اشترت الخ





ثم دعت اسماء عمة عن الالهة وانتدعت عروها وطلبت من الابهة ولده هبل عروها  
 فاجاب ان هذه المسألة في السقي ولعلها تعلق التور هكذا ولو حالته على بقعة ولده شهراره  
 مسيرة فطالته بالحقه بمعروها ثم قل عن حوائى الخلى على الذر الحمارين بشرطه يكون ديبا عليه  
 أى وله أحدهم اذا أيسرت قال وتظيره ما ترك الولد على الروح وهرب منه ان بأحد قومه  
 منها وكذا الوفاة الولد قبل تمام الوقت أن يرجع عليها بعصمه أه والله تعالى أعلم  
 طلق روحه طلاقا رجعيا ثم جاءه وهى في العدة على مال هل يصح أم لا فاجاب أنه يصح كفى  
 الصاوى الاقروقة عن البحر الزانق وهذا المصطوح لوجال المطلق رجعا فانه يصح ويجب المال قال ولو  
 حاله ما مال ثم حاله على العدة لم يصح وتعامه في الصاوى المذكورة والله تعالى أعلم  
 ادعى جامع زوجته وانكرته لم يلزمه الطلاق فاجاب نعم قال في جامع الفصولين ادعى شله وهى  
 سكره وهى لم تطلق بالمرار روح لاه أو طلاق ثم ادعى السدل أو سقوط المهر وهى تسكره فالقول  
 لها وكذا الفتى أه والله تعالى أعلم

مطلب طلقها رجعيا ثم  
 حاله على العدة

مطلب ادعى  
 تطلق

### باب العدة

سئلت عن رجل أتراه طلق زوجته فلانما بدست أشهر فصدته على ذلك ورعت اسماء حاصت  
 ثلاث حيض وانقضت عنم أو تريد أن تزوج هل لها ذلك فاجاب ما فى صاوى قارى الخديعة وهذا  
 منه الذى عليه المأخرون من علماء مالها منتهى وقت الأقرار ان تقوم بسعة على ما صادف عليه  
 ومذهب المتقدمين اسماء صدفان أه وفي السور لو أن طلاقها مسددا ان كذبته وجبت من وقت  
 الأقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته وكذلك غيرها لا نفقة ولا سكنى أه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رجل طلق زوجته وهى حائض هل يحسب لها ذلك الحيض فتدبر عليه حبس حتى  
 ونهض عنتها أولا يحسب لها فلا بد من ثلاث حيض بعد الطلاق ثم أجبت بما لا خلاف  
 الحيض فلا بد منه قال في الميور ولا عدة انحصص طلقته أه والله تعالى أعلم  
 رزق امرأة وتسل الدخول ما مات عنها هل تلزمها العدة فاجاب نعم تلزمها كفى بذلك شيخ  
 الاسلام على أمدى رحمة الله تعالى واستدله الكموى عما قلته عن الطحاوى وهذا المصطوح اذ ماتت عن  
 زوجها بانظر ان كانت حرة فعدها أربعة أشهر وعشرون كانت عن تقيض أو لا مسلمة كانت أو  
 صغيرة كانت أو كبيرة مدحولا لم كانت أو غير مدحولا أه والله تعالى أعلم  
 ادعى رها سيدها ومات عنها هل يلزمها العدة فاجاب لا تلزمها بقى البحر والامة اذا  
 أومات بسببها لاعدتها بالاجماع وفي الدرر بعد كلام ما نصه احتراز عن فرائض أمة موطوعة  
 مسنة ولادة اذ لاعدتها عليها أه والله تعالى أعلم  
 موطئها هل عليه العدة فاجاب نعم تجب عليه العدة والحالة هذه وبخلاف ما اذا لم  
 العبر ووطئها فام لا تجب عليه العدة ولا يجزم على زوجها ووطئها كفى الحامية من وأخر الحرمات  
 والله تعالى أعلم  
 سئلت عن المطلقة هل لها الحروع من دار وطلقت وهى فيها وادخلت فهل  
 يصح على العود فاجاب ليس لها الحروع منها ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تحرجوهن من  
 بيوتن الا بية وادخلت فسل انقصا عنتها تحجر على العود اليها ولو كان زوجها ما ادخل الروح لان  
 الحرم لا تسقط بانه حلاله تعالى ولا يخرج لالا ولا لاحتى الى حين دار فيه امانا لم يسره بمحلا  
 ما اذا كانت له وادخل للثزل مستأجر أو كان الروح عاشا وهى فادوة على دفع الأجرة ليس لها ان تحرج  
 منه بل تحك وتدفع الأجرة وترجع معا عليه اذا كان ما دس الحماكم ولا يحل لاهلها ارجاعها ولو أمرها بأرجاعها

مطلب أتراه طلقها ثلاثا  
 منتهى أشهر الخ

مطلب طلقها حائضا هل  
 يحسب لها ذلك الحيض  
 مطلب ما ماتت قبل  
 الدخول لزمها العدة

مطلب حرامته أو مات  
 لا تلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة  
 الغير عبر عالم موطئها يلزمها  
 العدة

مطلب هل لطلقت  
 المخرج من دار

مطلب تنقضي المدة  
باسقاط جنين اسنان  
مطلب المعلقة قبل  
الدخول والمخلوة لا عدة  
عليها  
مطلب تمتد أم الولد اذا  
مات مولها وأعتقها  
مطلب لا نصصة في ذات  
الحيض في انقضاء عدتها  
قبل مبرين  
مطلب غاب زوجه أفا خبرها  
ثقة بعوته  
مطلب اذا طلقت الصغيرة  
تعتد بالاشهر  
مطلب الحامل تخرج من  
العدة بالوضع  
مطلب صغيرة بلغت في  
أنهاء المدة تنتقل للحيض  
مطلب لا ينقصد فكاح  
منكوحه الغير أو معتدته  
مطلب تزوج معتد الغير  
فترق بينهما ولا يتأبد  
تصرها عندنا خالفنا ذلك  
مطلب أخبرها واحد  
بالموت وانما بالحياة  
مطلب مهم فيما يجرم على  
المدة

بذلك عليها ان تعصمها أخاذه في الشهيرة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلقت وهي حامل  
فما طلت سقطا السببان خلفه فهل تنقضي عدتها بذلك فالحجاب نعم تنقضي عدتها بذلك كما في التنقيح  
قال والمسلطة في البصر من الرحمة ومثله في التنوير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلقت قبل  
الدخول والمخلوة هل لا عدة عليها فالحجاب نعم لا عدة عليها كما في التنقيح والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أم الولد اذا مات بسببها أو أعتقها وهي من تحيض هل لا تنقضي عدتها بالاشهر  
حيض فالحجاب نعم قال في الدرر كذا أم الولد مات مولها أو أعتقها فان عدتها أيضا اذا كانت من  
تحيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلقت ومضى عليها من الطلاق  
شهر ونصف فزعمت انما انقضت عدتها بالثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحلابة  
هذه أم لا فالحجاب انما لا تنصق فيما دون شهرين ستين يوما على ما به الفتوى والمسلطة في غير ما كتاب  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن غاب زوجه أفا خبرها ثقة بعوته فهل يجوز لها ان تعتد بتزويج  
فالحجاب نعم قال في الفتاوى المدة المدة اذا غاب عنها زوجها ثم أخبرها ثقة أوجاعه بعوته ووقع  
في ثيابها صدق الخبر فلا بأس ان تعتد بتزويج وهذا في الديانة أما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون أدان  
شريحه الا ان الحاكم أو بلفه تزويج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده  
ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن يتوب عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغيرة  
اذا طلقت فهل لا يعتد بالاشهر فالحجاب نعم قال في الحامية ولو كانت المعلقة صغيرة وأيسة وهي حرة  
فعتدت الثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حامل مات زوجها فوضعت بدمه بمهثرة  
أبام هل تنقضي عدتها بالوضع وتصل للزواج فالحجاب نعم قال في التنوير وشرحه الدر المختار وفي  
حق الحامل مطلقا وضع جهها اه قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو متركه أو وطئ شبهة  
اه من الرقوال اصل فيه قوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن جملته فانه يخصص بقوله تعالى  
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآيات بغير الحوامل والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
صغيرة طلقت فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تم عدتها بالاشهر أو تنتقل الى الحيض أجيبوا فسر را  
فالحجاب ما في الحامية وهذا منه المعلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة قائم استقبل  
العدة ثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الأيسة اذا اعتدت ببعض الشهر ثم حاضت أو حبلت  
استقبل المدة في الحيض ثلاث حيض وفي الحمل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
منكاح منكوحه الغير أو معتدته هل لا ينقصد أصلا وهل اذا دخلها تلجب المدة فالحجاب انه  
لا ينقصد أصلا ولا تلجب فيه المدة بالدخول ان علم انها منكوحه الغير أو معتدته قال في الر من مجت  
المهر ما فيه أما منكاح منكوحه الغير أو معتدته فلا دخول فيه لا يوجب المدة ان علم انها الغير لا تم بقل  
أدحجوا به فلم ينقصد أصلا اه في فائدة كذا في تفسير الملامه ابن جزي عن قوله تعالى ولا تمزوا  
عقدة المنكاح حتى يبلغ الكتاب أجله مائة ومن تزوج امرأة في عدتها فترق بينهما ما عاقدان فدخل بها  
حرمت عليه على التأبد عنده مالك خلا لا شافعي وأبي حنيفة واختلف عن مالك في تأييد التحريم  
ان لم يدخل بها أو اذا دخل ولم يطأها اه وفي فتاوى الاقروى نقل عن ان خلاصة رجل تزوج امرأة في عدة  
الوفاة فجامعها فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخبرها  
رجل بموت زوجها الفائب واثنان بجيانهما في الحكم في ذلك فالحجاب قال في الحامية امرأة الفائب  
اذا أخبرها رجل بعوته وأخبرها رجلان بجيانهما فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنها عان بعوته أو جنازته  
وكان عدلا لسمه أن تعتد بتزويج هذا اذا لم يورخا فان أوصاها نارح شهود بالحياة متأخر فشهدا تم مألولى  
اه والله تعالى أعلم في فائدة كذا فيما يجرم على المعتدة الحرة المسلطة في عدة طلاق أو وفاة سوى الموت لا تجزج

ليلا ولا حارا الا الصرورة من خوف اهدام أو حرق أو ضياع مال أو ما لتوفي عها زوجها فتخرج اليها  
 ١١ - ١٠ - الا في بيت روحها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تثبت في غير بيت  
 زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك المكان الذي تكس فيه قبل العرة وهذه المتوفى عها  
 ان كل يكتمها يصيب من بيت الروح بالبرائة فكس في مصيها فان كان في الورثة من لا يكون محرم  
 ان أمكنها ان تستتر أو بأحد بينهما وبين الورثة فكلما تكس في ذلك وان كل لا يكتمها كل لها ان تستتر  
 لهذه الصرورة وكذا اذا حافت على ماعها في ذلك البيت ثم لا يخرج بعد ذلك عن المكان الذي انتقلت  
 اليه ولا تسافر المعتدة مخ ولا لعيرة ولا يسافر عها زوجها بعد ما وقال زكريا الطالبي الرحلي ان له  
 وان سافر عها وهو لا يزال رجعة لا يصير محرما وتجنب المعتدة كل رينغ نيجوال كحل و ١١ ١١ ١١  
 والدهن والتجلى والطبيب والنسب والطبيب والمصروع بال عمران والعصعرا اذا كان عسلا لا يصير  
 وليس المحرم والعصب فافاده أخرى في المعتدة التي توثق رجل طلق امرأته رجعا ثم مات وهي  
 المعتدة توثق كان الطلاق في الصحة وفي المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثت الروح وان أماتها  
 الصحة ثم مرضت وماتت وهي في العدة لم توثق وان أماتها في المرض ان أمها بسؤال المال توثق أيضا وان  
 بعد سؤالها ثم ماتت وهي في العدة ورثته عداها وان ماتت بعد انقضاء العدة لم توثق وقال مالك وأبو أيوب  
 الميراث ولو قال الروح لامرأته كتبت طلاقك ثلاثا حتى يحكى فكذلك المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورث  
 المرأة ولو طلق الروح امرأته ثلاثا وماتت فعالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق  
 الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأته على زوجها التريض من طلاقه ثلاثا لم يكره وجاها القاص  
 خلف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى  
 بعد موته لا يصح تصديقه ولو طلقه او هو مريض ثم مات بعد ما ان وهي تقول لم تنقص عدي  
 القول قولها مع اليقين فان سكنت لا توثق وان حلفت ورثت ولو لم يتم نقل شيئا حتى تزوجت فسل مو  
 المريض بعد ما ينقص في العدة ثم قالت لم تنقص عدي لا يقبل قولها فافاده في الحامية والله تعالى أعلم

مطلب في المعتدة التي توثق

### (باب ثبوت النسب)

سئلت عن رجل عاك جارية ووطئه اعدت ولدا وادعت له من سيدها فانكره وهزل  
 عليه الجين فالحق جواب ان هذا السؤال قد وقع لقارئ الهداية فأجاب عنه بما نصه اذ ولدت وادعت  
 من سيدها وانكره لا يرميه عن عدا امام وعدها يحلف وعليه الصوى اه والله تعالى أعلم ١٠ - ١١ -  
 هي طلقت ثانيا لم يقر ما قصا عدتها حتى ولدت ولذا قبل تمام سنتين من يوم الطلاق فهل  
 من المطلق لها والحال هذه فالحق جواب نعم كما أجاب به شيخ الاسلام على أصدى رحمه الله تعالى واستد  
 الكهوى بما قصه له من البداية وهذا نصه والمنوية ثبتت فثبت ولدا ان حاشته لاف من سنتين  
 حاشته لتمام سنتين من وقت العرة لم يثبت الا ان يدعيه اه قال والمسئلة موصوفة في صور  
 الاقرار اه والله تعالى أعلم سئلت عن ولد الشريعة هل له شرف أم لا فالحق جواب انه لا  
 ان له شرفا وما وكذا الاولاده أما أصل النسب بخصوص بالآباء والقائل هذا قد مرح المصحح الواضح وال  
 الوجه اللامع اذ يادى بسنة الله صلى الله عليه وسلم ثبت الشرف والسبيادة فادانت هذا القول  
 المشهورة ثبت الاولاده وأولاد أولاد أولاده الى آخر الدهر لو حود بسنة من النسب فافاده في الخبر  
 قال ولما في ذلك رسالة مصممة بالصور والغنى في الشرف من الام والله تعالى أعلم سئلت عن تز  
 وهي في العدة من طلاقها ثم ولدت ولذا لاف من ستة أشهر من يوم نكاح الثاني فهل يكون  
 فالحق جواب ان كان لاف من ستة أشهر من نكاح الثاني ولا قبل من سنتين منذ طلاق الاول

مطلب ولدت الا  
 انه من مولاها وانكره  
 مطلب ولدت لاف من  
 سنتين منذ الطلاق

مطلب ولد الشريف له  
 من الشرف

مطلب فبين تزوجت في  
 العدة من طلاقها ثم  
 ولدت

وسنده ما في الخبايا وهو هذا المندة عن طلاق ما إن اذاترت زوجت بزوج آخر في العدة ولدت بعد ذلك  
 لاق من سنتين من وقت طلاق الاول ولا قل من سنة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول  
 وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسنة أشهر من وقت  
 نكاح الثاني قالوا لا الثاني والا فلا اه والله تعالى أعلم في سئلت عن أم الولد اذا ولدت ولدها هل يثبت  
 نسبه من سيدها فالجواب نعم ثبت نسبه منه ما لم ينفعه السيد قال في الحاشية أم الولد اذا ولدت  
 ولدا كان الولد من المولى الا ان ينفي اه والله تعالى أعلم في سئلت عن امرأة توفي عنها زوجها  
 فولد لاق من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فالجواب نعم قال في البصر ويثبت  
 نسب ولده بعدة الموت اذا جاءت به لاق من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى أعلم في سئلت في  
 المطلقة وجميعا اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطلقها فالجواب نعم ثبت  
 نسبه منه ما لم تنقض العدة قال في التنوير كتر مدة الحمل ستان وأقلها سنة أشهر فيثبت نسب ولد  
 معتد الرعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تنقض العدة وكانت أي الولد ترجع في الاكثر منها  
 لاق لاق اه بعض زيادة من شرحه للمعاني قوله وكانت الولادة رجعة منتهاهم ادليل الرجعة لان  
 الرجعة حقيقة كانت بالوطء السابق لاجها اه من ابن عابد بن رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم في سئلت  
 فبين ماتت زوجها ثم تزوجت باسحق فولدت لاق لاكثر من سنة أشهر من نكاح الثاني ولا اكثر من سنتين  
 من موت الاول فهل يثبت من الثاني حيث شذ فالجواب نعم قال في المندة وان جاءت به لاكثر  
 من سنتين من طلقها الاول أو ماتت أو سنة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني وان جاءت به لاق  
 من سنتين من طلقها الاول أو ماتت أو سنة أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز  
 وان جاءت به لاكثر من سنتين من طلقها الاول أو ماتت ولا قل من سنة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن  
 لاول ولا لثاني وهل يلزم نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى جائز وقامه فيها  
 والله تعالى أعلم في سئلت عن تزوج امرأة فولدت ولدا لاق من سنة أشهر من يوم النكاح فهل  
 لا يثبت نسبه من هذا الزوج فالجواب انه لا يثبت منه قال في المندة واذ تزوج الرجل امرأة  
 فجاءت بولد لاق من سنة أشهر ومنذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به لسنة أشهر فصاعدا ثبت  
 نسبه منه اعترف به الزوج أو سكوت اه والله تعالى أعلم

### باب الحضانة

في سئلت عن حدة حاضنة تزوجت فخطت حضانتها ولها أم فهل تنتقل الحضانة لام الجدة المذكورة  
 فالجواب نعم وقد سئل عن ذلك فادعى المدعيه فاجاب بقوله نعم تنتقل الحضانة الى أم الجدة وان علت  
 اه والله تعالى أعلم في سئلت عن الحاضنة اذا ارادت أن تسافر بالولد فهل يمنع منه فالجواب  
 اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد كان البلد الذي قصده بلدها وكان الزوج قد تزوجها فبقيته  
 بله ذلك وليس للاب منعه وان لم يكن بلدها أو كانت بلدها السكن الزوج ما وقع فيه فلا بد أن يمنعها  
 من أن تسافر بالولد اليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى أعلم في سئلت في مطلقة طلب نفقة ولدها  
 من الزوج المطلق فقال لها أنت تزوجت بزوج آخر ولم يترك حق الحضانة وأنا أخذت منك الولد  
 فاجابته بام الم تزوجت بآخر وأذات تزوجت رجلا وطلعتي فهل يكون القول ولها فالجواب نعم  
 يكون القول فوالها في ذلك كافي الخبايا قال أما اذا كانت سكر التزويج قطاهر وكذلك اذا قالت تزوجت  
 رجلا لم أقتر ببالنكاح لمعول فيصح اقرارها وان قالت تزوجت فلا وطلعتي لا يقبل قولها لو يكون  
 الاب أن يأخذ منها الولد الا ان يصدقها القول في الطلاق اه والله تعالى أعلم في سئلت عن الصبي

مطلب هل يثبت نسب ولد  
 أم الولد من سيدها  
 مطلب ولدت لاق من  
 سنتين من موته  
 مطلب في المطلقة وجميعا  
 اذا ولدت لاكثر من سنتين

مطلب مات زوجها  
 فتزوجت فأنث بولد لاكثر  
 من سنة أشهر من نكاح  
 الثاني

مطلب ولدت لاق من سنة  
 أشهر من يوم النكاح

مطلب تزوجت الجدة  
 انتقلت الحضانة لاجها  
 مطلب ارادت الحاضنة  
 السفر بالولد

مطلب طلبت نفقة ولدها  
 فقال أنت تزوجت فلا  
 حضانتك

مطلب تنهى حضنة  
 الذكر تمام سبع سنين

الذكر الدامع عام سبع سبيل هل ينهي حسانه فأحده من أمه أو أم لا فألجواب نعم ينهي  
 فأحده أو أم مثلا قال في العرو والام والحدة أحق بالعلام حتى يستتم وقد نسمع  
 اه وفي الذر وقد الاستماع سبع سنين فقرة الحضانة وبه في كذا في الكافي اه وفي ماوى  
 على آدمي ولو أحله فقال ان سرح وقالت ان سرح لا يحلف القاضي أحد ما ولكن مطران كان باكل  
 وحده ويشرب وحده ويلبس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الحاضنة مانصه وروى ما سمع الى  
 رملت الحارثة فالحضنة أولى بعد الأم والأب ولا حق لأب في الحضانة الحارثة اه و  
 الخبر به سئل في العلم اذا سمع عن أمه وصار يأكل ويشرب ويلبس وينسب وحده هل لأمه  
 حضانة أم لا وبصير أو أمه أحق بهما اليه لئلا يدسه لستحق باكل والرجال وأحد لا فهم أحاب نعم اذا كان  
 هذه الصفة أمهم منه حضانة أمه وصار أو أمه أحق بهما وقد أطلق على هذا الموضع والشروح  
 والماوى اه هذا في حق الدلام وأما الحارثة أي لا في الصفة من قتي عبد الأم والأختة حتى يخص  
 وعبد محمد حتى يشهد به وبه في لسان الرمان كذا في الكهوى قال المفتح وأحلف في حدة الأم ووه فعنده  
 أو الثالث نسمع من وعده الصوى اه والله تعالى أعلم في سئلت عن الحاضنة اذا لم تكن  
 الولدان كانت تخرج الى الأسواق وتشتغل بالبيع والشراء ويدور على الموت ويترحم بها في عهد  
 النصارى ويحرم فليس لا تستحق بذلك الحضانة أجب وادخر وألجواب بشرط في الحاضنة  
 أن يكون أمية كافي الذر المحار وبصه شئت للام ولو كاسة أو نحو سبه أو بعد العرقه إلا  
 أن يكون من مئة حتى يسلم لأمهات خمس أو فاره وغور أو يصح الولد كرا وعمله ٢٥ سنة  
 وباحية الى أن قال أو عسر ما موبة بان تخرج كل وقت وتترك الولد صانعا اه قال محمديه اه  
 عانس المراد كثر الخروح لان المداير على ترك الولد صانعا والولد في حكم الأمانية عند ما وصم  
 الأمانية لا يسلم ولا يلزم أن يكون حرمه للصحة حتى يستتم عهد ما له فانه قد يكون لعبر  
 كالأوكافه له أو ثلاثة أو نحو ذلك ولذا قال في الصمان صكانت فاسقة أو تخرج كل وقت فمطعمه على  
 الفاسقة بعيد ما لها اه وقال فصل هذا والمراد بكونها أمية أن لا يصح الولد عند ما  
 بالخروج من مزلها كل وقت اه والله تعالى أعلم في سئلت عن حاضنة سقطت حضانة انترجوها  
 فأحيد الولد أو أمه فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فألجواب نعم له ذلك ان ابى بعدو حق أمه كذا  
 السراجية ماوى قارى المداير والله تعالى أعلم في سئلت عن الحاضنة اذا كانت حياء هل  
 حضانها فألجواب نعم قال سيدى أجد الطحطاوى في حواشيه على الذر المحار عند قول المو  
 رة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة عزم  
 الصباح صدور بنية مسكر بما يظهر اه والله تعالى أعلم في سئلت عن تكريم العاتق لها رأى بر  
 عها أن يصحبها اليه وهي تريد أن تنفي عيادها الصالحة التي لا روح لها ومع من الذهاب الى  
 به لا تحرم والحاله هذه فألجواب نعم لا يحرم والحاله هذه على الاصطحاب الى عها والمثلية في الخبر  
 ولعل حوانه عن مثل هذا السؤال هكذا لا بد من عها على ذلك ولا يعمها عن المكث عند أمها اه هذا  
 اذا كان لها رأى وعقل بان مصي عليها من بعد المولود يدل عليه مانصه له الكهوى في ماوى على  
 عن الحفظ الدرهاني وهو هذا وان كانت تكرا ولا وليا حق الصم وان كان لا يحلف عليها  
 السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعقلها اطلق للأولياء حق الصم ولهذا ان بها  
 حيث أحببت حيث لا يحلف عليها اه والقيس قد قوله حيث لا يحلف عليها أي عيادها عند المحوى عها  
 من الفساد تصح حبرا والله تعالى أعلم في سئلت ما لو كن في صغير مات أمه من خصمه بعد  
 فألجواب ان الأم اذا سقطت حضانها بسع الى أمها وان علت قال في الملتقى والام أحق بمحصا

مطالب في الحاضنة اذا  
 كانت تخرج وتترك الولد  
 صانعا  
 اه في روى كتاب كافي الحضا

مطلب بعد سقوط الحضانة  
 للأب السمرية  
 مطلب هل تستحق العمياء  
 الحضانة

مطلب في المكر الباطل  
 ريد المقاء عند أمها

X

ولدها - بل العرفه وعندها ثم أمها وان علمت ثم أم الاب ثم أخت الولد لاوس ثم لام ثم لاث ثم خاله كذلك  
ثم عنه كذلك - انت الاحث أولى من مات الاث وهى أولى من العمامت ومن تكلمت غير محرمه سقط  
حقها الام تكلمت محرمه كما تكلمت عنه وحده تكلمت حده ويعود الحق روالا كح سقط به القول  
هو لما في ذى الروح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في من مات ووجهها راس صغيره بها فتروحت  
ياحى من الصغر فاراد وصيه أن يأخذها مباله ويبيع عليه من ماله فقالت أمه ما أرى بيعه على  
وأحق عليه من مالى هو - بل يتركه عدها والحاله هذه **فالجواب** نعم يتركه عدها والحاله هذه قال  
في الدر المختار تزوجت أم صغيرتي في أوله وأرادت بربته ولا معة مقدره وأراد وصيه تربته ما دفع اليها  
لا لاله انهاء مباله وفي الحواشى تزوجت يا حى وطلبت تربته معة والتزمه ان عدها ولا حاصصة له  
وله ذلك اه قوله وله ذلك أى الانرام للعهر من التزمه ووجهه ان ابن العله حق حصاة العلام حيث  
لا حاصصة غيره والا حاصصة الحصاة وهذا والظاهر ان له ذلك وان طلب المعة لأبائه هو الحاصل  
حقيقه ثم رأيت الياحى كسب كذلك اه ابن عابدس والله تعالى أعلم **سئلت** في أم لب للقاضى  
امرض معة هذا الصغير على أبيه وأمرى حتى أسندت عليه معة العمل العاصى ذلك هل تزوج عليه  
**فالجواب** نعم في البرائة قلت الام للقاضى امرض معة هذا الصغير على أبيه وأمرى حتى أسندت  
عليه معة العاصى فاذا استعانت عليه وأسير رجعت عليه فان لم تزوج عليه حتى مات لا يأخذ من  
تركه في الصبي وان أعقت عليه من ماله أو من الماله من الماس لا تزوج على الاب اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الحاصصة اذا طلعت من ولّى المحصون أحره مسكن لها والمحصون فهل تعاضد ذلك  
**فالجواب** اذا لم يكن للعاصفة مسكن فعليه أحره مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال  
في السمع بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوحيد له وم أحره المسكن والارم صياح  
الولد اذا لم يكن للعاصفة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فيسبى القضاء عارضة في الهرة تعالىا وهما  
والنار سبى اه أى من عدم الزوج عليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل من السبى سعى  
ودخل في الزامة هل تنتهى حصاته **فالجواب** نعم قال في الصاوى للهدية الام أحق بحصاة تابها  
الصغير حتى يباع عمره سبع سنين وبحصاة الاثنى الى بلوغه سبع سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** في الام اذا سقطت حصاتها هل تروح واسقطت الى أم الام فأكسبه معها في تروح  
أمه هل لاى الصغير أحده مباله هذه **فالجواب** نعم له أحده مباله قال في الهدية ولو تزوجت  
الام تروح آخر وعسك الصغير مباله أم الام في بنت الزاب فلا بد أن أحده مباله اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن ثوب يحاى عليها أوها من العسلا لاها عا مأمونة على نفسها فان أوها أن يصعها  
اليه ويرها هو يحفظها أوها الرصة وعرضها هل له ذلك والحاله هذه أم **فالجواب** نعم له ذلك  
في الهدية ما نصه والحاربة بمعنى الاشى اذا كانت ثلوا غير مأمونة على نفسها لا يحل سلبها أو يصعها  
الى مفسده وان كانت مأمونة على نفسها فلا حلق فيها ويحلى سلبها ويترك حيث أحبت كذا في البدائع  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام للطفقة اذا طلعت أحره للحصاة ومعة الصغار من الاب وهو  
ممسور ولم ترض ان تعصم محبا والحمد لله أم الاب تعلم محبا ما هل يعطون لها دون الام والحاله هذه  
**فالجواب** نعم والمال في السبع وهذه عبارة حيث كان الاب ممسورا بقال الام اما ان عسك  
الصغير يعبر أحره واما ان تدعى ماله هذه المذكورة ولا تعبر الام على ذلك ولحكم كذلك لو كان مكان  
الحدة معة قال العلاق والمعة ليست بقيد عيا بطر وفي الفتاوى الر حمية والمعة ليست بقيد ادى كل  
خاصة في الجمل والاب ليس بقيد أيضا قال ابن عابدس وهذا في أحره الحصاة وأما أجرة الارضاع فالام  
أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجبية فاذا كان الاب موسرا يصير على دفع الأحره للام نظر الصغير

مطلب تزوجت الام يا حى  
فاراد الوصى أنه سده  
والا يعاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضى الام  
أن تستدين وتنفق على  
الصغير لترجع على الاب

مطلب طلعت الحاصفة  
أحره المسكن

مطلب تنتهى حصاة  
الذكر سلوة سعا

مطلب أسكتته الجدة عند  
روح الام فلا بد أحده

مطلب أراد أوها صمها  
لحوق العسلا

مطلب طلعت الام أحره  
والاب ممسور والجدة أم  
الاب تقبله محبا يعطى لها

لو كان للصغير مال والاب معسر او مت فهل تدفع له الاخر من ماله أولا الظاهر اني لا نوان كان  
 نظره في اقله عند امله لكن فيه صبر وعليه في ماله بخلاف ما لو كان اؤوه وسرا فانه لاص  
 الصغير في دفع الاخر من مال ابيه اه مختصر والله تعالى اعلم **سئلت** عن طاعت من العمر عشر  
 سنين فارد عنها الامن الزبيد احدى هاتين امها وهي لا ترضى وهل له اخذها والحال مادكر  
**الجواب** نعم له اخذها ولا خيار للاب كافي السمع والله تعالى اعلم **سئلت** هل بعددم الاخذ  
 التمسعه على الخالة في الحضانة **الجواب** ان الاخذ التمسعه بعددم على الخالة عند الكل وا  
 في الاخذ لا بل هل تقدم على الخالة أو الخالة عليها اولان حكما في الرار به والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن رجل اخذ ولده من امة بعدد سقوط حصانها اسكانها فطلعت منه الام ان يرسله اليها احبا  
 لسطره وهو ياتي من ذلك فهل لا يجسر على ارساله **الجواب** نعم لا يجسر على ارساله اليها بل هي  
 اذا ارد ان تراه لا يمنع من ذلك وعيكها الاب من رؤيته كما فاده فاني الخداية في صاويه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن امرأة اشكت من زوجها انه يصرم او يصم او يتركها حائرة وطلعت من القاضي  
 ان يمسكها من قوم صالحين فهل يصحها القاضي بذلك **الجواب** نعم يصحها الى ذلك ان لم تكن بين حيران  
 صالحين فان كانت بينهم اقرها بعدهم قل في الرار بشك عند القاضي انه يصرم او طابت الاشكا  
 عدوم صالحين ان علم به رجوه والا فان كان الحيران صلحا امر هذا العرا عسدهم والا امره مالا  
 من الصلحا اه والله تعالى اعلم

مطلب ثلث عشر افعلمها  
 اخذها من اموها  
 مطلب عسقم الاحبت  
 الشقيقة على الخالة  
 مطلب هل يجزى الام على  
 ارسال الولد لاهه الساقطة  
 للحصانه

مطلب طلعت الروحة  
 السكي من قوم صالحين

### بواب النفقة

**سئلت** عن الخدا التي هل تحب عليه نفقة اولاد اولاده اذا كان الاب ميسرا وعاشا **الجواب**  
 تحب عليه نفقة وللخالة هذه وقد سئل عن هذا السؤال فاني الخداية فاجاب عاصمه نعم تحب على  
 الخدا نفقة اذا مات الاب وان عاب الاب يؤمر الخدا لا يساق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وايديه  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن صغير له اب معسر من لا قدرة له على الكسب وله حقة من ال  
 فهل تحب نفقة الصغير وللخالة هذه على الخدا **الجواب** نعم قال في السمع فان كان الاب  
 سعة الصغار على الخدا ولم يرجع على اخدا لا يعاقب لان نفقة الاب في هذه الحالة على الخدا وكذا  
 الصغار اه معسر بالخديرة قال في الرد الزم من به من من والمراد هاتين به ما عساه  
 الكسب كعني وشلى اه أي وعته وحسن كافي الصاوي الانقروية والله تعالى اعلم **سئلت**  
 صى لا مال له واؤوه معسر وامه موسرة هل تحب الام على النفقة عليه من ماله المرجع على الاب اد  
**الجواب** نعم تحب على ذلك وترجع في مال الاب اذا ايسر قال الانقروى وان لم يكن الصبي  
 ولا الاب ايضا ولا مال قال محمد بن النفقة على الاب دون الام وتحب الام لا يعاقب على الولد  
 على الاب وهو الصحيح كافي حال عساه الاب ولم يخف مالا ولا مال فام تحب على الاله اعلى  
 ثم ترجع على الاب كافي الخديرة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عن اب صغير لا مال  
 هو خد الصغير موسر فهل تحب على الخدا نفقة هذا الصغير **الجواب** نعم تحب عليه نفقة  
 حل مات وترك ولدا صغيرا ولما كانت نفقة الصغير على خده فان كانت الصغير ام موسر  
 موسر كانت نفقة الصغير على الخدا لا مال ان لا تاتي طاهر الزاينة اعتبارا للميراث فان كانت الام فقيرة  
 كانت نفقة الصغير على الخدا وتعمل الام كالنعمية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأة  
 على زوجها سقتها المصانية مدينتين فاجامها به قروها من كل سنة كذا من الدراهم رصاها  
 هي رصاها بذلك فهل يجب رد قروها لا امره دفع ما قروها **الجواب** انه لا يلزمه دفعه وان

مطلب في وجوب النفقة  
 على الخدا اذا مات الاب او عاب

مطلب له اب من وجبة  
 على فالنفقة على الخدا

مطلب له اب معسر وام  
 موسرة تنفق الام لرجوع  
 عليه اذا ايسر

مطلب مات الاب فالنفقة  
 على الخدا حيث لا مال  
 للصغير

مطلب لا ينفق بالعمدة  
 المصانية الا اذا سقى قصاص  
 او رمى الخ

هذه المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذه النص ما فيها التناقض  
بالكسوة النفقة الماضية اذ سبق فضاهاها أو تراض من الزوجين فاذا قالت أنا لم أرض عاقربته  
تقدرت اقراره لاننا قد لارضى بالقبول وترضى بالترك أصلاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
زوجة كبيرة طلبت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيه لم تزف الى زوجها فهل تجاب بذلك  
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد طلاقها ذلك  
لأنها لم تطهر الزوج بالنفقة اذ النفقة حقها والاتصال حتى الزوج فاذا لم يطهر بالنفقة فقد ترك حقه وهو  
لا يطل حقه او به يقتضيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل غني له أخت ثقيفة فقيرة عاجزة عن  
الكسب هل يجب عليه نفقتها فالجواب نعم يجب عليه نفقتها والحالة هذه في الفتاوى المهدية  
ما نصه يجب على الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغيراً أو نقي ولو كانت الانثى بالنفقة قادرة على الكسب  
بشرط الفقر فاذا ثبت دسار المخدور وجب عليه نفقة أخته والقول بترك السار بمنتهى البينة  
لعدمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام فالجواب  
انها تكون على من استأجرها قال في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج  
ولو جاز بلا استئجار قبل عليه وقيل عليها قال الحق ابن عابدين ويظهر ترجيح الاول لان نفق  
القابلة من ماله يعود الى الولد فيكون على أبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة الناشئة  
الامتعة من الزوج الى بيت زوجها بغير وجه شرعي هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون  
بذلك عاصية فتعزى وبما اذا يكون تعزيرها فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال الشيخ العباسي مفتي  
الأقبح المصري فاجاب بقوله نعم الزوجة بلا زمة مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهله وأهله  
اللائق بمهملها اذا رافها بمجمل المصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه  
الحالة منه بغير اذنه كانت ناشئة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على الشوز لانها معصية  
بل تؤمر بالعودة الى الزوج المعصية وتعزى بما يليق به الذكل معصية ليس فيها احد مقدر فقهه التميز  
بحسب ما يراه الحاكم كاصححوه وفي الظهير ما نصه تكون ناشئة بامتناعه عن التحول معه فبقط  
نفقة له ولو لم يزل التعزير لا يرتكبه المعصية ولو قضى القاضي بالاجوز فقد نصوا بجعلها من القضاء  
الباطل القضاء بنفقة الناشئة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأ ادعت على زوجها ابكساوى  
ماضية قاضيه وانما باقية في ذمته هل يؤاخذ بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي أن يستعهم منه هل الزمك  
ذلك بقضاء أو تراض منك أم لا فالجواب ان الكسوة الماضية لما تنقضى في الذمة بقضاء أو تراض  
فاذا أقر الزوج انما في ذمته ألزمه ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن  
الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض كذا في فتاوى قارئ الهداية  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدهم الام التزم بصفة ابن بنته الصغير وتعهدها فانفق عليه مدة  
ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان تهمه لم يكن في ضمن خلع لابنته احيوا وتزوجوا  
فوجب عليه بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل الالتزام ما لا يلزم حيث لم يكن في ضمن انقطع  
وقدر رفع مثل هذا السؤال الى ما عدا فاجاب عنه كذلك وتنقل قبل هذا عن العلامة الشلي ان هذا  
التكفل غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم ولما يحكمه ما يحتاج الى اذنا لهما أو طلقها لا تمسك وقوع بدلا  
عن تخلصها انفسها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء  
فهل يجب نفقتها عليهم جميعاً بالسوية فالجواب نعم في ظاهر الرواية وهو الأصح كافي التنقيح  
وقوله بالسوية أى يستوى فيها الذكر والأنثى وقيل كالأرث وبه قال الشافعي كافي الدر المختار والله تعالى  
أعلم **سئلت** هل يحبس الاب في نفقة أولاده فالجواب ان امتنع الاب وألجده من الاتفاق على

مطلب كبيرة طلبت النفقة  
وهي في بيت أبيه لئلا ذلك

مطلب ينفق على شقيقته  
الفقيرة

مطلب فيمن تكون عليه  
أجرة القابلة

مطلب لانفقة الناشئة  
وانها تعزى على الشوز

مطلب الكسوة الماضية  
تنقضى في الذمة بقضاء  
أو رضى

مطلب فيمن التزم بصفة  
ابن بنته وإن له الرجوع  
عن التزامه

مطلب يجب نفقتها على  
أولادها الأغنياء

مطلب اذا امتنع الاب  
أولاده عن النفقة يحبس



الولد يحسن ولا يحسن في دين الولد غير العمة دلل بيضة الفتاوى بصلاح الجوز لائق لا يحسن  
 الأولاد والجدان الا في العفة ولولدها اه وفي السمع من باب الحسن لا يحسن الابدين ولده الاباء  
 من العفة عليه اه وجه اتصال لا يحسن أحد الا من والجد والجدتين الا في العفة ولولدها اه والله  
 به الى أعلم **سئلت** عن صبي تحت حسنة واراد أن يأخذه من أمه فالتزمت الام بالهاتق  
 علمه الى ان يبلغ ابني عشرة سنة من مالها والتمز أمه أن لا يأخذه منها الى تمام تلك المدة هل يكون هذا  
 الالتزام من الطرفين معتبر ليس لاحدهما الرجوع عنه أولا لا يكون معتبرا فالحق ان لا يكون  
 معتبرا لانه ولا هو وقد سئل الخبير الرمي عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمه ما لم يرد ما هو الزنا  
 ما لا يلزم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزوج اذا احتلف في نكاحه روح بهي تقيبه وهو  
 يدعي العسر وأطاع كل مبرماسة على دعواه فاي المسمى تقدم فالحق ان ينشأ قدم قبل  
 المدة وان قال ان العسر وعلى بقية العسر كل العول قوله الا ان يصح المرأة المصلحة على نكاح  
 أفاضت البينة فهو مبرم قضي عليه صفقة للموسر وان أفاض البينة كانت البينة بنة المزارع لم يكر  
 لها مائة وطلبت من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يحسن عليه السؤال وان سأل  
 أحده عدل ان موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أحده عدل ان موسر قضي القاضي صفقة الموسر  
 وان لم يسقط لفظ الشهادة شرط العقد والعدالة في هذا الخبر اه معنى بالمسألة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن امرأة حاصصة روحها في عفة ما صبية لم قدرها القاضي ولم يترأصبا عليها اه  
 لا يحسن ذلك فالحق ان لا يحسن ذلك قبل في المدة بقية نكاحها ان حاصت المرأة روحها  
 في عفة ما صبي من الزمان قبل ان يعرض القاضي لها العفة وقيل ان يترأصبا على شيء فان القاضي  
 لا يقضي لها عفة ما صبي عندما اه **سئلت** في ما يذبحه اذ ان من القاضي لها على الروح كل شهر كذا أو راض  
 على عفة كل شهر كذا فقلت اشهر ولم يذبحها شيئا من العفة وقد استندت فاعقب أو أعقب من  
 بعدها ثم ماتت أو ماتت الروح سقط ذلك كله عندما وكذا لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه  
 الفقهاء بعد عرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا عرض القاضي لها العفة ولم يأمرها بالاسدانة وأما اذا  
 أمرها بالاسدانة على الروح فاصدت ان تم مات أحدهما فلا يطل ذلك هكذا كراه الحكم المنه  
 رجه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الاطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المدة عن النكاح  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أيام فراقهم عم وأمه عسان هل تكون بقية عليهم على قدر  
 ميراث ما فالحق ان نعم تحب طههما أن لا تارث ولو كانت الأم بعيرة فالجميع على العم وكذلك  
 تحب عفة الاح الصغرى على أخيه للموسر ان كان صغيرا أو بالأم ما أو أعمى وكذلك بقية العم الفقير على  
 أولاد أخيه الاعيان ان كان صغيرا أو بالأم ما أو أعمى وتماهم في ماضي تارث المدة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن عفة الروح المصيبة هل لا يصير ديبا على الروح الا بالقضاء أو بالراضي فالحق ان  
 لم لا يصير ديبا في دمه الروح الا باحد هما اخصا وليس به وض عسها ولم يستحكم الوجوب به  
 الا بالقضاء أو الرضى كافي الجور وعيره من المعتزل والله تعالى أعلم **سئلت** عن روح الزم بقية  
 روحه المصيبة الحالية عن القضاء والرضى بطل ام يلزمه في فاحصت بان التزامه غير صحيح لصريحهم  
 بان من الزم ولا يلزمه طاروا ومه ولا يلزمه والله تعالى أعلم **سئلت** عن روحه الى مات روحها  
 هل لها عفة في ماله مادامت في العدة أم لا فالحق ان لا عفة لها بها قال الكهوي ولا تنفع للو  
 عمار روحها لو كانت حيا لا وعير حامل الادا كانت أم ولتوهي حامل اه وفي السور لا عفة لعدة  
 الادا كانت أم ولده وهي حامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأه معتز  
 ارتسكها ولما أخرج عي بهل تحب عليه معها والحالة هذه فالحق ان نعم ولا يجمع من ذلك ما ذكره الله

مطلب التزمت الام بالعفة  
والانسان لا يأخذ لا يصح

مطلب بينة الروح  
روحها موسر مقدمة

مطلب طلعت العفة  
المصيبة لا تختار حيث  
لم تكن مقدرة  
مطلب احتمت لها عفة  
ما صبة ماتت أو مات

مطلب للزنا ام وعم  
عيان فالعفة عليها أن لا تارث

مطلب العفة المصيبة لا  
تصير ديبا بالقضاء ولا رضى  
مطلب التزم بقية روحه  
الحالية عن القضاء والرضى  
فالزنا باطل  
مطلب لا تنفع للو في عفا  
في العدة

مطلب ينفع على شقيقته  
العقيرة التي لها دار تسكها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فتبيع ناحية منها تنفق من غيرها على نفسها ويبقى منها قدر كفايتها  
 قال في الحائنة معمرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قال لا يجبر الا على نفقتها وقال الحنفى يجبر  
 قبل ثلث من الأثمة الحادى الى الصبح قول الحنفى والقول الاول قول شريح فان قال اذا كان للانسان دار  
 يسكنها أو خادم يتخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذى رحم محرم وقرابين ذوى الارحام وبين  
 الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين لا تجب نفقة ذلك وجوب النفقة عند الكل سواء ومالك  
 لا يراعى النفقة الا ان يكون فيها افضل بان كان يكتفي ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى  
 وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقة يمكنه ان يبيعها أو يشتري بها خسيصة وينفق الفضل على نفسه  
 فيئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى أعلم في مسئلتى عن الزوجة اذا فرض لها القاضى النفقة  
 فأنقضت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها أن ترجع بذلك على الزوج والحال هذه فالحجوب نعم  
 لذلك في الفتاوى الاقرىة مانعة ولو أنقضت من مالها بعد الفرض أو التراضى لها ان ترجع على  
 الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استدانته على الزوج سواء كانت استدانته ما بذن القاضى  
 أو بفرضه غير انما ان كانت بفرض القاضى كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للفرع أن يطالب الزوج  
 بما استدانته وان كانت بذن القاضى لها أن تجبر الفرع على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن  
 القاضى بالاستدانة اه في قولك نعم ما معنى الاستدانة التى بأذن القاضى فالحجوب ان معناها  
 أن يقول القاضى لها اشتري النعم والحبز والكسوة وكلى واليسى لترجى غيرها على الزوج لانى يقول  
 استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستقراض على الغير لا يصح نفقه الا تقروى عن تزانية الغنيين  
 ثم رأيت في رد المحتار مانعه ذكر الحنفى وتبعه الشارحون انه انما التراضى بالسيئة لتعفى الفتن من مال  
 الزوج وفي المجتبى انها الاستقراض بغير وقيل القهستان الثانى عن صدر الشريعة وفي يعقوبية  
 انه الاولى قال في رد المحتار المنقذ ان التوكيل بالاستقراض لا يصح على الاصح فالاصح الاول نعم اجاب  
 عن هذا الاستدراك بما طوى فرأجه والله تعالى أعلم في مسئلتى عن مطلقة خرجت من منزلها  
 الذى طلقته ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تسحق نفقة العدة حينئذ فالحجوب لا تسحقه ولو الحائنة  
 هذه قال الاقروى اذا خرجت المطلقة في عتقها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة مادامت باقية كان  
 النكاح باقياً ومن وجبه ولو تشرت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا  
 اذا تشرت حال قيام النكاح من وجه اه وقال ايضا العدة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زماناً وتخرج  
 زماناً لا تسحق النفقة لانها تاشترى اه معنى الحائنة والله تعالى أعلم في مسئلتى عن المطلقة اذا ادعت  
 الحمل وأتكمه المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضائها عنها فالحجوب ان القول قولها  
 وقد روى مثل هذا السؤال لابن نجيم فاجاب بقوله القول قولها وتسحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قاطبة  
 ولادة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضائها عنها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت ام حامل  
 فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهى ستان فقالت كنت اظن انى حامل وتبين لى  
 خذ لا فى ذلك ولم احض فلها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالت المدة اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلتى عن خلع زوجته على مهرها وثققة زمن عدتها ثم ذكرت انى ام حامل وطالب من القاضى  
 ان يفرض لها نفقة فهل يقبل قولها ويقرض لها القاضى النفقة فالحجوب نعم يقبل قولها في ذلك  
 ويقرض لها القاضى النفقة كما قلته الكفوى في الخلع من فتاوى على أقندى وفي الوقائع المصرية مثل  
 عن طلاق زوجته بما شاطانها مما مثل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر انها حمل وطالب  
 النفقة فاجاب بقوله على الرجل للذكور الاتفاق على معتمدة مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر  
 على الوجه المذكور اه والله تعالى أعلم في مسئلتى هل تجب نفقة الوالد الكبير العاجز عن الكسب

مطلب فرضت لها النفقة  
فأنقضت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى  
الاستدانة

مطلب خرجت المطلقة في  
عدتها لا نفقة لها

مطلب في المطلقة اذا ادعت  
الحمل

مطلب خالعتها ثم ادعت  
الحمل

مطلب تجب نفقة الوالد  
الكبير العاجز على أبيه

مطلب في وجوب النعمة قبل الرافق

مطلب للروح مع اولاد ووجهه البكار من السكى معه

مطلب عليه نعمة عتقه العقيمة

مطلب يدخل الولد العقيم الكسوف او به في عفته مطلب تعب نعمة الولد الكبير المشغل بتصيل العلم على ابيه

مطلب نعمة الصغير للمروسة لا تنسقط بعمى أشهر

مطلب في بيان المسكن الشرعى

على ابيه فالجواب نعم قال في الدر المختار وكذا تحف لولده الكبير المعاصر عن المكسب كافي  
وروى من نسخة العار بالتكسب وطالب علم لا يتصرف انك اه وكتب ابن عابدين  
الكبير وادخل من القاضي ان يعرض له النعمة على ابيه اياه ويدفعها اليه لان ذلك حقه وله ولا  
الاستماع بحرية وعليه فلو قال له الان انا اطعمك ولا ادفع اليك لا يجب وكذا الحكم في نعمة كل محرم اه  
معبر بالخير والله تعالى أعلم سئلت عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقد اعتصاوا وضع من  
الدخول بها والاتفاق عليها وهي عبدانية لم يطلب رهاها او لطلبه لانه مطبوعة فلا مانع من  
اصلا فادخلت منه النعمة فهل يجب عليه عفتها والحالة هذه فالجواب نعم يجب عليه عفتها  
الرافق على ما عليه الفتوى اذ لم يطلب الرزق بالرافق لعدم وجوب التيسار قبل الطلب وكذا  
بما يفتى في كذا في التقيع بطلاق البرائة والله تعالى أعلم سئلت عن له زوجة لها اولاد  
كبار اسكنهم معها في بيت زوجها وهو يريد دفعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالجواب  
معه من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا يجب لها السكنى في بيت حاله اه له سوى طه له الله  
لا يهزم الجاه وامته وامه ولدها واهله او ولدها من غيره اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة  
ان اخ موسر وهي فقيرة عاخرة عن الكسب فهل يجب عفتها عليه فالجواب نعم والمسالمة في  
والله تعالى أعلم سئلت عن له ام فقيرة عاخرة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوف فهل عليه  
ان يدحاها معه في عفته ونعمة عتقه فالجواب نعم عليه ذلك قال في الخلاصة المختار في العقيمة  
الكسوف ان يدخل الاور في عفته اه والله تعالى أعلم سئلت عن له ابن كبير مشغل بضمير  
العلوم الشرعية المأمنة هل يجب عليه عفته فالجواب نعم يجب عليه عفته قال العلامة الخواجا  
واذا كان الابن من امه الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاخر وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاخرين  
الكسب لا يحدون اليه لا تنسقط عفته عن امه انهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا  
والخلافات في كنهه وهذا بان العلامة وفيهم رشدا لا لا تحب لسان الحكام وفي الخواجا اه  
الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي لم على المسلمين كفاية طالب العلم اذ احسح له طالب حتى لو اتمعت  
عن كفايته يعبرون كما يعبرون في دين الزكاة اذ المتعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير الفصل  
على الخافل وعن أبي حصص الدفع الى من عليه دين ليقضى دينه أحب الي من الدفع الى فقير لم يكن  
ين اه من التقيع والله تعالى أعلم سئلت عن الصغير المحصور اذ عرض له القاضي على ابيه ك  
شهرتين قرنا وصمت أشهر مبد العرض لم يدفع الاب فيها شيئا لانه هل يسقط ذلك قضى هذه  
بعد العرض او يكون ديساعلى الاب يجب عليه دفعه لانه فالجواب انه يكون ديساعلى الاب  
دفعه لا الصغير كآب بذلك صاحب الفتاوى المهدية احويا وشريكتا في الدروس الشيخ محمد  
هذه عاخرة اذ قضى القاضي بعتقه الرزق والامير ومصت مدة لا تسقط بل تصير ديساعلى مادكر  
الرباعي بعتقه الصغير من جعلها كعتقه الرزق في عدم السقوط بعد العرض بعتى المدة الاستدانة  
امر القاضي وبقتله عن الحيرة عن الخواجا في الفتاوى واقره عليه في البحر والمهر وعليه الصمد الا  
وفي رد المختار انه محال لا طلاق للتون والشرع وكفى الحاكم اه والله تعالى أعلم سئلت  
المسكن الشرعى الواجب للروضة على زوجها ما هو هو حاجتها في الحرية وهذا نص في المسكن الوا  
عليه شرعا على الصحيح بيت له من ارق وعلق على حدة ولا بد له من بيت حلاله مطبوع وبشرط ان لا يكر  
في الدار احد من اجتهادهم او تزكو بين جيران صالحين وان تكون مأمويا عليه اياه وبتمك  
زوجها به من الاستمتاع كما صرحوا به فاطبة اه وبعضهم اعترضوا ان كانت من اشراق الما  
روح بدلو مستقلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المعروف من الدار اعتبار السكنى



كتاب الأيمان

سئلت عن اسم قاتل أخته لا ضرر من ذلك وقتلته وقت وهى شهيرة كثر ولم يعلم  
 لا يثبت والحال هذه فالحكم أن لا يثبت والحال هذه مع ادعاء الخلف أو الخلف  
 بحث فى آخره من حياته قتل فى الذبح أن يصح أن العيب بالله تعالى نوعا فى الآيات و  
 فى الذى وكل نوع من ذلك على وجهه ما إن يكون مطلقا أو مؤقتا فالطلاق فى الآيات ما قال  
 وأقلا كل هذا الطعام أو الله لا يشر هذا الشراب ولم يقبل اليوم وما أشبهه فالعربية  
 تحصل الأكل والشراب فى العمر وموت العرم لانه الخلف أو الخلف عليه حتى أنه فى هذه المسألة  
 ادعاء الخلف ما إن أحترق أو أكله غيره وما أشبهه ذلك أو مات الخلف بغير الحث وتلزمه الكفر  
 وعنده فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ر وحته أن كلم ولدى هذا أحد فأت طالق كما  
 الخلف منه فهل تطلق فالحكم أن لا تطلق بكلمة أباه ادخل فى عموم المكرة وهذه  
 من أفراد قاعدة المعرفة لا يدخل تحت المكرة وهى فى الأشخاص ذل المعرفة لا يدخل تحت الم  
 إلا المعرفة فى الحرة رسمى ادعاء أن كلم على هذا أحد أو ذل أن ألت هذا العيب أحد أو  
 أن دخل دارك هذه أحد فأت طالق لا يدخل الخلف إلا أن سوى دخول نفسه حتى لو كان  
 علام منه أولس ذلك العيب أو دخلت داره فأت طالق لا يدخل فى عموم المكرة لا يدخل تحت الم  
 لا مما صدق ولا يثبت فى دعوها تحتها لزم الإجماع أو المراد من المكموم وثباته فى  
 وتعالى الخلف فى قوله دارك المعرفة فلا يدخل تحت المكرة وهى قوله أحد فأت طالق روح الله  
 من رجل لا يفعل المأمور وقوله إلا المعرفة فى الحرة أى فأت طالق لا يدخل فى المكرة كما ادعاء  
 هذا أحد فأت طالق فأم ما كان معرفة بما الخلف لكذا وقعت فى الحرة فليجتمع  
 المكرة فى الشرط لا تمام كانت المكرة فى جلة والمعرفة فى جلة أخرى فله حيث لا يجمع أن يند  
 المعرفة تحت المكرة لأن الخلفين كل كلام من المختلفين وقامه فى الجوى عليه هذا  
 تحت المكرة فلو قال أن دخل هذه الدار أحد فأت طالق كذا والدور  
 أى لم يكر الخلف منه حيث لم يكر ما صاعده الدار إليه لأن الدار وإن ذكرت بالشارع إليه المنة  
 مالكة أى من الدار وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال أن كنت اليوم حبراً  
 ثم قد عبت بالحر حصص حبر الشعير هل تعتبر به فلا يثبت حبر حبر الشعير فالحكم أن  
 بته دية أى بما يسهه وبين الله تعالى لأفصل قال فى السور ما صدقه قال أن كنت أو شربت أول  
 ونوى من سبيل يصدق أصلاً ولو صدقه قوله أن كنت طعاماً أو شرباً أو نو ما دى ادعاء عتب شيأ دون  
 لأنه ذكر للفظ العام الدليل للتحصيل لأنه ذكره فى سياق الشرط فعم كالمكره فى سياق الذى والا  
 أن البية لما تنصق فى المصوط ثم أشار صاحب السور إلى ما هو كالمكره لم يولد من بقوله بته تحصيل  
 بهم دية لأفصله بته أى مع زيادة من الدار وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن  
 على روحه بالطلاق أن لا يحرج الإمانه وأن لها فى الحرج مرة فخرجت ثم خرجت نائياً لا يمانه  
 تحت بذلك مطلق فالحكم أن يمانه الإمانه يقع الطلاق قال فى السور لا يحرج إلا ما  
 شرط لكل حرج أو حرج أى أن أختى أدنى لك لا للعامة ولو نوى المدة صدق أى مع  
 من شرجه الدار ووجه العرق فى حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال أن فعلت كذا  
 يهودى أو نصرانى أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالحكم أن تعليق الك

مطلب المعرفة لا تدخل  
تحت المكرة إلا فى الحرة

مطلب المكرة تدخل  
تحت المكرة

مطلب فى تحصيل العام

مطلب لا يحرج إلا ما  
شرط لكل حرج أو حرج

مطلب قال أن فعلت كذا  
هو يهودى الخ

بالشرط معين وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفران كل من عهده في اعتقاده أنه معين عليه كفارة اليمين وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل بكفره ضاهيا بالكفر وعليه تجديد الإسلام والنكاح كمن في الدر المختار وقتاوى شيخ الإسلام على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال الله في أن أصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمسين مرة لاهل بيته الوفاة بذلك الجواب نعم يلزمه الوفاة به قال في الدر المختار ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزم وقيل لا أه وكتب عليه خشية ابن عابد بن مائه قوله لزمه لأن من جنبه فريضة وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في اليوم ويجب كذا ذكر وأغاضى فرض على قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قاعيا أه طه ملأوى قوله وقيل لا لعل وجهه اشتراط كون الفرض قطعيا أه حلبي أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال في وقت غيبه على زيدان قلت زيدان في التصديق بما تروى من أزال الفلاني برديك لا امتناع من كلامه ثم كلفه فإذا يلزمه الجواب أنه يتخير بين أن يفي بنذره أو يعطي كفارة معين قال في الدر المختار من العلق فيه تعصيل فإن علقه بشرط يريده كان قدم غائب أو شفى من مرضى وفي وجوبه بالوجدان الشرط وأن علقه بما يريده كان زبنا لأنه لا غنى عنه لا غنى وفي بنذره أو كفر أجمعه لأنه نذر بظاهره معين بمعناه فينقض ضرورة أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن نذر أن تصدق بكذا على فقراء أهل الفلاني فتصدقت بذلك على فقراء أهل غيره هل يجوز ذلك أو لا يبرأ بالتصدق على فقراء ذلك المحل الجواب أنه يجوز له الصرف إلى الفقراء المحل آخر قال في الدر نذر لفقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيره ههنا اتفق في كتب الصوم أن النذر وغيره للعلق لا يخصص بتعيين أه أى لا يخصص بزمان ولا مكان ودرهم وقبيل فلو نذر التصدق في يوم الجمعة بكذا الدرهم على فلان خالف جاز وكذا لو جعل قبله وقامه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** ما هي اليمين القموس وما هي اللغو وما هي المنعقدة التي تجب فيها الكفارة وما حللت **سئلت** ما هي اليمين المنعقدة وهذا منه اليمين بالله تعالى ثلاثة أنواع غموس وهي الحلف على أن تبذل ثمن أو تنفي في الماضي أو الحال فيتمد الكذب فيه فبأن صاحبها وعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة ولغو وهي أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه قال والامر بخلافه فيقول والله ففعل هذا وهو ما نفس وهو يظن أنه فعل أورأى شخصا من به يد وقال والله أنه لم يذو ظنه زيد أو هو عمر أو طائر أفتال والله أنه لم يذو ظنه غرلا أو هو حدة أو فوه نرجوان لا بد وأخذها صاحبها واليمين في الماضي إذا كانت لأمر قصدا لا حكم لمافي للذنب أو الاتعة عندنا ومنه قدرة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمه يلزم الكفارة عند الحلف كذا في الكافي والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع فرع ما يجب انقام البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين واليمين زداد وكذا نوع لا يجوز حفظه أو هو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحلف والحلف خير من البر فتدبر فيه الحلف ونوع يستوى فيه البر والحلف وذلك في الإباحة فيختار بينهما وحفظ اليمين أولى كذا في البسوط أه فليحفظ فإنه همم والله تعالى أعلم **سئلت** إذا حلف إنسان بالله أن يفعل كذا أو لا يفعل ففعل فوجبت عليه الكفارة فأخشاو التكفير بالأطعام فهل يكفيه أن يعطى عشرة مساكين وعشيمهم أو لا بد أن يعطى بهم وعشيمهم ولا يكفيه أحد الامرين وهل إذا عدى عشرة وعشيم عشرة يبرهم لا يجزى أعجبوا ثم جروا الجواب أنه لا بد أن يفعل الامرين ولا بد أن يكون الذين يعطى عشرة هم من غذاهم قال في رد المختار فعشيمهم ويقدمهم أه وقال في الهندية ولو عدى عشرة وعشيم عشرة غيرهم يجزى أه وفيه أيضا وطعام الإباحة أكلتان مشبعتان غدا وعشاه أو غدا آن أو عشاه أو غدا وعشاه أو غدا وعشاه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلفه بالطلاق لا يدخل دار فلان ففعله التبر وأدخله فهل

مطلب نذر آن بصلی علی  
النبی صلی الله علیه وسلم کل  
یوم کذا الزمہ

مطلب النذر المعلق فيه  
تفصيل

مطلب نذر افقراء مكة  
جاز الصرف لغيرهم

### مطلب في أقسام الدين

مطلب في كفارة اليمين  
لا بد أن يقضى عشرة فقراء  
ويغسلهم

مطلب حائف لا يدخل تحمل

لا يبحث ملك فالحجاب هم لا يبحث ملك كما أتى به الرمي وهذا اعطه لا يبحث ولا تبحث اليه  
 على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا حرج على الطلاق الثلاث انك من أهل النار  
 هل يقع الطلاق على روحه بذلك فالحجاب لا يقع عليها الطلاق باجماع **سئلت** عن  
 والأحتمال ادلا بما في ذلك الا انه ليس للمعالي كما صرحوا في عدله أنت طالق ان شاء الله تعالى ما لا يطالع  
 على ذلك محال وكذا القول ان كان لأعدا لا في القبر فانت طالق لا يبحث لا به محتمل فلا يقع بالشك  
 كالوحي حسب طبعه فاحذف أحدهما عراب والآخره حرام ولم يملك ذلك لا يبحث أحدهما وكذا القول  
 لما لم يكن وأسي أنقل من رؤسك فانت طالق ثلاثا لا يقع لانه لا يعلم اه لمخلص من الحيرة والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن قال على الطلاق الثلاث لا فعل كذا هل يكون عيبا بالطلاق حتى لو حصل  
 المحلوف عليه يقع الطلاق فالحجاب نعم بمر يان العرف به في الطلاق حتى صار عترة ان جعلت  
 فانت طالق فيقع وقوع الشرط قال الامام العري رجه لله تعالى حسبما له عه في الحيرة وفي ديا  
 صار العرف وأسي استعماله في الطلاق لا يعرفون من صبح الطلاق غيره فيجب الأفتاء ونحو  
 الطلاق من عربة كما هو الحكم في الحرام يلزم وعلى الحرام قال دعي صرح بوقوع الطلاق  
 للتعرف في ديارهم الشيخ قاسم في بعضه مختصر العدوي في فائدة مهر رجل قال روجه ان لم يطلق  
 اليوم ثلاثا فانت طالق ثم يدم وأراد خلاصا وطريقا لعدم طلاقها اذا بصح فالحجاب ان الحيلة  
 في ذلك ما روي عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرأته في اليوم أنت طالق  
 ثلاثا في ألف درهم فادال لها ذلك تقول للمرأة لا أقبل فادأ قالت ذلك ومضى اليوم كال روح بار  
 عيبه ولا يصح عليه الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا واعلم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا  
 كلام الروح من أن يكون تطليقا فاده في الحاتية والله تعالى أعلم

مطلب دل على الطلاق  
 انك من أهل النار يقع

مطلب في الخلف بقوله  
 على الطلاق

مطلب في الحيلة اذا قال  
 ان لم اطلقك اليوم ثلاثا  
 فانت طالق

### كتاب الحدود

**سئلت** عن أتى على آحر عاوب الحدة فانكره هل تتوجه عليه الجيب فالحجاب لا  
 عليه الجيب وقد سئل عن ذلك قارئي الهداية فاجاب عاصمه ان أتى عليه ما نوجب حدة القذف  
 فانكره لا يستعمل لان الحدود لا يستعمل فيها وان أتى ما يوجب التعزير وانكره استعمل فان سئل  
 عر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقتر بالسرقة ثم رجع عن اقتراره هل يعتبر رجوعه فيسدر  
 عنه الحدة فالحجاب انه يدر وعنه الحدة والحالة هذه في المخ ان الرجوع عن الاقرار في الشرب  
 والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا قال في الحيرة وصرحوا بأبصار اسكار الاقرار رجوع وان مسك  
 الاقرار لا تقبل الشهادة عليه الاقرار لا يكون اسكاره رجوعا عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فين أتى عليه انسانا ما لا روجه فاسكر للذي عليه فاق الذي يشهد ثلاثة شهد واعليه به هل  
 لا تقبل شهادتهم فلا يجد للذي عليه فالحجاب ان ابن نعيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لا يستعمل  
 معتصم عدم كمال المصالح على اليهود حد القذف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقتر زنا مراه  
 واحدة هل يقام عليه الحد ذلك او حتى يتكرر الاقرار فالحجاب انه لا يقام عليه الحد حتى يتكرر  
 منه الاقرار أربع مرات كل مرة في مجلس وكلما أقتر زنة القاضى الا في الرابعة قال في الترويض  
 شهادة أربعة في مجلس بالزنا الواطء أو الجماع فيسألهم الامام عه وكيف هو وأبى زنى ومه  
 وعن ربي في بنوه وقالوا يا سيده وطهنا في فرجه اسكر المرو في المسئلة وعدلوا سرا وعدلوا كره وبأقرار  
 العاقل البالغ أربع مرات في أربعة مجالس زنه كل مرة الامرة واحدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 رجل نكح عليه اللواط فادان بزمه فالحجاب انه يلزمه التعزير بنحو الاحراق بالمداهمة والحد

مطلب لا تتوجه الجيب على  
 من اسكر ما يوجب الحدة

مطلب اذا رجع عن الاقرار  
 بالسرقة يدر وعنه الحد

مطلب شهدة ثلاثة ما لا  
 يجتوز حد القذف

مطلب أدري بالزنا لا يقام  
 عليه الحد حتى يتكرر  
 اقتراره أربعة

مطلب حين نكح عليه  
 اللواط

والسكس من محل مريم مع ناسخ الاختار وفي الحواشي والملاحض وفي الصغى وروى عن  
 أو يوب ونواع ما دللوا عليه قوله الامام سياسة اه من الدر المختار والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 تزوج امرأه ودخل بها ثم ماتت وفي محردا عن الروح فترى ما حبه هل بعدة بمصاحبه  
 بالرحم اولاً بعدة بمصاحبه بالخلد فالحجاب انه محض فيرحم دلل الدر المختار واعلم انه لا يجب بقائه  
 السكاح لبقائه أى الاحصاء ولو سكح في عمره مرة ثم تطلق وفي محردا وروى رحم اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن اللواط هل لا يستل الا بالامانة منهم ودكاً ما اوشد شاهد عندي فالحجاب  
 انما تثبت شهادة عدلين ولا يتوقف شؤنها على أربعة فاست كالباقي حلق وتعارف في أمور أخر  
 ذكرها ابن عدي في الرذخية قال (تمة) للواطه أحكام أخر لا يجب الهوى ولا العدة في السكاح  
 العاصد ولا في المائى ثم الشبهة ولا يحصل التحلل للروح الاول ولا تثبت الرجعة ولا حرمة  
 المصاهرة بعد الاكثرو ولا الكفارة في ربه صان في رواية ولو وقع الا بحد خلافاً لما لا يلاص خلافاً  
 لما يحصر وهو ما حوّد من المحتى ويراد ما في الشريعة لا يلية عن السراح يكتفي في الشهادة عليه عدلان  
 لأربعة خلافاً لما اه محروقه والله تعالى اعلم **سئلت** عن السكران اذا أوجب عليه الحد هل يحد  
 وهو سكران أو بعد الافاقه والعصو بسؤال الجواب ولكن الاخر والثواب في حاجت به لا يحد وهو  
 سكران بل بعد الافاقه والصحو قال في السور يحد بمس لم يطق مكانه شرب الخمر ولو فطره أو سكر  
 من يبد طوعاً أو بعد الافاقه اذا احدثور بمحاشير موجوده الا ان يقطع بعد الصلوة ولا يثبت أى  
 الرأفة ولا ينفذ شئان في شهادة وحل بسألهما الا ما من ما هي أو كيف شرب حتى شرب وأبشرب  
 أو يافره مرة صاحب غنا بسوط الخمر ونصحه للعدة وروى في مذهبه كذا را اه في فائدة في حد  
 القذف كحد الشرب كية وثمنا ويحد الحز أو العدة قاذى المسلم بالغ العاهل العفيف مصرح الزنا  
 أو يعله ربات بالهمر أو است لا ييك أوله سباب ولا ان لا به المعروف به وانه محصية في عصب بطلب  
 المدفوف ولو كان المقدوف عائناً محلى العادى مال العدى اه من السور مريم راده من شره  
 الدر والله تعالى اعلم **سئلت** عن حديث لا يدخل الجنة اربعة مامعاه فالحجاب ان  
 رأيت في كتاب الزينة الشهاب الحفاحى قال باقلا عن السوطى مانصه عن أى مرة روى الله تعالى  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولد في ولا ولده ولا ولد له وفي رواية فخرج  
 الى لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا شئ من دله الى سعة آباء قيل هذا لا يصح لقوله تعالى  
 ولا يرور وارور رأسى ثم يعلى في معاه أو الاثم قال قال السوطى مانصه ثم فتح الله على جوارنا شامبا  
 لا أدري هل سبق اليه أم لا فعلى انه لا يدخل الجنة بعمل أصليه بخلاف ولد الشبهة فانه اذا مات طهلاً  
 وألوه مؤمن الحق ثم ما ولد في حتمه انصلاحهما كما قال تعالى وأبغناهم دينهم بايمان مولد الزنا  
 لا يدخل الجنة بعمل أى به أماً الى نفسه قطع وأما الزانية فتؤمهم امع من وصول ركة عملها اليه اه  
 انظر تمامه في الزينة والله تعالى اعلم

مطلب تزوج مرة كان  
 محصاً

مطلب تثبت اللواط بعدلين

مطلب بحد السكران  
 بعد الافاقه

مطلب حد القذف بحد  
 الشرب كية وثمنا

مطلب حديث لا يدخل  
 الجنة اربعة

### باب التعزير

**سئلت** عن ما رعى آخر فتتمه قوله يا حنث يا حنث فاما الا حرم بالنسل قال لا آمنت الحنث  
 السبعة ما الحكم في ذلك فالحجاب انه لا يعزروا واحد منهم الا بالعدى ولا العبد قال العلامة  
 النكحوى مانصه لو قال له يا حنث فقال آمنت فكافاً ولا يعزروا كل منهم الا حرم بالانحلال التعزير لم يلحق الا دى  
 وقد وجب عليه مثل ما حرم الا حرمه اذا كان في مع القدير وفي العية صر بعبه وصر  
 للصرور ايضاً يعزروا ويعداً فاقامة العزير بالعدى منهم الا أنه أطعم والحووب عليه أسبق اه



الذي قال في ذلك كما عرفت من التتم والصبر حيث يصر في صورة المصارفة، وفي صورة  
 الصبر يتفاوت ولم يحصل فيه السكائر والتتم عكس فيه المساواة فذا تحققت كما في المثال حصل التنازل  
 نعم لو كان التتم في مجلس القاصي لكان فيه التعرير عليه لما فيه من هتك مجلس الشرع كما أشار  
 ذلك في رد المحتار والله تعالى أعلم في مسائل هل يستوي الناس في التعرير أو يتفاوتون بتفاوت منازلهم  
 شرعا وحسبه فالحق أن يتفاوت بتفاوت منازلهم قل في الخلاصة والتعريير يختص بال  
 الناس وحرقتهم وفي شرح الطحاوي التعريير على أربع مراتب تقرر بأشرف الأشراف كالعلماء  
 والأملاوية وتقرر بالأشراف كدعاة القصة وتقرر بأوساط الناس وتقرر بالأدلاء وتقرر بأشراف  
 الأشراف والأعلام لا غير وهو أن يقول القاصي لعبي الله يفعل كذا وكذا ويمرر بالأشراف الأعداء  
 والمخربات العاصي ويمرر بالأوساط وهم السوفية والأعلام والمخربات العاصي والخس وتقرر  
 بالأدلاء والأعلام والمخرب والصب والحس بمعد ذلك في وجوه خمسة يعنى بها وحل اشتراكها  
 عبر لائق ليس به حشرى فمعهم ما والى وقتها فاحصرها واحدا واحدا فقال للشر  
 ما فعلت أليق ذلك بشركك وقصامك وأمر بأن يصرب الثاني خمسة حلة وكان من أراد  
 الناس وأحسانهم صبر كما أمر الوالى فقال دع عن الحاضر بيمدى الوالى للوالى كيب هذا  
 رعدة فامان الوالى ما ذلك الشر يستأخر عما فعلته ورعا يصل الى درجة المهلاك  
 الحسب - يعرود لها وامنح حمامت أيام فلائى الا وكان ما قال الوالى خرض الشريف من نار  
 حبات وعاد الحسبى الى افع حماره فلما سمع الله تعالى السلامه والحفظ من كل قبيح والله تعالى أعلم  
 في صفة عروجهما ودخل عليهما ووطئهما فادبرهما واطل فهداه فالحق أن يتفاوت بتفاوت منازلهم  
 لغير الدين الرمى فاما به بقوله وجع بالصب الشديد أشد ما يكون من التعريير سياسة  
 المهر لها وعليها عتة وهي يابيه على صفة عروجهما الاول اذ السكاح الثاني ما طل والحالة هذه اه وه  
 فتاويه الحسبية وهما أيضا ماضيه سئل في تقرر بصر الناس بده ولسانه سمعه في الارض  
 رأتهم ويأخذهم لعمده ما لا وحصل ذلك وطبيعة استطلاعها وعليها غشلا هل يجمع من أهل  
 الاحبار عه بذلك لدى الحكام العادلى ولا تخفى المصعب وادامع دولهم به فادامع عليه  
 سمع الاحبار يكون بشر بآبئده ولسانه سواء كان حاضرا او غائبا فالأمر والموجبة للتعريير  
 في المحصة حقا لله تعالى الى لم قصدهم انخصص معن لا تحتاج الى الدعوى المحامدة الى حصو  
 عليه وليس هدام قبل المرح المحرر لدى لا يقبل لانه لا يكون الا بغيرها هو حق  
 رحق الله تعالى فقصدهم الكرم ولذا من علموا بالانحرى بذلك ثم الامر والثواب المحرر  
 حيث كانوا محاصرين لقصدهم دفع كله للمعدى لعمامة السليين وللعانكم طلبه وتعريره ولو بالقتل  
 بمن فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما السعاة والعوان فص علماء مذهب أى حبيبة انه ثبات فله  
 دفع شرع عن عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاصي الامام ملك الملوك أو ألع  
 لماضى لما سئل عن مصيدى سعى في الارض بالساعة ووقع بين الناس الشر فادعاه الى السلطان ما  
 بحسب عليه القتل مشرور عليه واجب لفساده والقتل فيه موقع  
 شاهان شاء ملك الملوك أو ألع القتل مشرور عليه واجب لفساده والقتل فيه موقع  
 رضى المحتى رأى مسلما يرى يحل له قتله وعلى هذا القياس المكافاة الظلم وقطاع الطريق وجميع الظلم  
 ماضى شئ له في جميع السعاة فيباح قتل الكل ويثبت قتلهم والعصود هذا كله حدم مادة الله  
 فانه يجب اعدامه فان العلم طلمات اه كلام الحسبية مع بعض حد في فائدة في قاتل الاشبا  
 لمعه اه

مطلب يتفاوت الناس في التعريير بتفاوت منازلهم

قوله كذا هامة جمع ده فان تكرار ذلك يطلق على رئيس العرية والناحر ومن له مال وعماراه مصا

مطلب من تقرر وجبة التعريير وعقد عليها وحصل ما دابرهم

مطلب يقبل الاحبار فلائى شريرا

مطلب في حكم السعاية في حوائى الرضى على حاصم العصولى ماضيه الحائى هو الذى سائر الحماية للوالى والعوان هو الذى يعنى الجانى على الاحماء والسعى هو الذى يرمع الامر الى من يرمع لمعه اه

مطلب كل من تكب معصية لاحقها بغيرها التعريير

كل مرتكب معصية لاحتمال افساد التعزير اهـ ونسقه في الدروع في عيشه من عابدين عن المتع ان  
 يعز من شه شرب الشاربين ويعز من معه وكوة جروا المعطوف في رمضان وكذا المسلم يبيع الحمر  
 وبأكل الربا والمعنى والتمت والاشعة يعز وروى يعزسون حتى يحدوا توبة ومن يقيم القتل والسرقة  
 يعزس ويحد في السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قتل اخنية أو عاتقه أو مسماه شهوة ود كرتي  
 العز ان الحاصل وحده ما يجاع الامة لكل مرتكب معصية ليس فيها حتم فقد اهـ والله تعالى أعلم  
**مسئلت** بما عساه ما دولكم اهل السار حكم الله تعالى في سرق ماله فاتهم رجلا معاهم حذامه  
 نصره مصره ضربه يدا حتى أشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالي ولم يدع المحضوب ولم يأت الحكومة  
 أصلا هل يجوز للعالم أن يعز وهذا الرجل وحده لانه لم يمتهم على ذلك الرجل وان لم يدع عليهم  
 فالحجواب ان هذه الحادثة وقع منها في المنة فاحتلف علماء وهاء في الجواب فأجاب عريق منهم بانه  
 ليس للعالم تعزيره بل دعوى لا تستلزم الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد واستدلوا  
 بما قاله ابن عابدين في الزعم ان ما يجب حقه للعد يتوقف على الدعوى وأجاب العريق الثاني انه يجوز  
 للعالم أن يعزوه من غير دعوى لان معنى التعزير على السياسة واسعة دلوا على الصرم ان السياسة  
 ما يعقله الحاكم لمصلحة راءه وان لم يرد بذلك العمل دليل حرق وطال الرعايتهم بتقديمه واسألوا الى معنى  
 مسمى الحال الشيخ العباسي حقه الله تعالى ليرج أحد العريقين فأجاب بما حاضره الصواب هو  
 جواب العريق الأول لكونه موافقا للعروغ المذهب وأصوله وقواعده ونصوله وكثير من كتب المذهب  
 صرح به ابان التعزير الواجب حقه للعد يتوقف على دعواه وطلبه فلا يكون الا مام ولا لا فاضى اقامته  
 ولا طاب في هذه الحالة ما يتكرر الابداء والشر والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حقه للعد  
 مخصوص الى كونه حقه تعالى لعدم مراعاة شخص معصية فيكون الا مام أو القاصي تعزيره واسراء  
 ما يكون فيه المصلحة لعدم الفساد وقد أطال في ذلك حتى قال في آخر كلامه فأتت تراهم جميعا حصوا  
 التعزير بلا طاب ولا دعوى بالتعزير الواجب حقه تعالى حاله ولم يقصد به شخص معصية وأما الواجب  
 حقه للعد يتوقف على ذلك والله تعالى أعلم **ومما عساه في** فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يعهم  
 منه السؤال وهو هذا المذهب ومن كتب المذهب انه يجوز للعالم ضرب الصغير مرامه طامعا في محل  
 الضرب وهو أن يكون على غير الوجه والدا كبر للتأديب والتعليم باذن الأب أو الوصي وله طومات من  
 ضرب الماديب يعهم ويقيد بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الوالي فلا يصح مالم يتجاوز  
 المعتاد على قولهما ورجع اليه الاجام وحكي الاجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ماله السيد  
 الطهطاوى عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمقصود انه يجوز للعالم أن يضرب مامه فيه نحو ثلاثة  
 ضربات صراو ساطا ليعلمه بغير العاصه المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فاتهم فيه  
 باليد بالخشية وقد ذكر انه يجوز الحس لتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء والظاهر  
 ويقام عليه أى على الصبي التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يحس تأديبا لا عقوبة ومن هذا  
 يعلم ان الأول لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب وله الحس  
 لتأديب وأن يكون ضرب التأديب باذن الوالي وانه مقيد بوصف السلامة وله الضرب المعتاد ايضا على  
 التعليم حسب ما توضح اهـ والله تعالى أعلم

### كتاب الجهاد

مطلب مهم هل للعالم  
 التعزير من غير دعوى

×

مطلب في حكم ضرب المعلم  
 للصغير

مطلب هل الافضل الجهاد  
 أو أداء الصلوات في أوقاتها

**مسئلت** عن الجهاد والمداومة على الصلوات الحس في أوقاتها أيمه أفضل فالحجواب ان  
 الواطية على أداء الصلوات في أوقاتها أفضل من الجهاد لانه فرض عين وتكررو ولا الجهاد

ليس الا للذين وافاه الصلاة فكان حسابه غيره والصلاة خمسة لغيرها هي المقصودة منه  
 نص على ذلك المرحوم حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يعطى الناس  
 بحمد الله وأتى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئا أصل من الجهاد الا العرائض يريد العرائض التي  
 فرضتها عليه وهي الأركان الخمسة لأن فرض العبد آكد من فرض الكفاية والثواب بحسب الكثرة  
 العريضة عليها استثنى العرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهادة تكفر خطايا العبد وقال إذا  
 محسنا صار مقبلا قال وفيه بيان شدة الأمر في مطالع المعاد وقيل كان هذا في الابتداء حين  
 صلى الله عليه وسلم عن الأسد له ثلثة دنانيرهم ولغيرهم عن قصائه وهذا كل لا يصلي على مذب  
 يخلف ما لا تمسح ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا يؤمنه من ترك كل أو عياله أو  
 وورثه في الحج صلى الله عليه وسلم دعا لآله بغير فوات فاستحب له الا المطالم ثم دعا بالمسكين الحرام  
 واستحب له حتى المطالم قبل حبريل عليه السلام بحره انه تعالى يقضى عن بعضهم حق البعض  
 بعد متمثل ذلك في حق الشهيد المذبذب فأفاده في الرد **في فائدة** من واسع الجهاد الرابطة وهو الأثر  
 في مكان ليس وراءه اسلام وهو المختار وصح ان صلاة الرابطة بحسب ما ورد في سبعة مائة وأ  
 فيه أخرى عليه عمله وورعه وأمن الصانع وبث شهيدا أصاص العرعرك الأكر فأفاده العلائي قال في الز  
 واشترط ما لك أن يكون غير الوطن وبطريقه الحافظ ابن حجر بأنه فيكون وطنه ويؤى بال  
 دفع العدو ومن ثم احتار كثير من السلف سكي الثغور والاحاديث في دفعه كثره مهام في  
 مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل  
 خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه أخرى عليه عمله الذي كان يعمل وأخرى عليه رزقه وإمام  
 العتبات وقد نظم الشيخ عبد الباقي الحسني ثلاثة عشر بحري عليه الأثر بعد الموت على ما جاء  
 الأحاديث فقال **أدوات ابن آدم ما يجري عليه الأثر عد ثلاث عشر**  
**عسلوم ينهل و دعاء تحنل** \* **وعرس النحل والصدقات تنرى**  
**ورائة مصحف ورباط نحر** \* **وحجر السنن أو أحر السهر**  
**ويستلق قرب ساء بأوى** \* **اليه أو ساء محل دكر**  
**وتعلم لقرآن كريم** \* **شهيد للقتال لا جسر**  
**كدام من صلح لبقني** \* **خجدها من أحاديث بنعمر**

أه والله تعالى أعلم **في** سئل عن الجهاد ما حكمه هل هو فرض عين أو فرض كفاية فالحوا  
 انه تارة يكون فرض كفاية وذلك إذا لم يسدوا فيجب على الإمام أن يعث سرية إلى دار الحرب كل  
 مرة أو مرتين وعلى الرعية إغاثة الأعداء إذا أحدا طارحاً فإن لم يبعث كان كل الأثم عليه وهذا إذا  
 على طنه أنه يتكاثرون والأعداء يساح فالحام وتارة يكون فرض عين وذلك إذا هم وأغلبا فيجب على  
 عليهم قتالهم ومقاتلتهم فإن كانت فيهم كفاية سقط عن باقي المسلمين وإن لم تكن فيهم كفاية فيجب على  
 أقرب الناس إليهم فإن عجزوا على من يليهم حتى يعترض على هذا التذرع يرجع على كل السبيل شرقا وع  
 ويجب أن لا يأثم من عزم على الخروج وقصد له سد حروب الناس وتكساحهم أو قعود السلطان أو  
 وغناهم في المطولات من كتب الفقه والله تعالى أعلم **في** سئل من أرا عديده عن السوكرية  
 حدثت في هذه الأروان وشاعت وهي أن يعطى الإنسان ما لا الجماعة حربي على سبعة له في  
 مشلاحيث إذا لم يستغفر أو أحرأق يصح له أولئك الجماعة من كنه يعطونه قيمتها هل يحصل  
 المال الذي يأخذونه منهم أولا فالحوا أن هذه الدعوى قد شاعت ودلت وما رأيت من  
 عليها سوى الحق ابن عابد وجه الله تعالى وأسكنه مسج الجنان وتلاصقا ما قاله ابن المسلم إذا

مطلب في الرابطة ومماثلة

مطلب في بحري عليه  
 عليه الأثر بعد موته

مطلب الجهاد تارة يكون  
 فرض كفاية وتارة فرض  
 عين

مطلب في بيان السوكرية  
 وحكمها

له شريك في دار الحرب فيعقد شريكه هذا المستد مع صاحب السوكرية في بلادهم وبأحد منهم بدل المال ورسوله الى التاجر فالتاجر ان هذا يحمل للساجر أحد لان العقد الماخذ في بين سريين بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم برصاهم ولا مانع من أحده وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقسم البدل في الاداء وبالعكس ولا شك انه في الاول ان حصل منهم حصصا في بلاد بالاقصى للتاجر بالبدل وان لم يحصل حصصا ودفع له البدل وكيله المستأمن هنا بل أحد لان العقد الذي حصل في بلادهم لا حكم له فيكون قد أخذ مال سري برصاه وأما في صورة العكس بان كان العقد في بلاد بالاقصى في بلادهم والتاجر ان لا يحمل أحد ولو رضى الخري لا ينشأ على العقد الماخذ الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه قال هذا ما ظهر في تحقيق هذه المسئلة فاعتمده فالك لا يحد في غير هذا الكتاب اه والله تعالى اعلم

### كتاب الشركة

مطلب في شركة العسان  
المسكون فيها من مقدار  
الرجح

سئلت عن رجلين اشتركا شركة عسان وحطاطا لها مالا بمسكه وسكاه مقدار الرجح وكيفية تقسومه بينهما فهل يكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الرجح الحاصل بينهما فالحق انهما اشتركا فاسدة واذا حصل الرجح قسم على قدر من المال كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أن يدعى وجه الله تعالى واستدل له النكوي بمأخذه ومن شرائط حوار الشركة أن يكون الرجح معلوم عند زمان كان محققا ولا يفسد الشركة لان الرجح هو المستودع عليه وحاله المفقود عليه فوجب ما السد من شركة المدايع وكل شركة فاسدة فالرجح يجب على قدر من المال ويطلب شرط التفصيل لان الرجح فيه تابع للمال فيقتدر تقديره اه والله تعالى اعلم سئلت عن الشريك والمصاب اذا حط مال للشركة أو المصاربة عال آخر بدون ادنى الشريك أو مال والمال للشريك هل يصح فالحق ان ما جازى قارئ المسد اية وهذا اعطى الشريك أو مال المال اذا مال للشركة أو ماله اعمل به رأيك فحط مال الشركة أو المصاربة عال غيره لا يكون معه بافادها لم يصح وان لم قبل له ذلك يكون متعديا لحط ميسر مطاعا هك أم لا واد احدث في الادنى القول قول المالك الا أن يقم الا حريصة على الادنى اه والله تعالى اعلم سئلت عن باع مسكه من دار مشتركة بينه وبين سائر ورثة أبيه لا حتى من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه أجابوا بحول فالحق انهم يجوز له ذلك والحالة هذه وهذه الشركة تسمى شركة ملك وقد تراه في السور قوله وهي ان يملك متعدد عينا أو بدلا لوث أو بيع أو غيرهما من حكمه بالقوله وكل أحسن في مال صاحبه فصحه له بيع حصصه ولو من غير شركته ولا ادنى الا في صورة الحط والاحط اه انظر توضيحه في شرحه وحواشيه والله تعالى اعلم سئلت عن رجلين دفع لآخر عشرة دينار فثالثا له هذه موصع أسكنها لوجع واشترى معه وجع ذلك وما حصل من الرجح يكون بينهما اضافة لم منه ذلك وعمل هل سعة الشركة بذلك أو لا ندعي أن يقول أحدهما شارك في كذا ويقول الآخر قلت فالحق ان الشركة سعة بذلك لانه في معنى الايجاب وانقول قال في الذرائع والركب الايجاب والمول ولو مسمى كالودع له أو قال اخر حثمتها واشترى الرجح بما اه أي ومن الاخر وأحد هو فعل اشترى الشركة بخر وقوله وأحد اعطى نفسه لاني المراد القول معنى وهو نفس الاحد اه من الرد والله تعالى اعلم سئلت عن مات وترك ورثة ورثة اولاد أو اخوة وترك عتار أو حيوانات وقد دوا بمصانع مزارع والمولون في الشركة بدون قيمة فيجوزون ويحصلون ويحترمون جميعا هل شركتهم هذه شركة ملك أو شركة معاوضة فالحق انهم اشتركا ملكا حيث لم يقع بينهم عقد معاوضة فمأخذه والمسئلة في ذرائع الكتاب الشركة وهذه عبارة

مطلب قال حشد هذه  
الذرائع وضع أدب مثاها  
ورم واشترى فعل انعقدت  
الشركة بذلك

مطلب في ورثة بعمالون  
في الشركة جميعا وان شركتهم  
شركة ملك

بعضها في نفسه في يقع كثير في الملاحين ويحرمهم ان احدثهم موت فموت اولاده على تركته بلا  
ويعد ما من دهم من حث ورعاية وبيع وشراء واستدانة وتعد ذلك ثأرة يكون كبيرهم هو الذي نوا  
مهم ما من دهم وما من دهم على ذلك على وجه الاطلاق والمعو بن لكن لا تصرح بماط  
ولا بيان جيع مقتضيا مع كون التركة اعلم او كلها عروضا لا تصح فيها شركة العقد ولا شرا  
هذه ليست شركة معاوضة خلافا لما افق في زماسا من لاحيرة له في شركة ملك كالحزب  
نفع الحامدية غير ان التصريح به يبيح في ماوى الحماوى فاذا كان معهم واحد ولم يتجزأ احد  
كل واحد منهم به له يكون ما جوعه مشتركا بينهم السوية وان احتله وانى العمل والراى كثيرة وصو  
كما افق في الحيرية وما شتره احدثهم لبعضه يكون له ويصحب حصة شركائه من نفعه اذا دفعه من  
المشترك وكل ما استدانه احدثهم بمطالب هو وحده اه والله تعالى اعلم في سئل من كان في  
آية باكل ويشرب ويلبس ويخدم مع آية في أمواله فرادت الاموال رعت بخدمته مع آية هو  
ذلك المال والحالة هذه فالحكوى ان لا يكون له في ذلك المال حق وجيعه لآية وان  
البناء باعانه في الحيرية من الدعوى مانصه سئل في رجل ساكن بيت آية ومن حلة عياله  
تعاطى اموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما من يديه وما يورثه  
يحرى يورث أم يحرى يورث الا ان كان حيث كان من حلة عياله ومع ياله في اموره  
في بيع ما يحصل بكمسه وجعه بكمه ونفعه هو وذلك خاص لآية لا شئ له فيه حيث لم يكن له مال  
اجتمع له بالكمس حلة أموال لآية في ذلك لآية مع حتى لو عرس شخصه في هذه الحالة هو لآية  
عليه علماء وبارحهم الله تعالى ولا يحرى فيه ارض عنه لكونه ليس من متروكاته والحالة هذه اه والله  
اعلم في سئل في ضربى معاوضة باع احدثهم ما صنعة من مال الشركة لا تحرى  
المشترى للشريك الذى لم يشرع في البيع هل يراى الدافع والحالة هذه أم لا فالحكوى نعم يراى  
بالدفع المذكور اذ كل واحد من شركائنا معاوضة وكيل عن الآخر وكيل فكل من ارض احدثهم  
او عصب او كماله لم الا تحرى حتى ان احدثهم لو ارض عدا ان لا يستأجر مطالبه الا تحرى تسليم  
ان لا تحرى احد الا حرقا كل واحد منهم ما وكيل عن صاحبه في قص الذنوب الواجبة في التماس  
ما وجب عليه بسبب اضرار كل واحد منهم ما مطالبا ومطالبا فاده في الحيرية اه والله تعالى  
في سئل ما قولكم اهل العلم رحمكم الله تعالى في رجلين عقدوا شركة عيان في مال معين من الظم  
ان يكون الرخ بينهما انصافا ومحملا ولا يورثا فلما اراد اقسمة الرخ قال احدثهما انا راس مالى اكنه  
اس مالكا فاحد من الرخ على قدر راس مالى وانت على قدر راس مالى والا تحرى يقول بقسم  
على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالحكوى ان الرخ يقسم بينهما انصافا كما شرطوا  
بكل من يريد خلاف ذلك كما افق بذلك شيخ الاسلام على امدى واستدل له الكفرى عن انصه  
تستمرط المساواة في راس المال في هذه الشركة عند ما كان قاصيما اه وقال في التورير  
العاصى في المال دون الرخ اه والله تعالى اعلم في نفسه في رجل دفع الى رجل ارض صابغة  
معلومة على ان يجرى بها شجر او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من الفحل والشجر والكر  
بينهما انصافا وعلى ان تكون الارض بينهما انصافا فاسد فان قصم او غرس ارضا من  
رحته غرا كثيرا كان جميع الثمر والشجر لصاحب الارض وللعامل على رب الارض قيمة غرا  
اخر مثله فيما عمل فاده قاصيما في باب المعاملة اه والله تعالى اعلم في سئل من كان في  
شركة يسهو بين آخر بعد ارض شريكه هل يكون مساهم ملكا له وله حصة والآخر  
نعم كما في تنقيح الحامدية واستدل له بما في المساواة وهذا انصه وادانى في الار

مطلب من كان في عيال  
آية هو وميله

مطلب براء الدافع لاحد  
شريكى المعاوضة الذى لم  
يشارك العقد

مطلب نصع الشركة مع  
التعاضل في المال دون الرخ  
مطالب في بطلان المعاوضة

مطالب بنى في المشترك بغير  
اذن والبيان له حصة  
مضى شاء

المشترك بعير اذن الشريك له ان يعرض ماله **هـ** والله تعالى اعلم **سئل** في شريكي عينا باع  
 أحدهما فمهل للشريك الآخر حق القبض والمحسومة أجيبوا فحروا فالحق والقبض والله تعالى  
 الموفق للصواب ليس للشريك الذي لم يمس المبيع القبض ولا المحسومة قال قاصيها ولو باع أحدهما  
 لا يكون لآخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يجامع فمما باع صاحبه والمحسومة في ذلك الذي ولي العقد  
 فان ومن الذي باع أو وكل وكلاهما عليه وعلى شريكه كره في شركة العنان والله تعالى اعلم **سئل**  
 عن شريكي شركة عنان أنكر أحدهما الشركة فهل يكون ذلك فصلاها فالحق بعم كونه ذلك  
 الانكار فصلا للشركة أي شركة كانت في الفتاوى لا يعرفه بماله شركة العاوصه تنقسم بانكار  
 أحدهما وكذا جميع الشركات **هـ** والله تعالى اعلم **سئل** عن شريكي عنان شرط أن يكون له من  
 علم ما وأن يكون له من المصروف من أحدهما فطورع فهل يكون الرخ على ما شرطوا أم لم يعمل  
 أحدهما مع الآخر فالحق بعم كونه الرخ بينهما على الشرط وأن لم يعمل إلا أحدهما قال  
 الاخرى واد شرطوا له من علمه فالرخ بينهما على ما شرطوا وأن عمل أحدهما دون الآخر **هـ** والله تعالى  
 اعلم **سئل** في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل رأيك كيف ما تشاء ثم اعطى أموالا  
 من الشركة لا حصة فيه هل يسوع ذلك أم لا فالحق بعم يسوع ذلك قال في الخلاصة  
 ولو قال كل لصاحبه اعمل رأيك لكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الرخ والارتمان  
 وبيع المال بمصارعة السعر والحلطة عاله والشركة مع العبر وأما الهمة والعرض وما كان ملائما لآمال  
 أو عليك بمصرع عرض فانه لا يجوز **هـ** والله تعالى اعلم **سئل** ما دلوك في مال الشركة اذا وقع  
 في يده بالانقضاء ولا يقبض له هل يقسم على مقدار ما لكل من رأس المال أجيبوا رحمكم الله تعالى  
 فالحق بعم كونه مقسما على رأس المال قال في المجمع والوصية أي الحظيطة فان هلك جزء  
 من المال على قدر المال وان شرط عير ذلك **هـ** والله تعالى اعلم **سئل** هل لاحد انكر كاه لسان أن  
 يسع نسفة كاله أن يسع هذا فالحق بعم ذلك قال في الهدية ولكل واحد من شريكي العنان  
 أن يسع بالقدو والنسفة وكذلك يسع عاقر وهما عند أي جميعه رجه الله تعالى **هـ** والله تعالى اعلم  
**سئل** اذا باع أحد شريكي العنان سلعة فهل لا يجوز له قبض الثمن فالحق بعم ليس له  
 ولا به ذلك قال في الهدية وحقوق عقد تولاه أحدهما رجوع على العائد حتى ولو باع أحدهما لم يكن  
 للآخر ان يقبض شيئا من الثمن **هـ** والله تعالى اعلم **سئل** فيما اذا أقرض أحد شريكي العنان  
 من مال الشركة مقدرا بدون اذن الآخر هل لا يجوز له ذلك ويصحب شريكه فالحق بعم  
 لا يجوز له ذلك ويصحب شريكه والشريك والماله هذه كافي السقيم والله تعالى اعلم **سئل** عن  
 شريكي في مرس باع أحدهما نصيبه مالا حسي وسلمها له هكت عمده فهل يصح المانع المذكور  
 حصة شريكه تسليمها بدون اذن الشريك فالحق بعم نعم حصه شريكه والماله هذه كافي  
 الحيرة وهذه عارضا للشريك تسليمها لشريكه من حصه شريكه وان كانت فاقه بتعذر دعا عليه  
 وان شاء الشريك صحى المشتري في صورة الملاك **هـ** وأفتى فيما اذا باعها الشريك ولم سلمها الى المشتري  
 فذهب المشتري فوجدها في العصور فاحدها بعير اذن المانع وبغير اذن الشريك فهل يكت عمده به  
 لا صما في هذه الصورة على المانع ولما الصما على المشتري خاصة اذا المانع لم يتعد غير البيع  
 على حصه الشريك وانما يثبت للعتى لوسلم انظر تمامه في الحيرة والله تعالى اعلم **سئل**  
 فيما اذا كان الام في عيال أبيه ومعه ماله وقد حصل من كسبه مال حسي فاشتري الولد من ذلك المال عارا  
 وكسبه حصة خاصة فهل يكون له أو لا به فالحق بعم اذا كان الولد في عيال أبيه ومعه ماله يكون جميع  
 ما تحصل من الكسب لآبيه وما اشتراه ودفع ثمنه من مال أبيه ان كان شرؤه لآبيه بانه لا يكون له

مطلب ليس للشريك عينا  
 الذي لم يمس المبيع القبض

مطلب انكار الشركة من  
 أحدهما امصع لها

مطلب الرخ بينهما على ما  
 شرطوا وان لم يعمل  
 أحدهما

مطلب قال كل الآخر اعمل  
 رأيك كان لكل أن يرخص  
 الخ

مطلب اذا وقع في مال  
 الشركة تلف بلانقضاء يكون  
 مقسما على رأس المال  
 مطلب لكل من شريكي  
 العنان أن يسع نقدا  
 ونسيئة

مطلب اذا أقرض شريك  
 العنان بعير اذن صحى

مطلب شريكه في مرس  
 باع أحدهما نصيبه لاجنبي  
 وسأله ذلك يصح

مطلب اذا كان الولد مع  
 أبيه فمال الاب

له الاحتصاص به بدون وجه شرعي بل هو حاصل الانسوان كل شرأوه لبعده ودفع عنه من مال أبيه لا  
انه يكون حاصله وعلى النفس مضمون للادب هكذا الصاوي لاهده اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في دار مشتركة من جماعة كور واثان فلان مات في دار واحد اهلهم اذ انزل كوره واسكنهم  
بها هل لا يجوز لهم ذلك **الجواب** نعم لا يجوز لهم ذلك كما هي في الحسبية وهو في السمع انه  
من كتاب الخطباء والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل احدث في طرابلس والاحرق منه  
وقد عده اشركه بينهما وضع احدهما ألف دينار والاخر مئتيه على أن يكون الزم انصافا واشترطا  
أن يصل ما يشتريه كل منهما من مال التجارة يكون بينهما نصيب ثم صار هذا يشتري ويرسل للآخر  
والعكس حتى ربما بذلك أموال عظيمة هل هذه شركة ملك على ذلك ما في رد المختار وهذا نصه فلي  
احد اهما شركة على الاولى والثانية شركة ملك ذلك على ذلك ما في رد المختار وهذا نصه فلي  
الاولوية رجل قد اقره ما اشتريت من شيء وهو بي وبيلك واشتركت في أن ما اشتريه من تجار به  
بسياسية ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفة والمقدار والوقت لأن كلامهم ماضى وكبلا عن الآخر  
ما يشتريه وعرضه بذلك تكثيرا في ذلك لا يحصل الا بموجب هذه الاشياء اه  
مع في ما سأل كثيرا يكون أحد الشريكين في مادة والآخر في بلد يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر  
ليبيع ويشتري لثبات شركة ملك والبالاهم ما يقدرون به ما شركة عقد عال مساوا ومتعاضل  
ويحصلان الزم على قدر رأس المال ويقسمان ربح الشركة كذلك وهذا صحيح في شركة القدر في  
شركة الملك لأن الزم في مال قدر الملك واشترط الشرايين به ما صا صفة يكون الزم كذلك الاداء  
على قدر مال شركة العقد ويكون الزم على قدر المال في الشريكين قد قسمه ذلك وبقي كثيرا  
عه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين ان سكن في الدار المشتركة على و  
لا عقد لماره ولان من الشريك طالبه الآن الشريك في أسرة حصته هل لا تفرمه وا  
والجواب نعم لا تفرمه الا مرة والحال ما ذكر وقد سئل عنها في الحامدية فأجاب بما  
الحسبية وهو هذا لو احدث من الشريكين سكن في الدار مرة مصت من الزم  
ليس للشريك أن يطالعه **سئلت** ما حرة السكى ولا المطالبة  
ما به سكن من قبل الاول **سئلت** ان كان في المسقبل  
يطلب انهم ابني الشريكة **سئلت** يجب فاهم ودع التشكيكا

مطلب دارين دكور  
وانا ليس للامانات احكام  
ارواحون  
مطالب اشتركا واشترطا  
كل ما يشتريه كل منهما  
يكون بينهما مال

مطالب سكن الشريك في  
لدار لادنى لا تفرمه الا مرة

مطلب لا يجوز الشركة في  
الاختطاب ويصوه

مطلب اشتركا على أن  
يسأل الباس والحاصل  
نصاع  
مطلب من أحدهما الخلد  
ومن الآخر الصمعة  
الحكم

قال ومثله في التور والذرو وصور المسائل وعبرها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
اشتركا في الاختطاب بحيث يكون ما يأتي به هذا وذاك بينهما نصيب هل لا يجوز هذه الشركة  
والجواب نعم لا يجوز هذه الشركة وما حصله كل منهما به له حصة قال في التتقي ولا يجوز ان  
بينما لا يصح فيه الوكالة كالاختطاب والاحشاش والاصطيان والاستعانة وما جعده كل هذا  
الاخر له أمر مثله لا يراد في بعض الاخر بعد أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله  
وما أحدهما معاهلها نصيب اه **سئلت** في جامع القسولين ولو اشتركا على أن يسألا من الب  
أموال على أن الحاصل بينهما نصيب بعد ان التوكيل بالسكدي والسؤال فاجده اه **سئلت**  
اسكن اشتركا مع آخر على أن يشتري له الخلد فعلاه وهو يصعبه العال والزم بينهما انصافا  
لعمله ولا تخالف عاله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح واذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل  
من ذلك اجاب في الحسبية لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لأصاحب الخلد وللعامل أسرة مثل  
لانه عمل بينهما على أن يكون له نصف ما راد في شيء او هذا فاسد كما اذا دفع حارة الى طبيب وقال عالم  
أن يربط عاردي فيميتا بالصفة وهو يساها لا يصح والطبيب أسرة المثل وقد رما في غش الادوية

مطلب من أحدهما الدابة  
ومن الآخر القربة الخ

مطلب اذا نى أحدهما في  
المشترك فلا بد وطلب  
الآخر معه يقسم بينهما  
الخ

مطلب عمر المشترك فلا بد  
كان منطوقا

مطلب شريك في دين  
قضى أحدهما منه جاسا  
للاخر مشاركتة في  
المقوص

مطلب مات أحدهما فعمل  
الآخر كيف الحكم

مطلب الدين المشترك  
نسب متعديا قاض منه  
أحدهما ما كان للاخر  
مشاركته

مطلب قبض واستئثار  
للاخر تصحيه

مطلب عمل أحد الورثة  
في الورثة بلا نذر  
لا يكون لهم به حظ

مطلب أدركت علة  
المستأن وأحدهما غائب  
ماذا يصنع الحاضر

في بيعه اذا اشترى كالا وحده لم يملك ولا حرارية يسقط عليها الماء والكسب بينهما لم يصح هذه  
الامركة والكسب كله للذي استبقى وعليه أحرقت الزاوية ان كان هو صاحب العمل وان كان صاحب  
الزاوية فعليه مثل أحر البعل والزع في الشركة العائدة على قدر المال اهـ فله في المدة عن المصة  
والله تعالى أعلم **سئل** في أحد شر يكتن أرض من في الأرض المشتركة وطلب الآخر  
رفع الماء وكيف الحكم **الجواب** ان الأرض تقسم بينهما فواقع من الشاه في نصيب غير الباقي برفع  
كافي الزاوية ودكر في الحامية ان الأرض المشتركة اداسها أحدهما وقال له صاحبه ارفع ساءه فان  
القاضي يقسم الأرض بينهما فواقع من الساهي نصيب الذي لم يرفع فله أن يرفع ذلك أو يأخذ الساهي عليه اذا  
رضى صاحبه بذلك اهـ وأبقي شيخ الاسلام على أمدى في عرس الانصار من أحد الشر يكتن في الأرض  
لشركة على ذلك والله تعالى أعلم **سئل** عن أحد الشر يكتن دارا دأمر الدار المشتركة عائله  
من غير ادن شريكه ولا ادن القاضي فهل يكون منطوقا فلا رجوع له على التبرك **الجواب** نعم  
كون منطوقا فلا رجوع له قال في الحاشية وكذا في الدار المشتركة اذا استقرت فاقض أحدهما في  
سرقها بغير ادن القاضي وغير ادن صاحبه فهو منطوق اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في رجلين  
يصادان على ريد بعض مصة أحدهما جاسا فهل للاخر حصة منه **الجواب** نعم له أن  
يشركه فيما قضى كافي بقول الكهوي عن الحاشية والله تعالى أعلم **سئل** في شر يكتن مان  
أحدهما ومن الآخر باع واشترى ربحه الحكم في ذلك **الجواب** ان الحكم في ذلك ان يصاح  
لشركة عوف أحدهما والعامل بعد الموت كالصانع خارج من حصة مصة بطيب له وما ربح من حصة  
لميت يتصدق به كافي الاشروي عن الموارول وأبقيته في الحامدية والله تعالى أعلم **سئل** عن  
مريضين ومن باعاه مصة مصة واحدة في يد من مريض أحدهما نصيب الدين فهل للاخر  
شريكته فيما قضى **الجواب** نعم قال في الدر المختار الدين المشترك نسب متعديا مبيع مبيع  
مصة واحدة أو دس موروث أو مصة مشتركة اذا قضى أحدهما شيئا من شركة الآخر به ان شاء  
راسع العريم اهـ وفي المسدية كل دين وجب لاني على واحد نسب واحد حقيقة وحكما كان الدين  
شتركا واذا قضى أحدهما شيئا منه كان للاخر أن يشارك في المقوض كذا في النجيط وكل دين لاني  
مدين مختلفين حقيقة وحكما أو حقا لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قضى أحدهما شيئا ليس للاخر  
أن يشاركه فيه اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن وورثة لهم دين على ريد وورثة من أبيهم فطلب  
أحدهم حصته منه حال عيبة سائر الورثة هل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك قل الكهوي ما نصه  
لا أحد الشر يكتن أولاد الورثة أن يطلب نصيبه من الدين المشترك نسب واحد حال عيبة الناقب اهـ  
ويبلغية وفي الهدية اذا كان لثلاثة دين مشترك على اسنان فباع اثنين وحضر الثالث فطلب  
مصة بغير المدين على الدفع اهـ في فائدة كالأخر ح القاض ما مصة من يدها ومن وهبه أو قصاه في دين  
يه أو استهلكه في وجهه من الوجوه فشر يكتن أن يصحبه نصف ما قضى وليس له أن يأخذ من يده  
وهو ساهي أو من الدار الذي هو في يده اذا كان في يده قائما موجودا اهـ هدية والله تعالى أعلم  
**سئل** عن وورثة لهم مال وورثة من مورثهم فعمل فيه أحدهم بدون ادن الباقي فربح ففعل  
يكون الزرع يسه وير سائر الورثة **الجواب** نعم لا يكون لهم به حظ ولا يطيب له الزرع ويتصدق  
عده ما عسدي في رسم رجه الله تعالى بطيبه الزرع انظر توجيه ذلك في التفتيح والله تعالى أعلم  
**سئل** عن سبستان بين اثنين غاب أحدهما وأدركت الفترة فماذا يصنع الحاضر **الجواب**  
في الحاشية وهذا العطف وفي أنكره يقوم الحاضر وان أدرك الثمر يبيعه بأحد حصته من الثمن وتوقف  
مصة العائث من الثمن فاذا قدم حبر العائث ان شاء صمى القية وان شاء أخذ الثمن وان أتى خراج الأرض



ألا يكون متفقاً على حق الشريك لأنه متى دبره بغير أمره لاعتصموا به فإنه يمكن من أن يرجع الأمر إلى القاضي ليأمره بذلك أه والله تعالى أعلم **سئلت** في دار بين اثنين عيب أحدهما آخرهما الخاص وقص الآخره من ادعاء العائب بشاركة في الآخرة فأجاب نعم قال في الهدية دار بين اثنين عيب أحدهما آخرها الآخر وأحد الآخر فللعائب أن يشاركه في الآخرة وفي المنفعة الخواص عيب ذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشريك إذا ادعى الصياغ أو الحسرة هل يصنف في الخواص نعم يصنف عيبه لأنه أمين قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في معصية ربح والخسران والصياغ والذوق لشريكه ولو ادعاه بعدم موته كان في الضرر مستدلاً على وكالة الوالده كل من جنى آخر الأيالة لمصلحة من فيه أعياب الصبيان على العبير لا يصح وإن فيه بنى الصبيان أه فليحفظ هذا الصلح فالوحي من العتق وهذا حكم الأمانات كما ينص الشريفي في المحيط أو معارضة عونه بيمينه لا يصيب صاحبه على الذهب أه ثم قال العلامة في وقوع عيب في المحيط الأولى مهام من البيع بسببه فباع فأحببت معادته في حصه وتوقعه في حصه شريكه فإن أجاز ربح لهما وإن لم يعرف البيع في حصته باطل الثانية مهام من الأجرأح خراج ثم ربح فأحببت أنه غاصب ربحه بالأجرأح عيب أن لا يكون الربح على الشرط أه ومقتضاه مصادقة الشريك في ربح كونه أمانة ما شئت فقل في الهدية عيب طلب محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم بالعميل ومثله المصارف والوصى والمولى هو وقصاه وما ليس لهم قصدهما محاسبة الوصول إلى صحت الموصول كلام الدر المختار وقيد رد المخار كونه غاصباً بالأجرأح عاذاً بغير فيه قل أنظروا يتضح لك الأمر والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين عاذاً إذا باع ثوباً ما تلا عيب بغيره بدون قصده عليه من القاصي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه أو عليه فقط فأجاب أنه يجوز عليهم ما عاذاً في الخلاصه ولو باع أحدهما ما عاذاً فزاد عليه عيبه بغير قصده حار وكذا لو حط من ثمة أو أراح لعل العيب كان حط من غير عيب حار من حصته وكذا لو وهب من اليد ولو أقر عيب في متاع عاذاً حار عليه وعلى شريكه أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكه أقره استقرض للآخرة من ولائ كذا هل يلزمه حصة فأجاب نعم يلزمه حصة وكذا لو أذن كاستدانة عليه بلمره حصة حتى يكون للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على ربحه لأن الموكيل بالاستقراض باطل ومستوى فيه الأدنى وعدمه أهاده فاصححان والله تعالى **سئلت** عن شريكين في ربح امتنع أحدهما من سقيه هل يحصر فأجاب نعم يحصر في الخلاصة والمحرر إذا تكلل من شريكه فأي أحدهما أن يسقيه يحصر وفي أدب القاضي لا يحصر ولكن قتاله اسقه وأقر ثم ربح في حصته صواباً بعت أه والله تعالى أعلم **سئلت** فإني عن شريكه في عيبه امتنع أحدهما من بيع حصته أو أجزأها أو صغر هاهنا وكيل له أو قصد بذلك صر وشريكه هل يحصر على ذلك أجاب لا يحصر على شيء من ذلك ولا يمكن من أي الشريك ويعمل في مدته ما أراد على وجه لا يصير بالشريك فإن فعل في مقته لا يصير بشريكه فلهذا صحت وسئل هل للشريك أن يبيع عقد الشريك في عيبه شريكه أجاب ليس لأحد الشريكين أن يبيع الشريك من غير علم الآخر **سئلت** فإني إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو ربح المال على العامل في المصارف حياطة وطلب من الخا كيميه أنه ما حان في شيء هل يلزم أجاب إذا ادعى عليه حياطة في ربحه لم يكره عليه فأن حلف برئ وأن بكل ثب ما ادعاه وأن لم يبرهن مقداراً فأكفد الحلف لكن عن الجبل مدان بين مقدار ما حان فيه والقول قوله في مقداره مع عيبه لأنه يكون كالأقرار بشيء والبيان في مقداره إلى المقر مع عيبه إلا أن يقيم حقه بيمينه على أكثر **سئلت** عن جماعة مشتر

مطلب آخر الدار الخاصة وقص الآخره ثم حار

مطلب يصح الشريك بيمينه في الصياغ والخسران

فب على هذه العروغ المهمة

مطلب رد عليه المبيع عيب فقبله بدون قصده

مطلب أقر أحدهما بالاستقراض لزمه حصة

مطلب شريكه في ربح أي أحدهما من الشريك عيب لا يحصر الشريك على بيع أو الأجرة

مطلب ادعى أحدهما على الآخر حياطة

في سبستان على كل منهم الثمر الا واحد امتنع والمشتري ليس عرصه الا في المشتري من الجميع فهل يحسب  
 المتبع على سبع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم باطرون عليها آخر وهذا الا واحد منهم  
 قاصد الصبر والتمسك كما وتعلمها هل يحسب على الاحارء معهم احاب لا يحسب على أن يبيع مع الشركة لانه  
 يحسب بل يبيعون حصصهم فقط أو تحسب وكذا في الدار الموقوفة لا يحسب على الاحارء بل يوافق  
 شركاؤه حصصهم والمساخرين يتباينون مع المتبع في السكنى فقد رأيناهم في بؤس بل في شريك طلب  
 من شركته أو من العامة في المصارف حسابا ما عدا وصرفه فقال لا أعلم حسابا ولا عاصت وصرفت  
 وبقي هذا العذر هل يلزمه على نحاسه احاب العول قول الشريك والمصارف في مقدار الزرع والحسرة  
 مع عه ولا يلزمه أبدا كذا الامر مع عسلا والعول قوله في الصياغ والذات شريكه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن كان له مال فاشتراك مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الزرع بينهما نصيبين فهل  
 لانه هذه الشركة فالحساب نعم لا يصح هذه الشركة والزرع كله لرب المال ولذا حرأحمد في عمله  
 قال في الدر المنثور ولو كان للمال لاحدهما فلا حرأحمد اه وقال ابن عابد في الشركة التي يكون  
 للمال فيها من جانب واحد الزرع لرب المال ولذا حرأحمد اه وهذه المسئلة أول مسئلة سئلت  
 عنها وأما في الجماع الارهم من بعض أهالي بلد ساطر اناس العرب فاحت عبا لعامة تقدم بقوله عن الدر  
 المنثور وذلك في أواسط ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في دهى من ذلك الوقت والله تعالى  
 أعلم ❊ سئلت عن بقرة دفعها مال الكهال حل على أن يعلها من علفه ويقوم ما وما حدثت عبا من  
 النجاس يكون بينهما نصيبين فهل لا يصح ذلك فالحساب لا يصح ذلك وما حدثت عبا ولم صاحب البقرة  
 ولا حرأحمد في علفه وأحمد في كفاي الردع المارحانية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجلين لهما  
 عروص من خاش وصوى وقطن وسلع متنوعة فوماها وعداها في شركة وكما وثيقة بذلك ذكرهما  
 أن المقدع في مقدار كداس الداراهم فهل لا يصح هذه الشركة وما الحكم فيها اذا عدا لور نحو  
 فالحساب لا يصح الشركة بغير التقدي والعلوس المادعة والسرو البقرة اذا جرى التعامل بها والا  
 ذكر روى فقد الشركة على ما ذكرنا السؤال غير صحيح والعقد العادة واحده الزرع شرعا والزرع في  
 الشركة العائدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفصل فلو كان كل المال من أحدهما فلا حرأحمد  
 أفاده في العار في المهدية للصربية والله تعالى أعلم

### كتاب الوقف

❊ سئلت هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أي حبيفة رجه الله تعالى فالحساب نعم يجوز عده  
 قول في الاسعاف وهو حائر عند علماءنا أي حبيفة وأحمد رجه الله تعالى وذكر في الأصل كل أو حبيفة  
 لا يحسب الوقف فأحد من الناس بطاهر اللط وقال لا يجوز الوقف عده والعصم حائر عند  
 الكل واعمال الخلاف بينهم في الروم وعده عده يجوز حوا والاعادة تقتصر في حصة الوقف  
 مع عبا العبد على حكم ملك الواهب ولو رجع عهده حال حياته حار مع الكراهة وبورث عهده ولا يلزم الا  
 فأحد أمر من أمانا يحكمه الناصي أو يصح منحرج الوصية وعدها يلزم بقول ذلك وهو قول عامة  
 العلماء وهو الصحيح ثم أن أبانوسف يقول بصير وفيما عتقد القول لا يعتزله الاعتناء عده وعليه الفتوى  
 بعد محمد لا الأبارقة شروط انقارها فيه وقال في الذنقر دعا على قولهما يلزم ولا يجوز له انطاله ولا  
 ورث عهده وعليه الفتوى أي على قولهما يلزمه قول في القلق والحق ترجيح قول عامة العلماء بل روى لآن  
 لا حديث والآثار متظاهرة على ذلك واسمى رجل النجاسة والناصين ومن بعدهم على ذلك فلذا  
 رجع خلاف قوله اه مع من رجع رد المنار وفي الرد من موضع آخر ان كتب المذهب مطقة على ترجيح  
 قولهما بالزوم

مطلب العول له في مقدار  
 الزرع والحسرة

مطلب لاحدهما نقط مال  
 اشترك على العمل فيه  
 والزرع بينهما

مطلب دفع بقرة على أن  
 يعلها والساح بينهما  
 مطلب لا يصح الشركة بغير  
 التقدي

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عده  
 وفي انه عدا أي يوسف بصير  
 وقعا عدا القول

مطلب في بيان أن كتب  
 المذهب على ترجيح  
 قولهما بالزوم

مطلب في بيان ان مذهب  
مروج

مطلب لوقضى الحنفى بصفة  
بصفة حكمه باطل

مطلب في وقف المريض

الباب في صحة وقف الاشجار  
اخري به العرف

طالب في ان وقف الاشجار  
دون الارض متعارف في  
اراس الغرب  
مطلب في وقف المشاع

طالب في ان بيع الوقف  
يجوز ولو غير محكوم به

الباب في اشتراط الواقف  
بيع في الوقف

تري عقار اثم اتى

قولها بلزومه بالحق وبانه المقتضى به وفي المتن انه الحق فعلى المقتضى والقاضى العمل به وقول من قال ان  
المقتضى يقتضى بقول الامام على الاطلاق ولا يتغير بذلك في غير ما صرح اهل المذهب بترجيح خلافه قال ولا  
شك ان اهل الاجتهاد في المذهب يجوز قولهم ما علينا اتباع ترجيحهم والا كان عبثا فثبت ان قوله  
مروج والقضاء بالمروج غير صحيح اهـ وعن هذا قال في الجبر ولو قضى الحنفى بصفة بصفة أى الوقف  
غير المحكوم به حكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحة المقتضى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا  
قال في الفتنة فالبيع باطل ولو قضى القاضى بصفته وقد اقرى به العلامة قاسم وأما ما اقرى به قارئ المداينة  
أى وغيره من صحة الحكم بصفته قبل الحكم بوقفه فمحمول على ان القاضى مجتهد أو سمع منه اهـ ومنه يعلم ان  
قول التتوير قضى ببيع الوقف غير المسجل لو اقرت الواقف قبضه صحيح ولو لم يقره لا يصح ادعاءه على قول  
الامام للرحيح قوله تعالى أعلم في سئل عن رجل مريض وقف دارا أمثالا على بعض ورثته ولم يجزئه  
باقى الورثة هل يبطل الوقف للسذكو أو يصح فالحجواب ما في رد المحتار وهو هذا اذا وقف على بعض  
الورثة ولم يجزئه ما ذهبهم لا يبطل أصله وانما يسهل ما جعل من الغلة لبعض الورثة دون بعض فيصرف على  
قدر موارثهم عن الواقف مادام الموقوف عليه حيا ثم يصرف بعد موته الى من شرطه الواقف لانه وصية  
ترجع الى الفقراء وليس كوصية لو اقرت يبطل أصله بالرد نص عليه هلال رحمه الله تعالى فثبت له  
الديقعة شرب لالة اهـ وفي قال في البصر في امر أو وقف متزلا في مرضه على مناته ثم على أولاده ثم أولاد  
أولاده ثم أيدامتنا سالا فاذا انقضى القرض أو الفقراء ثم ماتت في مرضه أو خلفت بنته أو اختا لا والاخت  
لا ترضى بما صنعت ولا مال لها سوى المنزل جار الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين فيقسم الثلثان بين الورثة  
على قدر سهامهم ويوقف الثلث فما خرج من غلته قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات  
فاذا ماتت انصرفت الغلة الى أولادها وأولاد أولادها كما شرطت الواقفة لاحل الورثة في ذلك اهـ والله تعالى  
أعلم في سئل فبين وقف اشجار من الرتب أو الخيل أو نحوها على الفقراء أو على مصيد أو على  
الدوية وقيل سوى بذلك العرف والتعامل هل يصح هذا الوقف حيث سئل فالحجواب نعم قال في المخ  
المعارف في ديار واقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدون اثنين الافتاء بصحته لانه منقول منه  
تعامل اهـ أقول وهو متعارف في ديار ناطق ليس الغريب أو ضايف يقتضى بصفته فيما نعم المعارف عندنا انما هو  
وقف الاشجار مع الارض وبدونها أو ما وقف البناء بدون الارض فغير متعارف عندنا فاعلم ذلك والله تعالى  
أعلم في سئل ما هو المعمول به في وقف المشاع فالحجواب ان وقف المشاع فيه ان لا خلاف جوزه أبو  
يوسف ومنه سجد رحمه الله تعالى واختلاف الصحيح وقد نقل الكفوى الخلاف ثم قال والمتأخرون  
أفتوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار اهـ وعمل القضاء والمفتين في بلادنا على قول أبي يوسف والله  
تعالى أعلم في سئل عن بيع الوقف هل يجوز أم لا فالحجواب أنه لا يجوز ولو غير محكوم به على المقتضى  
بمن قول صاحبين بلزومه بدون الحكم كاذمة منه وفي للدور واذا لم يقر الوقف وتم لا يمكن ان لا يكون  
عالموا كصاحبه ولا يمكن ان لا يقبل التملك لغيره بالبيع ونحوه لاستحالة تملك الخارج عن ملكه اهـ والله  
تعالى أعلم في سئل عن وقف عقار على جهة تزويج لنفسه أو لوقوف عليهم البيع وقت  
الحاجة فهل لا يصح هذا الوقف فالحجواب نعم لا يصح هذا الوقف وهو المختار نقل الكفوى عن  
التأخرانية عن أبي بكر الاسكاف ان الوقف باطل قال المصدر الشهيد وهو المختار وفي تجنيس الفتاوى  
الشرط والوقف باطلان وهو المختار اهـ والله تعالى أعلم في سئل عن اشترى عقار اثم ادعى على بائعه  
انه وقف واباعه بغير حق فهل تصح دعواه فالحجواب لا تصح دعواه وانما ذلك لتولي فان لم يكن هناك  
متولى للقاضى ينصب متوليا يحاسب ويثبت الوقفية فاذا ثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد  
الاشترى الثمن من بائعه وتسامه في حواشي الزمى على جامع الفصولين من الفصل الثالث عشر في دعوى

مطالب في قسمة الوقف

الوقف والله تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة الوقف بين مستحقه قسمة تلك هل لا يجوز وهل لهم قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بجانب منه أم لا **الجواب** عن الأول ان قسمة على وجه الملك لا تجوز وأما الجواب عن الثاني فم يجوز لهم قسمة لينتفع كل منهم ببعض منه قال في النظر بة ماضه صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لوقفه والوقف بينهم يوزع كل واحد نصيبه حاز وقد كراتنا ذنا الشيخ هب الدين السبكي في فتاويه ان قسمة التناوب فيه حازر فلو شهد به ثلثة الأثر من المذكورة وفي القسمة شريعة موقوفة على المواتي لهم قسمة قسمة حفظ وعماره لا قسمة تلك فيصيل مافي الحصاص والتور والتمروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة الملك لا قسمة المحظ والعامة توقيفا بين الكلامين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن احدى وقفية عقار عليه من أبيه فابكره وأضح السيد فاضح بحجة قديمة منقطة النبوت ليس له من يشهد به مجموع القول لا يثبت الوقف بمجردة عن نبوت مضمونها **الجواب** نعم لا يثبت الوقف بمجردة قد صرح علما وثاباته لا يقضى بالملك ولو عليه خطوط القصة الماضية لان القاضي انما يقضى بالجهة وهي البينة أو الاقرار أو المكول وأما الملك فلا يصلح جهة لان الخط مأثور ويعتدل كافي للنظر بوقوعه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل بنى في أرض وقف باذن التولي بحكمه عليه هو قد رآه من ثلثة اقامه سدم بناؤه وأراد اعادته كان كان على أر يعمل مثل أجره أهله له ذلك **الجواب** نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي معني مصر حالا فاجاب بقوله للشيخ بكر حق الانشاء والأعادة حيث كان فاشا بدق أجره مثل الأرض خالية عن البناء على ما عليه العمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخر بن بالثابة والتمرحمة طائر هل يلزم باعطائه أجر حصصه الباقين **الجواب** نعم يلزم بذلك كما أفتي به في النظر بة وسئل عاني الجرح عن القسمة أحد الشرى كن إذا استعمل الوقف كله بالعلية بدون إذن الخرف عليه أجره حصصه الشرى كسواء كانت وقفا على سكناها أو موقوفة للاستقلال اه والله تعالى أعلم **سئلت** اه زمارفه أهل طرابلس الغرب من ان الموقوف عليه من الاولاد وللذرية هو الذي يتولى أمر الوقف تميرا وإيجارا وزراعة من غير أن ينصب الوقف ناظر ابصر مع القول هل يكون فاضية بتولية الموقوف عليه من الاولاد بدون نص من الواقف صريح **الجواب** نعم لقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطه ولا يعرف أهله بلادنا المذكورة غير ذلك حتى ان الواقف يسلم ما يقفه عقب وقفه للموقوف عليه ويرفع هو عنه يده ويصير في حياة الواقف ويعدونه هو المتصرف في الوقف والذاب عنه اذا انتهى عليه متعدد وقد قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومة له في العمل بالعرف

والعرف في الشرع له اعتبار \* لذا عليه الحكم فميدلر

مطلب في زيادة المتعنت في الاجرة وانها غير مقبولة

والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر وقف أجره كالأجر لرجل بأجر مثله سنة وقدر منه أجره نصف السنة ثم قام بعض الناس على هذا المستأجر بقصد اضار له وأذيت به واخر اجسه من الدكان فزاد في الاجرة على الثلث وبقي المتأخر زيادة الواقعة على وجه المتعنت وأجره الدكان وكلف المستأجر الأول بالخروج من الدكان وتسلمه الى المستأجر الثاني فهل له ذلك أم لا **الجواب** ليس له ذلك والمستأجر في الفتاوى الهديبة وعبارته اه **سئلت** اه اذا وقت الاجارة الاولى صحصها فاجرة للثلث وكانت الزيادة اضارا وتعتنا لا تكون الاجارة التالية صحصها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقاره على اولادهم ثم وم رجل آخر بجهة بر لا تنقطع فهل يكون هذا الوقف صحصا حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشهدت بذلك عليه عدول ولولم يكن محكوما به **الجواب** نعم يكون صحصا على مذهب الامام الثاني أي يوسف رحمه الله تعالى فانه عنده كالاتفاق بالزم بمجرد القول بدون تصحيح قال في الدر المختار والاختيار قول الثاني أحوجا وأسهل وبقي كافي الدرر وغيرها قال ابن عابدين ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف ان لا يعمل على

مطلب في لزوم الوقف بدون تصحيح

مطلب في وقت الشاع

مطلب اذا حمل آخره بعد  
كل مؤنثا

مطلب ليس للعاصي أن  
يعمل مؤنثا من الاحاب  
مادام موجود من أولاد  
الوقت من يصح  
مطلب وقف على أولاده  
وسلمهم أيد اصغر وكان آخره  
للقراء  
مطلب اذا سكن المشتري ثم  
طهراته وقف تلممه الاخره

مطلب استحق منه بعد  
أكل الدية منه وقف من الدية

مطلب في رجوع الواهب  
وانه لا يصح على المعنى به

مطلب في وقف اهدم ولم  
يكن تعميره ولا ايجاره

قول الباقى لان فيه اشارة بحمد القول ولا يجوز رفعه اه والله تعالى اعلم **سئل** ما قولكم في وقت  
شاع لا يتحمل القيمة كطاحون وحمام ورصيرة هل يجوز أم لا فاجاب انه يجوز على ما يتحمل المعنى  
بالشاع. فويحتاجه اعداى وصف حلاله لمجد قال في جامع المصولين والشيوع وبما لا يجعل القيمة لا يصح  
الوقت بل خلاف اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل وقف على الاولاد وأولادهم وأولاد أولادهم  
وذا القصر واعدادهم على المسجد الا في هل يصح هذا الوقت ويكون بعد له آخره وقعا على المسجد مؤنثا  
أحيوا مؤنثا فاجاب انه يصح وان يكون مؤنثا بذلك قال في رد المحتار بعد كلام طويل في اشتراط  
التأيد مانصه وفي ما دل الوقت على غارة مسجد معين فقيل يصح عدائى يوسف لبايده مسجد الا عند محمد  
وقيل يجوز اتفاقا وفي الجرع المحيطاته الحمار اه والله تعالى اعلم **سئل** في وقت شرط الولاية  
لاولادهم وأولاد أولادهم هل للقاضي أن يولى أحبا ليس من أولاد الواهب فاجاب ليس له ذلك  
وفي جامع المصولين وقف وحمل له مؤنثا وشرط كون المولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي  
أن يولى غيره وهل يصح مؤنثا الوقعة أيا بالاه والله تعالى اعلم **سئل** في رجل وقف أرضه على  
أولاده وأولادهم وسلمهم أيد هل يجوز هذا الوقت فاجاب نعم يجوز عند الامام الثاني أبي يوسف  
رحمه الله تعالى ويكون بعد انقراض النسل للعقوله قال في الاسعاف لو قال وقتت أرضي هذه على ولدي  
وولد ولدي وسلمهم أيد ما رعدائى يوسف ذا القصر وان تكون العلة للعقوله ولا يصح عنده لاحتمال  
الانقطاع اه والله تعالى اعلم **سئل** في من اشترى عقارا وسكبه مدة ثم طهراته وقف هل تلمم المشتري  
آخره فاجاب نعم قال في الدر المختار ولو سكه المشتري أو الموهن ثم بان انه وقف أو لصه سير لم آخر  
المثل اه ذل بحسبه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى ساء على المعنى به عند المأخر من أن منافع  
المعارضة اذا اكل وقعا ولتتم أومدة اللائقة لاه وفي الخبرية من باب الاستحقاق مانص به **سئل** في  
في رجل وصع يده على حصص في حواظ موقوفة بارصه أو شترها وقعا تحكمونه بأكل عتامة سبي  
اذنى للموقوف عليهم ساء عا كل من عتلتا فاجاب بأنهم ما عتلتا وهل على تقديراتهم ما عتلتا  
يصح بيعهم أم لا جاب كان الوقت ناشئاً بشكوك ما لم يرومه على الوجه الشرعي ويصنع جميع ما كاه من  
العلة أم لا أجب لا يصح بيعهم وعليه أن يرد هذا الوقت فان أبي حبسه القاضي حتى يرد عليه ردالة  
التي استلكتها وبرجع عليهم عما دفعه من الثمن ان ثبت الوجه الشرعي **سئل** في أنصاف رجل اشترى  
كرما فقصه وصرّف فيه ثلاث سنين ثم طهر لى فاض انه وقف به إقامة المينة وأخذته البائع بقضاء  
القاضي وطلب العلة التي أنصافه المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردّها على السانع ان كانت  
قائمة أو قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أجب صرح في مجمع  
الفتاوى بة لا يصح جامع الفتاوى انه يوصع من العلة مقدورا انفق في عمارة الكرم وما فصل من ذلك  
بأخذ المستحق من المشتري والمول قول المشتري في مقدارها ما ساول ان اقتراه تناول وان أسكر بالكية  
فالقول قوله بيمينه لا للمدعي عليه والاخر المدعي يحتاج الى البينة اه والله تعالى اعلم **سئل**  
عن واقف صرح في وقفه هل يصح رجوعه فاجاب ان مثل هذا السؤال روع في ذارئ المسددة  
فاجاب عنه بقوله الوقت اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم لم يرومه فذهب إلى حقيقته انه صحيح لكن  
الاعتوى على خلاف قوله وان لم يروم غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصفة الرجوع فاض حتى صح  
وهذا اه وفيه قد سأل من ذهب سيده بالامام مرجوح وان لا يجوز الحكم بالرجوع فاذ حكم بما حكم  
لا بعد فليعط والله تعالى اعلم **سئل** عن وقف اهدم ولم يكن له ثمن يرممه ولم تكن اجازته  
وتعميره هل يجوز حيث شيع انقاصه من أبحار وأحباب فاجاب ما في فتاوى الهادية مما نصه  
اذا اكل الامر كذلك صح بيعه بامر الحاكم ويستوى ثمنه وقف مكانه فان لم يمكن يردّ إلى ورثة الواهب ان

وجدوا ولا يصرف الى القبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز نصب القبول من الاجانب  
وهناك من اولاده من يصلح لذلك **الجواب** انه لا يجوز والمالة هذه ذات في الحيط ولا يجعل القيم من  
الاجانب مادام يوجد من ولد الوقت وأهل بيته من يصلح لذلك لانه أشق على الوقت من الاجنبي اه  
ولله تعالى أعلم **سئلت** في رهن وقت عقاره للرهن قبل أداء الدين فلي عليه هل يجوز هذا الوقت  
فالجواب ما في نصيب الفتاوى وهو هذا قال ولو ان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم وقفها  
وقفا صحيحا فان انقضى الزمان فالوقت جاز نافذ فان لم يمتكها حتى مضت سنة أو ستان لا يبطل الوقف  
حتى لو انقضا بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضعة في فصل الرهن قبل الفكاك فان كان له مال غير  
الضيعة أدى الدين من ماله وكانت الضيقة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضيقة بيعت للضيعة في الدين  
وبطل الوقت اه من ماله بالانفع الوسائل **سئلت** عن دار وقفها لملكها على اولاده واولادهم وهكذا  
ليستكنوها فوقع فيها غراب واحتاج الى التعديل فيكون تميرها فالجواب ان تميرها  
يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا لغيرها لملك وعمرها جازتها فاذا عمرها ردها  
الى من له السكنى اه من الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن اشترى دارا وسكنها مدة ثم ظهر انما  
وقتها هل يجب عليه أجره مثلها فالجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
شرط الواقف اذا ثبت هل يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته فالجواب نعم قال في الاشياء شرط الواقف  
يجب اتباعه اقول نعم شرط الواقف كمن الشارح في وجوبه للمولى اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن أرض موقوفه باعها الموقوف عليه فهل يجوز بيعه فيها فالجواب لا يجوز قال في تنجية الفتاوى  
أرض الوقت لا يجوز بيعه ولا رهنها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة أهل الوقت هل  
يجوز فالجواب ان كانت قسمة تلك فلا يجوز وان كانت قسمة تناوب يجوز كافي الاسماء اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن له قسمة في عقار مشترك بينه وبين آخر وقفها شاعرة ثم بعد  
الوقت أراد قسمة قسمة الموقوفة لتسكون على حدة فهل يجوز له ذلك فالجواب نعم يجوز له ذلك  
قال في الدرر قسمة المشاع اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو ناظره ان  
أخذت جوهرة وقفه ماول وقت نصف عقار كله فالفاضي يقيم مع الواقف ومدة موته لو رتبته ذلك  
قيمة القساضي الوقف من الملك ولهم يسه به أفتى قارى الهداية واعتمده في المنظومة المحيية اه  
وعبارة قارى الهداية هكذا نعم يجوز القسمة وقبرز الوقف من الملك ويحكم بعضهم ويجوز للورثة  
بيع ما صار اليهم القسمة واذا قسم بينهم من هو عالم القسمة ان شاء عين جوهرة الوقف جوهرة الملك  
بقوله والاولى أن يقر عين الجزئين تفيل القسمة عن نفسه اه زاد في الدرر لا يقيم الوقف بين مستحقه  
اجزاء لان حقهم ليس في العين وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن  
بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يكفي فليس له أجره ولا له أن يقول أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المأياة  
لما تسكون بعد المنصومة اه وكتب المحقق ابن عابد بن قوله وبعضهم جوز ذلك هذا صنف مخالفته الاجماع  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقاره على مسجد من ولم يجعل آخره للقبر هل يجوز هذا  
الوقت فالجواب نعم يجوز في المختار قال الاقروى وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره للقبر اتيكلام  
الشارح فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هيا مكانا لبناء مسجد  
ووقف دار على ذلك المسجد الذي سيبني في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقت فالجواب انه يجوز في  
الصحيح قال في البحر نقل عن فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبناء قبل أن يبنيا  
لنصف المتأخرين والعصم الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى ان تبني فاذا تبني ردت اليها القدر أخذ من  
الوقف على اولاد فلان ولا اولاد له حكموا بصحته وتصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد اعلان اه قيد بيته

مطلب لا يجوز نصب القبول  
من الاجانب مادام هناك  
من يصلح من اولاد الوقت  
مطلب في وقف المرهون

مطلب في مير الدار الموقوفة  
على من له سكاها

مطلب في وجوب اتباع  
شرط الواقف

مطلب لا يجوز بيع الوقت  
ولا رهنه

مطلب لا يجوز في الوقت  
قسمة ذلك

مطلب في جواز قسمة  
الواقف مع شريكه

مطلب الوقت على المسجد  
يجوز ولو لم يجعل آخره للقبر اه  
مطلب هيا مكانا لبناء مسجد  
ووقف عليه جاز الوقت

مطلب وقف مائة اماره  
البر صبح

مطلب في وقف المهرود

مطلب وقف الكل فاشحق  
الصف لا يبطل الوقت  
في الذاتي

مطلب لا يجوز وقف الدراهم  
والدباير في طرابلس العرب  
لعدم حريان العرف

مطلب يجوز للوقف جعل  
الولاية والعلة له

مطلب في لزوم الوقف  
وحوازه في الشاع وحوازه  
استثناء بعض العلة له

مطلب يصح الوقف قبل  
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف بيع على أنه  
ملك فاشحق في مكان  
للمستحق الرجوع بالعلة

المكان لا يلو وقف على مذهب غير مذهب من مكاتبهم يصح الوقف كان الرد والله تعالى أعلم **سئل**  
عن دار مستأجرة في يد المستأجر وبها مال الكهواهي كذلك هل يجوز هذا الوقت **الجواب** نعم  
يجوز هذا الوقت في المساوي الا ضرره فلا على الضرر ما صح ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم عاقب  
السيرة فهو وقف مائة اماره البر صبح ولا سطل الا حازه فاذا انصفت او مات أحدهما صرت الى حوات  
الوقت واما اذا وقف المهرود فان اتكته او مات عن وفاء عاد الى الجهة وان مات عن غير وفاء يبيع  
ويبطل الوقف كذا في مع العديروسك عن حكمه حال الحياة لو كان معبرا وفي الاسماء لو وقف المهرود  
بعد تسلمه احدى العاصي على دفع ما عليه ان كان موسرا فان كان معبرا بطل الوقف بانه فيما عليه اه  
وانته تعالى أعلم **سئل** عن وقف دار كاملة فاشحق يصحها بالعصاة هل لا يبطل الوقف في  
الباقى **الجواب** لا سطل في الباقي بل يبقى وقفا عند الثاني رحمه الله تعالى خلافا لما ذكره رحمه الله  
تعالى اه من الاسماء والله تعالى أعلم **سئل** هل يجوز وقف الدراهم والدباير في لادبا  
طرابلس العرب **الجواب** لا يجوز لعدم حريان المعامل به فيها الى وفاء هذا وحوازه في نفس الدلاذ  
مضى على انه معارض بينهم ومنه اول قال المحقق ان عايدس رحمه الله تعالى والطاهر عسار  
المعرف في الموضع او الزمان الذي اشهره دون غيره هو وقف الدراهم مع معارف في بلاد الروم دون  
الادبا اه والله تعالى أعلم **سئل** مراراه من جعل الولاية والعلة لنفسه مذهب حياته هل يجوز له  
ذلك **الجواب** نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في المحرار وحار جعل له  
الوقف أو الولاية لنفسه عند الباقي وعليه الفتوى وكس بحسبه الشافعي رحمه الله تعالى قوله وحار جعل  
عليه الوقف لنفسه الخ أي كذا وما قال وقد جعل للعلة لنفسه لا يلو وقف على نفسه فيل لا يجوز  
وعن أبي يوسف حوازه وهو المذهب اه وفي الاشهاد ما نصه وصحح الوقف على النفس اه قال بحسبه  
الحموي وعليه المصري كافي الذخيرة والحلاصه والحجانية اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يلزم  
الوقف عند الأول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للوقف استثناء بعض العلة لنفسه **الجواب**  
نعم قال في الاسماء ثم ان أبا يوسف رحمه الله تعالى قال بصيرة وهو ما عمن العول لا يعمره الاعاى عنده  
وعليه الفتوى وقال في محل آخر انق أبو يوسف رحمه الله تعالى في حوازه مشاع لا يمكن قسمه كالجام  
والنثر والرحي واحصا في المكان فاحاره أبو يوسف رحمه الله تعالى في مشاع بل وأطلقه محمد اه وفي المحيط لنفسه  
الوقف شرائط أربعة التسليم الى المولى وأن يكون في العرف وأن لا يشترط لنفسه شيئا من مباح  
الوقف وأن يكون مؤزدا بان يجعل آخره للمفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك ليس بشرط ثم هل  
ومشايخنا أحدوا هؤل أبي يوسف رحمه الله تعالى في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئل** بين وقف  
عمار على أولاده قبل وجودهم فهل يصح هذا الوقف **الجواب** نعم يصح هذا الوقف قال في الدر  
المختار مع الوقف قبل وجود الموقوف عليه فالوقوف على أولاد يرد ولا يرد له أو على مصدق مكنه  
أو مدبره مع صحق الاصح وتصرف العلة للمفقراء الى أن يولد ليد أو يبي المذهب اه والله تعالى أعلم  
**سئل** عن وقف مع على أنه ملك ثم استحق للوقف فهل يكون للمستحق الرجوع بالعلة  
والجواب اني رأيت سؤالا مثل هذا وحوازه على الجمعية بنو سوس العلامة أحمد كرم ولفظ حوله  
نسخ الوقف باطل كفاي العية وعليه فاذا سكه المشتري بغيره الملك ثم نبت وقفه عليه أحر للنسل مدة  
ما سكه وبه أبي الرملي والاسمه لال أولى ما رجوع لان مباح الوقف مع مذهب عندنا والحكم مطهر  
لا منبث اه من خطه وما سكه اسمه ومهره وأحاط به معنى المالكية بها الشيخ صالح البي عايدس  
وبعد دلل الامر اذا كان كذا كرونت ان البيع حسن فان البيع يتصدق حيث سد ويرد المبيع لمشتق  
الحسن ورجع المشتري ما تلقى على ما عه ان كان مملوا وأما ما سكه للمشتري فيما هي فلا رجوع عليه

به اذ المشهور من الذهب ان من استحق من يده الحبس بعد ان استقله انه لا يرجع عليه بما افله اذ لم يكن  
عالميا به حبس وهو محمول على انه غير عالم به حتى ثبت عليه علمه به وهذا ذهب ابن القاسم وبه مضي  
العمل هكذا اجاب في مثل المأزلة سيدي عبد الله العبدوسى كما في نزل سيع الميار ونقله عنه شارح  
العلايات وفي النسخة

فمن يبيع ما عليه حبسا \* يرد مطلقا ومع علم انا \* والخلاف في المتاع هل يعطى الكرا  
وفي هذا القول كناية والسلام وبالله توفيقه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وقف عقار اعلى  
اولاده ونسبه الى آخرهم فان اتفرصوا دال الفقرا وشرب الوقت في وقفه للوقوف عليهم يبيع  
الوقف لبعضهم هل يمان هذا الوقف **الجواب** اني رأيت بخط الفاضل الشيخ محمد الطنطاوى  
الازهرى نقوى على صحة وقف هذه صورته الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور للوقوف  
عليهم قسمة الوقف وبه لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ما عاينه القنوى وفي فتاوى العلامة  
قاسم يبيع الوقف وبالله التوفيق قال وهو المختار وحسبنا ذلك القاضي مخيرين القصد بطلان الوقف على  
القول المفتى به فيكون ميراثا بين القضاة بعبثه وباطال شرط القيمة والبيع المذكورين والله تعالى اعلم  
العقار محمد الحسن الطنطاوى الحنفى الازهرى اه وقد مال اخونا الشيخ العباسى مفتى مصرفي للحال  
الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهى في فتاوى المهدي والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
مسجد خرب وشرب ما حوله من البيوت والعمران فتمطل وتقرق الناس عنه وله اوقاف فهل يسجل  
نقله الى مسجد آخر ما قيل الاوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة اجيبوا ترجوا  
فالجواب انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد بن ابي بركة رحمه الله تعالى وقد اطلال الخبير الراملى في  
الجواب فرأى جمعه وفي البرازية واخلاصة اذا خرب مسجد وتقرق الناس عنه تصرف اوقافه الى مسجد  
آخر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عليه دين وترك عقارا يستغفره لادين فوقه الوارث  
هل لا يصح وقفه والحالة هذه **الجواب** نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك الواقف لنا  
ونفسه وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين فلا ملك للوارث فيها فلا يصح وقفه وقد اجاب بمثل ذلك  
الحق الراملى والله تعالى اعلم **سئلت** في وقف مشاع قضى قاض بعبثه فهل يصح حكمه ويرفع  
فيه الخلاف **الجواب** نعم لان وقف المشاع قبل بعبثه وبطلانه والقولان معصيان للفتاوى ان  
يحكم بمشاه من ماله ما حكم بأحدهما ارفع الخلاف وانقطع التزام المسئلة في الدرر وحواشيه وكذا في  
الطبرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن ورثة اختلفوا لقتال بعضهم ان هذا العقار الخلف عن ابنا  
وقف علينا وقال بعضهم هو ملك موروث لنا ولا يئنه لهذا ولاننا افسد الحكم الشرعى في ذلك  
فالجواب ان كل ربوا اخذنا قراره فخصه مدعى الوقفية وقف عليه وجمعة البعض الاستحالة فان  
انبت مدعى الوقفية بعبثه وبدول مقبولين كان الكل وقفا كما فتى بذلك الخبير الراملى والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن في دارة اوقافهم اوقاف فلان غمات قاذى وورثته انهم ملك موروث لهم فهل  
لا نسع دعواهم الملك بعد اقرارهم بوقفه **الجواب** نعم وفي الفتاوى الاقرية مانعه اقراره  
وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك موروثنا على ما فتى به ابو السعود اه وفيه امانته ويجب ان  
يعلم بان قول من في دارة هذه الارض وقف اقرارا بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط  
الوقف ونها ايضا ارض في يد ورثة اقرارا بانها ملكهم وقفها اود كر كل منهم جهة اخرى فيقبل قولهم وتصرف  
حصة كل الى الوجه الذى اقرروا لانه هذا الوقف للمساكن بوليهم من شمولوق الورثة صغيرا وعائبا  
لا يحكم بعضهم حتى يدرك الصغير ويحضر النائب اه والله تعالى اعلم **سئلت** في وقف على الاولاد  
الذكور والامهات اتى الذكور على الامهات ان الاتى انما استحق منهم بشرط ان لا تكون ذوات زوج

مطلب اذا خرب المسجد  
وما حوله صرفت اوقافه  
الى مسجد آخر

مطلب مات عن عقار ودين  
يستغرقه فوق الوارث  
العقار لا يصح

مطلب اذا كان في المسئلة  
قولان معصيان جاز الاثناء  
والقصاص احدهما ما كان

مطلب اختلاف الورثة في  
عقار مشترك لهم فقال  
بعضهم ملك والبعض وقف

مطلب في دارة اقرارهم  
وقف ثم مات الخ

مطلب اتى الذكور ان  
الانثى انما تستحق عند  
عدم التزوج الخ



من تزوجت ولا حق لها أو أنتوا أحد الشرط شهادة عدلين والامان احتجوا بمالك الوقف وأنه مطلق لم يكن فيه التترتب لهذا الشرط فهل المبرة عما ثبت بالبيعة ولا عبرة بالملاقاة الصك فالجواب ان المبرم ما ثبت البيعة العادلة ولا عبرة بالملاقاة الصك فدل في البصر ان الاحتياط في الشروط لم يستكمل به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف ولا أقيمت بيعة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب حمل له اه والله تعالى أعلم **سئل** في شاهد سهد بالان والواقف قد داره العلابسة على صكها ولم يقولوا فيها وهو عيكتها هل لا يقبل هذه الشهادة ولا ينتمى الوقت فالجواب نعم قال في التمارانية حسبما نقله الاقروى ولو شهد الشهود دله أنه شهد تعالى به اه وقف هذه الارض وقعا حصصا ولما كانت في يده حتى مات فالعاصي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا أقر عندنا به وقف هذه الارض وحدها وانه كان مالكا لها في وقت ما وقفه اقصانا ما وقف من قبل الواقف وأمر جناها من يد الذي هي في يده اه وفي الفتاوى المهدية مانعه وأعاد الرمي في فتاويه ان ذكر الشاهد ان الذي وقعه محاولا للواقف بشرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مانعه ذكر في الاسعاف لو اذني ان هذه الارض وقفها بالان على وبواليد يحدو يقول هي ملكي لا يصح وان شهدت البيعة انما كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف مالا يملكه وهو بيده حارة أو أمانة اه ومعاده انه يشترط بعد صياح الواقف بيان أنه وقفه وهو عيكتها وهذا طاهر في نحو هذه الدعوى وكذا الاحتياط في أنه وقفه قبل ان يملكه أو بعد ما يباع أمالوا احتلفوا ان فلانا وقفه أولا أو كان وقعا قديما مشهورا بابعاءه أحد واستوى عليه طام فقد اشترط للحكم بصفة الوقف لا الحكم بفسخ الوقف في فتاوى قارئ الهداية مثل هل بشرط في صحة حكم الحاكم وقف أو بيع أو أمانة ثبوت ملك الواقف والبائع أو المؤجر وحياته أم لا أجب انما يحكم بالصفة اذا ثبت له ملك ما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لمبايعه عنك أو تباعه وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصفة بل مفسس الوقف والحارة والبيع اه هذا كلامه از دوائه تعالى أعلم **سئل** عن رجل اذني وقعة دار في يد آخر وقضى له بالوقعة فحاضرا آخر واذني على هذا المحكوم له بالوقعة بان تلك الدار ملكه هل تنفع دعواه فالجواب نعم تنفع دعواه قال في الحامية ارض في يد رجل اذني رجل اتم وقف من بين شرائط الوقف وقضى القصاص بالوقف فحاضرا آخر واذني اهما ملكه قالوا تنقل بيعة المتي لان القصاص بالوقف عبثا استحقاق الملك وليس بضرير الا يرى انه لو جمع بين وقف وملك وباعها ماصقة واحدة حار بيع الملك ولو جمع بين حروعه وباعها ماصقة واحدة لا يجوز بيع السد دل ان القصاص بالوقف عبثا القصاص الملك وفي القصاص الملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى الغير وكذلك في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئل** في أرض حوقوفة افسسه الموقوف عليهم ثم تصارهم ثم قام بمصوم يريد فسخ القصة هل يحل لذلك فالجواب نعم يحل لذلك في الفتاوى الاقروية عن فتاوى ابن عجم مانعه افسسه أو صارت افسهم ثم أراد اذنيهم بعد سنين ابطال تلك القصة هل ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** عن قال ان تزوجت ولانة قد ارضى وقف على كذا هل يصير وقعا بعد تزوجه فالجواب لا تكون وقعا عند ذلك قال في الاسعاف ولو قال ادبا غدا او ادبا من أس الشهر أو قال اذا كتبت فلانا أو اذا تزوجت فلا عومأ أشبهه فأرضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لا لا يسمي التعليق بالدار لكونه مما لا يخلط به ولا يصح تعليقه كالأصح تعليق الحب بخلاف الدلو لا يسمي التعليق ويحلف به اه **سئل** في رجل كان له ارض في ملكه وقف في ملكي فبى صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقته التكلم صح الوقف والا لا لان التعليق بالشرط الكسبي يحبر اه اسعاف وفيه ادسا ولو وقف أرض غيره فأجاره للمالك بازي الوقف عندنا خلا لا لما يبيع اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شرط في وقعه ان يفسل بيعة ثم قال في آخره لا يباع ولا يوهب

مطلب شهدة انه وقف ولم يقولوا وقف وهو عيكتها

مطلب انما يحكم بصفة الوقف اذا ثبت انه مالك لما وقفه  
مطلب ترفع دعوى الملك بعد الحكم بالوقف من غير المحكوم عليه

مطلب افسسه والوقف ثم طلب اذنيهم نقض القصة كان له ذلك

مطلب الوقف لا يسمي التعليق

مطلب قال ان كانت الارض في ملكي فبى وقف  
مطلب وقف العسولي موقوف على الاجازة  
مطلب شرط البيع أو لا ثم قال لا يباع يكون الثاني ناسخا لاول

هل يكون الثاني ناصحاً الأول فالجواب نعم يصحكون ناصحاً له كافي الاسعاف والله تعالى أعلم  
 في سئلت فحين يبده عقراً فأنه وقف عليه وعلى ولده ونسبه أيداً ومن بعدهم على المالكين هل  
 يقبل قوله فالجواب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الوقف له لأن العادة حوت أن يكون الوقف عليهم  
 من غيرهم اهـ اسعاف والله تعالى أعلم في سئلت ما قولكم في رجل وقف عقاره على نفسه وله ذكور  
 وإناث هل يدخل للذكور والأناث فيه أو يختص به الذكور فالجواب لا يدخل في البنين الذكور  
 والأناث ويكون من قبيل التغليب قال سيدي حسن النريني لا في شرحه على الوهبانية فإذا وقف على  
 نفسه وله بنون وبنات لهم الغلة بالسوية لثناؤه البنات وعن أبي حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح  
 الأول اهـ والله تعالى أعلم في سئلت عن مسجد ضاق عن أهله ويجواره أرض رجل هل تؤخذ  
 منه كرهاً بغيرها لاجل توسعته فالجواب نعم قال في الوهبانية  
 وإن مسجد فضاء والأرض حوله • بغيرها كرهاً ضاقاً وتوسع

صورته لم يكن توسيع مسجد ضاق إلا بأرض رجل تؤخذ بغيرها ولو كرهاً وإن كانت وقفاً على المسجد  
 تدخل فيهما القاضى وإن كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا عكسه لو ضاقت الطريق بقوم المسجد  
 واسع لا يحتاج زيادة اتساع يجعل منه جانب لسعة الطريق فنظر العامة بما هو لهم اهـ في فائدة في  
 الزاوية من أوائل كتاب الوقف مانعه وإن خاف الواقف إبطاله ولم يتسره الحكم بأن لم يصادف ما كان  
 يجوز فضاؤه في المجتهدين كالمغلب فضاؤه يقول إن إبطاله قاض أو وال ففسد الأرض بجملة لها وجب  
 ما فيها وصية مني وبمضى في بنائها إلى الفقهاء والوصية تحصل بالملق بالشرط فلا يفسد الوارث الزرع إلى  
 القاضى والإبطال اهـ والله تعالى أعلم في سئلت في الواقف إذا شرط لنفسه بعمام غلة الوقف  
 مادام حيها هل يجوز الوقف مع هذا الشرط فالجواب نعم قال في المحيط ثم عند محمد رده الله تعالى  
 المحصة الوقف شرائط أربعة التمسك إلى المتوفى وأن يكون في الغرض وأن لا يستمرط لنفسه شيئاً من  
 منافع الوقف وأن يكون مؤيداً بأن يحصل آخره للفقره وعند أبي يوسف نهي من ذلك لا يستمرط فلي  
 هذا الوقف على نفسه أو على أمته أو أولاده يصح الوقف عند أبي يوسف وعند محمد وطلال أن يجزى لا يصح  
 ومشافهنا أحدنا يقول أبي يوسف غشياً للناس في الوقف اهـ والله تعالى أعلم في سئلت عن وقف  
 قضى قاض بلزومه بعد دعوى صحبة وشهادة مستعجلة فهل لا يجوز نفسه بعد ذلك فالجواب  
 لا يجوز نفسه بعد ذلك قال في المحيط ولو رفع الأمر إلى القاضى فأمضى القاضى الوقف بناء على دعوى  
 صحبة وشهادة قائمة عليه وأنكر الوقف فأنه يصح الوقف بلزم حتى لا يجوز نفسه بحال لأنه قضى في  
 أصل مجتهديه فينفذ قضاؤه ولو قضى بالوقفية بالشهادة القائمة على الوقف من غير دعوى فيه صح لان  
 حكمه هو التصديق للقرعة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح إله شاهد الشهادة من غير دعوى اهـ  
 والله تعالى أعلم في سئلت ما قولكم في وقف يستعيره وعبيده وأت الحرف والسقي هل يجوز  
 في الكل أو في خصوص العقار أجيبوا قبحوا فالجواب أنه يجوز في الكل قال في المحيط ويجوز  
 وقف العقار وكل ما كان تبعاً له من القول كالأوقاف أرضاً مع الميسد والنيران وأت الحرف لأنها  
 وأربع العقار اهـ في فروع وقف الكتب اختلافه وفيه الأصح أنه يجوز لمكان التعارف رجل وقف  
 أرضاً فيها زرع أو شراً لا يدخل الزرع والتمر في الوقف لأن الزرع والتمر بمنزلة المنقولات الموضوعة في  
 الأرض ولهذا لا تدخل في البيع والهبة والصدقة إلا بالشرط فكذلك لا تدخل تحت الوقف إلا بالشرط لو  
 وقف في مرضه ثم مات وعليه دين ينقص وقفه ولو وقف أرضاً فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز  
 الوقف لأنه صار مستثنى للأشجار بوضوحها فيصير الداخل تحت الوقف بجمه ولا يومات أحد من  
 الموقوف عليهم قبل أن يصير لثة قيمة لا يصير نصيبه ميراثاً وإن مات بعد ما صار لثة قيمة صار نصيبه

مطلب في يده أرض أفسر  
 ثم أوقف عليه وعلى نسبه أيداً  
 مطلب وقف على نفسه وله  
 ذكور وإناث

مطلب ضاق المسجد  
 وبجانبه أرض تؤخذ  
 كرهاً بغيرها

مطلب في جدار شرط  
 بعض الغلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقص الوقف  
 بعد الحكم به

مطلب وقف العقار بقرعه  
 وعبيده جاز

مطلب يجوز وقف الكتب  
 في الأصح  
 مطلب وقف أرضاً فيها زرع

ميراثا الكل من المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دارا على ولد بهر يد وعمره ثم  
 بعدها على المدرسة العلانية مات بعده في تسعة حصص الى المدرسة فالحقائب لا ينقل اليها بل الى  
 المقر المحقق عوت وعمره عند ذلك ينقل الكل الى المدرسة كالحقائب الخيرية التي عن مثل هذا السؤال  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقاراته على ذرية ثم مات وفي الوقف ايديهم بطعامه  
 بطن وقد عقدت حق الوقف وما يشهد به ولم يترك في كل شرط واقصه ولا كتب كانت نظاره يصنع  
 فيه ولا وحده في دواوين القضاة للخاص والحاصل انه لم يعلم من احواله الا انه وقف من فلاح على  
 ذريته وبعد كل منهم قطعة منه يصنعها مات الا ان شخص من ذريته عن غير ولد فلي يكون نصيبه  
 فالحقائب ان نصيبه يصرف لنفسه مستحقه من غير غير كره على ابني ولا يقدم بطن على بطن كافي  
 الراوية وكذا في ميراثه كروا فيه منهم من عوت عن غير ولد كذا في الاسماء افاده في السبق والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن وقف تقدم وصفت عليه سبعون وماتت شهودة وقد كتبت تحتها وقد علم من نظاره  
 السابيين كيف يصرف وان من مات منهم عن ولد نصيبه له وعن غير ولد نصيبه لا يقرب الى الميت هل  
 يجب ان يجري على ما كان من المطار السابق ولا يكمل احد منهم ان ثبت نصيبه الى الواقف حيث كان  
 الواقف في ايديهم فالحقائب هم يجب ان يروا على ذلك حيث تحقق ولا يكمل بماتت انما يصح  
 الى الواقف حيث كان ما يخدمهم والمثلية في كثير من المقترحات وفي الخبرية اذا كان الوقف كتاب في دواوين  
 القضاة المسمى بالسجل وهو في ايديهم اسع ما فيه اختصاصا بالادارة اهل له فيه ولا يسيطر الى غيره ومن  
 حاله في السابق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الخاف من السابق رحمه الله تعالى  
 المياس الشري وهو ان مات بالمرهاة فحاشكم له به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة  
 بالسمع هل ينشأ شرائط الوقف كاصوله ام لا وما هي الشرائط التي لا تنبئ بالسمع اه قد ويا  
 ثمك الله تعالى فالحقائب ما في السور من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة  
 السامع الى حال والشهادة الشهيرة لا ثبات اهل له وان صرح حواله لا يتقبل بالضرورة لا ثبات شرائطه في  
 الاصح اه مع بعض زيادة في شرحه للعلائق وكتب بحسبه المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى قوله  
 لا ثبات شرائطه المراد من الشرائط ان يقولوا ان قدرنا من المله لكذا ثم يصرف العاقل الى كذا بعد  
 بيان الجهة اه يجرى الشهادات وقوله بعد بيان الجهة معلق بقوله ان يقولوا ان بيان الجهة هو بيان  
 المصروف وباقى انه من الاصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما ينشأ من الواقف في كتاب وقعه  
 لا الشرائط التي تنوقف عليها صحة الوقف من الملك والارباب والتسليم عند العائلي به وبحد ذلك مما هو اول  
 الباب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن واقف وقف عقاراته على اولاده من تالابطي البطن الثاني  
 مادام احد من البطن الاول غير ان من مات من ابني بطن ولد واحد او اكثر ميراثه واحد نصيبه  
 ومن مات عن غير ولد نصيبه لاهل ذريته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من  
 ذريته احد او امان واحد من طبقة من الطبقات عن غير ولد ولم يوجد من ذريته احد فالحكم احبوا  
 ان يخرجوا فالحقائب والله تعالى الموفق للمعروف انه اذا لم يوجد احد من ذريته رحمه الله تعالى نصيبه الى اصل  
 العلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن بيان نصيبه قال في رد المحتار بعد كلام والحاصل  
 انه اذا ثبت بين البطنين لا يعطى للبطن الثاني ما لم يسقرص الاول الا اذا شرط بعد ذلك ان من مات عن  
 ولد نصيبه لولده فيعطى لولده وان كان من البطن الثاني فان سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل  
 يرجع لاصل العلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن ميراثه فان شرط عوده  
 لا على طبقة اولى في ذريته وطبقه اولى ذرية اتمتع شرطه فان لم يوجد بشرطه عاتد نصيب ذلك الميت  
 لاصل العلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لا بشرط تقديم البذل عليهم ولا حق لهم مادام احد من

مطالب وقف على يد وعمره  
 ثم على مدرسة فاب احدهما  
 تكون حصصه لاهل قراه  
 مطالب في ايديهم وقف  
 مات شهوده ولم يدر مصارفه

مطالب في وقف نقدت  
 تحتها ومات شهوده وعلم  
 كرم كان يصنع نظاره

مطالب في شهادة السماع

مطالب سكت عن نصيب  
 من ما يرجع لاصل العلة

نفسه وكذلك لو سكت عن نصيب من مات فانه يرجع الى أصل القلة قال وهذا هو الظاهر لك انه لو شرط عدد  
نصيب من مات عن غير ولداني من في درجة الاقرب فالاقرب منهم كما هو الغالب في الاتفاق ولم يوجد  
في الدرجة أحد يرجع نصيبه الى أصل القلة لاني أعلى طبقة ولا الى الاقرب من أي طبقة كانت لانه لما  
اشترط الدرجة واشترط الاقرب من أهل الدرجة فاذالم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد بشرطه فقلعو  
الاقربية انصاوح حيث لم يوجد الشرط وجع نصيبه الى أصل القلة قال ثم رد على سؤال مضمونه انه وجد  
في درجة المنزلي أولادهم وفي الدرجة التي تحتها أولاد أخر فأثبت بيوده الى أولادهم تبعاً لما في  
الحامدية اه مختصراً والله تعالى أعلم **سئلت** عن له أولاد ذكور خمسة فقال وقت دارى  
الفلانية على أولادى فلان وفلان وفلان سعى ثلاث فقط وسكت عن اثنين هل يخص بالوقف من سهامهم  
ولا يشاركهم الانسان اللذان سكت عنهما **فالجواب** نعم قال في الردف لو كانت أولاده أربعة وسعى  
منهم ثلاثة لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكوت عنه لمود الضمير في  
أولادهم الى من سهامهم بخلاف ما اذا قال ثم على أولاد أولادى فانهم يدخلون لانه نصف اليهم اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن وقف عقاره على أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم الى آخر القبل للذكر  
مثل حظ الانثيين ولم يرتب لهم ولا يغيرها ما بقيد الترتيب فهل يشترك فيه الطبقات كلها ولا يخص به  
العليا أحبوا برحمكم الله تعالى **فالجواب** نعم يشترك في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يصعب الاب  
ابنه ولا ابن ابنة في التسمية **سئلت** عن وقف وقته على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده  
وأولاد أولاده ونسبه وعقبه المذكور مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق  
ودخول في الوقف يستحق في علمه مع من يدل به حيث لم يشترط الترتيب **فالجواب** نعم يستحق الجميع  
فيقسم بينهم بحسب قائم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
سؤال أجود كان للوقف بأجر مئة سنة كاملة فضى نصف السنة فأتى رجل وزاد في أجرة ذلك المكان  
على وجهه المئتين وقسمه الاضرار فأراد المتولى فسخ الاجارة الاولى واجارة لمدة المئتين فهل يس له  
ذلك **فالجواب** ليس له ذلك حيث كان الامر كذلك في فتاوى الشيخ العباسي مانصه اذا صدرت  
اجارة أرض للوقف صحيحة لازمة بأجرة للنسب لا يكون للثوى فسخها قبل مضى المدة ولا عبرة بزيادة  
المئتين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقاره على نفسه مادام حيا ثم على أولاده ثم على  
أولادهم ثم عمو ثم بحيث تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات منهم من أي طبقة عن ولد  
أو ولد ولد وان سفل واحدا أو أكثر انتقل نصيبه اليه مات الاثنى واحد من الطبقة الثالثة عن ابنه فهل  
ينتقل له نصيب أبيه البت مع وجود أعمامه من أهل طبقة أبيه **فالجواب** نعم ينتقل له ذلك عملا  
بشرط الوافى المذكور فإنه كنص الشارع في وجوب الاتباع كافي الاشياء وغيره والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن دار موقوف على مسجد بنيت ولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما تمه به للدار  
الذكورة فهل يجوز لآباء ذلك المسجد الذي هو المتولى لا وقافه استبدال تلك الدار بما هو ارفع للوقف  
**فالجواب** ان مثل هذه السؤا ل قد رفع للشيخ العباسي مفتي مصر في الترخي **فاجاب** بقوله القضاة  
الان ممنوعون عن الاستبدال بدون اذن مولانا السلطان على ما اشتهر ولا يجوز الاستبدال في الحصة  
المذكورة اذ لم يشترطه الواقعيون الاذن اه وقد نقل العلائي في شرحه للدر المختار عن المفتي  
أبي السعود انه في سنة احدى وخمسين وقسمائة ورد الامر الشريف بفتح استبداله وامر ان يصير بآذن  
السلطان تبعاً لترجيح صدر الشريعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقارات له بعضها  
مشاع وبعضها مقسوم على أولاده للوجود ومن زاده من الذكور بقية عمره وجعل آخره طبقة  
لا تنقطع وقفاً وبدايع ولا يوجب واستحقاق الوقف لنفسه بعضا من القلة فاذا مات رجع لاصل الوقف

مطلب له أولاد خمسة فقال  
وقفت على أولادى وسعى  
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده  
وأولادهم وأولاد أولادهم  
باو ويشترك الطبقات  
كلها فيه

مطلب لا عبرة بزيادة المئتين

مطلب في العمل بشرط  
الوافى

مطلب القضاة ممنوعون  
عن الاستبدال بدون الاذن

مطلب في لزوم الوقف  
بمجرد الدور ان لا يضره  
الشروع ولا استثناء البعش

فهل يصح هذا الوقف بلزم ولا يضره الشروع ولا الاستثناء البعض أجيوا وتؤجروا والسلام عليه  
 فالجواب نعم يصح هذا الوقف بلزم بمجرد القول من غير توقف على قضاء فاض ولا يضره الشروع  
 ولا استثناء البعض لنفسه عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار والاختصاص بقول  
 الثاني أحوط وأسهل وبه يقتضى قال ابن عابد رحمه الله تعالى ومقتضى قولهم يعمل بالانفع للوقف  
 لا يعمل عن قول الثاني لأن فيه إبقاءه بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم في سئلت عن  
 وقف دار على أولاده ثم وهم وجعل آخره للفقراء والولاية للأرشد من أولاده وأشبهه على ذلك عدولا  
 ومات فقام الأرشد من أولاده على سائر الورثة فأتى بالعدول وشبهه دواور كورسار أو عانا وحكم القاضي بصفة  
 بيندي ما حكم شرعي فأنكره سائر الورثة فأتى بالعدول وشبهه دواور كورسار أو عانا وحكم القاضي بصفة  
 الوقف المذكور وزعمه بعد وقوع النزاع فيما بين المتولي والورثة فهل يصح حكمه المذكور فالجواب  
 نعم وقد رفع إلى النقيب الرمي مثل هذا السؤال فأجاب بقوله فلو دفع لاسنادنا إلينا الحاقني بتردائه تعالى  
 ضربه مثل هذا السؤال فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى أن الوقف يصح  
 بمجرد قوله وقت من غير احتياج إلى تسجيل وإلى تسليم إلى المتولي وصحة الكثرة ونفخت حكم  
 بصفة الوقف موافقا لقول بعض فقهاءنا بزم اه والله تعالى أعلم في سئلتها فمن وقف على أولاده  
 الذكور والآنات ثم على أولادهم كذلك ثم على جهة تبر ولم يذكر التفاضل بين الذكور والآنات هل يقدم  
 بينهم على السوية والحالة هذه وإذا قال الواقف على الذكور والآنات على التفاضل الشرعي فهل معناه  
 القسمة بينهم كالميراث بحيث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين أجيوا وتؤجروا فالجواب نعم يقدم  
 بينهم بالسوية حيث لم يذكر التفاضل وعند ذكره يقدم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين قال في التفتيح  
 الأصل في باب الوقف القسمة بالسوية إلا إذا اشترط التفاضل ففي قول الواقف على التفاضل الشرعي  
 أو على القرينة القسمة الشرعية المفاضلة لا القسمة بالسوية اه ملخصا والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول  
 يصح الوقف بمجرد القول  
 ولا يحتاج إلى تسجيل  
 ولا تسليم إلى المتولي

مطلب وقف على الذكور  
 والآنات ولم يذكر التفاضل  
 قسم بينهم على السوية

### كتاب البيوع

سئلت عن قال بعد اعلان جميع نصبي من هذه الدار بكذا وهو الرابع ثم تحقق أن نصيبه من  
 النصف فحسب يقع البيع على النصف كله أو على خصوص الربع المصريح به فالجواب أنه يقع على  
 خصوص الربع المتطوفا به على النصف ففي الفتاوى الاتقوية من كتاب الوصايا ما نصه لو قال بعت  
 من فلان جميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا دار هو أو كان نصيبه النصف فأبيع يقع على الثلث  
 اه بمجرد قوله والله تعالى أعلم في سئلت عن جماعة كثيرة عما يكون أو ضابا لارث من أوائلها ما بيع بينهم على  
 الشروع منصرفه بينهم إلا أن كل واحد منهم لا يعلم ما يخصه منها المشتري كذلك لا يعلم حصه كل واحد  
 منهم ما به المال الكون كلهم لرجل على الشروع صفقة واحدة فمن معين وقبل منهم المشتري وسملوها  
 بجله فتمسكها ومازها هل يصح هذا البيع والحالة هذه فالجواب إنني سألت عن هذه المسألة فراجعت  
 ما يبدى من الكتب فلم أجد هاصريه فتوقفت عن الجواب مدة ثم توجهت إلى الحرم من سنة ثمان  
 وتسعين ومائتين وألف لاداء الغريضة وزيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فتوجهت إلى مفتي مكة  
 حينئذ وهو العالم أراه الشيخ عبد الرحمن سراج في بيته وهو قريب من المسجد الحرام بقسمه سراج  
 وسأله عن هذه المسألة فبعد وصولي إلى بيته صلت عليه فرجبني وبذا كراني في بعض مسائل حقه  
 سألت عن هذه المسألة وكان يجده أنه فتاوى حاشية المفتين بإدائه تعالى الأمين السلامة المحقق مولا  
 الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فنظر فيه فإبى لا تم تأويلها فإذا فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى  
 جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعة بينهم محدودة بمحدودها وإنه ناجية

مطلب قال بعت جميع  
 نصبي وهو الرابع فبان أنه  
 النصف

مطلب شركاء في عقار  
 لا يعرفون ما لكل واحد  
 فباعوه صفقة واحدة بazar  
 البيع

مستقر فيهم لا يتجاوزهم الى غيرهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم  
 حصته كل منهم فيه انهم في الذباوع واجمعها هذه الارض المشتركة للمشاعة المحدودة من شخص بغير معين  
 صفقة واحدة وقبول المشتري البيع بقول واحد وسلموها للمشتري باجلة وقبضها كذلك او وكل الباعة  
 واحد منهم او اجنبا في البيع للذكور كذلك فباعها باجلة من مشترها صفقة واحدة وقبضها للمشتري  
 كذلك وتسلمها باجلة او باعل واحد منهم ما يخصه وتواطت كلهم جميعا على البيع بمثل هذه الصيغة  
 صفقة واحدة وقبلها المشتري بقبول واحد وتسلمها منهم باجلة وقبضها منه كامل الثمن فهي البيع في هذه  
 الصور صحيح حيث لا جهالة تقضي الى المنازعة في البيع والثمن اولادهم معرفة قدر حصته كل بائع  
 اتوا في فاجابهم البيع صحيح فيما عدا الصورة الاخيرة وتخرج لدى الصيغة ايضا الحالة المذكورة  
 والله سبحانه وتعالى اعلم مسند الجواب مذكور في شرح السيد الخوئي على الكفر عند قول المتن من  
 البيع ولا بد من معرفة قدر مبيع وغن وقد اشرقت على الشيخين الفاضلين الشيخ عبد الكريم والسيد  
 اسلم واذا كرت معهم ما في خصوص المسألة فראيا ما رأيت سيدنا روح الاول منهم اما رجحت من الصيغة  
 في الصورة الاخيرة ايضا واما السيد اسلم فلم يجزمه للذا كرت فيها بخصوصها ووقت للذا كرت معها  
 ايضا بعد الجزم في الصيغة انما اذا وقعت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم  
 يحكم تنازعهم في حصته كل واحد منهم في ذلك المبيع كالمال الذي بعضهم ان له ربع المبيع فطلب ربع  
 الثمن وتنازع الباقون وبقي آخر ان له ثلث المبيع ويحاول اخذ ثلث الثمن وينازعه الباقون في ذلك  
 وهكذا فانزع المطر ومعه ما ان يجري الحال بينهم في ذلك على المال الباقية على المني واليمين على من انكر  
 فنميز من بينهم بآيات قدر مخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابل به وبغرض انهم يميز  
 احد منهم بهذا الايات بان ثبت كل واحد منهم دعواه او لم يشتها احد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية  
 فيما ظهر والله سبحانه وتعالى اعلم في المسألة قال الفتى المذكور سيدي عبد القادر بعد ما تقدم ما فيه  
 واعلم ان قضية هذا السؤال صارت واقعة حال لولا ان السيد عبد المحسن بن أحمد بن زيد في سنة الف ومائة  
 وتسع وعشرين لما عرض له مستري شركة جماعة من مال ركائمه في أرض الحسينية والحلال ان كل  
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فاشدته الى بيع الكل باجلة واحدة واجبته بظاهر  
 اللسان واكتفى به ثم استصنفت تصويروا واقعة حاله في سؤال وجواب هاتمان غير ان ياخذ مني خطا بذلك  
 ليبقى منقعه بان شاء الله تعالى في ثاني الحال والله الموفق وهو المستعان اه كلامه رحمه الله تعالى وهذه  
 ترجمة العلامة الحبيب عن هذه المسألة وهي منقولة من سلك الدور في اعيان القرن الثاني عشر للسيد  
 محمد بن علي المرادي الفتى بدمشق الشام نصه اعيد القادر بن أبي بكر الصديق الحنفى المكي شيخ الاسلام  
 ببلد الله الحرام الشيخ الفقيه الاوحد المفتي البارع النضر بن الحسام أبو الفرج محي الدين ولا سنة ثمانين  
 وألف واحد اعمل من مكة للثقة ولازم المطلب على أبي الاسرار الحسن بن علي البجلي المكي ونقته به  
 وجمع عليه المطار العيصيين وقرا عليه من البيان وعرض عليه كثير من الكتب كالمطول والاطول  
 وغيرهما من النروح والخواشي وحضر درسه في تفسير القاضى والبغوى واما زلفاظا وكتابة وله من  
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالخصوص الدالة على التشرع من الام وكانت وفاته سنة ثمانمائة  
 وثلاثين ومائة وألف ثمان عشر بحرم الحرام اه بلفظه والله تعالى اعلم في سائلت عن باع توابعين  
 معلوم زيد وحصل بينهما الايجاب والقبول وعمل في مجلس واحد ثم قدم البائع واراد منع البيع زاعما  
 انه ساد القرض لم يقع يجوز له الفسخ فهل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه فالجواب لا يجوز له الفسخ  
 والحالة هذه كما اجاب به شيخ الاسلام على اقدمي واحتمل الكفوى بقوله البيع بنقعهما الايجاب والقبول  
 واذا حصل لازم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او عدم روية اه معزى للابن داود والله تعالى اعلم

مطلب بنقعه البيع بالايحاء  
 والقبول ولا خيار لأببيع  
 أو نحو

في سئل عن عليه دين مؤجل على أقساط وعلى الدون منه على رأس كل شهر وقسطا على أنه إذا  
 أجل قسط ولم يذقه يكتون الدين كله لا على قسط ولم يذقه فهل يطل الأجل ويصير الدين حالا  
 والجواب نعم ذلك في الخلاصة ولقول كتمان سئل عنهم ولم يذقه لم يطل حال صحيح والمال يصير حالا اه  
 ومنه في البراءة والله تعالى أعلم في سئل في رجل باع جميع ما يملكه لا شيء من هذا البيع  
 والجواب نعم يصح ادعاء المشتري بذلك وإن جعله المانع ومثل هذا السؤال في ماري دار في الهداية  
 وقد أحاط به بقوله أن علم المشتري جميع ما يملكه المانع صحيح ولا يصير حوله المانع بقدره اه ونقل  
 ذلك في الحامدة وأمره ونقل عن الخلاصة ما نصه وحل قال لا شيء من ذلك جميع ما في هذه الصرية  
 من الدون أو الثوب أو الثياب هي مسائل أحدها هذه البانية الدار الثالثة البنت الرابعة  
 الصدوق الخامسة الخواقي وكل وجهه على وجهه ما مال يعلم المشتري على هذه المواضع أولا يعلم أن  
 علم حار والافى الصرية والدار لا يجوز في الثوب في حار اه والله تعالى أعلم في سئل في قاضي الهداية عن  
 شخص مات وعليه دين وله عقارات فباعها الورثة وتصرعوا في غها هل يبعد هذا البيع في أجاب في إذا  
 لم يكن الدين مسعرة للثوب فبيع الورثة لها بأحد المرامه ديونهم من الورثة وإن كانت مسعرة  
 لم يصح البيع لاهم لم يملكوا الكس لهم أن يقولوا الأرباب الدون حدودا ديونهم كها وبمس بأحد البركة  
 في سئل أيضا في عني اشترى سلعة أو باعها من فاحش فهل له أن يبيعها للصح في أجاب في إذا طهر عن  
 فاحش للمشتري فيما اشتراه أو للبائع فيما باعه فسد في حصة رواه في رواية برذون في رواية لا يرد  
 وأفتى به من مشايخنا أنه إن صدق البائع المشتري وعقره فلا يشتري المصح وكذا البائع إذا عقره للمشتري  
 وحده فلا يصح المصح اه وصورة العير والحداد على ما في كثير من الكتب أن يقول البائع للمشتري  
 إن متاعى هذا فبيعه كذا فاشتره المشتري سأل في ذلك أو يقول المشتري للبائع إن متاعك قيمته كذا فباعه  
 له سأل في قوله في سئل أيضا في عن شخص قال لا شيء من ذلك كذا أكد أن أقصى الثمن اليوم أو إلى  
 وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع صحيح في أجاب في هذا البيع غير صحيح لأنه علقه بشرط والبيع  
 لا يجوز بملقه بالشرط إلا في مسألة واحدة وهي أن يقول بعتك بكذا فلا فانه يجوز إذا وقته بكذا  
 أيام لانه اشترط الخيار لا الجبى وهو حذر في سئل في عن المايين إذا اختلفا في وصف المبيع فقال  
 المشتري للمانع ذكرت لي أن هذه السلعة شامية مثلا وقال المانع ما قلت لك إلا هانبلية فله قول  
 في أجاب في القول قول البائع يبيعه لانه يكره حق المصح والبيعة للمشتري لانه مدع في سئل في عن شخص  
 اشترى من شخص سلعة قال البائع أن ولا ما أعطاني فيها أنه إذا عرفت أنها باعها فاشترها أنا ب سأل في  
 هذه الأحكام ثم سبب أن يريد المذموم فيها إلا أنه فهل للمشتري المصح في أجاب في إذا اشترى بكذا فبيعه  
 فاحش وكان البائع عزما من له أعطى ريد فيها كذا فاشترها سأل في أحكامه ثم سبب البائع الفاحش  
 له الرد وأما إذا كان ما حره هو قيمه فطيس له الرد إن تبين كذب البائع اه في سئل في رجل باع  
 دل أحد من الثمن أبيع لك هذا الثوب بكذا ما ياله الحال فقال الثاني اشترت هل يبعد هذا البيع بذلك  
 والجواب نعم يبعد بذلك البيع دل سبب في حسن الثمن إلا في شرح الوهابية يبعد البيع  
 ما طين أحدهما ما من والاخر مستعمل في به الحال وهو حال عن السبب وسوف يقول البائع  
 أبيع منك هذا كذا فقال الآخر اشترت اه في فائدة في إذا أحال البائع عزمه على المشتري بالثمن  
 لا مقي له حق الخس للبيع ولو أحال المشتري المانع على عزمه كان للبائع حق الخس في ظاهر الرواية  
 لانه لم يسطر حقه في المطالبة اه من الشرح المذكور والله تعالى أعلم في سئل في عن حوله المبيع  
 هل تقع حصة البيع وتوجب فاده والجواب نعم توجب المصادا إذا كان يتقدمها التسليم قال في  
 الخلاصة ما يبعد البيع أنواع منها جهة المبيع إذا كان يتقدمها التسليم وإذا لم يتقدم لم يبعد كونه اه

مطلب فاعله الدين وقال  
 كما دخل نعم ولم يذقه فالمال  
 حال  
 مطلب ما جميع ما يملكه  
 هل يصح البيع

مطلب إذا لم تكن الدون  
 مستعرة جازع الورثة

مطلب في البيع من  
 فاحش مع العير

مطلب في صورة العير

مطلب قال بعت أن أفهم  
 الثمن اليوم

مطلب اختلف المباديان  
 في وصف المبيع

مطلب قال أعلمت فيها  
 كذا كذا يكون تفسيرها  
 مع العين الفاحش  
 مطلب قال أبيع بوى  
 الحال انعقد البيع

مطلب بعد الإحالة لا يتي  
 للسابع حق من البيع  
 مطالب في حقه المبيع

[illegible]

مطالب لاندخل المفترة في  
المبيع

مطلب له على غيره طعام  
وماعده بدراهم لم تعبض  
لا يصح

مطلب دایه فرسابعشره ثم  
دایه ثانی عشر

مطالب فی بیع جمیع مافی  
هذه البیت

مطلب باع دارا بایمان  
الحدود جازاں کان المشتري  
مرف الحدود  
مطلب اشتری ومات قبل  
وقد الثمن

مطاب باع بعه من دار  
المشتري يعلمه جاز  
مطاب قال بعني ذراع من  
هذا الثوب ولم يعين جاجا

مطلبیاع عقارا وامتنع  
من الاشهاد

طالب اشترى شجرة بشرط  
القرار صح



لا يؤمره بالمطع وإن لم يطع له أن يبيع من ماله أخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ثوبا دفع  
ودفع نصف ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل يصح العقد ويرجع المشتري عادى فالحقوب نعم كافي  
الحريه يقولان على مثل هذا السؤال ومن الجواب هكذا يصح البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن  
ولا يطالب عاقبي ولا يكون ودية بل هو مضمون البائع والماله هذه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في شره بكن في دار باع أحدهما ما باعها مع المال حتى يبيع إرادى شريكه هل يجوز هذا البيع  
فالحقوب لا يجوز وهذا البيع قال في الرأية دار باع اثنين باع أحدهما ما باعها مع المال لا يجوز  
وعن الثاني أنه يجوز في نفسه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحدهما شريكه من الدار نصفه من يد  
معه فلا حرج من بطله اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري شيئا ولم ير ثم قال البائع معه فباعه  
هل يكون هذا البيع فالحقوب إن قوله بطلان كان قبل قبض المشتري وقبل رؤيته كان صحيحا  
وفي الحاشية لو اشتري ثوبا أو حصة فقال للبائع معه قال الشيخ الإمام أو بكر بحجب من الفصل إن كان  
ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون صحيحا وإن لم يقبل البائع ثم لا يشتري بغيره في الغرض  
حياز الرؤية وإن قال بغيره في أي شيء وكيف في البيع فالم يقبل البائع ولم يقبل ثم لا يكون صحيحا اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن مقدار المهر العاشر فالحقوب كافي الحريه إن أصغ ما قبل فيه أنه  
الذي لا يدخل تحت تعويم المقوم وقال المحمدي الذي يبيع الماس في مثله نصف العشر وأقل منه فإن  
كان أكثر من نصف العشر وهو لا يتبع الماس فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حق  
من طالع على نفسه مثلا حرام مع آخر على أن يبيعه له في الظاهر فقط وأشهد على ذلك ثمانية  
طاهراته حالي للمشتري أهله وذاته أن البيع وقع حقيقة وأبكر كونه على وجه الحقيقة فهل إذا ثبت  
البائع تلك المواصفة وإن البيع تخلفه بطل البيع فالحقوب نعم بطل البيع إذا ثبتت المواصفة  
لذلك كونه كافي الحاشية وغيرها وفي الفتاوى الحريه ما نصه **سئلت** في رجل باع من آخر مضررتين  
بيع تخلفه فصرى بيه المشتري والآن يسكر كونه بيع تخلفه وبقي أنه يبيع حقه حقيقة هل إذا أقام  
هو وأورثه البسة على ذلك تقبل بيبته ويسترد أم لا أحاب نعم إذا أقام البائع وأورثه البسة على ذلك  
فقط ويسترد وإذا لم يقيم بيبته لم يملك المشتري لأنه مكره فادان كل عن البينة ثبت كونه تخلفه وإذا ثبت  
كونه تخلفه ضمن جميع ما أكله من ثمره وقد صرح فاصحان بأنه يبيع باطل وأنه يبيع الحاصل فيقول  
أبما في رجل اشتري من آخر قطنة عشرة واقعا على أن يكون كل قطار خمسة قروش إلى آخره  
المتر وبما يباع في الظاهر فبما إلى أجل هل الاعتراض انعقاده في السر أو ما وقع في العلانية  
وهل إذا أقام المشتري بيبته عاذاه وقبل ويحكم في السر أم لا أحاب إن البين في السر وإن المشتري  
إذا أقام بيبته عاذاه تقبل بيبته ويحكم في السر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه زيد بن  
المسألة منه زيد أرسل إليه مقدار ماعول من الحطة فأخذه هل يكون هذا بيعا بالنسيئة حيث كان  
في الحطة معلوما لهما فالحقوب نعم يكون بيعا حينئذ فقد نزل العلامة العري على هذا السؤال  
وأجاب عنه بقوله نعم يكون بيعا بالنسيئة قال في المحتسب معربا إلى النصاب عليه من ماله رب الدين  
معتمدا به شعرا ودرام معلوما وقال حده سعر الماد والسعر بيبه معلوم كان يباعا ولم يباعا ولا  
في العينة طالب بيبته العشرة من المديون فأعطاه ألف مقيم الحطة ولم يبيعه ماضيا ولم يقبل له من  
حصة الدين هو وسع الدين وإن كانت قيمته أقل من الدين فإن كان السعر بيبه ما معلوما يكون  
يباعا بقرضه من الدين والأدلى بيبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الحصر العائسة  
في الأرض كالعجل والمسل والجرو هل يجوز فالحقوب نعم يجوز البيع في المذكورات ويجوزها  
وأدفعها للبائع فلا يشتري الحصار كافي فتاوى قاضي الهاديته وقال بعده إذا اشترى شيئا معينا في الأرض

مطلب اشتري ثوبا دفع  
بعض الثمن ثم سرق المسح  
من البائع يسترد ما دفع  
من الثمن  
مطلب باع أحد شريكين  
شيئا معينا من دار

مطلب اشتري ثوبا ثم قال  
للبائع معه

مطلب في بيان مقدار  
المهر العاشر  
مطلب في بيع الحطة

مطلب هل الاعتراض السر  
مطلب عليه زيد بن  
فأرسل له حطة ونحوها  
معلوم

مطلب في بيع ما هو مباح  
في الأرض

وهو شرعنا لم يره وسكبه ان المشتري ان يبيع هذا المتعقب قبل الزوية لانه ليس ملازم في حقه وان لم  
 يبعه ودفع المشتري البعض بادي المانع والسائق قلع المعص بغير المشتري ان يبيع من امر الله نعم  
 وادار من بالعلو لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المتعقب اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 رجل دفع ثوبا لذي لبيعه ودار به فوصل الى نفسه فزده الرضا حصة به هل لا يستحق آخر او لمخالفة  
 هذه الجواب نعم لا يستحق آخر او لمخالفة هذه استحسانا بانه واحد وفي الحقيقة وعليه المعنى كان  
 السقج عن ثوب العبد والله تعالى اعلم **سئلت** عن له دين على آخر فباعه هل يجوز بيع الدين  
 فالحكم لا يجوز بيعه كافي السقج عن الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع له ثوبا لا وجود  
 في ملكه فالحكم لا يجوز بيعه حيث لا يبيع معدوم كافي السقج والله تعالى اعلم  
 فمن اشترى بمقولا كحيوان او ثياب ومثل قصه تصرف في البيع او نحوه هل يصح  
 لا يبيع قبل قصه قال في الخلاصة رجل اشترى شيئا لا يجوز ان يبيعه ولا ان يملكه احد الا  
**مسألة** به أحد اقل الفص وهذا في المعول وفي العار كذلك عند محمد وعبد حماد اهـ والله تعالى اعلم  
**مسألة** عن بيع المردص لوارثه هل يجوز فالحكم لا يجوز لوارثه ما لم يترفعه الوفاة  
 كافي الحبرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن له حيوان باع حله وهو حي ذول لا يبيع هذا البيع  
 فالحكم نعم لا يبيع هذا البيع كافي الصروعية والله تعالى اعلم **سئلت** عن الرجل هل يدخل في  
 بيع أمه أم لا فالحكم لا يدخل في بيعه كافي السقج والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع داره على  
 شرط ان يسكنها المصداق هل يكون هذا البيع فاسدا فالحكم نعم قال في الحاشية باع داره على ان  
 يسكنها المانع شهر او دابة على ان يركب المانع وما يكون فاسدا اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 دار في احرار يبيعه اما لملكه او لآخر المستأجر البيع هل يبعد لمخالفة هذه الجواب نعم بعد البيع  
 باحواله قال في الفصل الثاني والثلاثين من جامع المعصوب البيع بل ان المشتري يبيع في حق المانع  
 والمشتري لا في حق المستأجر ولو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التمهيد وهو الصحيح  
 ولو احرار المستأجر في حق الكل ولا يبرع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاء بالبيع يستمر لبيع  
 الا حارة لا لا تراعى من يده وعن بعض انه لو باع وسلم واخره المستأجر نطل حق حصة ولو احرار البيع  
 لا لا يسلم لا يطل حق حصة اهـ وفي المسئلة لو احرار المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون احرار والله تعالى  
 اعلم **سئلت** عن المشتري اذ مات والدين عليه مؤجل هل يجل عونه فالحكم نعم يجل عونه قال  
 في الماربية وعوت المانع لا يجل النسي المؤجل وعوت المشتري يجل اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 المقوض في البيع الماطل هل يكون مضمونا فالحكم انهم اختلفوا في المقوض بالبيع الماطل  
 هل يكون مضمونا على المشتري او يكون امانة قال بعض هو مضمون واليه اشار محمد في المأدور وهو  
 اختيار ثمن من ائتمه الدرجى وقال بعضهم امانة وذكر في المهر ان الصحيح انه امانة افاده الكهوي  
 بعلان ثمنه الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اراد ان يشتري من آخر ثوبا فقال له صاحبه  
 حدد وارفعه امطره وان ابعثك اشتريته والا ردته ولم يسم له ثمن او دفعه فصاع في يده من غير ثمن  
 ولا مقصود هل عليه الضمان حينئذ فالحكم ليس عليه الضمان والمخالفة هذه فقد قل الكهوي  
 رحمه الله تعالى عن الحبرية مائة أحد متاع رجل فقال اذهب به فاني وصيته اشتريته فذهب وصاع  
 ولا شيء عليه ولو قال ان وصيته أحد عشرة فصاع فهو صامى قيمته وعليه الفتوى ومثله في الماربية  
 من نوع المقوض على السوم اهـ وفي الحاشية للمقوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان  
 النسي في طاهر الرواية اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن يده ثوب لبيع فساوم رجل به فقال  
 المانع ابيعه للشاني عشر وقال المشتري لا أحد الا عشرة فاحده المشتري منه وذهب هل يكون

مطلب هل يستحق الدلا  
 الاخره اذ لم يح

مطلب لا يجوز بيع الدين  
 مطلب باع مائس عنه

مطلب اشترى بمقولا  
 ومن قصه باعه

مطلب في بيع المردص  
 لوارثه

مطلب لا يجوز بيع حاد  
 حيوان وهو حي

قوله كافي الحبرية وفي  
 حواشي ابن عابد من مصر

وهو المثل مانصة لو باع يبي  
 المردص ووارثه شيئا من ملكه

عند الفقه أو قبل أو أكثر  
 فالبيع باطل حتى لا تنت

به السمة خلافا لما كان  
 المجمع اهـ نقله جامع رجا

الله تعالى وفي الدرر من فصل  
 لعصوى وهو بيع الماربية

لوارثه على احرار الماني اهـ  
 قال ابن عابد وهذا عند

وعندهما يجوز ويحرم المشتري  
 من دفع واما لم يوفيه عن او

بمناه اهـ بخروعه  
 مطلب هل يكون المقوض

في البيع الماطل مضمونا  
 مطلب المقوض على سوم

الشراء لا يكون مضمونا  
 الا بعد بيان النسي

مطلب قال أحدهم وكذا  
 وهو في المانع ما

جذهب وهو وكذا

بشرة أو بائني عشر فالحجواب انه حيث كان وقت المساومة في يد البائع فقال المشتري آخذ به بشرة  
 فآخذ من يد البائع وذهب ولم ينعمه البائع فهو بشرة قال في الحاشية رجل سارم رجل بائني عشر فقال  
 البائع آيعة بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بشرة فراهم فذهب ولم يقل البائع شيئا فهو بخمسة  
 عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وان كان في يد البائع فآخذ منه المشتري ولم ينعمه البائع فهو  
 بشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا آخذ الا بشرة وقال البائع لا آيعة الا بخمسة عشر فآخذ  
 ثم تناوله من يد البائع فذهب البائع اليه ولم يقل شيئا وذهب المشتري فهو بشرة اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلت عن بيع ورجيع الا في المحلوط بالتراب هل يجوز فالحجواب نعم يجوز الاغلب عليه  
 التراب قال في الحاشية وبيع ورجيع الا في باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى  
 انه حاراه وفيها ان يبيع الحرو والميتة والدوم وذبيحة الجوسى والحمر والمردقومت ولك التسمية عمدا وهوام  
 الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السملع باطل قال وبيع السرقة والبيع جائز والبيع  
 الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض والفاقد يفيد الملك اذا اتصل به القبض وبيع شعر الا في باطل  
 وكذا بيع شعر الخنزير اه والله تعالى أعلم في مسئلت في بيع عقار بائن معلوم وبعده تمام البيع وتقرر  
 الثمن في ذمة المشتري وعبه منه هل يصح هذه الحجة فالحجواب نعم تصح قال في مجمع الأنهر وصح  
 التصرف في الثمن ببيع وعبه واجاره ووصية وتقليد عن عليه بعض وغيره عرض قبل قبضه سواء كان  
 عملا يتعين كالقودا وما يتعين كالكيل والموزون اه والله تعالى أعلم في مسئلت فيمن اكراه على  
 بيع داره هل يكون بعه غير صحيح فالحجواب نعم قال في التنوير من الاكراه حتى لو باع المكره  
 أو اشترى أو آثر أو أجبر فصح أو أمضى اه أى لمقد شرط الصحة وهو الرضى فيختير فان اعتبار هذا الشرط  
 ليس لحق الغير بل لحقه ولهذا نال سائر البيع الفاسدة فان البيع فيها واجب عند فقد شرط الصحة  
 لأن الفساد لا ينافى الشرع وقد صرحوا في بيع المكره بشبهه لا ووقوف وبشبهه الفاسد اه من الرد  
 وأعلم انه لا يبطل حق الفسخ بعبث المكره بالغش فلو رثته الفسخ بعه بدونه كافي غير ما كتب والله تعالى  
 أعلم في مسئلت عن له غنم باعها بالسدى كلها أو بعضها بائن معلوم على أن يكون دفع الثمن من صوفها  
 وتناحها ومنهاته هل لا يصح هذا البيع طهالة الاجل فالحجواب نعم هو فاسد طهالة الاجل وقد صرح  
 علماؤنا بان من الشروط الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد  
 والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل أو فسد البيع لم يفد من بيع أحد المتعاقدين مع عدم ورود الشرع  
 بجواز ذلك الشرع لتأويله بالتأجيل الى أجل معلوم والمسألة في كثير من كتب أصحابنا والله تعالى أعلم  
 في مسئلت ما قولكم في التفرير للوجوب لفسخ البيع مع تحقق القبح الفاحش هل بشرط قبحه أن يكون  
 من أحد المتعاقدين أو يكون وجوده مع الذين موجب الفسخ ولو كان من اجنبي أجيبوا نفوسهم فالحجواب  
 ان التفرير بالمعتبر هو الواقع من أحد المتعاقدين أو من الدلال وأما الواقع من اجنبي فلا يعتبر قال المحقق  
 ابن عابد بن قسلا عن الحيرة ان مفهوم قولهم ان غزاة أحد المتباينين الاخر أو الدلال فله الفسخ أنه لو غزاه  
 رجل اجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن باع لا تحرق ما بالف قرش  
 على أن يدفع الثمن في بلد آخر هل يكون هذا البيع فاسدا طهالة الاجل فالحجواب نعم قال في الرد من  
 جهالة الاجل ما اذا باع ما بالف على أن يدفع الثمن في بلد آخر ولو قال في شهر على أن يدفع الثمن  
 في بلد آخر جاز ما بالف الى شهر ويبطل الشرط لان تعيين محل الأياد فيها لاجل له ولا مؤتخير  
 صحيح قال ومنها اشترط أن يعطيه الثمن على التفريق أو على أسبوع البعض اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلت عن له دار في اجارة الغير فباعها بائن معين فهل البائع مطالب بالمشتري بالثمن قبل تمام  
 مدة الاجارة فالحجواب انه ليس للبائع مطالبة بالمشتري بالثمن لعدم القبض كافي حواشي للرد

مطلب في بيع ورجيع  
 الا في المحلوط بالتراب

مطلب في البيع وعبه الثمن

مطلب في بيع المكره

مطلب اشترى غنما على ان  
 يدفع الثمن من غنمها

مطلب التفرير بالتأجيل اذا  
 كان من أحد المتعاقدين أو  
 الدلال

مطلب باع على أن يأخذ  
 الثمن في بلد آخر كان فاسدا

مطلب في بيع الدار المتأجرة

الابن عابدين قال ترحى واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع  
 الفصولين باع المستاجر ورضى المشتري أن لا يتسرع الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع ليس  
 له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضي المدة المانع مطالبة المشتري بالثمن المالم يحصل البيع يحمل التسليم وكذا  
 لو شري غائلا بغير التسليم بغيره مالم ينشأ البيع للتسليم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى دارا  
 فظهر انما في اجارة الغير وانما امره وثوقه قبل يكون المشتري الخياويل الفسخ وعدمه فالحجواب  
 نعم يكون له الخيار حينئذ كما في الرد قال وظاهره انه لو كان المشتري عالما بطلان الخيار وهو قول أبي يوسف  
 وقال لا يجوز ولو علمنا هو ظاهره والرواية كما في جامع الفصولين وفي حواشي الرعي عليه وهو الصحيح وعليه  
 الفتوى كما في الولو الحجة قال وكذا لا يجوز للزمن والمستاجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح وعندهما في والله  
 تعالى اعلم **سئلت** عن شريك في دوايع احدى هاتين امتعتين اوسع وما في بيت معين منها قبل  
 القسمة فهل لا يجوز هذا البيع فالحجواب انه لا يجوز لمباقي الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب  
 البائع فمبايعه لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة قال في البرازية دارين اشترى باع احدهما  
 بشاه ميثاق من رجل لا يجوز وعن الثاني جواز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع احد الشريكين من  
 الدار نصيبه من بيت معين فلا تخوان يطله اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع بستانا فاشترى  
 على اختيار الفصل والريثون وغيرهما واستثنى عن غير ذلك ورثة وتين من حلة الاشجار غير ميعات فهل  
 يكون هذا البيع فانه لاجلها البيع حينئذ فالحجواب نعم يكون فاسدا كما في الاخرية وغيره لان  
 جهة المستثنى تؤدي الى التزام فيفسد البيع والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في من اشترى جلا  
 عباة ومال فقال له آخر شركتي فيه فقال أشركك فهل يكون هذا بيعا لنصف البيع نصف الثمن  
 فالحجواب نعم يكون بيعا لنصف نصف الثمن فقد نقل المحقق ابن عابدين عن الاخيرة ما نصه اشترى  
 شيئا ثم أشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن رجل غصب من آخر أموالا فآخذ القاصبها بالنصب منه وقال له بهلك بكذو له في القاصب وهل  
 منه ما لا يعرف مقدارها فباعها على الجاهل بالقدرة هل يجوز هذا البيع فالحجواب نعم لانه لا يحتاج  
 فيه الى التسليم والتسليم فلا يقضي الى المنازعة نقله الاقوي عن الفقيه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن اشترى فوسايق فاحش وتغير من البائع فعرف المشتري ذلك الفقيه وبعد معرفته اياه تصرف في  
 البيع بمبادل على الرضى هل ليس له رده حينئذ فالحجواب ليس له رده بعدما تصرف فيه تصرف  
 المالك ولو تصرف فيه تصرف الامانة رده كما في الفتاوى الاقوية والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن كان غائبا عن بلد ابيه فمات أبوه حال غيابه عنه وعن وريثة آخر من جاءه رجل من بلد ابيه عارف  
 بالتركة وبما يخص ائنه الغائب منه بدون الابن فانه جاهل به فباع الابن حصته من التركة لداك الرجل فهل  
 يصح هذا البيع فالحجواب نعم كما في التنقيح والفتاوى للهبة ولفظ جواب الهبة هكذا افادني تنقيح  
 الحامدية ان جعل المشتري البيع عن جهة البيع لاجل البائع اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن حق الفسخ للبيع بالغبن مع التعرير هل يورث أم لا فالحجواب ان فيه خلافا والذي استظهره  
 الامام الغزالي صاحب التنوير انه لا يورث ومال اليه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن اشترى شيئا ثم رده فهل له الخيار عند رده وهل اذا قال قبل رده ان رضى به واسقطت  
 خياره عند الرتبة يسقط بذلك خياره عند رده فلا يكون له خيار احيوا انو جوا فالحجواب انه يصح  
 البيع والشراء لم يرد ولم يشترى أن يرد اذ رآه وان رضى بالقول قبله أي قبل الرتبة لانه لو لم العقد  
 بالرضى قبله لم امتناع الخيار عندها وهو ثابت بالنص فما يؤول الى بطلان ما مل كان الضرر والله تعالى  
 اعلم **سئلت** عن لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرتبة فان ادعى البائع ان المشتري رأى البيع قبل

مطلب اشترى دارا فبان  
 انها مستجرة او موهنة

مطلب شريك في دوايع  
 احدى هاتين امتعتين

مطلب باع بستانا واستثنى  
 شجران غير ميعات

مطلب فبين أشركه غيره  
 فيما اشتراه

مطلب غصب من  
 اشتراه من المالك محجوه وله ضم

مطلب اطلع على غيب  
 قصر في ايدل على الرضى

مطلب جهل المشتري بغير  
 جهة البيع دون جهل البائع

مطلب هل يورث  
 الفسخ بالغبن

مطلب اشترى مالم يره

مطلب الاختلاف في  
 أصل الرتبة

الشراء أو ركز المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بمعية والبيعة على الدائع لانه مقع والمشتري مسكر  
 وحيار الزوية لتعاسق اذ اوجدهت روية البيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رويته ولو رآه لاصد  
 شرائه يكون له الخيار لانه لم يتأمل المأمول المعيد وهو الذي عول عليه صاحب السور وبشرط أيضا  
 أن يكون السابق وقت الشراء لانه من روية السابق فادامحق ماد كرمالوجه الشرعي ولا خيار له الا اذا لم يبر  
 حينئذ يغير ولو رآه بعد الشراء لانه لم يتأمل المأمول المعيد وهو الذي عول عليه صاحب السور وبشرط أيضا  
 على الرضي من قول أو فعل أو بيع أو غير ذلك منه عنده وقد اشترط روية المشتري داخل بوث الدار ولا  
 يكفي روية داخل انداره وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الصاوي المهدية والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اشترى ثوباً لثامته فرش هل يلزمه دفع القروش بغيرها أو يغير بغيره أو يدفع ما يساويها من أنواع العملة  
 فالحق أن المشتري يغير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلوسا وله دفع القروش معها  
 اذا وجدت قال المحقق أن ما يدين بوجه الله تعالى في رد المختار بعد كلام طويل وبه يعلم ما تعرف في ما سا  
 من الشراء بالقروش فإن القروش في الأصل فطاعة مصر وبه من الفضة تقوم بأرباب قطعة من الذهب  
 المصروفة المصفاة في مصر صاعاً ثم أن أنواع العملة للمصريين تقوم بالقروش فاما بباي أو عشرة قروش  
 ومما أول وبها أكثر والاشترى ثامته فرش فالباع قد دفع ما أراد من القروش أو ما يساويها من فضة  
 أو أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يجرم أحد من الشراء وقع بعض القطعة المصفاة فرشاً لـ هي أو ما  
 يساويها من أنواع العملة المساوية في الأرواح المختلفة في المبالغة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اشترى داراً أو أراضاً وحدها المشتري أن يحرقها من المروم الكداس هل يكون ذلك أولاً للمائع  
 فالحق أن كل من مبادى المشتري وإن موضوعه لا على وجه البناء وإنما عفاه في الزد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن اشترى داراً فيها استأجره رجل يدخل في البيع فالحق أن يدخل فيه قولي  
 السور ويدخل البناء والمائع والسلم المتصل والسور والدرج المتصل في بيعه أي الدار وكذا استأجرها  
 اه مع مريد من السور قوله وكذا استأجرها أي الذي فيها ولو كبر الأجزاء أو أن كل ما فيها قاله أبو  
 سليمان وقال الفقيه أوجهه يدخل لو أصغر منها ومقتضيه هو الأول كرواؤه أو قبل أن يصعد رجل  
 والآخر قبل أن يحكم التخي اه من الزد الغنم في ثمة في يدخل الشجر في بيع الأرض بلاد كرمه كانت  
 أولاً كانت موضوعه فيها المرار ولا يدخل في الزرع في بيع الأرض ولا تحمية ولا الثمر في بيع الشجر  
 بدون الشرط كذا في الزد والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دار على بعض يوم ثمنه أو له باب من  
 خارج الدار ودرج ومفتاح يحميه فباع الدار وحدها بحدودها الأرض به بول يدخل ذلك الما في بيع  
 الدار بدون ذكره أو لا يدخل فالحق أن لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف الناس وبذل  
 على ذلك ما في رد المختار فقل على الصريح اه كافي من قوله وفي عرفنا يدخل الما في الكل سواء باع باسم  
 البيت أو المثل أو الدار والاحكام تنفي على العرف فيعتبر في كل إقليم وفي كل عصر عرف أهله اه فقلت في  
 وسيت كان المستعير العرف فلا كلام سواء كان باسمه أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع داراً أو  
 أصلاً أو نحوه لا يدخل في عهده المسمى بوقه ما لم يكن باب الما في داخل المبيع اه ما في الزد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل داره ودعي آسرها داره وطلب القاضي من الذي ينفذ فباع داليد الدار من رجل  
 هل يصح بيعها مع قيام الخصومة فيها فالحق أن يصح بيعه كافي جامع الصاوي في أواخر الفصل  
 الثالث وقام فصلها فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى نساء على أن يكون جركها على  
 المائع هل يكون هذا البيع فاسداً فالحق أن لا يكون فاسداً الا بشرط لا يقتضيه التقيد ولا يلائمه وفيه  
 مع لاجل الماعدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان معسداً للبيع وقد فرغ من هذا السؤال انتهى  
 مصري التاريخ فاحاط به بقوله البيع المذكور على الوجه المعلوم فاصد المشتري استرداد

مطلب بشرط روية المشتري  
 لدخل اندار  
 مطلب اشترى ثوباً لثامته فرش  
 يغير في دفع ما أراد

مطلب اشترى داراً أو أراضاً  
 فيها مراً

مطلب اشترى داراً فيها  
 بيتان صغيرين يدخل في  
 البيع

مطلب يدخل النخري في بيع  
 الأرض بلاد كرم  
 مطلب باع داراً على بعض  
 يوم ثمنه أو له باب من خارج

مطلب باع بيع عقاره  
 خصومة

مطلب اشترى نساء على  
 أن يكون مكنها على المائع

الثمن من البائع ففي الهندية من أوسط الباب العائري في الشروط التي تفيد البيع والتي لا تفيد  
 ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعبريم الالحاد بران يرضون له الاحمال فالبيع فاسد وكذا  
 ان باع بشرط ان لا يؤخذ منه الجلباية اه وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلادنا من ان الرجل يبيع  
 عقارا بشرط ان يكون الجرك على المشتري ويبرون عن هذه بقولهم ابيعهم لك سالما مسلم الجصني ان  
 جميع المصاريف اللازمة التي تقترأ أخذها في المحاكم من جرك العقار وغيره تكون على المشتري  
 والحكم الذي علم من ذلك هو الفساد بهذا الشرط والله تعالى اعلم في سئل عن المشتري قطعة من  
 ارض مقدومة ثم اشترى كل الارض ولهدى كرتك القطعة قال الحكم في ذلك فالحق ان مافي الزلزلة  
 وهو هذا المشتري فقصا معقرا ما لو ما من ارض وقص ثماع البائع منه كل الارض بفن ولهدى كرتك الشقص  
 فارد المشتري ان يمنع شيامن الثمن لمكان هذا الثلث عن ان كان ماسحي في العقد اقل او اكثريزوه جميع  
 الثمن الثاني وانقص البيع الاول وان كان مثل الثمن الاول في ذلك الشقص للمعتبر هو البيع الاول  
 وفي باقي الارض الثمن الثاني هو المقتضى برفع عنه حصصة الشقص اه والله تعالى اعلم في سئل عن  
 باع دار الزيد ثم اشترى ثلثها بغيره هل يجوز هذا البيع الثاني فالحق ان البيع الثاني باع دار الزيد ثم  
 داره من رجل فاشترى الثمن باع بجزءه من آخر لان جهود ما عدا النكاح فصح والله تعالى اعلم  
 في سئل عن باع ارضا محدودة ويجودها الاربعة على ان ماسحتها اربع مائة خطوة او اربعة مائة فامة  
 بقاءة الرجل المذوسط وقضه المشتري ونصرف فيها مائة حتى مات البائع عن ورثة فاموالا على  
 المشتري يدعون ان تلك الارض ماسحتها اربع مائة ويريدون كبلها او اخذوا ثلثها على الاربع مائة خطوة  
 والحال ان البيع وقع على جلة المحدود ولم يذ كر لكل خطوة فمن مدين فهل لا يكون لهم ذلك والحال هذه  
 فالحق انهم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالمحدود ذات الخط او نقطة في فتاوى شيخ الاسلام الشيخ  
 العباسي مفتي مصر ما حمله ان البيع يقع على ما تواتر له الحدود وان كان اكثر ذراع او نحو ذلك الزيادة  
 للمشتري بلا منع ولا تنع دعوى بقية اولاده على المشتري بزيادة ذراع ان المثل على المبلغ المسمى في حصة  
 البيع حيث لم يعل كل ذراع كذا اه وكنت اذيت في نازلة وهي ان رجلا اشترى ارضا من بيت المال  
 بمائة ودية ويجود مائة تقسم على مائتين وخمسين باية ثم ظهر انهم ايا يريد على عشرة آلاف باية بان  
 العبرة بالمحدود فكل ما ضمنه المحدود دخل في البيع ثم ايت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية  
 مانعه اذا باع ارضا محدودة على ام امانة ذراع مثلا ولم يسم لكل ذراع غنما فوجدت تريد في الذراع ماسحي  
 والمحدود على ما هي لاختيار البائع ولا يصح في مازاد عن المسمى قضاء قول واحد الان الذراع وصف  
 لا يقبله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا كما سمى لكل ذراع غنما كاصح حوايه وتكون الزيادة داخله  
 في البيع مما لو كان للمشتري وهذا اذا كان جميع ما ظهر من الذراع زيادة ملكا لمائع داخل في حدوده اما  
 اذا كانت الزيادة خارجة عما يملكه فلا تكون بجزء هذا البيع داخل في ملك المشتري وليس البائع ايضا  
 مطالب به بشيء في مقابلتها اه والله تعالى اعلم في سئل عن عقار نصفه ملك ونصفه الاخر نصف  
 ذراع صاحب الملك الكل صفة واحدة فويلع البيع في خصوص الملك دون الوقت ولا يصح فيها  
 فالحق ان باع في الملك دون الوقت قال في التويرو وبطل بيع في ضم الى حرد كية خمت الى  
 مينة ماتت حيث انة ما وان سمى عن كل بخلاف بيع في ضم الى مذب روق غيروه للضم الى وقت  
 ولو تم كرمها اه والله تعالى اعلم في سئل عن بصرتين اثنين باع احدهما حصته منها الغير يشريه  
 هل يجوز هذا البيع فالحق ان له لا يجوز قال في الحانية اذا كان الشريين اثنين باع احدهما نصيبه  
 من اجنبي لا يجوز وان باع من الاثريك باع ولو كان بينة لانه باع احدهما نصيبه من احدهم يشريه  
 لا يجوز وان باع من مازاه اه والله تعالى اعلم في سئل عن اشترى دارا شره اجمعيا وطلب من

مطلب في قولهم ابيعهم لك  
سالم مسلما

مطلب اشترى قطعة ارض  
تقسمه ثم اشترى الكل

مطلب جهود ما عدا النكاح  
فسح

مطلب باع محدودا الى ان  
مساخته كذا الح

مطلب البيع يقع على ما  
تواتر له الحدود

مطلب بطل بيع فن ضم  
الى حرد

مطلب ضمير بين اثنين باع  
احدهما نصيبه من اجنبي

مطلب بغير البائع على ذ  
الملك القديم لا يأخذ منه

المانع الصلح المذموم لباحدمه فصحة فامسح المانع من ذلك هل يجوز على ذلك فالجواب نعم يجوز  
 المندبة على الخايه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل أسرى خطا على طهر رجل وطلب من المانع  
 أن يوصله إلى عبره فامسح المانع من ذلك والحال أن عرف البلد في مثله أن المانع يجعله أن يمرل المشتري  
 هل يجوز المانع على ذلك فالجواب نعم **سئل** في المندبة إذا اشترى وقرح خطب على المانع أن ياتي به إلى  
 منزل المشتري يحكم المرف وفي صلح الوارل عن محمد بن سلمة في الاشياء التي ساع على طهر اذناه كخطب  
 والعصم ويجوز ذلك اذا امسح المانع عن الخلل إلى منزل المشتري أخرجه على ذلك اه والله تعالى أعلم

### (باب البيع العاسد والموقوف)

**سئل** عن رجل له رتبون على رؤس أثماره صاعها فاعتقه من الرتب التي دفعه بعد عصر  
 الرتبون هل يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز هذا البيع أما أولا فلما له الاصل المصيبة للخراج  
 وأما ثانيا فلان بيع الرتبون مال من العين لا يجوز أن يخل بالثمن المحمول فاعتقه الرتبون من  
 الرتبون أو أهل مكيب يجوز ما بين وفي الخبرية **سئل** في رجل باع غنمه رتبون التي عليه ما بين  
 سرار رتبون ما بين يجوز فالحال لا يجوز مال من العين كل مقدر لما في الرتبون أو أهل مكيب  
 ما بين اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع الوصف أهو باطل أو فاسد فالجواب انه باطل قال  
 الشربلاني لا خلا في بطلان بيع الوصف لأنه لا يصل الجليل والمثلث وعلط من جعله فاسدا وأبى  
 به من علمه القرن العاشر اه **سئل** في شرح ملامكيب ما نصه ثم الصانط في تغيير العاسد من  
 الباطل ان أحده العوصب اذا لم يكن مالا في دين سماوي فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو تمنا فبيع المبيعه  
 والدم والخرط باطل وكذا التسميه وان كان في بعض الادمان مالا دون العوصب ان أمكن اعتباره تمنا فالبيع  
 عاسد فبيع العاسد باجرا أو اجرا بالعاسد فاسد وان تبيع كونه مبيعا فالبيع باطل مبيع الجرم ما ذواهم أو  
 الذواهم بالخرط باطل اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في شراء الامعي ثوبا ويحده هل يجوز  
 فالجواب نعم يجوز وله الخيار بعد الملس فيما يعرف الملس **سئل** في ثوبه العاصوي بيع الامعي وشراؤه  
 حائر وله الخيار اذا اشترى لانه اشترى ما لم يره ثم سقط خياره بحس البيع أي منه باليد للعرف اذا كان  
 معروف بالمس وشبهه اذا كان يعرف بالمس ويدوقه اذا كان يعرف بالثوب كما في المصبر ولا سقط خياره  
 في المقار حتى يوصفه في الوصف قوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع  
 مالا يملكه فسل نحوه في ملكه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز **سئل** في ثوبه العاصوي باع مالا يملكه  
 باطل وبيع مالمس في ملكه لبطلان بيع المعلوم وماله خطر العدم الا بطريق السلم ذه هج اه مع  
 زياده من العلاق وكتب عليه ان عاندي قوله لبطلان بيع المعلوم اذ من شرط العقود عليه أن يكون  
 موجودا مالا معقوما مملوكا في نفسه وأن يكون ملك المانع فيما يبيعه له نفسه وأن يكون مقدورا لتسليم  
 وقوله وماله خطر العدم كالحل والقي في الصرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع صاح المتاح وهو  
 من أهله للمدوم اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم أهل العلم في بيع الحشيش  
 النابت في أرض المانع أي ما رماه المواني كالحلحاه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز بيعه ولا  
 امارته كأي السمور أما الاول فلعدم الملك لحديث الماسي شركا في ثلاث في الماء والكلال والساار وأما  
 الثاني فلام على استهلاكه عبي قال العلاق وهذا الدليل بعينه وان أشبهه حتى وتريضة ملك وشار  
 بيعه وكتب بحشيشه ابن عدي قوله لحديث الماسي شركا في ثلاث آخر حجة الطبراني لقطع المسكون  
 شركا في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجة وفي آخره ونعمه حرام أي شئ كل واحد منها وأخرجه أبو داود  
 وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحافظ ابن حجر ورواه ثقات صحيح أمدى ومعنى الشركا في الماء

• طلب على المانع أن يحمل  
 الخطب إلى دار المشتري

• مطلب في بيع الرتبون  
 مال

• مطلب بيع الوقف باطل

• مطلب في بيان الصانط في  
 تغيير العاسد من الباطل

• مطلب في شراء الامعي

• مطلب في بيع مالا يملكه

• مطلب من شرط العقود  
 عليه أن يكون موجودا

• مطلب في بيع الحشيش  
 النابت بعينه

• مطلب في حديث الماسي  
 شركا في ثلاثة

• مطلب في بيان معنى الشركا  
 في الماء والساار والحشيش

الاصطلاحها وتجهيف الثياب لآخذ الجرا لا يافن صاحبه وفي الماء الشرب وسق الدواب والاستقاء من  
 الاتجار والحياض والآن اراكم لوكة وفي الكلال الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير ان صاحب الارض  
 المنع من دخوله وله سيرة ان يقول ان لي في أرضك حقاً فاما ان توصلي اليه أو تسقي وتنع في  
 وصار كوث بجل وقع في دار رجل اما ان يأخذ المال في دخوله لآخذ واما ان يخرج به اليه ثم قال  
 ولما تقطع بعني الشربة بالحجارة اه فاذا احتش عانت بنفسه ملكه فله بيعه وفي الخامسة بيع  
 الكلال الذي ينف في أرضه من غير سبائه باطل لانه ليس بملوك وتقل الكفوى عن متقب الترانانية  
 مانته ولا يجوز بيع مانت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيعه اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن بناء عليه اثنان باع أحدهما نصيبه منه لغير الشريك وبغير رادته هل يكون فاسداً  
 فالجواب انه يكون فاسداً ولله ما في اليه هجة عن العمادية بناء بين رجلين باع أحدهما نصيبه من  
 آخر بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن باع جلالاً شرط أن يعطى المشتري كفاً لا يفي هل يفسد البيع بهذا الشرط فالجواب  
 انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضر أو قبل التكامله أو غائباً حاضر وقبل قبل التفريق فبعدم بصره  
 الكفيل لانه لو كان غائباً حاضر وقبل بعد التفريق أو كان حاضر اقبل يقبل لم يجز كافي البحر الرافق والله  
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشترى شيعة أن يبيع من البائع هل يكون فاسداً فالجواب نعم  
 كافي الهندية في العاشر من الشروط المفسدة والله تعالى أعلم ❊ سئلت فبين اشترى حماراً وشراء  
 فاسداً ثم باعه لغيره هل يصح هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في الملتقى فان باع المشتري ما شراؤه  
 فاسداً صح وكذا لو اشترى أو وهبه وسلمه سقط حتى الصبح وعليه قيمته اه وفي البرزلية باع منه صحباً ثم  
 باعه اصب منه فاسداً يفسخ الاول لان الثاني لو كل صحباً يفسخ الاول به فكذلك لو كان فاسداً لانه ملحق  
 بالصحب في كثير من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابدين في أوائل كتاب  
 البيع ونقل أوصاف الذخيرة ان الثاني ان كان فاسداً فانه يفسخ فسخ الاول اه ❊ فائدة في البيع  
 العاقد موصية يجب رفعها أو ساق في باب اليا ان كل عقد فاسد فهو ربا وتقل في البهجة عن التنوير  
 مانته وعلى كل واحد منهما ما فتحه قبل القبض وبعد مادام في يد المشتري ولا يشترط فيه قضاء فاض  
 واذا حضر اعلى امساك وعلم به القاضى فله نكضه جبراً علم ما اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فبين  
 اشترى زيتوناً لرب هل لا يجوز فالجواب انه لا يجوز الا اذا كان الرب المجهول غنائاً كزيتون الرب  
 الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الربا ولا الزيتون زيت والسهم يحصل أي شريح حتى يكون  
 الزيت واحداً كزيتون في الزيتون والسهم اه قوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علم انه  
 اقل أو مساو لا يجوز اه من زناختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع ملك الغدير بغير رادته  
 هل يكون موقوفاً فالجواب نعم يكون موقوفاً على اجازة المالك فان اجازة نقدت لا بطل وهذا بيع  
 افضول ويسمى البيع الموقوف قال في الخامسة اذا باع الرجل مال الغير عند ما يتوقف البيع على اجازة  
 المالك يشترط لصحة الاجازة قيام الماذن بوقام المالك وقام المقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان  
 ثمن من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه ايضاً وادامات المالك لا ينفذ اجازة الوارث وعند  
 اجازة المالك عليه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وموقوف العقد من قبض  
 الثمن وغيره عند الاجازة يرجع الى الماقدواهم اتم العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراء الفضولي  
 يترقب فيكون بغيره بالنيابة اه ملخصاً في الخامسة في انواع البيع اربعة نافذ وموقوف وفاسد  
 باطل قالنا انما افاد الحرك لعمالي والموقوف ما اذاه عند الاجازة والفاسد ما افاده عند القبض  
 الباطل بل لم ينفذ ايضاً لهذا بالنظر الى مطلق البيع واما بالنظر الى البيع فهو اربعة ايضاً مقايضة

مطلب شريك في بناء  
 باع أحدهما نصيبه منه  
 اقبل الشريك

مطلب اشتراؤه على أن  
 يبيعه من يائه  
 مطلب شراء فاسد اقباعه  
 صح البيع

مطلب البيع الفاسد  
 معصية يجب رفعها  
 مطلب في شراء الزيتون  
 بالرب

مطلب في بيع ملك الغير  
 وانه موقوف

مطلب في ان انواع البيع  
 اربعة



وهي بيع العيب بالبيع وصرف وهو بيع الدين بالدين وبيع الدين بالدين وعكسه وهو ثمن  
العيب بالدين كما كثر في الباعث اهـ من العيب والله تعالى أعلم **في مورد** عينا سؤال عيب له حار  
بأنه لا يخرج من ثواب حسابه فأجاب عباد من مشايخنا في أنه إحدى وسبعين ومائتين وألفاً  
سبع فائدة لأن الحسنة ليست من الأموال ولا تخرج عن إيمانها غير محسنة وغير معدودة التسليم وواحد  
بأنه من عهدها فلهذا سأل ذلك وحالهم الشيخ فاجهر حجة الله تعالى وأمره بأن البيع المذكور والمراد منه الصدقة  
بحسب انقضاءه من المعاد من أهل العلم يعرف أن الحسنة إنما يحصل فوائدها في أدار الأثر والتميز  
كل أحد لم يطلع عليه واستدل على ذلك بقاس من الشك في الأول قالوا إن هذا عليك لعوض آخر  
وكل عليك لعوض آخر هو صدقة يبيع هذا صدقة قال ودليل الكسبي قول العلامة الأمامي في نحو  
الملك لعوض آخر صدقة ولما رجع للعقير راحت ما يهدي من المكسب ولم أحد الحادثة بغيرها  
ولكن كلامهم فيها ما حجت قالوا الصدقة بالمعاصد لا بالمال وقالوا إن أعمال الكلام أولى من أفعالها  
نقص ما قاله الشيخ فاجهر حجة الله تعالى فوافقه على جوابه بأنه صدقة والله تعالى أعلم

### باب حيار العيب

**سئل** عن اشتري زر بطيخ ورعته ولم يست فادعى أنه كان معيباً فادعى أنه هل إذا  
أه كان كذلك يرجع على المانع بالنقص والجواب أن مثل هذا السؤال يرجع لصارئ  
وأجاب عنه بقوله أدانت أنه كان معيباً رجح بهما العيب اهـ **في مورد** عينا سؤال عيب له حار  
في منه العيب في الدواب والرفيق إنسان أو بكني واحد فأجاب بقوله العيب إذا كان يخص  
الاطماء فيل أعاشيت تقول عدي من الاطماء وبهم أمكت في يقول واحد وإن كان عدياً لا  
عليه الحال كعوب النساء كقول امرأة واحدة عديله وقوله لا كل في الدواب عيب وب  
شهادته عدياً أو بعد لم العاصي **في مورد** عينا سؤال عيب له حار في منه العيب في الدواب  
وهل هو عيب يرتبه على المانع إذا لم يكن بالبلدة طمس غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المانع  
فأجاب بقوله لا قبل قول الكافر على المسلم ولا ثبت شهادته حكم على المسلم اهـ والله تعالى أعلم  
**سئل** عن رجل اشترى أمفة صمغاً ثم ادعى أن بها عيباً وهو حار بالطل ورعته أقدم  
في المكر المانع دعواه وقد لا عيب فيها وعلى فرض محققه هو حادث عند المشتري فهل لا يكره  
للمشتري حصصاً إلا أنه قد تحقق العيب فيها إلا أن وهل لا يعمل قول الامانة بها العيب المدكور إلا  
وأنه قد عيب المانع أصيبوا وشروا **الجواب** أنه لا يكون حصصاً إلا أنه قد ثبت قيامه بها إلا  
دلي في الضرر إن ادعى عيباً يطلع عليه الز حال ويمكن حدوثه فلا بد من إقامة البينة أو لا على فيما  
المبيع مع قطع المطر عن قدمه وحدوثه ليقض المانع حصصاً فإن لم يبرهن فلا يبي على المانع ع  
الامان على الصحيح لأن الخلف يترتب على دعوى صحفية ولا يصح الامن حصص ولا يصير حصصاً إلا  
بإمام العيب اهـ والله تعالى أعلم **سئل** عن اشتري بغير علم بربيه عينا ثم بعد أيام قليلة مات  
فما به أهل المعرفة وقالوا إنه هلك بمسقة فادعى هو على يرجع المشتري بالنقصان والحال ما  
والجواب نعم وقد رعت هذه الحادثة لشيخ الإسلام مفتي مصر في الحال فأجاب بما في دوا  
ثبت العيب أقدم يكون للمشتري بعد هلاك البيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكه في  
العيب أو بعد ما تكفى هو والله تعالى أعلم **سئل** عن اشتري ثياباً ببيعته ثم اطلع على  
قديم لا في هل لرد الباقي **الجواب** نعم يكون لرد الباقي بعد تحقق العيب الموجب للرد  
جامع اهـ وليس يقلل الحاشية وعن محمد لا يرجع سق قصص مانع ويرد الباقي حصصاً من الثمن وعليه

مطلب عيب باع حارة  
لا يخرج من ثواب حسابه

مطلب اشتري زر بطيخ  
ورعته ولم يست  
مطلب هل يشترط في بنة  
العيب المدد

أي دورم المصري اهـ  
وهو على الزمان اهـ  
مطلب لا يعمل قول الكافر  
على المسلم ولا يثبت شهادته  
عليه حكم

مطلب ادعى عيباً ولاد  
من إقامة البينة أو لا على  
قيامه بالمبيع

مطلب أدانت العيب بعد  
الهلاك رجح بالنقصان  
مطلب اشتري ثياباً ببيعته  
ثم اطلع على عيب في  
الباقي



أن رده فلم يجد البائع فأمسكه حتى حضر البائع ففعل له الرذعة بعد حضوره فالحق جواب نعم والم  
 في تنقيح الحامدية قال الملع على عيب في القلام أو الدابة فلم يجد المالك فاطلعه وأمسكه ولم يصر في  
 عياله على الرضى رده لو حضر ورجع بالنقصان أن ذلك أه محرم المص ثم فصل عن الخاتمة رجع  
 اشترى بغير أوقضه ثم رجع به عيبا فذهب إلى البائع ليرده فطعن في الطريق فذهب إلى المشتري  
 المشتري أن أنبت العيب رجع بقصان العيب على البائع أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اسم  
 دابة قرأ في عيبا فذهب إلى المشتري أو نحوه فهل ليس له الرذعة على البائع والحالة هذه فالحق جواب نعم  
 التنقيح وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل اشترى جارية ووطئها ثم طعن في عيبها على عيبها  
 الرجوع بالنقصان فالحق جواب نعم والمالة في كثير من المعترات والله تعالى أعلم **سئلت**  
 اشترى دابة فوجد فيها عيبا فذهب إلى البائع فذهب إلى المشتري فقال له أه والله تعالى أعلم  
 على البائع بذلك فالحق جواب أنه لا عيب الرذعة عليه والحالة هذه ففي الخاتمة رجع إلى المشتري جارية فوطئ  
 بها عيبا فذهب إلى البائع فقال له أه والله تعالى أعلم فقال نعم بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف رحمه الله  
 إذا اشترى ثوبا فوجد فيه عيبا فقال له البائع اذهب به وبعه فإن لم يشتره وأمنك فرده على ففعل بطل حقه  
 الرد أه والله تعالى أعلم **سئلت** في من اشترى دابة ثم باعها من آخر ثم أن المشتري الثاني وجد  
 عيبا فذهب إلى البائع الأول بعد أن ماتت الدابة عنده فرجع على بائعه وهو المشتري الأول بقية  
 العيب هل يرجع للمشتري الأول على بائعه بالنقصان حيث فالحق جواب أنه لا يرجع عليه به عند الأ  
 الأعظم رحمه الله تعالى قال في الخلاصة رجع من آخر عيبا أو باع المشتري من آخر فباتت الباعدا  
 المشتري الثاني ثم طعن المشتري الثاني على عيب رجع على بائعه بالنقصان وبائعه لا يرجع على بائعه  
 الإمام خلافا له أه وفي الخاتمة رجع إلى المشتري جارية وقبضها أو باعها من غيره فوالت من المشتري الثاني  
 وجد المشتري الثاني عيبا فذهب إلى البائع الأول ولم يعلم به المشتري الأول فإن المشتري الثاني يرجع  
 بالنقصان على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 وقال محمد رحمه الله تعالى رجع هو أيضا بالنقصان على بائعه أه والله تعالى أعلم **سئلت** في  
 اشترى أرضا فوجد عليها نواصب سلطانة لم يكن علمها حين البيع فهل له الرذعة بذلك على البائع فالحق  
 نعم له ذلك كما أن في تلك في الخيرية والتنقيح وفي الثاني اشترى أرضا أو دارا على أنها حرة من النواصب  
 طوبى للمشتري بالنواصب أن ردها على البائع حيا وعلى ورثته بعد موته أه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في من اشترى دابة فوجد بها عيب فذهبا على البائع برضاه من غير محابة عند القاضي فهل للبائع  
 على بائعه الأول فالحق جواب لا قال في التنوير باع المشتري أرضا فوجد عليها عيب فذهب إلى المشتري  
 بقضاه بعد قبضه ولو برضاه أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأى فيما اشترى عيبا ولم يعلم به  
 هل له الرد بعد أن علم عيب فالحق جواب أن ذلك العيب لا يتخلو أمان أن يكون ظاهرا لا يخفى على الة  
 أولا يكون كذلك فإن كان ظاهرا فليس له الرد إلا فلا يتخلو أمان أن يكون البائع بين يديه أولا فإن لم  
 السبب فاشترى الرذوان ينسبه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضا إلا فلا فذا رأى في الجارية ففر  
 بالبيان السبب لم يعلم أنها عيب له دلالة مما يشبهه إذ ليست كل قرحة عيبا وإن رأى ورما أو دين إلى  
 السبب بانه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فبها رده قديم أي من ضرب قديم في تنقيح السبب  
 ثبت له الرد ما ظهر له من غير الضرب أه من التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرداء  
 قبل القبض هل يتوقف على رضى البائع أم لا فالحق جواب لا يتوقف قال في الوهبانية  
 ويقع قبل القبض بالعيب وحده \* والاحتكام أو رضى وهو محضر  
 قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه صورته الملع على عيب قبل قبض المبيع فأبطل البيع بمحض

مطلب رأى عيبا فملحه  
 ليس له رده  
 مطلب بعد وطئ الجارية  
 الملع فيها على عيب

مطلب باع العبد وباعه  
 المشتري فبات العبد بالخ

مطلب اشترى أرضا فوجد  
 فيها نواصب سلطانة له الرد

مطلب ردها على البائع  
 برضاه ليس للبائع الرد على  
 بائعه

مطلب العيب أمان أن يكون  
 ظاهرا لا يخفى أولا

مطلب لا يتوقف الرد بالعيب  
 قبل القبض على رضى البائع

الى ثمن بطل وان لم يرد وان كان بعد القبض لان من الرضى أو التمس فالحصول شرط في البطل وان لم يرد  
 بالابطال بدون دفع وقوله وحده ليس معناه انه من رده له عن حصره بالسابع بل انه يحصل منه  
 وحده من غير رضى وحكم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى دابة من رجل فباعه من غير رضى  
 ارادته عموماً على ان يرد مائة صاع من زبدتها في السابع الاول فالحكم ان يرد في السبعين  
 ما اشترى من رده عليه بعد رده على ثمنه لو ردها بمقتضاها ومعناه ان له ان يحاصم الاول ويعمل ما يحب  
 ان يعمل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رداً على ثمنه بل هو رد الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه رداً  
 على موكلا لان البيع واحد فادار البيع رجوع الى الموكل بخر وتماه فيه وبخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به  
 على المشتري الاخير يكون حكماً على كل الناقصة قال في المهر وهما الاطلاق فيه وفي المتوسط عاذاً  
 في المشتري العيب عند الناقص الاول اما اذا اقام النسبة ان العيب كان في المشتري ولم يشهد له كل عند  
 الناقص الاول ليس له المشتري الاول ان يرد له ما كان في العقد فبطل الدابة واقرة في المهر ايضا فلو لم يكن  
 وهو حقيده ايضا عاد اليه بغير العيب عند الرد في العقد لو قال بعد ذلك ليس به عيب لا يرد على الناقص  
 الاول بالانفاق اه من اراد الله تعالى اعلم **سئلت** عن مشتري اراد ان يبيع بعيب ولم يدع الناقص  
 مسقط الرد هل يجب ان يقاضي المشتري حقه ثم يبيع له ما بقي من الدابة فالحكم ان يرد عليه حقه عند  
 الامام الثاني رحمه الله تعالى في الخلاصة والارادة ان القاضي لا يستعمل الحكم بلا طلب المدعي الا في  
 مسائل مما حيار العيب اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع دابة على العراء من كل عيب ثم اطاع  
 المشتري على عيب واراد الرد هل له ذلك فالحكم ان ليس له ذلك قال في السبعين بوضع البيع بشرط  
 العراء من كل عيب وان لم يرد ولم يدخل فيه الموقوف والحادث قبل القبض ولا يرد بغير اه قال المحقق ان  
 عاين وسماه مائة وربع مائة فباعها الدابة دار امشلا فيقول بعتك هذه الدابة على انها كوم نراب وفي  
 بيع الدابة يقول بعتك مائة مخطئة وفي نحو الذوب يقول خرقا على ان يرد بغير ذلك انه مشتم على كل  
 الدابة فادار بعه المشتري لا جبراً لانه قد نكل عيب يظهر فيه وكذلك لو لم يفته على انه حاصر خلال  
 ويراد ببيع هذا الحاصر عاينه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر عبر خلال أي مسروق  
 أو عيب ما يرجع عليه المشتري بهذا كله على العراء من كل عيب ونظيره ما في البحر لو قبل الثوب بغيره  
 بغير أي الموقوف وتدخل الرق والزهر أي لو كان فيه عيب لا يرد وكذا لو وحده موقوفاً أو موقوفاً وهو م  
 زروق الذوب وهو ما ياب من أي أصلته ثم رأيت بعض المحققين كبر ان العلامة اراهم لا يرى  
 فحسب في محاماة وقال بعتك الحاصر الموقوف بغير ذلك جميع العيوب فلو باع في ليس المشتري رد  
 الامة الى اراء من جمعه عيوبها اه وقد حرم عندناهم بقولهم عندنا ح ساقط ما عاين ويعملون  
 ايضا بعه لك الحاشي فيه يردونهم يبيعون على العراء من جميع العيوب ولا يكون لاشترى الرد العيب  
 في هذه الحالة فلو باع في الاول حيار العيب يسقط ما مور منها لم يرد بغير البيع او بوفت القبض  
 ومنها الرضى به ومنها ما اشترط العراء من كل عيب ومنها ما لم يرد على شيء ومنها الاقرار بان ليس  
 به اله ما عاين كافي المهر الثانية لا يحل كتمان العيب في مبيع أو عن الا في مسائل في الاول الاخير  
 اذا اشترى شيء بانه رده عن النقص شوطاً من كل من الاعضاء الثانية يجوز اعطائه الزوف والماء في  
 الحمايات كافي الاشياء العائدة اليها لثبوتها واشترى ثمره كرم ولم يكتف قطاه له اله الزنايين بعد القبض  
 لم يرد وان لم يرد فان انقص البيع ما سأل الزنايين فله الصبح لم يرد الصحة عليه كافي الدر والله تعالى اعلم

### في باب في الاقالة وبيع الوفاء

**سئلت** عن باع ثوباً من ثوبه اشترى عيباً فأتى به الى الناقص ورده عليه بقر له منه وبعد ايام مات هل

مطلب باع ما اشترى من ثوبه  
 يسير رده على ثمنه ولو بقضاء

مطلب لا يستعمل الحكم  
 بلا طلب الا في مسائل

مطلب باع على العراء من  
 كل عيب

مطلب باعها على انها كوم  
 نراب

مطلب باعها على انها عاين  
 ما عاين او على ان يبيع في قيمة  
 مطلب حيار العيب يسقط  
 ما مور

مطلب اشترى ثمره ولم يكتف  
 قطاه من كثر الزنايين

مطلب رده له الناقص يكون اقالة

يعتد على البائع؟ فالجواب نعم يعتد عليه لأنه لم يرد عليه وقبله كان اذالة البيع والمسألة في الخبرية  
وعبارتها حيث قبله صرحا ما رقبوله اذلة لعدم البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري اه  
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن باع وأكره البيع فأقيمت عليه البيعة اتباعاً ودعى الاذالة هل تسمع  
دعواه والحل هذه فالجواب نعم كافي خلاصة الاجوبة نقل عن عبد الرحيم والله تعالى أعلم **مسئلت**  
عن تقابلا على أن يترك للمشتري من الثمن بعضه للبائع فما الحكم في ذلك فالجواب ان الاذالة جائزة  
وأما الخط من الثمن فلا يجوز فإخذ للمشتري الثمن تاماً قال في الخلاصة وكذلك قال في أفتى على أن أضع عنك  
حين من الثمن فقال قلت جازت الاذالة دون الخط ويدفع كل الثمن اه والله تعالى أعلم **مسئلت**  
ما قولكم في باع فربا سبوع من الثمن ثم تقابلا بينس أنوعر جرس الثمن هل تصح الاذالة بذلك  
فالجواب ان الاذالة تصح بعنل الثمن الاول قال الكفوي رحمه الله تعالى الاذالة عند أي حنفية فصح  
قبل القبض وبعده بعنل الثمن أو بأقل أو بأزيد من نوع الثمن أو بينس أنوعر جرس الثمن هل تصح الاذالة  
الاجنل الثمن الاول فمثل اشتراط الزيادة والنقصان واشتراط بدل آخر كالمحصل الاذالة قبل القبض  
اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن اشتري بستانا مشتملا على نخيل وزيتون وغير ذلك من الاشجار الثمرة  
وأكل ثمره نخوسة ثم تقابل مع البائع فهل لا تصح هذه الاذالة بعد كل الثمار فالجواب نعم لا تصح  
كافي خلاصة وهذه عبارتها رجل باع من آخر كروما وسله اليه فكل المشتري زله سنة ثم تقابلا لا تصح  
ونقل في الخبرية عن المجتبى مانصه والزيادة للمنفصلة تمنع الاذالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة  
المولدة من البيع كالثمره قال ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين  
والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الاذالة وكذلك تمنع الفسخ سائر اسباب الفسخ اه والمأخذ عدم  
حصة التفاسخ علمت ان الثمرة كاهل المشتري اه كلام الخبرية والله تعالى أعلم **مسئلت** عن باع عقاره  
بيع وفيه ما يباح للمشتري على الفلقة فكل منها البعض ورجع البائع في اباحتها ومنعه من كل الفلقة فهل  
ذلك فالجواب نعم قال النحرير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين ويقع في بلادنا في بيع الوفا  
اشتراط اكل الرائد وهاطلاق وياحده والاباحة تقبل الرجوع صرح به في مخ الفغار في باب التصرف في  
الزمن وتقبل التعلق بالشرط والخطر صرح به فيه ايضا وصرح به الزبلي وغيره فيجوز الرجوع عن  
الشرط قبل اكل الكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع فيما كلفه وما تفقحت صرح في جواهر  
الهناوي اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن قال للمشتري منه أفأني فقال أؤتلك هل تم الاذالة بذلك  
أو توقف على القبول من البائع فالجواب انها تتوقف قال في الخاتبة البائع لو قال للمشتري أفأني  
هذا البيع فقال المشتري أفأني لا تم الاذالة عندها لم يقبل البائع قبل اه **مسئلت** في الخاتبة  
رجل اشتري حمارا وبقضه ثم جاءه الحمار بعد أربعة أيام فرده على البائع ثم يقبل البائع صرحا واستعمل  
الحمار بأمانه امتنع عن رد الثمن وقبول الاذالة كان له ذلك لأنه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تم  
الاذالة باستعماله اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في رجل اشتري عقارا من زيد فشتع عليه الجار تقابلا  
المشتري مع البائع فهل تمنع الاذالة للشفعة أم لا فالجواب لا تمنعها والمسألة في الخبرية من كتاب الشفعة  
والله تعالى أعلم **مسئلت** عن اشتري عقارا فاشتره وأكل غلته وهي الاجرة ثم تقابل مع البائع فهل  
تصح هذه الاذالة فالجواب نعم تصح هذه الاذالة وتطيب الفلقة للمشتري قال النحرير الرمي في حواشيه  
على جامع الفصولين وقد سئل في مبيع استغله للمشتري هل تصح الاذالة فيه فأجبت بقولي نعم  
وتطيب الفلقة والله أعلم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله  
رجل باع آخر كروما وسله اليه فكل ثمره يعني ثمر سنة ثم تقابلا لا تصح اه والله تعالى أعلم **مسئلت**  
عن رجل عليه دين قضى عليه للدين وألح عليه في طلب دينه فباعه بيده عقارا ببيع وقدره له البيع ثم

مطالب بعد انكار البيع  
اتى الاذالة تسمع دعواه  
مطلب في الاذالة على أقل  
من الثمن  
مطلب تصح الاذالة بعنل  
الثلث الاول

مطلب تقابلا في بستان بعد  
أكل غلته لا تصح الاذالة

مطلب باعه وفيه ما يباح غلته  
ثم رجع في الاباحة صح  
الرجوع

مطلب قال أفأني فقال  
أؤتلك لا تم الاذالة  
مطلب رد الجار على البائع  
فلم يقبل

مطلب الاذالة لا تمنع الشفعة

مطلب اشتري عقارا وأجره  
وأكل الاجرة ثم تقابلا

مطلب في بيع الوفا

أخصر المدين الذي الذي عليه وطالب من الدائن والمبيع هل له ذلك والجواب نعم كما نفي ذلك شيخ  
 الاسلام على احدى وجهي الله تعالى ونقل الكفوى عن الحامية مانعه واحتلوا في البيع الذي يسمعه  
 الناس بيع الوفاء والبيع الحائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيخ الامام أو شجاع والساضي الامام  
 أو الحسن على السندى رجوه الله تعالى حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويصحب للمشتري ما كل من  
 غره ولا يباح له الاستماع ولا الاكل الا بإباحة المالك الشرع قط الدين له لانه اذا كان وفاقا المدين ولا يضمن  
 الزيادة اذا هلك لا يضمنه ولا تمنع أن يسترد اذ اوصى الدين والتجرب ان العقد الذي جرى بهما ان كان  
 فلفظ البيع بشرط الوفاء أو تعلقا بالبيع الحائر وعدها هذا البيع عارة من بيع غير لازم كمثل وان  
 ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه الوفاء عارة حار البيع ويبرمه الوفاء بالوعد ان المواعيد  
 قد تكون لأربعة ففضل لأربعة لحاجة الناس اه قال في الدر المختار من مصت مع الوفاء وصورته ان  
 يبيعه المدين بالنفع ان اهدى اذ عليه الثمن رد عليه المدين اه قال المحقق ان عايد في حواشيه وفي الكفاية  
 عن المحيط هو ان يقول الدائع للمشتري بعت منك هذا العبد عاك على من الدين ان متى مضى منه وهو  
 وفي حاشية المصولي هو ان يقول بعت منك على ان نبيعه متى خفت الثمن في هذا البيع باطل وهو  
 رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع المصولي ولو يبيع كرم يفت هذا الاكرم فالشعيرة  
 للمائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع الخطة حكمه ما حكم الرهن والراهن حق الشعيرة وان كان في يد  
 المرتن اه وهذا في الطريقة مانعه في مثل في رجل باع من آخر عاقرا ثم مملو وأطلق البيع ولم  
 يدكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى المائع بعده ان اوفى مثل الثمن يبيع البيع معه وكان البيع عتق  
 الثمن أو يبيع يسهل يكون بيعا نائا أو رها في جوابه بقوله هذه للسألة اختلف فيها ما يجمع على  
 اذ قال ومن في الحاوي ازاهدى ان السوي في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يدكر فيه الوفاء الا ان المشتري  
 عهد الى المائع بعد البيع المطلق ان اوفى عتق عنه فانه يبيع معه البيع يكون باتا حيث كل الثمن في  
 المثل أو يبيع يسهل اه وعنده أفتى في الحامدية وعلمت ما حيث كان الثمن في المثل والاشهاد الدل كور بعد  
 البيع للرؤية وعنده من المشتري ولا يجرى على رده قال والمسألة في الطريقة من البيع وعتقه في المراتي  
 والبراري اه قال المحقق ان عايد بعد ثبوت ذلك لو كان من فاحش مع علم البائع به وهو رهن اه قال  
 ابن عايد بعده هذا وقدمنا في البيع المستتر حج قولها عدم النقص الشرط المتأخر عن العقد اه وفي  
 الدر المختار ولو استأجره بانه لا يبرمه الاخر لانه رهن حكما اه وفي الطريقة ولا تخفصها الاخر على المتي  
 به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أو قبله قال في الهباية سئل القاضي الامام الحسن المازندي  
 عن باع دارا من آخر ثمن مملو مع وفاء وتقاضا من استأجرها من المشتري مع شرائط جهة الاحارة  
 وقبضها او مضى المدة هل يبرمه الاخر فقال لا لانه عهد ياره والاهي اذا استأجر الرهن من المرتن  
 لا يبيع الاخر اه والله تعالى اعلم

### باب الاستحقاق

سئلت عن اشترى مرسا من رجل وقصها ثم قام عليه اسان يدعي ان له فيها الربع واه غير راض  
 ببيع المائع لمصته فانكر للمشتري أن يكون له فهاحق فاق المائع بأن لهذا القائم الربع كما نفي هل  
 لا يثبت ان الرابح ولا يظهر في حق للمشتري فالجواب نعم لا يثبت ان قراره في حق للمشتري لان الامور  
 حجة قاصرة على الغير ولا يوافق احد ما قراره المشتري نعم اذا أقام هذا المستحق بية عادلة له على ربه فانها  
 بقصى له بهو المسألة في حار في الهداية وهذا المط السؤل والجواب في مثل في عن شخص باع عيما ثم  
 حصر شخص فادعى حصة في المبيع فصتقه البائع هل يقبل قول البائع في جوابه لا يسمع قول المائع أن

مطلب في ان الموصى له  
استحق منه ما وصى له  
لا يرجع

مطلب في مبيع تكرريه  
الباع ثم استحق

المدعي له حصه في البيع الا سببه شريعه اه اى بقرينة المذبحى والله تعالى اعلم **في** سئلت  
عن رجل اوصى له احرأمة مئة صهامى التركة فاستحققت منه مئة شريعى فهل له الرجوع على النافع  
للموصى اولا فالجواب انه لا رجوع عليه كفى الحماية والسيعة كما لا يرد هاهنا بيع وبجدهما  
والله تعالى اعلم **في** سئلت عن اشترى ستا مائة في يده سبب وهو بائع اكله ما تم استحق منه فهل  
للمستحق تصيبه المدة التي اكلها فالجواب نعم دل الكموى رجل اشترى ستا مائة كان في يده سبب  
واحد الف مائة ثم استحقه رجل منه اى ضمن الرجل ثمة الا سببه اه ودل ايضا بذلك رجل عصب سنا  
او تضر او كان في يده مئة تكون الثمة صاحب السنان اه والله تعالى اعلم **في** سئلت عن مبيع ذكر  
فيه البيع من واحد ولو استحق من المشتري الا حبر بقضاء القاضي فهل يرجع المشتري على بائعه  
وبائعه على ما عهده الى احرهم فالجواب نعم دل في جامع العصولين استحق من المشتري الا حبر يكون  
حكم على كل الباعة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا اعادة البينة اه وانفى عن ذلك في بيعة العناوى وفي  
اندر المحار والمايك محكم على دى البدوى من تلقى دوايلد الملك منه ولو مورثه منه دى الى بقية الورثة  
اشياء ولا تسمع دعوى الملك منهم للمحكم عليهم بل دعوى الناح ولا يرجع احد من المشتري على بائعه ما لم يرجع  
عليه ولا على الاكفيل ما لم يقض على المكمول عنه اه قوله وعلى من تلقى دوايلد الملك منه هذا مشروطا  
اذا اتى دوايلد الشراء منه في العرض الخلاصة اذا قال للمشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكى لاني  
شريته من فلان صار انا مبيع مقبض عليه ويرجع المشتري عليه ما فى امان قال في الجواب ملكى ولم يرد عليه  
لا يصير النافع مفسا عليه والارث كالمشترى وصورته دار بيد رجل يدعى اياه له احرأمة اوصى اياه وقضى  
له ما احرأمة لقضى عليه واذا كانت لايه تركها ميراثا ولا وصى عليه بقضى الماخ المذبحى بصفه  
لان ذلك لم يزل ملكى لاني ورثته اى اى لصير الاح مفسا عليه وكذا الورث الا ان اقضى عليه انه ورثه من  
ايه به داسكاره واقامه البينة ولو اقر بالارث قبل اقامه البينة لا تسمع دعوى الاح قال وقد كرهه ادا صار  
المورث مفسا عليه في محددات وذاتى وارثه ذلك المحدود اى اذى الارث من هذا المورث لا تسمع وان  
اذى مطلقا تسمع وان كان المورث مدينا وقضى له ثم بعد موته ادى لقضى عليه على وارث القضى له هذا  
المحدد مطاعا لا تسمع وقوله ولو مورثه الصغير عائد على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اى لو اشترى دوا  
اليد من مورثه ولم يحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث ولا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث  
وقوله بل دعوى الناح اى اذى الملك من المستحق بان يقول بائع من الباعة حبر رجوع عليه ما فى امان  
لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع بقضى ملكى او ملكا بى ولا واسطة او هو المبيع دعواه  
وبطل الحكم ان اثبت او يقول امانا لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتدعى ايضا اه عرر واذا  
كلامه لا لا يشترط اثبات الناح حصول المستحق كما احاب به في الحامدة وقيل انه مقتضى ما فى بى  
الحبر بى باب الاذالة موافقا لما في العمادة من ان هذا القول اظهر واشبه وقوله ما لم يرجع عليه  
ما ليس للمشتري الا وسط اى يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الا حبر وقوله ولا على التكفيل اى  
الصام ما دل ذلك اى صام الثمن عند استحقاق المبيع وقوله ما لم يقض على المكمول عنه المراد بالقضاء  
هذا القضاء على المكمول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق وسيأتى في الكماله ما عهده  
ولا يؤخذ صام النكاح اذا استحق المبيع قبل الفصل على اناع بالثمن افاذه في الرد والله تعالى اعلم  
**في** سئلت عن وضع يده على ستان وكل علة من ذى عليه انسان بان ذلك الستان موقوف على  
اولاد فلان ثم وثم وقفا صحيحا لاروا له متول على ذلك الوقف تولية صحيحة وانت توليته كما اتى ومطلب  
من واضح السيد رجوع يده عن الستان وتسلمه للتولى وهو المذبحى المذكور ورد اللة التي اكلها افاهاه  
المذبحى عليه ما كان اشتراه من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق البيع يكون باطلا ولا يرد

مطلب اذا استحق الوقف  
من شتر به بعد اكل اللة  
مؤخذ منه اللة

الله التي أكلها أحبوا ونفروا فالحجاب ان مثل هذا السؤال يقع للتحقق الرمي فأجاب عنه في  
 الخبر بقوله لا يصح بيعهم وعليه أن يرد هذا السؤال أي حسبه العاصي حتى يرد عليه والرد على  
 استأكلهم أو يرجع عليهم عائد عن الشيء ان ثبت بالوجه الشرعي وسئل أيضا عن عاصيه سئل في رجل  
 اشترى كراما فقصه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر له في خاص له وص بعد اتمام السنة وأحده المانع  
 قصه العاصي وطالب العسله التي أكلها المشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كان  
 فائضا وقصه ان كان هالكه وهل القول قول المشتري في مقدار ما سأل ان أقر له ما سأل وان أنكره بالكلية  
 في جميع النوايا سواء كان عن جامع المساوي له يوضع من العله مقدار ما عرق في عمارته وما فصل من ذلك  
 بأحده المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما سأل ان أقر له ما سأل وان أنكره بالكلية  
 والقول قوله بمسئله لا للمدعي عليه والآخر للمدعي فيمباح الى المسئله والله تعالى أعلم (وكتب) كتاب الى  
 يونس في أوامر ذي الحجة من أوائل سنة ثمانية وتسعين بعد المائتين والالف سؤال الهداية بسم الله الرحمن  
 الرحيم ما قولكم أهل العلم بحكم الله تعالى ونعمكم المسلمين أمه فيمن أتى على آجران الجبل الذي سده ملكي  
 دخل بني السرازم فلا يصح سبب وبصداحانه للمدعي عليه وهو صاحب اليدان الجبل ملكي دخل  
 بذي النان من من فلا يصح سببه أشهر من كتاب للمدعي اثبات دعواه فامهات هذين وحكم له بالجبل فأحده  
 وأعطى للمحكوم عليه نصحه الحكم ليرجع على بانيه من حرج عليه وأراد ان يرفع الرجوع على المانع الأول  
 ودفع المانع الأول نصحه للمشتري المحكوم له دعوى المستحق بالجبل المسد كور ملكه منه حرج سبب  
 دخل يده بالسرازم فلا يصح بقل دفعه للذكر كور وسده ويقضيه له على الشخص ويقضى الحكم الأول  
 لعدم تاريخ هذا المانع الأول ولا يقبل منه ذلك لكونه محكوما عليه بالحكم الأول لما قالوا ان الحكم على  
 الأول حكم على جميع النافع ولا يصح دعوى الملك منهم الحكم عليهم لدعوى السباح أحبوا ونفروا وزجروا  
 والسلا من عابكم والرحوم من نصح الجواب وبأيده بالمصوص الواضحة ولكم الاحوال والنواب من  
 الملك الوهاب في فاح به عنه شيخ الاسلام يونس المحقق الدقيق سيدي أحمد بن الخوجه الله في عاصيه  
 الحمد لله العياض الوهاب والصلاح والسلام على سيدنا محمد وآل من أوفى الحكمة وفصل الخطاب وعلى  
 الآل والأصحاب وكل من أسند يدك بذلك المار وأبسط الى ذلك السحاب وبعد فيقول السيد العسيري  
 الجواب والله المستعان لا يخفى ان الفصالة على ذي اليد يكون فصا عليه وعلى من يليه واليد الملك منه  
 ولو مورثه اذا كان ذلك الفصا باليد حتى يتعدى ذلك الحكم الى بقية الورثة كما في الاشياء ولا فرق بين  
 أن يكون التلقي الا بواسطة أو بواسطة واحدة أو وسائط متعددة كما في الدرر وغيرها ومن عني العز على  
 ذلك أيضا ام لا بعد المسئلة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكا على الناعة فاداراد  
 واحده من المشتري أن يرجع على بانيه بالنهي لا يباح الى اعاده النعمة وفي الضرر من أول كتاب الاحتفاظ  
 نقلا عن الخلاصة المشتري اذا صار مقصبا عليه بمسئله المانع مقصبا عليه اذا دل المشتري في جواب دعوى  
 المدعي ملكي لا يشرى منه من ولا يصح من البائع صار المانع مقصبا عليه حتى لا يصح دعوى البائع  
 هذا المحذور يرجع المشتري عليه بالنهي أما اذا قال في الجواب ملكي ولم رد عليه لا بصير المانع مقصبا عليه  
 حتى تجمع دعواه هذا المحذور ثم ان القصه في واحدة الجبل هذه كان باليد فيسعدى والمدعي عليه في بارلة  
 الخالد كرفي بحال الخصام المانع الذي تلقى الملك منه والحكم صلا في محله لانه وقع بين مشتريين كل منهما  
 اشترى من انسان غير من اشترى منه الآخر فيترجح الاقدم تاريخا وهو المانع المسأله التي من حجة  
 الفصل الثامن من فصول التمهيد وقال الامام الرباعي من باب دعوى الجاني من الدين بخلاف ما اذا  
 ذكر السب كالشراء ويحوى لاسمها بينتان الحسنة وجهه الاقدم أولى بالمندع المسأله التي من حجة  
 المقدم وحيث كان الحكم مستوفيا لشرائطه فيتمدى الى جميع المانع ويكون مقصبا عليهم وفي الفصل

مطلب يوضع من العسل  
 مقدار النعقة والفاصل  
 بأحده المستحق

صف على هذا السؤال المهم

مطلب اذا قصي على المشتري  
 صار المانع مقصبا عليه



الخامس عشر من الفصول العمادية لا يستحق المشتري من المشتري الاخر يكون ذلك قضاء على جميع  
 الباعه حتى لو اقام واحد من الباعه يمينه على المستحق الملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتري  
 الرجوع بالنقص على بائعه من غير اعادة اليه ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذ رجح عليه مشتريه اه  
 ومن القواعد التي نص عليها علما وبارحهم الله تعالى ومهم الامام الرابع في اول باب دعوى الرجلين من  
 النبي ان البيعة في الملك المطلق تنبت اولية الملك ولا يصح ان اولية الملك يدخل في ضمنها الجنس ستم  
 خاتمة واحدة حكم للحارح كان ذلك قضاء على المستحق منه وعلى من باع له ولا تصح دعواه انه ملكه  
 بالثمن من قبال مدهجس سبع مئة القصا المتعدي اليه على ما سمعت من كلام المصنف ثم قول صاحب  
 الفصول لو اقام واحد من الباعه على المستحق يمينه الملك المطلق احتراز اعمال او اقامه البائع عند اعادة  
 رجوع المشتري عليه باني الملك من المستحق المقضي له بسبب من الاسباب كالتبرع ونحوه او اقامه اعلى  
 دعوى النتائج فان يمينه ذلك البائع مقبولة ودفعه مسموح كما بينه صاحب الفصول في تصديق ذلك  
 المصنف ولذا ترى كثيرا من علماءنا يقولون لا تصح دعوى بائع من الباعه الملك ودفعه عنه عن التقيد  
 بالمطلق في العرر وشرحه الدرر والحكم به أي هذا النوع من الاستحقاق أي النوع الما قبل الملك من  
 شخص الى آخر حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المذهب من يده وعلى من تلق دوا البيعة الملك منه بلا واسطة  
 او واسطة فلا تصح دعوى الملك منهم لكونهم محكومين بما عليهم بل دعوى النشاح بان يقول بائع من الباعه  
 انا لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب اذ المبيع نفع في ملكي او ملكي بائعي بلا واسطة او سمعنا تصح دعواه  
 ويطلب الحكم ان أثبت أو تاتي الملك من المستحق بان يقول انا لا اعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق  
 فسمعنا ايضا وفي التوبر والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلق الملك منه فلا تصح دعوى الملك منهم بل  
 دعوى النتائج فتلخص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجمل ملكه مدهجس ستمين بالثمن من ولا  
 لا تصح اذ لم يدع سحا ولا تلقا من المستحق وليس الا يمينه ما يسمع الدفع كما علمت من كلام الاحباب قدس  
 الله ائروا واحد منهم هم ادا اكرمتكم من الباعه نفس المبيع يحتاج من اراد الرجوع عليه من المشتري الى  
 اقامة البيعة على ما في الفصول وغيرها حرره الفقير الى ربه اجد بن محمد بن الحويج كان الله في ٧ محرم  
 سنة الف وثمان مائة وخمسة وتسعين والله تعالى اعلم **سئل** عن اشترى جلا وبقيته فاذني عليه  
 آخره انه ملكه نافع عنده من نفعه واثبت ذلك وحكم له به فاراد المشتري الرجوع بالنقص على بائعه وبهرس  
 بائعه انه نفع عنده او عسدي اثبت هل يسمع بينته فيبطل الحكم الاول فاجواب نعم قال في جامع  
 المصنف لو استحق بفتح يهرس بائعه انه نفع عنده او عسدي اثبت يبي أن يسمع بينته وبطل الحكم اه  
 والله تعالى اعلم **سئل** عن مبيع تكروفيه البيع من واحد الى واحد ثم استحق فرجع  
 المشتري على بائعه فلما اراد بائعه الرجوع على بائعه اكر البائع ان يكون باع ذلك المبيع فهل يكتف  
 من يد الرجوع انبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فاجواب نعم قال في جامع الفصول  
 اذ اوله الايدي فاستحق فرجع بصهم على بعض ثمنه بحكم فاستكر البائع احد الباعه يحتاج الى اقامة البيعة  
 على البيع في حق وهن يحتاج الى اقامة البيعة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان علم القاضي بذاك  
 الرجوعات لا يحتاج الى انباتها والا فان كانت عمدة فاض احرأ وعنده الا انه نفع يحتاج الى انباتها اه زاد  
 في حراة الفقهاء وان كانت الرجوعات بين يديه وهو اكره لا يحتاج الى انباتها قل في البيعة والله  
 تعالى اعلم **سئل** عن اشترى طاحونة واستعماه او حصل باستعماه في طرف سنين اموالا دول  
 للمستحق ان يملكه بالعملة فاجواب ليس له ذلك كما في بيع شمع الاسلام على اعمدي رحمه الله  
 تعالى استدله الكهوي بمناصه ولو اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها لم يستحق ما ليس له ان  
 يطلب المشتري بشئله الطاحونة لانه ليس من اجراء المبيع بل من قبضه له وكسبه اه معز الجواهر

مطلب البيعة في الملك  
 المطلق تنبت اولية الملك

مطلب استحق بفتح يهرس  
 بائعه انه نفع عنده يبطل  
 الحكم

مطلب لو استحق البيع  
 أحد الباعه يحتاج الى  
 اقامة البيعة

مطلب استهول المشتري  
 الطاحونة مدة فاستحق  
 لا يملكها بالعملة

المتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المستحق بدراهم فهل له الرجوع  
 بالثمن على بائعه فالحق جواب نعم قال في الدرر اربعة اقسام على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شئ يرجع  
 بكل الثمن على البائع وان صالح قبل الحكم لا يرجع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استحقاق منه  
 ما اشتراه بائعه هل يس له الرجوع على البائع فالحق جواب ليس له الرجوع عليه والخاتمة هذه قال في  
 الدرر ثم الرجوع على الرجوع المشتري الثمن على البائع لئلا يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما اذا ثبت اقرار  
 المشتري او سكوته عن ابي او اقرار وكيل المشتري او سكوته ولا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون  
 صحة حتى يقر به وفيه ابدان اثنى بكرى حامد البخاري انه قد قرى داراواستحقاقها وعمل باقرار المشتري او  
 سكوته عن البين لا يرجع على بائعه بالثمن فان اقام المشتري البيعة ان الدار له ذلك المستحق لا يرجع على بائعه  
 بالثمن لانه مع بيئته ان الدار اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ذلك المستحق بقدره وبأحد البائع بالثمن  
 ولو لم يقم البيعة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلبه منه بالثمن الذي كان له ذلك لانه لا يمكن ان يسكن  
 عن البين بمصر سكوته كالتقريب يسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا ما يجب سقطه والبائن  
 عنه عاقلون اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري ورسا فاذى آخره منه فشره منه هل لا يرجع  
 للمشتري على بائعه نصف الثمن فالحق جواب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شره فاذى آخر  
 نصه فشره منه لا يرجع على بائعه نفي الا ان يشتري منه بعد استحقاقه ويرجع نصف ثمنه اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن اشتري دارا او مسكها جسد سبب ثم استحققت منه وهل عليه احوثك للذة  
 فالحق جواب ليس عليه ذلك في حوائج الحسب الزم على جامع الفصولين فبلا عن الغنية لو سكن  
 للمشتري الدار سبب ثم استحققت لا يجب عليه احوثك لو سكنها بمسكها بمسكها للثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن المستحق منه للبائع اذا طاب من المستحق نصفه من الحكم وامتنع المستحق هل يصح على ذلك  
 فالحق جواب انه لا يصح قال في الدرر في قبيل كتاب الاقرار ليس للمشتري ان يجبر للمستحق على اعطائه  
 الفصل عاشر من الدعوى والحكم لان احياءه غير موقوف على السجل بل يرجع يحصل بالبيعة ايضا  
 فليتم بين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري دارا ساها فاستحققت هل يرجع على بائعه  
 بخصوص الثمن او به وبقية البناء فالحق جواب ان هذا السؤال راجع لحالها فاصدق فاجاب عنه بقوله  
 يرجع عليه بالثمن وبقية البناء يوم يسلم ذلك اليه كافي الحماية والعمادية والحسبية وجامع الفصولين  
 (شري ارضا) فهي ما اؤغر من اؤررع فاستحققت يرجع المشتري بثمنه ويسلم له وورعه وصحبه اليه  
 ويرجع قيمته امينيا قائما يوم يسلم اليه فصولين من الاستحقاق (لشري) اوله قصص او طيب سطوحها  
 ثم استحققت لا يرجع على البائع قيمة الحصص والطين ولما يرجع عليه ببقية ما يمكنه ان يقضه ويهدمه  
 ويسلم اليه فصولين ايضا قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في الشفيع اقول بقبيل هذه ارجوع اليه  
 بعد ان لا يرجع بالبيعة كاحقره المله ووضوها هو به صريح في الدرر المختار وغيره بخلاف ما لو اشتري كراما  
 كاسيا في اه واصل ما وعدنا به سابق ان من اشتري كراما واستلده سبب ثم استحققت منه فانه يوضع عليه  
 من الدار مقدار ما في حق عمارة الاكرام من قطع الكروم واصل الاحساق وشبه الخيطان ومنه  
 وما فصل من ذلك باحده المستحق من المشتري قال المحقق ابن عابد بن ليطر العرق بنه وبين ما مر  
 من استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا ببقية ما يمكن تسليمه من البناء دون ما البقية وكذا لا يرجع على  
 الباقية على الدابة او العبد ولم يظهر في وجهه فليست اهل ثم رأيتي ذكرت فيما علقه على الدرر المختار ان هذا ليس  
 رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو انتطاع من الدار التي استعملها وهو بعد البحث فيه محال اه  
 وفي الدرر المختار شري دارا بنى فيها فاستحققت رجوع بالثمن وقيمة البناء مبيعا على البائع لانه لم يقض  
 اليه يوم تسليمه وان لم يسلم بالثمن لا عبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مستحق برهن انه نخر

مطلب قضى على المشتري  
 بالاستحقاق ثم صالح يرجع  
 بكل الثمن  
 مطلب من استحقاق منه  
 باقراره لا يرجع

مطلب استحقاق منه نصف  
 فريسه اشتراه فاستشره  
 لا يرجع  
 مطلب استحققت منه الدار  
 بعد ان سكرها لا يطالب  
 بالاحرة  
 مطلب طلب المستحق منه  
 نصف الحكم من المستحق  
 لا يرجع  
 مطلب استحققت منه الدار  
 بعد ما ساها

مطلب مستحق برهن على  
 المتأخر فبرهن حقه  
 على اقراره بالسرا من فلان

عنده فبره حصه منك قد أقروا بالاشتراك من فلا هل يكون هذا دعوا للمستحق - فالحق  
 ان يكون دعواه كالحق جامع المصولين قال صاحبه لانه أثبت تعاونه اه وفي الجامع المد كورلو  
 استحق نتائج فطلب عليه فبره من ثمنه له مع عدى أو عدا ما نبي يسعي أن تجمع بينه وبين المالك  
 بالاستحقاق بالساحح لما عثر أن هذا البده والساحح الأول فبسه أولى اه والله تعالى أعلم  
 في سئلت عن مشترأرأه الساتع التي ثم استحق منه البيع فهل لا يرجع على الساتع  
 فالحق لا يرجع عليه شيء في جامع المصولين ولو أثار الدافع المشتري عن ثمنه أو وهبه منه  
 استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع شيء على ثمنه وكذا بقية الباعة لا يرجع دعهم على يد من لم يمد  
 الهام على الذي أثاره مشتريه اه والله تعالى أعلم في سئلت عن استحقاق منه دابة شخصه فامر  
 فقال ان المستحق أحدهما طالما لم يرد حق هو لا يرجع على ثمنه بالنسبة والحالة هذه فالحق  
 انه لا يرجع عليه والحالة هذه في العتوى الاقربوية استحق بعض نصيب أحده الورثة بغيره بعد  
 الفسقة بغيره وقصده فقال أحده المتدعي طالما لم يرد حق ليس له أن يرجع على نصيبه الورثة شيء وكذلك  
 المشتري اذا استحق عليه البيع بغيره ادان ذلك لا يرجع على ثمنه بالنسبة اه والله تعالى أعلم في سئلت  
 في رجل أتى على آخر ان الدابة التي بده له مدمشور فاحاله دواليه باله اشتراها قبل ذلك وقضى به -  
 للذي بده لا يرجع المشتري على ثمنه فالحق ان لا يرجع عليه قال المحقق المارعي ولو أثار  
 المتدعي بغيره ان العن له مدمشور وقد اشتراه المشتري قبل ذلك بقضى به للذي ولا يرجع المشتري  
 على ثمنه بالنسبة اه والله تعالى أعلم في سئلت عن اشتري دابة وقصدها استحققت منه بقصده العاصي  
 الذي على البسه وقصده المستحق ثم أثار البيع هل يبرأ حارته فالحق ان يبرأ حارته قال في  
 الحاسة رجل اشتري علما وقصده فاستحق رجل البسه وقصده ثم ان المستحق أثار البسه ما رث  
 حارته حتى لا يرجع المشتري على البسه بالنسبة وكان للمستحق أن يرجع على الساتع بالنسبة لان البيع  
 الماصي لا يبطل بالاستحقاق اذا أثار حارته وبصير البائع وكذا في البيع وهذه مسألة أحدهم  
 في الروايات قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى طاهر المذهب عن أصحابنا ان البيع  
 لا يبطل بالاستحقاق بل يسقط موقوفه فاما لم يرجع المقتضى عليه بالنسبة على ثمنه اه والله تعالى أعلم  
 في سئلت عن اشتري شيئا وقصده حارته ثم استحق منه فهل يرجع المشتري على ثمنه بالنسبة أو  
 بالعينة التي بأحداهما المستحق فالحق ان المشتري بعض للمستحق القيمة يوم الشراء ويرجع  
 المشتري بالنسبة ذل المحقق ان عايد في آخر الاستحقاق مانعه في حصة بغيره لم أر من ذكر ما اذا ورد  
 الاستحقاق بعد ذلك البيع كوت الدابة مثلا وهي واقفة السنوي وقد أجبت بان المستحق لا يده من  
 اقامه البسه على قيمته يوم الشراء فيسمى المشتري البعية ويرجع على ثمنه ما نسي لا عاصم لان المشتري  
 عاصم العاصم وقد صرحوا في العصب بان المشتري من العاصم اذا ضمن القيمة يرجع على ثمنه  
 بالنسبة لان رد البعية كذا العيب اه والله تعالى أعلم في تنبيه في شهود الاستحقاق لا بد أن يقولوا  
 ولا يعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا صدق ولا خرج عن يده وجهه من وجوه الاسقالات اذا  
 في العاصي للهدية في سئلت عن مستحق لدابة قال في دعواه على المشتري انها ملكي وقد  
 عانت عن مبدسة فقال المشتري انها ملكي مبدستين هل يقضى بها المتدعي عند انان مبدسة اول الذي  
 عليه لا بد أن يرد حارته يستحق أحسوا ونحوها فالحق انهما قضى بها المتدعي وهو المستحق ذل في السرير  
 لا عبرة بتاريخ البعية فلو لم يستحق عاصم هذه مبدسة فقال الدافع في بيته انها كانت ملكي منذ  
 سبعين لاسدع المحصومه اه قال شارحه العسلاقي بل يقضى بها للمستحق لبقاء دعواه في ملك مطلق  
 حال عن تاريخ من الطرقي اه في فائدة مهمة في اشتري رجل أعاصا وأتله او طهر ادالاه فقال

مطلب أثار الدافع المشتري  
 من التي ثم استحق لا يرجع  
 المشتري  
 مطلب ذل المشتري  
 أحدهما في المستحق طالما  
 لا يرجع على الدافع  
 مطلب قال اهما في مبد  
 سر الخ  
 مطلب مستحق أثار البسه  
 تعتبر حارته  
 اشتري شيئا وقصده ثبات  
 ثم استحق  
 مطلب قال اهما ملكي  
 وبات على مبدسة  
 في على هذه الدابة  
 اليوم

بائع الاعنام لرحل آخر بيع أعنامك من هذا الرحل يعني الذي طهر له لاسه فانه أمر مباحه وسلم ثم ان  
 البائع الاول أحد الاعنام من هذا الصنف بحسب شئ أعنامه انعت أجوبة العلم على ان البائع الثاني  
 لا يملك ان يبيع البائع الاول لان العرو لا تقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني  
 عند فاشترته ثم ان حوا الماسيح لا يدرى لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البراءة والله تعالى اعلم  
 في سئل عن رجل سدد دابة نصف عمره من دابة المملوكة له ادعاها جاريح امه لك له وكل أتى  
 بنته فلبس بقصصها فالحكوات يقصم الذي اليداد البرور طافا أن حاصص لصاحب اليد ايضا الا  
 اذا كان من الدابة فعالم الوص صاحب اليد مواض لوقت الجارح فيمنع يد يسي الجارح كافي العمادية  
 أو ادعى المبيع من الدعوى فيجوز فيه من يحمل آخر ماضه في رجل جاريح ودوبد على المتاح ودوبد  
 أولى هو الصحيح خلاف العبد من ان كان شرح للملك في باب دعوى الرحل وعنده أبي الشبح جبر الدين  
 ملاي الصرواحم العصولي من الدعوى من ملو به فيجوزها أيضا كجور هان المسترى على صاحبائه  
 كبر هان ثامنه اه ومثله في الضرر قد التحق ان عابدين ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في  
 الضرر من حواله الاكل حيث قال لو أقام البنية ان هذه الدابة نحت عنه أو ان هذا الثوب نسج عنه  
 أو ان هذا الولد ولدته أمته ولم يشبهه ولما لك له فانه لا يقضي له قال وكذا لو شهدوا لها نسب امه لا هم اعما  
 شهدوا بالنسب اه وبه أبي العلامة محمد الباكي كافي ملو به فيجوز اعلم ان قولهم ان الدابة أولى في  
 دعوى المتاح مقيد بما اذا لم يدع الجارح عليه ولا أموالا تدعى عليه انك عصمه مني أو ادعى عنه عندك  
 أو كونه منك فادعى دوا ليد المتاح فقدم الجارح عليه كالحرم في الضرر والياني وشراح الهداية  
 ويعبرهم اه والله تعالى اعلم في سئل عن رجل اشترى منه جارا كان اشتراه من رجل فطلب  
 الثمن منه وقال البائع ان هذا الجار ملكي والشاهدان شهدا بالور والكدب فصدقه المشتري وقال  
 اه لك وان الشاهد من قران بهول للمستري والمخالف هذه ان يرجع على بائعه فالحكوات نعم  
 يرجع على بائعه بالنسبة مع هذا الاقرار ان المبيع لم يسلم له فلا يحصل ثمة للبائع كافي جامع الصواي  
 والله تعالى اعلم في سئل هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احصاها فالحكوات نعم  
 يشترط ان يدرك المذني اياه من الذي عليه بهر حق ويطلب احصاها ان امكن ويشترط الهاء الدعوى  
 بالشهادة والاشهاد وان صدر احصاها فلم يلا كها أو يثبت كد قسدها كافي متون المذهب واد  
 اراد المذني عليه ان يحلف المستحق بالله مائة ولا وجهه ولا يستحق ولا يرجع عن ملكه بوجه من  
 الوجه وحلف كذلك كافي السجق والله تعالى اعلم في فائده في العمل في البراءة ان عمن أن يوسف  
 رحمه الله تعالى يستخلف ملا ملك في بيع مواضع في الزمان ب يحلف المشتري بالله ما رضى بها العبد  
 والشعير بالله ما يطلب شعيرك والمرأه اذا طلب فرض البقرة على روحها العائست تحلف بالله ما حلف  
 لك ورجل شيا ولا أعطاك البقرة والاربع تحلف المستحق بالله ما عت وأجمعوا على ان من ادعى ديسا  
 على الميت يحلفه القاضي لا يطلب الوصي والوارث بالله المستوفين من المدينين ولا من أحد أذاه اليك  
 ولا دمه لك فاض بأمرك ولا أربده منه ولا شيا منه ولا حلف به أحد ولا عندك ولا شئ منه رهن اه  
 والله تعالى اعلم في سئل في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي في يده ملكه مبد كذا انتعت عنه فاحاب  
 المذني عليه صاحب اليد ان ملكه مبد كذا تحت عمنه وأقام كل يسه على دعواه ثم نظر الى حسن الدابة  
 فوجد تحتها المار يحمها فالحكم في ذلك فالحكوات ما في الصاوي الاقروية وهما منه اذا ادعى  
 رجل دابة في يد انسان لها ملكه تحت عمنه وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد دية مثل ذلك الصاوي  
 ان يقضي الجارح وفي الاستحسان يقضي صاحب اليد سواء أقام عليه البينة أو أقام صاحب اليد البينة على دعواه  
 بدل القضاء الجارح أو عمنه وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافا لما يقوله عيسى بن ابي ان تهاثر

مطلب بصد دابة ادعى  
 صاحبها أو عاها جاريح  
 رهن كل يتقضي لدى اليد  
 مطلب ادعى جاريح ودوبد  
 المتاح ودوبد أولى  
 مطلب رهن امه المشتري  
 على متاح بانه كرهان ثامنه  
 مطلب لا بد من اثبات  
 الملك للمذني المتاح ويعوه  
 مطلب فلو لم يد ادعى  
 في دعوى المتاح مقبدا  
 اذا لم يدع الجارح فعلا  
 مطلب اذا المشتري ان  
 الشاهدان عليه من قران له  
 الرجوع مع هذا الامور  
 مطلب يشترط في دعوى  
 الاستحقاق احصاء الدابة  
 ان امكن  
 مطلب يستخلف ملا ملك  
 في أربعة مواضع  
 مطلب في مخالفة الست  
 للتاريخ

المستأن وتترك في يده قل هدا الذالم يورثوا وان أراضى لصاحب اليد الا اذا كان سن الدائمة  
لوقت صاحب اليد وما اهل وقت الخارج فحينئذ يقتضى للخارج وان كان سن الدائمة فالحال ان يورث  
يد كره هذا الفصل في الاصل في الدائمة واما المتناهي على انها شها تر الميقتان وتترك الدائمة في يد ما  
الذ قصه ترك اه والله تعالى أعلم في مسئلت في مستحق شهده شاهدان بعين معلومة في يد آخر  
لا يجوز له الاستحقاق الا بعد اليقين فالحجواب نعم في معنى الحكم من الباب الاول  
بأنه لا يثبت التامه مع غير الفصل ونسبى بين الاستبراء منه وصورة ذلك أن يشهد شاهدان لرجل  
بمعنى يداخره لا يستحقه حتى يحلف ما باع ولا وهب ولا حرج عن يده بطريق من الطرق المرد  
وهو لا يثبت عليه الفناء والقصة وعنده الاصحاب بأنه يجوز أن يكون بقاءه من المتقضى عليه أو غير ذلك  
الاختلاف الآن ومع الاحتياط لا يثبت اليقين اه في تنبيه في معنى المستحق على التامه ما باع ولا  
وعين الورثة على العلم انه ما حرج عن ذلك مورثهم نوحه من الوحد كله او اهل مالك جميعهم يعنى في  
بأن عليه ان يدين بينهم وهذه الجملة في اليقين تكون على التام والله تعالى أعلم في مسئلت في  
دار ارضي بها ثم استحققت عما بها من الساء هل لا يرجع المشتري على ثمنه الا بالناس فالحجواب  
لا يرجع عليه الا بالناس قل في معنى الحكم بشرى دار ارضي فاستحققت بجميع ما فيها من الساء يرجع  
لا بقيمة الساء لما صار ان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يرجع الرجوع على المانع والساء  
المشتري ولا يرجع ولا لما استحق الكل لا يقدر المشتري على تسليم الساء الى المانع وقد مر انه لا  
بثامه ما لم يسلمه الى المانع اه والله تعالى أعلم

مطلب لا يثبت لكم المتقضى  
الاستحقاق الا بعد اليقين

مطلب في ان عين المستحق  
على البت وبتين الورثة  
على العلم  
مطلب اشترى دار ارضي  
واستحققت مع البقاء لا يرجع  
الا بالناس

### باب السلم

سئلت عن كتب على نفسه شهدوا أو شهد عدلين أنه قبض من فلان كذا وكذا من الدراهم  
في كذا من الحنطة أقر بذلك كذا في الواقع هو لم قصده وسلم سيد الاقرار الى الرب السلم للذم  
به من رأس السلم فامنع وقال دفعته اليك فكيف الحكم في ذلك فالحجواب ان مثل هذا اذا  
رفع لقارى الهداية فاجاب عنه بقوله يحلف رب السلم انه لم يكن كذا في اقراره ان ارا  
استحق السلم فيه وان سئل رضى السلم اليه عما أقر به فاستقضى أنه الملقى اه والله تعالى أعلم في  
عن أسلم دراهم في عشرة من حلد من حلود النقر في عشرة من يوم ولم يسب طول الجلود ولا غيره  
يصح هذا السلم ام لا فالحجواب انه فاسد للجهالة ولكون الاحل اهل من شهر وفي الخبر  
عن رجل أسلم آخر مبلغا معلوما في حلود من حلود المعر عددا معلوما ولكنه لم يسب طول والمع  
ينبغي به الجهالة ولا يقضى شروط السلم من المحلل صر بالمدة المعينة وقصص رب السلم بعض  
وصرف فيها وفي العيص وكيف الحكم في فاجاب في السلم المذكور على الوجه المذكور  
وحوب وقمئل رأس ماله على السلم اليه رب السلم ووجوب قيمة المقصود من الحلود على رب  
السلم به والقول قوله بها بجميعه وعلى السلم اليه البينة اذا تقي زيادة على ما يقول رب السلم الذالم  
القاض جميعا كل أو أميا اه فيوم شرائط صحة السلم أن يكون الاجل شهرا فأكثر فلا يكون  
أقل من شهر ولا يصح ذلك في الدور وشروط صحته بيان الحسن والنوع والصفة والقدر والاج  
شهر وقدر رأس المال في الصك في والورق والعددي للقارب ومكان ابعاء المالحله مؤونة  
حيث شاء اه والله تعالى أعلم في مسئلت في أسلم لغيره دراهم معلومة في مائة رأس من  
هل يجوز هذا السلم ام لا فالحجواب لا يجوز ذلك في المتقضى ولا في الحيوان وأطرافه ولا في  
عدا وفي شرح القدرory لا يجوز السلم في الحيوان اه والله تعالى أعلم في مسئلت في رجب

مطلب أقر كذا بانه قصص  
كذا في كذا من الحنطة

مطلب أسلم في حلود لم يسب  
طوله ولا عرضها

مطلب من شرائط صحة  
السلم أن يكون الاحل  
شهر انا أكثر

مطلب لا يجوز السلم في  
الحيوان

مطلب أسلم في زيت ولم  
يسب وضعه لا يصح

خمس من الرباجية ياتي ثلثين بركة من الرب ان تسمى يوم اول بين وصف الرب هل من الادنى أو  
 الاعلى ولا يمكن الاضافة قبل الايص هذه السلم فالجواب انه لا يصح قال في الخلاصة السلم جاز في  
 جميع ما يكمل أو يوزن عملا لا ينقطع من أمدى الناس مثل المنطقة والسعر والمسلم والرب والسكن  
 والمسلم والرفق والمسلم والمسلم وما أشبه ذلك اذ اباين الكيل أو الوزن والصفة والاجل وكذا كل  
 ما يكمل من الحنف والورد والرايح البايسة وكذا الحديد والصغر والاصص والتماس اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** هل يجوز السلم في النقم **فالجواب** انه لا يجوز السلم فيه ولا في الرب والدين  
 انظر التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الرب السلم التصرف في المسلم فيه قبل قبضه  
 فالجواب لا يجوز له ذلك قال في التفتيح ولا يجوز التصرف في السلم اليه في رأس المال ولا الرب السلم  
 في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومرا بعة وتولية ولو عي عليه حتى لو وهبه منه كل اقاله اذا قبل  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في حنطة جديدة قبل وجودها هل يصح  
 فالجواب انه لا يصح قال في الدر المختار ولا في حنطة حديثة قبل حدوثها لام انقطاعه في الحال  
 وكذا نهامو جوده وقت انه قد انقضى وقت الحبل فبغ وكسر بمعنى الاول شرط فسخ وفي الجوهره أسلم في  
 حنطة جديدة أو في ذرة حديثة لم يجز له لا يدرى يكون في تلك السنة شيء أم لا في وقت فسخه فليكتب  
 في وثيقة السلم من قوله جديد عامه ففسده أي قبل وجود الجديد أما بعده فيصح كالأعني اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل الافتراق فالجواب نعم  
 قال في الدر وبقي من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق بأبدانهم ما كان ناما أو سارا فزحوا أو أكثر  
 ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن السلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وهو شرط بقائه على الصحة  
 لا شرط انقضاءه بوصفه فانفسد صحها بطل بالافتراق بلا قبض اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في السلم في اليوم هل يصح فالجواب نعم يصح السلم فيه عدد اذا ذكرت شرائطه كما في فتاوى  
 ابن نجيم ونقله في هبة المتناوي **سئلت** شرائط السلم سبعة عشر سنة في رأس المال وهي بيان  
 جنسه ووزنه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في السلم فيه وهي الاربعة  
 الاول وبيان مكان ايقائه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مباحين بالتمعين وكونه مضبوطا بالوصف  
 كالأجناس الاربعة الكيل والوزن والمذرع والمقدور المتخارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه  
 بائنا ليس فيه خيار شرط واحد بالنظر بالبدلين وهو عدم تحول احدى علي الرب بالبدلين اه من  
 المص **سئلت** هل يبطل الاجل بموت السلم اليه فالجواب نعم يبطل بموته فيؤخذ من  
 تركته حالا قال في الخاتمة والاجل شرط لجواز السلم عندنا أو ذاه شهر هو المختار ولا يبطل الاجل  
 بموت الرب السلم ويبطل بموت السلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا فيؤمن شرائط السلم **سئلت** ان يكون  
 موجودا من وقت العقد الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البين والانتقطاع أن لا يوجد في السوق الذي  
 يباع فيه في ذلك المص ولا يعتبر بالوجود في البيوت نعم قال بعد كلام وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع  
 به بحلول الاجل بغير رب السلم ان شاء فسخ السلم واخذ رأس المال وان شاء انتقل حتى يجبي وأوله اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة الرب السلم فيه السلم اليه هل تجوز فالجواب لا تجوز  
 أو يكون ذلك اقالة للسلم قال في الخاتمة الرب السلم اذا وهب السلم فيه من السلم اليه كانت اقالة للسلم وبارزاه  
 برأس المال وكذا لو أرب السلم اليه من نصف السلم وقبل السلم اليه تكلموا فيه قال أو قصر رحمه الله  
 تعالى يبطل السلم في النصف ويبقى في النصف كالأشترى شيئا فوهب نصفه من البايع قبل القبض وقبل  
 البايع كان ذلك اقالة في النصف بنصف الثمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أسلم دراهم في  
 حنطة بشرط أن تكون تلك الحنطة من حنطة قرية مخصوصة كالاروية أو غريان هل لا يجوز هذا

مطلب لا يجوز السلم في  
 النقم ولا في الرب  
 مطلب لا يجوز الرب السلم  
 التصرف في المسلم فيه  
 قبل القبض

مطلب أسلم في حنطة  
 حديد قبل حدوثها لا يصح

مطلب بشرط في السلم  
 قبض رأس المال قبل  
 الافتراق

مطلب في السلم في اليوم

مطلب شرائط السلم سبعة  
 عشر

مطلب يبطل الاجل بموت  
 السلم اليه

مطلب لا يجوز هبة الرب  
 السلم فيه السلم اليه

مطلب أسلم في حنطة قرية  
 مخصوصة لا يجوز

السلم فالحقواب انه لا يجوز قال فاصبحنا ربه الله تعالى وحمل أسلم في طعام قرية بعها أو مصر  
بميتها كان فسدوا ان أسلم في طعام ولاية فتحو حراسا وما رواه الهركان حاثرا اه والله تعالى أعلم

### باب القرض

سئلت هل يجوز استقراض الحر ورضا فالحقواب نعم قال في الدر المختار في صحيح استقراض  
الدراهم والدينار وكذا كل ما ياكل أو يورث أو يمتنع من استقراض حور وبص وكذا عدد  
ولحم ورا وخبر ووزن أو عدد كالحبسي اه قوله كما يحسب أي في باب الزم حيث قال ويستقرض الحنوزنا  
وعدد اعد محمد وعليه الفتوى ايا ملك واستحسنة الكال واحتراره المصنف يسيرا اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن رجل استقرض من آخر طعاما واستهلكه فصار في دمه ثم اشتراه من المقرض  
بدرهم حالة دفعه له فهل يجوز هذا الشراء فالحقواب نعم يجوز والحالة هذه ما لو اشتراه بدرهم  
مؤجل ولا يجوز قال في الدر المختار في شراء المقرض القرض ولو تأخرا من المقرض بدرهم مقبوضة  
ولو تفرقت قبل قبضه بطل لانه اذ تراق عن دين رتبة اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقرض  
غيره درهم إلى أجل فهل لا يكون الأجل لازما له لطلالة قبله فالحقواب نعم قال في البراري في يجوز  
تأجيل كل دين ويلزم الا للقرض فانه لا يلزم اه وفي نتيجة الفتاوى وتأجيل القرض باطل سواء كان  
التأجيل في القرض أو بعد ما أقرض وجهها ما ترجته في هذه الصورة اذ أدخله إلى أجل معلوم هل يقدّر  
على أحده قبل حلول الأجل الجواب نعم والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض آخر مقدارا من  
الربا المجدي وقت روليه ثلاثين قرشا ثم رد المقرض له مثل المقدار الذي استقرضه منه بعد أن  
رل إلى عشر من قرشا فاستمع المقرض من قوله وطلب منه صرفه على سبعة وثلاثين قرشا فهل ليس له  
ذلك فالحقواب انه ليس له الاستماع من قبول مثل ما دفعه كافي البهجة عن المجموعة الجديدة وفي  
نتيجة الفتاوى مانعه والمقوض على وجه القرض مضمون مثله اه وفيه انفسلا عن جامع العصولين  
والواحد في القرض رد للثلث اه وفي رد المختار لو كانت الدراهم فضة ما لصة أو غالبة كالزاد في  
في زما سا فالواجب رد مثله او كل في بلدة أخرى لا يشبه العصة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو  
العلاء قال ويدل عليه ما فقه مضاء عن كل الحاكم من أنه لا يطرأ على علاء الدراهم ولا إلى حصها  
اه والله تعالى أعلم سئلت عن في دمه حصة من وجه قرص طال به رهاهم اقل فوجد عنده  
فاشترها بدرهم وأدق قبل قضاء اهل لا يجوز هذا البيع فالحقواب نعم لا يجوز هذا البيع والحالة هذه  
لانه افتراق عن دين يدين وهو لا يجوز وكذا من في دمه فلو اشترها بدرهم مؤجلا لا يجوز لأنه  
المذكورة والمسا في الحرية والبرارية والله تعالى أعلم سئلت فيمن استقرض فلو سار منه  
فكسدت حال الحكم فالحقواب ان عليه مثله كسدة عبد الامام الاعظم ولا يقرم قيمتها وقال أبو  
يوسف عليه قيمتها يوم القبض والفتوى على قول أبي يوسف كما نقله الكهوي والله تعالى أعلم سئلت  
في رجل دفع لآخر درهم ثم اطلبها من المدفوع له قال الم وهبته لي وقال الدافع اقم القرض ولا يسه  
لواحد منهما حال الحكم فالحقواب ان القول قول الدافع كافي الحرية من الدعوى وعارته اهكذا  
القول للمالك في ذلك بميته اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض رجلا مالا على أن يكتب  
له ما يملك كذا فأحذته في ذلك للمفسر بيه أو صدقته وهل فالحكم هذه القرض فالحقواب ان  
حكمه العساد والحزمة قال في الردة لا عن الغنى وفي الفة وى المشرى وغيرها ان كل السفخ مشروط  
في القرض وهو حرام والقرض هذا الشرط فسد وصورة الشرط كافي الواقعات وحمل أقرض رجلا  
مالا على أن يكتب له ما يملك كذا فانه لا يجوز وان أقرضه فلا شرط وكتب حار وكذا قال اكتب

مطلب يجوز استقراض  
الحر ويحرم

مطلب يجوز شراء  
المستقرض القرض بدرهم  
مقبوضة  
مطلب الأجل في القرض  
غير لازم

مطلب الواجب في القرض  
رد للثلث

مطلب اشترى ما في دمه  
من الطعام القرض  
بدرهم وافتراق قبل قبضه  
مطلب استقرض فلو سار  
رائحة فكسدت عليه  
قيمتها يوم القبض  
مطلب قال الدافع اقم  
قرض والمدفوع اليه اقم  
دقة فالقول للدافع  
مطلب في المستحقة  
والرخصة

الى سبعة الى موع كداعى ان اعطى له ما لا يحريمه وروى عن ابن عباس ذلك الا ترى له لو  
 نساء احسن مما عليه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قالوا لما جعل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عيب  
 طاهر وان كان يعرف ان ذلك يفسد كذا فلا اه ذكره في آخر الحواله وفي الدرر العرس ما نصه  
 وفي الخلاصة القروض بالشرط حرام والشرط امر بان يقرض على ان يكسبه الى ذلك الميراث في نفسه  
 وفي الاشياء كل قرض حريم ما حرمه ذكره للزمن سكنى الميراث بان اذن الراضى اه قوله بان يقرض الخ  
 هذا يسمى الاث بوليصة قال في الدرر وكره السبعة وهم السنين وفتح الماء عن نفسه وهو متى تحكم  
 ويبنى هذا العرس به لا حكم امره وصورته ان يدفع الى تاجر من امواله صديقه في اذ ان  
 يستقبله سقوط حظر الطريق وفي الحايه وتكره السبعة الا ان يستقرض مطاعا يرضى بذلك في  
 بلد اخرى من غير شرط وقوله كل قرض حريم ما حرمه حرام اى اذا كان مشروطا وفي الاحكام وان يكن  
 المبيع مشروطا في القرض في قول الكرخي لا بأس به اه وقوله وكره للزمن الخ الذى في الاشياء يكره  
 للزمن الا تنفع بالرضى الا بان الراضى اه سألني في ذلك وهذا هو الواقع لما سئل كره المصطفى  
 اقول كتاب الرهن وقال في المص ههنا وعن عبد الله بن محمد بن اسمعيل بن محمد بن وكلم من كبار علماء  
 حرمه انه لا يستعمل له ان يستعمل شيء منه ووجه من الوجوه وان اذن له الرهن لا اذن له في الرهن بل  
 يستوفى دينه كاملا بمعنى له المصلحة فضلا عن كونها وهذا امر عظيم اه من الرهن طلب ما اورد كلام هذا  
 السيد على النفس وان ما لم يكلام كثيرين فانه وجه قوي للمدرك فمدنى لاؤمن الذى يحاط له به ان  
 لا يميل عنه ولا يصيد والسلامة في ترك الشبهات والله تعالى اعلم

### باب الرضا

في اعلم في وقتي الله تعالى واباؤه ان الرضا محترم كسائر ما سئل واجاسا من استحله وهذا كره وهو ردي في دم  
 كل الرضا من الاحاديث ما لا يحصى جهل الله كل الرضا ومكروه وكلمه وشاهد كلهم في الله سواء  
 ومما اهل به الله عليه وسلم رأى ليله الامراء حلالا يصح في ممر من دم يقع اخذارة فقال ما هذا يا حبيب  
 قال هذا مثل كل الرضا اه من حوائى الصاوى على الحلال في قول في ذلك كثر وشاع وما هذا من  
 اهل وثلاثة وعشاية حميرة وقيل هذا الرضا عقد طائفة معطى الراحتى صار كرا على علم ورجا  
 اسماحه كنسب من الناس بسبب كثرة تعاطيه وجهاتهم فيجب على اولى الامر السعي في انطاله ورفعه  
 من بلاد الاسلام لما ورد به من العبد الشديد الذى لم يرد في غيره الا ترى قوله تعالى فان لم تفعلوا ما ادنوا  
 يحرب من الله ورسوله ومن يكون محاربا لله ورسوله من أين يبلغ أو يرى حربه الا حول ولا قوة  
 الا بالله العلى اعظم الله تعالى واليه راجعون والله تعالى اعلم في سئل عن متولى اوقاف اعطى  
 دراهم الوقت لا تحل ثلثة وثلاثة عشر الى سبعة فهل لا يجوز ذلك لكونه ربا فاجواب انه لا يجوز  
 ذلك بوجه من الوجوه ادهو وما يحض يحرم بالكسب والسبق والاجتماع سواء في الوقت والجم وغيرهما  
 والوارد به من عظيم الاتم وقبح الحرام لا يكتفى بصدا بعد ولا يصح بيعه في وجهه من ابن عباس في قوله تعالى  
 لا تأكل الرضا حلالا للحرب ولا عبرة في أصله الله تعالى فاعلم على ما عرفت اوقات الاكث لا دراهم دراهم  
 الوقت على القول بحوار ووجهه فانه قياسا على عابا المانية بحيث لا راحة فيه لساواة افاده في الحيرة  
 هذا ومن العاوم للقرآن القياس على ما صار اليه اذ لم يوجد من وجوه الرضا في انصوص قطعية واجماع  
 ولا مسامع للاجتهاد فيها أصلا فيوشى في في الحيرة في رجل اشترى حبة في سبيلها ما معها محصور  
 وبها عيب بمحصور بمحطة حاله هل يصح فاجاب لا يصح كما صرح به في العرف بسلامة الحواوى على  
 كل حال من احوال ثلاث جهل مقدرا للحظة الى في سبيلها أو عزم لها مساوية لحظة الخ أو اقول

مطلب كل قرض حريم ما  
 حرم

مطلب لا يجل للزمن ان  
 يجمع شيء منه بوجه من  
 الوجوه

مطلب في ان الرضا محترم كسائر  
 ما سئل واجاسا من استحله  
 كانه  
 مطلب فيما ورد في دم الرضا  
 مطلب في ان الرضا في  
 وقتا

مطلب في تحريم الرضا في حق  
 الوفاء والبتيم وغيرها

مطلب في حديث ابن عباس  
 في كل الرضا





يدروهم بكفى القاض من أحد الحاسين قال ومثله ما لو باع نصة أو ذهبا ماوس بكفى الصرع المحيط قال  
ولا يترى على ماوى قارئى المسداه من له لا يجوز بيع الماوس الى أحد ذهب أو نصة لقولهم لا يجوز  
السلام وروى في مورو ان الاداء كان المسلم فيه مبيعا كزعموا والقاض عن مرمعه بل صار باثما اه  
وأجاب ابن عايد عن قارئى المسداه بان كلامه محمول على ما ادله بقض أحد الماوسين ولا يباحل ماوى  
الربا بة والله تعالى أعلم

### (باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن حسا بحسن أو بغيره من كذهب بنصة والمراد بالثمن ما حلق للثمة ومنه المصوغ  
مع المصوغ ما صوغ أو بائنا قد صرف ويشتط خواره السائل أى المساوى وباللغاس قبل الاثران  
ان لصدا جساوان استلحا حودة وصياعدا لم يمتنا سائط القاض في الاقرار خورمه النساء منخ  
الدون وهو الناجر فلو باع القديس أحدهم لالا حرا فافا أو فصل وبقا نصا الخلس صرح والعوصان  
لا تبين حتى لو اسقرا فاذ يعل افتراهما أو أمسا كما أشار اليه في المعدو أذا مته جار والاصل فيه  
قوله عليه السلام الذهب بالذهب والعصة بالعصة الى ان قال مثلا مثل يدايد فاذا احتلص هسده  
الاصاف بيعوا كيف شئت اذا كان يدايد رواه مسلم وأجدوا حرون كافي شرح العيني على الكبر وهذه  
مقدمة بهم بها كثير من مسائل هذا الباب فليحط في مسئلت عن بيع العصة بالذهب مع التعاضل  
كان ما عرط الامن العصة بزم رطل من الذهب هل يجوز فالحواب انه يجوز بشرط التقاض في  
الحاس قال الكهوى باقلا عن الهداية وان باع الذهب بالعصة حاز المعاضل لعدم المحاسبة ووجب  
القاض لقوله عليه السلام الذهب بالورق والاهاء وان افتره قبل قص العوصين أو أحدهما  
سطل العقد لعلات الشرط وهو القرض والله تعالى أعلم في مسئلت عن صرف اليا من العصة قطع  
صعبه منها كما هو خاوى في بلادنا كثيرا في أحد المدلى فصل اذا ورى ما دخل مع المدلى الآخر الا افسثن  
من العورض أو فلو س الحاس هل يجوز هذا الصرف والحالة هسده أم لا فالحواب من صور والحالة  
هسده قال في رد المحتار فلا يصح الهداية مائه ولو تباعا مائه نصة أو ذهبا مائه م مع أفها ما شئ آخر  
تبع قيمته باقى العصة حاز السع من غير كراهة وان لم يسلع مع الكراهة قول لم يكن له قبعة كصاة وكمن  
تراب لا يجوز البيع لتصفق الرادال باذلة لا يقاها عاوص فكون روا اه قال وصرح في الاصح بان  
الكراهة قول محمد وأما أوجهه فقال لا بأس وفي المحيط لما كرهه محمد حواف من ان بأفقه الماس  
ويستعملوه فيما لا يجوز وقبل لام ما أشار المحيلة لا مقاط الى ما اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن العصة  
المضى عن ما هي وما قال الفقهاء فيها فالحواب ان مشايخنا احتلوا في تفسيرها قال بعضهم بتسبيرها  
ان باقى الرجل المحتاج الى آخر ويستمر صه عشرة دراهم ولا يرعب المورص في الاقرار طمعا في فصل  
لا يماله بالعرض يقول لا أقصر لك ولكن أبيعك هذا الثوب ان تشته ماى عشر درهما وقيته في السوق  
عشرة لبيعته في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض ببيعه كذلك يحصل لزب الثوب درهمين ولشترى  
قرض عشرة وقال بعضهم هي أن يبدلها بينهما بالتأجيل المقرض ثوبه من المستقرض باقى عشر درهما  
ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من التالفة عشرة فيسلمه اليه ثم يبيعه التالفة من صاحبه وهو المقرض  
بعشره فيسلمه اليه أو ياد حمة العشرة ويدها المستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب  
عليه ابي عشر درهما كذا في المحيط وعن أنى يوسف العينة حائرة ما جرو من عملها كذا في مختار العتوى  
هسدية وقال محمد هذا البيع في قاي كأمثال الحمال ديم احترا عة أكلة الرابح وقال عليه السلام كذا  
ما بيعت بالعين وانعمت أذاب المقر للثمة وطهر عليكم عدوكم كافي الرد وفي الدر المنثور من الكتب المتألفة

مطاب في ما شترط في

الصرف

مطاب الاصل في الصرف

حدث الذهب بالذهب الخ

مطاب في بيع العصة

بالذهب

مطاب في صرف اليا من

العصة بتقطع صعبه منها

مطاب في ما ان العينة

مطاب في حديث ادنا يعم

بالعين

أمر الاصيل كسلفه ببيع العينة أي ببيع العين بالبيع وبسيئة ليبيعه المستقرض بأقل ليقضى دينه أحترقه  
 أكله الزاوي هو يكره مذهبهم شرعا لما فيه من الاعراض عن معة الاقراض فنقل المكمل ذلك فالمبيع  
 للمكمل وزيادة الموع عليه لا يملكه العائد ولا شيء على الآخر لانه ما صاعا الحسرا وتوكل عمه وول ذلك  
 باطل اه وكتب الخبش ابن عابدس قوله وهو مكره أي عند محمد وبسبب في الهبة قال في الفقه وقال  
 أبو يوسف لا يكره هذا البيع لانه مفعله كسبر من الصيانة وجدوا على ذلك ولم يفسدوه من الزاوي لوراع  
 كعده ما ألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قلبي كمال الجبال دهم أحترقه أكله الزاوي قد  
 دهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا ما بيعت بالعين واتبعتم اذ ما بالبقولتم وطهر عليكم عدوكم أي  
 اشتعائهم بالحرق عن الجهاد وفي رواية سلط عليكم شراركم فبيدوا خياركم فلا تصحابكم وقيل اياك  
 والبيعة فاهم العينة ثم قال في الفقه ما حصل ان الذي يقع في قلبي له ان هات صورة يعود به الى السامع  
 جميع ما أخرجاه أو يفسد كعود الثوب اليه في الصورة المارة وكعود الحصة في صورة اقراض الحصة عشر  
 ويكره بهي تخرجا فان لم يعد كما اذا باعه المديون في السوق ولا كراهة فيه بل بخلاف الاولى فان الاجل  
 فانه قسط من الثمن والقرض غير واحد عليه اذا قبل هو ممدوب وما لم ترع اليه العين التي خرجت منه  
 لا يهي ببيع العينة لانه من العبد المسترجع لا العين مطلقا والاكل ببيع ببيع العينة اه وأزهر في الضرر  
 والمهر والشر سلاية وهو طاهر وجهه السيد أو السعد محمد قول أبي يوسف وجعل قول محمد والحديث  
 على صورة العود اه وحاصل صورة الثوب المارة ان الاصيل يقول للمكمل اشترى من الناس نوعا من  
 الاقمشة ثم يهاويه به البائع منك وحينئذ ياتي على مكمل ان يخرجه يطلب منه القرض ويطلب  
 السحر منه الموع ويخاف من الزاوية في التاخر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة عشر نسبتة فيبيعه هو في  
 السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويحب عليه البائع خمسة عشر الى أجل وحاصل صورة عود الثوب  
 اليه ان يشتريه من الناس من مشتريه ويدفع الثمن اليه ليدفعه الى المشتري الاول وانما لم يشتره من المشتري  
 الاول لخرا عن شر ما باع بأقل مما باع قبل فقد الثمن والله تعالى أعلم

### باب الحوالة

في سئل عن عليه دس ليدأ حاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة ثم مات مقلدا هل يرجع الخيال على  
 الاصيل فالجواب نعم كما في ذلك في الخبرية ونص ما فيه في سئل في الخيال اذا توى من أحوال عليه  
 المال هل له أن يرجع به على الاصيل أفنوا ولكم الثواب الجليل في جوابه نعم له الرجوع على الخيل الذي  
 هو في ابتداء الذي أصبل لانه اعراضى هذا العقل بشرط وصول الدين اليه من جهة الخيال عليه بدلالة الخيال  
 وهي فوق دلالة النقال وقد فانه ذلك يرجع عليه بما هالك اه وفي الدر المختار ولا يرجع الخيال على المحصل  
 الا بالتوى القصر وعده هالك المال لا يراى منه مقيدة سلامة حقه وقد في البصر بان لا يكون الخيل  
 هو الخيال عليه تابا لما في الدخيرة رجل أحوال له عليه دس على رجل ثم ان الخيال عليه أحواله على الذي  
 عليه الاصيل يرى الخيال عليه الاول فان توى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى الخيال عليه الاول اه  
 وهو بهي التوى بأحد أمرين أن يتحد الخيال عليه الحوالة ويختلف ولا يسه له أي الخيال على الخيل فقله له أي  
 لكل منهما ما كان الفقه أو عوت الخيال عليه مجلسا لغيره بين وبين مكمل وثلاهم اوبان فلسه الخاكم وظاهر  
 كلامهم هم متونا وشروحاتهم قول الامام ونقل صحيحه العلامة قاسم اه مع مزيد من حواشي ابن  
 عابدس رحمه الله تعالى اه والله تعالى أعلم في تنبيه في الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وأصح في الدين لاني  
 العين برضى الخيال وهو رضى الدين ورضى الخيال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيها رضى الخيل  
 حتى لو أحوال الدين رجل آخر وأداه صحت الحوالة ولا يرجع على الخيل اذ لم تكن الحوالة أمرا فان كانت

مطلب لا يرجع الخيال على  
 الخيل الا بالتوى

مطلب يتحقق التوى بأحد  
 أمرين

وهو ولا يشترط فيها رضى الخيل  
 الخ فان الوهابية ومن دون

ان يرعى الخيل معجدة وترطلا  
والخيل لا يعبر يسرا  
مطلب من شرط الخوالة  
قول الخال - ١ -  
مطلب ادا مات الخال عليه  
يؤخذ المال من تركته  
مطلب ادا مات الخال عليه  
وعليه ديون

مطلب ادا مات الخال عليه  
مطلب الوصي ان يحال  
بحال اليتيم ادا كان الزمان  
أملا

مطلب اذا استحق المبيع  
تبادل الخوالة  
مطلب زعم الخال عليه ان  
المال كان من مئة  
مطلب احتال على ان له  
الرجوع على الخيل متى شاء  
صح

مطلب غرماء المحمل  
يتخصصون على الخال عليه  
مطلب الخوالة نوعا مطلقا  
ومقيدة

المحالة منه واشترطوا ضروريين وهما الخيل وهو الذي يبيعون من الذي يقبل الخوالة من المحتال له  
أو الخال عليه أي لا يرجع إليه إلا ما تروى بوقته دم ماله فاحفظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على  
آخر ما حاله على شخص فقبل الخال الخوالة ولم يقبها الخال عليه - فقول للمحتال أن يطالب دينه من الخيل  
فالجواب نعم لأن الخوالة تنتم لآل من شرطها فقبل الخال عليه كما مروا والله تعالى أعلم **سئلت**  
في الخوالة المبيعة ادا مات الخال عليه عن تركته في المدينين وتزهد لرب المدين أن يستوفي دينه من تركته  
فالجواب نعم كما في الفتاوى الله - دية والله تعالى أعلم **سئلت** ادا مات الخال عليه وعليه ديون لآل  
هم تركته خاصة من الخال الغرماء فأخذ البعض من دينه فهل له الرجوع بما بقي له على الخيل فالجواب نعم  
له الرجوع عليه بما بقي له كما في المبيعة والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الخوالة في غيبة المحتال له  
فالجواب لا تصح في غيبة إلا بنية - له الخوالة وهو كان الحامية والله تعالى أعلم **سئلت**  
اذا مات الخال عليه لم يدر ملكه له سرته وفقره فهو - لرب المدين الرجوع على الخيل والحالة هذه فالجواب  
ما نقله العلامة الزكوي وهذا منه رجل أحال مدين على رجل فقب الخال المحتال عليه من المديون لا يدرى  
أب هو له سرته ويخبره فأراد أن يرجع بحقه على الخيل - له ذلك ولم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه  
بالمدين اه - من باب الجواهر الزكوي والله تعالى أعلم **سئلت** هل الوصي أن يحال على اليتيم فالجواب  
نعم له ذلك ان كان الثاني أهلا من الأول وان كان مثله لا يجوز أذنه في الحامية في كتاب الوصايا والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن مانع أحال رجلا يبيع على المشتري فأذنه المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى  
من يرجع فالجواب عنه - من الرجوع على المانع والرجوع على القابض منه وهو الخال - قال في  
البرازية فلو كان كذا في الخال فهو بالخيار شامرجع على المانع الخيل وان شاء مرجع اه - المحتال  
القابض اه - وشمل الزكوي عن جواهر الفتاوى ماله ولو استحق المبيع من الخوالة عند علماء المالكية  
اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن الخيل ادا مات فزعم الخال عليه ان ماله محال على الخيل كان من مئة  
او دهم هل يصح دعواه حتى لو أثبت ذلك باليمين يبرأ من المال فالجواب لا تصح دعواه وان برهن على  
ذلك كما في التزائم من أوامر السكاة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دين على آخر ما حاله عليه  
فما قبل الخوالة على شرط أن يرجع على الخيل - حتى هل تصح هذه الخوالة تركب الخال بخير ان  
الطالب فالجواب نعم - قال في مة الفتاوى وكذلك ادا حال عليه على الخال له متى شاء يرجع على  
الخيل فهو جائز والخال له بالخيار يرجع على أي ماله اه - من باب الجعيط اه - وفي الحامية رجل له على  
رجل مال فقال الطالب للمدين أحلى مالي عليك على فلان على الشخص ان ذلك فقبل فهو جائز وله أن  
يؤخذ بالمال أي ماله لأنه لا شرط العلم على الخيل فقبل الخوالة كماله لأن الخوالة بشرط عدم إبراء  
الخيل كماله اه - والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين فأحال الدائن على مدينه لياخذ منه فأخذ  
منه اليه ضمان الخيل وعليه ديون فهل يخص الخال بما بقي على الخال عليه فلا يشركه فيه غرماء الخيل  
أولا يخص به أجبر أو حر أو تزوج فالجواب ان غرماء الخيل يتصاصون فيما على الخال عليه ولا يسم  
للأعمال إلا ما قبض قبل الموت فإن ما على الخال عليه بقي على ملك الخيل كان التقبض وفيه أيضا ما صد  
انهم في الخوالة نوعا مطلقا ومقيدة - فالتقيد أن يقيد هادس عليه أو دية أو عيب يده أو غصب  
أو نحوه والمطالبة أن يراها أو لا يقيد بها واحد ذكره لو كان له دين على الخال عليه أو عند عيبه  
أو لأن قبله أو متعرا والكل جائز إلا في المقيدة وكيل بالدفع وفي المطلقة متعرج وحكم المطلقة أن لا ينقطع  
حق الخيل - من الدين أو الدين وللعمال عليه الرجوع على الخيل بعد أدائه ان كانت رضاء وان كان للدين  
موجب لا في حق الخيل تأجل في حق الخال عليه ولا يجل بعت الخيل ويجل بعت الخال عليه وحكم التقيدة  
أنه لا يملك الخيل - مطالبة الخال بما من الدين أو المدين له في حق الخال على مثال الزعم بخلاف المطلقة

فأنه لا يتصل بأشياء عليه من الدرس أو عنده من المين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كل الدرس والعين  
 المحتال من مابين غرماؤه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه بدلا لا يستيق له لبره لان المحتال لم يملكه  
 فزوم عليه الدرس من غير من هو عليه وانما وجب ما دى في ذمة المحتال عليه مع بقائه من المحيل على  
 له لان تمت عليه الاستيقه فاحتصن بالمرتب من مدموت الا ان مدوننا على المطلقه لبراه المحيل  
 وصار المحتال من غرماؤه المحتال عليه وادانته الدرس من غرماؤه المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بمحضه  
 الغرماؤه لا تصحاق الدرس الذى كان عليه وغنامه في البحر وطاهر قوله بخلاف المطلقه ان قوله قبله ولومات  
 المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص ما قبله وهو صريح عبارة الدر المختار ويدل عليه قوله كان الدرس والاه  
 المحتال من غرماؤه فقول المحتال ما دليل على ان المراد به المقيدة بقوله لانه مال المحيل وكذا  
 قوله لا يستحق الدرس فانه لا ينفك انما يستحق الدرس في المطلقه لانها لا تنقبذ بدس ولا عين وكذا  
 الولوالية ولومات المحيل وعليه دون تخص غرماؤه فيما على المحتال عليه ولا يملك للمحتال الا ما قبض قبل  
 الموت لان ما على المحتال عليه في على ملك المحيل الخ فهذا دليل على ان المراد المقيدة وفي الجوهر  
 واما اذا كانت مطلقة فلا يتصل بحاصل الاحوال ولا ينقطع فيها اصطلاح السعة المحيل عن المحتال عليه الا ان  
 يؤدى الى اذى سقط ما عليه فصار لو تبين براه المحتال عليه من دس المحيل لا يتصل ايضا ولو ان المحتال ابرأ  
 ذمة المحتال عليه من الدرس صرح الراء الخ والمحصل ان الحوالة المطلقه تنزع كما مر واذا كان المحتال عليه مدونا  
 للمحيل لا تنقبذ بدس ولدان للمحيل مطلقه به قبل الاداء فلا يتصل بقية دين المحيل بين غرماؤه لان  
 المحتال لم يبق من غرماؤه بل صار من غرماؤه المحتال عليه كما مر عن البحر فكذا دليل على ان المطلقه  
 لا تنطس عوت المحيل بل تنق مطالبه المحتال على المحتال عليه وان اخذ منه دس المحيل وقسم بين غرماؤه  
 وهذا جار على القواعد العمومية فاني البرازية والمخالصة مشكل اه بحر وفه وفي الوقائع المصرية لاحنا  
 الشيخ العباسي حقه الله تعالى ما نصه (سئل) في رجل عليه دس لشخص فاحاله به على شخص آخر مدون  
 للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال الدرس من المحتال عليه وقبض  
 منه اصابا زيادة على الدرس المذكور وعلى المحيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال الا بما قبضه  
 رائد على دينه ؟ فاجاب في لا يكون المحتال اسوة لغيره المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدس خاص  
 ولا يتصل الحوالة المطلقة بعوت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماؤه المحتال عليه لا من غرماؤه المحيل  
 فله مطالبة المحتال عليه بجميع دينه ويثبت للمحال عليه مثل ما دفعه من عين الحوالة تركه المحيل اذا  
 رصاه لعدم اطلاع الماموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية اقول الحوالة تدوير المحتال عليه اسوة لغيره المحيل  
 بمثل ما اذا من دس الحوالة وما يذمته من الدرس للمحيل تركه عنه فيخاص من غرماؤه المحيل بقدر ما دفعه  
 بالحوالة ولا دخل لمدافعه الى المحتال اذ ادعى ما احبل به عليه فله مال عليه لا لغيره المحيل الرجوع على  
 المحتال حيث لا مانع اه في كتب في الشيخ العباسي المذكور على حاشية وقائه ما نصه قوله حيث لم تكن  
 الحوالة الخ هذا هو الموافق لما مره في تنقيح الحامدية من اقول الحوالة وان مال به في حاشية رد المحتار  
 لجعل المحتال اسوة لغيره المحيل في المطلقه كالقيدة فراحدهما اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن محيل  
 ادعى على محال باي احدثك على فلان لتقتض في منته كذا فاجابه المحال بالكل احدثك عليه بدس لي عليك  
 وقصمت ذلك منه لمسي فلاحقك على والمحيل يشكر الدرس ويقول اني احلته بعني وكلته في بكون  
 القول قوله فالحجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وان قال المحيل للمعتال ؟ في قوله حيث لم تكن  
 وكذلك لتقبضه في فقال المحتال بل احدثك بدس لي عليك فاقول للمحيل لانه مسكروا لوط الحوالة يستعما  
 في الوكالة اه والله تعالى اعلم في مسئلت هل يشترط في صحة الحوالة حضور المحتال عليه بحال  
 فالحجواب ان حضوره ليس بشرط ولا الشرط قبله حين علمه كما في الحامدية والله تعالى اعلم

مطلب قال المحيل احدثك  
 يعني وكلتك فقال المحتال  
 احدثك بدس لي عليك

مطلب حمود المحيل عليه  
 مجلس الحوالة ليس بشرط  
 بل الشرط قبله حين علمه

عن راجع جـ لا مال ورش وأحال دائمه على المشتري بالالف ثم رد الخمي على بأنه يجب بعضه العاصي  
من أن يقض الخيال الألف من المشتري الخيال عليه هي تطل الخوالة تحييد فالحقائب أهم الانطال  
بال في الذراع بالالف منه وقلع بعض بعضه مع حق الكل الألف من اثنين احدا  
لو أحال النافع بالخمي ثم رد قلع يجب بقوله تطل الخوالة أنه تل الحق أن عايد ربه الله تعالى  
صورة السألة تكفي الاحيرة باع عمدا من رحل مال درهم ثم ان النافع أحال عر عايد على المشتري  
حواله مقيدة بالخمي ذات المقدوس القرض حتى سقط الخمي أو رد المسد بخيار ذو أو بخيار شرط  
أو بخيار عيب قل القرض أو بعدة لا تطل الخوالة استقاما اه والله تعالى أعلم في سئلت هل  
يصح الخوالة على من لا دس عليه للحصول فالحقائب هم يصح لأن الخوالة قد تكون بدون دس  
على الخيال عليه كذا في المصنف وغيره اه من المصنف وبعضه الحايه ولو أرا الخيال له الخميل عما كل على  
الخيال أو و هو منه لا يصح وبعضه السور ولو نزل الخميل يقض دس الخوالة لم يصح اه والله تعالى أعلم  
في سئلت عن باع عيماو أحال فيها خصما وفسل الخيال عليه الخوالة وكذا الخيال ثم تعاد بال المدايمان  
البيع هل تنصع الخوالة والحالة هذه فالحقائب ان مثل هذا السؤال رجع إقارئي إلهاده فأجاب  
عنه بقوله المتأله خصية ولا تنصع الخوالة ويلم الخيال عليه دفع اللع ثم رجع على الخميل اه والله تعالى  
أعلم في سئلت عن رحل عليم دس فأحال دائمه على مذيون له من عيماو بقدر الخوالة بالدين ومن  
الكل الخوالة هل لالخميل بعد هذه الخوالة مطالبة الخيال عليه بالدين فالحقائب نعم له ذلك في  
المتأوى الاقروية بقلا عن حرامه الا كل مانعه ولو كان للحصول دس على الخيال عليه فأحاله مطلقا ولم  
يشترط في الخوالة أن يعطيه معا عليه الخوالة الحائرة ودس الخميل بحاله وله أن يطالعه معلاو مالفه اه  
والله تعالى أعلم في سئلت عن أحال دائمه على رحل عهده ألف ودية وهلكت الوديعه في يد المودع  
بالنفع هل تطل الخوالة فالحقائب نعم وإذا كانت الخوالة مقيدة بالالف هي ودية في يد الخيال عليه  
أو عصب هلكت الوديعه أو استحققت تطل الخوالة ويعود الدين على الخميل ولو هلك العصب في يد  
الخيال عليه لا تطل الخوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعه وحلف على ذلك تطل الخوالة وإن  
استحققت الوديعه أو استحق العصب تطل الخوالة منه الاقروى عن التاخرية والله تعالى أعلم  
في سئلت في الخوالة على زيد ثم على عمرو هل تكون الثانية بقصا الاول فالحقائب نعم تكفي الحايه  
والله تعالى أعلم في سئلت فيما إذا مات الخيال عليه فقال الخيال له مات مفسدا فقل أداء الدين وقال الخميل  
مات مليا في يكون القول قوله فالحقائب ان القول قول الخيال يمينه ولا يقبل قول الخميل انه مات مليا  
فكان له أن يرجع على المذنب بدنه فأفاده فاصبحا والله تعالى أعلم في سئلت ما قولكم في رحل عليه  
دس رحل له كميل به فأحال الكميل ربه الدين على رحل فسل الخيال عليه الخوالة هل يبرأ الاصيل والكميل  
أو أحدهما فقط فالحقائب انه برأ كل منهما الا بال بشرط الطالب وراءه الكميل حاسمة فقيده لا يبرأ  
الاصيل فأفاده الاقروى عن الحايه (فروع) احتسالى على أن يؤذيه من غش دار الخميل وقد كان أمره بالنفع  
حتى حارت الخوالة لا يجبر الخيال عليه على الاداء فسل النفع ويحصر على البيع ان كان البيع مشروطا في  
الخوالة تكفي الزه ولو احتسالى على رحل على ان الخيال بالخيار فهو حائر وكذا ان أحاله على الهمة في شرا جمع  
على الخميل جاز ورجع على أيم ماشا والخوالة إذا كانت فاسدة فقد أدت الخيال عليه المال هو بالخيار ان  
شاه رجع على العاص وان شاء على الخميل الكل من فتوى الاقروى والله تعالى أعلم في سئلت  
في رحل أحال دائمه على رحل وحصل القول من الكل هل له مطالبة كل بالكل أو بالمصنف  
فالحقائب انه يطالب كلاهما ما لم يصنف في بيعة المتأوى ولو كان رحل على رحل ألف درهم فأحال  
م على رحل له أن يأخذ كل واحد منهما ما منه الاهما أصاها الخوالة في جميع ذلك للمال أصاها على

مطلب أحال النافع بالخمي  
ثم رد عيما لم تطل الخوالة

مطلب يصح الخوالة على  
من لا دس عليه للحصول

مطلب الخوالة لا تطل  
بالا فاقى البيع

مطلب أحاله على من عهده  
وديعه هلكت اطلت  
الخوالة

مطلب أحاله على زيد ثم على  
عمرو وطلت الاولى

مطلب احتسالى في موت  
الخيال عليه مفسدا

مطلب في أحاله الكميل  
لرب الدين

مطلب احتسالى على ابن يودي  
من غش دار الخميل

مطلب في الاحالة على اثنين

السؤال فيقسم علمه انقساماً على السواء معقولاً بسيطاً واقعياً تعالى أعلم في سئلت ما قولك في  
 محيل قال لا والله أحلتك على مدوني فلان ولم يقل على أن معاك من ديني الذي عليه هل تكون الحولة  
 مطلقة أو تنقيدها بذلك الدين وما على المطلقة وصاحبها الجواب أن الحولة المذكورة مطلقة وتوضع  
 المطلقة أن يحيل على وجه التحميل عليه دين أو لم يكن ويقول الطالب أحلتك بالالف التي لك على في هذا  
 الرجل ولم يقل من المال الذي عليه وهذا النوع من الحولة واجب برادة المحيل عن دين الطالب إلا أن  
 بهلك المال على المحتال عليه فيعد الدين إلى ذمة المحيل وهلاكه بأحد وجهين تقدماً وأزدياً في الجواب  
 توضع القسمة فأقول صورتهما كافي للثبوت أيضاً أن يكون المحيل مالاً عند المحتال عليه من ودعة  
 أو مبيع أو عليه دين فقال أحلت الطالب عليه بالالف التي له على في أن تؤذيهم من المال الذي على عليك  
 وإذا قيل المحتال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فإن كانت الحولة مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه  
 فإن المحتال عليه مخلص أو جحد المحتال عليه الحولة وحلف ولم يكن المحيل ولا يستحال له ينفع على الحولة  
 بطلت الحولة وادّين الطالب على المحيل وكذلك إذا قضى المحيل عليه عند حرامان كانت الحولة  
 مقيدة بوجوبه كالتحالف عليه وكذلك التوبة أو الحقت بطلت الحولة وتعود الدين على المحيل  
 وتماه في الخاتمة والله تعالى أعلم في سئلت عن المحيل والمحتال هل يمكن نقض الحولة ونقضها  
 فالجواب نعم قد في قضية التناهي والمحيل والمحتال هل يمكن النقض وبالنقض يبرأ المحتال عليه اه  
 ومنه في الخاتمة والله تعالى أعلم

• طالب في توضع الحولة  
المطلقة

• طالب على المحيل والمحتال  
نقض الحولة

### كتاب الكفالة

في سئلت في الكفيل بالنفس إذا عجز عن احضار المكفول فيه هل يلزمه الدين والجواب لا يلزمه  
 الدين والمسألة في ذم الأدياة ونص السؤال والجواب هكذا (مثل) عن شخص ضمي وجهه بدن شخص  
 لاخر دين عليه ليحضره فهل إذا عجز عن احضاره يلزمه الدين أجاب لا يلزمه إذا احضاره ان قد  
 عليه وان عجز لا يلزمه المال إلا أن يقول فإن لم أحضره فعلى ما عليه من الدين اه وهو مثل أيضاً إذا أزم  
 شخص نفسه أن يقوم عن شخص ما عليه من الدين لشخص بغير ذكر كفالة وإنما شهد على نفسه أنه التزم أن  
 يقوم عنه هل يلزمه أجاب الالتزام كالكفالة بل كل لفظ يدل على التزم كالكتابة كقوله على ما عاب  
 أو على أن أؤتيك ما عليه أو التزم مثل ما عاب عليه وقيل الطالب اه والله تعالى أعلم في سئلت  
 في كفالة الراعي هل تجوز فالجواب انه لا تجوز قال في التتوير وأهله من هو أهل التسريح قال  
 شارحه المحكي فلا تمنع من تجنونه ومبي اه وفي التسريح عن النخسة ولو كان رجل قبل رجل ما  
 فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقد راعى ولم يبلغ الحلم كان باطلا لا يتوقف على إجازة الصغير  
 إذا بلغ لانه لا يجيز لما لم يقع عاقل بالغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فقراره باطل لانه أقر بكفالة لمصلحة  
 اه والله تعالى أعلم في سئلت عن ربا رجل جلا فقال المشتري لرجل كن حاضراً أتعرف هذا النمر  
 فقال أعره وان ظهر ان الجمل مسروق أمسكتك البائع لناخذ حقه منك منه ثم بعد أن تسامى المشتري  
 بأيام ظهر له مسروق فهل بذلك يكون كفيلاً فالجواب لا يكون بذلك كفيلاً لانه ليس من الكفالة  
 الكفالة قال في الفخ رجل يبيع من رجل شيئاً يعرف رجل وسأل المشتري لا يجب على المشتري  
 شيء وهو الصحيح وهو رواية الأصل وذكره الشيخ في قوله قد أنفق الثمن على المشتري والصحيح ظاهر الرواية  
 اه من الجواهر المتأخرى قال المحقق ابن عابد وفي تناهي الخافق في ضمن سؤال لنفسه في بيان  
 تهميدان يحضر المال المتأخر على فلان وقد لا تعرف المال إلا معنى وجوبه لعملة القديس بان هذا  
 التهميدان يحضره ومثل هذا ليس من ألقاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفو المال إلا معنى بمحفل

• طلب كفيل النفس اذا  
عجز لا يلزمه الدين

• طالب لا تجوز كفالة الراعي

• طالب العرف ليس كفيلة

النبي المذكور ودكر وان افعل المرة لا يوجد الصمان في قوله اصاب من عروته اه والله تعالى اعلم  
 سئلت هل تعطى الكفالة عتق التكفيل فالحق انهما لا يعادل عتقه لرب الدين احدث به  
 من تركه ان كان له تركه وكانت الكفالة ثالثة من عتق المالك في كثير من الكتب المتقدمة والله تعالى اعلم  
 سئلت نجاسة الكسرة عليهم اموال اميرية يصيق عليهم شيخ القبول واراد حسوم فقام بذلك  
 جماعة كاولها صبر والتمسونه وورعوه على بعضهم ودفعوه ثم ارادوا الرجوع على الجماعة للكسرة  
 عليهم لئلا هل ليس لهم ذلك فالحق انهم ليس لهم ذلك حيث كل يدون امرهم والمسالمة في الواقع  
 الامرية والله تعالى اعلم سئلت من اشتري سلعة فقال له آخراشترها وذاك لا يحضر فيها وان  
 حضر فيها والحضر ان على فاشترها فحضر فيها هل لا يلزمه الحضر ان المذكور احيوا وان حووا  
 فالحق ان لا يلزمه الحضر ان والحالة هذه والمسالمة في الحقيقة قال في ذلك لا قال لا خراشترها  
 بكدا وان حضرته فلي واشترها فحضر هل يصح ويلزمه الحضر ان ام لا احل لا تصح ولا يلزمه الحضر ان  
 فقد صرح في البراريه بان لو قال بايع فلانا على ان اصابك من حضر ان هل لم يصح وقد ذكره في الصر  
 ن شرح قوله وما معك ولا نامي ما لا علم او مثله في كثير من الكتب اه والله تعالى اعلم سئلت  
 من امر غيره لم يسق عليه ولم يصح الرجوع عليه فهل ذلك المبرور هل له الرجوع على الامر  
 فالحق ان نعم له الرجوع قال في البراريه امر غيره بان يبيع على او يوصي بدينه فعلى الرجوع فلا شرط  
 الرجوع ولو قال عوص في او اطعم عن كفارة او اترك كذا في او هب لفلان على ائله لا يرجع بل شرط  
 الرجوع اه والله تعالى اعلم سئلت من قال لا حزر ان نقاصت دينك من فلا ولا يعطيك فاما  
 صامن مات قبل ان يتنصاه هل يبطل الصمان فالحق ان يبطل الصمان والحالة هذه  
 قال في جامع الفتاوى لو قال ان نقاصته ولم يعطك ما باصامن مات هل ان يتنصاه يبطل الصمان ولو  
 قال ان يجزعه منك عن الاداء هو وعلى ذلك لم يظهر بالحسن ان حسبه ولم يذم التكفيل اه والله  
 تعالى اعلم سئلت هل يصح التوقيت في الكفالة حتى لو قال انا اكفيل بدينك من فلا اني  
 تمام هذا الشهر وتمت الى الكفالة ما به الشهور ام لا فالحق ان يصح توقيتها اكله صحاح ولو قال  
 انا اكفيل بعفس فلا من هذا اليوم الى عشرة ايام بصير كفيلا في الحال واداءه صت العشرة لا يبقى كفيه  
 في قولهم لانه وقت الكفالة بشرة ايام والا كفالة بما قبل التوقيت اه وفيها ايهما لو قال كفلت من  
 فلا اموال فلا من هذه الساعة الى شهر يعني الكفالة بمعنى الشهر بل احل اه والله تعالى اعلم  
 سئلت ما قولكم من ادعى على آخر ما لا نسب الكفالة ولم يبين ذلك المال بأي سبب كان هل  
 تقبل هذه الدوى فالحق انهما لا يقبل في في نتيجة النواوى بقتل العداية ادعى ما لا نسب  
 الكفالة لا يثبت بيان المال انه بأي سبب يطرأ به هل تصح الكفالة به ام لا فان الكفالة بعقبة المراء  
 اذ لم تذكر مرة مع امانة لا تصح الا بان يقول ما عشت او ما دمت بكاحه اه والله تعالى اعلم  
 سئلت من ادعى على كفيلا دينا فقال الكفيل ان الاصيل اذالك دينك والاصل مائت فافاء  
 الكفيل بمائة على ذلك هل تغل في الحاشية هذه فالحق انهم تغل في النتيجة ما به لو طالب  
 رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المدين اداء والمدين مائت فاقام الكفيل بشة على اداء المدين  
 بقتل وينصب الكفيل حمله المدين لانه لا يمكنه دفع مال الا به اداءه نصب حمله اه معر يا  
 للسان الحكم والله تعالى اعلم سئلت عن الكفيل هل له مطالبة المكفول قبل اداء الدين  
 فالحق ان ليس له ذلك قبل الكفوى عن مجمع الفتاوى ما نصه وليس للكفيل ان يطالب المالك قبل  
 اداء الدين اه والله تعالى اعلم سئلت في الكفيل ادا ادى المال واراد الرجوع والاطالة عات فقال  
 المكفول عنه كمال المال من راء ومن قارأ وكان غش دم او ميتة واراد اقامة الدية بذلك على الكفيل

مطلب لا تعطى الكفالة  
 عتق التكفيل  
 مطلب في ان كسرت عليهم  
 اموال اميرية  
 مطلب هل ان حضر فيها  
 فالحضر ان على فحضر فيها  
 فالحضر ان على فحضر فيها  
 مطلب امر غيره بالانفاق  
 عليه يرجع الحق لا بشرط  
 الرجوع  
 مطلب قال ان نقاصت  
 دينك من فلا ولا يعطيك  
 فاما صامن  
 فاما صامن  
 مطلب يصح توقيت الكفالة  
 مطلب اذا ادعى ما لا نسب  
 الكفالة ولم يبين المال بأي  
 سبب  
 مطلب قال الكفيل ان  
 الاصيل اعطاك دينك  
 مطلب ليس للمكفيل  
 مطالبة المكفول قبل  
 الاداء  
 مطلب قال المكفول عنه  
 كل هذا المال من راء  
 نحوه



هل يصل بسبه وسبى له فالحق ان لا يصل بسبه ودور ما دام المال الى الكفيل وقال له انك  
 حقيق وصاحبه انظر لما هو الله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة بالامانة هل يجوز فالحق  
 ان لا يجوز قال في جامع الصاوي لا يجوز الا كماله من الامانات وان اسبها كما بعد ذلك من هي في  
 يده لا يلزم الكفيل شيء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اشترى ماله على ان كلاهما كفيل  
 عن صاحبه في الحرج في ذلك فالحق ان كفايته ان لا يطلب ان يأخذ منهما شيئا يجمع المال اه  
 في سبه في ثلاثة كفول او ما ان الكفيل يطلب الكل واحدا ثلث الالف وان كفول اعلى العاقد يطلب الكل واحد  
 بالثلاثة كفول عن الهابة وفيه وان ما بالي الكفيل والمكفول عنه فالتطلب بأحده من أي المالكين  
 شاء ان يسبه فاعلى كل واحد منهما كفايته حال الحياة اه وفيه انصاوان كفول ولم يدكر الا حل يحل على  
 الكفيل كما يحل على الاصل لا بالامانة وحسب اه في حال الحياة اه وفيه رجل أمر رجلان بكفول عنه حل نائب  
 درهم وكفيل من ان المطلوب دفع الالف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب واراد المطلوب ان يسره  
 المال من الكفيل ان آذاه على وجه القصد فليس له ان يسره لانه انما هو كفيل عليه بعد الكفالة  
 وان آذاه على وجه الزمالة فله ان يسره لانه آمن في اذله اه وفيه وان أرى الطالب الاصل أو امر  
 عنه يرى الكفيل وأمر عنه اه وفيه أيضا يجوز الكفالة بالاحرة في جميع الاحارات في عاجلها  
 وآجلها لان الاحرة ولو لم تحمها له في السب والوحد والكمالة بعد وجود السب  
 صحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفيل بالنفس اذا ما هل يقوم وارثه مقامه فيلزم  
 باحصار المكفول فيه فالحق ان لا يقوم مقامه في سب الكفيل عوت الكفيل بالنفس كما سئل عوب  
 المكفول ولا سئل عوت الطالب في الضم وقد نظم ذلك ان وهما يقول

وموب كميل النفس والنفس مهذر \* وفي موب رب الحق هل وينذر

قال شارحها سيدي حسن التريلاي وأشرنا به من كفالة النفس الى لزوم المطالبة في كفالة  
 الكفيل بالمال بعد موته حال ولا يرجع الورثة على المكفول عنه حتى يحل الا حل في المؤجله حال فالمر  
 قال والنفس بالخروج عطا على كفول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة في الوديعة هل يصح  
 فالحق ان لا يصح قال في الحاشية وحل كميل من في يد رجل وهو على وجهه ان كاتب النفس امانته  
 في يده كالوديعة والعارية واموال المصارفة والمركبة والمضاعة والعب المسخرة وما كان في ماله  
 لا يصح الكفالة به وان كانت النفس مضمومة على صاحب اليد كالعصب والجمع بسع فاسد والمقصود  
 على سبب الترافع ويحسد ذلك يصح به الكفالة فصحب على الكفيل تسليمه مادام قائما وآذاه ذلك كان عليه  
 فيه وكذا لو اتى رجل عدا في يد رجل وكفول رجل العتقات العتد فاقام للمتي النسب ان العتد كان له  
 وعلى العاصي له ذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العتد اه في خروجك وحل كميل عن رجل  
 قال فقال الكفيل للمكفول له ان وافيك حسبه عدا ما يرى من المال فوافاه حار ورثي عن المال للمالك  
 العامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم آو او عدا فاعلى ما أقره المطلوب وهو ان يوافيه عدا ما قره انما لو ان  
 له عليه حسبه كمال الكفيل صا ما لم آو وليس هذا بما لو قال ان لم آو فاعلى عدا ما صا ما لم  
 ادعيت عليه فلم آو به عدا فاعلى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم آو فاعلى عدا ما ادعيت  
 عليه وهو على فلم آو به عدا فاعلى عليه ما لا يلزمه (رحل) دل ان لم يعطك فلان مالك فهو على قضاها  
 الطالب فلم يعطه المطلوب ساعه عداها لم الكفيل استحسانا في رجل كمال قال لا تحربا ع ولا ماخا منه  
 فهو على فعال الطالب بعد ذلك بع منه ماعا بالآخرهم وصده المشتري وكذب ما الكفيل كان  
 القول قول الطالب والمطلوب استحسانا الكل من الحايه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فاليديوه  
 انعت الذين مع علاي فسته معه فصاع في يد اليعلام هل يصح على الذين أو على الذين فالحق ان

مطلب لا يجوز الكفالة  
 بالامانة  
 مطلب لا يشترى بالامانة ولا وكف  
 كل في صاحبه  
 مطلب كمال ثلاثة معا  
 في ألف

مطلب في الكفالة بالاحرة  
 مطلب اذا مات الكفيل  
 بالنفس لا يقوم وارثه  
 مقامه

مطلب في الكفالة في  
 الوديعة

مطلب قال ان واقتلته  
 عدا ما يرى من المال

مطلب قال ان لم يعطك  
 فلان مالك فعلى

مطلب قال انعت الذين مع  
 علاي

انه يصح على المذنب قول النعاريه قال المذنبه انعت بالدين مع علاني أو علامك أو أي أو اسك  
 فعل فعاد في يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المذنبين لا يبرأه ولا يبرأه من الإثم  
 الوصول بخلاف قوله دفع الدين إلى أي أو علامك أو أي أو اسك لا يبرأه من الإثم من وصوله إلى  
 الوكيل اه والله تعالى أعلم في سئلت في رجل حلف مطلقاً أن لا يأخذ ماله وأحق في بيته فقال  
 له رجل ارح و لا تص وبنا أحد منكم الطامع فهو على قول يصح هذا الصنيع فالحقوب لم يصح  
 والمسألة في الخبر حيث دل في جواب قال مثل هذا يصح ويبرأ العاقل وهي مسألة لا يبرأ العاقل  
 عما نطقه وما عساه ولا يبرأ على اه والله تعالى أعلم في سئلت عن مات مملوكاً عليه دين وصحبه  
 ولده بعد موته فهل لا يصح هذه الصيغة فالحقوب لم لا يصح ما صرح به من عدم صحة الكفالة ولو  
 من الوارث عن ميت بالنسب المستوطم الدين بذلك والله تعالى أعلم في سئلت عن كسالة عن ما يصح  
 فاسد اه لا يصح فالحقوب انما لا تصح قال في الخبرية يظهر وصادق البيع يظهر وصادق الكفالة  
 اذا لا يرد على الاصيل رد البيع فسد اه ان كل موجوداً أو رد منه ان كان هالكاً أو مستهلكاً انفسه  
 وظهره عدم الدين المكسول به على الاصيل ولا يصح على الكفيل اه والله تعالى أعلم في سئلت في  
 كسيل يدين وهو له الطالب الذي المكسول به هل يصح هذه الصيغة فالحقوب لم يصح هذه الصيغة  
 قال في رد المختار لو وهب الدين للكفيل لم يصح ويرجع به على الاصيل اه وقال أيضاً الكفيل يصح ان  
 يكفله عنه الطالب ككفيل آخر ماله المكسول به فلا تذي لا تخر لئلا ياتي الطالب لم يرجع على  
 الاصيل بل يرجع به على الكفيل الاول فان أدى اليه يرجع اه وقال على الاصيل لو انكسالة بالامر من  
 عليه في كل الحانكم وقد كره هذا ما رواه ان هـ في الذين للكفيل يصح ان يقول اه والله تعالى  
 أعلم في سئلت في الكفيل بالنسب اذا عان الكفيل فسد ولم يدر مكانه هل بطالبه فالحقوب  
 مافي السوير وهو هذا ان عان ولم يدر مكانه لا بطالبه ان ثبت ذلك صدق الطالب أو لا فاماها  
 الكفيل اه والله تعالى أعلم في سئلت عن كسيل بالنسب اسيرط عليه الطالب تسليم المكسول  
 في مجلس القاصي هل يبرأه ذلك ولا يبرأ فاسأله في غيره فالحقوب انه يبرأه ذلك قال في السوير  
 ولو شرط ان يبيع في مجلس القاصي سلمه فيه ولم يخرق في غيره اه والله تعالى أعلم في سئلت هل يجوز  
 الكفالة على جعل فالحقوب مافي جامع السوازي وهذا يصح اذا كس على جعل حار الصنيع وطلب  
 الجعل ان لا يبيش مشروطاً في أصل الصنيع وان كان الجعل مشروطاً في أصل الصنيع وطلب الجعل  
 والصنيع اه يجوز اه والله تعالى أعلم في سئلت هل يصح الكفالة مع جهالة المكسول له ككفالة  
 من يريد السهم من الادهاء في بلد آخر فالحقوب انما لا تصح قال في السوير ولا يصح مع جهالة  
 المكسول عنه الخ ولا جهالة المكسول له اه ثم رأيت في دواوي الشيعه اسمي للمصري الموسومة  
 بالتناوي المذهبية في الوقائع المصرية مناصه في سئلت في امرأة انصت الامر سره الى بلاد الافرع  
 في مراكب الدار لاجل تبديل الهواء وصحة يدم اوقد بطنها ان زوجها مدين عكس معها من السهم مر معها  
 عو ح صد عليه ودعاوى فرحت المرأة المذكورة تحت عقارها في محل حكمها الكاش مشركين  
 وأحدث الحفرة مع هاروجها وعدل سوحة أفاضت لها وكذا لا وأدت له بالنصر فيما عاق مهو ومن زوجها  
 بهي الامر ويحاض الدين المذكورة اذا كان عديمية ذلك يظهر ان زوجها مافي عليه ديون فالحفرة  
 المذكورة المرت وكلفت بدفع الدين المذكور من عقارها المذكور على يد وكيلها مع جهالة المكسول له  
 وعدم العمل فهل هذه الكفالة هي شرعية ولا هي على الوجه المذكور صحيح وعكس المصري في  
 العقار المذكور ولو فاه الدين أم لا في جوابها الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة ادركها الاجماع  
 والله ول من شروطها عدم جهالة المكسول له ووهن صحة العمل لا يوجب ارجاس العقار بدون اسميه

مطلب قال ارح وما  
 أحده منكم الطامع على وضع

مطلب مات وصحبه ولده

مطلب كس في عن ما ع  
 فاسدا

مطلب وهو الطالب  
 الدين للكفيل صح

مطلب عان المكسول  
 عنه ولم يدر مكانه

مطلب شرط تسليمه في  
 المجلس لم

مطلب لا يصح الجعل في  
 الكفالة

مطلب لا تصح الكفالة  
 مع جهالة المكسول له

شرائط الرضى الشرعة وحيث لم تتحقق الكفاية الشرعية ولا الرضى المعقول لا يكون الرب المدين مطالبة  
لزوجته ولا مطالبة وكلها أصبح المقاراة قوله ادركها الايجاب والقول أى دلائلها بالكنسيل وحده  
ما لم يقبل المكفول له أو أحسب على المجلس وهذا قول الإمام ومحمد وجهه والله تعالى وفى أسبع الوسائل  
وعبره الفتوى على قولهما وقال أبو يوسف اسمها لا يجب وحده ولا سقوط على القول وفى ادور  
والترابفة وقول الثاني متى اه من الرد وقول صاحب الرد وأحسب على المجلس أى وتتوقف على

مطلب كسل ثلاثة فى دفعه

إشارة الطالب كاصرح به فى محل آخر منه والله تعالى أعلم **سئلت** فى رجل عليه سمانه قوس  
وكفه له فى لافه رجال ديمة واحدة فهل لا يطالب كل منهم بالثلث الذى فأكواب نعم لما فى رد  
المستأجر الكفيل لو تعدد لأجره - بقدر ما يخصه كصف الدين لو كان اثنين أو ثلاثة لونه لم يكفوا

مطلب ان كانت الكفاية  
بلا امر رجع الكفيل والا لا

على التعاقب يخطأ كل واحد بكل المال كاذ كرهه المرحضى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الكفيل فى المال اذ دفع للمال الى الطالب هل يشترط الرجوع على الاصيل فأجاب ان كرهه  
الكفاية بأمره ورجوع عليه والا فلا قال فى السور ولو كحل بأمره رجع عما أذى وإن يذهب به لا يرجع  
اه قال ابن مدين قوله رجع عما أذى - هل ما اذا صالح الكفيل الطالب من اذنت بمقتضى رجع

مطلب كحل بالاحرة ودفع

سها لا بالمال لانه - قاطع أو أراءه كان الضر وقال ابصان قوله رجع عما أذى - مقيد بما اذا دفع ما وجب  
دفعه على الاصيل ولو كحل عن المستأجر بالاحرة فدفع الكفيل له لى الوجوب لا يرجع على كمال احوار  
الترابفة **قلت** بنظره ما لو أذى الاصيل قبله - فى حاوى الزايدى الكفيل بأمر الاصيل أذى المال

قبل الوجوب لا يرجع

الى الدائن بعد ما أذى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه متى حكمى فلا فرق بين العلم والجهل اه بن  
رجوع على الدائن اه كلام ابن مدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن صمان الدرك  
على دفعه فأجاب نعم يصح فى السور وتصح بكنائنه - ألف وعالم الله عليه وعما يدرك  
فى هذا المسح قال شارحه اله لافى روى صمان ادرك اه أى تحتوى ويكون الزاء وهو الرجوع على الدائن

مطلب أذى الكفيل بعد

عدا احتياقي المسح اه رد وقال فى السور أذا صلا ولا يؤخذ صمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضا  
على المانع ما فى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الطالب اذا أقر الاصيل من الذين هم لير  
الكفيل فأجاب ان الاصيل لا يفسد لأمره أو يكت برئ هو وكفيله وإن رده فى المال عليه

مطلب فى صمان الدرك

وفى راءة الكفيل بالرد احتسب المشايخ والقول ببراءة الكفيل طاهر لان المال لا يطلب أسقط عنه  
بأمره الاصيل ادليس للطالب الا هو على القول بان الكفاية صم دقة الى أخرى فى المطالبة وكذلك على  
القول بان الصم فى الدين لان الاسقاط يتم بالحق ولم يحد منه الكفيل والمدين ردة تصرف على صم  
سقه لذين لشبهة الغلظ فان ردة اذ راءه ردة فى حق نفسه ولا ينعقد الى الكفيل كذا فى شرح الوهامة

مطلب أبرز الطالب الاصيل

للشريعة لافى وعارة الناطم هكذا

ولو أبر المدين براء كافل \* فلو ردة خلف المشايخ بربر

والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصح تعليق الكفاية بالشرط فأجاب نعم يصح تعليقه بشرط  
ملائم كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع - فى التمس أو كشرط لا مكان الا - بما كان قد مر به  
وهو مكسول عنه وكشرط تعدد أى لتعدد الاستحقاق كان عابري يدى المصروف ولا يصح تعليقه بصح

مطالب يصح تعليق الكفاية

هت الرجح أو لى المطر لا ينعقد على الخطر ولا يصح كالمسح وذ كرى الهداية والكفاية ان علقه بصدق  
الكفاية ويجب للمال حاله وهاهولان الحكم فيه ان التعليق لا يصح ولا يبرمه المال لان الشرط عابر  
ملائم فصار كالعقود بدحول الدار ونحوه مما ليس بلام ثم لم لو جعل الاصل الكفاية الى حدود الرجح  
ونحوه لا يصح التأجيل ويجب للمال حاله وأشار الى بقوله ذى جعل أى يجوز قوله ان هت الرجح اطلاق  
الكفاية تصح الكفاية ويجب للمال حاله لان الكفاية لا يصح تعليقها بالشرط لم تطل بالشرط المعتمد

نشرط ملائم

كالطلاق والثبات وكذلك الكفالة لا من يجوز تعليقها بشرط مالا من كالكفالة المأل في جميع  
ما ذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير مالا من ويجوز تأجيلها إلى أجل معلوم ولهذه الاسباب فيها  
تحتية كذا حبيل إلى القضاة وقدوم الحاج ولا يجوز إلى هبوب الريح أو رول المطر أو أحد البسطة بطل  
الاحل وزنه تسليم النسيح مالا من العبي على من الكبر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل  
ناب لأودع الكسرة أن ألبس الأودع بيتك فأنا صام هل يصح هذا **الجواب** نعم يصح **قال** الحبر  
الزملي في حواشيه على جامع الصواب بقلع الزارية من نفسه **قال** لأودع أن ألبس المودع وديعتك أو  
أذكرها فأنا صام أو أنقل أسك خطأ فأنا صام أو أنص مالك أحد من هؤلاء أقوم  
فأنا صام صح بخلاف قوله أن عصم مالك إنسان حيث لا يصح **اه** وفيه من موضع آخر وكذا لو قال  
لأودع لو خذ المودع أو أتلفه على حار بالاجماع وكذا في كل أمانة **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
الكفالة يصح بل بأحد الكفيل هل يصح **الجواب** لا يصح لو شرط المحل في صلب العقد **قال** في  
جامع الصواب لو كفل على محل حال الصمان لا المحل لو لم يشترط في أصل الصمان ولو شرط المحل  
في أصله بطل المحل والصمان **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا حرامت لك على  
الناس بأنا صام هل يصح هذا الصمان **الجواب** أنه لا يصح هذا الصمان **قال** في جامع العصولي  
ما نصه **قال** ما أنالك على أن أوعى لأحد من الناس على أن يصح محل المعصية وكذا لو قال ماداب  
الناس أو لأحد من الناس عليك وعلى أن يصح محل المعصية وكذا لو استلك مالك أحد **اه** والله تعالى  
أعلم **في قوله** الأولي لو تزوج امرأته ولم يسم لها مهر أمكن رجل مهر للمثل حازت الكفالة كما يجوز  
الكفالة في المسمى وأن دخل بها الروح بزوجها الكفيل مهر المثل وأن طلقها أنسل الدخول ما وحت  
المدة لا بزوجها الكفيل بالعدة (الثانية) لو كفل بالعدة بعد وجوده في الأموال الطاهرة والباطلة  
لا يصح (الثالثة) **قالت** المرأة زوجي يريد أن يبيع خدامه بكفيل لا يبيعها الخاتم إلى ذلك لا بها  
لم تصعد واستحسن الإمام الثاني أحد الكفيل وقسم أو عليه العتري كذا في الأقروية والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن رجل أتى رجل إلى قاضي وقال لي عليه دعوى خذني عليه كفلا هل  
يصح القاضي لذلك **الجواب** أنه لا يبيح لذلك قبل بيان الدعوى **قال** في العيبة واسألني ولا  
للقاضي طاب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيان الدعوى **اه** ونقله الأقروية والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل للكفول له وهو رب الذي حسن الاصيل والكفيل معا **الجواب** نعم فقد نقل  
الحقق ابن عابد عن الحار إلى ما نصه للكفول له يتمك من حسن الكفيل والاصل وكفيل  
الكفيل وإن كثروا **اه** وفي الذر المحار فان لورم الكفيل لأمره أي لارم هو الاصيل أيضا حتى يخلصه  
واحد حسنه حسنه هذا إذا كفل بأمره ولم يكن على الكفيل لطلوب دين مثله والافلام لأمره ولا  
حسن سراج وفي المطومة الله به ما نصه

لو قال مديوني مائة السمر \* وأحل الدين عليه ما استقر  
وطاب الكفيل قالوا يلزم \* عليه إعطاء كفل به لم  
لو حسن الكفيل قولا حارله \* إذا أراد حسن من قد كفه  
لأنه قد كان ذا احله \* حسن قليحاره فنهله  
ثم الكفيل إن عتق في الاجل \* لا شك أن الدين في الحال حل  
عليه **قالوا** إن أذاهم \* يرجع به من قبل المأجل حل

**اه** والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة تزوجت حلالا بعد العقد بينهما أصم أو أرواح للروحة  
المهر المسمى وهو كذا تم مات الروح من قبله لول المرأة أحد مهرها المسمى من الصمان وهو أرواح

مطلب قال إن ألبس فلان  
ودينك فأنا صام صح

مطلب في اشتراط المحل  
في صلب الكفالة

مطلب قال ماداب لك على  
الناس يعني لا يصح  
مطلب في الكفالة بالمهر

مطلب قال لي عليه دعوى  
خذني عليه كفلا لا يبيحه  
قبل بيان الدعوى  
مطلب رب الذي حسن  
الاصيل والكفيل

مطلب صم الابن ابه  
الكبير المهر بعير امره

فالجواب نعم كما أتى بذلك شيخ الإسلام على أنه دعى ربه الله تعالى وأسلمه دل له الذكوى بعوله ولا  
كل من كبر أو صمى عنه الأب بغير أمره في محضه ثم مات الأب وأحسد الصبيان من تركه لم يرجع  
ورن ما لا جناح له والله تعالى أعلم

### كتاب القضاء

سئلت عن بشرط في صحة الحكم في حقوق العباد مذكور في صحيحه وهل يشترط لصحة الأمر  
كون المدعى من المدعى عليه بشرط الحكم المذكور نعم بشرط الدعوى المذكورة  
المصر ولا يشترط كون المدعى من المدعى عليه فالأول والمدعى في حوائج مملوكه  
وشروط صحة الحكم أن يكون بعد هذه الدعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصر ولا لصا  
بالسوار صحيح ولا يشترط أن يكون المدعى من المدعى عليه في غير الأقرار وكذا في العقار وإن لم يكن  
ولا تنه على الصبح اهـ سئلت عن شهادة العتق عدو دسوية على عتق وقصاة عليه  
فجوابه نعم ما هو إلا نصير إن كان في السور وشروطه وهو تصريح على ما بين العداوة لعاشات مع  
عتق ورحم ودل في دعائه اهـ سئلت عن الزشوة والحذية ما الفرق بينهما وهل يحل ده  
الزشوة من المصط فبأنه في الزشوة ما يذهب الرحل لغيره ليعبى على أمر من أموره والمخذ  
لا شرط فيها وودعه الزشوة أربعة أصنام فم حرام على الذنوب والباطل وهو الزشوة على بطل  
العصا ولا مارة الساق التي في الحكم وهو كذلك حرام من الحاسن الثالث أن يدفع المال لغيره لسترة  
أمره ذال السلطان والمال لروحه للصبح وهو حرام على الأولاد والذائع قالوا وجب له أن يستأجر  
نوما أو يبيع إلى البديل فمير ما معه فلو كان ثم يستعمل في الذهاب إلى السلطان في الأمر فلا في الزاد  
ما يدفع له الخوف على نفسه أو ماله لجلال الدافع حرام على الأولاد ومن هذا لعدم ما يأخذ الساء  
فجوابه نعم لو تمهيب على رحل العصا ولم يول الأفعال عليه هل يحل بده بي أن يحل اهـ من حواء  
أن السوء والمصري على مملوكه سئلت هل للعاصي بيع التركة المستعرة والمال دون الورث  
فالجواب نعم كان حوائج الذر لعمدة في أن سادس وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن مدعى  
ليس بمساقط الباطل خصومة وعلم العاصي بذلك فهل يسمعها فالجواب مائة ردة المحار وأذا كان  
العاصي لم أن باطن الأمر ليس كظاشره وله لا يحاصم ولا يمارع عن من الأمر من المدعى ليس  
سماع هذه الدعوى ولا يفتقر القضاء المترتب عليها ولا يصح الاحتياط لحصول القضاء مثل ذلك وأما  
لم يملك عدو به صدقاؤه ولم يورى هيداشي عمت به الدوى اهـ من العواكة الدورية سئلت  
العاصي إذا أكره قضاؤه وشه عليه عدلا في الحكم فبأنه في العاصي في عتق العاصي لشيء قد كذا  
لم أقرن لا يفتقر شهادتهم خلافا لمذكور في جامع الفصولين قول محمد عسا قضاؤه الزمان اهـ مسألة  
فجوابه نعم ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة أثنان في البار واحد في الحقة فبأنه  
بين معاصي في فتح القدير بيان من عرف الحق وعصى به فهو في الحقة ومن عرفه ولم يعص به وهو حارق للحق  
وهو في البار ومن لم يعرفه وهو المخايل وقضى الناس على حوله وهو في البار اهـ سئلت مرارا عتد  
عن حكم العاصي المستوفى لباطل فيه شرعا هل يبطل فبأنه في عتق العاصي لشيء قد كذا  
لا يجوز بفسخه بعد إتمامه واستعانة شرأنطه وأحكامه سواء كان تستعاضه أو محله أو باطل فبأنه  
يسوع به الاحتياط اهـ سئلت هل للعاصي الخمر على المعنى العاصي الذي يعلم الناس الخليل ويحل  
بينهم فالجواب نعم قال في الرار به يحتمل على القية الماس وهو الذي يعلم الناس الخليل كاستقا  
الركاه والشفعة والمرأ الردة حتى بين من روحها والمكاري للمس وهو الذي يتعدل الذكر ولا لجل

مطلب يشترط لصحة الحكم  
في حقوق العباد نعم  
الدعوى

مطلب شهادة العتق  
وقصاة لا يفتقران  
مطلب في العتق بين  
الزشوة والحذية

مطلب من تعين عليه  
العصا يحل له إعطاء المال له  
مطلب للعاصي بيع التركة  
المستعرة والمال  
مطلب ليس للعاصي سماع  
الدعوى إذا علم أن المدعى  
لأمره فيهم في الواقع

مطلب أن يكره العاصي  
قضاؤه وشه عليه

مطلب في حديث العتق  
ثلاثة

مطلب حكم العاصي  
لا يجوز بفسخه بعد إتمامه

مطلب للعاصي أن يبيع  
المعنى العاصي

مطلب اذا غاب الخصم  
وحضر في أثناء المدة لا تسع  
دعواه  
مطلب قال لي ينفق في مصر  
يطلب الى ثلاثة أيام  
مطلب حكم قبل التعديل  
لا يمتنع  
مطلب في أسرة المضر  
مطلب اذا ادعى دفعا صحفيا  
يعمل  
مطلب ليس للقاضي  
ترويج الصعيرة من نفسه  
ولا من ابيه

مطلب قولهم شرط نكاح  
القضاء أن يصير حادثة  
يجوز على الحكم القولي

مطلب غاب بعد الشهادة  
عليه هل يقضى عليه

مطلب لا تسع دعوى الوقف  
بعد مرور سنتين وثلاثين سنة

والطلب الجاهل اه والله تعالى اعلم **سئلت** اذا كان المذني أو المذني عليه عائنا مضافة القصر وحضر  
في أثناء مدة المجلس عشرة سبعة وسكنت ثم اراد أن يتقدم بذلك فهل لا تسع دعواه **الجواب** نعم  
لا تسع دعواه كأي التكملة عن تناوي على أنه قدى والله تعالى اعلم **سئلت** عن ادعى لم يدين ما عا  
بالبرائة هل للقاضي أن يجهلها **الجواب** نعم له أن يجهلها في ثلاثة أيام من خلال بيعة جاعرة في انصر كأي  
البرائة والله تعالى اعلم **سئلت** عن تراض قضى بشاخص قبل تعديله ما مع وجود المدعى من ذلك من  
قول مولانا المالطاب أنه قد تعالى قول بغير حكمه **الجواب** لا يمتنع ولا يبعد والحال أنه قد وقفا في  
بذلك صاحب الحامدية والله تعالى اعلم **سئلت** عن أسرة المختصر هل تكون على المذني **الجواب**  
أذا لم يكن المرسل اليه مختصرا فالأجرة على المرسل وهو المذني وإن كان مختصرا فالأجرة عليه وإن كان السقيم وأنه  
تعالى اعلم **سئلت** عن المذني عليه الذي دفعا على أهله القاضي إلى المجلس الثاني **الجواب** كأي  
الهندية أن القاضي يسأله عن الدعوى فإن كان صحيحا أمه له وإن كان فاسدا لا يجهلها ولا يثبت اليه اه معربا  
إلى الحامية والله تعالى اعلم **سئلت** هل للقاضي ترويج الصعيرة من نفسه أو من ولده **الجواب**  
ليس له ذلك في الدار المحار من كتاب السكاك ليس للقاضي ترويج الصعيرة من نفسه ولا من لا تقبل  
شهادته قبل وبه علم أنه قد حكم وإن عرى اه دعوى اه وقوله ولا من لا تقبل شهادته أي كأي أصوله  
وإن علوا وقروعه وإن سملوا وقوله وبه علم الخ أي وليس له أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه رعية وكذا  
السلطان وقد أتى أن ينضم إلى القاضي إذا روج بنية أو تمنع الخلاف ليس لغيره قصه وقوله وإن عرى  
عن الدعوى وأما قولهم شرط سداد القصة في المختصرات أن يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحفية  
من خصم على خصم فالظاهر أنه يجوز على الحكم القولي أما العسبي فلا بشرط فيسه ذلك توفيقا بين  
كلامهم وكذا القضاء الصمى لا يشترط له الدعوى والخصومة كما إذا شهد على خصم بحق ذكر اسمه  
واسم أبيه وجده ونفى بذلك الحق كل قصه بنسبه صحا وإن لم يكن في حادثة النسب وكذا الشاهدان  
ولأنه روجة فلا يركن وجهه إلا الثاني كذلك على خصم مسكر ونفى بنوكها كان قصه بال روجة بينهما  
ونقل به الحكم بشون إلى مصابة في صمى دعوى الوكيلة أأذه ابن عابد في الرقابة تعالى اعلم  
**سئلت** في صمى عن رونة نصهم قاصر ونصهم عائب عن البلادة تركه ووصى هل يجب على  
ولا تأمل امرئ بخر بخره الزكاة في دعوى رونة **الجواب** لا لا يجب ذلك على أحد في العتوى المهدية  
فقبل كتاب الشفعة مانصه لا يجب على ولافة الحكومة الامامية خذ جميع تركه ميت مات وفي رونة  
قاصر أو غائب وحضره في دفتر وتبين حاله مع وجود وصى شرعى في حد الزكاة لأقصاه ولا دابة اه  
والله تعالى اعلم **سئلت** في غاب بعد ما سمع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه حال غيابه  
**الجواب** نعم يقضى عليه ما حيث عند الامام الثاني وهو أرفق بالناس في الحامية مانصه وذكر  
الخصم اذا غاب المذني عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيعة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيعة  
فقبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى  
يقضى وقال شمس الانعام الحوافي رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس ولو أقر المذني عليه غاب فانه يقضى  
عليه باقراره في قولهم وإن غاب الوكيل أو مات به دما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضى عليه بذلك  
البيعة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المذني عليه بعد ما أقيم  
عليه البيعة يقضى تلك البيعة على الوارث وكذا لو أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى على  
البيعة على الوارث الآخر وكذا لو أقيم البيعة على الصغير ثم مات الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يملك  
ما أذنه اه واعمالها ما تمامه الكثرة وإن دعا الله تعالى اعلم **سئلت** هل لا تسع دعوى  
أصل الوقف بعد مرور سنتين وثلاثين سنة حيث لا عدد للسكاك **الجواب** نعم لا تسع بعد هذه المدة

مطلب ادعى الاقرار في  
أثناء المدة لا يقبل منه

مطلب في عدم سماع الدعوى  
او زوال زمان

مطلب القضاء الوجب  
هل يكون على الناس كافة

مطلب قصي له بالدار فاجر  
ان الساء لك المذبح عليه

لا يبطل القضاء بالارض

مطلب طلبت درص

البيعة على روحها العائش

مطلب هل يحبس الوالد

في عقه ولده

مطلب للمائع حسن

المشتري والمبيع في يده

مطلب تصرف المرأة في

مالها لا يوقف على اذن

زوجها

مطلب القصاص بحسرى

على مرائش الله تعالى

مطلب في حوار العليد

كانه الكسوى وغيره وهو في المحلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دارا المذبح عليه في أثناء المدة  
المسببة من سماع الدعوى هل تسبل فالحق الجواب لم لا يعمل كافي السكعة من ادعى رادى المحل  
الا اذا اتى بسد خط المذبح عليه أو حجه ولم عس من تاريخه من زوم مقدار من زوال زمان والله تعالى أعلم  
**سئلت** من اراد سماع الدعوى بعد خمسة عشر يوما **فاجبت** بما هو الاستماع حيث لا عذر  
والنصاء يجوز تخصيصه بزمان والمكان ونفس الخصومات وقوتها من مولانا السلطان أبيه الله  
تعالى عن سماع الدعوى بعد هذه المدة **قال** ان الاشياء القضاة يجوز تخصيصه وتقيده بالزمان والمكان  
واستثناء بعض الخصومات كافي للحلاصة وعلى هذا لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر  
سنة لا يمنع ويحب عليه يحس على السلطان سماعها **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن القضاء  
بالوجبة هل يكون على الناس كافة ولا تسبق بعده دعوى الملكية فالحق الجواب ان في المسألة احترازا  
والصحيح انه لا يكون على الناس كافة وعلى هذا جرى في نعمة العتاي **قال** ادعى رجل على آخر وجبة  
محدودة وصلى بها بالنسبة ثم ادعى آخر الملك المطلق على المصلى له فقبل بغيره الملك المطلق بحال المقتضى  
لان وصفا على الناس كافة **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى دارا وشهد له الشهود  
ثم ما وقضى له القاضي بالدار ثم اذن المذبح ان الساء ملك المذبح عليه هل يبطل القضاء بالارض ايضا  
فالحق الجواب كافي ماوى الاقرى لا يبطل القضاء بالارض لثبوتها ولو شهد بالارض والسواء  
والسواء بحالها سطل **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا اعتأت أم أو زوجة فلا العائش  
وطلت من الحاكم ان يعرض لها عليه البعق هل يحبس الى ذلك فالحق الجواب نعم اذا قامت النسبة  
على الكاح كافي الحايبة **قال** ولا تصاح المرأة الى اقامة البينة بان العائش لم يخلف لها بقعة **اه** والله تعالى  
أعلم **سئلت** هل يحبس الولد في عقه ولده الصغير فالحق الجواب نعم كافي مساوى لا يقرى  
بقاع الرارية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمائع حسن المشتري على النش والحال ان المبيع في يده  
فالحق الجواب نعم كالمترى يحبس الزاهر وان كان الزهر في يده كذا في السراجية والله تعالى أعلم  
**سئلت** تصرف المرأة في مالها هل لا يتوقف على اذن زوجها فالحق الجواب نعم لا يتوقف عليه  
حتى لو اطلق انما تصرفها في مالها لا يتوقف على اذن الزوج **قال** فضاؤه بالاعلا كافي الحايبة والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن القصاص هل يجري على مرائش الله تعالى فسدحل فيه الزوجة والام  
وبعوهما يلزم حصول الكل عند الدعوى على القابل واذا دعما أحدهم سقط القصاص **فاجبت**  
بما في الخبرية من ما سطل القصاص وهذه انصه القصاص بحسرى على مرائش الله تعالى فكل من له  
نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه وما كان لا يتجرى بسقط نفسه وأحدهم فلا تقص  
حصولهم جميعا حتى الزوجة لاجل احتياط القصاص **اه** **فوقع السؤال** **فج** عن أهل العرى  
والنواذى الذين يتحدون الكلاب لاحل الصيد وحفظ البيوت والواشى تنفع في اوابهم وتنعها  
وتشرب من الالمان التي بافاد احدهم وتشي بقية شربهم والحال ان بركة يحسن وسورها كذا في عمدة  
الامام الاعظم انى حبيبة والشايفى هل يجوز لهم تقليد سيد تاملت العائش بظهارته وطهارة تعلمها  
وسورها فالحق الجواب نعم يجوز لهم تقليده لانه يجوز للامام تقليد امام من الائممة الثلاثة رضى الله تعالى  
عنه فيما تدعو اليه الصرورة بشرط ان يستوجب جميع ما يوجبه ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا داند  
الامام للشايفى في الوصو من التقليد عليه ان يراعى البية والترتيب في الوضوء والامانة وتعدى الاركان  
في الصلاة بذلك الوضوء والا كذب الصلاة باطل اجابا وكذا داخلها كافي مسألة الماء الذى ولدت  
الكلاب لقوله طهارته وطهارة الكلاب عليه ان يلزم جميع ما يوجبه الامام ملك في ذلك والعلية  
هو الا حديث قول العير من غير معرفة دليله اذ انه الزملى وهو في مساوية الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب لس للقاضي  
ترويج الصغار إذا كتب  
في منشوره

مطلب لاصبرة بشهاد  
القاضي أنه حكم فلان  
على فلان

مطلب إذا قضى على شخص  
بأن فلانا وكيل عن فلان في  
استيفاء حقوقه يكون  
قضاء على كافة الناس

مطلب هرب النسر من  
رسول القاضي ونحوه  
لا يضمن

مطلب التحليف بمجهول  
الاف مسائل

مطلب بنصب القاضي  
وصيا الأيتام الدين

مطلب طلب تخلفه  
بالطلاق لا يباين

مطلب قلدر جلان قضاء  
ناحية فقضى أحدهما  
لا يجوز

مطلب لا يجوز للقاضي  
العمل بما يجده في ديوان  
قاض قبله

مطلب هل يتعدى القضاء  
الى غير المقضى عليه

هل للقاضي ترويج الصغار في ترويح القليله ان كتب في تقليده ترويج الصغار وترويح الاطفال في ترويح  
الهداية والله تعالى أعلم في مسائل عن القاضي اذا شهد انه حكم فلان على فلان بكذا هل يكون  
اشهاد صحيحا في الجواب انه اشهاد باطل والحضور شرط في القضية وفي التذنب للقاضي اذا  
قال القاضي حكمته على فلان بكذا وهو غائب يصدق والبالغة في الخبرة في كتاب الاقرار وفي فتاوى  
الاقرار ويشرط لجواز القضاء بعد هذه الشروط حضور الشاهدين اه والله تعالى أعلم في مسائل  
عن احضر جلادى عليه حقا لمولاه واقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصوصية في ذلك  
هل تقبل هذه البينة ويقضى بالوكالة فيكون قضاء على كافة الناس حتى لو اتى على آخر حال المولاه  
لا يكاف باعادة البينة على الوكالة في الجواب نعم كافي الحوى على الاشياء والله تعالى أعلم في مسائل  
اذا هرب النسر من الذي عليه من من يجوز رسول القاضي ويجز عنه هل يضمن ما عليه من الدين لرسول  
الجواب انه لا يضمن قل ترى الهداية اذا هرب النسر من من الرسول ويجز عنه فالقول قول الرسول  
في ذلك ولا ضمان عليه امكن اذ لم يهره بالقبول يؤدب على التفريط اه والله تعالى أعلم  
في مسائل فين اذى على آخر ضمانه مطابقة في ودية أو نحوها وطلب من القاضي تخلفه انه ما خانه  
على ذلك هل يجيبه القاضي لذلك في الجواب مافي النوازل انية لا يخلف القاضي على مجهول فلو اتى  
على شريكه ضمانه مهمة لا يخلفه الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى البت الثانية اتهم  
لمتولى الوقف فانه يخلفه وما نظر البتيم والوقف كافي دعوى لظانية الثالثة اذا اتى المودع على المودع  
في ضمانه مطابقة فانه يخلفه كافي الفنية اه والله تعالى أعلم في مسائل ما قبله في مات وعليه ديون  
وورثته غائبون كاهم أو صغار هل يجوز للقاضي نصب وصي للأيتام الدين في الجواب كافي فتاوى  
قضى الهداية ان القاضي ينصب وصيا على الميت لأيتام الدين في وجهه فاذا ثبت الدين يدفع لاربابه بعد  
استحصالهم ان كانت الغيبة منقضية والا فلا تتم مع ينتم الى أن يحضر الورث هذا في غيبة الورثة كلهم  
وان كان الورث صغيرا ينصب عنه وصيا فاذا ثبت الدين يقضى من التركة بعد استحصالهم لهم لم يقبضوا  
الدين شيئا ولا منه ولم يبرأ الميت ولم يحتملوا ديونهم على أحد ولم يتراضوا عنه ولا عن شيء منه اه والله  
تعالى أعلم في مسائل عن المقتضى اذا طلب تخلف المقتضى عليه المنكر بالطلاق هل لا يجب لذلك  
في الجواب انه لا يجب لذلك قال في التتوير واليمين بالله لا يطلاق وعناق قال العلائي في شرحه وان  
أطاعه وعليه الفتوى لان الخلف بها حرام اه مع بالخاتبة والله تعالى أعلم في فتاوى السلطان  
اذا قلده ناحية الى رجليه فقضى أحدهما لا يجوز كالوكيل اه كفى في مسائل هل  
للقاضي الرجوع عن حكمه في ناحيته في معاقبه الكفوى من التتارخاية اذا قل القاضي رجعت  
عن قضائي أو بطلت حكمي لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ما مضى على حاله اذا كان بعد دعوى جمعية  
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود وظاهرة اه والله تعالى أعلم في مسائل عما يجده القاضي الجسد في  
ديوان قاض قبله من اقرار أو بينة هل يجب عليه العمل به في الجواب انه لا يجوز له العمل به بل  
يستأنف المادة لما في الهندية عن المحيط وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من اقرار أو بينة فانه  
لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبل الخصومة عنده وأجبعوا أنه لا يعمل بما يجد في ديوان  
قاض قبله وان كان مخوما كذا في النزاية ومتله في الخلاصة والله تعالى أعلم في مسائل مرار عن  
القضاء هل يتعدى المقضى عليه أو يقتصر عليه في ناحيته في بان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا  
يتعدى الى غيره الا في خمس مسائل في أربعة منها يتعدى الى الكافة وهي الحرية الاصلية والنسب  
وولاء المائقة والنكاح والقضاب الوقت يقتصر على القول الصحيح وفي الخامسة يتعدى الى من تلقى  
لذلك منه حتى لو استحق البيع من يد المشتري وقضى به بينة فانه يكون قضاء على المشتري وعلى من



تأني الملك منه ولو استحق عمن من عوارث قصاصه بسببه ذكر وأخيه الميراث كان قصاصه على سائر الورثة  
 ولا نسمع دعوى وارث آخر كافي الترابية أفاده ابن عبيد في فوائد الله تعالى أعلم **سئلت** هل للعاصي  
 عزل الوصي العدل الكافي **فالجواب** قال ابن عبيد في فوائد العاصي لا يعزل له عزل الوصي العدل  
 الكافي فإن عرله صاراً شامخاً كذا في المحيط واحتله في عرله فقل في الحاشية قول ابن وحرم في المحيط  
 العاصي عرله واحتار في جامع العصولي عدم العفة ولكن العفة هي العفة لا ما أقول إلا كثر كذا في شرح  
 الميضية اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حكم الحاكم وقف أو بيع أو إجارة هل يشترط له  
 نيت ملك الواجب أو النافع أو الموقوف **فجاحت** بهم نعم قال تارقي الهداية إجماعهم على صحة إيجابه  
 ولو لم يملكه أو أن له ولاية لا يبيع وأول البيع لما أخره أو بعبارة أو بعبارة وكذا في الوقف وإن  
 لم يثبت شيء من ذلك لا يملك بالعصاة بل سبب أو وقف وإجارة والبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 هل يستحق العاصي الشفيع أنه ما أنطل شعته بدون طلب الخصم **فالجواب** نعم قال الكهوي  
 في علاج الحرانة جسه بحرارة للقاضي عليه هم من غير طلب المتدعي الشفيع إذا طاب الله شفيعه يخلص  
 ما سبب الشفعة واشترى بريدته المبيع يخلص ما رخصت بالغيب ورجل أدنى يسأل الأركبة يوم  
 ما قصته والمرأة تطلب العفة من ودية في يدرج رجل ورجل اشتري جارية وثبت أن لها روحاً ثم  
 يعصى لها زادة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في من أعتاوى للهدية عن البصر ما يصح ولا خصوصية لأب  
 من في كل موضع يدعي حقاً في التركة وأشته بالدية ثم قال ولم أر حكم من ادعى أنه دفع لبيت ديبه وبرهن  
 هل يخلص ويسعى أن يحميه احتياطاً اه **سئلت** في فاض ما دون بالاستحلاف فاستجبت جـ لا  
 لبيع الدعوى والشهادة في حادثة ثم يسأل ذلك إلى العاصي ليحكم هل للقاضي أن يحكم بذلك من غير إرادته  
 اليه **فالجواب** ما في الحاشية من قوله ولو أن إماماً قاضياً لا تقصاه فإذن لا بالاستحلاف فاض  
 القاضي ورجل لبيع الدعوى والشهادة في حادثة وسأل عن الشهود ودية مع الأقرار ولا يحكم غون ذلك  
 لكنه يكتب بذلك إلى القاضي وينهى حتى يفسى القاضي نفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل  
 ما أمره القاضي وأدفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يفتي بذلك الشهادة ولا بذلك الأقرار بل يجمع  
 بين المتدعي والمتدعي عليه وبأمره إعادة البينة إذا شهدوا بذلك بحضور الخصم فيفتي بقضي القاضي  
 بذلك الشهادة ولو أهدى المسألة لم يلط فيها التقصاة فإن القاضي يستجف جـ لا لبيع الشهادة في حادثة  
 ثم يكتب إليه كتاب يفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنه شهد وأعدى بكذا ويكتب القاضي  
 الشهادة أو يكتب أن الذي عليه أقترع عدى بكذا فيفتي القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده ولا يصح  
 هذا الفصل لأن العاصي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الأقرار فكيف يقضي بذلك الشهادة وبذلك  
 الأقرار بأقرار الخليفة إلا أن يشهد الخليفة مع آخر شهد القاضي على أقراره وتكون فائدة هذا  
 الاستدلال أن ينظر الخليفة هل للذي شهد أو يكتب فامل له شهدوا إلا أنهم عرلوا أو تدلسوا  
 أو أساطهم يعقوص القاضي المنطوق بذلك إلى الخليفة اه **سئلت** في رجل له دعوى لدى قاض في  
 أصل فمعه عرله ونصب غيره حصر مجلس القاضي الثاني وحكي معصون الدعوى السابقة ولم يطلب  
 إلا أن يشأ يترتب عليه مؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال حصره بمجرد حكاية للدعوى  
 الأولى **فالجواب** أن القاضي الثاني يسأل الذي عمار يريده إلا أن قال ذكر شيأ أو جـ سؤال  
 خصمه يسأل الخصم عن دعواه والأول كافي العناوي للهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأكبر للمتدعي كلاً ما يطلب تحليعه هل تتعدد اليه بتعدد الأشياء أو  
 يحلف عليها جـ لا يمسأوا واحداً **فالجواب** أن القاضي يجمع الكل ويحكمه عليه أينما واحد كافي

مطلب ليس للقاضي عزل  
 الوصي العدل الكافي

مطلب لا يملك بعهده وقف  
 أو بيع إلا بعد نيت الملك

مطلب جسد حار للقاضي  
 تحليعه من غير طلب

مطلب مهم في القاضي إذا  
 أمر وحل له الدعوى  
 والشهادة

مطلب له دعوى في أصل  
 قاض معرول فخصر لدى  
 القاضي الجديد وحكي  
 معصون تلك الدعوى ولم  
 يطلب إلا أن يشأ  
 مطلب أنكر أشياء يخلص  
 عليها جـ لا

الخلاصة من القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنكر الدين لا تخرم أنكر أقراره هل يحلف على  
 الإقرار أو على المال فالجواب أنه يحلف على المال في الكفوى والقوى على أنه لا يحلف على الإقرار  
 وأما يحلف على المال من العبادية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط للحكم الحاكم  
 الاعتذار للعمم وإذا أعتذر إليه فسوف من وقت إلى آخره الحكم فيه **فاجبت** به بأن هذا السؤال  
 منه رفع إلى ذرى الهداية فاجاب عنه بما فيه اذلتهم الشهود بحق وزكروا والحكم لم يبدلوا  
 شرعيا الحكم القاضي وإن طالب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليحضر بالدفع هو لثلاثة أيام فإن لم يحضر  
 بالدفع قضى عليه اه والله تعالى **سئلت** عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع  
 شرائطه **فاجبت** به لا يجوز له ذلك حيث لا في ثلاث رتبة في الشهود ورجاء صلح أو كارب وإذا استعمل  
 المدهي أفاذه في الأشهاد ونفذ له في الدار المختارة والله تعالى أعلم **سئلت** هل ينبغي للقاضي  
 مشاوره العلماء فالجواب نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجلس معه جماعة من  
 أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج إليه لقوله تعالى وشاورهم في الأمر نذب الله تعالى  
 رسوله إلى المشاورة مع افتتاح باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم  
 بحضرة الناس لأن ذلك يذهب مهابة المجلس والناس يتهمونه بالمجمل ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم  
 يشاورهم أو يكسب ورقة فيسندونها إليهم أو يكاهم ليلة لا يفهمها الناصحان اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة فالجواب نقل الحق ابن عابد  
 في كتاب الوصي عن الحق السبكي ما نصه وأما إذا كان الناقض ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار  
 التركة ولا التكمم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** من قاضي  
 المجلس في عقار في يد رجلين اتقى أحدهم على الآخر له خمسة أسدله وارثا ثلاثا ثم دسه واتقى  
 الآخر أن تصفه له وتصنه للثقي وأتى كل منهما بينة على مدعاه فأى البينتين مقدمة **فاجبت** به أن  
 بينة مدعي الخمسة أسداس مقدمة لأنها ثبتت الزيادة ولا خارج بالسبب السدسين الذين في يد صاحبه  
 وذلك أنه لما ثبت أن المتنازل المذكور في أيديهما ثبت أن كل واحد منهما صاحب يد على النصف فتدعى  
 الخمسة أسداس لأننا زعمه صاحبه في ثلاثة من أرباعه وهو قد سلم سدسا على يد صاحبه وبقي أرباع  
 السدسين له فهو خارج وبينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد فتدعى الخمسة أسداس بقضى له بسدسين  
 على يد صاحبه وثلاثة أسداس له بلاقضه لأن صاحبه لا يدعيها وستد ذلك مانعة له في الغيرية عن  
 التبيين للامان إلى باي عامه إذا كنت الدار في أيديهما كان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرا فلا  
 بصحة فيهما زيادة البينة اه وفيها أيضا البينة بينة من بقي الأرباع أو زيادة فيه وفي التنقيح  
 بينة مدعي كل الدار أولى من بينة مدعي نفسه ولو كانت في أيديهما اه ومثله في فتاوى الأنشوري والجمعة  
 وفي جامع القضاة كل واحد من صاحبي المدعى في نصفه خارج في النصف الآخر فتدعى بهما حكم ذى  
 اليد مع الخارج اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الذي إذا طالب السجل من القاضي ليعرضه على الفتى  
 هل يجيبه لذلك فالجواب قال في الخلاصة للذي إذا طالب من القاضي السجل ليعرضه على الفتى فانه  
 يجيبه القاضي وكذا إذا طالب الذي عليه هذان فتاوى السنن اه وفي النزاهة قبل الحكم طلب  
 من القاضي السجل أو سواد الدعوى والشهادة للعرض على الفتى أجابه لذلك اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** على من اتقى على آخر فدسه خصمه بالإقرار فأنكره فلما أتى المدعي عليه بالبيان قال المدعي  
 أنا نعت دعواي على خصمي في هذا الأوان فهل لا يجوز لي إتمام الخصومة **فاجبت** على التسليم **سئلت** من  
 أن لا يجبر فانه قال ما لم يطالب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويكتفه القاضي من ذلك لأن الذي إذا  
 ترك يترك اه والله تعالى أعلم **سئلت** ادعى أحد الورثة ميتة الميت وقضى له هل يظهر في حق

مطلب آخر ثم أنكر الأقرار  
 يحلف على المال  
 مطلب لا يشترط الاعتذار  
 في الحكم

مطلب لا يجوز تأخير  
 الحكم بعد وجود شرائطه  
 مطالب بنفسه للقاضي  
 مشاوره العلماء

مطلب ليس للقاضي أن  
 يسأل وصي الميت عن  
 مقدار التركة  
 مطلب في سؤال من  
 قاضي المجلس

مطلب بينة مدعي كل  
 الدار أولى من بينة مدعي  
 نفسه  
 مطلب طلب السجل من  
 القاضي يجيبه

مطلب ادعى على آخر فدسه  
 بالإقرار فأنكره فلما أتى المدعي  
 عليه بينة قال المدعي نعت  
 دعواي  
 مطلب القضاء لبعض الورثة  
 يظهر في حق الكل

الكل فالحقوب ثم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح جميعا على الورثة جميعا وعليه وبظاهر ذلك في حق الكل واعلمت لو اتعاه وقضى به أملاواتي حصصه وقضى بها فالحقوب ثم كافي السقيج وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** هل القصاص على مص الورثة قصاصا على أقدامهم فالحقوب ثم كافي السقيج وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن رجلين ورجل واحد أعمام مطلقين جميعا وهي في المدة هل ترثه وإذا عارضتهم صرتم لهما أم تطلق قبل السارق إلى تذييل هي الطلاق فيه ورعت انقضاء عدتها وعجرت عن اثبات دعواها هل لا يعمل بمجرد دعواها (والجواب) عن الفصل الأول ما نقله المحقق الكهوي وهذا منه رجل طلق امرأته جميعا ثم مات وهي في العدة سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض اهـ (والجواب) عن الفصل الثاني ما في الحميمية لا يعمل بمجرد الدعوى ما لم يتوثر بالنسبة وفي نسخة المساوي بقلاص الدرر ما نصه إذا عرذ الدعوى لا يثبت الحق اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل أحد الورثة يقوم مقام الميت وهل إذا حلف المديني عليه بقي المديني على دعواه في حاجته بينهم أحد الورثة يقوم مقام الميت فيما له وعليه كافي الدرر (والجواب) عن الفصل الثاني أن المديني عليه إذا حلف بقي المديني على دعواه ولا يطل حقه به فيه لكن ليس له أن يحاكمه ما لم يتم الدية على وقت دعواه فإذا وجدوا قاتله أو قاتله لم يملك الدية اهـ وفي معنى الحكماء وفي قول محمد بن أبي ليلى لا تقبل النسبة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحبس الأب في دين ولده فالحقوب لا يحبس الأب وإن ولد له في الدقة لولدها اهـ من النسخة بقلاص البحر الرائق وفي السقيج من باب الحبس لا يحبس الأب في دين ولده إلا أن أبى من الاتفاق عليه اهـ وفيه أيضا لا يحبس أحد الأبوين والأبوين والجدتين لا في الدقة لولدها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاص حكم من مقول يحمل ولم يشرأه وقت الحكم هل لا يصح حكمه فالحقوب لا يصح ذلك في جامع الفصولين من حلل النصارى شأن حاكم قال حكمت بشيئ ملكية الجمل للذي ولده لم يصره الجمل المديني هذا ولا بد منه إذا القاضي في المقول يحتاج وقت الحكم إلى الإشارة كالتأخير وقت شهادة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** إذا أبيت البسه على الوكيل ثم حصر الموكل أو بالعكس هل للعاصي الحكم على من حضر من مافأ فالحقوب ثم قال في رد المحتار ولو برهن على الموكل معان ثم حصر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث سنة قامت على موثرته اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن محكوم عليه طعن في الحكم ما لم يهد كونه أعماله الشبه ودوا أسامهم هل يقبل طعنه هذا وبطل به الحكم في واجبه كما ناطمه المدكور وليس نفي لأن القاضي يحير أن شاء أظهر في السجل أعماله الشبه ودوا أسامهم وإن شاء أكرى بقوله حكمت به ما شئت بعد عدي شهود عدول فاتهم أهاده في معنى الحكم بقلاص المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي أن يحكم بين أهل الدقة فالحقوب ثم ادعاهما كونه الله قال في معنى الحكم ويجوز للقاضي أن يحكم بين أهل الدقة إذا اتفقا كواثر أو توافوا إليه ورصوا بحكمه وأحكم بينهم بحكم الإسلام لقوله تعالى فإن حازك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا الماحكم بينهم وإن لم ترس أساقفتهم وقال بعضهم وأما الحكم المسلم أن يحكم بينهم في الظالم مثل أن يمنع وارث وأرثاقه وما أشبهه إذ لرضي التطالبان بذلك وأما الحجر والزنا فلا ينبغي أن يحكم بينهم فيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في وكل غيره في طلب دينه من فلا وعاد فادعي المطالب الخلاص وطلب عين الطالب فهل يقوم به أهله الذي في الحال أو يفر إلى أن يحلف الطالب فالحقوب ما في معنى الحكم وهذا نصه لا ينبغي على الوكيل لأنه نائب والسبب لا تجزئ في الاستخلاف حتى لو وكله بقص الدس وعاد وتذييل المطالب أنه قد أذن الطالب وأرذلت به أمر بقصه الدس وبيع الطالب باليمين اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في طلب أحصا رخصه وهو خارج المصروف هل يحصره له القاضي فالحقوب أن كل

مطلب القصاص على بعض الورثة قصاصا على الكل  
مطلب مات روح المطالبة ورجعوا وهي في العدة ترثه  
مطلب إذا حلف للمدعي عليه فالمديني على دعواه  
مطلب لا يحبس الأب وإن ولد له في الدقة لولده  
مطلب لا بد من الإشارة وقت الحكم إلى المحكوم به  
مطلب برهن على الموكل معان  
مطلب القاضي يحير في المدعي معان الشهود وأسامهم  
مطلب هل للقاضي الحكم بين أهل الدقة  
مطلب وكل وعاد فادعي المطالب الخلاص وطلب عين الطالب  
مطلب طلب أحصا رخصه من خارج المصروف

أمر بامان المصير بحيث يتكسبه المحصور والميت في ماله بحصره وإن كان بعد اتمام المصير بحيث لا يتكسبه المحصور ثم الميت في ماله أحلف للمشايع فيه قبل يأمر للميت بأقامة البيعة أن له عليه حقا ولا تكون هذه البيعة لأجل الدماء بل لأجل الاحتمار فإن أأفها أحصره فإدا أحصره أمر للميت بأعادة البيعة فإدا أعادها حتى ساء عليه وقبل بطله القاضي فإن سلك أأفها من محله وإن حلف أمر بحصونه له والأول أصح وعليه أكثر القامة اه من معنى الحكماء والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن حلف الأيمان للارزمية وحش هل يلزمه الملاقاة الثلاث فالحجواب كافي معنى الحكماء أن العتري ذلك عرف الحلف لا عرف للميت ولودخل للميت بله لا يكون عرفهم فيه أنه يراد به الطلاق الثلاث لم يحمله أن يعنى بذلك ولا يحصل للميت أن يعنى عاتق وقب على العرف إلا بعد معرفة العرف اه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن قطع أو أرق صك غيره تعديا ما دلزمه (فاحت) بأنه يضمن ديمه مكتوباً أو أفاده في معنى الحكماء بقاء صك خزانة العتق والله تعالى أعلم في مسائل هل يشترط في حكم الحاكم إذا كان في حقوق المصادق دعوى صحيحة فالحجواب نعم في السور وشرحه العلامة في ماضيه شرط هذا الصمد في المحتملات من حقوق المصادق أن يمسر الحكم في حادثة ما يسبقه دعوى صحيحة من حصم على حصم حاصر ماض غرضي ولورهن بحق عتق قاص بقضي به سره ما يدون مصادرة لم يسبقه فصادره لم يفسد شرطه وكان إمامه فيحكم عدله لا غير اه من مسائل شتى آخر الكتاب والله تعالى أعلم

### كتاب الدعوى

مطلب حلف الأيمان للارزمية  
وحش هل يلزمه الملاقاة

مطلب أرق صك غيره  
يضمن ديمه مكتوباً  
مطلب لا بد من تقدم الدعوى  
في حقوق المصادق

مطلب ادعى الأقالة بعد  
انكراه البيع فصل دعواه  
مطلب قات تزوجى بعد  
ذلك  
مطلب فيما امتنع عن إعطاء  
الحجاب  
مطلب تسليم المبيع ثم ادعى  
الاقصاف

مطلب تبيع دعوى  
العرص

مطلب لا تصح الدعوى بسبب  
الافرار

مطلب لا تصح الدعوى بعد  
حجة عشر عاماً

في مسائل عن رجل أسكر السبع فأنشئ للمشتري فادعى المانع الأقالة هل تسع فالحجواب نعم تسع  
فأدلى بالشك له أنكر البيع فمره عليه المشتري فادعى المانع الأقالة تسع هذا الاعم اه والله تعالى أعلم  
في مسائل عن أذمت الأبرار فذهبها الوارث ما كان حراماً على مورثها قال في تزوجى بعد ذلك  
وأقر بالبيع كان مريضه هل يصح معها مع الدعوى فالحجواب يصح كافي الراية والله تعالى أعلم  
في مسائل عن المدي عليه إذا سكت وأتمع من إعطاه الجواب أو أعطى جواباً غير كاف وأضر على ذلك  
هل يحضره القاضي على الجواب المانع فالحجواب نعم في السرحية بحره وبوقته بالنسب ليجب عما  
أدعى به عليه اه والله تعالى أعلم في مسائل عن اشتري مكيلاً أو مورداً فاحصر المانع الكيال فكل  
أو العمان دورين يحصرون المشتري ويسلم ثم ادعى القصاص هل تسع دعواه فالحجواب نعم إذا لم يقتر  
المشتري أنه من جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فالقول قوله في متدار ما قصه مع  
بنيه ولا يصح قول القائل وحده إلا يشهد به عدة آراء فمن جميع العقود عليه وهو كذا وكذا اه من  
ماوى قارى الحداد فوالله تعالى أعلم في مسائل عن دعوى دفع العرض هل تصح فالحجواب نعم وقد  
صور العلامة الطهطاوى ذلك قوله أن يقول أن ولا ياتعريض في كذا سرق وأطال به دفع العرض  
فاهم استمع فيه ما النقاصي عن التعريض لم يبرحق فإدام لا تحفه له وهو معروض عن التعريض وإذا وجد حجة  
بعدم من اه وبه كفاية والله تعالى أعلم في مسائل هل تصح الدعوى بسبب الافرار فالحجواب  
لا تصح كافي الراية أدنى أنه عليه كذا أو أن العيان التي في يده له كفاية أو قوله به أو استدأ دعوى  
الافرار وقال له أفزأ من هدى أو أن في عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح للدعوى لعدم  
صلاحية الادرار للاستحقاق اه والمسلمة في كثير من الكتب والله تعالى أعلم في مسائل في جماعة  
على كون أو صاوي بصرى دون ما لأواع البصرات مدة تزيد على سبعين سنة مع وجود جيرانهم ومشاهدتهم  
للمتبرع وعدم سائرهم تلك المدة الطائفة تلامع إذا قام الآن بعضهم يدعى في ملك الأرض هل لا تصح  
دعواه فالحجواب نعم لا تصح دعواه والحالة هذه وقد بطل في السقيع وتاوى علماء المذهب الأربعة

بذلك وبقي الكهوى عن الرارية لا تنفع الدعوى بعدت وثلاثين سنة ولكن المختار لا أن لا تنفع  
بعد خمس عشرة سنة إلا بأمر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب محرومة مسطورة  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقران من دمت له لسان كذا وكذا طريق شرعي ولم يقرض  
عوض ثم ادعى انه أقر كذا وطلب عليه المقر له هل يحاسب لذلك فالجواب ان في المسألة خلاف  
والنوى ان المقر له يحلف له ما كان كذا فيما أقر به وليس عطل فيما أتعبه وبقي له والمسألة في فناء  
فأرى الهداية والله تعالى أعلم **مسألة** في المدعي من ادارك الدعوى بتركه يعني تقطع الخصومة بتركه  
والمدعي عليه من ترك الدعوى لم يترك اه من معين الحكام **سئلت** في دفع الدعوى العاخذة  
هل يصح فالحجوب يصح في الزارية للدفع الصحيح للدعوى النافذة صح في الاصح اه ثم رأيت في  
الفتاوى المأهولة بقالة الصرمان في ان كانت في ما فائدة دفع الدعوى اله اسد مع ان القاضي لا ينهاها  
في وقت في فائدة لو ادعاه اعلى وجه العصة كل الدفع الاول كذا اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ادعى  
مدع دعوى بامته هل يأمره القاضي بانهاها فالحجوب نعم قال في معين الحكام اذا قص المدعي من  
دعواه ما يثبت بانه مظهر امره بامته اه وان أتى ناشكالا امره ببيانها فادخلت للدعوى يسأل الحاكم  
المطوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعي عليه اذا قال ان المدعي ملكي ثم قال لغيري  
وهو في يد عاري به هل لا مدع عنه الخصومة فالحجوب نعم لا تنفذ دفع عنه الخصومة بذلك تأتي  
الفتاوى المأهولة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدعوى هل يقبل قبل اقامة الدينة فالحجوب نعم  
يقبل قال في الخبرية كما يصح الدعوى قبل اقامة الدينة يصح بعدها وكما يصح بعدد وكما يصح  
عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستئصال يصح بعده اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
في بيع عقار لولاه للشترى وتصرف فيه بما نواحوه واغبره حاصر برى البيع والتسليم والتصرف وهو  
ساكت لا يمانع ثم يقوم ويدين له كله او بمصه له هل لا تنفع دعواه فالحجوب لا تنفع المسألة قرآن  
من يرى غيره يبيع أرضا او دارا تصرف فيه المشتري زمانا واراى ساكتا تنفذ دعواه كما في جامع  
المصوب والاشياء افادته في الخبرية (اقول) ولا يشترط حضور مجلس البيع بل عليه به كالتى في جمعة  
الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في ادعى ابن عم الميت هل يحتاج الى دسة الاب والام الى الحد  
فالحجوب نعم قال في معين الحكام ادعى ابن عم الميت يحتاج الى ان يد كرسية الاب والام الى الحد  
ليصير معلوما لان انشاءه الى الحد ليصير معلوما هذه النسبة من ثبات عند القاضي ليشترط البيان  
ليعلم انه أخوه لايه وأمه ولو شهدوا ولم يد كروا اسم الام أو الجدة لا يقبل لعدم التعريف اه وفي تنفع  
الحامدية ادعى انه أخوه لايه وأمه وشهده الشهود ولم يد كروا اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه لا يحصل  
التعريف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر دارا ومضت المسدة وعاب وترك  
مناعة فيها وقيل لرب الدار ان يبع الدار ويسكنها في غيب المستأجر فالحجوب نعم قال في التكملة  
وصت للمدة وعاب المستأجر وترك مناعة في الدار فانت ما له ان يبع الدار ويسكن فيها أو المانع يجعله  
في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الصنع على ادن القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل  
يشترط لصحة دعوى التكملة بيان انه في يد المدعي عليه فالحجوب ان ذلك شرط لصحة القضاء بالثبات  
لأصحة الدعوى كما في التكملة والواقع للصبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يسد عتله  
مئذنين سنة أحدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحبه فالحجوب لا يكون كذلك ذلك  
نور العين عقار يده أحدث آخر يده عليه لا يصير به ذاب ولو علم به فاض بأمره بده ولو ادعى انما أحدث  
اليده وكان يدين فاسكر يحلف وعما فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر ما لا  
أقر له به ولا ادعى الا بقاء وان له بينة تشهد بذلك وهي متعذرة هل يهل الى احصائها فالحجوب

مطلب في ادعى انه أقر كذا

مطلب المدعي من ادارك  
ترك

مطلب في جمعة دفع الدعوى  
العاخذة

مطلب اذا ادعى دعوى  
نافذة يؤمر بانهاها

مطلب المدعي عليه قال انه  
ملكى ثم زعم انه عارية لا مدع  
عنه الدعوى

مطلب لا تنفع دعوى من  
رأى البيع والتصرف

مطلب ادعى ابن عم لا يندس  
بيانه دسة الاب والام الى الحد

مطلب لرب الدار دفع الدار  
المستأجر بعد تمام المدة

مطلب بشرط لصحة القضاء  
بالثبات بيان ان العقار في يد  
المدعي عليه

مطلب من أحدث وضع  
اليده على العقار لا يكون  
صاحبه

مطلب ادعى ان له بينة  
متعذرة لا يهل الى احصائها

لا يعمل الى احكامها في ملو قارى المسماة اذا اقرت المال وادعى الابعاء ان لم يقيم بذلك يسه في الحال  
 ارم بدفع المال واداء اقام يسه بعد ذلك رد اليه ما اخدمه لان الذي ادعاه المدي يثبت اقرار المدي عليه  
 وما اذاه من الاشياء لم يثبت ولا يجر الثابت بمجرد دعواه الابعاء اه ومن اقر بدار في يده ام المدي  
 اشترها منه في القياس تنوع مسه في الحال وفي الاحتسان تترك في يده ثلاثة ايام ويؤخر خدمه كميل  
 حتى يقيم البينة كما في معنى الحسكام والله تعالى اعلم **سئلت** اذا طلب المدي من القاضي وصح  
 القول في يد عدل حتى تتم المراجعة هل يجبه الى ذلك **فالجواب** ما في الصرع القسارى الصغرى او  
 طلب المدي من القاضي وصح القول على يد عدل فان كان المدي عليه عدلا يجبه وان طغى اياه يوق  
 العقار لا يجبه الا في الشعر الذي عليه الثمن ان الترقى اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يكتفى في  
 دعوى العقار بحدود ثلاثة **فالجواب** نعم قال في الدر المختار ولو ترك الزمان صح اه لكن في الجوى وقال  
 زمر لا بد من ذكر الحدود اذ رخصة لان التعريف لا يتم الا بالام او القسوى على قول وفروقه الوقال غلط في  
 الرابع لا يقبل وبه قال الثلاثة وهذه احدى المسائل التي يسهى فيها القول مما اشرت الى ذلك في  
 منظومتي في ما ياتي من اقول زمر تقوى

دعوى العقار بالانذار مرة \* من الحدود وهذا باب وحلى

اه افاده المحقق الطه طارى رحمه الله تعالى ويبحث مسه في السكينة ونقل عن الدامى ان القسوى على  
 الاكتفاء بالثلاثة وانه لا يفتى بقول وفروقه تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى علوا وحده بحدود  
 السهل هل يكتفى بتحديد بذلك **فالجواب** نعم قال في التكملة تسمى علوى يتيسر له سهل يحد السهل  
 لا العلوا السهل مبيع من وجهه من حيث ان اقررا العلوا عليه فلا بد من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد  
 العلوا العلوى في تحديد السهل هذا اذا لم يكن حول العلوا حجرة فلو كانت يدي ان يحد العلوا لا يهر  
 المبيع اه والله تعالى اعلم **سئلت** في ادعى على زيد عينا في يده انها كانت ملك والى مات وتركها  
 ميراثاى ولعل ان ود كر حمله الورثة ولم يرب حصته هل تسمع دعواه **فالجواب** نعم تسمع دعواه  
 وان كان اذ آل الامراى المطالب بقسط السلم لا بد من بيان حصته ولو يرب حصته ولم يرب عدد الورثة فان قال  
 هذا ميراثاى ورجع عسوى وحصى كذا لم تصح هذه الدعوى ما لم يرب عدد الورثة لم يوافق ان تكون  
 حصته اقص من عسوى اه من جامع الفصولين والله تعالى اعلم **سئلت** في ادعى له ابن عم البنت  
 شقيق ابيه هل يحتاج الى ان يرد كرسية الاب والام الى الحد **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين  
 ادعى له ابن عم البنت يحتاج الى ان يرد كرسية الاب والام الى الحد ليس بصير معاوما لان انسابه هذه  
 النسبة ليس ثابت عند القاضي بشرط البينان ليعلم اه (وبه ايضا) ادعى له اخوه لاه وامه وشهدوا  
 ولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي حواشيه للروى (سئلت) عن ادعى ان البنت  
 ابن ابن اخيه شقيقته وشهدوا ولم يذكروا اسم اب البنت ولا اسم ام ابيه ولا اسم اب ابيه (هاجبت)  
 بعدم القبول اه **سئلت** في ادعى عقار لم تكن مطلقا هل يسه القاضى من صاحب اليدم هو  
**فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضى كون العقار في يد المدي عليه قيد كالمدي  
 ابيه يده اليوم فيخرج ولو شهد بالدار للمدي ولم يثبت هذه البينة للمدي عليه تقبل عند شهوده والله  
 تعالى لا في طاهر الزاوية ولو شهد بالدار للمدي لا يسه للمدي عليه وشهدا ان يسه للمدي عليه يقبل كلاهما  
 اذا الحاجة الى الشهادة فله ان يصير خصماى اثبات الملك ثم اداهه ابيه يسه القاضى عن سماعه شهدا  
 بده او عن ممانته لاه او باجماعا او اقره انه يسه وطنا يطلاق لهما الشهادة فقام يد كراهم لاه يسه  
 لا تقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** في خطب امرأه وطلب نكاحها في اليوم التالي ثم  
 ادعى لها كانت زوجته قبل ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها ماماه من دعوى نكاحها **فالجواب** نعم

مطلب طلب المدي وصح  
 القول في يد عدل

مطلب يكتفى في دعوى  
 العقار بحدود ثلاثة

مطلب اشترى علوا وحده  
 يحد السهل كفى

مطلب حصر الورثة ولم يرب  
 حصته

مطلب ادعى انه ابن عم  
 شقيق يحتاج الى نسبة  
 الاب والام الى الحد

مطلب لا بد من معرفة  
 القاضى كون العقار في يد  
 المدي عليه

مطلب طلب نكاح الامة  
 مام من دعوى نكاحها او طلب  
 نكاح الحرة مام من دعوى  
 نكاحها

يكون ما نسا قال في الصاوي الاقرونة بقلاع المرارية طلب كساح الامة مانع من دعوى عنكها وطلب  
 كساح الحرة مانع من دعوى كساحها اه من تحت الماوص **سئلت** عن رجل له ثمانية دواطن  
 فولدت ولدا فأتى هل ثبت نسبه منه فاجواب نعم قل في السور من باب ثبوت النسب ولدت أمته  
 الموطوءة ولدا فثبت ثبوت نسبه على دعونه قل شارحه العلاءي لصحة فاشهد اه والله تعالى اعلم  
 بوجوه السؤال **سئلت** عن ابي الما نسب حساب حوى بينهما هل يصح دعواه فاجواب لا يصح لان  
 الحساب لا يصح من احوال المال كان يقول الكهوى على ماوى شيخ الاسلام على احدى ولاته تعالى اعلم  
**سئلت** عن ابي ان هذا المكي وان للدي عليه أحدث عليه البهذه يكون هذه الدعوى  
 دعوى عصب فاجواب نعم هي دعوى عصب على دي الدي كان المرارية والله تعالى اعلم **سئلت**  
 هل لرم للدي عقد من المعود كالمسح أن يبيعي دعواه انه وقع بالوصي وطيب النفس فاجواب نعم  
 فالق الكساح واما دعوى العصب ببيع واحار هو وصيه وبرهاس أساب الملك لا بد من بيان الطوع  
 والرضه بأن هول باع فلا من طاعة او رعايا حال هاد نصره لا لحاصل الا كراه اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن ابي اني اسألت هذه الذرائع في بدلك من فلا قد ان تستأجرها انت  
 هل ينصب المستأجر حصما فتضع هذه للدعوى عليه فاجواب انه ان اتي فعلا بأن قال انا نصبتها  
 فذلك ما حرمه في بيع حصما ولو قال انا استأجرتها فذلك ولكن سلمها اليك لا لي لا ينصب  
 حصما لان المسأجر لا ينصب حصما في أساب الملك ولا في ثبات الاحارة لا لدعوى العصب عليه كان  
 ببيعة الصاوي عن مبيسة الفتى والله تعالى اعلم **سئلت** عن ربي رأى غيره يبيع عقارا وبيعه له  
 المشتري فصرف فيه المشتري والرائي ساكت ثم قام ببيعته او بهه هل لا تشفع **سئلت** واه والحال ما ذكر  
 في فاحيتكم في لاسمع دعواه والحالة هذه كما هي في الطبيعة وبهذه على جامع الفصولين والاشياء وغيرها  
 والله تعالى اعلم بوجوه السؤال **سئلت** عن ابي اني اسألت من قد راس الفتى والصابغ ولم يد كرسا هل  
 تصح دعواه فاجواب نعم هل المحقق ذري الهداية مجيبا عن سؤال مثل هذا مانعه هذه الدعوى  
 صحيحة ولا يجرى للمدعي على بان سب التسليم لما اتي به وبإبرام المدعي والخطاب فان أسكر وأقام المدعي  
 بسنة على ذلك قصي له اذ اتي ولا يبرم الشهود وبيان الحس اه والله تعالى اعلم **سئلت** في  
 رجلين اتي كل منهما الشراء من زيد تارح أحدهما أسبق في هل يعمل بيعة الاسبق فاجواب نعم  
 والمسألة في كثير من المعمرات والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اتي على آخر يحن فقال المدعي  
 عليه لا أعرف مقدار ما له علي ولا مقدار ما قصه نسبت الجميع فهل لا يعمد هذا جوابا ويحسن حتى يجيب  
 في فاحيتكم في نعم يحسن حتى يجيب عن الدعوى ما قرأ او بان كان في البراجية والله تعالى اعلم **سئلت**  
 عن ابي على آخر يحن ولم يقيم بسنة وطلب من القاضي أن أحد على حصصه كماله هل يجب لذلك  
 في فاحيتكم في عاق الحاشية ان قال بسنة فاشته لا تكفه وان قال حصص في المعمر في القصاص لا تكفه له وان  
 الاستحسان يكفه له الى المجلس الثاني اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ابي ان تصرفه حال حياته  
 روحه كان ينام او وزنها كل بلا ما قاله وليس فاجواب ان القول للروح لشهاده الظاهر  
 له في الراوي بقوله الله تعالى اعلم **سئلت** عن ابي على آخر انشأ عسدا اشتراه منه ومعه هل  
 تصح الدعوى وان لم يمس العسدا واصله فاجواب نعم لانه في الحقيقة دعوى دين لما كل مقبوضا  
 أفاده الكهوى بقلاع التاراجية والله تعالى اعلم **سئلت** عن ابي على جماعة ان بعضهم  
 صر به أو صر فيه فلا من غير تعيين المصارف منهم هل تنفع دعواه مع حواله للمدعي عليه  
 فاجواب لا تنفع من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخبرية **سئلت** في جماعة يصررون بالصادق ما كانت  
 سدة وجهه صير ولم يعلم الحاكم **أجاب** حيث لم يبرم المصارف ولم يعين لا يسمع الدعوى على جميع المصارف

مالم ولدن أمته الموطوءة  
 يتوقف ثبوت نسبه على  
 دعونه  
 مطلب لا تصح دعوى المال  
 نسب الحساب  
 مطلب دعوى أحداث  
 البد دعوى عصب  
 مطلب اتي عقدا من  
 العقود لا بد له من بيان  
 بالوصي وطيب النفس  
 مطلب اتي اني استأجرها  
 ذلك ينصب حصما  
 مطلب رآه يبيع ورأى  
 تصرف المشتري وسكت لا  
 تنفع دعواه بعد  
 مطلب اتي انه سلم بقودا  
 ولم يد كرسا  
 مطلب اتي كل الشراء  
 من زيد وتاريخ أحدهما  
 اسبق فبيته أولى  
 مطلب قال المدعي عليه  
 لا أعرف قدر ما له علي  
 يحسن حتى يجيب  
 مطلب في طلب على حصصه  
 كماله حتى يأتي بالبيعة  
 مطلب اتي ان تصرفه في  
 مال زوجته حال حياته  
 كان ينام  
 مطلب اتي عن عسدا  
 مقبوض لا يبرمه بيان  
 أوصاه  
 مطلب اتي ان بعضهم  
 صر به لا يقبل





ولا نأذي عليه هل يجب عليه احترامه بمجرد طلب المذني فالجواب ان القاضى لا يحضره بمجرد طلب المذني بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا فلا اه من حوائى ابن السموذلى متلاصكين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن كتب شهادة في صل كسب فيه ناع ملكه أو باع بيعا فاذلنا ثم أذنى ائمه ملكه هل نسمع دعواه بعد ذلك أنه **الجواب** لا نسمع دعواه كفى التتوير من الكفالة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم فيمن أذنى شيئا في ذي بدقتال ذواليد هو ودية عندي من فلان وبرهن هل تندفع عنه الخصومة **الجواب** نعم قال في التتوير لو قال ذواليد هذا الذى أودعته فلان أو أعارني أو أخرجني أو غصبته منه وبرهن عليه دفعت خصومة المذني اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أبرأ آخر ابراءا ما تم اذنى عليه بما لسابق على البراء هل نسمع دعواه **الجواب** لا نسمع دعواه قال في الاشياء لا نسمع الدعوى بعد ابراء الامام اه وقال ابن زهير ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا \* غابدى من بعد ما فخر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فماذا لو اذنى زيد على عمرو بما لم يجر عن ابيه ثم ادعاه على خالد قائلا لا اذيت به على عمرو أو لطفاني فهل لا نسمع دعواه على الثاني **الجواب** نعم لا نسمع دعواه على الثاني لان الحق الواحد كما لا يستوفى من اثنين لا يخاف فيه مع اثنين كما في البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل كان يصرف في غلات امرأته ثم ماتت فاذنى ورثتها أن تصرفه كان يصرف اذنى وقال هو ان كان ياذن فهل القول قوله **الجواب** نعم القول قوله في ذلك كفى حوائى الحموى على الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحل الاقتداء من القواعد والضوابط **الجواب** نعم يقول في لا يحل لثقتي ذلك واتقاه عليه حكاية النقل الصريح اه حموى والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أذنى ألف درهم على آخر فأجابته بقوله ان حلفت انما مالك على دفعته البك خلف المذني دفع المذني عليه الدرهم ثم قام الدافع بطلب رد هاهنا هل يجاب بذلك **الجواب** انه لن يدفع الدرهم بحكم الشرط الذى شرطه فهو باطل والدافع ان يستردها من لان الشرط باطل أفاده ابن عابدين نقلا عن الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدعوى في الطريق الدمام والنهر والمري وضو هاهنا المنافع العائدة الى العموم هل يشتر فيها مرور والزمان حتى لا نسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاما أو بعد ست وثلاثين سنة

**الجواب** انه غير معتبر فيها فتسمع الدعوى فيها ولو بعد مرور وخمسين سنة كفى الجملة من مادة ١٦٧٥ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ساوم شيئا ثم ادعاه هل نسمع دعواه بعد المساومة **الجواب** لا نسمع بعد المساومة لنقضها الاقرار بان المذني لذى اليد كفى البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** هل نسمع الدعوى على المديون بين مؤجل وبين مؤجل **الجواب** نعم في فتاوى قارى الهندية (ش) هل نسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدون لا يثبت تسجيله (أجاب) نعم نسمع الدعوى فيه لا يثبت لا لظلمة به اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أفتب غرة المير ذكر الاسامى الى الجنة فأقام المذني عليه بيته اه أنز ابنه فلان ابن فلان آخر هل تندفع دعوى المذني **الجواب** نعم كفى جامع الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن المذني عليه اذا كان مقررا هل نسمع الدعوى عليه وان طال الزمان **الجواب** نعم كما في التسليم قال اذا كان المذني عليه مقررا سمع الدعوى عليه ولو طال المدة أكثر من خمس عشرة سنة اه والمراد انه أقر في مجلس القاضى فلو اذنى لنظم انه أقر له عند غير القاضى لا يقبل منه ذلك مالم يؤيد ذلك بسند خطه وختمه على اقراره كفى الجملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أذنى الغائب استل لا أعيان ولم يبين الاعيان هل لا تصح **الجواب** نعم لا تصح بدون ذلك كفى البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن كان غائبا مسافة قصر هل نسمع دعواه وان طال المدة ونجاوزت خمسة عشر عاما **الجواب** نعم نسمع دعواه حيث منعه من الدعوى مانع شرعى وهو النسيئة كفى تنقيح

مطلب كتب شهادة بان فلا نأياغ ملكه ثم ادعاه له لا تقبل  
مطلب تندفع الخصومة بقوله هو عندي عارية اذا برهن  
مطلب لا نسمع الدعوى بعد ابراء العام

مطلب اذنى عمي على زيد ثم ادعاه على عمرو ولا تقبل

مطلب القول له في ان تصرفه كان ياذن زوجته  
مطلب لا يحل الاقتداء من القواعد

مطلب قال ان حلفت دفعته البك

مطلب لا يقتر بمرور الزمان فيما يعود الى العموم

مطلب لا نسمع الدعوى بعد المساومة

مطلب نسمع دعوى الدين المؤجل قبل حاوله

مطلب أثبت بنوة الدم فدفعه باقراره ان ابن فلان آخر

مطلب نسمع الدعوى على المقر وان طال الزمان

مطلب اذنى الغائب اعيان مستهلكة ولم يبين الاعيان

لا تصح  
مطلب نسمع دعوى الغائب وان طال الزمان

الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الابداع **فالجواب**  
 نعم كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ترك دعواه خمس عشرة سنة ثم مات عن ورثة فهل  
 لا تنفع دعواهم اقباسهم مقام مورثهم **فالجواب** نعم لان ما يمنع حصة دعوى المورث يجمع حصة  
 دعوى الوارث لقيامه مقامه **افاده** في الشفع والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى  
 الورثة بيان سبب الحصة الخاطئة **فالجواب** نعم يلزم ذلك كافي الفتاوى للامامية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن دعوى أصل الوقف هل هي ست وثلاثين سنة هل تسع **فالجواب** نعم تسع **فما** في تمام التبع الى  
 عاتبة ست وثلاثين سنة **افاده** لا تنفع كافي رد المحتار والمسألة في المحلة من مادة ١٦٦١ والله تعالى  
 أعلم **سئلت** فيما اذا سكنت المورث مدة والوارث مدة ومجموع اللذين يبلغ حقهم والزمان فهل  
 لا تنفع دعوى الوارث حينئذ **فالجواب** لا تنفع كافي المحلة من مادة ١٦٧ وكذلك يكون المانع  
 والمشتري والواهب والموهر سواء منع من الدعوى اه والله تعالى أعلم **فوقع السؤال** عن مستأجر  
 دكان مثلاً طالت مدة استئجاره وهو مقر بالاشتغال فادعى عليه المالك ان الدكان ملكه فهل تسع  
 دعواه ولا يمنع مرور الزمان والحالة هذه وبالحكم اذا **الاستيفاء** **فالجواب** ان للدعوى  
 صفة على حاله انقضاءه وأما حاله انكاره فان كل ايجاره هو طاب الدكان معتمداً على الدعوى والا  
 فلا كافي المحلة من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم **فوقع السؤال** عن رجل اتفق على وصى أيتام  
 انه ابن ابن عم الميت من غير ان يفي ما لا ولا ان يسبب الحق الخاطئة بينه وبين الميت **فقال** ان بعض  
 العمومة والمألوب وأم أو لاحدها هل تقبل بينه على دعواه المذكورة وبقي له عقبتها  
**فالجواب** لا تقبل بينه على محذور هذه الدعوى ولا يصح من القصاص بالنسب وانما تقبل بشرط ان  
 تكون بعد دعوى مال بحجة ولا بد ان يسبب الشهود والذين حتى يلتقي الى ان واحد وان يقولوا  
 هو وارثه لا وارث له غيره ولا بد ان يكون الاب الواحد الذي اليه معروفاً لا قاضي بالاسم والنسب الاب  
 والجد والاحصاء فيه وانما يقبل ذلك عند الامام اعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد بشرط  
 من هذه الشروط لا تقبل النيابة ولا يصح القصاص بقوله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبدالحليم قال  
 حامداً آميناً قلت هذا ما قد مر في كونه في الطهيرة والعهاديه وغيرهما من ان يشترط ذكر الحد  
 الذي انقضا اليه وقد مر في الطهيرة مثلاً ولم يد كراسم اب الحد واسم حد فذكر كراسم اب الامام ابو  
 السعود باشرط ذكر الاب كذا كره الشيخ في فتاويه **فم** رأيت في الفتاوى للامامية ما نصه **فما** واشترط  
 تعريف الجد الجامع بالاب والجد وحده للتصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكر والاصناف  
 دعوى الارث سواء اتم اه لا بد ان يصاحبه اباه ابن عم شقيق أو اب فان كان ابن عم شقيق لا بد ان يسبب  
 أم الاحويين الذين التقيا في اب واحد وبغير اسم ابها وحدها او ما يقوم مقام ذلك اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** في نية قائم وصيه انتم كذا هل هو القاصي ومضى من تاريخ القصة حصة عشر  
 عاماً من تاريخ بلوغه عشر سنين فهل يشترط مرور الزمان من تاريخ البلوغ لا من تاريخ القصة فتسنع  
 دعواها **فالجواب** نعم كافي المحلة من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرور الزمان  
 هل يسع من دعوى العاتبة عتبة بعدة وهي مسافة القصر **فالجواب** ان لا يمنع هو على دعواه  
 لعذره بالنسبة المذكورة قال في الحيرة ولا فرق بين غيبة المتبني والمتبني عليه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن كل منتر ما لم يكن سبب القسبة مع كل وكيل لا ينقض له الاموال من الدائن ثم قام  
 على وكيله يدعي عليه انقص أكثر مما دفعه اليه وفي بيده مبلغ وأمر بطالبه بعدة اليه فهل لا تنفع  
 دعواه عليه بذلك **فالجواب** نعم لان للدعوى لئلا يكون بحق نائب معلوم الجنس والقدر ولا بد  
 ان يدعى كرسب الوحوث والمال المذكور ليس واجب على المتبني عليه لا الذي حتى يحكم الحاكم للذي

مطلب لا بد في دعوى  
 الوديعة من بيان محل  
 الابداع  
 مطلب ما يمنع من دعوى  
 المورث يسع من دعوى  
 المورث

مطلب في دعوى الارث  
 لا بد من سبب الحد الخاطئة  
 مطلب دعوى الوصي  
 ما يمنع من ست وثلاثين سنة  
 مطلب سكنت للمورث مدة  
 والوارث مدته والمجموع  
 ١٥ = لا تنفع الدعوى

مطلب في مستأجر طالت  
 مدة استئجاره  
 مطلب لا تنفع دعوى  
 السبب الامال

مع من

جامعة الموصل  
 الموصل رجوع

مطلب  
 من في دعوى وكيل  
 مطلب  
 ولو

اب لحقه خمس  
 اب الدعوى فده  
 من انهم يرجع

بمذنبته وذكركم وبوجهه وادهم والباس حق الطلب لهم لاله وركى الدعوى ان يصيب الحق الى  
 بهه ان كل اصيل فكيف يصعب اليه منه وهو للباس ولم يكن وكذا لهم وهو ليس له ان يدعى حسنة  
 عن اربابه افاده في الفتاوى الحامدية وفي جامع العصولي من حالي المحاصر ان حصارا ينبغي له الحصر  
 صاحب ذلك وذقي عليه انك صرت من الناس ذواهم جزاثة على غير الحصر وطالبه بذلك الزائد ان  
 دعواه عليه غير صحيحة لان حق الحصر ملة للناس لاله والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اتى ان  
 ولا من مثلا وان قاضي البلد الذي حكمه بذلك ورهش على ذلك هل يقبل فالحكوات نعم ذل في جامع  
 العصولي واذا اتى له وارث فلا الميت وشهد ان قاضي بلد كذا اشهد بما على حكمه ان هذا الرجل وارث  
 ولا الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا وهذا كروا مثل ذلك فيما لو شهد ان قاضي صامس العشاء  
 اشهد بما انه سمى لهذا على هذا الف أو بحق من الحقوق افاده في الخبرية من الدعوى والله تعالى اعلم  
**سئلت** من اراد ان امرأه ادعت على روحها بعد الدخول اثم لم يمسها من مهرها المثل هل تجمع  
 دعواها **ج** فاحصت في على الخبرية بحيث يجب صامس لا تجمع دعواها في المشرط فقبله على الفتى به اه  
 وهذا اذا ادعت انها تمس من متسا فان ادعت من الدعوى وطالب الباقي تجمع دعواها كما في تجمع  
 الحامدية من المهر والله تعالى اعلم **سئلت** فيما اذا كان المتي سائما بغيره وهي مسافة العصر  
 وحصر من اراق اسماء المدة التي هي حسن عشرة سنة وسبكت ثم اراد ان يدعى به هل لا تجمع دعواه  
 فالحكوات نعم لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع  
 ما كما مطا في دابة فاحصت في دابة فاحصت في دابة فاحصت في دابة فاحصت في دابة فاحصت في دابة فاحصت في دابة  
 الخبر به نحو ما في مثل هذا السؤال وله طه بينة دى الدم بدمه لانه حصم عن باقي الملك اه والله  
 تعالى اعلم **سئلت** فيمن اتى على رجل انه عمه او اتى على امرأه أمه او عته ولم تدع ميراثا ولا  
 حيا هل لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع دعواه فالحكوات نعم لا تجمع  
 على الغير والسأله ايضا ماوى الاقربى من الفصل السابع في دعوى النسب والارث والله تعالى اعلم  
**سئلت** في متى دى تركه ميب انما بالرهان هل يجب المتي المذكور انما ما سوفاه ولا  
 شيئا منه وان لم تدع الورثة الاستيعاء فالحكوات نعم يجب وان لم تدع الورثة وان او التحليفه فاني  
 الزاوية والنية وفي الخلاصة واجعوا على ان من ادعى ديبا على الميت يجب من عير طاب الوصي والوارث  
 اه من الخبرية قوله واجعوا الخ احدمه بعض الفصل ان الغير ساء الحق وان القاضى لا ينقض عمزد  
 البينة بل هو او باليمين وان لم يكن للذي يدعى ما وكاه على العائش ترك الميت يتوقف الحكم على خلاف  
 العائش وذلك البعض هو الشيخ بدم معنى حاضرة توبس كرايته في هامش نسخة الخبرية بخطه ب  
 كتبت نوس سنة الف وثمانين وخمسة وتسعين ونقلته من خطه وكتبت على هامش بعضي الخبرية  
 والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم في امرأه تدعى على ورثة زوجها غنم وورثها فاحصا وهاه  
 مات لم يرد على حسن عشرة سنة ولا تجمع دعواها وهي **تسكرو** هي المدة هل القول قولها فتجمع  
 دعواها هل ية من الورثة رهان على تاريخ الموت احيوا انوروا **ج** فاحصت في بانه فترفع ما قرب  
 من هذا السؤال للامام الزمعي صاحب الخبرية فاحصت عنه عاصه القول قولها لما انقضى ان الحدث  
 يصاف الى اقرب اوقاه فمضوع دعواها والحالة هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحالة هذه ولا  
 القتر وان يوم الموت لا يدخل تحت الفصل بخلاف يوم الفصل كما نص عليه في العاصم والاولو الخ  
 والبرائة وغيرهما من الخبرية **ج** فاحصت في بانه فترفع ما قرب  
 هامش الخبرية بخط معتمدا الشيخ بدم ماضه قوله القول قولها **ج** فاحصت في بانه فترفع ما قرب  
 اما اذا انعق عليها واحدة ماني انه كان ادعى فيها او لم يدع فيطهر ان الحكم كذلك من ان القول للذي اتى

مطلب في حصار يسع له  
 الخبر صاحب ذلك الخ  
 مطلب ادعى ان قاضي كذا  
 حكمه بالنسب

مطلب ادعت بعد الدخول  
 مهرها المثل

مطلب سابع حسنة عشر سنة  
 وحصر في انساها امرأه  
 لا يسع دعواه

مطلب ادعى ما كما مطا  
 في دابة فاحصا بها ولدت في  
 ثلاث بائع بائعه

مطلب ادعى انه عمه او  
 أخوه ولم يدع مالا لا يصح  
 دعواه

مطلب في تحليف من يدعى  
 ا بمت

مطلب لا تسع  
 بعد المساومة هو باليمين

مطلب تجمع دعوى  
 المؤجل قبل حاوله

مطلب أنت سوء الورثة  
 فدعه بامراره ان ابنه فلا امامه

مطلب تسع الدعوى في امر  
 الميراث طال الزمان

مطلب ادعى ألعاس أع  
 مستهلكه ولم يبين ألعاس

لا يصح  
 مطلب تجمع دعوى ورثان  
 العائش وان طال الزمان

يستوعبها السكوت بمعية ولا تقبل بنية خصمه انه استوعبها الا ان لم يدعها وهي شهادة على  
 نفي لا يمكن احاطة الشاهد بهم اذا ادعى ان سكوتها كالمانع لا يكون القول قوله لانه حيثما اقر  
 بالسكوت المانع من سماع دعواه واذا ما دعاهم اعماله واعتباره والاصل عدمه ولما القول في ذلك  
 قول خصمه على انه لا يملك له مانع الدعوى وهذا عند ادعاء المدعي مانعاً بعد ادعاء المدعي مانعاً بعد ادعاء المدعي مانعاً  
 على الاحمال كدعوى محمد بن النعمان شيخ الاسلام بنونس اه وهكذا اذا يدعي الحق المدقق شيخ الاسلام  
 في الحجاب بنونس سيدى احمد بن الحوجه قلا عن والده شيخ الاسلام قوله قال وقد ايدى والد المدعي مجمع فومة  
 قال وطبره المودع اذا ادعى الزلوا ويصعبه وانكره المودع لان المودع بالمعنى وان كان مدعيها طاهر او متعاضداً  
 عليه الصمدى في الحقيقة وهو يسكره لمول قوله وكذا لا هذا الذي عليه يدعى سقوط دعوى المدعي  
 وهو يسقطها بالقول بمعية وقد سمعته من مبيه انما المداكرة بحمام الامم بنونس في آخر  
 ربيع الاول سنة ثمانية وثلاثين ومات بنونس وانف وهو حسن فليصط والله تعالى اعلم **سئلت** هل  
 يصح الدعوى من كتاب فالحجواب نعم قال في الحجابية وان ادعى للمدعي من كتاب تصح دعواه لانه  
 عني لا يتعدى على الدعوى وتصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اه والله  
 تعالى اعلم **سئلت** اريد دعوى العقار الحدود الثلاثة واسطى في الرابع هل لا تصح الدعوى  
 فالحجواب لا تصح الدعوى قال في المذبة لود كرا الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يصح وان لم  
 يسكت واصح كدعوى في الرابع لا يصح اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما ادعى على آخر مال  
 مبيعاً وانتهى وحكم له بنهر من المدي عليه على المدعي انه قال كتبنا ما جاء في الدعوى هل يبطل الحكم  
 فالحجواب نعم يبطل الحكم المذكور بالقول للرور قال في تنقيح الحامدية لو ادعى رجل على رجل  
 ما لا يوقى بالمال للمدعي بالنسبة ثم قال المدعي كتبنا ما جاء في الدعوى يبطل المضاء اه وفي الدار من  
 على قول المدعي امامه على الدعوى او شهدى كذبة او ليس في عليه شيء فصح الدعوى اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيما ادعى على آخر مال نسب حاسرى يه اهل تصح هذه الدعوى فالحجواب  
 انها لا تصح لان الحاسب لا يبلغ سماع الجور المال كدعوى الملاءمة والعراقة والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن شخص اعق أمته بغيره قربة وهو ساكن في بصرى كدعوى القربة المدكور  
 امه له هل لا تصح دعواه **جوابت** بان حضوره وقت العنق وهو ساكن مانع له من الدعوى  
 كمن وقف عايراً بغيره فربيه ثم قام فربيه يدعيه فلا تصح دعواه وتسامه في حوائى الى السعد على  
 الاكر والله تعالى اعلم **سئلت** عن ورثة تميم الموصى له ثم ادعوا رجوع الموصى هل تصح  
 دعواهم فالحجواب نعم هو فتاوى الاقوي المدبون بعد قضاء الدين لو رهن على اراءه الا ان الاحتامة  
 بعد ادائه بدل الخلع لو رهن على طلاق الروح قبل الخلع يقبل والخاص في النكاح حفاء المال وكذلك  
 الورثة اذا قاموا الموصى له مالاً ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لاداء الموصى بالرجوع اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** في الدعوى من وكيل المدعي على وكيل المدعي عليه فالحجواب نعم تصح كما  
 في السقيج قال وليس في سماع جماعة اهل ولا عليه دليل وعنه انى الشرح جعل اه ثم اريد في بنية  
 التناوى ان احد الزكيين اذا كانت وكالاته محلة واقعة بين يدى القاضي صحت الدعوى وان كان كل  
 منهما يدعى الوكالة من رجل واراد كل ان يشترطه في وجه الآخر ولا تصح ابد المصم والله تعالى  
 اعلم **سئلت** عن جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدع ولحقهم خسران بسبب الدعوى اعطاه  
 خدومهم بادن الباب ثم اراد الرجوع عليهم فله ذلك **جوابت** نعم له ذلك كما  
 احاط به في تنقيح الحامدية قبل كتاب الاقرار بمصروفين وفي الخبرية (سئل) في امر مشترك بين  
 اثنين من احدهم فليحق ورثة الميت خسران بسببه هل على الشريك الاخر منه قدر حصته أم لا

مطلب ادعى ان سكوتها في  
 المدة كان مانعاً لا يكون  
 القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى  
 الرد

مطلب تصح الدعوى من  
 الكتاب

مطلب لا تصح دعوى  
 العقار اذا بنى حدوداً ثلاثة  
 وأعطى في الرابع

مطلب اقر المحكوم له بانه  
 كان كاذباً فيما ادعى مطلق  
 الحكم

مطلب ادعى مالاً بسبب

حسان لا تصح دعواه

مطلب حضوره وقت

التناقى ساكتاً مانع من

سماع دعواه

مطلب عدم قاطعة الموصى

له ادعوا ان الموصى يرجع

مطلب في دعوى وكيل

على وكيل

مطلب لحقة بهم خسران

بسبب الدعوى ودفعه

البعض انهم يرجع

(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جوابه والعاوي ابرهت ورتادار اذ اتى معق على الابن بها  
ولحقه حشران بسب الدعوى لا يرجع اه وهذا الدائم قبل الاحتجاج بما عرفت فولى الله الثالث بتدبر  
حسني وشواهد ذلك كثيرة اه والله تعالى اعلم في سئل اذا قدم العايب بعد خمس عشرة سنة هل  
تسمع للدعوى عليه مع مرور الزمان فاجواب نعم تصح لان السلطان ابد الله تعالى يحسن استنصر  
عنه استثنى من البيع مال النيم والوقف والعايب ومن المعزوان التركة لا تثنى من العايب بما وعليه  
لعدم ثبوت الخواب منه بالنسبة والله تحسبه التزوير ولا ياتي مع النية اندوى عليه ولا فرق بين عبه  
الادعي والمدعي عليه اذ في الحرية والله تعالى اعلم في سئل من معق في دعواه هو ملكي وكل  
في يدى الى ان احدثت للمدعي عليه عبه عليه بغير حق هل تكون دعوى غصب على يدى البذ فاجواب نعم  
والسابق في الحائبة والله تعالى اعلم في سئل هل يلزم في دعوى القرض انه قد صر فيه في حاشه  
فاجواب نعم يصير ذلك ديناً عليه بالا حجاج وكذا يد كرهية انه افرصه من مال سسه كافي للحيرة اه  
من الوقائع والله تعالى اعلم في سئل من اراد ان يبيع عقاراً ثم اتى به وقف عليه وعلى اولاده هل  
تسمع دعواه في حاشه لا تسمع للمعاوض لان اقدامه على البيع اقرار منه بانه ملك وان اراد تخليص  
المدعي عليه ليس له ذلك وان اقام بيعة على ذلك قبل تغل وتقبل لا يقبل وهو اوصوب واحوط لانها اتمه  
البيعة انه وقف عليه بقضى مصاد البيع وحققه منه فلا تسمع للمعاوض الصريح ذكره المحقق في الباقي  
مسائل شتى وفي الحائبة رجل باع عقاراً ثم اتى به وقف احتلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع قال  
المحقق في المولى في ما به الحرية بعد له لما ذكر واقفائه مامنه وقول الرابى اوصوب للمعاوض الصريح  
بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله احوط لما في سماعها من الاصرار بالناس باحتيال اهل الحيل والحداد  
يسمع الوقف والمطهار السابق انه ملك ثم اعطاه عليه دعواه والارامه ما حره لمدة وصع بده عليه ورعا  
تستغرق اضعاف ثمانية في عدم القبول حصصاً للمادة القصاد اه والله تعالى اعلم في سئل من  
اساحر من لا مشاهرة وعاب وترك فيه زوجة فاراد المأثور احراجها هل له ذلك فاجواب ليس له  
ذلك لانه ليس له ان يسمع الاحارة بغير حضور صاحبه كافي جمعة الصكوك بقتلاع الوقافات الحسامية  
والله تعالى اعلم في سئل من فتن من آخر بالامتناع من بيع ثم حانه لبره على الدافع وزعم انه  
ريف والدافع به كراهه بالله المدفوع هل القول للفاصل فاجواب نعم القول قول القاضى اه هو  
بذى قصه منه فباع المبيع قال في الحسرية فحوالاع مثل هذا السؤال القول قول القاضى له هو  
الذي قصه منه عن الثوب يبيعه صريح في ارضى الهداية في متاوية اعدام في قولهم القول قول العايب  
صحيحاً كان او أمينا وفي عاوي ان يصح (سئل) من المانع اذا فوض الشئ ثم جاء الى المشتري و اراد ان يرضى  
عليه شيأ منه راعى انه محاسن وانكر للمشتري ان يكون ذلك من دراهمه هل القول للمانع أم للمشتري  
(أجاب) ان اقر باستعاده حقه لا يقبل قوله ولا يلزم للمشتري عوض ذلك ولكن ان طلب عين المشتري على  
بى العلم بحاجب ويحلف وان سكل رزقه اه والله تعالى اعلم في سئل من اتى به امر عم لاب وام  
قدمه حصه ما من عم لام فقط هل يقبل هذا الادعاء فاجواب نعم قال في الدرر من انه ام عم لا يه  
وامه ومرض الادعاء ان ابن عمه لا م فقط أو على اقرار النسبة أى انه ابن عمه لا م فقط كان دعاه من  
النسبة لا لا قول لانه دعاه كده بالنسبة للاقول اه والله تعالى اعلم في سئل من رذل لى عليه  
آخر حقاً ما ذكره وحلف ثم اقام المدعي بنة وقضى له به ما هل يظهر بذلك كذب المدعي عليه ويبرر  
فاجواب لا يظهر كذبه بذلك قال الرابى بعد اذ ذكر ان البيعة تقبل بعد الجبن وهل يظهر كذب  
للمكر اقامة البيعة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحصى في عينه انه ان  
كل له لان على آتت درهم واتى عليه فان كره خلب ثم اقام المدعي البيعة له عليه اه والله تعالى اعلم

مطلب قدم من عباه بعد  
مرور الزمان تسمع الدعوى  
عليه

مطلب قل كان في يدى  
شئ احدثت ولا يده عليه  
تكون دعوى غصب  
مطلب لا بدى دعوى القرض  
من بيان انه صر فيه في حاشه  
مطلب باع عماراً ثم ادعى  
له وقف لا يسمع

مطلب ترك روحته في  
بيتاً لآخره هل لا يفسر  
أحراجاً منه  
مطلب ادعى ان مامنه  
ريف لبره فالتقول له

مطلب أنكر وحلف ثم  
أقيم عليه بيعة لا يظهر  
كذبه

مطلب قال اشترينه من  
المال الذي يحتاج الى الامتات

مطلب بعد اقامة البينة  
أقر هل يحكم عليه بالادار

مطلب ادعي عقارا قال  
المسدي عليه انك أقرت  
بملك مني لعم فيك كان  
دعوا خصوصا

مطلب ادعي عقارا بالارث  
وحصر الورثة ولم يبين  
حصته ندم الدعوى

مطلب في دعوى العرض  
لا بد من بيان ان صرفه في  
حاخه

مطلب ادعي اقرار حقه  
أثناء الخصومة الطاهرة  
لا نقول

مطلب قال لا دعوى لي قبل  
فلا ندم ادعي لا ندم

مطلب أقر من لغيره ثم  
ادعاه لنفسه لا تتقبل

مطلب لا يشترط في دعوى  
العصب بيان الحسن  
والقدر

مطلب ادعي عتاق التركة  
يجب كدعي الدين

مطلب لا بد من بيان محل  
الادعاء في دعوى الوديعة

سئلت في رجل ادعى على آخر عمارا انه ملكه اقامه بالارث من أمه فاجابه المدعي عليه بان اشترينه  
من أسك مال حياته كذا وكذا من القروض وأنه في حوزتي وقصر في مدة ترد على حسن سمع مع حصول  
وعاك وسكوبك لا بعد شري هل يكون حوالا للمدعي عليه من باب الاقرار السابق من أمه فيجاء الى  
نفسه شهده بالانراء ولا يسمع وصع اليد والنصر في المدة المذكورة ولا يكون الحاد منه من قبل مامعي  
عليه حسن عشرة سنة في حاجتك ثم حوالا للمدعي عليه من قبل دعوى البلي من مورث للمدعي  
ودعوى البلي من مورثه اذ اراد ان يملك ثم دعواه الاقرار اليه من حيث يحتاج الى ندم على مدعي يحتاج  
الى البينة ولا يسمع وصع اليد للمدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس ههنا من باب ترك الدعوى ل  
من باب التواحدة بالافرار ومن آخر شئ لغيره أحد افرار ولو كان في يده أحقلا كثيرة لا ندم فاده الحق  
الزمني في موابه الحبرية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه اذ أقر بعد اقامة البينة عليه  
وقبل الحكم هل يحكم عليه انما هي بالافرار وبالبينة والجواب قال في البرارية روى عليه عاكبه  
شئ فقبل العصاة أقر للمدعي عليه به قال في الاقصية يصح بالافرار لان شرط جميع الرهائن  
والعصاة الاكثار وقد فاب وقال في جامع الرهائن لا تعدى لافرار الاقتصار اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن ادعي عقارا في يد رجل انه ملكه فاجابه المدعي عليه بالانكار والناحر منك  
في العمل في هذا المأور وأقام البينة على ذلك هل يكون هذا دعوا مقولا والجواب نعم كافي  
الفصل السابع من الفصول أو أقام المدعي عليه من المدعي آخره مني ليعمل في الكرم تكون دعوا  
واقرار من المدعي انه ليس ملكه اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعي عقارات بسد احوالها  
كانت لابنه مات وتركها امير ماله ولها من وعد الورثة غير انه لم يبين حصته من دعواه ونسبه  
والخلة هذه فالجواب ندم دعواه ويسته ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالسليم لا بد من بيان  
حصته ولو يبين حصته ولم يبين عدال ورثته قال هذا اميراث لولماعة سوى وحصتي كذا ثم ندم  
هذه الدعوى بالم يبين عدال ورثته لحوائج حصته انقص عامي افاده في جامع الفصول والله تعالى  
أعلم سئلت عن دعوى القرض هل يشترط فيه ان لا يشترط فيه وصرفه الى حاجته وله  
أفرصه من مال نفسه والجواب نعم قال في جامع الفصول ويذكر في الادراس ان للعرض أفرصه  
من مال نفسه لم يوراد افرصه وكذا يكون سببا ومعه الا لعل المطالبة بالاداء ويذكر ايضا نصه وصرفه  
الى حاجته منه ليصير ذلك ذمبا عليه بالاجماع لان العرض عند أي يوسف لا يصير ذمبا في الذمة الا انصرف  
الى حاجته اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة تصاصت مع زوجها مدة طائفة فأتى زوجها  
امها فآثرت به بالدين أثناء الخصومة الطاهرة عند التقاضي هل يسمع دعواه اقرارها والحال هذه  
فالجواب لا يسمع كافي مساوي الاقرى بقولنا في العصب ما لم والله تعالى أعلم سئلت عن قول  
لا دعوى لي قبل لان ثم ادعى عليه بحق هل يسمع دعواه والجواب لا يسمع دعواه والحال هذه قال في  
البرارية انما يقتل الواجب على أن التقى وقال لا دعوى لي قبل فلا ندم ولا خصومة في ذلك فلا ندم ولا  
يسمع دعواه الا في حق حادث بعد الامراء اه والله تعالى أعلم سئلت عن آخر من لغيره ثم ادعاه  
بعد ذلك هل يسمع دعواه والجواب لا يسمع دعواه ذلك في جامع الفصول من آخر من لغيره وكذا  
لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره وكذا أو وصاه اه والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط  
في دعوى العصب بيان الحسن والقدرا والقيمة والجواب انه لا يشترط في صحة دعوى العصب والرهائن  
سان الحسن والعصب وكذا التهمة ما يوافق القول في القيمة للعاصم والرهائن اه من أي السعد  
والله تعالى أعلم سئلت هل يلزم الجين مدعي عن التركة كالم مدعي الدين فالجواب نعم كما  
في الوقائع المصرية من المدعى والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في دعوى الوديعة بيان محل

مطلب اقراره قبل اؤيته

مطلب قال لاحق في قبل  
ولان

مطلب ساوم عقار اثم ادعاه  
لا تقبل

مطلب المقر اذ اصار مكنتها  
ثم عاقل اقراره

مطلب يصح دعوى الدعوى

الناهضة قبل تصحيحها

مطلب ادعى الهمة والقض

ولم يدكر ان الدار فارصة

لا تصح دعواه

مطلب تسع دعوى عصب

المقول على غير ذي يد

مطلب اشهد انه قبض الثمن

ثم ادعى ان بيعه لم يقبضه

مطلب اثبات الدس على

المستحصصة الوارث بغير

وان لم يكن في يده شيء من

التركة

مطلب ادعى مال الوارث وكيل

شبهه واقام امانة على

ذلك حلة تمل

الادعاء فالحكواب م قال في جامع العصولين في دعوى الادعاء لا بد من ذكر بلد الادعاء سواء هل  
ومؤبة ام لا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ادعى عليه دس واقتره ثم قال اؤيته هل يقبل منه ذلك  
فالحكواب احدث من جامع العصولين ادعى عليه دس واقتره ثم قال اؤيته لو كان كل من القواس في مجلس  
واحد لا يقبل للثناقص ولو تمتر فاقتره ثم قال اؤيته ورض على الاماء بعدما اقتره يقبل لعدم النساقد ولو  
ادعى الايمان قبل اقراره لا يقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن قال لاحق في قبل ولا هل يدخل  
فيه الدين والدس فالحكواب نعم قال في الراربه اقترانه لاحق له قبل ولا وهو حار عليه ويدخل فيه على  
عن ودس وكفالة واثارة وحدت وحماية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ساوم عقار اثم ادعاه لنفسه  
هل لا تسع دعواه فالحكواب نعم لا تسع دعواه لعدم المساومة كان الخبرة والارابة وجامع العصولين  
والله تعالى اعلم **سئلت** ساوم لكم في اشترى عقار او قال اني اشترى به نالصو كدبه اللامع وقول بعتك لك  
ناله وورس على دعواه وحكم العاصي على المشتري بالاعين ثم جاء الشميع يريد ااحد من المشتري بان  
لا يراه بذلك هل باحد الشميع ناله او بالعين فالحكواب باحده نالعين لا بانف لان المشتري صار  
مكدي في اقراره بحكم العاصي بالاعين قل المحقق ان يحسم في العقار اذ الرينة المعزاد اصار مكنتها ثم ياطل  
اقراره فلو ادعى المشتري الثمن له ألف والمانع بالعين واقام البسة ااحدها الشميع نالعين لان العاصي  
كدب للمشتري في اقراره وكذا اذا اقتر المشتري ان اللبغ للمانع ثم استحق من يدا المشتري بالقضاء بالبسة  
الرجوع بالنفي على بانه وان اقتره للمانع لكون العاصي كدبه كدافي الحلاصة ومن هذا النوع ما  
تلمس الجامع الكبير للسلامة صدور الدس لو ادعى عليه كفالة معيبة فاستكره من المدي ونفى على  
الكمال كان له الرجوع على المدعي اذا كان باعده لكونه كدبه في استكره حيث نفى عليه بالكفاة بالامر  
اه فليجسط والله تعالى اعلم **سئلت** عن دعوى عصب حجة اذ المدعي عليه دفعها على له ذلك في  
تصحيحها ام لا فالحكواب ان له ذلك قبل تصحيحها وعليه الاعتماد به يبقى كدافي الصاوي الا يقربوه  
والله تعالى اعلم **سئلت** عن ادعى الهمة والقض ولم يدكر ان الدار الموهوبة فارصة هل لا تسع  
الدعوى فالحكواب نعم لا تسع قال في الراربه وفي دعوى الرهن والهمة والقض لا بد ان يدكر ان  
فارصة لعدم تمامها لا قبض تام اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دعوى عصب في مدعوى على عبدي  
به تسع فالحكواب نعم تسع قال في حجة القناري الدعوى على عبدي الذي لا تسع الا في دعوى  
العصب في المقبول واماني الدور والعقار ولا فرق بين دعوى العصب والمالك حيث لا تسع الا في ذي اليد  
اه ممر يادوا حر القضاة من الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع عقار اثم معلوم وانما  
على محسه انه قصص الثمن ثم ادعى على المشتري له بفي على نصف الثمن وان المشتري اقتره بذلك وورس على  
اقراره المدكور هل تسع دعواه هذه وبرهانه فالحكواب نعم والمساواة في تناوي الا تقروى من محض  
الافس والله تعالى اعلم **سئلت** عن دين على ميت فادعى على وورثته واپس في ايديهم من التركة  
شيء هل تسع دعواه ويقبل برهانه فالحكواب نعم في حاوي الا تقروى مانعه اثبات الدس على الميت  
بحصرة الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في ايديهم شيء من التركة فانافي الابسات من العاخذ وهو  
المعكس من احدث مال الميت عند الطهور اه والله تعالى اعلم **سئلت** في رجل ادعى على آخره  
له لادن عليه كداوا ولا ناكله بالحصومة والتبص واقام البسة على ذلك حلة هل تقبل فالحكواب سا  
الحاتية قال ابو حنيفة لا تقبل البسة على المال حتى تقام على الوكالة وان اقام البسة على الوكالة والدين  
حلة يقضى بالوكالة وبعد البسة على الدين وقال محمد روجه الله تعالى اذا اقام البسة على الكل حلة يقضى  
بالكل ولا يحتاج الى اعادة البسة على الدين والعقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البسة  
على الدين والوصاية حلة والوارث اذا اقام البسة على السب وموت المورث والدين اه ملحه والله تعالى





ما حصاره الجبل لا يحرقه جهالة جلي ومؤنة ولكن رسول الله مائه لم يري ثم يحرقه هداى العاصم ولو كان  
العين هالكاً وهذا في الحقيقة دعوى الذين يشترط فيه بيان العدد والحسن والوعو والصحة كسائر  
الدون ولو اتقى قعة دامة مهلكة هل يحتاج الى ذكر الاثنية والذكورة (قيل) لا بد منه ومن سأل  
السق وقيل لا يلزم ذلك وكفى ببيان الصحة اهـ ملخص جامع التصولين والله تعالى أعلم

### كتاب الشهادة

سئلت هل يعمل شهادة أهل الحرب بمصهم على بعض فأجواب ثم تقبل ان ابعثت دارهم  
وملكهم وان احصلوا لتصل وهذا ما اذا شهدوا لتحق وقبر بينهم حال احبنا طاهم ا ما اذا شهدوا ما مور  
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل ادلا بقضى بين أهل الحرب فيما يباينوه أو تعاصوه في دار الحرب  
ولا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارى الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية  
يجوز الشهادة بالسماع في أصل الوقت في حاجتهم سئل قارى الهداية عن معنى قولهم يجوز  
الشهادة بالسماع في أصل الوقت ماصوره ذلك فاجاب صورته ان يشهدوا ان الاوقات على المقر  
أو على الغراء أو على أولاده ولا يتعرضوا لشرط في وقته كذا وكذا فان شهدوا على شرط الوافى به قال  
الجهة الغالبية كدلو للجهة الغالبية كذا ولا تنفع الشهادة على شرط الواو لان الذى يشتهر انما هو  
أصل الوقت وابعد على الجهة الغالبية أما الشرط ولا يشتهر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالسماع اهـ  
كلاره يجوزوه وظاهر قوله ولا تنفع الشهادة على شرط الاوقات انما تنطبق في الشرط فقط وتقتل في  
الاصل وقد صرح عبد الحليم أمدى في حواشيه على الدرر بانها تنطبق مع ما حيث قال حتى لو شهدوا  
بأصله وشرطه تردت ادعيتهم في كليهما لان طلاق بعض الشهادة يقتضى بطلان الكل كاتى المحور  
اهـ فيحيط والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز شهادة الدان لذويه فأجواب نعم قال يبيحه  
العتاوى ويجوز شهادة قريب الدين لذويه عاهو من حسن دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد  
لذويه بعد موته عا لم يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق عاال المدون في حياته ويتعلق به بعد وفاته  
فاضيان تقبل شهادة المدون اب الدين قية اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن ادنى دار املكه  
بالشر او برهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فأجواب انه لا يقبل وهذه اذا ادعى الشرائع  
معروفها يقول شرته من فلان ابن فلان الصلاني أما لو ادعاه من مجهول بان قال شرته من محمد أو  
من أحمد برهن على الملك المطلق بقبل لانه أكثر ما دعه أنه أو الملك لما نعه وهو لم يجر لانه أكثر مجهول  
ر هو ما طر وكأنه لم يد كرا الشراء وهالك قبل النسبة على الملك المطلق كذاهما اهـ من جامع التصولين  
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بجرمة معاطة مدان آخر وشاهدتهم حبه أيام فأكتر  
من غير عد شرعى فهل لا يعمل شهادتهم والحالة هذه فأجواب كاتى نتيجة العاوى ان شهادتهم  
لا تقبل ان كانوا عا غير يعيهم عيش الارواح اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز شهادة الوصى  
على اليتيم عاال لرحل في ذمة موصيه وهل يجوز له الدفع من مال اليتيم لارباب الدين في حاجتهم فيهم  
يجوز له ان يشهدوا بان يدفع من التركة لكن لا يقبل قوله في حق الوزيرة ويصم المدوع اذا كان صغير  
فصاه هكذا في ذوى سراح الذين قارى الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلت منه شهادة فكيف  
ماد بالبرمه فأجواب انه يجوز أنما قال في الاشياء كمن الشهادة كيرة ويجزم بالحاجير  
الطلب اهـ وقد لا يلقى ثم ان الشاهد ما ادعى ان العاصى يقبل شهادته وتعين عليه الاداء اهـ وفي  
المور ويحب أدلوهما للطلب أو في حق العبد ان لم يوجد به اهـ أى بدل الشاهد لاه افرص كتابه  
تتمس ولو لم يكن الا شاهدان لتصل أو أداه اهـ ردحمار والله تعالى أعلم سئلت مرارعا الشاهد

مطلب في قبول شهادة  
الحربى على مثله

مطلب في معنى قولهم يجوز  
الشهادة بالسماع في أصل  
الوقت

مطلب شهادة السماع على  
أصل الوقت وشرطه  
مطلب في حق الكل  
مطلب يجوز شهادة رب  
الدين لذويه

مطلب ادنى دار املكه  
الشراء برهن على مطلق  
الملك لا يقبل

مطلب ادا لم يادر شاهد  
الحسنة طلت شهادته  
مطلب في شهادة الوصى  
على اليتيم

مطلب عين كتم شهادة تبعد  
طاهمه

مطلب الشاهد الواحد  
كأندم

الواحد هل يكون حجة فينبه بالحق **س** حاجتكم بان الشاهد الواحد كالمدم كافي للخبرية وعملتها  
 شهادة الواحد كالمدم واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة اه والله تعالى اعلم **س** سئلت مراراً  
 عن قال في مجلس القاضي ائتمله الخصومة ان شهيد على فلان كان قوله مقبولا على او كل ما يقوله حقا  
 ثم حصره فلان شهيد عليه وكذبه ولم يقبل شهادته ولم يرض به فهل يلزمه بقوله المذكور ما يشهد به زيد  
 فالجواب لا يلزمه وقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين قاري الهادي فاجاب ان كان زيد عدلاً  
 قبل قوله سواء رضى أم لا وان لم يكن عدلاً فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاء السابق لان فيه تعليق  
 لروم الحق بشهادته والارامات لا يصح تعلقه بها الشرط اه وفيه كفاية والله تعالى اعلم **س** سئلت في  
 الشريك شركة ملك او شركة عنان اذا شهد اشريكه بالبيع له فيه شركة هل يجوز شهادته فالجواب  
 نعم يجوز وانما المنوع شهادة الشريك اشريكه بالماضي وكذا شريك الشان والملك اذا كان الشهود به  
 مشتركا واما اذا لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مفيد في المتن والشروح والحواشي افاده في  
 الخبرية والله تعالى اعلم **س** سئلت هل لا يشترط في الشاهد ان يكون كاتباً يحسن الكتابة فالجواب  
 انه لا يشترط فيه ذلك واما المدا على عد التمتع في مكان عدلاً كل مقبول الشهادة والله تعالى اعلم  
**س** سئلت عن شهادة أعوان حكم السياسة ومشايخ البلاد فالجواب قد صرح بعدم قبول  
 شهادة الأعوان المذكورين بالحق الرمي في فتاويه بالخبرية وكذلك شهادة مشايخ البلاد وجباة الحملات  
 والعرفاء قال ولا شك انهم فاسقة مردودوا الشهادة لما يشاهدوهم من أحوالهم على ان يكونوا يوصف  
 وعزاه لبعس والغف والله تعالى اعلم **س** سئلت عن شاهدي البيع اذا سألهم القاضي عن الزمان والمكان  
 فقال لا ندرى ذلك هل تقبل شهادتهما واذا ثبتا اختلاف كيف الحكم **س** حاجتكم عن الفصل الاول  
 بما في جامع النصولين وهذه انفسه سكت شاهداً البيوع عن بيان الوقت والمكان فسألهم القاضي فقالا  
 لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكنا فاحفظ ذلك اه وعن الفصل الثاني بما في البرازية ولو استخفا  
 في الزمان والمكان تقبل اه والله تعالى اعلم **س** سئلت عن المدواة للدنوية المانعة من قبول الشهادة  
 هل تثبت بالخصومة بين اثنين فالجواب انها لا تثبت بذلك بل بالقتل والجرح والقذف وبحوها  
 قال سيدي حسن الشيرازي في شرح الوهبانية ثم انما تثبت المدواة بغيره فذوق وجرح وقتل ولى  
 لا بمخاصمة اه ونقله العلائي في الدرر وآثره والله تعالى اعلم **س** سئلت في الشاهد الذي لا يعرف  
 قواعد الاسلام هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كافي جملة الفتاوى والله تعالى اعلم **س** سئلت  
 عن الشهادة اذا خالف الدعوى زيادة لا يحتاج اليها هل تقبل فالجواب نعم تقبل وقد مثل له العلامة  
 ابن نجيم في البحر بقره مثاله لو شهدا على اقرار افعال فقالا ان في يوم كذا والى الذي لم يذكر اليوم أو شهدا  
 ولم يورثوا والى الذي اترخ أو شهدا انه اقرب بلد كذا أو قد اطلق الذي المكان ولم يذكره أو ذكر الذي  
 المكان ولم يذكره أو ذكر الذي مكانا وما كانا غيره أو قال المدعي اقتروه وروا كبر فمروا ولا بس  
 عما منه أو قال اقتروه وروا جمل أو روا كبر حمار أو لا بس قلنوه وأسماء ذلك فانه لا يمنع القبول لان  
 هذه الاشياء لا يحتاج الى انما انفذ كرهاوا السكون عنها سوا او كذا الركن مثل هذه التقاوت بين  
 الشهادتين لا يضر اه والله تعالى اعلم **س** سئلت عن الشهادة في الطلاق بلا دعوى هل تقبل  
 فالجواب نعم قال في البرازية والشهادة على المخطأ بلا دعوى الزوجة تقبل كالطلاق وعتاق الامة  
 وبسقط المهر عن الزوج اه والله تعالى اعلم **س** سئلت ما دلوكم في شهادة الشاهد الذي اركبه  
 الذي لم يعد المسافة هل تبطل فالجواب لا تبطل في الخبرية مثل فيما اذا طلبت الشهادة والشهادة من  
 مكان بعد مسافة طويلة من واجب الى الركوب فأتى الذي الشاهد من امة ادبته ما هل تسقط شهادته ما  
 بذلك أم لا فاجاب لا تسقط شهادته ما بذلك كاجز مرفى للمقتض اه والله تعالى اعلم **س** سئلت في

مطلب قال ان شهيداً على  
 فلان قبلته ثم لم يقبله

مطلب تقبل شهادة شريك  
 الملك والشريك عناباً  
 ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد  
 ان يكون كاتباً  
 مطلب شهادة أعوان حكم  
 السياسة

مطلب فيمن شهد بالبيع ولم  
 يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت المدواة  
 بغير الخصومة

مطلب في شاهد لا يعرف  
 قواعد الاسلام  
 مطلب في شهادة خالف  
 الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على  
 الخلع والطلاق وعتق  
 الامة بلا دعوى  
 مطلب لا تبطل الشهادة  
 بركاب الشاهد بعد المسافة  
 مطلب لا تقبل شهادة  
 المتعصب

شهادة المتعصب هل تقبل فالجواب لا تقبل قال في البحر كل متعصب لا تقبل شهادته اه وفي معنى  
الحكام من مواعيد قول الشهادة مانصه ومنه المصيبة وهو ان ينقص الرجل الرجل لان من يولى  
أوصى قسلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ليس ممان دعاء على عبده  
أوقابل عصية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهد عن عليكة دارق لا يعرفه اذ اشيا اليها ولا  
يعرف اسماء الحدود وهل تقبل شهادتها اذ اشيا غاب عنها ذلك اليها فالجواب ان العاصي يقبل  
شهادتها اذ اعد لا ينعى مع الذي ولدى عليه وأمينه يقب الشهود على الحد وبمصره أمي  
القاضي فادوقا عليها فقل اه هذه حدود دارق شاهد ما به هذا المدي رحمون الى القاضي وبهذه  
الاميان لم ما وقوا وشهدا ما به الحدود فحين يقضى بالدار وكذا القردة والحناوت اه من جامع  
المصولي والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهادة قمين لدى يس في دعواه على مسلم حقا لورثة  
عليه هل تقبل فالجواب نعم يقبل اذ كان العلم مقرا لما الحق منكر للنسب وأما لو كان منكر الحق  
لا تقبل والمسألة في العاصي المهدية قال كالتشهادة بالوكالة والله تعالى أعلم **سئلت** اذ اشهد عصفور  
الخنزير لم يكن اسمه مكتوبا في دبلها هل تقبل شهادته فالجواب نعم كما أتى به شيخ الاسلام على  
أمدى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن العاصي المعروف اذ اشهد مع آخره حكم  
زيد على عمرو حين كان قاصيا هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل وان شهد معه آخره شاهد اه  
على فعل بهسه ولا شهادة الا على فعل بهسه بقوله الكهوى عن الاوسط والله تعالى أعلم **سئلت**  
في بسة الرجوع عن الوصية هل تقدم على بسة أنه مات مقرا فالجواب نعم كان الحامدية ذلي  
التكلمة وهذا اذا لم ينعى بالنسبة الاولى فان قصي ما لا تقبل بسة الرجوع اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
فيمن كل معروف بالكذب هل تقبل شهادته فالجواب لا كما أتى به شيخ الاسلام على أمدى رحمه الله  
تعالى ويقال الكهوى عن قاصي حان مانصه ولا تقبل شهادة من كل معروف بالكذب اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** في مدس الحمار هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أتى به على أمدى وعلى  
الكهوى عن المسوط مانصه ولا تقبل شهادة مدس الحمار اه والله تعالى أعلم **سئلت** في ازار  
المدي ان شهده فبسة أو انه اشترهم هل يكون مطلانا مدتهم فالجواب نعم كما في جامع  
التاوي والله تعالى أعلم **سئلت** في اعتذارك الصلاة هل لا تقبل شهادته فالجواب لا تقبل  
كما أتى به على أمدى رحمه الله تعالى وعلى الكهوى عن الدراية مانصه وان ترك الصلاة متعمدا بطل  
عذله ومعي التعمد عدم استعظام الموت كما جعله العوام لا الاستحاضة ما فانه كره اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** اذ اشهد وارثان يدين على الميت بعد اقرارهما فهل تقبل شهادتهما ويقضى من العاصي  
عليهما وعلى سائر الورثة فالجواب نعم كما في نتيجة الفتاوى وفيه أيضا اذ اشهد وارثان على الوصية  
حارث شهادتهما على جميع الورثة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهد من أحد هاتم على زيد  
بالبيع والآخر شهده عليه بالاقرار بالبيع هل تقبل هذه الشهادة فالجواب نعم تقبل لان لفظ  
الاشناو الاحار فيه واحد كما في جامع المصولي من العمل الحادي عشر والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن شاهد الحسبة بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذ آخرها فالجواب نعم ان كان يعلم ان الزوج  
يشتا عيش الارواح بعد الطلاق وآخر فلا عذر قال في الواقع ونحوه قول الذي عليه والنهودان  
للطاقة كانت عبر الراجح الى أن توفي لا يقيد عدم الشاهد بالاشارة بعد الطلاق اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن الشهادة السماع هل يبرع عاصي بالنسبة الحارث فالجواب لا يبرع عاصي  
قال في نتيجة التاوي أما التصرف اذا كان تصرفه مستند السبب من أسباب الملك المشروعة فلا عزم  
عليه بشهادة السماع اه باللهي وقد عزم اه في السعد وفي مجمع الامم مانصه الملك الذي لا يبرع

مطلب دل الشهود يعرف  
الدار ولا يعرف أسماء  
حدودها

مطلب في شهادة قمين لدى  
بالنسب في دعواه على مسلم  
مطلب تقبل الشهادة  
عصفور الخنزير من لم يكن  
في دبلها  
مطلب شهيد القاضي  
للمرول مع آخره حكم  
على فلان لا تقبل  
مطلب تقدم بينة الرجوع  
عن الوصية على بسة انه  
مات مقرا

مطلب لا تقبل شهادة  
المعروف بالكذب  
مطلب لا تقبل شهادة  
مدس الحمار  
مطلب اقرار شهده  
فبسة أو انه اشترهم  
مطلب شهادتهم  
مطلب لا تقبل شهادة من  
اعتذر ترك الصلاة  
مطلب وارثان شهدا يدين  
على الميت بعد اقرارهما به  
تقبل شهادتهما في حق  
سائر الورثة  
مطلب شاهد الحسبة اذا  
آخر شهادته لا تقبل  
مطلب شهادة السماع لا يبرع  
بهم في الحارث مستند السبب

عن يد المالك الا بالشهادة على تحصيل الوقت لان السامع اه والمسألة في ما روي شيخ الاسلام على امدى  
 وجهه الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت** هل تسمع الدعوى والبينة على خلاف الشهور والدوائر  
 فالحكواب ما في نتيجة الفتاوى مع ما لم يجرط وهذا المقطع لا تسمع الدعوى ولا البينة على خلاف  
 المتواتر لانه يتكسر بالنائب بالضرورة والصرف والاعتدال لا بد منه الشك عندما اه وفي البينة ايضا  
 والمتواتر حرج جماعة لا يتصور زوالهم على الكذب بشرط ان يكونوا على ما احسن واهل علم مستقدا  
 الى الحسن وتمايز اما حكمهم وعصدا لم يجرط تمايز اما حكمهم اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 فمن احدث شوة على شهادته هل تقبل شهادته فالحكواب لا يعمل كما اتى بذلك شيخ الاسلام على امدى  
 وجهه الله تعالى **سئلت** فمن طلب منه شهادة عند قاض جائل لا تسمع عليه الشهادة عنده  
 فالحكواب نعم له ان يسمع حتى يشهد عند قاض عدل اه رابرية والله تعالى اعلم **سئلت** فمن يجز  
 شهادته مع العصبه هل تقبل شهادته فالحكواب لا يقبل قال قاضيها ومن التزم المانع من  
 الشهادة ان يجز الشاهد شهادته في نفسه مع ما اورد يعنى بسببه عرما اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 في رجل طلب منه الشهادة في حقوق العباد فامنع ثم شهد هل لا تقبل شهادته فالحكواب لا يقبل  
 اذا حرمه الا عند طهارته اذا كان في البراءة والله تعالى اعلم **سئلت** اذا حال المقرض تسمع اقراره  
 لا شهد على هل يسمعه ان يشهد عليه فالحكواب ما في السكينة وهذا نصه اذا حال المقرض تسمع اقراره  
 لا شهد على وسعه ان يشهد عليه الا اذا قال له اقر له لا تشهد عليه بما اقر به لا يسمعه ان يشهد ولو رجع  
 المقرض وقال اعلم مثلكم لغيره وطلب منه الشهادة فتولان اه وعزاه للاشياء وفيها انصار ولو لم الشاهد  
 الاداء اورد في الادعاء طهارة ثم اتى لا يقبل له كي الشبهة فانه يحتمل ان ما خبره كان لاستحباب الاخرة  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن متار عن عبيد بن وهب في ايدهما الذي كل منهما الهالة ان ناع اصدله  
 وتاريخ احدهما اصدق هل تقبل بيته دون الاخرى فالحكواب نعم يقضى بالاسبق تاريخا كما في  
 جامع الفصولين وغيره والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز الشهادة على من يسمع صوته ولا يرى  
 شخصه مع التعريف فالحكواب لا يجوز هذه الشهادة ولا بد من رؤية شخصه مع التعريف بشما  
 قال في الملقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها شهد بانها اذنت له ان يشهد عليه وان  
 رأى شخصها اذنت عنه شهد بانها اذنت له ان يشهد عليها اه ويصح التعريف ولو من  
 زوجها او ابها من لا يسمع شاهد المسألة كانت الشهادة لها او عليها كما في السمع **سئلت** في من  
 الحكماء من الفصل الخامس فيما يبي الشهود ان يشهدوا له مانعه والذي يبي على صح ديه ووقفه الله  
 تعالى ان يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره من يعرفه مما يمكن من اضطراره الى الشهادة  
 عليه امير او كان لذلك وجه فليكن المعروف رجلي من يرضى ديهما ويستخير شهادتهما او يسميهما  
 فسكون كانه الشهادة على الشهاداة او يقرر عنده من توافد التعريف وقريسة الحال ما يأمس الدليل  
 معه كالمستظهر وسؤال من لا يسمع عرصه في ذلك ولا حصر اقل الامم بحيث يأمس وطاؤه معهم  
 في ذلك التعريف فاداء قرره ان الكشف على هذا الوجه وشبهه ولا بأس ان يكتفي به في حكم التعريف  
 وان لم يكن بهم عدول لا يعلم استقر عنده بالضرورة ولا بد له مع ذلك من الشبهة على انه عرف على  
 وجه كذا وكذا يدكر المعروف ان كاوا عدولا والوجه الذي يقرر ذلك عنده وان كان المعروف  
 على غير هذين الوجهين وهو باطل لانه الشهادة على قول من لا يقبل وذلك صلال بين وتبليس على  
 حكمهم السلام اه فليحفظ وليعمل به فانه حسن هذا **سئلت** في الجواهر عند محمد لا يسمع  
 اللقطة وكب الشهادة لانه عند الاداء بعضهم المدعى عليه بصره اه من الدر المختار وكتب اب  
 عابدين قوله بصره أي بصر المدعى عليه بصره للقبه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شاهدين

مطلب لا يسمع الدعوى  
 ولا البينة على خلاف  
 المتواتر

مطلب لانه لا يشهد من  
 ارتدى في شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
 لدى قاض حائله اب يسمع  
 مطلب اذا جز الشاهد  
 نفسه بصفة لا تقبل  
 شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة  
 في حق له ذفاخر ثم شهد  
 لا تقبل

مطلب قال لا يشهد على  
 وسعه ان يشهد

مطلب يقضى للاسبق تاريخا

مطلب في النماء على من  
 يسمع صوته ولا يرى صورتها

مطلب فيما يبي الشهود  
 ان يشهدوا له

قوله كما في البراءة وفي فتح  
 المعين لو اقر الشهاداة في  
 حقوق العباد عند طالب  
 المدعى لا عدل لا يقبل  
 شهادته بلي اه يحرفه

شهد بان فاضى بلده من طرابلس العربى النافع الملاقى وهو محمد بن الزوى امدى حكم بكيد اللان  
على فلا ولا وكل من عرفوا به وله معرفة برفع عه الاشراف هل تصل شهادتهم ما يدون بيان أنه وحده  
والحال هذه في واجب نعم يقبل شهادتهم ما لو حاله هذه دل في الشفع حتى لو عرفوا به هذا أو غيره  
وحده كفى وعامة فيه والمسألة في المخذ أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** هل يقبل الله على ما يوجب  
الحرمه بين الزوجين كالطلاق ولو يدون الدعوى أو مع سافس المدعى **الجواب** نعم يقبل في مثل  
ذلك كفى الواقع وغيرها والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه اذا غفل الشهود الذين شهدوا  
عليه بعهود صدق أو دونه هم عدول صدقه هل يكون اقرارا بالحق الشهود **الجواب** نعم يكون  
اقراره قال في الدر المختار وأما قوله صدقوا أو هم عدول صدقه اعتراف بالحق بقضى باقراره لا بالنسبة  
عند الخوارج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهد بعدل العلية هل يشترط تركه **الجواب**  
لا يشترط قال في السكينة شاهد بعدل العلية لا يشترط تركه ظاهر اذ يسأل العاصي عن الشهود  
المطوبين بعدلهم في السر من شئ من أمانيه وأحسبه بعد الهم ولا من المايرة بين شهود والسر  
والعلاءية وانما يشترط عدالهم لا محال لا حيياط احاله للذي انما يطلب اه وعراه للعلاءية عند البراء  
النسبة في شرح الوهمانية قال ومثله في شرحها المصنفها وعامة فيها والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل يصح من الشاهد بعد اداء شهادته ما رده لاحساس أن من ما حله أو قبيحا ما أطلقه في واجب  
نعم صح منه ذلك والحال هذه قال في السكينة لا بأس ما رده الكلام وان رجع عن الحاس مثل ان يترك  
اعطه أشهد أو لم يأتى للذي أو للذي عليه أو لأشاره الى أحد الخصمين وما يتجرى بحرا لا أن تعين العمل  
وقبيح المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الاقرار اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حاكم حكى  
مسألة من المسائل التي يصح للملأ فيها على ترجيح احدى السببين بالنسبة المرحوعة وترك الزاخرة فلم يحكم  
بها هل يقبل بعد الحكم بالنسبة الزاخرة ويقبض الحكم الاول **الجواب** نعم قل الرمي بعد كلام  
ما نصه يدل بظاهره على أنه في المسائل التي سردناها يرجح احدى السببين لو سوى بالمرحوعة بعد  
المرحوعة ولو انصل القضاء الاخرى الى هي مرحوعة لانها كانت مرتبة قبل القضاء فلا يلزم المناوغة  
فيها ما ربح الا انما لها القضاء كما هو ظاهر وعامة في السكينة والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
رجل شهد شاهدان على اقراره بدين حالهما المشهود وعليه أشهادان أنه على الآن فقال لا بدري هل  
يقبل شهادتهما **الجواب** انها لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث  
أقر بالدين ثم شهد به مع آخر هل يقبل شهادته **الجواب** نعم تقبل كافي الدرارية والله تعالى أعلم  
**سئلت** في دعوى الارث هل يشترط في حكمة الخنز **الجواب** نعم هو شرط في حكمة الدعوى وهي  
الشهادة فدل في الدر المختار ولزم في حكمة الشهادة الخنز شهادة ارباب يقولان مات وترك ميراثا فادعى الا  
ان يشهد انك عدم موته أو يده أو يدين يقوم معاه كسائر ومستعير وباصب ومودع بيعي ذلك عن  
الخنز لان الايدي عند الموت سلب منه لك واسطة الصمان واذا ثبت الملك ثبت الخنز ضرورة ولا بدع  
الحر المالك كور من بيان نسب الوارثه وبيان له من أبيه وأمه أو لأحدهما وبحد ذلك وبقى شرط ثالث  
وهو قول الشاهد لا وارث أو لأعلمه وارثا غيره وراعي وهو ان يدرك الشاهد الميت والاساطلة لعدم  
معابة النسب اه دل في السكينة والأصل فيه ان الخنز شرط في حكمة الدعوى لا كافيته وهم من كلام الكبر  
من انه شرط للقضاء بالنسبة فقط لا يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن آخر بينه عن بيع فيها الجوهر هل يقبل شهادته **الجواب** لا يعمل  
دل في معين الحكماء في بيان من لا تقبل شهادته ما نصه ومعه عصر الجروبيعه أو كراة داره  
بمعناه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات عن امرأته أو ورنه شاهد الشهود به كان له

مطلب شهد بان فاضى  
كذلك حكم في كذا أو كذا  
العروى به كفى  
مطلب شهد بان فاضى  
الحرمه يدون دعوى يعمل  
مطلب دول المدعى عليه  
في حق الشهود صدقوا أو هم  
عدول اقرار بالحق  
مطلب لا يشترط بعدل  
شاهد العلية

مطلب صح من الشاهد  
بعد اداء شهادته ان يبي  
المحمل وشهد المطلق  
مطلب يعمل بالنسبة المرحوعة  
بعد الحكم بالمرحوعة

مطلب قال المشهود عليه  
لشاهد أن شهد ان أنه  
على الآن ما لا بدري لا  
يعمل

مطلب وارث أو يدين ثم  
شهد مع آخر تقبل  
مطلب يشترط في دعوى  
الارث الحر

مطلب لا تقبل شهادة من  
من آخر بينه عن بيع الحر  
مطلب مات الروح شهدوا

بحرمته حال حتمته ولم يشهدوا تلك حال حياته هل تقبل شهادتهم فالجواب لا تقبل شهادتهم  
 إذا كانت هذه المرامع هي الروح لأنهم مضوا وشهادة الفاسق لا تقبل نقله في معنى الحكماء عن شرح  
 الزيارات والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنثى على رجل ذي بياض وقائه وبالتركة وفاء الدينيه فقصي  
 القاضي بدبسه غشمه القضي له بالنسب لو رثه الميت يحق على رجل كل لاسهم هل يجوز شهادته  
 لهم والحالة هذه أوجبوا أو حرموا **فاجبت** لا يجوز شهادتهم والحالة هذه لا يحترم هذه الشهادة  
 التي نفسه معها وهو انه يتعلق حقه بهذا المال كأي من الحكماء تتسلا عن المحيط والله تعالى أعلم  
**سئلت** في شاهدان شهدا أن فلانا غفل ما وترك هذه الدار ميراثا لفلان وفلان ولم يدرك  
 الشاهدان الميت هل لا تقبل شهادتهما فالجواب نعم لا تقبل شهادتهما كما في الراربية قال لانهما  
 شهدا على كتمان ما نسبوه ولا رأياه في بدلي أي والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال في عشرين شاهدين شهدا أحدهما  
 بالطلاق الرجعي والآخر بالاشغال في الحكم في ذلك **فاجبت** على معنى الحكماء وهذا نصه شهد  
 أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالبائس تقبل على الرجعي لانهما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما  
 بزيادة صفة وهي الشبهة فيصير ما يقع عليه وبطل ما تقر به أحدهما والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن كيفية تركيبة العلابية فالجواب ما في معنى الحكماء وهذا نصه وأما تركيبة العلابية قال محمد  
 ويسأل العلابية بعد التركيبة في الشتر وهو أن يصير القاضي المركب بعد ما ترك الشهود في الشتر تركبهم  
 بين يدي القاضي ويشير إليهم فيقول هؤلاء عدول عدوى لالة لالتناس واحتراز عن التبدل والترويع  
 وفي من لا يمكن وفي العلابية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء يسأل للمركب  
 عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول عدول مقبولوا لشهادة أه وفي الحابية وصوره تركيبة العلابية  
 أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته أه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في رجل يملك حصصا شائعة في دار ماع مصاصها إلى وجهه منى معلوم وبعد انقضاء البيع  
 وتعامه بالاحتجاب والقبول المعتبرين شرعا وتخلد النش بدنها وهي غافضاته منه ووقف البعض الآخر  
 على نفسه مدة حياته ثم على روجه للمد كورة مدة حياته ثم على المصعد البوي على صاحبه أفضل الصلاة  
 والسلام مقلد في ذلك الإمام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم بالوقف بمجرد القول ولا  
 بصحة التسليم ولا يتوقف على حكم ما كرم **فاجبت** نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقل  
 عن المحيط وأن حظ كل الثمن أو وجهه أو أرأعنه فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل وإنكس لا ياتحق  
 ما أصل العقد **والجواب** عن الفصل الثاني أن الوقف عند الإمام الثاني أي وسفر وجهه الله تعالى يلزم  
 بمجرد القول ولا يصح التسليم ولا يتوقف على حكم ما كرم كأي الدار والاعراف والسرارية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن شهود عند القاضي وثبتت له عنده وقضى شهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل  
 يلزم تعدله مرة ثانية فالجواب كأي قاضيهما إذا كل المهدق بالاشتغال بتعدلهما وإن كان  
 بعيدا بشتغله وأختلفوا في الحد الفاصل بينهما أو العجيب فيه قول أحدهما أنه مقدرة ستة أشهر والثاني  
 أنه معوض راي القاضي أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض ارتاب في الشهود هل أن يترقوم  
 ويسألهم أم أن كل من متى كان فالجواب نعم ذل في البرارية فإن ارتاب القاضي في الشهود فترقوم  
 وسألهم أم أن كل من متى كان ولا نسبه في غير ذلك وهذا الحياط أه والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال في عشرين  
 الشاهدين إذا ما تأواغا بعد أدلة الشهود ثم عدل عند القاضي هل أن يجمعهم شهادتهم أو حيث  
 فالجواب نعم ذل في الهندية والشاهدان لو عدل بعد ما تأواغا القاضي بقضى شهادتهما وكذا لو تأواغا  
 ثم عدل أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجوع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي هل يصح  
 فالجواب لا يصح قال في المتن لا يصح الرجوع عنها إلا بعد قاض ما تولى الشهود عليه وجوؤه ما عند

مطلب شهد صاحب الدين  
 على الميت يحق لبيت لا تقبل

مطلب شهداته مات وتوكل  
 الدار لفلان والحال لهما

لم يدرك الميت لا تقبل

مطلب شهد أحد دعيا

بالرجعي والآخر بالبائس

تقبل على الرجعي

مطلب في كيفية تركيبة

العلابية

مطلب باع ووهب الثمن

ووقف الباقي على نفسه ثم

زوجته

مطلب فبين ثبنت عدلته

عند قاض وقضى شهادته

ثم شهد في حادثة أخرى هل

يلزم تعدله ثانية

مطلب ارتاب في الشهود

يفرق بينهم

مطلب إذا عدل الشاهدان

بعد ما أوتوا أو الغيبة له أن

يجمع شهادتهما

مطلب لا يصح رجوع

الشاهد في غير مجلس القاضي

غيره لا يحل ولا يقبل رهته عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في تاحمات وله دفتر محفوظ كتب فيه  
 بخطه ما لا يحل عليه كذا وان لا يحل عليه امانة هي كذا هل يعمل بذلك فالحجواب نعم يعمل به فيما عليه  
 لا فيما له في السقم مانعه فابوجه في دفتر التجار في راسا ادا مائة اخذهم وقد حرر بخطه مانعه  
 في دفتره الذي يقر من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل الترخية والمحل يعمل به والعرف حار بهم بذلك  
 وقد اطال الكلام في ذلك ان قال بذلك فيما عليه اما فيما على الناس فلا يسعي القول به فلو ادعى عال  
 على آخر مسند للفرصة لا يقبل لمؤنة التهمة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهدين يلزم  
 المسامحة فاحذرهما لما بهما وسبهما هل يجوز لهما الاعتماد على احدهما بذلك فالحجواب لا يجوز  
 له الاعتماد على ذلك ولا بد ان يشهد بهما عدلان بذلك كافي المكمل والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في ادعى على آخره وكل ولا ان او وصيه فانكره هل يحلف فالحجواب لا يحلف ذل في البراءة لا في  
 عليه الموكيل ولا ان فانكره وكيل ولا ان لا يحلف ادعى الموكيل ولا ان الميت فانكره لا يحلف اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** في شهادتين شهد له على طالم فاحد ماله هل يجوز فالحجواب ان يقرع  
 مثل هذا السؤال الخبر الدرس الرعي وهذا العطف (مثل) فيما اذا شهد شاهد على طالم لا حرا حدماله وشهد  
 المشهود له اشاهده مع له هل يقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة او محلة واحدة كما يقبل شهادته  
 بهن اهل العاقلة لبعض على قطاع الطريق ام لا فاحاب عانصه نعم تقبل شهادته وله ولا يمنع من ذلك  
 شهادة الاخره اولاهما على العطاء وعامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه  
 بيان اسم المشهود له وعليه فالحجواب لا يلزمه ذلك كما متى به شيع الاسلام على امدى قال الكوفي  
 ثم لو كانت الشهادة على حاضر صحاح الشاهد الى الاشارة الى ثلاثه واصلح الى الخصمين والمشهود له ولو  
 كانت على غائب او ميت صحاح ونسبه الى آية فقط لا قبل حتى ينسبه الى حده اه معر الى جامع  
 المصنوع والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل شهادة اليهود على النصراني وعكسه فالحجواب نعم  
 تقبل كما صرح به غير واحد من علماءنا اه حيريه والله تعالى أعلم **سئلت** في شهادة العبيد الذي  
 يلقى الروح في الايمان والقول عند الفتحا حده هل تقبل فالحجواب نعم قبل كما في ذلك في الخبر  
 قال لا ان الشكاح يتم مما لا تنقش العقبة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في عتبه ناع في العتبه هل  
 تقدم على ابا في الرص فالحجواب نعم كافي الحيرية والله تعالى أعلم **سئلت** من ارا عن جاء  
 شهدوا لهم مجموعان المقار العلاء وقف على كذا هل تقبل شهادتهم في حاجت في عتبه الحيرية حواء  
 مثل هذا السؤال وهذا عتبه لا تنقش الوقف هذه الشهادة ولا شهادته باجتماع علماءنا الام ليست شها  
 على الوقف السماع واعا هي شهادة على السماع الوقف والشهادة على الوقف السماع ان يقول الشاهد  
 اشهده لا في سمعت من الناس او سمعت من سمعت من الناس اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد  
 رجعا عن شهادتهم بعد الحكم هل يصحان ما اظهرا به شهادتهم فالحجواب نعم قال في المنقح وصحا  
 ما اظهرا ما اذا قضى المستقضى مذهبا دينا كل او عينا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل عمو  
 له شهد ورورا ما يلزمه فالحجواب له يبرر بالشهيد قال في السور من ظهر له شهيد  
 بان اقر على حسبه ولم يدع سهوا او غلطا كخبره ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالنيسة لانه من باب المي عز  
 بالشهيد وعليه الفتوى سراحية ورا دصر به وحده وفي البحر وظاهر كلامهم ان للقاضي ان  
 وجهه اذ اراه سياحة اه التحم بصم السبي وسكون الحاء الموهوبين السودا كافي الوالي قل  
 الطاه ماوى يقال يستم وجهه اذا ستره من الصمام وهو سواد القدر وقد جاء بالحاء المله من الا  
 وهو الاسود وفي المعنى ولا يصح وجهه بالحاء والحاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** في  
 وشهدا ناسا لا قرو له هل تقبل هذه الشهادة فالحجواب نعم تقبل قال في الدر المختار كالتين

مطلب يحتاج في الشاهد  
 للإشارة الى ثلاثة مواضع  
 الى الخصمين والمشهود به  
 مطلب في قول شهادة  
 اليهودي على النصراني  
 وعكسه

مطلب تقبل شهادة العتبه  
 الذي لقي الروح  
 مطلب تقدم يمينه انما في  
 الصفة

مطلب لا يقبل شهادة اعم  
 مجموعان المقار وقف  
 مطلب رجعا عن الشهادة  
 بعد الحكم لزمهما الصمان  
 مطلب في تميز شاهد الزور

مطلب ادعى غيبا وشهدا  
 بالامرا به قبلت

أو تلافيهما أحدهما وبالآخر بالآخر لم يقبل ولو شهدا بالقرار به قبلت أهتال ابن عابد بن قوله ولو شهدا  
بالقرار مع تضاده أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فصل بخلاف اختلاف الشاهدين  
في ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا تمارضت بينة الموت مع بينة الحياة فأي مقدم فالجواب  
أن بينة الموت مقدمة كما في كثير من الكتب وأما ما في التنقيح من الشهادات وهو قوله بينة أن زوج فلانة  
قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حي إلا إذا أخبر بيمينته بتاريخ لاحق فعله فيما ألتشبهت البينة عند  
الروجة لا عند القاضي يؤيده ما في معين الحكم وهو هذا الخبر أو أحد دعوت الغائب وأخبرها اثنتان  
بيمينته أن كان الخبر بالموت شهدانه عين موته أو شهد جنازته وكان عدلًا واسع المرأة أن تترجح بأخر بعد  
انقضاه العدة هذا إذا لم يورثها ما إذا ورثها تاريخ شاهدى الحياة بعد تاريخ شاهدى الموت فتشهادة شاهدى  
الحياة أولى اه **مخروقة** كنت في كتب بها من التنقيح مانصه قوله بينة أن زوج فلانة الخ أقول هذا  
الاستثناء مخالف لاطلاقهم أن بينة الموت أولى قال في الذخيرة البرهانية نقلًا عن فتاوى الفقيه لو شهد  
اثنتان بموته أو قتله وشهد آخر أن أنه حي فتشهادة الموت أولى نعم في الخاتمة امرأة الغائب إذا أخبرها رجل  
بموت زوجته لأن بيمينته فإن شهد الأول أنه عان موته أو جنازته وكان عدلًا واسع المرأة أن تصدق وترجح هذا إذا لم  
يورثها فإن رآها تاريخ شاهدى الحياة متأخر فتشهادتهم أولى اه **مخروقة** قال الشيخ معاوية في مفتي حاضرة  
تونس حال في جواب له عن سؤال رفع اليه من طرابلس الغرب حاصل ذلك السؤال تمارضت البينتان  
وبينة الحياة متنازعة التاريخ فأي مقدم بعد نقله ما تقدم مانصه في قلت في لكن هذا في الاخبار والديانة  
والاستسباط في الشهادة والقضيه وكذا ما في تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشعر به تعبير التنقيح بأخبار  
وتعبير الخاتمة بأخبارها وسعها تعبيرهما به بالبينة والشهادة تسامح منهما وأما في الشهادة والقضاء  
فبينة الموت أولى ما إذا كان ظاهر إطلاقهم له ولو توجه الجارى مطلقا عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره  
وتقدمه وهذا أوفق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق إطلاقا في محل التقييد  
والله تعالى أعلم اه ومن خطه نقلت وهو حسن جدا عزاه الله تعالى أحسن الجزاء رتبته في منتهى ذي  
الحجة سنة ١٢٨٠ الف ومائتين وعشرين والله تعالى أعلم **في** سئلت فيمن قال الذي يشهد به على  
فلان حق أو هو الحق فلما شهد عليه قال لا أقبل شهادته فما الحكم في ذلك فالجواب أن الحكم في ذلك  
أن القاضي يسأل عن الشاهدين فإن عدل أحدهما قضى بشهادته ولو لم يكن له إلا أحدهما لا يقضي لأن قوله الذي يشهد به  
على فلان ليس إقرارا في الحال وإنما يصير إقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الإقرار بالشرط  
والإقرار لا يتحمل التعليق أفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم **في** سئلت فيمن أنكر شهادته هل يحلفه القاضي  
فالجواب لا يحلفه ولو قال الذي عليه الشاهد كاذب وأراد تحليف الذي ما به أنه كاذب لا يحلفه نقله  
التنقيح عن الهمادة والله تعالى أعلم **في** سئلت عن رجل شهد عليه جماعة بحق فقال أني صالحتهم بحال  
معين دفعتهم المهم لأن لا يشهدوا عني فحشد شهودا عني فليروا عني الذي أخذوه مني وأقام على ذلك  
بينته هل تبطل فتبطل شهادتهم فالجواب نعم كما في التنقيح قال لأنه ادعى حقه فصيح ولو قال لم أسمع المهم  
مال الصالح لم يقبل اه وعزاه للحميط والله تعالى أعلم **مخروقة** السؤال فيمن لم يعرف القرض ولا الواجب  
ولا السنة والشئ ولا غير ذلك هل تقبل شهادته فالجواب أن هذا السؤال وضع للعلامة الحنفية  
فأجاب عنه بقوله تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فإذا لم تعلم كان ما تبين من قبول شهادته كما نقله في  
البحر المحيبي في فصل التعزير أفاده في التنقيح والله تعالى أعلم **في** سئلت عن الشهادة على  
الجرح المجرد هل تقبل فالجواب أنها تقبل قبل التعديل لا بعده قال في التور كاشه الشهادة على جرح  
بجرم التعديل وقوله قلت اه قال شارحه العلاني أي الشهادة بل الاخبار ولو من واحد على الجرح  
المجرد كذا في المصنف تبعا لما قرره صدر الشريعة وآخروه من الأخبار وأدخله تحت قولهم الدفع

مطلب مهم في تعارض  
بينه الموت والحياة

مطلب قال الذي يشهد به  
على فلان حتى وبعد الشهادة  
عليه قال لا أقبل

مطلب لا يحلف من أنكسر  
شهادته

مطلب شهد عليه جماعة فقال  
أنني صالحتهم بحال دفعتهم لهم  
وبرهن قبل برهانه وتبطل  
الشهادة

مطلب لا تقبل شهادة من  
لم يعرف القرض والواجب  
والسنة

مطلب تبطل شهادة  
الجرح المجرد قبل التعديل  
لا بعده



أهل من الزرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن له حق على آخر بقوله من ستر أو يسكره علامة  
وأحق رحا في بيته وأقرب منه هذا كره في حقه فأقره وهو الحال في سحمان أو راره وهو لا يراهم به  
أنشده وأعلمه والحالة هذه بمقتل شهادتهم **فالجواب** والله تعالى للموفق للصلوات أن شهادتهم  
بصل عدل على ما لا للعلم قد حصل وقيل لا يميل لأن فيه تدليلا وعرورا ولكن لا يميل لهم أن يشهدوا أو أدعى  
برون وجهه ويعرفوه سواء كانوا الأبرار وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يميل لهم أن يشهدوا أو أدعى  
معين الحكام والله تعالى أعلم **سئلت** في رحل أتى كل من معاندا الملك مطلقا وهو في أيديهما  
وتأخر أحدهما أسبق في البسه **فالجواب** لهم أن سبق تاريخا قل شيئا العبد يرى في فصل دعوى  
الملك المطلق مادامه وأن أرحما وأحدهما أسبق بقضى للأسبق عندهما اه وهو موضوع كالمسألة فيما إذا  
كتاب العبيد في أيديهم والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في أح وأخت أعتبا رصا وشهد  
روحهما مع رحل آخر هل بصل شهادتهما في حق المدعى بالاح والاح أم لا **فالجواب** أن شهادتهما  
مردودة في حقهما معا فإن الشهادتين ردت بهما ردت كالأخ والأخت في دعوى ردت بهما الصاوي ر  
أنصا من ما بوزنك أساويين فأتى الأس عيل الأرب والاحتان لم يتبعيا فشهدت روح إحدى البنية  
للأس على دي البدل لا تعمل لأن هذه شهادة بهاممة لأن ما ثبت له ثبت لروحها الشاهد اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في الشهادة على فعل النفس كشهادة النافع لشتره هل تقبل **فالجواب** ما في البنية  
وهو هذا الشاهد النافع للملك لشتره والعين في يد غيره من قال هذا العبد ملكه لا في نفسه أو قال كان ملكه  
في بيته منه لو كان الذي أتى الشراء منه لا تقبل شهادته لأنه شاهد على قول نفسه اه وبه  
الاصري في تناوبه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاهد إذا امتنع من أداء الشهادة نكرو  
القاضي حائرا هل لا يكون آثما بذلك والحالة هذه **فالجواب** ما في الفوائد الزبانية كـ  
سيرة ولا يجوز أن يمنع عباده طلب صاحب الحق إلا في مسائل الأولى أن يكون سارعا  
إلى القاصي الثانية أن يكون هناك من يقوم الحق به إلا أن يكون أرواح وأمر ع قولنا عسده القاصي  
الثالثة أن يكون الحاكم حائرا فلا يرميه الذهاب إليه الزبانية أن يصره عدلا عا يسقط ذلك الحق  
للمامسة أن يكون ذلك القاصي يرى الحكم بخلاف معقد الشاهد الماسة أن يعلم أن القاصي لا  
المامسة أن لا يكون عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** في العاق إذا تاب هل تصل **سئلت**  
**الجواب** أن كل فاسق تاب ورجع إلى الله تعالى ثم شهد في شهادته مقبولة إلا في مسائل الأ  
المحدود في أداناب الماسة المعروف بالكذب إذا قال ثبت الثالثة شاهد الزور إذا كان عدلا  
ورغم أن ثبت شهادته أبدا كذا في المعلوم والمعتقد والقول في الحامية اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** من متابع عبي في عمار كل يتبعه ملكا مطلقا وهو في أيديهما أو فام كل بيته وأحدهما أس  
تاريخا هل تقبل سبق التاريخ على الأخرى **فالجواب** نعم قل شيئا العبد يرى في البنية  
وأن أرحا في العاق في أيديهما أو أحدهما أسبق بقضى للأسبق وتعامه فيها والله تعالى أعلم  
في آدم بيته أنه من عم الميت ونسب الميت إلى خدمه ويرى حقه أن يجد الميت هو ولا من غيره  
المدعي والحكم **فالجواب** أن القاصي في هذه الحالة لا يقضي شيئا للعارض ولو يرى الثاني بعد  
القصة بالمسألة الأولى لا يلبث إلى الثانية في معنى الحكام والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
شهد ولو أقبل من الذي أو ما كثر فكيف الحكم في شهادتهم **فالجواب** ما في أداناب الكثرة  
المدعي مكذب لهم فقبل شهادتهم وأداناب الكثرة لا تقبل إلا اتفاقه والمسألة في البر من باب أحدا  
الشهادة والله تعالى أعلم **سئلت** في رحل أتى ألقا أو في شهادتين شهد أحدهما على أنه عليه  
أمد درهم والاخر أهله فأنف درهم هل تقبل شهادتهما **فالجواب** نعم بصل شهادتهما في

مطلب أحق الشهادة حتى  
معوا أو اررحل

مطلب أدعي الملكا مطلقا  
والعاق في أيديهما بقضى  
للأسبق تاريخا  
مطلب شهد الروح وآخر  
لروحته

مطلب لا تقبل الشهادة على  
على فعل نفسه

مطلب امتنع من أداء  
الشهادة بطور الحاكم لا

مطلب تقبل شهادة العامة  
إذا تاب إلا في مسائل

مطلب يقضى للأسبق  
تاريخا

مطلب برهن أنه من عم  
الميت ونسبه إلى دلائل بره  
حججه أحد الميت ولا من  
آخر

مطلب في الشهادة ما لا قبل  
أو الأكثر

مطلب شهد أحدهما  
له عليه العا والآخر أهله  
بأنف

أني جئته وأنني يوسف فأدفعه فأصحبان والله تعالى أعلم **سئلت** في اتقى الشراء وهو من على الملك المطلق هل يقبل رهانه **ج** فاحتج به بأنه لا يقبل وهذا الذي الشراء من معلوم أماد الادعاء من محمول بل قال من محمد مثلاً وشهد المطلق في رهانه بأنه نقله الكهوى عن البراءة والله تعالى أعلم **سئلت** إذا عارضت بسة البيع البت والسرع بالوفاء فأيهما تقدم فأجواب أن بسة بيع الوفاء أولى كما أني به شج الاسلام على أحدى والمسألة في الحامية **ج** فائدة **ج** بسة كون المصرف عادلاً أولى من بسة كونه مخلوط العقل أو محموا وبسة أن الهبة كانت في الصحة أولى ووجهه لا كراهة أولى من بسة الطوع وبسة المعنى أولى من بسة كون القيمة مثل الشيء وبسة التملك أولى من بسة العار يقولو رهانه على سكاك امرأه لا يتبرع أحدهما إلا بسق النارج أو بالبدأ أو بأمر أهله أو بدخول أحدهما باب وجد أحد الثلاثة لأحدهما ورهانه الأسبق وهو أولى الكل من الكهوى والله تعالى أعلم

### كتاب الوكالة

**سئلت** في دفع لاسر دراهم لدفعه الذي يدور أمره أن يأخذ منه وصولا فجاء في المأمور بالدفع أن يزيد وصياح ورقة الوصول وأكرر يد القبض من المأمور في يصدق المأمور في الدفع **ج** فاحتج به على الفتاوى الشرعية بقولنا من مثل هذا السؤال وهذا أنه القول قول المأدون أن يدفع إلى من يدفع إليه وإن أكره يد القبض وأقول قوله مع عينه أنه يصلح فاصل الجواب أن المأدون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أكره الأمانة تقوم عليه وإذا شرط على المأدون أن لا يدفع إلا بشروط الأمانة ادعى زيد وأحصار رحمة تشهد على زيد بالقبض فلم يصبر رحمة بذلك وأنكر يد القبض كان المأدون له صامنا ولا بهه قوله أشهدت وصاعت الثقة ولا يبرأ ما لم يصبر رحمة أو يقر يد القبض اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل في بيع غرة أو في قبض دين فهل الوكالة تنزل على البيع أو القبض حتى هلكت الغرة أو عاب المدين الذي عليه الدين فهل يصح الوكيل بسبب تراجعه ما بنفس الغرة أو بانقضاء الدين فأجواب أنه وقع مثل هذا السؤال في قاضي الهذاه فأجاب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لأنه متبرع بذلك ولا ضمان على المبرع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله محاسن القاضى هل يعتبر أقراره عليه مؤاخذة الموكل فأجواب نعم يعتبر أقراره بمؤاخذة الموكل قال ابن مالك ولو أقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم اعتسرها وفي المنفعة عن الوقاية وصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى وعند غيره لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع إذا دفع البيع لرجل ليعرضه على الناس وهو رب ذلك الرجل بالبيع هل يصح الوكيل فأجواب أنه لا يصح الوكيل والعصم له يصح وقال بعض المشايخ أن كان المدعوى إليه ثقة أم لا لا يصح لأن المدعى عليه مثله مرصى عادة كذا في نيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوكالة هل لزم بيان إتمام الخصومة الغلانية مع ولاه أو في جميع خصوصياته مع أو هي عامة فأجواب نعم يكفي الفتاوى الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكل قصص دين فعاد بدمه موت موكله حصته في حياته ودفعته له صدقة الورثة في العسر وأكره وأدفعه لبيت هل يقبل قوله بجميعه فأجواب نعم وقد رجع مثل هذا السؤال للتحقق الرمي فأجاب عنه بقوله نعم يقبل قوله فيه حيث صدقته الورثة في القبض وقد أطال في تحقيقه فرأيت أن شئت في فتاويه بالموسومة بالحيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فأتى الوكيل أنه قبضها في حياته وهلكت وأكرهت الورثة أو قال دفعته إليه حال حياته هل يصدق الوكيل فأجواب نعم قال في الحيرية نقلا عن الولوالجية ولو وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأنكرت

مطلب بئس بيع الوفاء  
مقدمة على بسة الت  
مطلب بسة كونه عادلاً  
أولى من بسة أنه كان محمواً

مطلب دفع إليه دراهم  
لدفعه الذي يدور أمره أن  
يأخذ منه وصولا

مطلب وكل في بيع غرة أو  
قبض دين فتراجح حتى  
هلكت الغرة

مطلب وهو اقرار وكيل  
الخصومة في مجلس القاضى

مطلب في الوكيل بالبيع  
إذا دفع المبيع لمن يدفعه  
على الناس ويرب

مطلب لزم في الوكالة بيان  
إتمام الخصومة الغلانية  
مع ولاه أو بيان إتمامه  
مطلب وكل في قبض دين  
فقال بدمه موت موكله  
قبضته في حياته ودفعته له  
مطلب في وكل يقبض  
وديعة

الورثة اذ قل دفعته اليه صدق اه وفي جامع الفصولين وكيل قص ودية أو عارية يعزل عوت موكله  
فلو قال قصته في حياته ودفعته الى الموكل صدق اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وكلة في وكلة وكيل  
فمن ما يحصها من تركه مورثها ما هو معلوم فبصل ذلك الوكيل وهي تنكر انما الحاشي من ذلك وتماي  
من دفع الاحرف هل يصدق في دفعه ويلزمه اداء الاحرف المسمى فالحق انهم يصدقون دفعه لما يبيعها  
من التركة ويلزمه الاحرف المسمى حيث كان العمل مع وفاء وان لم يكن كذلك لم يجر لها من المثل غير متجاوز  
به المسمى كما افاده في الحيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل من آخر ادعى عليه رجل بدين على موكله  
وأما ان الوكيل ياتي وكيل بالعمى والمطالبة دون الصرف وقصه الدين وأولى وكيل في الدعوى له لان  
الدعوى عليه فبصل قوله فالحق انهم يصدقون قوله في ذلك مع عمه لان المال الذي بيده الوكيل  
ودفعه ولا يجب على المودع ان يقضي ما يتصل على المودع من الدين لانه لم يثبت الوكيل من رب المال  
للدائن بقض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كعقله فيلزمه دفعه كذا في ما يرى فإرى الهداية والله  
بمعالي أعلم **سئلت** في وكيل من ادعى الوكالة من الدائن بقض دينه فصدقه المدين هل يجر المدين على  
الدفع ولا يتنكر من استرداده بعده وان كذب أو سكت لا يجر وان دفعه لا يستردده أو يبايعه بما فيه والله  
بمعالي أعلم **سئلت** عن رجل ادعى على آخر انه وكيل من ريدت قص دينه وانكر المذني عليه وكالته  
بطلب المذني عين المذني عليه انه ما يدين له وكيل هل تتوجه عليه الجنب فالحق انهم يصدقون دفعه عليه الجنب  
وان سكت لم يدفع الدين وان سكت لا يلزمه شيء هكذا في الهداية والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن ادعى على آخر بدين الموكلة فزعم المذني عليه انه أو في ذلك الدين للموكل وان الوكيل لم يمد ذلك وطلب  
عنه على ذلك فهل يلزمه الجنب انه ما يدين له وكيل وليس له ان يستعطف الوكيل انه ما يدين له الموكل قص الدين اه  
الموكل دينه فزعم المذني على الوكيل وليس له ان يستعطف الوكيل انه ما يدين له الموكل قص الدين اه  
وفي معين الحكم لو وكلة بقض الدين وعاب فادعى الطالب انه قد أو في الطالب وأراد عليه امره  
الدين واسبغ الطالب الجنب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الموكل من أحد المحصين من غير  
رضي الاخر اذا كان قصدا لاصرار هل يقبل فالحق انهم لا يقبل كذا في شمع الاسلام على السدي  
وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا ادع المقتضى من الخصم المقتضى من اداء التوكيل يقبل الموكل فورا  
وان علم من الموكل القصد لاصرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه واليه  
مال الامام السرخسي والامام الاورجندي وجهه والله تعالى يقبله المكفوى عن لسان الحكم واعلم ان  
الخلاف بين الامام وصاحبه في اشتراط رضى الخصم وعدمه مقبولة عادلا لم يكن الموكل حاضرا لمجلس  
القضاء مع الوكيل افاده أو السعودي حواشي ملامسكي والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل رجل  
بالخصومة بطلب حصه ثم مات الموكل فامتنع الوكيل هل يجر حيد فالحق انهم يصدقون دفعه على الوكيل لان  
الوكلة صارت حقا للمذني افاده المكفوى بقلاع القاعدة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل  
بالعاصي أو بالخصومة في الدين القصص فالحق انهم يصدقون دفعه على الوكيل لان  
بالعاصي أو بالخصومة في الدين لا يملك العصى اه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة بطلب حصه  
الدين بعد اتمام الثلاثة وقاله لا يكون نو كذا بالقض وقال الصدر الشهد لا يفي بقول اعمام  
في هذه المسألة والمتوى على قول اخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار الوكيل بالخصومة على  
موكله هل يصح فالحق انهم يصدقون اقراره على موكله في مجلس الحكم بصر وفي غيره لا وعم الثاني في  
التوكيل بالخصومة مانصه اقراره على موكله في مجلس الحكم بصر وفي غيره لا وعم الثاني في  
الثاني سمعناه أيضا قال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اراد السعير موكل رجلا وكالته عامه على ان

مطلب وكالته في قص  
ما يحصها من تركه باهر  
معلوم الخ

مطلب قال اما وكيل بالعمى  
والمطالبة دون الصرف  
وفاء الدين

مطلب ادعى انه وكيل  
قص الدين وصدقه للدين  
هل يجر على الدفع  
مطلب وكيل بقض الدين  
انكر المذني عليه وكالته  
يحب

مطلب ادعى المدين انه دفع  
الدين الى موكله فريدت  
ما دفع الى الوكيل  
مطلب في التوكيل من غير  
وصى الخصم

مطلب الوكيل بالخصومة  
أو بالتقاضى هل يملك القبض

مطلب يصح اقرار الوكيل  
بالخصومة في مجلس القاضى

مطلب اراد السعير موكل  
رجلا وكالته عامه

قوم بامرهم وبيعوا على اهلهم من مال الموكل ولم يبيع شيئا الا ما كان لاطلاقه ثم مات الموكل في سفره فهاهم  
 الورثة على الوكيل وطالبوا منه بيا ما ائتمروه وصرفه له في قول الوكيل في ذلك فالحق جوابهم بقوله  
 قوله اذا كان عدلا وان اجمعه حله وهو ليس عليه بيا جهات الا ما افاضه الكسوى والله تعالى اعلم  
 في مسئلت في رجل اورد له لاجرا حرة معاونة وامر السائر ان يبي في الدار على ان يحبس له ذلك  
 من الاخرة في الستة اشهر ثم وقع الاختلاف في مقدار ما صرفه من يلكون العول قول رب الدار  
 فالحق جوابهم القول قوله لانه يكر الزيادة التي تبيعها السائر فاما اذا احتج أهل الصصة على قول  
 أحدهما قوله لا يذهب من الصفة في مثل هذا الماء بقول أحدهما بالقول قوله لانه يمكن معرفه  
 ما وقع فيه السائر من جهة غيرهما فله الكسوى عن الذخيرة والله تعالى اعلم في مسئلت في رجل  
 غيره بالاساق على عياله أو على ساء داره وليس له ما يحل له لا يرجع بعد بشرط اه من فاصحاب في كتاب  
 الاثنية السردى يرجع على الآخر وقال حواهر رده لا يرجع بعد بشرط اه من فاصحاب في كتاب  
 الزكاة وفيه من الاجارة ولو ان رجلا قال لغيره اهن في ساء دارى ولم يقل على ان ترجع بذلك على احدكما  
 منه قول الشيخ الامام خمس الاغية السردى والصحح انه يرجع اه والله تعالى اعلم في مسئلت في رجل  
 لو كتبت كل رجل في كذا نقول منه الموكل رجل وهذا ما وكل فيه هل يجوز فالحق جواب ما في حواوى  
 رضى الهداية وهذا منه توكيل الممول لا يجوز على هذا لا يجوز توكيل كل احد الا ان يقول وكتب ولانا  
 وأدبه أو وكل من شاء اه والله تعالى اعلم في مسئلت الوكيل بالشرء اذا اشترى ستة ثمنات  
 من الابن عونه هل يحل على الآخر فالحق جواب انه لا يحل على الآخر عونه الوكيل قال أبو السعود  
 في مع الدرس واعلم ان الوكيل بالشرء اذا اشترى ستة ثمنات من الابن عونه لا يحل على الآخر كفى مدة ائتمنى اه  
 والله تعالى اعلم في مسئلت عن رجل ربحه وكيل من ربحه فاعله واشترى ثمنه لم يسمع ربحه وكيله  
 هل يلزم الوكيل فالحق جواب ما في السراجية وفيه اذا قال لشريك لعلنا وأحابه المانع قوله نعم من  
 ولان لم يظفر به وكيله فان احار ما فعل صح مشروطة والاعطى وان لم يقل اشترى لعلنا بل اصاب  
 امره له من ثمنه ليس وكيل عن ذلك فالشرء له من اه والله تعالى اعلم في موقع السؤال في رجل  
 وكيل تحت يده مال لموكله وقد وحب على موكله دين فامع الوكيل من فضاء من موكله منه هل يحبس  
 الوكيل والمال هذه فالحق جواب قال ذرى الهداية انما يجبر الوكيل على دفع ما ينسب من الدين على موكله  
 اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كسبه لانه والا فلا يحبس وان صدقه فيما اداه من الدين  
 لان هذا امر اراد على الله لا يرد بشرط اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن وكيل البيع هل له قس الثمن  
 في حاجته بهم قال في المهور وقوى عقدا لا يدم اصابته الى الوكيل كسبه واحار واصلح عن اقرار  
 به لى ان لم يكن محض ركنه سبب مبيع وقصه وقصه عن رجوعه بعد احتضاره وحصوله في عيب  
 لا فصل من حصوله موكل بعينه اه وقد أنى بذلك في الحامدية والله تعالى اعلم في مسئلت عن غائب  
 له وكيل عام في الخصومة وفي جميع حقوقه مات قريبه وهو وارثه وموكله المذكور يدعى ارضه هل  
 به ذلك فالحق جواب نعم لان هذه الوكالة تصرف في الماتم والحادث فان العرف بين الناس ان من اراد  
 صهر ابوك عبره من ذنبه أو بعه عن حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالعام والحادث جميعا حتى  
 لا يبيع شي من حقوقه وهذا يلزم من وكل انما يفتقر علانية كل وكلا في القائم والحادث اه ملخصا  
 من السمع في الذخيرة والله تعالى اعلم في مسئلت عن الوكيل بالشرء اذا اشترى ولم يدفعه الموكل  
 الثمن هل يطالب به من مال منه فالحق جواب نعم قال أبو السعود واعلم ان الوكيل بالشرء يطالب بالثمن  
 من مال منه وان لم يدفع اليه الموكل كفى مدة ائتمنى اه والله تعالى اعلم في موقع السؤال في رجل  
 بالشرء اذا دفع الثمن من ماله هل له الرجوع على موكله فالحق جواب نعم والسائلة في الاشياء فاعلم

مطلب أمر المسافر بالشاء  
 على أن يحبس المصروف  
 من الأجرة

مطلب أمر غيره بالانفاق  
 على عياله أو ساء داره

مطلب لا يجوز توكيل  
 المجهول  
 مطلب في الوكيل بالشرء  
 اذا اشترى ستة

مطلب قال اشترى لعلنا  
 وأحابه السائق بقوله نعم  
 مطلب في وكيل تحت يده  
 مال لموكله وقد وحب على  
 موكله دين

مطلب الوكيل العام في  
 الثمن

مطلب في غائب له وكيل عام  
 في جميع حقوقه مات قريبه

مطلب وكيل الشرء يطالب  
 بالثمن  
 مطلب وكيل بالشرء دفع  
 الثمن من ماله هل له الرجوع  
 على موكله

الحائز له لا يبيع ما دأى الدفع وصدقه الموكل وكده السائح ولا رجوع وعامته في التسليم وثمة غار اهر  
 في سئل عن اراه ادا وصل المرتضى ببيع الزهر عند حلول الاجل ثم عرله هل لا يبيع عرله  
 والجواب لا يبيع عرله ادهى وكه لا رمة لا تطل بالزهر في التورير والله تعالى اعلم في سئل  
 في الوكيل بالسر ادا اشترى بقدر وحش فهل لا يبيع السر له على الموكل والجواب حيث لم يبره  
 ما يشتره فاشتره منى لا بعد السر المبرور على الموكل وفي معين المعنى لو اشترى بقدر يسير  
 وبما حاش لا يبيع على سبه (قلت) وهذا اذ لم يبر ما يشتره من عرله على الاخرى كالحائز في  
 العانة هو قول عامة المشايخ ولو على له ان يبيع فاشترى ما كثر ادا الوكيل بشرا الاسير فانه يلزم الاخر  
 المعنى اه من التسليم والله تعالى اعلم في سئل عن وكل في شراء ثمن معين فاشتره لنفسه هل لا يبيع  
 ويكون السر له وكده فاحش بهم ذل الحاية الوكيل بشرا ثمن معين فاشتره لنفسه هل لا يبيع  
 امر به حال عية الموكل يكون مشريا للموكل ولا على السر له مع ما يصرح عن الوكيل وهو عيك اهر  
 نفسه مع ما عرله الموكل لا يبيع عنه اه والله تعالى اعلم في سئل في الوكيل برذ العصب  
 او المستعار هل يبيع على موكل فيه والجواب نعم ذل الحق ان يبيع في العوائد الزينة لاهر  
 على المترع ولا يبيع الموكل على موكل فيه الا في مسائل الاولى ادا وكه في ردة عن وباب اثنتي  
 ادا وكه صاحب او مستعير في دفع عي الى مالكه او سار وجب عليه الدفع حيث وجده الثالثة في بيع  
 الزهر لادام موكله وحل الاحل يبيع على البيع لقضاء دين المرتضى الزبيلة الوكيل بالمعصومة ومط  
 الحصة ادا بالموكل فانه يبيع على المحصومة وتصرع عليه ما في جامع العصبان شهدا في وكالته في  
 والوكيل يعمد قبل لو اتعاه الطالب لا المطلوب الحامسة الوصي اذا امتنع عن العمل بعد قبول الاب  
 يبيع القاصي ولا يبيع ان يبرل معه لان الميت اعتمد عليه وكان ما تر ما حث قبله الاوصى القاصي  
 عرله نفسه تحصره القاصي اه والله تعالى اعلم في سئل في الوكيل يقبض الدين هل لا يبيع  
 فالجواب نعم كل من وكل في ثمن فانه يكون وكلا في المحصومة مع انما ساهم فالوكيل يقبض الدين مع  
 تقبل البينة عليه ما ساهم موكله وارانته الا في مسائل الاولى الوكيل يقبض الدين لا يخاصم  
 الوكيل يحفظ الدين لا يخاصم الثالثة الوكيل بالملازمة لا يخاصم اه من الزبيلة والله تعالى اعلم  
 في سئل من وكل وحلا في حق من الحقوق ولم يشترط له آخر او هو ليس عن يده ادى التوكيل  
 وهل لا يستحق اجرا في فاحش به انه لا يستحق اجرا والحاية هذه والمسألة في الحلة من مائة ١٤٦٧  
 واربع مائة سمة وستين والله تعالى اعلم في سئل في الوكيل بالبيع ادا بيع وهو المشتري عن المتع  
 موكله ودفع هل يصح دفعه حتى لا يطله الوكيل بعد فالجواب نعم يصح دفعه وليس للوكيل المطالبة  
 بالثمن بعد دفعه ذل في لدو المتق والتشترى من المانع الوكيل منع الثمن عن الموكل لانه اجنى من  
 دفعه اليه مع دفعه ولو مع من الوكيل استحسانا ولا يطله الوكيل تاسا بالعدم العائدة في الاحد ثم لله  
 اه ومثله في السور والله تعالى اعلم في سئل في الوكيل المتروطة وكالته في عقد الزهر هل يشتر  
 بموت الزهر او المرتضى فالجواب لا يشتر ذل في المتق وان شرطت في عقد الزهر لا يشتر بالمرور  
 عوت الزهر ولا المرتضى اه والله تعالى اعلم في سئل في تاجر صاعدا لاجرا حرق لندة لمر  
 ليه هارو برسل ثمن اليه مع من يشاء من الواردين وكانت سادة التاجر كذلك ما به او ارسل ثمنها لمر  
 مرعمره اتم برسل اليه هل يكون القول قول الباعث للذكور فالجواب نعم يكون القول  
 بيئته اليه بمشروع من يتخاره ويراه آمنا لا يبيع لم تبطل امانته بالارسال مع من ذكر  
 في الحيرية والله تعالى اعلم في سئل من وكل رجلا في بيع عينة ثلاثة لانه له الا  
 صاع غير محصور هل يجوز ذلك عليه فالجواب لا يجوز ذلك عليه ذل في الحاية ولو وكاله

مطلب في الزهر ادا وكر  
 المرتضى ببيع الزهر  
 مطلب لشترى الوكيل  
 بغير فاحش

مطلب وكريل بشر له معين  
 فاشتره لنفسه

مطلب الوكيل برذ المعصوم  
 او المستعار يبيع

مطلب الوكيل في القبض  
 وكريل في المحصومة

مطلب وكه ولم يشترط له  
 اجرا ما الحكم

مطلب لشترى من الوكيل  
 منع الثمن عن الموكل

مطلب فاشترطت الوكالة  
 في الزهر لا يشتر الوكيل  
 بالعزل ولا بموت الزهر  
 مطلب ارسل اليه بصاعة  
 ليه هارو يبعثها اليه

مطلب قبل لاتع الا بشهود

وهذا من البيع الاشمود أو الاعمس فلا يملك البيع بعير حصو والشهد هو تفسير بخرم فلا  
 والله تعالى أعلم **سئلت** في وكل آخر وكله ساعة فاشترته هل تصح فالجواب نعم تصح  
 وملك الوكيل فيها كل شيء الا الطلاق والعتاق والصدقة على العتيق وعك التزويج ولو عاقبته  
 لم يحرم قول فاضحيان تناول المبيعات والامسكة يملك أن يزوج امرأته بعد أخرى أي بذلك الحسير  
 الرمي وقال ابن هذه المسألة توضع لها الشيخ زين الدين رسالة مستقلة هذا حاصلها والله تعالى أعلم  
**سئلت** في الوكيل بالبيع ادور عليه المبيع بعيب وكان الرديئة أو يكتول هل له الرجوع للموكل  
 والمال هذه فالجواب نعم قال المحقق الزبلي ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالبيع بعيب ردية  
 أو يكتول رده على الأخرى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الوصي توكل غيره فعماله أن يسعه  
 سمعه في حق البيعة فالجواب نعم الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يفعله سمعه في أمور  
 الدين كما في الاقروى وأدب الارشاد وأما في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له  
 خادم أرسله الى تاجر ليأتيه منه بأمتعة موروقة فأتاهم فأنهم طلبه التاجر فمواووه يقول ابن رسول  
 فلا فلقن عليه لا على فهل يكون القول قول الرسول أجيوا توخروا **سئلت** في رجل له  
 الرسول يمينه وحيد شذو لا يبالغ بالثمن وقد أتى بذلك في الحامدية قال فيهم المحقق ابن سادس  
 وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر بأمانة العقد على حمله أصابه الى المرسلة أو قض بدون عقد أصلا  
 على وجه الرسالة أو مال أو أصاف العقد على نفسه ثم أتى به رسول فلا يصدق اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في وكله رجل بخصومة كل أحد حاضر الوكيل رجلا وأتى عليه فأقر بكونه فقال الوكيل للقاضي  
 دعني أحم المية على الوكالة تكون لي حجة على غيره فهل يحسمه القاضي لذلك فالجواب نعم يحسمه  
 لذلك ويقبل بيته ويحكمه ويكامله للمقر وغيره فأده قاضيا والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل  
 أوصاه بالوكالة من ريداه مال موكله وبرهن على ذلك فقال واليداه مالكي وقد أقر له به موكل ولم يكن  
 له بيعة على اقرار الموكل وطالب عين الموكل وهو عاتب فهل للقاضي الحكم للموكل فسل البيعة فالجواب  
 نعم للقاضي أن يحكم بما وكله ولو حصر الموكل وحلف أنه لم يقر له في الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم  
 فأده في جامع النصولين أحكام الوكلاء والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل رجلا بالافراد هل  
 يصح ولا يكون اقرارا من الموكل قبل اقرار الوكيل فالجواب نعم قال الاقروى في فتاويه والتوكيل  
 بالافراد صحيح ولا يصح التوكيل قبل اقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي يسمي مهاد أن يوكله  
 بالخصومة وقوله حاصره في ادوار الحرف مذكورة وأما على فآقر بالذي يصح اقراره على الموكل  
 كدائي البرار والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب  
 ذلك ردة الوكالة ولم يعلم الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة هل يصح قبوله بعد رده **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب  
 في الاقروى في فتاويه الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب  
 ادور واخرتها وقض آخرتها في بيعها هل له أن يشها أو يرميها شيئا فالجواب ليس له ذلك وليس  
 هو وكيل في خصومته أو لو هدم مهابرجل شيئا كل شي لا في خصوصته لانه استهلك شيئا بيده وكذا  
 لو أحره من رجل بعد ذلك الرجل الاحارة كان خصما عليه حتى يشها وكذا اذا سكبها وحده الآخر اه من  
 كافي الحاكم والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب  
 وكذا يملك عند قوله فالجواب قال في التكملة يقلان البدائع وأما مركز التوكيل وهو الايجاب  
 فيقول فالايجاب من الموكل أن يقول وكلتك بكذا أو أوصعك كذا أو أدتلك أن تصنع كذا وتوخره الى أن  
 يقول والاقول من الوكيل أن يقول قبلت وما يعبرى بخره ثم قال **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب  
 والارسال فان الادب والامر توكل كاعتل **سئلت** في رجل رجلا عاتبا من الاشياء الممنوعة المانع العائب

مطلب بملك الوكيل وكلة  
 عامة كل شيء الا الطلاق  
 والعناق الخ

مطلب في رد المبيع على  
 الوكيل بالبيع  
 مطلب على الوصي توكل

الغير  
 مطلب أرسل خادمه لتاجر  
 ليأتيه منه بأمتعة الخ

مطلب في وكل بخصومة  
 كل أحد

مطلب أتى الوكيل ما يملك  
 أرض لوكله وبرهن الخ

مطلب لو وكله بالافراد  
 لا يكون اقرارا

مطلب وكل فأتاه ردة ولم  
 يعلم الموكل ثم قبل صح  
 مطلب وكله على القسام  
 بداره أيجاز أو قبض ليس  
 له تمهيدها

مطلب اذا قال له أدتلك في  
 بيع كذا كان وكلا

السمه حتى لو اشترى ذلك في أيام الصحبه من السمه الناس والعلم والجدي السهه النابه لا يجوز اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل يقص مال رهى على وكله وحكمها فاجب المطالب ان المطالب  
مات ول دعواه فلا حق للوكيل في القصر هل يكون هذا معاصيا **فاجبت** نعم يكون دعوا  
صحبا كما جامع العصول من الفصل العاشر في الساقس وفيه ايضا من ذلك المبحث ماله المدعى  
عليه ما لا يراه وقال المدعى كتب صياقفت الاراء فالقول له لانه أسدده الى حاله مع وده ماله للصحاب  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل ما يقع اذا أخذ النكاح كعلاء أو رهالا لم يتناقه وى أى  
هناك ما على الكفيل من النكاح أو صاع الزهر في يده هل يصح الوكيل النكاح للموكل وان يعمل الراش  
فالجواب انه لا يصح لان الوكيل أصيل في الحقوق وقصر النكاح هو ما رواه الكفلاء ونقوه والارتمان  
وتقصه لمطالبة الاسماء فملكها الوكيل بخلاف الوكيل قصم الذل لانه جعل نيابة وقد أمانه في قصم  
الذل دون الكفلاء وأحد الزهر والوكيل بالبيع بقصر أصالة ولهذا لا يملك للوكيل خمر من قصم النكاح  
كأن المدعيه ولو وهب الوكيل النكاح من المشتري أو أراه أو خط منه أى قصم النكاح جازعه  
الطوبى ويصح الوكيل النكاح في الحال وعند أى يوسف لا يجوز اه من شرح صحيح الامم والله  
تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل البيع اذا باع سنة فقال للوكيل انما أمر بذلك قد وقال الوكيل  
بل أطلقت ولم تنبه بذلك قد وهل يكون القول للوكيل فالجواب نعم يكون القول له بيده لان الامر  
مستعاض من جهته وفي المصاربه يصدق المصارب لان الاصل في المصاربه انه موم والاطلاق معتبر قوله  
مع الجيب اه من المماوى العطفية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له حصومة مع آخر فوكل  
بها وكيلين هل لاحدهما أن يمد بالحصومه أم لا فالجواب نعم لاحدهما ذلك قال في معنى الحكم  
لو وكل وكيلين بالحصومه ولا أحدهما لا يمد بالحصومه وليس له أن يقص وقال رحمه الله لا يمد أحدهما  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر يتعامل مع صانع الباس من أمرهم بانه داعاهم من مملووم  
وعلى النكاح من ماله لا يراه ما على أن يأخذ أعوام القصة اذا قصها فانكس المشتري فهل للناكح المذكور  
استرداد ما دفعه من ماله لا يراه المصانع فالجواب نعم له أن يرد ما دفعه لهم كأي حوائش المحقق أى  
السعود على ملامسكين من باب الوكلاء بالبيع والراء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع  
هل يملك البيع الى أحل مطابق فالجواب ان بيعه الى أحل مخصوص عند أى حبيبة عما اذا كان  
لأخوه من كان له حاجة فلا يجوز كلواه اذا دفعه عز الى رجل لم يسمع له بهو على البيع بالله هذوه  
نصى ومقيد أصلا اذا باع عايب الباس فان طول المدة فلا يجوز اه من حوائش أى السعود والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بيقضه الدين انصرف مال الموكل في مصالح ماله ثم قضى الدين  
مخالفة له هل يكون مبرعا فالجواب نعم يكون مبرعا في مصالح ماله الموكل كأي فى السعود عن  
الحاية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدين ببلده فاستأجره اذ أو بعوها ثم علم انها رده تركه ماله  
أبوه فأتاها هل قبل دعواه والحال هذه فالجواب نعم كأي حوائش المحقق الزم على جامع العصول  
بقلاص العرض العيون وبه وفي العيون قدم لمدة واشترى أو أسأدا ورائه اتعاه فأتاها دارأيه  
مات وتركها امير انما كان لم يعرفه وقت الاستيلاء لا تقبل العيون وأصح اه قال الزمى قوله واشترى  
يدل على انه لو قام فهو كذلك وهي واقعه السوى قام معه كمرامه اطلع على أن الجميع لوالده عرسه  
ببده مات وتركه ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القصة قال والظاهر ان قوله قدم بلدة ليس بقيد لانه عالما  
بمحل الخصومة واذا كان مقيما لا يجزى عايبا بيقضه ما دفعه من قوله شرأه فى صغرى بأهل اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشرأه اذا اشترى بنى مؤجل هل يتأجل في حق الموكل أيضا  
**فاجبت** نعم يتأجل في حقه أيضا قال والسعود قال اشترى بنى مؤجل لا يجزى في حق الموكل

مطلب دفع المطالب الوكيل  
بان موكل مات  
مطلب المدعى عليه حاه  
بالراء فقال المدعى كتب  
ادالك صبا  
مطلب في وكيل أخذ النكاح  
كعلاء

مطلب لو وهب الوكيل  
النكاح من المشتري أو أراه  
مطلب اذا باع وكيل البيع  
استنفه

مطلب لاحد الوكيلين  
بالحصومه أن يمد بها  
مطلب باع الوكيل وعمل  
النكاح من ماله

مطلب هل يملك وكيل  
البيع أن يدعى إلى أحل

مطلب وكيل قضاء الدين  
صرف مال الموكل ثم قضى  
الدين من ماله  
مطلب قدم بلدة واسأجر  
دارأيه

مطلب الوكيل بالشرأه اذا  
اشترى بنى مؤجل تأجل  
على الوكيل أيضا

ايضا يحل ما اذا اشتراعت مع ذم أحده المانع كل للوكيل أن يطالبه به حالا اه والله تعالى أعلم بمسألة في جامع المصنوعين الاقرار بالهبة اقرار به صحبة لاصاله الهبة فيكون اقرارا به وقبض لان قبض الهبة عبرة بالسؤل والاقرار بالمقدار اقرار بكي المقدار الصحيح له ليس اقرارا به هبة صحبة اه ذكره في الفصل العاشر في النكاح سئل عن رجل له اولاد اشترى أحدهم في حياته عقارا له واقر أو بماله من خالص ماله وله لاحق له معه ثم مات الاب فقام بعض أولاده على أن يحسم بان العقار لا يذهب لأن أحاهم كل حال جاء والده يحسمه وليس له مال يحسمه وأرادوا ادخاله في حصة الحركة فهل لا يسمع دعواهم بعد اقرارهم بالذکور فاجواب نعم لا يسمع دعواهم بعد اقرارهم بالذکور ووارثه لا يفي في المعار للورثان أما هم لو كان حيا لا يسمع دعواهم كذلك لقيامهم مقامه قال في السمع لا يسمع مع دعوى المورث جميع مع دعوى الوارث لقيام مقامه اه والله تعالى أعلم سئل عن ورثة عا غواركة ورثتهم بعد ان اعترفوا بانه أوصى ثلث ماله في وصوه الحبر ثم قام بعضهم بدعي عسا فاحش في الهبة وقد كانوا اقرروا باسما جميع حقوقهم وبسكرا الوصية المذكورة فهل لا يسمع دعوى هذا القام بعد الاقرار بالاسم ولا يصبر اسكارة للوصية بعد اقرارهم بها فاجبت في نعم لا يسمع دعوى هذا القام بعد اقراره باسمه جميع حقه قال في الحبر بقاء اقراره بالاسم لا يسمع دعوى المسمى بعده مطالعا ولا يتراسكارة للوصية بعد اقراره فانه واحد يقتضي اقراره في الحبر وبغيرها المرء مؤذنا بما قرره والله تعالى أعلم

مطلب هل يكون الامر بالهبة اقرارا به صحبة أم لا  
مطلب رجل له اولاد اشترى أحدهم عقارا له واقر أو بماله

مطلب اعترف الورثة ما وصيه وقسموا ثم قام بعضهم بدعي المسمى العا ش

### كتاب الاقرار

سئل عن اثنين يقران بواحدة قام بهما السامع ثم مات أحدهم ما هل يرثه الآخر فاجواب ان هذا السؤال قد يقع اقتراني الهبة فأجاب به عا صه هذا يصح في حق ارب كل منهم ما من الآخر لاني حتى ثبوت يمس كل منهما من الجد ولا بد ان يبين في الاقرار ان من عم شقيق أو لول فان ثبت ذلك بانه مع صح في ثبوت النسب أيضا اه والله تعالى أعلم سئل في المذني عليه اذ اطلب من المذني الصلح عن المال المذني هل يصح اقرارا فاجبت في نعم يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح عن الدعوى ولا يكون اقرارا كما افني بذلك شيخ الاسلام على أنه يدعي رجعه الله تعالى ونقل الكفوي عن البراءة والذخيرة ما نصه طلب الصلح والاراء في الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والاراء في المال يكون اقرارا اه والله تعالى أعلم سئل عن ابي على ورثة ان مورثهم أوصى له ثلث ماله فأقره واحد منهم وأبكر البادون فكيف الحكم فاجواب انه يؤخذ من المقر بما يحسمه قال في جامع له ولين أحد الورثة اقترابا الوصية يؤخذ به ما يحسمه وفاقا ترك ثلاثة بسين وثلاثة آلاف فاحد كل ألفا فاذي رجل ان الميت أوصى له ثلث ماله وصده أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أجزاس ما في يده وهو قول رور في الاستحسان ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رجوعهم الله تعالى اه والله تعالى أعلم سئل عن قال في حال حتمه وطوعا عن جميع ما في منزلي لروحي فانه تمت مات المقر ورثة حاصروا الزوجة فيما احتوى عليه المنزل هل يصح اقراره فتخص زوجته بجميع ما في المنزل وم الاقرار وال جواب نعم تختص بذلك في القضاء عملا باقراره ونقل الكفوي عن المحيط ما نصه سئل العقب أو السامع من رجل اقترى حتمه ان جميع ما هو داخل في منزله ولا امر أنسوى ما عليه من الثياب ثم مات المقر أو ان فاذي الابن ذلك لانيه هل في المسألة تنوي وحكم أما العتوى فكل شيء علمت الزوجة انه صار لها عليك الروح لانهما جميع حتم أو هبة أو هر فهي في سعة من منعه وما لم يكن لها به ملك لا يصبر لها ملككم هذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى ويصبر ذلك تركه لليت وأما الحكم فانه يهود

مطلب تصادقا ثمان اهما اسماع

مطلب طلب الصلح عن المال اقرار

مطلب اقر بعض الورثة بالوصية وأبكر البادون

مطلب قال جميع ما في منزلي لروحي



اذ انشده واعلى ذلك الاقرار عند المعاصي بقصى لما عصى للارادة الاقرار اه وهذا بخلاف قوله جمع  
 ما لم يكن له قوله ان فانه هـ لا يجوز بدون التقصص كافي المحيط والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر  
 ان عليه له لا بل ولا ان المعاصي كذلك في رجل يزعم انه هو المعصي بذلك الاسم وطلب منه ما كان اقره به  
 فقال المرما اردت هذا بل اردت ان يسمى هذا الاسم فهل يصدق ولا يسمى عليه **فالجواب** قال  
 ابو السعد في دفع اللبس من تحت الشهادة على الشهادة مانعه ولو اقر ان عليه له لا بل ولا ان المعاصي  
 كذلك في رجل يزعم هذا الاسم وادعاه وقال اردت هذا لا آخر معنى بذلك صدق فاصولاً بقصى عليه ما مال  
 اه بقلع الحرس للارادة والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر بحق لمعنى هل يؤخذ باقراره  
 وهل اذا قال ككذب كاذباً في اقر لي وطلب بين القره انه ما كان كاذباً بحال ذلك **فاجبت** في عاق  
 الخبره من اوائل الاقرار وهذا منه ثم يؤخذ بالقر باقراره باجماع علماء المسلمين ورض علماء الحديث  
 اقرتم قال كذبت كاذباً ايما فورته بحال القره انه ما كان كاذباً ايما اقر ولا مطلقاً وهذا قول ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى وهو استحسن وأما الوضعية ومحمد ووجهه الله تعالى فقال لا يحل المقر له بعد  
 الاقرار بلم المقر عاً ومن غير معنى على المقر له ويحس حتى يوفي ما اقره اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** من اقر بدين في دينه لاخره وصات اليه هل يؤمر بتسليمه الاخر المقر له **فالجواب**  
 نعم كافي للارادة والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر بحق فبكنه المقر له هل يطل اقراره **فالجواب**  
 نعم قال في الاشياء المقر له اذا كذب المقر هل ادراه الا في الاقرار بالحريه والسب وولا العتاة كما  
 في شرح الجمع معلا لا يتم الاصل من المقر ويراد الوفاء المقر له ادركه ثم صدق صرح كافي للاساعف  
 والطلاق والسب والرق كافي للارادة اه بجموده وفيه تكرار النسب كما ينبغي والله تعالى اعلم  
**سئلت** من اقر بدين في دينه لاخره وصات اليه هل يؤمر بتسليمه الاخر المقر له لا يجمع الدين له  
 لا تقام الاعلى مسكر الا في أربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على اليث وفي استحقاق الدين  
 من المشتري كذا في وكاله الحامية اه والله تعالى اعلم **سئلت** من ربح من اقر بدينه حال  
 حقه بدين معلوم ومات فهل يؤخذ باقراره **فالجواب** نعم كافي للحامية من اوائل الاقرار  
 والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر بدينه لاخره وصات اليه هل يؤخذ باقراره  
**فاجبت** في نعم والمسالمة في السقيج من الاقرار والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر بدين ثم ادعى  
 ان نصه ربا ورض عليه هل يقبل ربهاته **فالجواب** نعم يقبل ربهاته كافي البيضة بقلع مع العمار  
 والله تعالى اعلم **سئلت** في وارث اقر بان استحقاقه في تركه ابيه مثلاً كذا لا يعرف والحال ان  
 استحقاقه شرعاً اكثر من ذلك هل يصح اقراره ويؤخذ به **فالجواب** قال في الحريه الاقرار اذا كان  
 بحال انما يطالب ومسه الاقرار بدهام رائدة لورث على حقه من الميراث الشرعية كما في الشيع  
 رين بجمود وهو في الاقرار من الميراث من الاشياء اه مثلاً لو مات عن ابي وبن مافر الا ان التركة  
 بينهم حصصاً بالنسبة والاقرار باطل كافي الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** من اقر على طريق  
 الخطة هل يصح ادراه **فالجواب** لا يصح اقراره ولا يؤخذ به قال في السقيج بقلع حواشي الحري  
 الزم على البحر مانعه ثم كما لا يجوز بيع الخشبة لا يجوز الاقرار بالخشبة بان يقول لا حرائي اقر  
 لك في الدابة بقال وتواصعاً على هذا الاقرار لا يصح اقراره وان ادعى أحده هان هذا الاقرار هل  
 وتخشه وادعى الاخره حقه قالوا بل تدعى بالحق على الآخر البينة قال في الرابة قال في عليك كذا  
 فقال صدقت يا ربه اذ لم قل على وجه الاستهزاء والقول لم يكره الاستهزاء به وبالله التوفيق  
 قول الآباء فالأقرار بالمال من عليه يسمى منه الاقرار والحالة هذه ما لم يرد اقراره الا بدينه لا بدينه لا بدينه  
 سها من الميراث والعهدة والعهدة وحود العلي كما هو ظاهر اه جوى

مطلب اقراره لا بل ولا ان  
 في رجل يزعم انه المعصي بذلك

ذلك

مطلب يؤخذ باقراره  
 مطلب اقرتم قال كذبت كاذباً

مطلب اقر بدين في دينه لاخره  
 اذ تدعى وصات اليه يؤمر بتسليمها

مطلب ما لان الاقرار  
 يشكك المقر له

مطلب الاقرار لا يجمع  
 الدين الا في أربع

مطلب اقر بدين ورجته حال  
 حقه بدين يؤخذ به

مطلب اقر بدينه لاخره وصات اليه  
 اسمه في الخطة عارية

مطلب اقر بدين ثم ادعى ان  
 نصه ربا

مطلب اقر وارث بان  
 استحقاقه في تركه ابيه كذا

وهو اكثر

مطلب اقر على طريق  
 الخطة لا يصح

في العلم لا على فعل الغير اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره المستأجرة لرجل هل  
 يقضى له الوصل ويخرج من المستأجر واجبت نعم ان هذه المسألة في رد المختار من الاجارة عن الولي لم يرد  
 هذا الاصل اقراره لرجل بعد ما اقرها صرح في حق نفسه لا في حق المستأجر فادامت المدة بقى القدر  
 له اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره الذي مشترك بيني وبين زيد او مكره هل يكون  
 مقرا به الصواب فاجواب نعم يكون مقرا به بالصف ومطلق الشركة تجعل على الصف عند ان  
 يوسف وعبد محمد ما يفسره القبول ولو قل ان الاثنين موصولا صدق وكذا قوله بيني وبينه اولي وله كما اذنه  
 الحق في ان عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت** ان اقرت المقر له حيث لا وارث للقربة  
 هل يقصر عليه او ينقل الى غيره واصله **سئلت** عن اقراره هل يكون مقرا به عليه ولا ينقل الى اصله  
 ولا الى غيره له ان غير الوصية كافي حوائج الدار لابن عابدين والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقرار  
 ناح وله عمة او حلة هل يثبت حيث **سئلت** عن اقراره لارث والارث للعمة او الحلة لان نسب لم يثبت ولا  
 براحم الوارث المعروف كما نقله ابن عابدين عن الدرر والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره  
 لشخص معين هل يجمع دعواه بعد ذلك الشخص المعتبر بحق سابق على الابرار فاجواب  
 لا يجمع دعواه عليه شيء سابق على تاريخ الابرار كما نص عليه كثير من علمائنا وللعلم في الشرع في رسالة  
 سماها تنقيح الاحكام في اقرار الخاص والعام اجاب بان العلم العامة بين الوارثين مانعة  
 من دعوى شيء سابق عليه اعيان او ديناء يراث او غيره واطال فيها عايشي ونقل حديثها من عابدين  
 في حواشيها على الدرر في تنقيح العامة مذبة والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره من جميع  
 حقوقه هل يثبت له اهل بصح الاراء بدون قول فاجواب نعم يصح ولا يحتاج الى القول كافي  
 حوائج المجوى على الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره عامانم اقراره بالمال  
 للبرامة هل يعود بعد سقوطه فاجواب انه لا يعود كما نقله الكفوي عن جامع الأصول اه وفي  
 ماوى الامام العري رحمه الله تعالى من اقرار كتاب الدعوى اذا اقر بالدين بعد الابرار منه لم يرد منه كافي  
 القوائد لدية بقلع السارحية نعم اذا دعي عليه ديناء سمح حادث بعد الابرار العام والله تعالى اعلم  
 اه بحروقه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره ابن وارثا لثلاثين ثم ادعى ابن وارثه وبين جهه  
 الارث هل تقبل دعواه ولا يصير التساقس فاجواب تقبل دعواه الارث ولا يصير التساقس  
 ادالما في حق السبب مع كافي الدر المختار من دعوى السبب ومنه في فتاوى على اذنى ولا رور ولو قل  
 وارث تركت حتى في الشركة لم يسطل حقه ما لو قال ثمن من تركه اذنى يبرأ العرماء عن الدين **سئلت**  
 حقه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره لاطلاق بقاء على فتوى بعض العلماء ثم تبين بعد  
 الوقوع فهل لا يصير اقراره السابق فاجواب نعم قال في الاشهاد اقراره بالطلاق شاء على ما تاتي  
 به الفتوى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الأصول والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
 اذنى مرض موته لا يجزى بدين هل يعتبر من ثلث المال او من جميعه فاجواب انه يعتبر من جميع  
 المال لاس الثلث قال في الدرر اوائل باب العتق في المرض من كتاب الوصية مانعه حتى ان اقراره  
 بالدين في المرض بعد من كل المال اه وكتب عليه في الرد مانعه قوله حتى ان اقراره  
 اى امير الوارث اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقراره في يد غيره ام اوقف على كذا  
 اشتراها هل تصير وصفا اقراره فاجواب نعم كافي الاسماء وبن عثمانه اقراره في يد غيره  
 ام اوقف ثم اشتراها او ورثها صار وصفا واحدة له برعه اه في فائدة **سئلت** عن اقراره لارث  
 عن ثلاثة افسدوا به ان فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعد يقال له سالم وتكرار الابن واقراره اوصى  
 له بعد يقال له ربيع فادعى فصى له بسالم ولا يسطل اقرار الوارث له بربيع وتماه به ر

مطلب اقراره بعد ما  
 ابراه صرح في حق نفسه  
 مطلب اقراره بالشركة مع زيد  
 كان اقرارا بالصف  
 مطالب اقراره بالارث  
 اقتصر عليه  
 مطلب اقراره بوجه احواله  
 مطلب الابرار العام مانع  
 من سماع الدعوى  
 مطلب هل يصح الابرار  
 بدون قول  
 مطلب في اقراره بعد الابرار  
 مطالب اقراره ليس وارثا  
 ثم ادعى انه وارث  
 مطالب اقراره بالطلاق بقاء على  
 فتوى معت  
 مطلب اقراره المرض لاحثي  
 يعتبر من جميع المال  
 مطلب اقراره بداره اوقف  
 ثم اشتراها  
 مطلب في مانع عن ثلاثة  
 اعيان الخ

مطلب آخر بان في ذمته  
زوجته كسوة ماصية

مطلب آخر مال العمة  
ان ماعدها والودها  
مطلب اقرار الصبي لوارثه  
كأقراره لاحي

مطلب الاقرار للمعهول  
باطل الا في مسألة  
مطلب عيني قال لاحي في  
قولك

مطلب اقرار الواهب ان  
للموهوب له قصص ثم قال لم  
يقصص وكذا با

فتب على هذه العروة المهمة

مطلب قال الدرس الذي  
على ولا هو لعلنا وامي  
عارية

مطلب أو ترو هو ميس  
تقصص الدين من وارثه

هناك أعلم **سئلت** عن اقرار زوجته بان في ذمته لها كسوة ماصية هل في واحد اقراره  
فالجواب قال في الاشهاد اقرار بان في ذمته لها كسوة ماصية حتى تاتى قارئ الهداية ام لا  
بذمه ولكن في القاصي ان يستفسر هذا اذا ثبت بان لاعتها فلا تصح ولا رضى لم ينعها للسقوط  
والامعة ولا يستفسر لغيره اي يبي اقرار بان في ذمته من على ام اعصاه أو رضى بغيره اللهم الا اذا  
صدقت المرأة ام اعبر وصاها ولا قصاص بعد اقراره المطلق فيصحب ان لا يذمه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن امرأه اقرت حال عصمتها بان جميع ماعدها وتجب بدوا للودها وان عارية بعد ما حصل  
بصح اقرارها فالجواب ان هذا السؤال اربع اقسام الى ما قبله من عاصيه ثم يصح ذلك والحالة  
هذه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار الصبي لوارثه هل يصح فالجواب نعم قال في الميراث  
وارث الصبي لوارثه كقوله لا لا حتى يقضي به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد ان يبيع  
لذي اشتراه بدين على بانه مبرهن الساع على اقرار المشتري ان ماعه من رجل ولم يبعه هل يقبل منه  
ذلك وبسحق الزد فالجواب قال في الود انذار بنية الاقرار للمعهول باطل الا في مسألة ما اذا ردت  
المشتري المبيع بغيره من الا نفع على اقراره ان ماعه من رجل ولم يبعه فليس له حق الزد كما في بيع  
الذبح به اه والله في الاشهاد والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال لا لا حتى يبيع ذلك ثم اتى  
عليه انه تمسك له فيباعي ولا من الدين هل في اتبع دعواه المذكورة بعد قوله للزور فالجواب  
نعم قال في السقيم واذا اقر الرجل انه لا حتى له ان لا يذم رجل تحت البركة كل حق هو مال أو من مال  
كالكفالة بالنفس والعصا وحده للقد ومأهوبين بدل مما هو مال كالفن والاسرة أو روح بدلا عما  
ليس مال كالفن والاسرة وماهون كالعصب أو أمانة كالودعة والعارية والامارة وما  
دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وما ليس مال لا يذم له لاحي في موضع البيع  
والمكره في موضع البني ثم وقوله فمن لا لا لا يحصى الامانات لا لا في كاستعمل في الامانات يستعمل  
في الصعوبات ايضا قال فلا في قول لا لا في صميمه قالوا ليس في البراءة كلمة عام وجميع من هذه  
الكاملة لا تحت البراءة عن الامانات والصعوبات وعما هو مال وما ليس مال وتما فيه والله  
هناك أعلم **سئلت** عن واهب اقرار بان للموهوب له قصص الموهوبون الخمس ثم قال لم يقصصه  
وكذا كذا في اقراره باله من وطالب عن الموهوب له هل يحسد ذلك فالجواب نعم يحسد ذلك على  
قول أي يوجب خلافه ما عوى هذا الخلاف لو اقرت المشتري بعض المبيع ثم اتى به بقصصه وطالب من  
الباقى تخليص المبيع بانه اقدس سلمه الى المشتري يحكم هذا التبراء الذي يذم فيه والمائع لو اقرت بقصص الخمس ثم  
اتى به لم يقصصه أو اقر المائع بالمبيع ثم اكر وقال اقرت كذا لو اقرت تخليص المشتري وللداش لو اقرت بقصص  
ديه واشهد عليه ثم اكر قصه واراد اتمام المديون والمعهوبين لو اكر للدين وقال اقرت به كذا واراد  
عيني المهره فاكل على خلاف مرق قول أي وسف رحمه الله تعالى في جرحه لان المقادير يما بين الناس ان المائع  
يقر قصص الثمن والمشتري قدس المبيع لا لشهادته او لم يبق منه وكذا المستقرص يكتب أولا لاحت الاقرار  
ويشهد عليه قبل قصص المال عادة فلو وقع السائق تحت الدعوى والخليف دخل حقوق الناس  
اه من جامع العصولي في الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال ان الدين  
الذي لي بذهه ولا لعلنا انه لا وان اسمي في السبد المذكور على ولا لعلنا عارية به هل يصح اقراره  
بهذا بنو احديه فالجواب نعم يصح اقراره هذا في واحد منه قال الميراث في تواتره وكذا ان قال الدين  
الذي لي على ربه بذهه ولا مرق ولم يذمه على القصص ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل  
هذا لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض هل يذم على وارثه فاقروا هو مريض بقصصه من  
وارثه بصل يصح اقراره فالجواب لا يصح اقراره له ذلك جامع العصولي ولو لم يرض دس على وارثه

فاقر بقصه لم يصر سوا وجه الدين في حخته أولا على المريض من أول مرة أقرت بقصه مهرها ولو  
 ماتت وهي روحه أو متدنية لم يصر اقرارها الا بالان طلقه اقبل دحوه حار اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن أقر في مرض موته ان لروحه كداس مؤجل مهرها وماتت عن ورثة كدوها في  
 ذلك فهل يصح اقراره لها بذلك فاجواب نعم قال في الدرر اربعة اقراره لها مهرها في قدر منتهى  
 لعدم الهمة فيه وان بعد الدحول اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الاقرار حيا واكرها على  
 فاجواب لا يصح اقراره الا كره قال في الهندية نقل عن الهامة وكذا الرضى والمناوع شرط حتى لا يصح  
 اقراره الا كره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في زوجين لا وارث لكل منهما اوصى كل منهما صاحبه  
 بجميع ماله هل يصح هذه الوصية فيمتنع التي منهما بجميع متروكة الميت منهما ولا يبايعه بيت المال  
 فاجواب ان مثل هذا السؤال قد رفع لميرالدين الزملي وهذه عبارته مثل في زوجين لا وارث لواحد  
 منهما ماسوى الآخر اذ ان لا يصرح تركه واحدهما للغير ووجه هذا الحيلة فأجاب عنه عما نصه الحيلة  
 ان يوصى كل واحد منهما لغيره بجميع ماله ولا يصرح بيت المال بغيره غير وارث اه وفي الشرح لآله  
 ولو لم يكن هناك وارث آخر فأوصى لروحته أو أوصته تصح الوصية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت  
 عن وصى مراهق أقر بالمناوع وقاسم الوصى ثم أنكر ما وقع فهل يتحور في حخته ولا يقبل قوله انى كسبه  
 بالغ فاجواب ما قبله لا تقوى عن المادية وهو هذا وصى أقر بالغ بالغ وقاسم الوصى فان كان  
 مراهقا حارث في حخته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ ولم يكن مراهقا بل ان مثله لا يحتج لم يصر  
 في حخته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد ووجه المسألة تنبى انه بعد ثنى عشرة سنة يشترط شرطا  
 آخر لفصح الاقرار بالمناوع وهو ان لا يكون بحال لا يحتج مثله بل يكون بحال يحتج مثله وفي ثمانى طهرا  
 الذين في هذه المسألة ان لم يكن مراهقا فان كان لا يحتج مثله عادة لا يصح اقراره بالمناوع وقيل تنبى عمره  
 سه ان كان مثله يحتج عادة يصح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر يدين أو غيره من الموقوف  
 ثم قال كنت كذا في اقرارى وطلب عن المقر لما كان كذا ما أقر به فهل يحتاج لذلك فاجواب  
 يحتاج لذلك يختلف المقر له ان المقر ما كان كذا ما أقر به كافي للتوقيع من كتاب الاقرار اه والله تعالى أعلم  
 ❊ سئلت عن ادى على زيد مالا فقال زيد لا تحرا كمل له عنى هل يكون اقرارا بالمال فاجواب نعم  
 يكون اقرارا منه بالمال الملقى كافي في صحيح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل يدين عقارا فإقراره  
 وقف عليه وعلى أولاده ثم على المقر هل يصح اقراره ويكون وصفا عليهم فاجواب قال في الاسعاف  
 ولما اقر اقام وقف عليه وعلى أولاده ونسبه ابدأ ومن بعدهم على المساكن يقبل قوله ولا يكون هو الواقف  
 لما لان المادية حوت ان يكون الوقف عليهم من غيرهم اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت من اقراره ورثه  
 بأديهم عقارا فإقراره وانما هم وقفه واستلوا في الهمة فكل واحد كرهة فكيف الحكم في هذه  
 الحادثة فاجواب ما في الاسعاف ولو كانت أرض في يد ورثة فإقراره وانما هم وقفه او وصى كل واحد  
 منهم وصيا غير ماضى الاخر يقبل القاصي اقرارهم والولاية عليه اليه فيصرف علة حصته كل واحد  
 منهم بجماد كره لانه لا تم فيه ولو كل فيهم صغير وعائت توقف حصته ما الى الادراك والقانون يوم  
 أنكرهم الوقفية تكون حصته ملكا له اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر بان هذه الارض  
 صدقة موقوفة من حتى على أولاده ونسبه هل يجوز اقراره هذا في حاجت بهم قال في الاسعاف  
 قال هذه الارض صدقة موقوفة على ولد حتى حار ويكون المقر من جهة الموقوف عليهم الا ان يشتام  
 كانت ملكا للمقر وقت الاقرار بالوقف فيشترط فيجوز ما يجوز للرجل ان يقسمه ويطلق منها ما لا يجوز  
 له ان يقسمه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقر بان العقار الصلانى وقف على كذا وماتت وذه  
 ورثته انه ملكا لموتهم هل يصح دعواهم والحال هذه فاجواب ما في ثمانى طهرا ووجه

مطلب في اقراره لروحته  
 مهرها انى دور مثله معتبر  
 مطلب لا يصح اقراره الا كره  
 مطلب في زوجين لا وارث  
 لهما ما اوصى كل منهما صاحبه  
 بجميع ماله  
 • مطلب اقرار بالمناوع وقاسم  
 الوصى ثم أنكر الموقوف  
 مطلب اقراره بالغير بحال  
 بالمناوع اذا كان المقر بحال  
 يحتج مثله  
 مطلب اقراره قال كنت كذا  
 مطلب ادى على زيد مالا  
 فقال كمل له عنى كان اقرارا  
 بالمال  
 مطلب بدينه عقارا فإقراره  
 وقف عليه  
 مطلب اقراره انما هم  
 وقفه واحتلوا في الهمة  
 مطلب اقراره هذه الارض  
 موقوفة من حتى  
 مطلب اقراره بدينه لا يسمع  
 دعوى ورثته انه ملك

أقر بأن وقت دلائل ومات لا يصح دعوى الورثة أنه ملك. ورتب على ما في به أو السعد اه وجهه أذنا  
 به لاسيما الترحا حاسية مانصة. ويحب أن يعلم أن قول من في يده أرض هذه الأرض وقت أقر أن الوقت  
 وليس ماندة الوقت حتى لا يشترط له شرائط الوقت اه والله تعالى أعلم. **سئلت** عن أقر آخر  
 دسم في داره ثم بيعت داره ملاصقة لذلك الدار فقام المقر له بالسهم على المشتري الشفعة فأبكر المشتري  
 حواره ورغم أن ذلك السهم ليس له فاحتج المصنع عليه بما أقر المقر لك قوله بذلك السهم ولم يثبت أن  
 السهم المذكور له لكنه يسبق وأجوبه من أسباب الملك فهل والحالة هذه لاحقه في الشفعة. **جواب** فاحتج به  
 نعم لاحقه في الشفعة. قال المحققان عاين رجح الله تعالى في حواشيه على الدار المحار من نصه. **سئلت** عن  
 رأيت محطد شح من أيجامس على عن حواهر الصاوي ما حاصله أقر سهم من الدار ثم باع منه الشقة  
 لاشعة للمعاد كره الحماض وأكره الحوازي وعلى المذهب ما قاله فالرأيه منصوفة في أقر مدار آخر  
 وسماه ثم بيعت داره حصدا لاشعة للمقر له في قول في حسيه ونجده لا فالأولى وبه اه أي لأن الأقرار  
 به قاصر ومقتضاه أن لاشعة للمقر أصا م واحدة لها بأقراره اه كلام المحقق المذكور رجح الله تعالى  
 والله تعالى أعلم. **سئلت** عن الشاهد إذا أقر بالرجوع عن الشهادة في غير مجلس القضاي وأشهد  
 على نفسه وبالعراق المال هل يلزمه ذلك. **جواب** لا يلزمه ذلك. قال في السور من باب الرجوع عنها  
 شرطه مجلس القضاي اه قال محشي ابن عابد وسوقه الرجوع على القضاة أو بالصلح على خلاف  
 لم يستعد له كنهه عليه في الفسخ. وينتزع على اشتراط المجلس أو أقر شاهدا للرجوع عن غير المجلس  
 وأشهد على نفسه وبالعراق المال لا يلزمه شيء ولو أتى عليه بذلك لا يلزمه إذا صادف أن لزم المال عليه  
 كان به الرجوع اه والله تعالى أعلم. **سئلت** عن الأقر في صهي دعوى فاسدة هل يكون صحيحا  
 فأجوب نعم فساد الدعوى لا يوجب فساد الأقرار كافي جامع العصول لو أتى دار المال الذي عليه  
 في دعواه أنك أقرت قبل هذا أنك تنهاه وأراد قلب المدعي عليه فله ذلك ولو رهن يقبل ويسمع  
 دعواه وهذا لو أتى أولا نسب في دعوى حقيقة ولو لم يصح دعواه نسب ثم اتعاه مطلقا كرتي ذاتي  
 أو لا نسب الشراء فطهران الدار الذي لم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم تصح الدعوى  
 بل كانت في يد غيره ثم الذي اتعاه في مجلس آخر على دي اليد ملكا مطلقا فقبل يسمع وقد قيل لا يسمع  
 وهو الأصح إذا أقر أنه بالشراء لم يسمع ولو صدقت دعواه اه وفي الترازوي أن كانت دعواه للملك نسب  
 لم يصح وإن اتعاه على غيره دي اليد ثم أعاد للدعوى صحبه على دي اليد واتعاه ملكا مطلقا لا يسمع لأن فساد  
 للدعوى لا يسمع إذا أقر اه والله تعالى أعلم. **سئلت** عن قال من الورثة لا دعوى في التركة هل  
 سطل دعواه فيها بعد ذلك. **جواب** قال في الدرر وقال أحد الورثة لا دعوى في التركة لا سطل  
 دعواه لأن ما ثبت شرعا من حق لأرم لا يسقط بالانقطاع كما قال استامك اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل أتى داره وشهد له بها رجل فرتب شهادة له ثم تهمه هل تكون شهادته أقرارا  
 بها لشهوده. **جواب** نعم. قال في السكك لو أتى شخص عيا في بغيره وشهد له شخص فرتب  
 شهادته له فمعه وشهوا كسر الشاهد ثم ملكها الشاهد ثم من تسليمه إلى المدعي اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في ما لو كتب في صك أن فلانا مع الدار اه لا به لعلان بعد صحيحا وشهد بذلك شاهدا وكسب  
 شهادته فيه هل تكون كانه شهادة نفسه بالبيع الصحيح أقرارا للمالك. **جواب** نعم. قال في  
 السكك لم يخلو مالوا كل الصك بكونه ما به مع صحيحا أو ما دأى كانه الشهادة عليه حينئذ يكون  
 اعتراؤه بالمالك لا يصح بعد ذلك أن يثمة لنفسه اه والله تعالى أعلم. **سئلت** عن أتى على آخر  
 مال لأقر ولا أنكر هل يكون أقرارا بالمال. **جواب** قال في السكك ولو قال المدعي عليه لا أقر ولا  
 أنكره وعلى صورة الاتكال وقيل أقرارا به لا أنكره وفي اختلاف أي حقيقة وإن أتى ليس لوقال

مطلب فقول من سنده  
 أرض أمه بوقت أقرار  
 بالوقت وليس أنسائه ولا  
 يشترط فيه شرائط الوقت  
 مطلب أول آخر سهم في  
 داره ثم بيعت داره ملاصقة  
 له إذا لاحقه للمقر له في الشفعة

مطلب في شاهسد أقر  
 بالرجوع في الشهادة

مطلب فساد الدعوى لا  
 يوجب فساد الأقرار الذي  
 نصه

مطلب في وارث قال لا  
 دعوى في التركة لا  
 تبطل دعواه  
 مطلب شهيدان لا يد كانت  
 شهادته أقرارا له ما

مطلب شهيد في صك أن  
 فلا ما مع كذا ما صحيحا  
 كانت شهادته أقرارا للمالك  
 مطلب في مدعي عليه قال  
 لا أقر ولا أنكر

الحصن للمعاصي لا أثر ولا أسكر قال أو سمعته ربه الله تعالى لا يحبره المقاصي ولكن يدعو إلى  
 شهوته وقال إن أبي لي لا أدعه حتى يقرأ أو يسكر **فصل** في فضل من لم يمسها الله تعالى  
 بأمر أو لم يكن أو حقيقته محله انكار أو أن أبي لي علة السكوت قال أسأله ما هو كذا أو أنه في صنف  
 وكله (مب) ومن وأشارته لحد لا نعه (وسم) ومن لا يسبح في والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه  
 من من مرض من اللوب ليس لي شيء في الدنيا مات تمام بعض ورثته يدعي على روحه أنه كان كذا  
 وطلب عليه ما هو له ذلك **فالجواب** نعم قال في العلية مريض قال من مرض من مرضه ليس شيء في  
 الدنيا مات فبعض الورثة أن علمه وأروجه البدوي وأسمه على لم ياله لمن شيا من تركه الموت  
 نظره اه أي يصعبه كان هاشمها والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 هل يصح إقراره بمؤاخذته **فالجواب** نعم قال في الدر المختار من كتاب السرقة ما نصه وفي إقراره  
 الرار من المشايخ من أقر به إقراره مكرها اه قال حشبه المحقق إن عاين قوله يصح إقراره  
 مكرها أي في حق الصانع لا في حق المظلم اه لكن أفتي شيخ الإسلام على أفندي بعدم صحة إقراره  
 وفي الكهوي وطاهر المسون على عدم صحة إقراره مكرها وأفتي بعدم الصحة للولي المرحوم كرسى  
 مصطفى أفندي اه والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 اتقى الله من لم يمسها الله تعالى وهل العلامة الكهوي عن الدور ما نصه اتقى الله من لم يمسها  
 ورثته على ذلك فهل يكون مدادها جميعا **فالجواب** نعم يكون مدادها جميعا كما في ذلك  
 الإسلام على أفندي ربه الله تعالى وهل العلامة الكهوي عن الدور ما نصه اتقى الله من لم يمسها  
 ابن يدعي حصه قبل الحكم إقراره بأنه من دوى الأرحام أدب يكون حينئذ كل ما به سادس ثم يسأل عن  
 التماذيه ما نصه ولو أقام سنة أن ابن عمه لاسيه وأمه وأقام الدافع أنه ابن العم لاسيه قبل العصا الأولى  
 كان دوما اه والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 نعم قال في التفت وكنك لو أقر ما أمه صدقته وله ولد أو أن أو غيرهم من الورثة فأم أثرت معهم اه  
 والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 أقرت به المال بعد إقراره بالراهة هل مدفع دعوى الذي عليه **فالجواب** نعم لا ولو رهنك  
 أقرت به بعد ذلك أقرى بالراهة قبل والرفق بين الصور بين جامع الفصولين من الفصل العاشر  
 والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 هل يكون مدادها جميعا **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين اتقى الله من لم يمسها  
 حصه إن أمه لم يمسك سجع اللدع اه والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 يدعي هل يصح إقراره **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين السكران من حرو وأثرته منعه من  
 وروى كتيبه ومثله وغيرهما بعد نصرة فانه كطلاق وعقود وإقراره من وعين وترويض  
 وصغيرة وأقرض واستقرض وهو من أحد عامة المشايخ اه من الفصل الرابع والثلاثين وفي التتر  
 إقرار السكران بطريق خطو رأي عموم حتى في كل حق ولو أقر بقود أقيم عليه الحد في سكره  
 السبرقة يصح المبرق كما نصه بعدى أفندي في باب حجة الشرب التي ما يقبل الخوع كرسى  
 الزا وشرب الخمر وإن سكر بطريق مباح كشره مكرها لا يبره بل هو كالأعمال اه مع مرده  
 شره للعلاق واحتلوا في حدة السكران قتل من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من الزا  
 وبه قال الإمام الأعظم وقيل من في كلامه أحلاما وهديان وهو قولهما به أحد كثر المشايخ اه  
 السكلة والله تعالى أعلم **فصل** في شأنه مريض حتى أقر بالمره  
 فصل هل يلزم بالأسحر **فالجواب** قال الحبر الزملي أن علامة تحمسه الشهود ودوحته في الحال

مطلب مريض قال ليس  
 في شيء في الدنيا

مطلب صرب المعاصي حتى  
 أقر

مطلب اتقى الله الارث  
 بالحصص مدعياته أقر  
 أنه من دوى الأرحام

مطلب أفندي روجه وله  
 ورثته نزل معهم  
 مطلب ادعى ما لا دفعه  
 حصه بالافراز بالاراء الخ

مطلب ادعى إقراره ورث  
 فدفعه حصه بأن أمه لا أقر

أنه ملكي  
 مطلب في إقرار السكران  
 من

مطلب احتلوا في حدة  
 لسكران

مطلب قال لا أولك بديتك  
 حتى تروحه على

من اصح الساحير وليس له أن يطالده حتى يحل أحله الذي أحله كأي الهداية والكل في الدور وملقى  
 الاخر وغيرهما من الكتب المعتمدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن من أقر على منه بحماية هل يرى  
 اقراره الى مولاه **الجواب** لا وقيل الجواب الى روجه الله تعالى بحماية **سئلت** في رجل  
 اتقى على من حسابه موحدة لدفع أو والده اهل أو أقر الس أو بكل من اليقين بعد على مولاه ولم يره دفعه  
 أو دعاؤه وهل اذا اتقى المحي عليه من المولى يملك وهل اذا حلف بحلف على بنى العلم على النى والبين  
 في حلفهم اقرار القن المحمور واية توجب دفعه أو دواءه لا بعد على مولاه وكذلك السكول لا يوجب  
 ذلك **والداعي** على المولى بذلك فيجبه على بنى العلم بذلك ادعوه على عمل اليركاه وطاها اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن اقرار المعتدى على فرس ولا من لا يملكه منه العينة فرعم أن فيها عشرين درهما  
 مثلا ورعم من هان قيمتها لا توفى هل يكون القول قول المعتدى **الجواب** نعم قال في الخبر به القول  
 في مقدار القيمة قول المعتدى بيمينه وعلى المقتله البينة على الزاد التي يذيعها وهذا لا جامع علمنا اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن من أتى أهله من ورحة وطلب مهرها من اتركة فافترقه الا ان  
 تم أحسنه العدول بام اكنت أراه منه هل تقع دعواه الاربعه اقراره لما ساء المهر في ذمته ايه  
**الجواب** نعم تقع دعواه الاربعه والخلاف هذه لان الساكن في ذل المصداق وقيل من مثل هذا  
 في الخبرية **فاجاب** بقوله تقع دعواه لانه محل المصداق كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 قال لا تسهر لا تشهد على هل يكون اقرارا **الجواب** لا يكون اقرارا لصلاي ما لو قال لا تسهر له على  
 حقا فانه احتلف في كونه اقرارا وضح كل من القولين قال ابن الشيعة شارح الوهبية  
 وليس بالاشهاد مقرا فتمت \* ولو قال لا تسهر خلف مسطر  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن من قال داري هذه له لان هل يكون هبة أو اقرارا **الجواب** انه  
 يكون هبة فيقتضى التسليم والابتاع الا به كما هو حكم الهبة فصلاي ما اذا لم يصح له بعهده كان قال هذه الذار  
 له لان فيه يكون اقرارا ولا يتوقف على القول والقبض قال الوهبية  
 ومن قال ملكي ذلك اذا كان معناه \* ومن قل هذا لك اذا هو مملوك  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن روجه وورثة آخر من اقر والمساكين روجه  
 ودفعوا له اليراث ثم قاموا عليه بما تدعي انها كانت مطلقا فاشاح به واهم لم يردوا بالطلاق وطلبوا  
 منها جميع ما أخذته هل يقبل منهم **الجواب** نعم قال الخوي في حواشي الاشهاد قد اعترضوا  
 النفاذ في كثير من المسائل التي يباشر فيها عدو المقتضى قال ولا بأس بذكر ما حصر من ذلك **فجواب**  
 مسألة الاقرار بالزاع دالة على هذه رصبي ثم اعترف بالخطا بصدق في دعواه الخطا وله أن يتروجه اياه  
 ذلك وهذا من روطع اذ لم يشك على اقراره بان قال هو حق أو صدق أو كاذب وأشهد عليه بذلك ثم ودأ  
**فجواب** ان تصديق الورثة الزوجه ودفع اليراث لها ثم دعواهم استرجاع اليراث يحكم  
 الاطلاق المانع منه حيث تقع دعواهم لصالح المصدق في ذلك لهم حيث استحصوا الحال في الزوجية  
 وحديث عليه من البينة **فجواب** ما اذا اتى المكاتب بدل الكفاة ثم اتى العتق فبطل الكفاة لانه  
 يحل عليه العتق كذلك **فجواب** ان الاستأجر اذا استأجر دارا ثم اتى ملكها على المؤجر ولها ما صارت الى المستأجر  
 ميراثا من أبيه اذ هو مما يجزى **فجواب** ان الاستأجر لو مات في حراب أو مديون أو غير ذلك فمات  
 قال هذا من اتى سمعت دعواه وقيل بيمينه والدعوى معوقة مع الناقض في جميع هذه الصور مطلقا  
 لموضع العدوى على الراعي المقتضى ومن الشايع من اعتبر الساكن في جميع هذه الصور وقع مسماع للدعوى  
 اذ تقدم ما يباينها الا في مسألة الزاع ومساألة اكدان القاضى الذي في الناقض السابق وهي ما اذا امر  
 انسانا بقتل دينه فرعم المأمور به قتله عن أمر وصده الا تحرك كل الانس بالقتل مشروطا بالرجوع

مطلب في اقرار القن بحماية

مطلب القول في مقداره  
العينة قول المعتدى

مطلب اقرار روجه أبيه  
بأمر فاحترام الأثر منه  
حال حمايته

مطلب قال لا تشهد على  
لا يكون مقرا

مطلب قال داري لفلان  
هبة لا اقرار

مطلب قد اغتصموا بالتناقض  
في كثير من المسائل

فرجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه على أنه للدين فصار الدين بعد ذلك واذني على الأمر  
 للدين بدينه وإن المأمور لم يقصه شيئا وحلف على ذلك وقص له القاضي على الأمر بأداء الدين فأداهم  
 اذني الأمر على المأمور عما كان يرجع به عليه بحكم صدقه فبذره الدعوى مع السائق لأن  
 القاضي أكد المدعى الذي هو الأمر فمما سبق منه من تصديق المأمور وحلفه عليه بدينه  
 إلى الدين ما معاصر الرجوع عما بالمال ثم قال دعي ابن العريس وهل يشترط لصحة سماع الدعوى بذلك  
 المدعي عنده عبد القاضي والسوق بين الدعوى وبين ما سبق أو لا يشترط ذلك ويكفي القاضي بما ذكر  
 العبد والمومن موضع نظر وسأول والذي سعى اشتراط ذلك حتى ينفي مظاهر السائق وسئل الدعوى  
 عن العارض أه فليحيط فانه مهم جدًا ولما دلت عليه معامه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المراد إذا  
 المعركة ثم ما دللنا على الأمر صدقه المعركة هل يصح الأمر حينئذ في حاجته ثم يصح دلي الأسماء  
 المعركة إذا كذب المعركة على إقراره دل بحسب الجوى فلا يزال المعركة في الأمر ما صدقه المعركة مع  
 ويكون من فتواص على الثاني ثم هل عن الذخيرة ما صدقه ولو أقر رجل بالسبع وسقدا مشرى ووافقه أسر  
 في الخوفا أصناف من المعركة اذني السر له لا يثبت السر له وإن أقام المشتري بدينه على ذلك وصدقه البايع في  
 السر له ثبت السر له **أه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اذني عليه آخر عمل فقال جمع ما يوجد  
 في يد كره فلا أوفى دفعه فأما لم يره هل يكون ذلك إقرارا بدينه **أه** كجواب لا يكون إقرارا  
 قال سدي حسن السر له في حواشيه على الدروس الأقرار في بيعه في لوقول للمدعي عليه كل ما يوجد في  
 يد كره للمدعي يحط به صدق السر له ليس بأقرار ولا بدينه بشرط لا يبالغ فيه ثبت عن أصحابنا رحمهم الله تعالى  
 أن من قال كل ما أقر به على فلا ينافي ما يقر به لا يكون إقرارا لانه يشبه وعدا **أه** والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رجل مات عن ورثة بالمعركة وحلفه أنا في دار مشتركة بينه وبين رجل آخر فاعترف الورثة ما بهما ذلك  
 الرجل ثم أحضرهم عدول من المجلس ما دونهم كل حال حياته اشترى بدينه الدار من ذلك الرجل حال  
 صبرهم بحث صار جمع الدار لمورثهم فعادوا على ذلك الرجل وادعوا الجهل بالامر والحلفاء هل يسمع  
 دعواهم بالنافي ولا يصح لهم السواص لانه في موضع الحلف **أه** كجواب ثم يسمع دعواهم بالنافي ولا  
 يصح لهم السواص لانه في موضع الحلف وقد سئل حامدا من ديني رحمه الله تعالى عن هذا السؤال فاجاب  
 بقوله نعم اشترى دار الامة الصغير من مسه وأشهد على ذلك وكبر الال ولم يعلم عاصم الابن ثم ان الابع  
 ملك الدار من رجل وسلم الله ثم ان الال سافر الدار من المشتري ثم علم عاصمه أنه يوه دعي الدار مال  
 اشترى الملك مساهس لان الاستعمار اعتراف ان الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واهله روى  
 وقد اجلحت أخوه بالنسب في هذه والصحة ان هذا لا يصح دفعا وان ثبت السواص فيه لان هذا سواص  
 فيما بطر يقصه طريق الحلف والنسب في مثله لا يسمع حجة الدعوى **أه** من ماوى عطاء الله لمدني عن  
 السارحانه **أه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن آخر داره لرجل ثم أقر رجل بدين واراد مع الآخر  
 وسع الدار في الدين هل له ذلك **أه** كجواب نعم له ذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبه وله  
 صاحب الدار أقر بالدين على نفسه وكذلك المسافر قال أبو حنيفة يصح الأقرار بدينه مع القاضي الأمر  
 بهما ما أقر به بالدين وقد صاحبه لا يصح إقراره وهذه ثلاث مسائل أحداها هذه والثانية المراد إذا  
 أقر على نفسه بالدين لغير الزوج وكذا الزوج صح إقرارها ويكون للمعترف أن يحسمه بالدين و  
 المحض بالدين إذا أقر بعض ماله لرجل بشق به أو لمعس ورثه عبد أي حبيبه يصح إقراره حتى ينف  
 القاضي بمسيرة ويحرمه من الجنس **أه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن أسافر دارا باسمه وك  
 ذلك صككم أقر له أسافر ملك الدار زيدان معه في الصلح ما يره بصدقه المعركة في ذلك هل يكون إقرارا  
 بانه وكل عن المقر له في ذلك **أه** كجواب نعم قل في بيع الحامد به إذا أقر المسافر ان اسمه ما يره

مطلب في المراد إذا كذب  
 المعركة ثم عاد للمعركة

مطلب دل جمع ما في  
 يد كره أو دفعه أما لم يره  
 لا يكون إقرارا

مطلب اشترى دار الامة  
 الصغير وأشهد وكبر الال الخ

مطلب آخر داره ثم أقر  
 بدين وأراد مع الآخر  
 وسع الدار

مطلب أسافر دارا باسمه  
 ثم أقر له أسافر ملك الدار زيدان  
 اسمه في الصلح ما يره



في عقد الاحارة وصدة المهر في ذلك كما عبر اقامه بان المعاهد وكيل عن المقر في ذلك وحيث يحكم  
 له وكيل حقوق المتقدم المطالبة بالاحارة وتوجه المصوم لعا هي بان باشر المصوم وهذا هو العهد الذي  
 اعلم به الموصي والشرع من ان حقوق المصدق في الاحارة يرجع للوكيل اه معري المصوم والله تعالى اعلم  
 في مسئلتك هي قاسم شر كاه في عقار تم اعادة كله هل يكون اقراره على القسم اعتبارا بان المصوم  
 مشترك ولا يصح دعواه المذكرة فالحق ابان نعم قال في السمع الاقدام على الاعطاف اعتبارا بان  
 المصوم مشترك نعم كسب الحق ابن عابد في رد النصارى على المذمة في اقامة التركة ثم ادعى أحدهما  
 ان اياه كان حصل له هذا الشيء المسمى بان كان نال في مصرى بقول وان مطلقا اه قال لان دعوى المحول  
 اه ابعاد يحيى والمادى في محل الخصم اه والله تعالى اعلم في مسئلتك عن اقرار الزاهي بقص  
 المره في الزه هل يصح فالحق ابان في السمع وهذا نصه ولو شهد بالشه ودعى اقرار الزاهي بقص  
 المره في الزه لم يشهد وداعى معاينه الفصل كل الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كاهو قوله اه  
 معري بالبرائة والله تعالى اعلم في مسئلتك في رجل اقر انه من دلا بالاسباب ولم يدكر انه كان عتدا  
 او حقا هل يقص منه فالحق ابان لا يقص منه بذلك ولكن يجب الدية في ماله كافي السمع  
 عن السارحانية وبه ايضا في قصاص ماله اذا او القائل انه قبله خطأ وادعى الولى العهد فالدية  
 في مال القائل لورثة المصول اه والله تعالى اعلم في مسئلتك في مريض اقر لوارثه بدين وصدة مائة  
 الون في حياته ثم مات من مرضه المذكرة هل لا كلام لهم بعد الموت فالحق ابان لهم متى صدقوه  
 جابلا حاجة الى تصديقهم بعد الموت في السمع اقر للزاه بدين وصدة الون الاربعة في  
 ابان المرص هل يكفي التصديق الذي كان في حياة للورث او يحتاج الى تصديق آخر احاب لا يحتاج  
 الى تصديق الجدي اه معري بالبرائة وبه ايضا المرص اذا اقر لوارثه بدين وصدة الون  
 حياته بذلك لاحاجة الى تصديق بعد الموت بخلاف الوصية عاردا على الثلث فله لا بعد الاحارة  
 ورنه بعد موت الموصي اه والله تعالى اعلم في مسئلتك اقرار الوصي الذي هو ليس بوارث بدين  
 له لئلا لا يحس هل يجوز فالحق ابان لا يجوز قال في الذخيرة اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح  
 اذ له لئلا لا يحس نعم ان يكون جميعا للزاه فان اقام الزاه عليه بدين بالدين الذي اقره تقبل  
 ه ثم هل من عدة كتب ماله اقرار الوصي على الميت بالدين او العيب او الوصية ما طل لانه اقرار  
 الميت واقرار العيب على العيب عاردا وان انشره اذنه فهو شهادة فرد ولا يعتبر ايضا الا ان يكون  
 بيني واربنا فصح اقراره بالدين فقط في نصبه حسب اعتبار الورثة فيعترف بدينه او يشهد معه آخر  
 مع ما قرره مطلقا في الاصل كاه اعتبار الله اه والله تعالى اعلم في مسئلتك عن زه داره  
 ترصا لقص الان لم يتصل به البعض فادعاء قاضي القضا والاخصاص هل يؤخذ باقراره  
 وان نعم يؤخذ باقراره في اقراره جواهر الفتاوى ولو شهدوا على اقرار الزاهي بقص المره  
 معروا على معاينه القص كل الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كاهو قوله لماعلة المصوم  
 اقرارية والله تعالى اعلم في مسئلتك في مريض اقر بجميع ماله لا يحس هل يصح اقراره  
 ان نعم يصح اقراره بذلك اذ لم يكن عليه دين قال في الحاشية المريض الذي ليس عليه دين اذا  
 بيع ماله لا يحس صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اعادة الورثة اه والله تعالى اعلم في مسئلتك  
 ترى اذا اقر بقص جميع المبيع لدى شهود عدول ثم ادعى القص فهل لا تصح دعواه بعد اقراره  
 ر في حاجته لا تصح دعواه والحالة هذه كافي تصح الحاشية من البيع والله تعالى اعلم  
 متى اقرار الناطر للتاجر عال صرعه على الاكل المتاجر هل يصح فالحق ابان هذا  
 اربع الى حامد ادعى فاحب ان اقراره لا يكون صحيحا والمسألة في السمع من الوقت وفي

مطلب الاقدام على القصة

اعتراض بان المصوم مشترك

مطلب في اقرار الزاهي

بقص المره في الزه

مطلب اقراره بقتله بالسيف

ولم يقبل عدا تحب الدية

مطلب مريض اقر بدين

لوارثه وصدة الون

في حياته

مطلب لا يجوز اقرار الوصي

بدين في التركة لاحتى

مطلب من داره واعتزف

بالقص الخ

مطلب اقراره بدين

بجميع ماله لا يحس صح

مطلب اقراره بدين بقص

جميع المبيع ثم ادعى القص

مطلب لا يصح اقراره بالار

على الوقت

مطلب أقر الموقوف عليه  
أن الريع يستحقه ولأن دونه  
صح

مطلب لا يصح أقرار الولي  
على الصعير بالمكاح

مطلب نعمة المرأة من  
وقت الأقرار  
مطلب أقرار الأب بخص  
الصادق أن بكره أصدق والا  
ولا

مطلب اشترى دار أو دفع  
عها ثم قال اشترى بتمام  
مال أبي الح

مطلب الوصي ادعى للدين  
له أن يؤذيه

مطلب ادعى على الميت  
حاربه بينها والوصي يعلم

الميت الذي  
مطلب من أقر ثم أنكر ولا  
باعتراكاره

مطلب أقر رجل بالصل  
وقامت النسبة على غيره

مطلب أقر المحروح أن ولا  
لم يتحرر

الخبر به من الوصف بكون الماطر وأقراره على الوصف لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
موقوف عليه أقر وهو بحال صحة وطوع عن الريع مستحقه ولأن دونه هل يصح أقراره **فأجبت** نعم عني  
الأشياء وهذا نصه أقر الموقوف عليه بأن ولا يستحق معه كذا وأنه يستحق الريع دونه وصدة فله أن  
صح في حق الفردوس غيره من أولاده ودرسته ولو كان مكسوب الوصف لمصلحة جده على أن الوصف  
رجح عما شرطه وشرط ما أقره المقر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي صغير أو وكيل كبير  
أقر عليه بالمكاح هل يصح أقراره **فأجبت** نعم لا يصح أقراره في السور وشرحه من نائب الولي  
ما فيه ولو أقر في صغره أو صغيره أو أقر وكيل رجل أو أم أو أمولى عبدًا بالمكاح لم يفسد لأمره  
على العمر إلا أن يشهد بالشه ودعى المكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقر رجل زوجته  
طامها لثلاثين سنة ولأنه أشبهه وصدة فله ذلك ورعت أمها حاصت ثلاث حصص فهل يصدق  
والجنانة هذه **فأجواب** من مائة تارقي المسألة الذي عليه المأجور من ثلث ثلثها تقسم  
وبه الأقرار إلا أن تقوم به على ما نصه وأعليه ومذهب المحدثين أم ما يصدق اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أقرار الأب بخص مهر بنته الصغيرة هل يصح **فأجبت** نعم عني الصغيرة وأمر الأب  
بخص من الصادق عبدًا بكارها وعدم النسبة غير مقبول أن كسب وقته ماله والأصول وفي البراءة أمر  
الأب بخص الصادق أن بكره أصدق وإن ماله أو قد صرحوا فاطمة بأن الأب يملك حصص صدق أنكر  
الباتلة ومن ملك الأنشاء ملك الأقرار قال المحقق الرمي والذي يقتضي هذه المسألة أن الأب إذا أقر  
بخص مهر الصغيرة يصح إجازا أو بصدق النيب الباتلة لا يصح إجازا أو بصدق أنكر الباتلة فيه خلاف  
والأكثر على صحة ما لم يصدقهم مصلحتهم فاعلم هذا الخبر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى  
دار أو دفع عها ثم قال اشترى بها من مال أبي هل يكون ذلك أقرارًا بالدين **فأجواب** لا يكون أقرارًا  
بماله إلا يلزم من الشره من مال الأب أن يكون المبيع للأب لأنه لا يتحمل القرض والعصب وقد وردت  
ومالك لا ينك فأنصف مال الأب للاب على طريقه الخور ومنه قول الصديق لصدة بقية مالي للميت ومالك  
مالي فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك دور وموتان أفاده صاحب الجربة  
أول البيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي سمع من أقرار الميت حال حياته أن لفلان غنم  
كذا هل يجوز له أن يدعي ذلك الدين بدون قضاة قاض **فأجواب** مالي كسب آداب الأوصياء وهذا نص  
وصي علم الدين ما دراز الميت أو ما لم يصبه وله أن يؤذي وإن كان الميت أهلاً إلا أن يقسمه وإن كان  
وصي وقدم الدين ما دراز لا يؤذي وفي النسبة أن الوصي ادعى للدين ولا نسبه يعني للدين يدع عند الدار  
أو يبيع مباحثاً يعني من الركة يخصص الدين ثم قول المورثة بخاصة وفي استرداد الولد بغيره أو المولى اه  
فأفاده في ذلك الحاية ولو ادعى على الميت حاربه بغير الوصي **فأجبت** نعم لم الذي وإن الميت كان عصباً  
منه قال المحرر حاربه بغير الوصي إلى الذي لأنه لو لم يصبه بغير عصباء ما اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أقر ثم أنكر هل يعتبر أنكره **فأجواب** لا يعتبر أنكره وإجماله هذه قال في التكملة  
الأقرار المتأخر برفع الأنكار المتقدم والأقرار المتقدم برفع الأنكار المتأخر اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن ولي قيل ادعى على رجلين مائة قتله فشهدت النسبة على أحدهما وأقراراً آخره لم يقص منها  
من أحدهما **فأجواب** أن هذه المسألة في السور وهذه عبارة ولو أقر رجل بانه قتله ومن  
على آخره قتله وقال الولي قتله كلاً اه كان له أي الولي قتل الفردوس المشهود عليه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أقرار المحروح بأن ولا ماله بحر حسي هل يبع ورتنه من الدعوى على ولان بذلك المحر  
**فأجواب** نعم يبعهم ولا يبيع دعواهم عليه بذلك قال في السور قال المحروح لم يتحرر حسي ولأن  
المحروح ليس لورثته الدعوى على المخرج من هذا السب وكب بحسبه من عاين ماضه قوله له

لورثة الدعوى لان الوارث يدعى الحق للثبوت ولا يتم انتقال اليه بالاثار والميراث لو كان حيا لانتقل دعواه  
 لانه متقاضى وكذا لا تجمع دعوى من يدعى له وقيد المحقق الظاهر طوى كلام التتوير بالقتل المحمدي لاجمع  
 كلامه والله تعالى اعلم **في مسئلتك** في رجل اقر بعتا قارل يدغم اداء ما لو كلة لغيره هل تسمع دعواه  
 فالجواب لا تسمع دعواه لغيره ولا نفسه في جامع الفصولين مانعه من اقر بعتا لغيره فكذلك  
 ان يذمعه نفسه لانك ان يذمعه لغيره هو كلة اربوباية له وفيه مانعه الاستمرار ولا يستدع  
 والاستصحاب من المذمى عليه او غيره وكذا الاشراء والمساومة وما اشبهه من الاحارة وغيره فالحق صاحبها  
 من دعوى الملك لنفسه وغيره **له** قال تحتية الحبر الى قلاسترها وهي واقعة التقوى لانه اقرار  
 رانه لانه له فيه اذا الانسان لا يبرهن ملك نفسه وكالاتها وهي واقعة التقوى ايضا **له** والله تعالى اعلم  
**في مسئلتك** فيمن اقر بدين هذا العتق له ثم بعد ذلك اذاع لنفسه بالشر من القتل وبرهن على ذلك  
 هل يقبل منه فالجواب ذلك في جامع الفصولين اقراره له فكذلك ما يمكنه التراء منه ثم رهن على  
 التراء منه بل انما يرخى فصل الامكان التوفيق ما يشتره بعد ما اقر به لانه لا ان البينة على العقد المهم تعيد  
 الملك للعمال ولدا لا ينفعه الزوايد وكذا لو اقر به كان له ثم رهن على شرائه منه فلا مانع حاز **له** والله تعالى  
 اعلم **في مسئلتك** فيما لو اقر رجل عند غير القاضي انه عسكى اشتريته من فلان او ورثته منه ثم اذاع بعد  
 فاض ملكا مطلقا هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع والحالة هذه لو ثبت انه قال له ملكي شرائه من  
 فلان كما في جامع الفصولين والله تعالى اعلم **في مسئلتك** فيمن كان ساكنا عتزل فاقر بانه كذا يدغم اخره  
 ليدغم اذى تلك لدار نفسه هل يكون قوله كتب اذع الاخره اقرار بالملك ليدغم الجواب ما في جامع  
 الفصولين وهذا منه الصحيح عدى انه اقر بانه لملك له فيه وان لم يكن اقرارا بانه ليدغمي ان تسمع  
 دعواه له بانه لنفسه للثبوت **له** والله تعالى اعلم **في مسئلتك** فيمن اقر بعهو هل يصح اقراره  
 فالجواب نعم يصح اقراره قال في الكنز اذا قرع مكلف يتحقق صح ولو محمولا كشيء او حق ويجبر  
 على بيانه **له** والله تعالى اعلم **في مسئلتك** في رجل اشترى عقارا ثم اقر اني اشتريته من مال أبي هل ينبت  
 باقراره هذا ان القار المذكور لانه الجواب لا ينبت بذلك لانه يحمل القرض والنصب وقد وردت  
 ومالك لا يثبت فاضيف مال الابن للاب على حريقه التجزؤ ومنه قول الصديق لصديقه مالي مالك ومالك  
 مالي وكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الحيرة من اوائل اليسوع والله تعالى اعلم  
**في مسئلتك** عن الاقرار بجهول هل يصح فالجواب نعم يصح وبمره يات به نفعه قال في الدرر  
 ولو اقر بجهول صح ولو به بيان ما جهل به نفعه يعني اذا قال له لعل على شيء او شيء لمعه ان يبينه عانه  
 نفعه **له** فادامه مع اتفاقا في ابي يجره على بيعه عانه نفعه كما في حجة المتأوى والله تعالى اعلم **في مسئلتك**  
 عن اقراره عليه المال يذم مع بيعه ابنته منه لكن لم يقبضه واتى القرض انه قبضه فهل لا يصدق في  
 قوله لم يقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك ذلك في الزاوية على العكس من غير عبد اشترته منك  
 الا ان لم يقبضه وقال القرض فتمت لا يصدق في قوله لم يقبضه وصل او فصل **له** على ذلك يكون القرض  
 اخذ للمبلغ لا يبرهن من المقر كافي الجمعة والله تعالى اعلم **في مسئلتك** عن بينه وبين آخر خطه فحاسبه بطور  
 بذمة احد هلالا ثم مضى من الدراهم فاقره وكتب عليه به سند ثم اتى العاط في الحاسبة وطلب  
 تكرار الحاسبة فهل ذلك فالجواب ليس له ذلك كما في حجة المتأوى والله تعالى اعلم **في مسئلتك**  
 عن اراضه من مال ثم اقر به بعد الابرا منه فهل يعود به سقوطه فالجواب لا يعود بعد سقوطه  
 كما في الانشاء من قاعدة الساقط لا يعود **له** والله تعالى اعلم **في مسئلتك** هل يصح اقرار الصبي والمجنون  
 فالجواب لا يصح قال في اللقي لا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقه ولا اقرارهما **له** والله  
 تعالى اعلم **في مسئلتك** فيما اذا كان بين زيد وعمر ومعاملات واخذوا عطاء فحاسباهما قسبان بذمة عمرو

مطلب اقر بعتا قارل يدغم  
 اداء ما لو كلة لغيره

مطلب اقر بدينه قارل ثم  
 اذاع له نفسه بالشر

مطلب اقر عند غير القاضي انه  
 اشتراه من فلان ثم اذاع  
 عند قاص ملكا مطلقا  
 مطلب قال كتب اذع اخر  
 هذه والدار ليدغم اعاناه

مطلب اشترى عقارا ثم اقر  
 اني اشتريته من مال أبي

مطلب في الاقرار بجهول

مطلب اقراره عليه العتق  
 مبيع لم يقبضه

مطلب في دعوى العاط في  
 الحاسبة

مطلب اقر بعتا لغيره لا  
 يعود المال الساقط  
 مطلب لا يصح اقرار الصبي  
 والمجنون  
 مطلب تعاسب قسبان  
 لاحدهما كذا

لم يكن كذا وكذا من غير منسوخ فلو كان كذلك عمرو لم يداخر ارا على وجه الطوع والرضى وكتب له بذلك  
 سدا ومن عمرو قبل الدعوى والدة لا غير بعض ركعة وفيه او فاه لادس وافر الابن الد كورق  
 دقة انه طوعا عا لطلب منه مدفع المبلغ المذكور امتنع وقال لا ادفع حتى بعد الخامسة لحوار ان يكون  
 في الخامسة الاولى علة هو من ليس له ذلك فالحكايات ثم ليس له ذلك ويجوز على الدعوى والمساكنة بمسألة  
 الله مع من يحسد من العائدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض اقرض مريض لو اقرضته من  
 من مرضه ذلك هل يصح اقراره حينئذ في حاجته ثم يصح اقراره والحالة هذه قال في الدعوى وادانته  
 المريض لو اقرضته مريض ثم مرض مريض هل يصح اقراره أم لا سئل أحاب لا سئل اقراره اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن مريض اقرض لامل مجهول النسب ولو لم يثبت له انه اسد وابعه على ذلك العلامة هل  
 يثبت نسبه فالحكايات يثبت نسبه ويشارك الورثة لان النسب من الحواشي الاصلية وهو ادا الربر  
 على نسبه وليس فيه ضرر على غيره قصد ايجع افاذه الر بل في بحث اقرار المريض وقد ابي بذلك في  
 الله عه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وارث اقرضه اسدي جميع حقه في محاب مورثة واصل به من  
 هو يده من باي الورثة وازاهم من ذلك ثم قام بدعى عليه مهاتبة له عند هم كذا وكذا هل لا تسع دعوى  
 به اقراره وازاهم فالحكايات ثم لا تسع دعواه والحالة هذه خلافا لمحقق الر على رجه الله تعالى وهذا  
 محال الا ان اذ اقرضه بالاسميان من وصيه وازاهم حيث تسع دعواه عليه كالحقيقة في تسع الحامدية والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اقرضه العاصي مدين عليه لم يستوعب على الميت دين من ذلك الخمس الذي  
 اقرضه فامر العاصي ذلك المدين المر بادهاء عليه من الدين الذي عمره ايت مدفع اليهم هل يصح امر  
 القاضي المذكور و يدهم برأس الدين الذي عليه فالحكايات ثم كافي اذ ابا الاوصياء انه قبل صح امره  
 حتى اذا دفع اليهم برأى ديه قال ولو قضى ذلك الدين بدين امر القاضي حكى في مائة شمس الاثني  
 السرحى أن قضاه صحيح وان الدين يسقطه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اقرضه من  
 رسته الشهادة شهوة وشهد على اقراره بذلك عدلان هل تقبل شهادتهما المذكورة فصرم عليه انهما  
 فالحكايات ثم قال في الر ان تقبل الشهادة على الادرا بالاس شهوة وعلى الاقرار بالعدالة  
 شهوة وهل تقبل الشهادة على سس المس والتقبل عن شهوة قال بعضهم لا يقبل واحبار الر الفصل  
 لاسمها امر باطل لا يرفع عليه عادة وقبل يقبل والسهم مال الردوى وهكذا كذا كمر حجه الله تعالى في  
 سكاك الجامع والمخار القول كافي الخمس وفتح القدور اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقراره  
 رورا ما دابرمه فالحكايات انه يشهر ولا يبر رأى لا يصبر وهداء مداني حبيفة رجه الله تعالى  
 وقال اوجع صراو يحبس ولا في حبيفة أن شر يحارضى الله تعالى عنه كل شهر ولا يصبر وكان  
 الى سوفة ان كان سوفيا والى قومه ان كان غير سوفى بعد العصر اجمع ما يكونون ويقول ان شر  
 يقرنكم السلام ويقول اما واحد باهنا شاهذور فاحذروه وحذروا والمسان افاذه الر بل في كذا  
 الشهادة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اقرضه ديني الذي عليك وقال سأعطيك اه  
 يكون اقراره فالحكايات ثم قال في الخامسة راجل قال لغيره اوفس الالف التي لي عليك فقال سأعطيك  
 أوعدا أعطيك اه او اوعدا فارتها فاسقدها كان اقراره بالمال ولو قال أحسن المرء على بها كان اقراره  
 وكذا القول أرأيتي ما أوهنتها أو صدقت ما على أو حسنتها لك كان اقراره اه والله تعالى  
**سئلت** عن رجل قال لرجل استقرضت منك مائة ريال أو مائة ذيرة هل يكون هذا اقراره  
 فالحكايات لا يكون اقرارا قال قاصبان لوصي وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزم مني  
 هذا السبب سبب السؤال وليس كل من سأل شيئا يعطى له بخلاف قوله أقرضني فان ذلك يكون اقرارا  
 ود كرفي نص الر ويات اذ قال الرجل لغيره استقرضت منك ألفا يكون اقرارا اه والله تعالى أعلم

مطلب اقرار مدين لو اقرضه  
وهو مريض ثم وضع منه مدفع

مطلب اقرار لامل مجهول  
النسب انه اسد

مطلب وارث اقراره اصيل  
بحقه من التركة واستوفاه  
من هو في يده

مطلب في رجل اقرضه  
العاصي مدين عليه لم يستوعب

مطلب اقراره من رسته  
بشهوة

مطلب من اقراره شهد  
رورا

مطلب طلبة في دينه وقال  
سأعطيك كان اقرارا

مطلب من قال استقر  
من فلا كذا هل يكون  
اقرارا

السؤال في عن قال ما بيدي من قليل أو كثير عقار أو غيره وله لسان هل يصح لوارثه فالحق جواب نعم  
 يصح لوارثه لأنه ما لم يمسح به من قبله فان حصر العقار وأراد أن أحده شيئا عما بيده واحتلفا في عهده  
 أنه كان بيده وقت الأثر أو لم يكن كان القول فيه قول للمهر وكذا القول في جميع ما في حواشي له لسان أفاده  
 فأصحا والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل اتقى على وورثه من مورث ثم أوصى له الثلث فأقر له به معهم  
 بهي فوجد من المقر ما يخصه أو جميع ما بيده لم يكن أكثر من الثلث فالحق جواب في العمدانية  
 بعض الورثة إذا أقر بالوصية فوجد منه ما يخصه بالإنسان قال وأدوات وورثته ثلاثة سبب ثلاثة آلا في  
 درهم فأخذ كل إن العاقلة رجل أن ألقت أوصى له ثلث ماله وصنفه أحد البين فالبين أن يوجد  
 منه ثلاثة أجسام منسوبة وهو قول رفر وفي الاستحسان فوجد منه ثلث ما بيده وهو قول عالمنا  
 رجح الله تعالى لا المقر أفقره لأنه ما شائع في الكل ثلث ذلك في بيده وثلثه في بيدي شريكه فما كان أوارا  
 فبما بيده قبل وما كان أوارا فما في بيده لا قبل فوجد من أحسن أن يسلم إليه ثلث ما بيده اه قد صدق في  
 الخامدية والله تعالى أعلم في سئلت في الاستبراء من غير المذني عليه هل يكون أقرار ماله لملك الذي  
 كالات شرا من المذني عليه حتى لو مرش عليه المدعي عليه يكون فما فالحق جواب نعم في جامع  
 المصنفين ثم قال أقول ينبغي أن يصح كون الاستبراء وكذا الاستبراء بوجوه كالاستبراء اه في فائدة  
 مهمة في ذلك في الرأيه وما يجب حطه هناك المساومة أقرار بالملك للناصح أو بعدم كونه ملكا له يعني  
 المساومة مع المصنف أو أنس كالأقرار صريحا بملك الناصح والتماوت يظهر فيما إذا وصل إلى بيده فومر  
 بالذاتي للناصح في فصل الأقرار الصريح ولا يفرق في فصل المساومة وبما اشتري متاعا من إنسان بوقصه  
 ثم أن المشتري استحققه بالمرش من المشتري وأحده ثم مات الأب وورثه الابن المشتري لا يفرق بوجه إلى  
 الدائع ويرجع بالنهي على الناصح ويكون المانع في هذا المشتري هذا لا يفرق بوجه إلى  
 أحسنه أنه من يده مات الأب وورثه الابن المشتري لا يرجع على الناصح لأنه بيده ساعد على رعيه بحكم  
 الثمر للمشتري ان القضاء المستحق لا يوجب دفع البيع قبل الرجوع بالنهي اه والله تعالى أعلم في فائدة  
 أخرى في قال إن عاين نفس المانع العلامة في السعد في حواشي الأشهاد عن النازحانية عن وأصابت  
 الناطق ماله أشهدت المرأة شهودا على ههنا لاله أو لاجه أعمال تريد بذلك أصرار لروح أو أشهد  
 الزحل شهودا على نفسه بمال بعض الأولاد يريد به أصرار باقي الأولاد والشهود يعلمون ذلك وسهم أم  
 لا يؤخذوا الشهادة الخ ماد كره العلامة البصري ويعني على قياس ذلك إن بعال أن كان المقاضي علم بذلك  
 لا يسهل الحكم اه

### في كتاب الصلح والبراءة

في سئلت عن بدل الصلح هل يشترط فيه أن يكون معلوما في فاجبت في نعم بشرط فيه ذلك أن كان  
 يحتاج إلى قصه قال في السور وشرحه وشرطه أيضا كون المصالح عليه معلوما أن كان يحتاج إلى قصه  
 وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياص عنه ولو عسر مال كالتقصا والتزير معلوما أن كان المصالح عنه  
 أو محله ولا يصح لو كان المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياص عنه كحق شعرة وحقة قفص وكعالة حسن اه  
 قوله أن كان يحتاج إلى قصه بحد لا يلا يحتاج إلى قصه مثل أن يذبح حقا في دار رجل وذبح المذني  
 عنه

أمره بالمساواة فوجد منه ثلاثة أجسام منسوبة وجهه أن معصية امرأه أن ما حلف المهر على جس ما لم يمسح به من قبله  
 المهر ملائمة أجسامه الله تعالى مسألة أن الوصية من نسبه لغيره بغيره ولا بد من الإجماع على ذلك وأما ما كان  
 من غير ما هو موقوف له كان المحموج جسمه فليعزها الإنسان هو الإنسان ولغيره ثلاثة هي ثلاثة أجسام فليحط اه كاتبه  
 عن أشعة أمين

مطلب أدعي على ورثته  
 مورثهم أوصى للمثلث  
 فأقر له به معهم

مطلب في الاستبراء  
 والاستبراء والاستبراء

مطلب مهم في ان المساومة  
 أقرار بالملك للناصح أو بعدم  
 كونه ملكا للمساوم

مطلب أشهدت لاسم أو  
 أحبه أعمال تريد أصرار  
 الروح

مطلب يشترط في بدل الصلح  
 أن يكون معلوما

عليه حتى أرض بيد المتقي فاصطالح على ترك الدعوى حار اه من حوائشه للمحقق ابن عابدس رحمه  
الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اتقي داراني قد آخضضه على بعهاه هل يصح هذا الصلح  
والجواب لا يصح هذا الصلح إلا بأحد أمرين إما أن يذهب شئ آخر ككتاب ودهرم في البدل فيصير ذلك  
عوضاً عن حقه فيعاني وأما ما يلحق به إلا أن يدعو الثاني اه من السور وشرحه للام لا في وفي  
الشرع لا يصح هذا الصلح إلا على غير طاهر إلا رواية ومثله في الهداية وطاهره الزاوية اه  
عموم عن غيري قد كررته عن دعوى الثاني أو يزيد دهرماً إليه أشير في المحيط والدخيرة ومضى عليه في  
الاجتهاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عصف وسافه لك عبده فصاله من ألي أكثر من  
فهماه هل يجوز **الجواب** نعم قال في السور والصلح عن العصف والمالك على أكثر من قيمة فصل  
العصف بالقيمة حار فلا قبل منه العاصب بعد أن يفتيه أول ما صلح عليه اه قيد قوله فصل العصف  
بالقيمة لأنه بعد انقضاءه لا يجوز على أكثر من كما صرح به صاحب السور بعد ما تقدم والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل اتقى وصية عمار على دي بعاكره فو السد فصاله على مال هل يجوز هذا  
الصلح **والجواب** أنه لا يجوز كافي جامع العصف والصلح كسح وليس للموئى به ولودع الموئى  
شياً على دي اليد وأحد الدار للوقف يجوز لم يكن له سنة على أسباب الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن رجل صلح معه فصولي هل يصح **والجواب** أنه صح أن يصح المال أو أضاف إلى ماله أو قل على  
هذا أو كذا أو سفل المال وصار متراً على الكل إلا إذا صرح بأمره والابن في الصورة الزاوية فهو موقوف  
وإن أحازه المتقي عليه حار ولزمه البدل والادخل اه من السور وشرحه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن رجل اتقى على آخران الدار التي بيده وقف عليه فأنكر صاحب البدل الوقفية وليس للمتقي منه فصاله  
المكر على مال هل يجوز هذا الصلح **والجواب** أنه لا يجوز كافي الخادمة قال لأن المصلح بأحد بدل  
الصلح عوضاً عن حقه على ربحه فيصير كله أوصافاً وهذا لا يكون في الوقف لأن الموقوف عليه لا يملك الوقف  
ولا يجوز له به به فهمان كان الوقف ناساً فالاستبدال لا يجوز والا فهذا أحد بدل الصلح لا عن حق  
ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معرنا خواهر المتساوي وماني السور من كتاب الصلح من قوله وطالبه  
بدل الصلح لو صادفني دعواه فأنه فيه المظبوط ويحل ابن عابدس منافسته وأمرها وهل لا يقر في  
كتاب الوقف عن صاوي يرشد الدين مانعه اتقى على رجل محدود أنه وقف على كذا فأنكر فصاله المتقي  
عليه على مال لا يصح لأن الصلح غيره البيع وليس للموئى ولا لباة البيع والاستبدال ولودع الموئى شياً  
على المتقي عليه وأحد الدار لأجل الوقف يجوز أن يملك له سنة على أسباب الوقف والموقوف عليه لو فعل  
ذلك لا يجوز لأنه ليس بصحة والعصف في فعل ذلك لأن الموقوف عليه فعل ذلك كأحد الدار أما العصف  
لو فعل ذلك من ماله سنة لاستخلاص الوقف فأنه يدفع المال ولا بأحد الدار اه معرنا بالعصف العمادي  
والله تعالى أعلم **سئلت** عما إذا قام المتقي عليه سنة بعد الصلح عن أسكار على إقرار المتقي أنه لاحق  
له فيه هل يبطل الصلح **والجواب** ما في البرا به ونصه اتقى ثواباً وصالح ثم برهن المتقي عليه على أقرار  
المتقي أنه لاحق له فيه أن على أقراره قبل الصلح والصحيح وأما بعد الصلح يبطل الصلح اه وفي السور  
أقام سنة بعد الصلح عن أسكار أن المتقي قال وله ليس في قبل فلا حق فالصلح ماض ولو قال بعد ما كان  
في قبله حق يبطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الصلح عن دعوى فاسدة هل يصح في حاجتكم عن  
البرائة وهذا منه والذي يستقر عليه سوى أن أغلق حوارهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها  
لا يصح والى يمكن تصحيحها كأحد الدار **الجواب** نعم قال ابن سائدين وهذا ما ذكره المصنف وقد علم  
أنه الذي اعتمده صدر الشريعة وغيره وكان عليه المعقول اه قال المحقق ابن عابدس مثال الدعوى التي  
لا يمكن تصحيحها والتي أمته قالت أنها حار الأصل فصالها عنه وهو حار وإن أدامت سنة على إقراره

مطلب في الصلح على من  
المدى

مطلب هلكت العريس عند  
الداصل فصاله على أكثر  
من فقها

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح العصف

مطلب بعد الصلح عن أسكار  
أقام المدعي عليه سنة على  
إقرار المدعي

مطلب في الصلح عن دعوى  
فاسدة

الأصل بطل الأصل فلا يمكن تصحيح هذه الدعوى بطله وورثة الأصل اه وفي الكهوى هل يصح الصلح  
 عن دعوى فاسدة (فالجواب) ان كل من دعوى فاسدة الأصل يحول إلى دعوى فاسدة الأصل لا يثبت  
 ان مصالحه الأصل على شيء لا وان كان عن دعوى فاسدة الوصف يجوز ان يكون فيه اخل وقصورهم اه وفي  
 حوائج جامع المصولين لا راي ان القول باشتراك جهة الدعوى لجهة الصلح صعب اه والله تعالى أعلم  
 في سئلت فمن عليه ألف مصالحه رب الدين منها على خمسة مائة هل يجوز ذلك ولا يشترط الدفع قبل  
 المرافعة (فالجواب) نعم قال الكهوى ولو كان على رجل ألف درهم مصالحه مهال على خمسة مائة درهم  
 حاروا فافترقه قبل أن يعطيه اياه الا ان هذا الصلح اراءه الا صف اه معز باللسان الحكام والله تعالى  
 أعلم في سئلت عن صالح عن دراهم دين على دناير وتفرق قبل القبض هل لا يصح هذا الصلح (فالجواب)  
 لا يصح هذا الصلح لما في جامع المصولين لو صالح عن دراهم دين بدناير وتفرق قبل القبض بطل الصلح ولو  
 عن ائسلاف لا يصرف في رعم المتني وفي المحط ما نصه وادفع الصلح من الدناير الذي في الدفعة على دراهم  
 وهذا صرف حتى يشترط قبض الدين في المجلس اه والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل ادعى على آخر  
 ما لا فصله ثم طهره لاني عليه هل بطل الصلح ويسترد الدين (فالجواب) نعم قال في الخلاصة ادعى  
 ما لا فصله ثم طهره لاني عليه بطل الصلح ويسترد الدين اه والله تعالى أعلم في سئلت عن صالح  
 عن دعوى دين ثم ادعى الابعاء والاراء وبره على ذلك هل يسمع دعواه (فالجواب) ان كل الصلح عن  
 ائسلاف لا يسمع لانه افتداه عن الجب ولا يفتد عن وكذا الوأز يدب ولم يتدع الابعاء والاراء وصالح ثم ادعى  
 الابعاء والاراء لا يقبل ولو ادعى الابعاء والاراء وأدرك ولم يقدر مصالحه ثم بره على الابعاء والاراء  
 قبل عدم التناقص اه والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل اودع عند آخر حر ساء وادعى على الودع انه  
 استهلكها وطلب قيمتها وادعى الودع انهم اهلكوا وادعى ردها ثم مصالحه على شيء هو هل يجوز هذا الصلح  
 (فالجواب) نعم يجوز في قول محمد وأبي يوسف الآخر واحتجوا في قول أبي حنيفة والصلح انه لا يجوز  
 الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه الفتوى كما في فتاوى قاصحان والله تعالى أعلم في سئلت  
 عن ولد بن نسل أوها عمدا فصالح أحدهما القابل على ألف هل يجوز هذا الصلح وهل يشاركه الآخر  
 في الألف (فالجواب) نعم يجوز هذا الصلح ولا يشاركه الآخر في الألف وان كان القابل حذا يشاركه في  
 الألف لان الدين في جيبه مناسب مقصد فصار مشترك بينهما أو أحد صاحبي الدين اذا صالح عن بعضه  
 كل الآخر ان يشاركه فيما يقصص فاما المال في القصاص فوجب بعد هذا الصلح فلو ان القابل عن الآخر  
 ما لا بعد عقد الصلح اه من المحط والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل ادعى دار البيعة على الوصي فهل  
 يجوز للوصي معصا لته (فالجواب) ما قبله الكهوى عن الدخيرة وهذا نصه اذا ادعى رجل دعوى في  
 دار بينم فقل ان قيمه ليس للوصي ان يصالح وبمعناها ما بينه العادلة وعرف الوصي عدالته ثم هل  
 يصالح قال خمس الأئمة الرضوي رحمه الله تعالى ما كيان أستاذهم خمس الأئمة الخلاق اذا علم الوصي  
 ان الذي شهده وادعوا لا يشهدون له بذلك فاعا لا يصالحه قبل اقامة البيعة اذا علم انه لو اقام الدين البيعة  
 يرغب في الصلح اما اذا علم انه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البيعة فلا بأس بصلحه قبل اقامة البيعة اه وفي  
 جامع أحكام الصغار من كتاب العلق والاصح في مسألة الصلح ان الاب أو الوصي لو عرف صدق الشهود  
 وعدم التهمة بما قالوا أو عرف اهم يشهدون ولو شهدوا قبل القامى شهادتهم يصح صلحه بغير الصلح  
 بعد الشهادة ولو عرف اهم ليسوا بعبول أو لا يشهدون ولو شهدوا بغير ما قبل شهادتهم لا يصح صلحه اه  
 والله تعالى أعلم في سئلت عن متدعي عن اصطفا وكتب في جهة الصلح ابراء كل منهما الآخر من  
 الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فهل بطل الأراء الذي ضمنه (فالجواب) نعم بطل كما ان جامع  
 المصولين قال لانه ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به اه والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل ادعى على آخر

مطلب عليه ألف مصلح  
 على خمسة مائة

مطلب صالح عن دراهم دين  
 على دناير

مطلب صالح عن درهمين  
 لا شيء عليه

مطلب صالح عن دين ثم  
 ادعى الابعاء والاراء وبره

مطلب في الصلح في الودعية

مطلب في ولد بن نسل أوها  
 فصالح أحدهما

مطلب في صلح الوصي على  
 البيت

مطلب اصطفا وبراء آثم  
 طهر فساد الصلح هل يبطل

ما في ضمنه من الأبراء

مطلب فمن له على زيد  
دراهم أو دينار فصالحه  
على حنطة أو شعير مؤجل

دراهم أو دينار فاصلح مع الدين على مقدار من الحنطة أو الشعير مؤجل واقترب قبل القبض فهل  
لا يصح هذا الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح كما أتى بذلك في الحامدية قال كما صرح به الدرر  
وفصول العمادى وغيرها قال في البرزانية نعم الصلح ان كان عن دعوى في محدود على أحد التقنين أو  
الكلي أو الوفي كالشراء والمديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التوبر  
قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بين والا لا اه وفي الدرر صلح عن كرحنطة على عشرة دراهم فان  
قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع  
فيجب قبض أحد الموضوعين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لا حينئذ يكون  
بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبنى خمسة فتقربا صحت في النصف فقط لوجود المصير في  
ذلك التقيد وكذا العكس معنى لوصال عن عشرة عليه على مكمل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا لا

مطلب لزمه التعزير فصالح  
على دراهم

لما عرفت اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شتم آخر فزمه التعزير فاصلح معه على دراهم يأخذها  
منه على إسقاط دعوى التعزير وبعد أخذ الدراهم قام الدافع بزعم فساد الصلح ويريد استرداد ما دفع من  
الدراهم فهل ليس له ذلك فالجواب نعم ليس له ذلك كما أتى بذلك في جملة الفتاوى ونقل عن صرة  
الفتاوى عن الدرر ما نصه والصلح جائز من دعوى الاموال والمنافع وجناية العمد والخطأ والتعزير اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن آتى على آخر ما لا فائدة له بعد على شتم آخر المذمى عليه بما  
كان آتى به عليه هل يبطل الصلح المذكور **جوابت** لا يبطل الصلح المذكور بهذه الاقارب بعد  
ما أنكر اه من البهجة فتلا عن شرح الوهبانية وفي الوهبانية

مطلب في الاقرار بعد الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان ينكر \* أقر ذلك الصلح لا يتغير

اه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن آتى عقاراً فأقر المذمى عليه واصلح مع المذمى على دراهم أعطاها  
إياه في مقابلة الدرر فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح في البهجة وهو عقد يرفع النزاع  
صحيح فوارسكوت وانكر فالأول كسب عن وقوعه من مال بطل فجبرى فيه الشفعة والرتبب وبخار  
روية وشرط سواء كان صلح عن دار أو على دار أو للشفقة أو بثلث الخياران الشلثة لكل  
واحد من المذمى والمذمى عليه في بدل الصلح والصلح عنه اه معزال مصدر الشريعة والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجلين اتعبدوا لربا لارث على رجل فأنكر ثم صالحه أحدهما على ألف هل لشريكه أن  
يشاركه فيها فالجواب ليس له ذلك كافي البرزانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دين  
مؤجل إلى شهرين فاصلح مع الدين على بعضه مجهول هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح هذا  
الصلح كافي البهجة ونقل دليله من التراجمانية وهذا لفظه اذا كان الدين مؤجلاً فصالحه على بعضه عاجلاً  
فالصلح باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري داراً فقام عليه جاره بالشفقة فصالحه بشئ دفعه  
له ليسم في الشفعة فهل يصح هذا الصلح فالجواب ان هذا الصلح باطل قال في التوبر لا يجوز  
الاعتياض عنه كحق شفعة وحقة وقد وكفلة بنفس اه وكتب في التكملة قوله كحق شفعة بمعنى اذا  
صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل إلا حق  
للشفيع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم  
الشفعة لأهله فلا يجوز أخذ المال في مقابلة كافي الدرر اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين غضب  
من آخر أشياء وأخفاها فاصلح رما على بعضها أو أعطاها إياها فهل يجوز الصلح ويحل المناصب باقى الأشياء

مطلب في صحة الصلح مع اقرار  
وتكوت وانكار

مطلب اتعبداد اربا لارث  
فصالح أحدهما هل لشريكه  
أن يشاركه

مطلب في الصلح عن دين  
مؤجل بعض مجهول  
مطلب في الصلح على تسليم  
الشفعة

مطلب غصب أشياء فصالح  
على بعضها

من آخر أشياء وأخفاها فاصلح رما على بعضها أو أعطاها إياها فهل يجوز الصلح ويحل المناصب باقى الأشياء  
**جوابت** بان الصلح جائز قضاء وعلى الغاصب ديناً ترد الباقي قال في التيجر رجل غضب من رجل ألفاً  
وأخفاها فصالح المالك على خمسمائة فأعطاها الغاصب إياها من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح  
قضاء ولكن على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها



المالك فان كان المصنف جاحداً فكل ذلك الجواب لان الجرح دعوى الاستهلال فيصور الصلح فان وجد  
 المنصوب منه بنية بعد ذلك فادامها بقضى له شقة ماله لانه اذا وجد بنية لمهر ان المنصوب لم يكن  
 مستهلكاً ولو كان مقرراً المصنف والذواهم ظاهرة في بده فقدر المنصوب منه على أحدهما منه فصالحه  
 على بعضها على أن أرى به يجوز الصلح قصاصاً أو لا يجوز واستحساناً عليه أن يرتفع على المنصوب منه لانه  
 المست في معنى المسئلة فقدر تصحيح الصلح بطريق الاستعلاط لان الراسع السبيل لا يصح وتقدر تحوره  
 بمادة التكاليف والاه والله تعالى أعلم في مسئلتك فبالوادي زيد على عمرو داراً فادامه المدعى عليه  
 انما يصلحها على ألف فقال المدعى اصطفاها من هذا الصلح على ألفين ورهن هل يصل ويصير الصلح الاوّل  
 دون الثاني فاجواب نعم قل في الاستاه ولو رهن المدعى على صلح فقل له بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح  
 باطل كما في المعادية اه والله تعالى أعلم في مسئلتك عن رجل له بعت في ملكه وحرره هذا اخذ في ملك  
 جاره فطلب منه حاره فقام ما دخل في ملكه فصالحه على دراهم أحداهما ليرتلك الجريد في ملكه هل  
 يجوز هذا الصلح في فاستبحر في حاله ولا يقطع لا يجوز وهذا الصلح بخلاف الظاهر اذا كانت على سكة غير رانده فحاصمه أهمل  
 السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معصومه ليرتلكوا الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبق لهم حق  
 الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم  
 معلومة ليرتلك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف بردادو يكون كل ساعة ولا يدري انه كم يأخذ  
 من الهواء بخلاف الظلة اه والله تعالى أعلم في مسئلتك عن رجل له باب في عرفة أو كوة فصالح جاره  
 على دراهم معلومة يدها الى الحار ليرتلك الكوة ولا يستأجر هل يكون هذا الصلح صحيحاً في وجوبه  
 به ما طل لان الحار طام في مع صاحب الكوة عن الانتفاع حاله فاعلم يا هذا حاله لا يكف عن الظلم  
 والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم ليست الكوة والباب كان  
 باطلا لان الحار اذ ادع المال لبيع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والاتفاق حاله فاعلم وذلك  
 باطل اه حابة والله تعالى أعلم في مسئلتك في أرض بين اثنين ورعها أحدهما لادن شريكه ثم اصطفاها  
 على أن يعطى الذي لم يرع الرابع نصف المذ الذي ورعه على أن يكون الحار جسيمه مناصب هل يجوز  
 هذا الصلح فاجواب انه يجوز اذا كان بعدسات الورع والاولا في القية والله تعالى أعلم في مسئلتك  
 عن رجل ادعى فساد البيع بعد فسخ البيع لكونه وقع على شرط فاسد اصطفاها على دراهم عن دعوى  
 المصاد هل يصح هذا الصلح فاجواب لا يصح حتى لو وجد بنية بعد الصلح فسمع اه قية والله تعالى أعلم  
 في مسئلتك عن وصي ادعى على رجل مائة دينار للقيم وليس له بنية فاصطفاها على جسد من المائة عن  
 السكر ثم وجد الوصي بنية عادلة على المائة فهل له أن يقبضها أو يأخذ من المائة فاجواب نعم كما في  
 القية قال صاحبها وكذا اذا وجد الوصي بنية بعد البلوغ فقبل فافائدة قوله في الكتاب ان ادعى في الاباء  
 الوصي بنية على ما يدعى للوصي فصالح ما قبل منه يجوز قال فائدة انه يسمع دعواهما ودعوى الوصي بعد  
 البلوغ في حق الاستحلال وليس لهم أن يتخلوه وانما لهم إقامة البينة اه والله تعالى أعلم في مسئلتك  
 في متدعيين اصطفاها وتنازاً ثم تيسر فتوى العلماء ان ذلك الصلح فاسد هل تسمع الدعوى حينئذ ولا يسمعها  
 ذلك الارباء الواقع في حجة الصلح العاصد فاجواب تسمع الدعوى حينئذ قال في البراءة الارباء والافراد  
 في صمن عند فاسد لا يسمع حجة الدعوى اه ثم كراه اذا اراد الخصمان حسم المائدة وأن لا يقوم أحدهما  
 على الاخر في المستقبل ولوتين فساد الصلح يكتب الكتاب البراءة مستقلة بتمام الصلح بان يقول ثم بعد  
 تمام الصلح أبرأ كل منهما صاحبه في سالف التاريخ لم اعاناً وأسقط كل منهما ادعاه عن الآخر ابراء  
 واسقاطا غير داخلين تحت الصلح وعبارته بعد ذلك ذكر فساد الارباء والافراد فساد الصلح الواقفين في

مطلب قال أحدكم اصطفاها  
 على ألف وقال الآخر  
 اصطفاها قبله على ألفين  
 مطلب بحلة جريد هاق  
 ملك حاره فصالحه على  
 دراهم اتبني على حالها

مطلب له باب في عرفة أو  
 كوة فصالح جاره ليرتلك  
 الكوة

مطلب زرع أحد الشريكين  
 ببلاد ثم اصطفاها  
 مطلب ادعى فساد البيع ثم  
 اصطفاها على دراهم عن دعوى  
 المصاد

مطلب صالح الوصي ثم  
 وجد بنية

مطلب الارباء في ضمن صلح  
 فاسد لا يسمع الدعوى



ورثة فخرجوا أحدهم مبالغاً أعطوه إياه والتركة عقاراً وعروضاً جارية فلا مكان ما أعطوه أو كثيراً  
 وإن كانت التركة قصصة وغيرها فصالحوه على قصصة حاراً كل ما أعطوه أو أكثر من نصيبه من القصصة حتى  
 يكون المثل للمثل والآخر بمقتضى غيره من الأحكام ويستترط قصص ما دارا القصصة كمالاً الخلاصة والله  
 تعالى أعلم **مسئلة** عن ورثة من أرح أحدهما الآخر عن التركة تعال أعطاه إياه ثم أراد أحدهما  
 الرجوع فهل ليس له ذلك **جواب** نعم ما مثل هذا السؤال فدرج إلى الحق الحبر إلى ما قال  
 عنه بقوله ليس له ذلك حيث وقع بغير الأصل عنه في البراءة فلو شئ من جهة يعنى بغيره جاز على  
 استيفاء الشرائط إذا ما طلق بغيره على الكمال الخالي عن الموانع للقصصة اه والله تعالى أعلم **مسئلة**  
 فيما لو أرح الورثة واحد منهم عملاً أعطوه إياه من التركة ما دأب على باقي التركة **جواب** نعم  
 على باقي التركة وهذه الصلح ومن صلح من الورثة أو العرماء على شيء منها فطرح نصيبه من الصحيح أو الذين  
 وأنهم الباقي على سهام من بقى اه قوله فطرح نصيبه من الصحيح أى الصحيح المسألة ثم وجود المصلحين  
 الورثة ثم تطرح سهامه من الصحيح كما في الدعوى السيد وفي التفسير يروى المسألة التي حكم بها كونه  
 مانصه ومن صلح من الورثة أو العرماء على شيء معلوم مبالغاً به من الصحيح وحل كانه استوفى  
 نصيبه ثم قسم الباقي من الصحيح أو الذين على سهام من بقى سهمهم حصص كزوج وأمهم وصالح  
 الزوج على ما في ذمتهم من المهر وصرح من بين الورثة فطرح سهامه من الصحيح وهي ثلاثة وأقسم  
 ما في التركة وهي مائة ألف درهم من الأم والأولاد أنا لا نقدر سهامهم من الصحيح قبل الصلح وحديثه يكون  
 سهامهم للأم وسهمهم للأم ولا يجوز أن يجعل الزوج كل فرس لثلاثة ففرس للأم من ثلث أصل المال  
 إلى ثلث أصل الباقي لأنه حديثه يكون للأم وسهمهم للأم وهو حلال في الإجماع قاله السيد اه مع  
 مزيد من الدراخا قال ابن عابد بن موفى عن أبيه صلح على شيء من التركة فخرج من السنين والمسألة  
 أيضاً من ستة فإن أرح نصيب الأم في خمسة ثلاثة للزوج وأما الباقي أجاباً بين الزوج  
 والأم فالزوج ثلاثة وأجاساً وللأم حصة وإن صلحت الأم على شيء وصحت كانت المسألة أيضاً من ستة  
 فإذا طرح سهامهم للأم الباقي أربعة فيصير الباقي من التركة أربعة أيضاً ثلاثة للزوج واحد  
 لهم اه مع السيد اه والله تعالى أعلم **مسئلة** فيما إذا دعى على آخر ديناً فأكروا صلحه على  
 شيء ثم أقام المذني عليه الدية على القصاص أو الأبراء هل ينقض الصلح **جواب** لا ينقض بل هو على  
 على حاله قال في الحاشية ولو أن رجلاً دعى ما لا على رجل فأكروا صلحه على شيء ثم إن المذني عليه أقام  
 الدية على القصاص أو الأبراء لا ينقض بل لا يبطل الصلح ويكون الصلح فداً عن الدين التي كانت عليه اه  
 والله تعالى أعلم **مسئلة** في وراثت أو أروا أنا آخر نصيبه من التركة هل لا يصح  
**جواب** نعم لا يصح قال في مع العباد الأسقاط لا يرثه العبد هو وخصوص بالدين حتى إدارات  
 واحدة دون تركه مبرأناً فإن نصيبه من الورثة عن نصيبه لم يجر له كونه برأه عن الأعيان اه وفي البراءة ولو  
 قال تركت حتى من الميراث أو أروا أنا منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لا الأثر حتى جرى  
 لا يصح تركه وفي الصحيح تركت حصته لا أمه لا يصح اه والله تعالى أعلم **مسئلة** عن رجل  
 مات عن ورثة فدعى آخره أن عمله لايه وعاصه فأكروه وصلى الورثة فمهم صغار وصلحه على دراهم  
 فدعاه في مقابلته تركه للدعوى فأجدها وأسقط دعواه عنهم فهل يصح هذا الصلح **جواب** نعم يصح هذا  
 الصلح حيث كان المذني تهاً ودفعه على الوصي لهم بتمهيد دون إرضاء هو الصلح وإن الصلح حبر  
 للعاصر التهاذي عن المراجعة كما سبق نقله عن جامع أحكام الصغار وفي الدر المختار ولو تعرض حار  
 مظنة لعدم الإبراء وكذا الواسع وأورثته لا يحد فيسبب من لدن لقطع المراجعة اه والله تعالى أعلم  
**مسئلة** عن الإبراء العام الواقع بين الورثة هل يصح من دعوى شيء سابق عليه **جواب** نعم

مطلب أراد أحد المتخارجين  
 الرجوع عن الصلح لا  
 يجوز إذا وقع صحيحاً  
 مطابقاً في حكم باقي التركة  
 بعد إخراجهم عن الورثة عنها

مطلب أقام المذني عليه  
 دية بعد الصلح على القصاص  
 أو الأبراء فالصلح على حاله

مطلب لا يصح ترك الميراث

مطلب مات عن ورثة فدعى  
 رجلاً أنه ابن عمه بصلحه  
 الوصي على دراهم

مطلب في الإبراء العام بين  
 الورثة وأنه مانع من الدعوى



دل في الخلاصة وصورة صمان القصوى أن يقول القصوى لا تدعى صالح فلا داعي دعواك عليه على  
 كذا على أي صام به أو على كذا من ماني أو قال صالح من دعواك هذه على فلا وأصل العقد إلى  
 سببه أو إلى ماله بسد الصلح والسبل على الصام سواء كان مأمرا أو مستورا أو رجع عاذا على  
 الذي عليه أن كان الصلح مأمرا والامر بالصلح والخلع أمر بالصمان اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن اشترى من سابقه ما ودفع ثمنه وجسمه ما عدا ورمه في القديم والناقص، كرهه منه فصالحه على دراهم  
 معلومة هل يجوز في فاحته بهم يجوز هذا الصلح قل في الخلاصة رجع اشترى من آخر عدا ألف  
 درهم وتناصا ثم وجده عينا فأنكر الدائع كون العيب عنده أو أقر به فصالحه على دراهم ماله أو موجه له  
 حاروا وصالحه على دينار بشرط النقص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى مالا له  
 رجع واشترى ذلك من الذي هل يجوز هذا الشراء في فاحته بهم يجوز هذا الشراء في حق الذي  
 قل في السكدة لله المانع الجوى وفي الحق الذي مالا أي معلوما أو غيره فارجع رجع واشترى ذلك من  
 المستدعي يجوز الشراء في حق المستدعي ويقوم مقامه في الدعوى فإن استحق شيئا كان له والا فلا بد  
 المطلوب ولا يفسد أنه أو رجع اه قال الزاوية الله تعالى وتأملي في وجهه في البراية من أول كتاب  
 الحية وبيع الذي لا يجوز ولو ناع من المديون أو وجهه حار اه ومع هذا فاعلم بطريق العلم دون المحو  
 ثم بدال أن المراد المال الذي كانه قار لا الذي يلازمه ماني البراية فتأمل والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في امرأة طلقها ووجهها أو صلحها من صفقة عتقها على دراهم معلومة على أن لا يريدها عليها طالت  
 عتقها أو قصر هل يسوع هذا الصلح في فاحته بهم على السكدة من الصلح بقلع الحايه وهذا منه  
 صلح امرأته المطلقة من بقتة على دراهم معلومة على أن لا يريدها عليها حتى تفسى عتقها وعتقها  
 بالاشهر حار ذلك وإن كانت عتقها لمخلص لا يجوز لأن الخيص غير معلوم فقتخص ثلاثين شهرين  
 وقد لا يفتخص عشرة أشهر اه وفي الخبرية من كتاب البعثة ما منه سئل في رجل صلح زوجته عن  
 بعقة عتقها لمخلص بسبعة فمروش هو هل يبيع ذلك أم لا أحاب لا يبيع هذا الصلح كإحرام من البحر قلا  
 عن الدحية وحره في السارحابة بقلع الصاري الكبرى وحره في الزولو الحسية وكبير من الكتب  
 وعن بعض مشايخ طبرستان في الخلاصة وعلى ما هو إلزامه لا دفع على أنه لا رجع له رجع فملا على بقة  
 مثاها كالم الوطالت عتقها ولم كهم الصلح عليه تطالب بكتباته أكا هو ظاهر اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز للعاصي أن يطلب من المتخاصم المصالحه أم لا فالجواب ماني السكدة  
 عن الدحية لا ينبغي للعاصي أن يباشر الصلح معه بل يقتص ذلك إلى غيره من المودعين وبيع له أن  
 لا يصدق في القصة بل يرد المحصور إلى الصلح من تيب أو لا تيب إذا كان برحوا لإصلاح بينهم بأن كانوا يميلون  
 إلى الصلح ولا يظنون القصة لا مخالطة فأما إذا لم يوافق الصلح إلى كل وجهه القصة لم تنص  
 غير مستبني للعاصي أن يردهم إلى الصلح أما إذا كان وجهه القصة مستبينا فوقع المحصورة تيب  
 أحسن يفتي بينهم ولا يردهم إلى الصلح حتى أو ابوا أو وقعت المحصورة تيب أهل قسيتين أو بين المخارم  
 يردهم إلى الصلح من تيب أو لا تيب أو إلى الصلح اه والله تعالى أعلم

### كتاب المضاربة

**سئلت** عن رجل أخذ من آخر مالا مينا عليه ماله مضافا ثم يسافر وسافر مرارا عديدة وسرق  
 منه المال وقال رب المال المثلصام لاني ما أدبتك في تكرار المسير وقال العامل أدت أدتني في السفر  
 ولم يهي عن تكراره في فاحته بهم هذا السؤال قدم إلى قاضي الهندية فاحاب عنه عاصيه إذا ادعى  
 رب المال التقيد والمصارب الاطلاق فالقول للمصارب مع عييه ماله يقيم رب المال بمسرة على التقيد

مطلب ادعى عينا المبيع  
 وصالح على دراهم ماله أو  
 مؤسلة حار

مطلب ادعى مالا على ريد ثم  
 باعه هل يجوز

مطلب صلح مطاقته من  
 بقتة على دراهم معلومة  
 هل يجوز فيه تعصيل

مطلب هل يجوز للقاضي  
 التماس الصلح من المتداعين

مطلب ادعى رب المال التقيد  
 والمصارب الاطلاق فالقول  
 للمصارب

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصارب اذا ما كان المال واشترى بماعه وارسلها الى رب المال  
 مع غيره فصاعت في الطريق فهل يصح أم لا **الجواب** لا يصح على العامل لان له أن يودع مال  
 المصاربة والمقول قوله في أن الملك أدنى في ذلك الآن نعم الملك ستة أهله معه من ذلك كذا في ما يرى  
 قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصارب اذا ما كان يطلب رب المال ورثته رأس المال  
 والرخ واما الوان مورثهم فدفعه له حال حياته فهل يكون القول للورثة أو للرب المال **الجواب** ان  
 المصارب اذا مات ولم يترك مال المصاربه كان ديناً تركه ولا يقبل قول ورثته انه تركه الى  
 صاحبه الا اسمه ماله شهده له ورثة الملك أو شهده به المصارب قال فصل من رثته وردت للمال والرخ  
 الى الملك كذا في ما يرى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مصارب أدنى هلاك مال المصاربه  
 هل يصدر عنه في حقه **الجواب** من هذا القول والرفع الى صاحب المعربة (فأجاب) عنه بقوله القول  
 قوله **بسمه** اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للمصاربة ما يدرى في حقه من الكسوى وعدا  
 دفعه ولا يجوز المصارب عما يدرى عن كونه على آخر ألف درهم فأمره أن يصعد بمصاربه لا يجوز  
 المصاربة من حرمانه وأدقل العمل بالدين الذي دقت في مصاربه فانه لا يصح المصارب بما لا يمان  
 اه عما شرح الهداية اه والله تعالى أعلم **سئلت** في المصاربه اذا قصدها رب المال وهي عروص  
 هل يصح دفعه **الجواب** لا يصح وان راسعاً في الفسخ والمال عروص دفعه له صح اه كسوى  
 عن السارحاه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مصارب مات بماله المصاربه فصار ديناً عليه وفي  
 دينه ديون آخر لم يرب مال المصاربه فهل يكون رب المال اموره العزبه **الجواب** ان رب المال أحق  
 رأس ماله وحصة من الرخ اذا كانت المصاربة معروفة قبل أو اللمسود في حوائج ماله لا يمكنه قبل  
 عن شيعته في أصحها ما دفعه مات للمصارب وعليه ديون رب المال أحق رأس ماله وحصة من الرخ  
 ان كانت المصاربه معروفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصارب اذا مات بماله المصاربه  
 بحيث لم يترك له ولم يرب من ولم يوجد في تركه هل يصير ديناً في تركه **الجواب** نعم يصير  
 د ما يوجد من تركه دلى الوهامة

مطلب أرسل العامل بماعه  
 الى رب المال فصاعت في  
 الطريق لا يصح  
 مطلب المصارب اذا مات ولم  
 يترك المال كان ديناً في تركه

مطلب مصدق المصارب  
 في هلاك المال يمينه

مطلب دفع رب المال  
 للمصاربه وهي عروص  
 لا يصح ما لم يتراميا  
 مطلب مات المصارب وعليه  
 ديون رب المال أحق رأس  
 ماله وحصة من الرخ  
 مطلب اذا مات المصارب  
 بماله المصارب

مطلب كل أمين مات بماله  
 صار للمال ديناً عليه الا في  
 مسائل

وكل أمين مات والدين يقتص **\*** وما وجدت عينا فدينها يصير  
 سوى منولى الوهب ثم معاوض **\*** ومودع مال المم وهو الموثق  
 قال شارحه سيدي حسن الزمري لا يمينه فعول يقتصر أي يجوز ومودع ما لكسر اسم فاعل وفي  
 الدين قاعدة كل أمين مات بماله الا امانة يكون ديناً في تركه الا للمولى لدفع الوقت والشريك  
 شركة معاوضة ومودع السلطان مال العبيد وراذ في السرح القاصي اذا ودع مال البني عمده أمين ومات  
 بماله لا يحل ما اذا قصده ووصفه في ماله ومات بماله لا يحل شيء من أي القاصي وقدر ربع لوقبل ان  
 من الاستبدال يصح تخيله لانه صار بالتخييل مستهلكاً ولا يصدر ورثته في الهلاك ولا التسليم الى  
 رب المال ولو على المال في حياته أو علم ذلك يكون أمانيه بدو قصده أو وارثه كما كانت في يده وبصقون  
 على الهلاك والدفع الى صاحبها كما كان يصدر في الميت حال حياته وراذ في الاشياء والسلطان رسته الوصي  
 والاب اذا مات بماله مال الصغير والوارث اذا مات بماله ما ودع عند مورثه ومن مات بماله ما لمعه  
 الرخ في يده ومن مات بماله ما لمعه مال كفي في يده نعتي والمصالح الموقرة على ما ودع عند يدي  
 ومات صفاً صارت عتراً اه وقول الماطم ومودع مال المم وهو الموثق رأى المصالح أميراه والسلطان  
 وبه عرى السور حيث قل وسلطان أودع من العقيقة عند عارث مات بماله اه وقول السرياني  
 شرح النظم ومودع السلطان اصابه يمانية أي ومودع السلطان الذي أودع مال العقيقة عند بعض  
 الغراء ثم مات السلطان بماله لا يصح في الدين وليس مما أماله أحد المعارص على التعمد لانه

المصنفهما وفي الشركة عن وقف الحياة أن الصواب أنه يصح من مشركه عبوه يجهل لا ولا حلا عطف  
 اه في ان قوله ومن مات مجهول الماوصة مال كفي فيه بعينه اعترضه الجوزي ان الصواب غير  
 امره كما في شرح الجامع اذ يستعمل مجهول ملائمة اه اهله اس عايد في الازة والله تعالى أعلم  
 في مسئلتك عن المصارب اذ اقامت ومال المصارب في معرفة وعليه ديون لاني تركه ما هبل يختص رب  
 المال بعمال المصارب والحالة هذه في فاجئتكم بهم يكون رب المال محصله في السقيج ما يصح  
 (سئل) فيما اقامت المصارب وعليه ديون وكان مال المصارب معروفا وهل يكون رب المال أحق برأس  
 ماله وحصلته من الرخ (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاصحيان والذخيرة العريانية اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلتك فيما اذا غلبت من مال المصارب هل يستمر رأس المال أو من الرخ فالحجاب  
 ان هذا السؤال في السقيج وجوابه منه منه هم وما في وكل شيء هلك من مال المصارب من الرخ أي  
 فصل منه لا يتابع ورأس المال أصل يصرف المالك الى التابع اه والله تعالى أعلم في مسئلتك  
 فيمن أخذ من المصارب المظلمة وسافر وأخرجها فصاع صمد المال لاصد منه ولا يربط وهل  
 لا يصح حبس في فاجئتكم لا يصح والحال ما ذكر في السقيج سئل في المصارب مصاربة  
 مظلمة اذا سرق أو هب منه مال المصارب أو غرق بحرا لانه منه ولا يصح في الخط وهل لاصحان  
 عليه (الجواب) نعم لاصحان عليه والحالة هذه وبذلك المصارب في المظلمة التي لم تقبض يمكن أو رمان  
 أنواع البيع ولو فاسدة وسيدة معارفة والتراءه والوكيل من او المصير راو بحرا والاصح اه لاني  
 على السور والبول قول المصارب في دعوى الملاك والصياغ في المصارب فاسدة مع بيه هكذا كر  
 في طاهر الزاوية وجعل المال في يد امانة كما في المصارب تصحبه اه والله تعالى أعلم في مسئلتك  
 عن رجل أتى على زوجته أنه دفع الى مروتهم في وجه المصاربة كذا وكذا من الدراهم وأنه تصرف فيه  
 ورع ومات قبل دفع رأس المال الى الرب المال وقيل فسخ الرخ مجهول لانه المال مصارب المال ديان تركته  
 هل حيث وقعت الدعوى في رأس المال والرخ بدون بيان فداو الرخ تكون فاسدة فالحجاب  
 نعم هي فاسدة في جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والرخ فلا بد من بيان قدر الرخ  
 وتركه حل في الدعوى ولو أتى رأس المال وحده فلا بد من تركه بيان قدر الرخ اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلتك هل يجوز شراء رب المال سلمة من مال المصاربة في فاجئتكم بهم بحور ذلك وعكسه  
 وهو شراء المصارب شاسي رب المال قال في الوهبية

وحارثنا من الاخر استمع \* وأحد الوصي للمال بهامصو

اشتمل البيت على سالتين الأولى هي المسؤول عنها وعكسها والثانية ان الوصي ان يصارب لنفسه  
 حال الصغير كذا أظنه الشايع وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يصح له اه أكثر مما يجعل لا مثاله  
 ولعله للوصي وارتضى الشارح ذلك القيد نظرا للصغير بعتنامه اه من شرح الوهبية للعلامة  
 الشرنبلالي والله تعالى أعلم في مسئلتك عن رجل دفع لآخر دراهاهم على أن يعمل بمصاربة والرخ  
 كله للعامل هل يسرع ذلك في فاجئتكم بهم ويكون المال قرصا لان العبرة بالاعاني قال في الاشياء  
 ولو شرط رب المال للمصارب كل الرخ كان المال قرصا ولو شرط لرب المال كل ساعة اه والله تعالى أعلم  
 في مسئلتك في رجل دفع لآخر شعير أو صوف أو نحو ذلك من العروس وقال اعمل به مصاربة هل يصح  
 هذا المقدم فالحجاب لا يصح كما في نسخة السواي وسئل عن قاصحيان منه المصاربة لا تخور بعين  
 الدراهم ولذا يزمكلا كان أو مور وبنا أو عروصا اه والله تعالى أعلم في مسئلتك عن المصارب اذا  
 مات والمال عروض هل تكون ولاية بها في فاجئتكم بهم عاقي قاصحيان وهذا البطه مات للمصارب  
 والمال عروض فولاية البيع لوصيه لرب المال لا له في حياته هل قام مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المصاربة  
 معروف وعليه ديون  
 يختص رب المال بعمال  
 المصاربة

مطلب ما هلك من مال  
 المصاربة يصرف الى الرخ  
 مطلب اذا سرق أو  
 هب من المصاربة فلا ضمان  
 على العامل

مطلب أتى رب المال  
 رأس المال والرخ بدون  
 بيان مقدره كانت  
 للدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب  
 المال سلمة من عامله

مطلب دفع له ماله له  
 مصاربه والرخ كله للعامل  
 صح وكان المال قرصا  
 مطلب لا يصح المصاربة  
 بالعروض

مطلب اذا مات العامل  
 والمال عروض فالولاية  
 لوصيه الخ

البيع لو صه لرب المال وهو الاصح اذ الحق للمصارب والمالك لرب المال فكأنهم ما نرى كان اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن دفع لغيره عروضا وقال له ما او اعمل فمما مضى قال في المتي وان دفع عروضا وقال  
 وعمل هل يكون صحيحا في حاجتك نعم تكون مضاربة صحيحة قال في المتي وان دفع عروضا وقال  
 له ما او اعمل في مضاربة او قال افسس ما لي على فلان و اعمل فيه مضاربة خارت ايضا اه والله تعالى اعلم  
 سئلت فيما اذهلك مال المضاربة هل العمل هل ينط للمصاربه فالكجواب ما في الكعوى عن  
 الوحيد للمرحى وهو هذا وان اهلك المال في العمل هل ينط للمصاربه فالكجواب ما في الكعوى عن  
 في الملاك مع عيسى اه والله تعالى اعلم سئلت فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل فيه مضاربة  
 والرجل يسألني بمصل بمصل بصرح القول بحيث يقول انصافا او لا فلا وأوربا ما عاقل يجوز هذه العقدة  
 في حاجتك نعم يجوز قال في المتي وفي الحاشية لو قال رب المال على أن ما رزق الله تعالى يكون يسما  
 حار ويكون الرخ يسما على السوء اه والله تعالى اعلم سئلت عن رب المال اذا قام للمصارب  
 في الرخ وخصا للمضاربة ثم عدها احديدها اهلك المال كله او بعضه هل يجب عليه ما يترد الزرع  
 السابق فالكجواب ليس عليه ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد فذلك  
 المال في العقد الجديد لا يوجب انقراض العقد الاول كما لو دفع اليه مالا آخر اه فرأى وان اقتسماه من  
 غير وجه تراداه حتى يتم من المال فان فصل شي اقتسماه وان لم يفصلهما على المضارب ممتلي الاخر  
 اه من بينه المساوي والله تعالى اعلم سئلت عن قال لغيره حدهه الالف على أن يصعها اعلى  
 قرص على أن يعمل بالنصف الاخر مضاربة على أن الرخ على أن يتجوز هذه العقدة ام لا فالكجواب نعم  
 لا يجوز بل هي مكرهه ولا يشترط لبعسه معفعة في مقابلة القرض وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن قرض خرسا فان عمل هذا ورخ فالرخ بهما نصف لان للمصارب ملك نصف المال بالقرص فكل  
 نصف الرخ والنصف الاخر نصاعه في يده فرب المال وقد نظم ذلك ابن وهبان حيث قال

ودفع ألف مقرصا ومقارضا \* ورخ القراض الشرط حار ويحذر

والمسألة من البدائع كافي شرح ابن الشحنة والله تعالى اعلم سئلت عن دفع لآخر دراهم محمولة  
 وقال له اعمل فيه مضاربة والرجل يسألني بمصل بمصل بصرح القول بحيث يقول انصافا او لا فلا وأوربا ما عاقل يجوز هذه العقدة  
 في الحاشية لو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة حار المضاربة ويكون القول في قدرها  
 وصعبا قول للمصارب مع عيسى اه والله تعالى اعلم سئلت عن دفع لآخر حرة مائة دراهم  
 مع مائة مضاربة هل للمصارب أن يشتري المضاربة مائة ما كثر من ذلك المال في حاجتك نعم ليس للمصارب  
 ذلك سواء قال له رب المال اعمل رأيتك او لم يعمل فان اشترى سلمة ما كثر من ذلك كانت حصة المال المدفوع  
 مضاربة وما زاد فهو للمصارب له ربحه وعليه وصعبته وعلى الزيادة دين عليه خاصة ولا يصح للمصارب بذلك  
 الخلف اه حاشية والله تعالى اعلم سئلت عما مضى له المضاربون المسافرون الى السودان عيال  
 المضاربة من اشتره الاماء لائم وطنون هل يسوع هذا الوطء ام لا فالكجواب لا يسوع هذا الوطء  
 قال في البحر ويحرم عليه وطء الجارية ولو ما دس رب المال ولو تزوجها بغير ربح رب المال جاز ان لم يكن في  
 المال رخ وسرحت الجارية عن المضاربة وان كان فيه رخ لا يجوز اه نقه في الزد اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن دفع لرجل دينار معلومة مضاربة ثم اراد القسمة هل يستوفيهادنا بركبها  
 فالكجواب ينال في ذلك المختار عن القسمة ما نصه اعطاه دنا بركبها مضاربة ثم اراد القسمة له أن يستوفي  
 دنا بركبها له أن يأخذ من المال بقيتها وتعتبر قيمته ابرام القسمة اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة  
 ويصحب رب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى وهذه فائدة طالما وقعت فيها فان رب المال يدفع دنا بركبها  
 مثلا بعد محضون ثم تم الوقيته او يريد اخذها بعد ان القسمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد

مطلب دفع له عروضا وقال  
 به ما او اعمل فمما مضى

مطلب لو اهلك المال قبل  
 انه مضربى بطلت المضاربة  
 مطلب قال اعمل يسما  
 والرخ يسما كان يسما على  
 السوء

مطلب تقاسما الرخ  
 ومما مضى للمضاربة ثم جدها  
 عقدها الخ

مطلب لو دفع افعلى أن  
 يصعها قرص والنصف  
 مضاربة الخ

مطلب دفع قدر محمولا  
 وقال اعمل فيه مضاربة والرجل  
 يسما صرح وكان القول في  
 القدر للعامل

مطلب ليس للمصارب أن  
 يشتري سلمة المضاربة ما كثر  
 من مال المضاربة  
 مطلب ليس للمصارب وطء  
 حواشي المضاربة

مطلب دفع مال المضاربة  
 دنا بركبها له أن يستوفيهادنا بركبها  
 وله أن يأخذ من المال بقيتها



المدعو ويؤديه له أخذه ولو أراد أن يأخذ منه من ربح آخر بأحد ما بقيه الزاوية من الخلاف أي يوم  
 الراجح والمحصار وكذا إذا لم يبيع من المدعو كما مع كثير في ربح ما سيجتدع أو أعاتم تجعله يسطروا  
 أحده في المحلة الهاد بأحد القيمة يوم المحصر اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في امر أحد عجار جعل  
 مالا معلوما على وجه المصارف فشرط عليه أن يعطيه من الربح كل شهر وما قرش **س** لا تصح هذه  
 القعدة **ف** واجبت **ف** ما لا تصح والمصارف إذا عمل آخر مثله قل قاصصا المصارف بمسند ما شئت  
 (مها) إذا شرط لأحد من الربح ما يقطع الشركة يجوز أن يجعل له رواتبهم مسمومة مائة أو أقل أو  
 أكثر وصحت المصارف (ومها) إذا شرط على المصارف ضمان ما هلك في يده (ومها) إذا شرط في  
 المصارف عمل رب المال مع المصارف لأن ذلك بيع التحليل بين المال والمصارف وكذا لو وكل رجل بالبيع  
 ماله مصاربه وبيع الوكيل بشرط عمل نفسه مع المصارف وشيئا معلوما لنفسه من الربح كل ذلك فاسد  
 ولو فعل ذلك الأب أو الخد أو الأب أو وصي الأب بشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل به مع المصارف  
 حارث المصارف والشروط جميعا ولو دفع أحد المعاوضة من المصارف مال المعاوضة إلى رجل بشرط  
 جعل نفسه مع المصارف بشرط لنفسه شيئا من الربح فصدت المصارف (ومها) إذا دفع الأب أو الخد  
 أو وصي الأب المال للصبي إلى رجل مصارفة بشرط جعل اليتيم مع المصارف كانت المصارف فاسدة  
 والأصل في هذا أن كل من يتصوره أن أحد لنفسه مال اليتيم مصاربه إذا شرط عمل نفسه مع المصارف  
 حارث المصارف وكل من لا يتصوره أن أحد لنفسه مال اليتيم مصارفة إذا شرط عمل نفسه مع المصارف  
 وشيئا لنفسه من الربح لا يتصور المصارف وإذا عمل للمصارف في المصارف فاسدة وبيع كل كل الربح  
 لرب المال والمصارف أمر المثل تاما لالمصارف إذا صدقت في حاره وفي الإحارة فاسدة إذا عمل  
 الآخر كان له آخر مثله تاما ولو هلك المال في المصارف فاسدة فاسدة كرى الأصل أنه  
 لا ضمان عليه اه وفي الخلاصة والمعامل آخر مشن عملهم أولم ربح أطلق أمر المثل في الأصل لكن  
 هذا قول محمد بن عيسى بن عيسى بن يوسف لا يجوز للمسمى ولو لم يملك في يده له آخر عمله ولا  
 ضمان عليه وعن محمد بن عيسى اه والله تعالى أعلم **مسئلت** في دفع لغيره مالا مصارفة وصار  
 بأحد من المصارف الخمسة والعشرة والعشرين والمصارف بعمله الباقي فهل يعد مأخوذاً من ربح المال من  
 الربح أو من رأس المال **ف** واجبت **ف** قال قاصصا إذا أخذ من المال من المصارف مثلاً العشرين  
 أو الخمسين والمصارف بعمله الباقي كان للمصارف كلها دفع الربح الباقي فما كان هذا ربح يكون  
 ذلك ولا يقبل قوله بعد ذلك في أم ربح وما أخذت من رأس المال ولو لم يقبل عند الدفع هذا ربح  
**ف** روي **ف** من أي ويصرفه الله تعالى أن ربح المال يأخذ من رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما  
 ولا يكون مأخوذاً من المال من المصارف قبل الحساب فصار من رأس المال ما لا يحول عنه من رأس  
 المال كان احتراغا للعض من رأس المال فسطل المصارف به قدر ذلك وهما يقصدان الطال المصارف اه  
 والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل سافر عال المصارف وهو ألوف له خمسة آلاف فكيف يكون  
 بعده وسائر مصاريفه فالحواب أهم تكون على قدر المالين وليس من مال المصارف وجسة  
 أسداس من حاصن ماله ودليله ما في الخلاصة وهذا صرح للمصارف بألف المصارف وعشرة  
 آلاف من ماله نفسه فالعقبة في المال على أحد عشر حر أو في المصارف فاسدة لا بقية له اه والله  
 تعالى أعلم **مسئلت** لو امتنع المصارف من العمل هل يجر عليه **ف** واجبت **ف** قال الربا يتولا  
 يجر المصارف على العمل ولرب المال على التسليم اه والله تعالى أعلم **ف** وقع السؤال **ف** عن المصارف  
 هل تطالب برب المال والمال بقدر **ف** واجبت **ف** قال الربا يتولا وان مات رب المال والمال بقدر  
 تطالب المصارف في حق التصرف وإن عرقا حق المسافرة يطل لاق حق التصرف فيملكه بعد العرض

مطلب دفع مالا معاصراة  
 على أن يعطى العامل لرب  
 المال كل شهر كما كانت  
 فاسدة

مطالب أحد رب المال الخمسة  
 والعشرة والعشرين هل  
 يكون من الربح

مطالب إذا كان للعامل  
 مال مع مال المصارف فالعقبة  
 حالة السفر على قدر المالين

مطلب لا يجبر العامل إذا  
 امتنع  
 مطلب مات رب المال وهو  
 بقدر تطالب المصارف الخ

والقد ولو أتى مصر واشترى شيئاً من ثوب المال وهو لا يعلم فأتى بالثمن مصر آخر صفقة المصارف في مال  
مصر وهو صامس لما ذلك الطريق فان سلم المانع حاربه لثمنه في حق البيع وان خرج من ذلك  
المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يصح اهـ قوله فأتى بالثمن مصر اي مصر رب المال لمساؤل  
وله ولو اخرجته يعني بعد موت رب المال الى مصر رب المال لا يصح لا يجب عليه تسليمه فيه اهـ  
سبعه على التبريلالة والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو اشترى المصارف على المصارف بثمانية ساعة  
فأراد المالك بيعها للمصارف يقول لآيها حتى أجدر صحاحي مصر المصارف على البيع فالجواب  
ما في الدر المختار صلاي جمع الفتاوى وهذا منه لو شري على المانع ما قال انما مسكه حتى أحضر ما  
كثير او أراد المالك بيعه فان في المارح أحضر على بيعه لعمله ما كرام الأنا قول للمالك أعطيك  
رأس المال وجعلت من الرخ مصر المالك على قول ذلك اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** هل  
للمصارف الادعاء **جواب** نعم في الحامية والمصارف أن يعمل ما هو من عادات التجار وهو الاضباع  
والادعاء واستيعاب الارض لمخط المال واستيعاب الدوا للعلم واختيار المكان والسر وما حاربه أن يعمل  
بمصر حاربه أن يركل غيره بذلك وله أن يرضي مال المصارف وأن يرضي به وأن يمتثل بمال المصارف وأن  
كل الذي أعسر من الأول وله أن يؤجل الشيء مدة المدة عند الكل وليس له أن يستدين على المصارف  
بحوان يشتري بأكثر من مال المصارف كمال قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل الا ان يأذن له  
بالاستدانة فصا وقامه بها والله تعالى اعلم **سئلت** في مال المصارف ان ادأ صا ديباع الناس  
وامر المصارف من مصر له هل يصح في ذلك فالجواب قال في الحامية ولو نصرت المصارف وصار  
مال المصارف ديباعا للناس وامتنع المصارف من القصاص فان لم يكن في المال ربح كان له أن يبيع عن  
القصاص وقال له أهل رب المال على العرما أي وكل وان كان في المال ربح ليس له أن يبيع عن القصاص  
في يومه بالمعاشي لم يصبر المال باصا وادأ صا ديباعا للناس فبها رب المال عن القصاص  
وقال انما المعاشي بمائة أن يأكل المصارف فان كان في المال ربح فالقصاص يكون للمصارف وان لم يكن  
فيه ربح فرب المال أن يبيع عن القصاص ويحذر المصارف على أن يبيع رب المال على العرما اهـ والله  
تعالى اعلم **سئلت** هل للمصارف وهو في مصر صفقة مال المصارف فالجواب ليس له ذلك  
لأن الحامية المصارف ما دام يعمل في مصر كانت سفته في ماله لا في مال المصارف وفي سمره مضمومه  
ومشروبه رزكو به وكسوته تكون في مال المصارف من غير اسراف والدواء وأجرة الحمام والاختيام  
لا تكون في مال المصارف اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** اذا حوت العادة بين التجار والمصارف  
بأن المصارف يأخذون من الناس أموال المصارف ويخططون لولاها هم التجار عن ذلك هل لا يصح  
حينئذ المخط فالجواب نقل في الكملة عن فتاوى أبي الليث ما منه اذا دفع الى رجل دراهم  
مصارف لم يقل له عمل برأيك والمحال ان معامل التجار في تلك المدة انهم يخططون الاموال وأرباب  
الاموال لا يؤمنونهم عن ذلك وقد علم التجار في مثل هذا حوت أن لا يصح ويكون الامر محولا  
على ماله او ما ود كرك في الملقط حسم ما قبله في السقيع اعم في هذه الصورة لا يصح بدون ربحي اهـ  
وافقه تعالى اعلم **سئلت** حين دفع دراهم لرجل ثم قال ادفع دفعه اليك فصر وقال المدفوع  
اليه مدرا صا ومصارفة على يكون القول فالجواب يكون القول مدعي المصارف لان الادفع بدعي  
عليه الصم ان بعد ما يقع على أحد المال بانه والد قارب المال اهـ من تعجب الحامد به عن الحامية  
وافقه تعالى اعلم **سئلت** عن أسرة الحامد مال المصارف هل تصح في مالها فالجواب نعم  
بما في ذلك في تعجب الحامد قوله الله تعالى اعلم **سئلت** في المصارف بين مسافرون اني لو ان  
دمعرون حسن القائل فيتعصون لاخذ أموالهم فيصومهم هل يعطون اياهم لمخط الباقي وهل  
لا يعطون

مطلب أراد المالك بيع  
العروض والعامل بماله

مطلب يملك المصارف الايداع

مطلب صار المال ديباعا  
الناس هل يجر العامل  
على تحصيله

مطلب المصارف ادا عمل  
في مصره صفقة في ماله

مطلب في خط مال المصارف  
على غير ملك العادة

مطلب قال الادفع دفعه  
فصر وقال المدفوع اليه قرا

مطلب أسرة الحامد في  
رب المصارف

مطلب لا ضمان على المصارف  
فيما أعطى من ماله التحصيلها

لا يضمنون في حاجيت بهم انهم لا يضمنون قال مشاعنا رجعهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب  
 انما يعلى من مال المضاربة الى سلطان طمع في اخذ غصب او كذا الوصي لان مقاصد الاصلاح اذ طامع  
 البعض لتجديص الكل جائز وأصله خلع المضرب عليه السلام لوح السفينة بحافة ظالم بأخذ كل سفينة  
 صالحة غصبا فاشبهه ما لو وقع في يدهم حرق تناول الوديعة الى اجني لا يضمن كذا في البرزانية اه  
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن مضارب قال له رب المال اعمل برأيك فقول له ان يصلي من مالها  
 ان يره مقدار اربع وجوه المصاربة فاجواب نعم قال في الحاية ولو قال رب المال اعمل برأيك كان  
 له ان يدفع الى غيره مضاربة ويشركه ويحط ما له بمال المصاربة اه والله تعالى اعلم **سئلت**  
 في مضارب مضاربة مفيدة بمكان أو زمان أو نوع من السلعة خالف ما قد يوجب المال هل يضمن حيث  
 فاجواب ما في شرح الملتقى وهو هذا ان المضارب ان خالف فخاص بالوجود التمتع منه الى مال  
 غيره فصار غاصبا يضمن اه نسقه في المرأة والله تعالى اعلم **سئلت** عن المضارب هل يملك  
 الشركة مع ضربه بمال المصاربة بدون اذنه من رب المال فاجواب انه لا يملكها الا اذن أو اعمل  
 برأيك في الدار المختار ما فيه لملك المصاربة والشركة وانما طالع نفسه الا اذن أو اعمل برأيك اه والله  
 تعالى اعلم **سئلت** عن مضارب طلب منه رب المال الحاسبة تفصيل اهل يجرى على ذلك فاجواب  
 ان قارى الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أوس العاصم في المضاربة بحساب مباحه أو ما  
 صرفه فقال لا أعلم حسابا لو اقامت وتصرفت وتوفي هذا القدر هل يلزمه عمل بحاسبته اجاب القول قول  
 الشريك والمضارب في مقداره اربع والحمران مع عينه ولا يلزمه ان يذ كر الامر مفصلا والقول قوله في  
 في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى اعلم

### كتاب الوديعة

**سئلت** عن شخص اذني على وديعة له اودع مودتهم وديعة فابكر الورثة ولم توجد الوديعة  
 في مخذه فاقام المذني بينة على ذلك فكيف الحكم **فاجابت** بان هذه السؤل الرفع مسئلة الى قارى  
 الهداية فاجاب عنه بقوله اذا اقام المذني بينة على الابداع وقدمات المودع مجهول لا للوديعة فليدكرها  
 في وصيته ولا ذكر مالها الورثة فضعنا في تركته فان اقام بينة على قيمتها اخذت من تركته وان لم يكن  
 له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عيهم ولا يقبل قول الورثة ان مودتهم وديعتها اليه لانهم  
 لمهم ضمانها فلا يبرون بهم ردوهم من غير بينة شرعية على ان مودتهم وديعتها اليه اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن مودع خرج من دله ان ياتي بالوديعة وترك الباب مفتوحا فرقت الوديعة هل  
 يضمن فاجواب نعم يضمن وقد اثنى بذلك في نتيجة الفتاوى ونقل عن جامع الفصولين ما منه خرج  
 الودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار احد لم يكن المودع في مكان يسع حسن الدخان  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن وضع عند آخره وقال هذا وديعة عندك وذهب ثم ذهب الثاني  
 وترك فضاع هل يضمن فاجواب نعم يضمن قال في الدرر والوديعة هي امانة تركت الحفظ وكما لا يجاب  
 من المودع كادعتك أو ما ينوب متابعه قولاً أو مفصلاً من وضعه بين يدي رجل سواء قال هذا  
 وديعة عندك أو سكن وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاستخرو ترك الثوب غصه فباعه صار ضمانا لان  
 هذا الابداع منه عرفا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل اودع شيئا عند آخر وقال له لا تسقه الى  
 عيالك قد غصبه اليهم هل يضمن فاجواب قال في الملتقى وان نسي عن دفعه الى عياله ففقد عن السن له  
 بد منه ضمن وان الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده ونسي بحفظه النساء الزوجية لا يضمن اه  
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن المودع اذا اقر بالوديعة وقال اني وضعته في مكان لا أدري أي

مطلب قال له اعمل برأيك  
 كان له ان يدفع الى غيره  
 مضاربة

مطلب المضارب ان خالف  
 كان غاصبا

مطلب لا يملك المضارب  
 الشركة مع غيره الا باذن

مطلب هل يجبر المضارب  
 على اعطاء الحساب مفصلا

مطلب اقام المذني بينة  
 على الابداع وقدمات المودع  
 مجهول لا تؤخذ من الشركة

مطلب خرج المودع من  
 الدار والباب مفتوح فرقت

يضمن

مطلب تركه عندئذ وقال  
 هذا وديعة عندك فقام زيد

فضاع يضمن

مطلب اودعه وقال له لا  
 تسقه الى عيالك الخ

مطلب قال المودع وضعت في  
 مكان لا أدري أي مكان هو

مكان هل يصح في فاحشته فانه يصح كافي فاصحان وعبارته ولو قال لأدري وصعته في داري أو  
 في موضع آخر كان صامعا اهـ وقد أقي بذلك في النتيجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع  
 إذا قال وصعته أعني ثم ردها إلى فاحشته هل يكون صامعا فالحق جواب ان صوته المالك  
 في المودع إليه لا يصح وان كسبه من الإدارة هل على المودع قال في جامع العصولي لو قال أو دفعها  
 عند أحسن ثم ردها إلى فاحشته هل يملك عندى وكذا للمودع من الأمان بهي إذا قرأ وجوب الصمان عليه ثم  
 أدعى المرأة فلا يصح في الآسنة وفيه أيضا للمودع لو حالف ثم عاد إلى الوفاق أعيا بغير أو صوته المالك في  
 المودع لا لو كسبه إلا ان يرضى على المودع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أودع رجلا شيئا  
 جاء أحدهما بطلبه هل يجوز له دفعه إليه وحده فالحق جواب لا يجوز له ذلك قال في المحيط أودعه  
 رجلا من مكلا أو مور وبأودعها ثم غاب جاء أحدهما بطلبه هل يدفع إليه شيئا حتى يحصرا الآخر  
 عند أي حقيقة وهذا دفع المصنفه وقامه فيه من الوديعه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن المودع إذا قال له رب الوديعه أجل إلى الوديعه اليوم فلم يجعله إليه حتى مضى ذلك اليوم وهل يملك  
 عنده هل يصح في فاحشته بانه لا يصح إلا الواجب عليه التخليص أو ما لا ذهاب من المالك ولا  
 اهـ من الكهوى بقلاع العمادية **سئلت** عن المودع إذا مات والوديعه معروفة بعينها هل  
 يكون أمانة في يد الوارث حتى ردها فالحق جواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي أمانة إلى ان ترد  
 اهـ من الكهوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحق في دعوى الوديعه بيان مكان الادعاء  
 فالحق جواب نعم يجب بيانه قال في السكينة والحاصل انه يجب بيان مكان الادعاء مطلقا لا الزدعير  
 وأصح على المودع وليس مؤنة الرد عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له محسوسا عند المنع ولو  
 لم يمس المالك رعا الحق للمودع ضرره وهو مدفوع اهـ ووجه مطلقا أي سواء كان له أجل أم لا والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوديعه إذا طلبها صاحبها فسلمها وهو يقدر على تسليمها ثم صاعته هل  
 يصحها فالحق جواب نعم يصحها حينئذ قل الكهوى عن الهدية ما نصه فان طلبها صاحبها فسلمها  
 وهو يقدر على تسليمها صحها لانه متعقل بالمعنى وهذا لا يملكه لمن يكر راصيا بما سماه كنهه يصح  
 بحسبه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في وديعه وصهها ان كان عند رجل ثم أتاه أحدهما فطلبها  
 ولم يسلمها إليه هل يكون صامعا فالحق جواب لا يكون بذلك صامعا قال في الرارية ولو وصعه ائمان  
 دفعه من أحدهما لا يصح اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع عند آخر وديعه وقال  
 له ادا من دفعه إلى أي خات فاذها إلى أسه وله وزر آخر هل يصح له نصيبه فالحق جواب نعم  
 يصح له نصيبه كما نقله الكهوى عن الوحي اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قضي بالوديعه التي  
 عنده دين صاحبها هل يصح فالحق جواب انه يصح في الصحيح كافي جامع العصولي اهـ والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عما إذا كره للمودع حصول القتل على دفع الوديعه إلى غير المالك فاحقه ما كرهها  
 هل لا يصح فالحق جواب انه لا يصح حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يقتل أمره بقتله أو بقطع عوصه  
 أو بضره من يأتى على ماله على نفسه أو عوصه أو بقتل جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كإتمام من كلام  
 العلماء فأداه الخير إلى في فتاويه الميريه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاب إذا كان يده أمانة  
 لولده انتقلت له من أمه أرنا خات ولم يوص من أمه ولم يوص حتى تركته هل يصير ديني الحركة ففاحشته  
 بأهل الاصير ديني تركه كافي الاشياء فانه كرايا الامانات تنقل مع موهبة الماتوع من تجهيل الأني  
 مسائل منها الاب ادا مات محجها لاملاله قال في الخيريه ود كرها الميراثي فأولع العصول العمادية  
 ولنه كرها في قولين مرقن بسه ودين الوصي فقال وفي العصول العمادية والوصي ادا مات محجها لالا  
 يصح وإذا حلفه عال يصح والاب ادا مات محجها لا يصح وقيل لا يصح اهـ قال في خير ران في المسألة

مطلب قال وصعته أعني  
 أجبي وردها وصعته الخ  
 مطلب أودعه ائمان ثم جاءه  
 أحدهما لا يجوز له الدفع  
 إليه  
 مطلب قال للمودع لو دفع أجل  
 إلى الوديعه اليوم فلم يجعل الخ  
 مطلب مات للمودع والوديعه  
 موحودة نصيبها تكون أمانة  
 في يد الوارث أو الوصي  
 مطلب يجب بيان مكان  
 الادعاء في دعوى الوديعه  
 مطلب طلب الوديعه فلم  
 يسلمها له حتى صاعته يصحها  
 طلب وصهها ائمان فطلبها  
 أحدهما فلم يسلمها صاعته  
 لا يصح  
 مطلب قل ادا من دفع  
 الوصية إلى أنى فدفعها إليه  
 بعده وله وارث آخر يصح  
 له نصيبه  
 مطلب قضي للمودع بالوديعه  
 دين صاحبها  
 مطلب كره المودع يحو  
 القتل على دفع الوديعه إلى  
 أجبي فعلى لا يصح  
 مطلب تنقل الامانة بالمرث  
 عن تجهيل موهبة الأني  
 مسائل

ولن والذي يظهر أن حجة عدم الصمان لأن الأب أقوى من نسيه من الوصي فادع المصم الوصي فإلا  
يصم الأب أولى وقد نص في الوصي أيضا قول بالصمان وأقصر على عدم الصمان في الأب أكثر من  
العلماء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال رددت الوديعة عليك هل يصقو فأجواب  
بمصدق بميمه قال في المحيط لوقال المودع رددت الوديعة اليك أو صاعت عني وأبكر المودع وقال  
لا بل أنا متها فاقول المودع مع ميمه لا بمسكرو حوب الصمان معي لأن صاحب المال يتبع الصمان  
معي لا يتيقن القول الوديعة عني ذلك خدمهم حين اتعب الزدة وألقته انصرفت صاحب المودع به كبر ذلك  
وكان مديا بصورة منكر معي والعبرة لاني فإن أظا المصمة فالبينة به المودع لأن بينة المالك  
حامت على بق الزدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع أقر بالوديعة ثم أديها لصانع  
دل الإدرا هل يصم والحالة هذه فأجواب نعم قال في السقيع وفي العيون إذا طلب المالك الوديعة  
فقال أطلبها عدا فاعادها اليه قال المودع صاعت قل أقرارك أو بعد  
هنا قال قل أقراري يلزمه الصمان للمناس لأن قوله أطلبها عدا أقرار صمها أم ما صاع فإذا قال  
صاعت كان توافقا قال صاعت بعد الأقرار لا يصم إلا لا ما صاع خلاصه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن مودع أمره المالك بحفظ الوديعة في الدار العلانية فخالص وجعلها في دار أخرى  
فصاعت هل يصم فأجواب نعم قال في اللقي وأن أمر بحفظها في دار خفية في غيرها يصم اه  
وفي شرح المحم للملكي أمره بالحفظ في بيت من دونه فخط في بيت آخر صمها سألوه لم يصم بخلاف  
الحالفة في الدار لا صمها بحال في الحرز عا لانه يصدق عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن مودع في سببية الحرق في السببية فصار الزكاي يرمون بأنهم في القوارب يرمي هو بمصم في  
دار وصاعت أمواه مع الوديعة من غير نسيه ولا تصمير حيث لم يصدقه إلا القوارب عني ولم يمكنه  
عليه أهول لا صمان عليه والحالة هذه فأجواب أن مثل هذا السؤال في السقيع وحاصل جوابه  
فيه أنه لا صمان عليه بخلاف ما إذا عكس من الخطط سألوه فأنكرها فانه يصم صام اه ثم ذكر ما صم  
نلت شقة من الماقورة وترك الراعي أسعها وهو في سعة من ذلك لا صمان عليه فيما نلت إلا لاجتماع  
أن كان الراعي حاضرا وإن كان شقة كذا كذلك عدا في خفية وعندهما يصم وأما لا يصم عني  
ولن ترك الخطط فيما نلت لأن الامن لا يصم بترك الخطط إذا ترك بمصر عدا ما إذا ترك بعد رواله  
يصم كالمودع الوديعة إلى أجنبي حاله الحرز بقوله لا يصم وإن ترك الخطط لانه ترك بعد رواله  
ولما ترك الخطط بعد رواله لا يصم الباقي وعندهما يصم لانه ترك بعد رواله الاحتراز عنه قال صاحب  
الحسين فورأيت في بعض النسخ لا صمان عليه فيما نلت إذا لم يصدقه من بعده لبردها أو بغيره ليجز  
صاحبها بذلك وكذلك لو تمت فرقا ولم يصدقه على امتناع الكل فأبى العن وتترك العن لا يصم  
لانه ترك جميع العن بعد رواله يصم لا يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن دخل حسانا موضع له الحارس العوطة ليصنع ثيابه عليها عدا أو ثوبه ووضعها على العوطة ودخل  
وأبسل وخرج ولم يجد بعض ثوبه هل يصم الحارس فأجواب ما في السكلة من أن حيا به  
نصه لا لا الخطط وقد نص في المحيط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع قال صاعت الوديعة  
من مبري ولم يصع معاني من مالي هل يصق بميمه فأجواب نعم قال في السكلة عن مؤيد  
زاده عن الواقعات ما نصه إذا قال ذهبت الوديعة من مبري ولم يده من مبري شيء يقبل قوله مع  
ميمه اه وقد تقدم ذلك في الوهانية حيث قال

مطلب بصق المودع في  
دعوى الرديميه

مطلب أقر بالوديعة ثم قال  
صاعت قل أقراري يصم

مطلب قال صمها في المحل  
العلاني موضعها في غيره  
يصم

مطلب مودع في سببية  
الحرق في سببية الحرق  
أمواله كالوديعة لا يصم

مطلب نلت شقة من  
الماقورة ولم ينسها الراعي  
لا صمان عليه

مطلب دخل الحارس موضع  
له الحارس ووطئة موضع  
ثيابه عليها صاع منها العن  
يصم الحارس  
مطلب قال صاعت من بنى  
وحدها بصق بميمه

وإن قال قد صاعت من الله وحدها \* يصم ويستخلف فقد نتهور

قال شارحها سيدي حسن الزمير بل في قول ميمه لا يوقر بذلك عكس بأن يعمل المارق أو تركون

هي المقصودة وهو امر يصتق حالا لما لك اه والله تعالى اعلم في فائدة في الحاشية من حل دفع  
لغير عشرة ذراهم وقل حصة منها تلك الوجبة ودية عندك فاستلك الناص منها حصة وهلك  
الحصة الباقية من سبعة ونصها لان الحصة الواحدة مضمومة على العاشر لانها مضمومة  
بجمل السبعة وهي طرفة الحصة التي استهلكها نصها من الحصة ونصها من الامانة يصير  
هذه الحصة وهي نصف الحصة التي صاعت عصار المصيرين سبعة ونصها وقد تنظم ابن وهبان  
في قوله

وأودعها عشر أعلى النجسة \* له همة فاستهلك المجلس يحسر  
له سبعة قالوا وبصا داوب \* له النجسة الأخرى وفي الشرع يدسر

قال شارحها سيدي حسن الشيرازي رحمه الله تعالى قال وهذا على غير الصحيح لان الهمة العارضة  
على البعض وقد ساطت للمالك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة كآي البرارية دفع اليه انما  
بصعها هبة وبصعها ممانرة فلو كتبت بصيصة هبة الهمة اه أي ولا بصيصة حصص الممانرة لانها آمنة  
وبوله بصيصة الهمة اعما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المقتضى فلا ضمان مطلقا لآي الوديعة  
ولا لآي الهمة العارضة على المقتضى اه أي أقول في آي قوله وهو خلاف المقتضى بطرا فان عدم اقامتها  
للمالك هو ظاهر الرواية قال في الحيرية ولا تبعيد للمالك في ظاهر الرواية دل الرائي ولو سلمنا ثبوتها على  
حتى لا يبعد تصرفه فيكون مضمونا عليه وبمعديه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاصيها  
وروي عن ابن رستم مثله وذكر مصداقها ان يبيع المالك وبه أحد المشايخ اه كلام الرائي قال الحبير  
الرملي ومع اقامتها للمالك عنده البعض أجمع الكل على ان الواهب استرداد هاهن الموهوب له ولو كان  
دار حرم محرم من الواهب قال في جامع الأصول رامي العتاي في الفصل ثم اذهبتك أثبتت بالرجوع  
للوهاب هبة فأسد لدى ربح محرم منه اذ العارضة مصعوبة فاذا كانت مصعوبة بالقيمة فله الملاك  
كانت مستحقة الرقبة للهلاك اه وكذا يكون للواهب الرجوع فيها يكون لانه بعد موته لم يتركها  
مستحقة الرقبة وبصيصة الملاك كالباع العارضة امانات أحد التائين بقرينة نقصة لاه مستحق الرقبة  
ومضمون الملاك اه قال في رد المحتار بعد نقله لكلام الحيرية وأفتى به في الحامدية أيضا والساحية  
وبه حرم في الجوهرية والعرضية ونقل عن المتني المقتضى بالقيمة أنه لو باع له الموهوب له لا يبيع وفي نور العيني  
عن الوجبة الهمة العارضة مصعوبة بالقض ولا يثبت للمالك فيه الا بعد أداء العوض بص عليه محمد في  
المسوط وهو قول أي يفسد اذ الهمة تنقلب عقد معاوضة اه وذكره هبة المشايخ فيما يقم لا تبعيد  
للمالك عند آي حصة وفي القهستاني لا يبعد للمالك وهو المختار كآي الصعرات وهذا مروي عن أبي حنيفة  
وهو الصحيح اه حيث علمت انه ظاهر الرواية وانه بص عليه محمد وروى عن أبي حنيفة ظهر انه الذي عليه  
العمل وان مخرج بأن المقتضى بحال انه ولا سيما ان يكون ملكا عندنا كآي أبي ويكون مضمونا كما علمه  
في حقه الموهوب له فاعتمه وانما أكثر من النقل في مثل هذه التكررة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس  
لرؤم الضمان على قول المخالف ورواها دعوة مائعة في العيب ثم بعد هذا نقل عمار البرارية وهي  
عنده وهل يثبت للمالك ما قبض قال الباقي بعد الامام لا يبعد للمالك وفي بعض التاوي يثبت فيها  
أسد ان يبعثي ونص في الاصل ان الموهوب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يعزل  
له اياك حيث أطل البيع بعد القبض ونص في التاوي انه المختار قالوا رأيت تحيط بعض الافصل  
لي هاهن الخ بعد نقله ذلك وانت تراء عرار رواية افادة للملك القبض والامانة الى بعض العتاي  
للمعارض ورواية الاصل واذ احتارها فاصحان قال وقوله أي العتاي لفظ العتوي آكد من لفظ  
صحيح فبذلك يجمع عمومها لاسيما مثل هذه النقصة في مثل سابق الراي فاذ انما قلته تقتضي ربحا

مطلب دفع له عشرة دراهم  
وقال خمسة خمسة وخمسة ودية  
هاستاك العانض خمسة وهناك  
الباقي بصي سمعة ونصا

10

مطلب مودع وضع ثوبه  
مع ثياب الوديسة ودفعها  
لها انضاع ثوبه يكن معصونا

مطلب تعرضه للصوم  
فري الوديسة وتخاص  
بالجل باليمن

مطلب اذا كانت الوديسة  
بخاف عليها الفساد وصاحبها  
غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الادياع  
ولا الاعارة  
مطلب غاب وله وديسة  
عنده آية مثلا الخ

مطلب استهلك حنطة  
وديعة عنده يلزمه مثله  
مطلب لاضمان على الادل  
اذا ضاع منه المتاع بدون  
تقريط

مطلب اودع انصاب  
للمصوب عند رجل ثم  
رثه اليه يرباارة

مطلب وضع ثوبين يدي  
رجل فقال لا آقبه

ما دل عليه الاصل اه فليحفظ فانه مهم **سئلت** عن مودع يفتح الدال وضع ثوبه مع ثياب الوديسة  
ثم دفعها اليها او منى ثوبه فضاع عند المودع بكسر الدال فهل يضمن فالجواب مافي فاضمان وهذا  
مودع جعل في ثياب الوديسة ثوبه ففعله اليها او منى ثوبه فيها فضاع عنده ضمن لان حيثما اخذ  
ثوبه فغير بلائته والجهل فيه لا يكون عذرا اه قال في نور الدين ينبغي ان تضيق المسألة بما لو كان غير  
عالم ثم علم بذلك وضاع عنده او الا فلا سبب للضمان أصلا فالحال هو ان قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس  
على الإطلاق اه أي بل هو مقدر على الذم يمكن أخذه بتسليمه فأن كل ما كانا فان رب الثوب وسلم ثوبه  
مع جله الثياب هذه امأظهري والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي جمل على جملته شدة ثياب  
ليوصاه الى البلد الفلاني بآجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للصوم فطرح الشدة وهرب بجملته  
فضاعت الشدة فهل يضمنها فالجواب من التكملة عن فتاوى أبي الليث ان كل ما لا يمكنه التخاص  
مهم بالجهل وما عليه وكان يعلم انه لو جله أخذ للصوم منه الجمل وما عليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك  
الحفظ مع القدرة عليه اه بالحق والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كانت الوديسة غائبة يضمنها  
وكان صاحبها غائبا فما يصنع للمودع حينئذ فالجواب انه يرفع الامر الى القاضي حتى يسمعه فان لم يرفع  
حتى يفسد فلا ضمان عليه قال في المراء توفي فتولى أبي الليث اذا كانت الوديسة غائبة يضمنها عليه الفساد  
وصاحب الوديسة غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يسمعه جاز وهو الاول وان لم يرفع حتى يفسد  
لا ضمان عليه لانه يحفظ الوديسة على ما أمر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد قاض باعه او حفظ عنهما  
اصحابها كذا في المراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب  
الوديسة ولا يدري أحي هو أم ميت فقلبه ان يعسكه ما حتى يعلم موته ولا يتصدق بمختلف الاقطة اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمودع الادياع والاعارة فالجواب ليس له ذلك فان فعل ضمن قال في  
البرازية والوديسة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل غاب وله وديعة عنده آية مثلا فجات امرأة الغائب الى المودع وطلبت منه ان  
يدفع اليها الوديسة استغفها على نفسه فهل تجب الي ذلك **فوجبت** قال في الخاتمة رجل غاب فجات  
امرأة الى القاضي وأحضرت والد زوجها وأتعت ان الغائب وديعة في يده وطلبت النفقة من ذلك  
المال قال محمد بن الفضل ان كان في يده والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة  
والاب مقربان ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع  
ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان  
القول قوله ولا يضمن عليه وان لم تكن الوديسة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى  
أعلم **سئلت** عن مودع استهلك حنطة مودعة عنده يوم العلاء فطلبه ربا اقيمتها يوم الاستهلاك  
هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه المثل فالجواب كافي لخيرية تقابلته مثله الاقيمتها يوم الاستهلاك  
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دلال ضاع منه المتاع بدون تقريط منه هل لاضمان عليه  
فالجواب نعم لاضمان عليه والحالة هذه لانه أمين لا يضمن الضياع والقول قوله يضمنه فيه كافي لخيرية  
**سئلت** عن غاصب اودع المنصوب في يده رجل ثم رثه المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان  
فالجواب نعم يبرأ كغيره غاصب الغاصب اه من الخيرية وفيه أيضا اتفق للمودع بعض الوديسة  
على نفسه وهلاك الباقي لا تقريط ضمن ما اتفق فقط والقول قوله يضمنه فيه اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وضع بين يدي رجل ثوبين ثم اودع المودع له فقال لا آقبه فوضعه وذهب فضاع الثوب  
فهل يضمنه الجالس أم لا فالجواب قال قاضيان ولو دل الجالس لا آقبه الوديسة فوضع بين يديه  
وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالذم لغيره مودعا بدون القول اه والله تعالى أعلم **سئلت**





غيره يصح قبل ان يدعى ان كرمه مسروق قال ان كان له ما ليس تصبغ والا فهو تصبغ وان سرق  
منه او عراجه اصابته من غيره لا يصح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مودع طلب منه رب الوديعه  
وديعته فقال لم تدعى شيئا ثم قال لا وتدعى ولكنك لها كت د كرى الكتاب انه يكون صاحبان قال  
المودع اولاد اعدا عليه فكما ثم قال بعد ايام لم اعطكمها ولكنكم اصعنت لا يقبل قوله ويكون صاحبا وقال  
عسى ان يرحمه الله تعالى لا يصح والصحيح ما ذكر في الكتاب اه من قاصيها والله تعالى اعلم  
**سئلت** هل يصح رد الوديعه الى مالكها عند طلبه فالحواب نعم الا في مستثنى احدها  
اذا كان سبيها فاد اصاحبه ان ياحده ليصرفه وحلا طما الثانية اودعت كتابا في ماله او افعال  
لروح او من ماله ولا وودع ان لا يدع الكتاب اليها الما فيه من ذهاب الحق ولما في الاولى من الاعانة  
على الظلم والمساكين في الحايه اه من العوائد اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مودع وضع  
الوديعه بحسبه في حايته وبام مضطعا مسروق منه الوديعه هل يصح فالحواب نعم كما في ذلك في  
معه الفتاوى واستدل لذلك على جامع العصولي وهذا منه وفي فوائد الرعياني رحمه الله تعالى  
وصيه تحت رأسه او حبه وبام مسروق لم يصح وكذا لو وضعه في يده وبام وهو الصحيح والله مال  
المرحى رحمه الله تعالى في شرح كتاب البرقة قال اعابى في الفصل الثاني لو امان فاعدا امان  
الا صناع يصح الا في السر اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن المودع اذا قال وصيه في يدي وقت  
وسيت فصاعته هل يصح فالحواب نعم كما في جامع العصولي في الفصل الثالث والثلاثين  
والله تعالى اعلم **سئلت** عن مودع عاب عن داره فأتاه احمى وقال له انى حاحه في دارك واخذ  
منه المناع فلما رجع المودع لم يجد الوديعه هل يصح باعطائه المناع لذلك الاجبى **فواضح** في  
لا يصح كما في جامع العصولي قال قبل فمجرد الفصل بدع المناع الى الاحدى ان يصير ماله امانة عاينه  
في يده يقال لا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رب الوديعه اذا قال للمودع ادعه الى دارك فقال  
دعني اليه وانكره فلا بدع اليه او قال ربه المنة وهما اليه هل يصدق للمودع في الدفع اليه **فواضح** في  
بانه يصدق به في حق ربه الله تعالى في حق ايجاب الضمان على المودع اليه كما في جامع العصولي من  
الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل قال انى وكيل من فلا يقص الوديعه  
وصفه المودع هل يؤمر بالاسام اليه **فواضح** في بانه لا يؤمر بالسليم اليه كما في مختصر القدرى في  
العاه وذلك لان امره وقع في مال الغير وهو لا يملكه اه من السعة والله تعالى اعلم **سئلت** عن  
مودع اتى هالك الوديعه فصالحه ربه على منع دفعه له هل يصح هذا المصطلح فالحواب انه لا يصح  
الصالح المذكور قال في الاشياء فلا يصح مع المودع بعد دعوى الحلاله اه فان طوهر الوديعه عند آخر  
برء البذل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من السقيع في المصارف والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن احد مال غيره طما نعمات المأخوذه منة وقا الى الورقة هل يبرأ الى دالى الورقة  
فالحواب ذل في الحايه يبرأ الى الما من الدين وسبق حق الميت في طلبته لياه ولا يرجع له الخروج  
عما الا لثوبه والاستعجال في الدعاء اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعه في  
حيه وذهب الى مجلس فحق مسكر فصاعته منه الوديعه مسروقه او سقوط او غير ذلك هل يصح والحاله  
هذه **فواضح** في قال في الحايه قل يصحهم لا يصحهم لانه حط الوديعه في موضع يحط به مال بهه وهو  
حسبه وقال يصحهم هذا الما يبرل عقله اما اذا رل عقله بحيث لا يملكه حط ماله يصير صاحب ماله غير من  
المطع منه يصير ماله او مودعا غيره اه والله تعالى اعلم **سئلت** اذا كانت الوديعه صوفا  
فاكاه السوس هل يصح المودع فالحواب لا يصح بخلاف قرص الما اذا لم يسد للودع الثق بعد  
علمه ولم يجر المالك بذلك فانه يصح قال في الوهابية

مطلب بين انكر الوديعه  
ثم قال هلكت

مطلب يحس رد الوديعه  
عند طمان الا في مساين

مطلب صاحب حاوت  
وضع الامانة بحسبه في حاوته  
وبام

مطلب قال وصيه متهاين  
بذى وقت وببب فصاعته  
بهم

مطلب اعطى مفتاح داره  
لاجبى فصاع الوديعه  
هل يصح

مطلب قال ادعه الى يدي  
وقال ذمتهما

مطلب قال انى وكيل من  
الوديعه الخ

مطلب احد مال غيره ورده  
الى ورثه بعد موته ببرا  
مطلب وضع الوديعه في  
حيه وسكر فصاعته هل  
يصح

مطلب اذا كانت الوديعه  
صوفا فاكاه السوس  
لا يصح

وتارك نشر الصور صباعا سلم \* يهين وقرص الحار بالعكس يؤثر

اذ لم يبدأ الثوب من بعد عمله \* ولم يعلم الملاك ما هي تعمر

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلب الودعة فقال له اللودع هي عدى أدومهالك وبعد أيام أتى هلا كهنا على الطلب هل يقبل منه ذلك **فأجاب** انه لا يقبل منه ذلك ويهين كفى حوائى الرملى على جامع العصولي وديها أنصا امره أو دعت أخرى سوارا فطالبتة قالت عدى امره على ثلاثة أيام وأحصره لك فلما صمت أذعت انه صاع قبل قولها عدى وانما استجبت رجاء ان تحده فاجبت بالهينان ودكرى للثقي اذ قال اللودع صاعت مبدعة ثمانية أيام وأقام اللودع بينة ام كانت عسده ممد يومين حال اللودع وحدها فصاعت قبل هذا ولا يهين ولو قال أو لا يست عدى ثم قال وحدها فصاعت يهين اه بحر وبه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اللودع اذا سقط منه شيء على الودبة فاصد هاهل يهينها **فأجاب** نعم **قل** في الاشياء الامين اذ هلك الامانة عنده لا يهين الا اذا سقط من يده شيء عليها وفي الصبغة وقع من رتب اللب شيء على ودية عده فاصد هاهل أو عثر عليه ان سقط فاصد هاهل اه وفي العواذيل بينه اللودع اذا سقطت الودبة من يده فصدت لم يهينها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اللودع اذا راد صوع الودبة في كنه أو في طرف عمامته هل يهين **فأجاب** ما في العراير يقرط رواها على الودبة بطرف الكم أو العمامة وصاعت لا يهين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اللودع اذا راد صوع الودبة في حبه فوقع في الارض فصاعت هل يهين **فأجاب** نعم يهين كفى الراربه وصارته ألاما هاهل في حبه فوقع في الارض وطى ام او قمت في الحيب فصاعت يهين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اللودع اذا راد صوع الودبة في حبه فعقدت منه بلا تعذ ولا تنصرف في الحفظ هل يهين **فأجاب** انه لا يهين كما أتى بذلك في الحامدية واستدل على العمادية وكذا اذا جعلها في حبه وحصر مجلس النسق وسرت منه لا يهين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وضع الودبة في حانوته وأجلس اسبه على باب الحانوت فصاعت الودبة هل يهين **فأجاب** ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يهين والا يهين اه راره والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل الناصع لو أعطى ما وكل بنيه الى الدلال فصاع هل يهين **فأجاب** نعم يهين **قال** أبو السعدي فنع المعتبر من كتاب الوكالة ولودع المبيع الى الدلال فصاع في يده يهين في الحمار كما لو قال بنته وسلمه من رجل لا أعرفه وصاع الثمن يهين **قال** القاسمي لانه لا يملك المسلم قبل قبض غشه اه **قال** أبو السعدي وود مراد العامي انه لا يملك المسلم على لا يعرفه لا مطلقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دبع ثوبه الى حياط ليحمله فوصعه في حانوته فصاع هل يهين **فأجاب** ما في الحانوت وهذا صرح رجل دبع حصه الى حياط ليحمله فتركه في حانوته بلا مصرف ان كان في الحانوت فاصد وفي السوق حارس لا يهين **قال** رحمه الله تعالى وقد ذكرنا الحانوت المختار في كتاب الاحاراب انه لا يشترط الحياط والحارس والحاصل ان العبرة للمعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا أو علق الشبكة على بابها وذهب فليس تبيع هار او في الليل يصيب وفي حوار زمي اليوم والليالي ليس تبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جند الودبة ثم أتى الرذهل يقبل منه ذلك فاحتمت به على الخلاصة ولو جند الودبة ثم أتى له رذاه به ذلك وأقام اليه قامت وان أدام اليه لم يهره فاصل الخود وقال غلط أو سبت أو طبت اني دقعت افا با صادق في قول لم يستودعي قالت بنته انصاف قياس قول أني جمعة وأنى يسر حرمه والله تعالى وفي الاصله لو قال لم يستودعي ثم أتى الرذاه لاله لا يصدق ولو قال ليس له على تبي ثم أتى الرذاه لاله لا يصدق اه **سئلت** في مودع يلبس ثوب الودبة ويترعه فصاع في غير وقت الاستعمال هل يهين **فأجاب** لا يهين كفى القية والله تعالى أعلم **سئلت** عن دلال عرض الثوب على صاحب دلال وتزك عسده

مطلب طلب الودبة وعال  
أدومهالك ثم أتى هلا كهنا  
صابقا

مطلب سقط منه شيء على  
الودبة فعسدت يهين

مطلب وضع الودبة في كنه  
أو طرف عمامته فصاعت  
لا يهين

مطلب وضعها في حبه  
فعقدت بلا تعذ لا يهين  
مطلب وضع الودبة في  
الحانوت وأجلس اسبه على  
باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل الناصع اذا  
دفع الى الدلال فصاع يهين

مطلب دفع ثوبه الى حياط  
وتركه في الحانوت الخ

ب

مطلب جند الودبة ثم أتى  
الرذ

مطلب في مودع استعمال  
ثوب الودبة وصاع في غير  
وقت الاستعمال لا يهين

مطلب دلال عرض الثوب  
على صاحب دكان وتركه  
عنده فضاع

مطلب قال له اذنته المن  
يصلحها ففعل ثم التمس عليه  
الدفعه اليه

مطلب دفع ثوبه الى دلال الخ

مطلب امره باخذ مال الغير  
ضمن الاخذ دون الامر

مطلب دفع الوديعة الى من  
يثق به وليس من عياله الخ

لما تامل منه فهرب رب الدكان فضاع الثوب هل ضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معنى الحكماء لعرضه  
الدلال على رب دكان وتركه عنده فهرب رب الدكان فذهب لم يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا بد منه في  
البيع اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل دفع الى آخر قمعة وقال له اعطه الى يصلحها ففعلها الى  
بعض اهل هذه الصنعة ثم التمس عليه المدفوعة المدة فمضى فضاقت هل يضمنها فالجواب انه  
لا يضمنها لكن وضع الوديعة في بيته ونسبها وقد هلك لم يضمن اه من معنى الحكماء مغر بالفتاوى  
ظهر الدين والله تعالى اعلم **مسئلت** قال في فائدة قال في معنى الحكماء ما نصه دفع ثوبه الى دلال ليعده فساومه رب  
حانوت بغير معلوم وقال احضر رب الثوب لاني عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الحانوت ورب  
الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عياله لانه ائمن واما  
رب الحانوت فلو انفق على انه اخذ رب الحانوت ليشتره بما سعى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ  
بغير دفعه او يضمن قيمته ولو لم ينفق على ثمن لم يضمن اذ المقبوض على سبب الشراء لئلا يضمن لو انفق على  
ثمن من كتاب الدعوى والبنات لصاحب المحبط اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن امر آخر باخذ مال  
الغير فاخذ هل يضمن الاخذ او الامر فالجواب قال في معنى الحكماء امره باخذ مال الغير ضمن  
الاخذ لا الامر اذ الامر لم يصح في كل موضع لم يصح الامر لا يضمن الامر قال في الدخيرة يضمنه  
الامر لو كان سلطانا لولا كان غيره اذ امر السلطان اكراه وعامه فيه والله تعالى اعلم **مسئلت**  
عن المودع اذا دفع الوديعة الى أحد أمثاله الذين يثق بهم ويحفظهم ماله وليس من عياله فضاقت هل  
يضمن **مسئلت** فاجبت نعم عاين الشرب لئلا يضمنه وهذا نصه وعن محمد بن حنبل في عياله اذا دفع الوديعة الى  
وكيله وليس في عياله او الى ائمن من أمثاله من يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم  
قال وعياله الغنوى وعزاه الى المقرائي وهو الى الحانوتي ثم قال وعن هذا بشرط في الضقة في حفظ  
الوديعة افعال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره أشباهه حتى  
ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمقاوضة وعبد الماذون له في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان الميال  
ليس بشرط في حفظ الوديعة اه والله تعالى اعلم

### كتاب العارية

**مسئلت** عن المير اذا ادعى انتفاعا بمقدار قبل مخصوص ولحق المستعير انتفاعا مطلقا فمن صدق منه  
فالجواب ان المصدق منه ما هو المعرف بالثقة لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفقتها كافي  
فتاوى فارسي الهداية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل اعار آخر سيف ليرهنه فرهنه الى اجل  
فاغتص الاجل فهل للمعير ان يطالب المستعير بضمض الزهن وردة اليه **مسئلت** فاجبت نعم له ان يطالبه  
بخلاص الزهن وله ان يحبسها الى ان يملك الزهن وله ان يدفع الدين الى الميرهن ويأخذها ويرجع عايدفع على  
المستعير اه من فتاوى فارسي الهداية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن العارية اذا طلم المير من المستعير  
فمردتها حتى هالك هل يضمن فالجواب نعم كافي البرازية والخلاصة والله تعالى اعلم **مسئلت**  
هل اذا كانت العارية مؤقتة فامسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الرد فهل يضمن  
فالجواب انه يضمن حينئذ ولو ان يستعمله ليمد الوقت هو المختار كافي جامع الفتاوى اه والله تعالى  
اعلم **مسئلت** عن مستعير فرس يركب عليها الى قرية فركبها او وصل القرية عليها مسالة ثم اودعها  
عند آخر فانت حنف آفها هل يضمن لو اخلال ما ذكر فالجواب انه لا يضمنها كافي فتاوى شيخ الاسلام  
على اقتدى واستدل له بما في البحر الرائق وهو هذا وله ان يدفعه على المقتضى به وهو المختار اه والله تعالى اعلم  
**مسئلت** عن استعار سلاحا وrehنه في دين عليه بدون اذن المعير فضاقت في يد الميرهن فهل يضمنه المستعير

مطلب اذا ادعى المستعير انتفاعا مطلقا فمن صدق منه  
والمستعير في الاطراف الاق  
والتمديد  
مطلب اعارة سيف ليرهنه  
الى اجل

مطلب طلب العارية فسلم  
يردها حتى هالك يضمن  
مطلب اتمسك العارية  
المؤقتة بعد وقتها فهاك  
يضمن

مطلب للمستعير ان يودع  
على المقتضى

مطلب استعار سلاحا فرهنه  
يدون اذن

فالجواب نعم يصح كما في ذلك شيخ الاسلام على أصحى وجه الله تعالى واستدل له الكهوي بما في  
البراريق من أن العارية لا تؤثر ولا ترهن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة عمدة المحدثين  
فقته على السمعير فالجواب نعم على المستعير وأما كونه على المعير وقد نظم ذلك صاحب الوهبانية  
بقوله  
على مستعير المبدطع مقرر \* وكونه على أعاريف

قال شارحها سيدي حسن النيربلاي هذا طلب الاستعارة أما إذا قل المولى خذ عني واستخدمه من  
عرائ يستعيره للدفع اليه تكون فقته على المولى أيضا لا مودة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن استعارة جزار القمار فقلت هل يصح **جواب** نعم فاحتج لا يصح قال في السمعير ولو

لله العارية في هذا المستعير فان كان العقد مطلقا لا يصح سؤله هل يكتفى حال الاستعمال أو في غيره  
ممن بالعمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة من السائر عليه الى المحل الفلاني فلما كان في  
أثناء الطريق هجم عليه اللصوص ولا قدرة له على دفعهم فأخذوه وقدر شرط عليه الميعاد الصمان هل

يصح فالجواب انه لا يصح والحالة هذه قال في الميور واشترط الصمان على الامين باطل به بقى اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار كمالا بقر أه مودعه محرطا وأراد اصلاحه هل يجوز له ذلك  
فالجواب ما في شرح الوهبانية العلامة النيربلاي من أن الكهري استعار كمالا بقر اه علم أن

صاحبه يكره اصلاحه لا يتقبل لأن المصير في مال العير لا يجوز وإن علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه  
بماسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه له ذلك والاراحع اعلم أو نصحه أو كتب في ورقة ووصفه  
في الكتاب ليكتب بخط مناسبات اصلاح كتب العلم من القران ولا يأن ترك اصلاح الا في القرآن

لا يوجب اصلاح بخط مناسبات اه وقد نظمه ابن وهبان في قوله  
وسعر رأى اصلاحه مستعيره \* يجوز اذا مولاه لا يتأثر  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعاريه أوصالي وبها أودع من يترك له ذلك أبدا فلا فلاح لم تركها

لك فما يصح لك ما سبقه في سائلك أو غرسك على أن يكون السائل هو - ل اداني أو غرس ثم أخرجه من  
أرضه يصح له ذلك كما وعد فالجواب نعم كما في نسخة الفتاوى قال فاما أرجبه منه من له قيمة الساء  
والقرص ويكون جميع ذلك لمصاحب الأرض ملكا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة أرضا

لبر وهاه رعيها فأردى بها أن أحدها من قبل حصاد الرعي هل ليس له ذلك فالجواب قال في  
النور واد الاستعارة هالبر رعيها ثم تؤخذ منه قبل أن يخصصه الرعي وقتها أولا اه والله تعالى أعلم

**سئلت** عن استعارة جلا فبقعه مفعيا له أي من حياته حتى لو لم يدعه لمبات خفف أبوه وذلك  
بدون إذن من صاحبه ومصاحبه يسكو الا ياب من حياته وليس للمستعير بيعة على دعواه فما حكم الله تعالى  
في الدارلة فالجواب انه رعي مثل هذا السؤال لحامد أئندى فاجاب بعائنه حيث كان لا يرضى حياته

لا يصح الداعج الداعج فقيته وان احتلف فقال المالك كانت حياته رعي وقال الداعج لا ترجى فالداعج على  
الداعج واليمين على المالك وادلتجزع البيعة وحلف المالك من الداعج فقيته يوم الدع والقول له في قد

القيمة معيه واداد على المالك زيادة عما يقول الداعج فعليه البيعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
قال لا آخر أعري دانتك هذه فسكت ماليتها فرفع الطالب الدالة فهل يكون سكوت المالك قولاً لنتم  
العارية فالجواب لا يكون قولاً لنتم به العارية ويكون الاستعانة عاصبا كما في المحلة وفي المرأ رحا

سعا وشا فسكت المالك ذكر نفس الأئمة السرخسي أن الاعارة لا تنتال السكوت اه والله تعالى  
ألم **سئلت** هل يصح الرجوع في العارية فاحتج بهم بصح الرجوع فيها قال في الدر المختار  
يرجع المعير متى شاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تطلى العارية تعوت المعير فالجواب نعم

مطلب استعار  
ومقته عليه

مطلب استعارة جزار القمار  
الح

مطلب اشتراط الصمان  
الامين باطل  
مطلب استعارة  
محرطا هل له اصلاحه

مطلب أعاريه أرضا  
ليبنى فيها أو يورس

مطلب فم استعارة أرضا  
للزراعة ورعيها

مطلب استعارة جلا فبقعه  
مفعيا له أي من حياته

مطلب قال أعري دانتك  
هذه فسكت فاحتجها

لا يكون سكوتها قولاً  
مطلب يصح الرجوع في  
العارية

مطلب تبطل العارية  
المعير

قل في الحاشية وإدابات المعبر أو المستعير تطل الأشارة كما تطل الاحار دعوت أحد للعائدين اه والله  
 تعالى أعلم في سئلت هل تصح العارية للملاك من غير عقد ولا يقصر في حاجته في لا تصح بذلك قال  
 في ابدار الخمار ولا تصح للملاك من غير عقد بشرط الصمان بطول كشرط عدمه في الزهر اه قوله من  
 غير عقد ما لو تقي صم اجاعا وقوله بشرط الصمان باطل هو عليه الاكثر اه من حواشيه والله  
 تعالى أعلم في سئلت في مستعير يفت الذاب مع عدمه هل يصح فالحجواب مان التوبر  
 وشرحه للمالئ وهذا منه ولوردة المستعير لا يفت مع عدمه أو أحرمه مشاهره لا يمازعه أو مع عدمه  
 ماله ما يقوم عليها ألا في الاصح أو أجبره أي مشاهره كما مره لكت تسلمه مهابر لا في بالسليم  
 المعارف بخلاف بعض كوهرة اه قوله يقوم عليها أي يتعهد بها كلسان وهو بيان للإطلاق في  
 كازم المصنف كما في الحواشي والله تعالى أعلم في سئلت هل عك الإبا عارة مال طوله فالحجواب  
 ما في السور ليس للإبا عارة مال طوله لعدم الدل وكذا القاصي والوصي اه مع مرید من شرحه  
 الدر والله تعالى أعلم في سئلت عن جهرانه ثم قل كت أعزتها الامتعة وأراد أحد هاهل بقول  
 قوله في حاجته عني السور من أن العرفان كان مستقر في الناس أن الاستدعاء ذلك الجهران لكا  
 لا عارة لا يقبل قوله انه عارة لأن الظاهر يكذب وان لم يكن العرف كذلك أو ناره فالقول به بقي  
 كما لو كان أكثر ما يجره مثله فان القول له انما قال الام وولي الصغيرة كلاب فيما ذكر اه وفي  
 شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر في الفصل لا يصدق بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه راجع اه  
 يعني بقوله ومن في جهران الت قال أعزته • يصدق والاشهاد بشرط أرخ  
 اه والله تعالى أعلم في سئلت عن باطر الوقت اذا اتى الصرف الى أرباب الوظائف كالامام وللدرس  
 والمؤن وأكرهه هل يصدق أم لا فالحجواب انه لا يصدق في حقهم لكن لا يصح ما ذكره الوصف  
 بل يدهه ثاباس مال الوقت في السور وشرحه كل أمي اتى ايصال الامنة الى مستحقه اقبل قوله  
 يمسح كلودع اذا اتى الزدة والوصكيل والمطارد اتى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد  
 والعقراء وأمثالها وأما اذا اتى الصرف الى وظائف المرتبة فلا يصدق قوله في حق أرباب الوظائف  
 لكن لا يصح ما ذكره بل يدهه ثاباس مال الوقت كما تسطه في حاشيه أخرى راده في قول في وقدم  
 في الوقت عن المولى الى السمود واستحسنه المصنف وأقره اه فيحط اه والله تعالى أعلم في سئلت عن  
 رجل له حارة مصلق استأذن منه أن يبني سائر على حداره فادعته في ثم ما بال الا قد قام ورثته بطلون  
 • رجع ذلك السائر الذي ساءه موزتهم فهل لهم ذلك والحالة هذه فالحجواب نعم لهم ذلك والحالة  
 هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للسؤال للعبير الرمي فأجاب عنه بقوله نعم لو رثته رفع سائعه من ملكهم ولو ادس له  
 موزتهم لا يعمرة العارية والمعراد مات لو رثته استرداها اه والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل  
 أعار فرسه ليدرك عليها الى الخيل العلالي وأمره أن يرد هاعليه عمره ووصفها الى ذلك الخيل فلما  
 وصله دفعه الى أحسن تبركها الى موضع آخر فركها المستعير الثاني قامت تحتها هل يرم الصمان المستعير  
 الاول أو الثاني فالحجواب كان الخيرة بقاء المالك مخير بين شاء صم الثاني ولا رجوع له على الاول اه  
 والله تعالى أعلم في سئلت يوم كلفته هداها عن رجل ي سا في دار ورحته يادها ورصاها هل يصير  
 الساءة أو طاحنه فاجتبعها قال في الخيرة بقوله لا عن علما هداها عنه قالوا كل من ي في دار غيره يأمره  
 فالسالا ثم ولو يئ لسهه إلا أمره فهو له وله رعه فالو العجر هداها لادها قال السبي رجه الله تعالى  
 العماره فلما ولاشي عليها من البقرة فانه مترع وعلى هدا سائر أملا كما ولو اعقت معه على أن يهر  
 ويسكن معه وسكن مدة يسقط عما يقدر أسوة للثقل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو مترع عما  
 أسير وأتقوا على أنه لو أقرانه ي مترعاً كان مترعاً وانه ان أقرت له يئ ليسكن بطير سائعه يارم عليه

مطلب لا تصح العارية  
 بعير مذكور اه لكت

مطلب نعم الذاب مع عبده  
 فهل لكت

مطلب ليس للإبا عارة  
 مال طوله

مطلب بعد أن جهر شته  
 قل لها عارية

مطلب في باطر وقت ادبي  
 الصرف الى أرباب الوظائف

مطلب اساسا من حارة  
 في الساءة على حداره فبات  
 الخار الخ

مطلب أعار فرسه ليد  
 ليركها الى الخيل العلالي

مطلب في دار ورحته  
 يادها ورصاها هل يصير  
 الدماء له

آخره للبل المسكن لان امار صفت من عه حث جعل ذلك المسكن أي بطير عمارته وان أكرت الادن  
 فالقول قولها وان قال هو ما أدبتني وقالت أدبت فالقول قوله لان الأصل عدم الادن وادست عدم  
 الادن برجع ساؤه ولم يمه وان ثبت الادن له ونصاد قاعلي انه كان كالمسعر برععه بظلم او ان نصاد قاعلي  
 انه مني لما يرجع عما سبق برجع عما سبق وقد حصل الخواص في كل فرع من فروع المسألة عاقله عالما واما  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعز دانه ولم يسم شيئا تركها المستعير به له بعد ذلك أن يركب  
 غيره عليها **الجواب** قال في المسئلة المستعير أعز دنا حتى هذه ولم يسم شيئا فلو ركبها ليس له أن  
 يركب غيره ولا أن يبيعها الله للعمل ولو جعل عليها فله أن يبيعها غيره للعمل وفيها أيضا استعذاره ولم  
 يعلها حتى ماتت يصح ولو استعاز قدر الألف قطع فيها مائة وعشرا من الكناون مع المروءة وأجرها  
 من الميت فوقيت من يده وان كسرت فالصحيح انه لا يصح بحال الجمل اذار ارق قال كما لو استأجرت نوبا  
 لنفسه فحترق من لسه أو استأجرت سراويل فحترقت رجلها في المني فحترق لا يصح اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن المستعير اذ اراد الاستعارة لم يجد للمسر ولا من هو من عياله فأمسكه اليه هل  
 لا يصح **الجواب** كما في المسئلة انه لا يصح ولو وجد من في عياله ولم يرد به يصح اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استعارة من آخر دانه عدا الى الليل فاحابه سم خفاء المسعير في العدم ولم يحد صاحبها فاحدها  
 من يسه واستعملها فخطت هل يصحها **الجواب** كما في الحاية انه لا يكون صامما اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن رجل استعارة دابة ليشيع حماره الى موضع كذا فلو وصل الى الموضع أعطاه الانسان  
 عسكه ما ودخل ليصلي فسرق الدابة هل يصحها **الجواب** قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون صامما  
 اه حايبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له ولد صغير فاستعارة له أمه ترصعه فقتلها الصبي وصار  
 لا يقبل غيرها هل يصحها صاحب البراءة هو أي أو الصبي حذو قاعلي أنه من الملاك فكيف الحكم **جواب** فاحتم  
 عاق الحاية وهو هذا رجل استعارة من رجل أمه لم يصرع اسالة فارصته فصار الصبي لا يأخذ الامها  
 وله العبير اذ دعى خادمته قتل أو يورث رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أن يورث خادمته ان أن يطعم  
 الصبي وكذا لو استعارة من رجل من الصغار وعليه فأعز دانه أو مائة أشهر ثم لقيه بعد شهر برى في بلاد المسلمين  
 فأراد أحده كان له ذلك وان لم يصب في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراهة كان المستعير أن لا يبعده اليه  
 لان هذا ضروري وعلى المستعير أن يورث الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي  
 يحد فيه كراهة أو شره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعارة ساطا ليسطه فسطه وقع عليه من  
 يده شيء أو عثر وقع عليه فحترق هل يكون صامما **الجواب** لا يكون صامما كما في الحاية والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن رجل استعارة دابة ليمسكها ثم وقع فوقه دابة فمقد دنا من يده خفاء انسان وقطع القودود  
 بالدابة هل يصح **الجواب** انه لا يصح في هذه الصورة بخلاف ما لو ملة للموعد من يده وأخذ الدابة  
 ولم يشعر بذلك وبه يصح هذا اذا كان مصطعها فان نام حالما لا يصح في الوحيين كذا في الخلاصة والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعارة دابة الى موضع معين فهل يملك الرجوع عليها من ذلك الموضع  
 كما يملك الذهاب اليه **الجواب** نعم قال في جامع العصور ان استعارة دابة الى موضع كذا دله أن يذهب  
 عليها ويحيى ويبيعها من غيره فلو لم يسم موضعها ليس له إخراجها من الموضع اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استعارة دابة ليركبها هو فأورد معه رجلا آخر معها كذا الدابة هل يصح **الجواب**  
 انه يصح النصف فلو أهدا إذا كانت الدابة تطيق حمل رجلين والاهمي الشك اه محصر من صاوي  
 الاقروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أحشائه على حائط حار ما دس الحمار أو حرسه رد لاني  
 دار الحمار ياديه ثم جاء الحمار الدار فأراد للشيء أن يرفع الأحشاب أو أن يسهة السرداب فهل له ذلك  
**جواب** نعم بان للشيء ذلك الا اذا كان النافع شرطا في الصبح فانه الاحشاش أو السر داب فحشيد

مطلب معين أعز دانه ولم  
 يسم شيئا

مطلب رد ما استعارة ولم  
 يجد المبيع

مطلب قال أعز دانتك

عدا فقال نعم خذني العبد

فلم يعبده فاحدها

مطلب استعارة دابة ليشيع

عليه أحماره الخ

مطلب استعارة لارباع

طامه أمة فمعلم المظلم الخ

مطلب استعارة ساطا فوقع

عليه من يده شيء فحترق

لا يصح

مطلب نام مستعير الدابة

في المعارة الخ

مطلب استعارة دابة الى

موضع معين فله الرجوع

عليها كذا هاب

مطلب أورد في المستعير غيره

فهل يملك يمين النصف

مطلب وصع أحشائه في

جدار حاره ياديه الخ

مطلب المستعير الاعارة  
في موضعين الخ

لا يكون المشتري أن يطالبه برفع ذلك وتعامه في الحاشية فيما تبصر من الحار والله تعالى أعلم **سئلت**  
بعاد المبيعين المبيعة مع ما يخصها وأعارها مطاعا هل عاكث للمستعير حيث إذا عار له غيره **فأجواب**  
ذلك المبيع للمستعير الاعارة في موضعين الأول إذا استعار مطاعا لم يدين للمعير مع ما كان عا  
يختلف استلاف المستعير كاللص والركوب أو لا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما  
إذا لم ينسحق وكانت عمالا يختلف وهذا عدم النهي **فأقول** لا تدفع لزيد تدفع له ذلك حتى مطاعا  
وهذا أيضا إذا لم يتعمله وكان مما يختلف فلو أسقطه فالصحيح أنه ليس له أن يدين ولو استعاره مطلقه  
لغيره وكذا الوفرع من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لقائه مودعا وتعامه فيه عن  
جامع المصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عن مؤنة رد العارية هل تكون على المستعير **فأجاب** في  
عاقب الواندا الزينة وهذا منه مؤنة رد العارية على المستعير الا في ما إذا أعار شيئا لغيره  
فمنه من مؤنة الرد على المعير كالمسوط اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن المستعير إذا وضع  
المستعار تحت رأسه وبام مصطفا فمصرف من مسه المستعار هل لا يصح **فأجواب** قال في الهدية بام  
فأعاد أو مصطفا ما لو المستعار تحت رأسه أو موضعا بيده أو حواله يتحاطا كذا في الوحي اه  
والله تعالى أعلم

مطلب مؤنة رد العارية  
على المستعير  
مطلب وضع المستعار تحت  
رأسه وبام الخ

كتاب الهبة

مطلب هبة الشاع الذي  
لا يصح له الهبة  
كصفحة من وصف بقرة  
مطلب فيما يرسله الناس  
في الاعراس

**سئلت** بين وهب لا حرمه من رجل ووصف بقرة ووصف جارا ووصف دكان ووصف حمام وفضل  
منه الآخر في الخمس وقص ذلك نادى الواهب وكلها محال كمال هو في دفع هذه الهبة **فأجواب**  
أنه وقع من مثل هذا السؤال الخبر الرمي فاجاب عنه بقوله قد تقر بأن هبة الشاع الذي لا يصح له الهبة  
صححة وما ذكره اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عما يرسله الناس الى بعضهم في حيوا الاعراس  
والولادة هل للرسل طلبه إذا كان العرف حاز باردة مثله **فأجاب** في عاقب الخبرية سئل عما  
يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ويحويها هل يكون حكمه حكم القرص يلزم الوفاء به أم لا **أجاب**  
أن كان العرف قاصيا لم يدينه عليه على وجه الدل يلزم الوفاء ان مثله ان يشهد وان فيما يفتقده وان كان  
العرف يتخلف ذلك ان كانا يدينه على وجه الهبة ولا يطرون في ذلك الى اعطاء الدل في حكمه حكم  
الهبة في سائر أحكامه ولا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاسهلاك والاصل فيه ان المعروف عرفا كالنبروط  
نبروطا اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن وهب الوديعة من اللودع أو العارية من المستعير هل  
يجوز ويكفي بذلك القص **فأجواب** نعم كافي المحبط والله تعالى أعلم **سئلت** بين قال  
جميع مالي أو جميع ما أملكه وهو لعلان هل يكون هبة لا يجوز الا بالنسليم **فأجواب** نعم في الحاشية  
ولو قال بجمع ما أملكه وهو لعلان بكون هبة حتى لا يجوز بدون القص **فأجاب** جميع ما يعرف أو  
ينسب الى لعلان وهو اقرار له من الأول أصناف الملك الى نفسه وما يعرفه وينسب اليه فيكون لغيره  
اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن رجل وهب لاه الصعير دارا وهبها كس بأمره هل يجوز هذه  
الهبة **فأجواب** أنها لا تجوز قال في الهندية ورجل وهب دارا لاه الصعير وبيها كس بأمره  
قال في مجمع الخو زولو كل نعيم آخر أو كل نعيم باقى الواهب فله حائزة ثم قال رجل قد قص على  
اسه الصعير دارا أو ابسا كها صار عبد أبي يوسف وعليه التسوى اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن  
ميت عن روجه وورثته وللروجة دين على الميت مات وهو في ذمته وهبته لخملة الورثة ثم دمت  
وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والحالة هذه **فأجواب** ليس لها الرجوع حيث دمت أنفي  
بذلك صاحب بنية الفناوى واستدل له بما فيه ولو كان على الميت دين فو هو الطالب للورثة أو لغيرهم

مطلب في هبة الودع الى  
الودع والا كفاء بذلك  
القص

مطلب وهب دارا في اجارة  
الغير لاه الصعير لا تجوز

مطلب لو كان على الميت دين  
فوهبه له للورثة حار

وهو هبة لهم كلهم كما هو به لئلا يمسوا بالسر حتى وفي التارامية ولو وهب العرم للذين  
 الوارث صبح بلا حلال وشذبه السواى وهب دهنه لغيره أو أقرأه أو أقرأه أو لورثته بعد موت المدين  
 لم يبق له حق الرجوع في الدين لأن الدين قد سقط والساقط لا يحتمل العود اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن هبة الاختى الى الصبي العاقل هل تنقسم به من كل لهولى فالجواب نعم تنقسم بذلك وان  
 كان لهولى قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لمصلحة له معناه اذا كان عاقل لا تابع في حقته وهو  
 من أهله اه وفي البصر الرائق وينقسم من عقل أى تنقسم الهبة من الاجنبي كصغير يقبض الصغيران كان  
 ساقطاً لا تابع في حقته وهو من أهله والمراد من العقل ههنا أن يكون غير ادهل التخصيص المطلق  
 المصنف ليتمهل ما اذا كان الاب حياً أو ميتاً كما صرح به في الخلاصة وقد في الملتقى وهبة الاجنبي له تنقسم  
 بقصده لو ساقط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا تحردوا هم على وجه الفرض فما ظلموا  
 منه قولك وهبتها الى هبل القول قول الدافع فالجواب نعم القول قول الدافع كأي البرارية  
 والحابة وأقضى به في الحامدية ونقل عن إسان الحكام ما نصه دفع اليه دراهم فقال أبقها أصغر وهو  
 فرض كالأقول أصغرهما الى حوائك ولودفع اليه نوادى اكس به فعلى يكون هبة لا فرض الثوب  
 باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا تحردوا هم على وجه الفرض فما ظلموا  
 هل تنقسم هذه الهبة غير صحيحة للشروع فيما يقبل القيمة وعلى أنها باطلة هل تعيد للمالك القيمة  
 في حاجته عاق الحامدية وهبتها هبة المشاع فيما يحتمل القيمة وهو ما يجزى القاضي فيه المشاع  
 عما عدا طلب الشريك له لا يعيد للمالك للوهو له في المختار مطلقاً بكا كان أو غيره أما أو غيره فلو  
 باعه الواهب صح لأن هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كأي مشتمل الاحكام فداء تنقصة العتارى والهبة  
 فماسة لا تعيد للمالك على ما في الدرر وغيره والمسألة مسطورة في السور أيضاً اه وقد بسطنا الكلام  
 على هذه المسألة في الوديعه فارجع اليها ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا خبسه  
 نصف طاحونة ونقل وقس في الجردان الواهب وعاماً بمجاله كاملة هل تصع هذه الهبة في حاجته  
 نعم تصع هذه الهبة لأن هبة المشاع فيما لا يقسم كالطاحونة صحيحة قال في الملتقى تصع هبة مشاع  
 لا يحتمل النسخة اه وفي الدر المختار لا تنقسم بالنقص فيما يقسم ولو هبة لشريكه أو لاجنبي لعدم تصور  
 القصص الكامل كأي عامة الكتب فكان هو المذهب فان هبه وسلمه صح روال المانع ولو سلمه شائعاً فان  
 سلمه الكل لا يملكه ولا يبعد تصرفه فيه فيصع وينقسم تصرف الواهب دور اه مع من يدين  
 من الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا ترغى عقار بعد تقرر في ذمته هل تصع  
 ولا تتوقف على التناول في حاجته نعم تصع وهي من قبيل تعليق الدين من عليه الدين وهي في الحقيقة  
 ابراء واسقاط فليد ان تتوقف تحتها على التناول كأي الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 هبة الاب لطفله الصغير هل لا تحتاج الى قول فالجواب نعم لا تحتاج اليه وتنقسم بالاجتناب منه  
 قال في البحر وهبة الاب لطفله له تنقسم بالعدم لان قصص الاب تنوب عنه وشمل كلاهما اذا كانت في يد مودع  
 الاب لا يدينه كيد بحال الا ما اذا كانت في يد العاصب أو الرهن أو المستأجر حيث لا تخير زالهبة اهدم  
 قصه لان قصصهم لا يصحهم اه وفي الدرر هبة من له ولادة على الطفل في الجملة وهو كل من يموله فدخل  
 الاخ والعم عند عدم الاب لو في عياله تم بالمقدول الموهوب معسوماً وكان في يده أو بد مودع لان قبض  
 الولي ينوب عنه والاصل ان كل عتديت ولاه الواحد يكفي فيه ما لا يجاب اه وقوله تنقسم بالعدم اي بالاجتناب  
 فقط كأي شير اليه كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد ان من له ولادة في ماله كأي الطه طاروى  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الدين من هو عليه هل تنقسم بالقبول من الدين فالجواب نعم  
 نعم ولا تنقسم على القول قال في المنية هبة الدين من عليه وأرأوه يتم من غير قبول من الدين ويرتد

مطلب الهبة للخصم تنقسم  
 بقبضه وان كان لهولى

مطلب دفع دراهم قرصا  
 فقال المدفع اليه وهبتها  
 في قاله وللدافع

مطلب هبة المشاع القابل  
 للقسمة لا تعيد للمالك في المختار

مطلب وهب نصف  
 طاحونة تحت الهبة

مطلب في هبة الثمن والهما  
 صحيحة  
 مطالب هبة الاب اصغره  
 لا يحتاج الى قبول فتنقسم  
 بالاجتناب

مطلب هبة الدين من هو  
 عليه تنقسم بالقبول



رزده كرم عامة المشايخ وهو الحمار ثم قال وأما هبة الدرس من الكعبل وأما زعم الدرس فالحقيقة منه لا تتم  
 بدون الصول وترتد بالزاد وأما زعم من غير قول ولا يرتد بالزاد أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة  
 لها يد قرة وجهها من دوهته لاسها بالغالب الرشيد وساطته على قصه قصصه وهل تصنع الهبة حيث  
 فالكواب نعم تصنع والحقيقة هذه بحالها ما دلت ساطته على قصه فالحمار لا يجوز نقل في المتبعين  
 الصمري أن هبة الدرس من غير من عليه الدرس لا يصح إلا إذا هو هبة وأنه بالصص قصصه حارود كرفي العدة  
 وإن لم يأمره بالصص لم يحرم وفي بعض كتب العقبة للوقوف هبة الدرس من غير من عليه الدرس لا يجوز إلا  
 إذا ساطته على قصه وبصير كان دوهته حين قصه ولا يستحق إلا بالصص وكذا لو وهبه صوفا على عيم وساطته  
 على حراره أو رزعا غير مخصوص وساطته على حصاده وكذا البصر على التصحر وساطته على حداده عمادية وفي  
 الذبحه ولو وهب دباله على رجل من غيره وأمر الموهوب به بتسميه قصصه حارت الهبة إلى عام الهبة  
 بالصص فصار كأنه خطاب الهبة وحده بعد الصص أه وأما هبة الدرس من عليه الدرس فهو رزق وفي أكثر  
 الكتب لم يصح من غير قول إلا الهبة نطق بالزاد كافي الحانية وقد نقل الكعبوي عن هبة البنايع  
 مانعه ولو وهب الدرس من العريم أو أراه منه لم يتقرب إلى الصول عندنا حنيفة وتطال بالزاد وقال  
 رزق توفيق على القول أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لبدوا فيه امتاع الواهب وسلمها  
 له كذلك هل تصنع هذه الهبة فالكواب قال في الحانية رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها امتاع الواهب  
 لا يجوز لأن الموهوب مشغول على السمع منه فلا يصح التسليم وفيها أيضا امرأة وهبت دارها من  
 زوجها وهي ساكنة فيها ومات معها فبها ورزقها ساكن معها في الدار حارت الهبة وبصير الروح فاصلا  
 للدار لأن المرأة ومات معها في الدار روح وصح التسليم ولو وهب للمناع أو لاسم الدار مع الدار ثم وهب الدار  
 صحت الهبة فيها جميعا أه وفي البرارية وهب لاسه الصعير دارا فيها امتاع الواهب أو تصدق على اسمه  
 الصعير بدار وفيها امتاع الأب والأب ساكن بها يجوز وعليه الفتوى أه خلافا لما في العوائد بنية من  
 المائدة الثامنة والأربع من أنه لا تأني بسبق قبل قبوله عراه للنسوة أه نعم في العوائد من العائنه  
 الثانية عن من مانعه هبة المشغول لا يجوز إلا إذا وهب الأب ولده الصعير كافي الذبحه أه فلم يشترط  
 الانتقال بعد موافق لما في البرارية **سئلت** عن رأت في الحموي على الاشياء مانعه في قول الوالي حية رجل  
 تصدق على ابنة الصعير بدار والأب ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف  
 يجوز وعليه الفتوى أه فأما إذا في النسأة لم يولد وان الفتوى على الحوار والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن هبة الشاعل هل يجوز **سئلت** عن هبة الشاعل قال الكعبوي وهبة الشاعل يجوز وهبة المشغول  
 لا يجوز والأصل في هذه المسائل أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن الصص شرط  
 تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمامها **سئلت** عن هبة حوائج طعام لا يجوز  
 ولو وهب طعاما في حراب حار أه مع البراءة المتبين أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة  
 لا تحرم هبة لك ولعقبك بقول الأثر الهبة هي تصنع الهبة لك كورة فالكواب نعم تصنع الهبة  
 وذكر العقب لمع كل الهبة فلا يصح إلا بالحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة التصحر  
 كالفضل بدون الأرض هل تصنع فالكواب لا يصح هبة التصحر بدون الأرض حتى يقطع ويديم كما  
 يسلف في المصنع عن التناجاسة **سئلت** عن هبة الشاعل قال في السمع للدار الشاعل  
 الذي يجوز هبة غير المتصل كأنها وهب متعلقا داره أو جواله أه قال في السمع للدار الشاعل  
 أو مشغولا لا يبره لا شاعلا وإن المراد الشاعل غير المتصل قال ورأت في حاشية المصنفين للغير لم ي  
 مانعه قوله يجوز هبة الشاعل **سئلت** عن هبة الشاعل قال في السمع للدار الشاعل

مطالب وهب الدرس وساط  
 على العنص فبعض بحث

مطالب وهب دارا فيها  
 متاعها وسلمها كذلك لا يجوز

مطالب وهب دارا لا يبره  
 الصعير والأب ساكنها  
 حارت وعليه القول  
 مطلب في حواز هبة الشاعل

مطالب قال هذه هبة لك  
 وله قبلك صحت الهبة وأبى  
 قوله ولم يقبل  
 مطالب لا تصنع هبة التصحر  
 بدون الأرض الخ

لا مستولو ومع ذلك لا يجوز هتة لاتصالها اه فقد صرح بان المنافع هو الاتصال وان كان شاغلا  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة فاسدة لغريب محرم هل يجوز للواهب الرجوع فيها فاجاب  
 نعم قال الخبير الرمي في حواشي جامع الفصولين اقول ان ثبت الرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم  
 محرم منه وكذلك لو ارث الواهب كان البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض  
 وهب في حال مرضه فرسا لاجنبي على شرط ان يهبه للموهوب به بعد موته ان زيد والموهوب يخرج من  
 الثلث هل تصح الهبة والشرط فاجاب ما في التقع حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فبقي  
 صحيحة دون الشرط قال في الادب المختار من اول كتاب الهبة وحكمها انها لا تنطبق بالشرط الفاسدة  
 فبقيت بعد على ان يعتق تصح ويبطل الشرط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب له  
 زوجته مهرها الذي دفعته على ان لا يتصرى عليها ثم ارادت الرجوع هل لهذا ذلك **فوجب** في  
 ليس لهذا ذلك قال الكفوي ولو تصدقت المرأة مهرها على زوجها على ان لا يتصرى عليها لا رجوع لها  
 بعده اه مغرب الخبز والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب بستانا لرجل وسلم اليه وشرط عليه ان  
 يتفق على نفسه من غلة هل تصح الهبة دون الشرط **فوجب** في تصح الهبة دون الشرط قال الكفوي  
 في نقوله على تناوي على امدى رجل وهب من رجل كراما له وشرط ان يتفق من ثمره فالحبة  
 صحيحة والشرط باطل لانقرة الكرم موهوبة لهما ففقد شرط رد قبض الموهوب فيكون شرطا فاسدا  
 اه مغرب اللوحير وفي الخاتمة رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها قال على ان تكون الولد  
 ذكر في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لا تلوم يستثنى الولد كانت الجارية  
 وولدها للموهوب له فيكون الولد دخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطا مبطلا والهبة لا تنطبق بالشرط  
 الفاسد اه يجوز وفيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دار على ان يسكن الواهب وسلمها  
 اليه فساها ثم مات الواهب عن ورثة يريدون ابطال هذه الهبة فهل لهم ذلك فاجاب ليس لهم ذلك  
 لان الهبة صحيحة والشرط باطل وقد اتي شيخ الاسلام على ائندى بصحة والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن مدون مات عن ورثة فوهب لهم ربا الدين دينه فهل تصح الهبة فاجاب نعم تصح الهبة  
 قال في الخاتمة رجل عليه دين فاقبل القضا فوهب صاحب الدين لوارثه لثب صغ سوا كانت  
 التركة مستغرقة أم لا اه ونقل الكفوي عن الواهب من انه رجل مات فوهب امرأته مهرها ما  
 ونقل عن التارخانة ان هبة المهر من الزوج لثب تصح استحسانا اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن هبة الوديعة من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لان ما في الموهوب له فاجاب  
 نعم تتم بدون قبض جديد في التحويل وشرحه له في ما نصه ومالك يقول لا قبض جديد لو  
 للموهوب في بدل الموهوب له ولو يقبض أو أمانة لا تحيئذ عامل لنفسه والاصل ان القبض اذا  
 تحااسابا أحدهما عن الآخر ولذا فإقرار اناب الاعلى عن الادنى لا يحكم اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن هبة الولد لا يتسه كل ماله حال صحته وطوعه وتعام عنه هل يجوز فاجاب  
 قال في الدر المختار ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأتم اه وفي الخاتمة قوله كل المال للولد  
 أي وقصد حرمان بقية الورثة كاتفق ذلك فيمن ترك يتساو في مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح  
 ولا ينقض وفي بعض المذاهير رد عليه قصد ويجعل متروكة مع ان المال لكل الورثة اه **فوتنه** في  
 في الخاتمة لا بأس بتفصيل بعض الاولاد في الهبة لانها محل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصد  
 به الاضرار وان قصد يمتد بهم على البنت كالابن عند الثاني وعليه الفتوى اه وفي المنع  
 بكرة تفصيل بعضهم في العطايا عند تساويهم في الدرجة أما عند عدم التساوي كما اذا كان أحدهم  
 مشتهرا بالعلم لا بالاكسب لا بأس أن يفضله على غيره كافي للثقة أي ولا يكره وفي الفخر روى عن الامام

مطلب يجوز الرجوع في  
 الهبة الفاسدة لغريب  
 مطلب وهب المريض  
 فرسا لاجنبي بشرط أن  
 يهبه الى زيد

مطلب وهب مهرها  
 زوجها على أن لا يتصرى  
 عليها لا رجوع  
 مطلب وهب له بستانا  
 وشرط أن يتفق من غلته  
 على نفسه تحت الهبة  
 وبطل الشرط

مطلب وهب داره على أن  
 يسكنها الخ  
 مطلب في هبة الدين لورثة  
 المدين

قوله ان لم يقصد به الاضرار أي  
 فلا بأس بالتفصيل ومع قصد  
 لا بأس بالمساواة ولا يجوز ان ياد  
 أفاضل في التكملة نقل عن الرمي اه  
 وله وان قصد منه قصد  
 وعبارة الخ وان قصد به  
 الاضرار وكذا في الخاتمة اه  
 تكملة

اهـ لا بأس بما ذكرنا من الغفيل لزيادة فضل له في الدين وفي خلة للفتن ان كان في ولده فاسق  
 لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معياله في المعصية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقا فإراد أن  
 يصرف ماله الى جوارح الجور ويصرفه عن الميراث هذا خير من تركه اهـ أم الولد وعمله في الزينة بالعلم  
 المذكورة اهـ من التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة اشترت دارا ولدها من مالها  
 هل يصح ويكفون هبة للولد فالجواب ان الشراء يقع لها والدار تكون هبة منها للولد في جامع  
 الصفار عن الذخيرة امرأة اشترت شصية لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لأم لا لملاك الشراء  
 للولد وتكون الشصية للولد لانتم تصيروا هبة والاملاك ذلك ويقع قسمها عنده اهـ والله تعالى أعلم  
**سئلت** في هبة المريض مرض الموت لا يجوز هل لا يجوز فالجواب نعم لا يجوز وما لم يميزها  
 بقية الورثة بعد الموت كافي في الجملة وغيره اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا يجوز هبة ذلك  
 هذا يقتضيه الا تخبر ولم يقل في المجلس قبلت هل يصح هذه الهبة **سئلت** في ما تجب به نعم هذه الهبة قال  
 في رد المحتار حاشية اندر المختار قال وهبت هذا الميراث بقبضه للموهر به بضرورة الواهب ولم يشتر قبلت  
 صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولوا الهبة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**  
 في من وهب شاة غنما عن مجلس الهبة وأذن للوهر به في قبضه فذهب اليه وقبضه هل يجوز  
 فالجواب نعم يجوز وبه تم الهبة قال في الذخيرة ولو كان للوهر به شاة فذهب وقبض ان كان القبض  
 باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وإن كان بغيره لا يجوز قياسا واستحسانا اهـ هندية وآية الله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن تعليق الهبة بالشروط هل يصح فالجواب ان كان التعليق بكلمة ان فهو  
 باطل وان كان بكلمة على فان كان ملاعنا بان قال وهبتك هذا على ان تعوضني كذا صحبت الهبة والشروط  
 وان كان الشرط غير ملائم صحبت الهبة وبطل الشرط اهـ من الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن وهب غرة كرمه المستقبلة قبل وجودها هل يصح فالجواب لا تصح لزم شروط الهبة ان  
 يكون الموهر موجودا وقتها فلا يجوز هبة ما ليس بوجوده وقت العقد وان وهب ما يمتد بغيره  
 العام وما تأخذ انعامه السنة التالية وكذا الوهر ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان ساق على  
 القبض عند الولادة والحلب وكذا الوهر زبداني ابن أو دقة في حنطة لا يجوز ان ساق على قبضه  
 عند حذونه لانه معدوم في الحال فلم يوجد على حكم العقد وهو الاصح اهـ من الهندية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وهب دارا قابلة للقيمة لانفسه الكبير لكل واحد منهما النصف وسلمها لهما  
 على الشيوخ هل يصح هذه الهبة أم لا فالجواب لا تصح هذه الهبة كما أتى بذلك شيخ الاسلام على  
 اندى رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الهذلية وهذا نص وان وهبها واحدا من اثنين  
 لا يجوز عنه ما أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تصح لان هذه هبة الجملة منهما اذا قبلت كل واحد فلا  
 يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا كانت فيما لا تقسم  
 قبل احدى ما صح وان الملك ثبت لكل واحد منهما النصف فيكون الخليل كذلك لا تصح حكمه  
 وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن اهـ ثم نقل عن تصحيح القدرى مناصه وقد انقرا  
 على ترجيح دليل الامام واختار قوله او افضل للوصي ورهان الأئمة المحمدي وأبو البركات النسفي اهـ  
**سئلت** عن وهب لابن له غنمين أحدهما كبير والاخر صغير هل يجوز فالجواب انها لا  
 تجوز في قولهم جميعا كما نقله الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنتان دارا لواحدهما لعدم الشيوخ وقبضه  
 لكبيرين لانهما للشيوخ فيما يحتمل القيمة أما ما لا يحتمل كالبيت فيصح اتفاقا في ذناب كبيرين لانه  
 لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير ولا ينضم صغير وكبير لم يميز اتفاقا وقد نال هبة لجواز الرهن  
 والابارة من اثنين اتفاقا اهـ قوله وصغير في عيال الكبير صوله في عيال الواهب وأقادتها للصغيرين

مطلب اشترت شصية  
 لولدها الصغير من مالها  
 كان هبة له

مطلب هبة المريض لوارثه  
 موقوفة على الاجازة  
 مطلب قال وهبت لك هذا  
 فآخذوه ولم يقل قبلت صح  
 مطلب اذا كان الموهر به  
 غنما فآخذوه بقبضه فتقبل جاز

مطلب في تعليق الهبة

مطلب هبة الشرة قبل  
 وجودها لا تصح

مطلب وهب دارا قابلة  
 للقيمة لابنيه

مطلب هب لابنيه الغنمين  
 الخ

نصحه ان يعدم المرح لسبق قضى أحدهما حيث اتعدوا له ما افلاشيعر عن قبضه ولا يرد ما قل عن الحركة  
من قوله ولو تصدق بداره على ولد من صغير لم يحزن لانه محال فلما ان الموت والنور من قولهم ان  
الهبة لم يعل عليه ولاية يتم بالقدس اجابى اه من التكملة وفي السمع بمد كالم مناصه وهذا ينظرون  
اه ما لو كانا صغيرين وكانا في عيال الواهب او كانا باي له تصع الهبة لتعق قضاها ما يجرى العقد ولا سبق  
لاحد على الاخر ثم هذا كله لا يمكن للموهر ان يكون له الوهب او ما يجرى في حق ما ياتي عقب  
هذا اه (ول قلت) هذا صريح في ان الهبة لكثير لا تخوز عند الامام وقد صرح في الحاشية بان الوهب  
لكثيرين وسلم اليها حجة فالحجة حارة (الجواب) ان ما في الحاشية من على قوله ما اعاده فهي واحدة  
كأني رد المختار والله تعالى اعلم في سئل عن الهبة في مشاع لا ينفذ الصفة كتمام وطاعة هل تصع  
وكيف يكون قصص الحرة الشائع فالجواب نعم تصع فيما لا ينفذ الصفة وقبض الحرة الشائع يكون  
بعض الكل قال في الدرر والعص الكمال فيما لا يتحقق الصفة يصعب بعبء الكل وفي الفتاوى  
المهنية ويحصل القرض تمام القصص الكل في مشاع لا ينفذ صفة له في الصفة كتمام وجام صغير  
اه والله تعالى اعلم في سئل ن واهب أسقط ماله من حق الرجوع في الهبة هل يسقط أم لا  
فالجواب انه لا يسقط حتى لو قال الواهب أسقطت حتى في الرجوع من الهبة لا يسقط كاد كره البراري  
في فتاويه من الهبة والله تعالى اعلم في سئل عن الهبة بشرط فاسدها هل تصع وبطل الشرط  
فالجواب نعم قال في المسددة اذا واهب هبة بشرط فاسدها فالحجة جارية والشرط باطل كما لو  
وهل رجل آمنه بشرط أن لا يبيعها أو أن يتخذها أم ولد أو أن يبيعها من فلان والهبة جارية وهذه  
الشرط كلها باطلة اه والله تعالى اعلم في سئل ما قولكم في تصدق بدارهم على فقير ودين  
لها على الشيوع من غير تسمية هل تصع فالجواب نعم تصع حيث كانا فقيرين بخلاف ما لو كانا صغيرين  
كما سبق الإشارة اليه قال في الدرر المختار اذا تصدق بشجرة بدارهم أو واهبهم الفقيرين صح لان الهبة  
للمعبر صدقة والصدقة يراد من اوحده الله تعالى وهو واحد فلا شيوع لاله بين لان الصدقة على النبي هبة  
ولا تصع للشيوع اه والله تعالى اعلم في سئل فيم وهب عقاراً ولم يسم له للموهر هل حتى مات  
الواهب هل تبطل الهبة فالجواب تبطل الهبة بموت الواهب قبل القبض قال في الدرر المختار مات  
الواهب قبل قبض الموهر هل لم يملك القبض لانه صار حق الورثة اه وأقضى بذلك شيخ الاسلام على  
أمدى وأقضى سلطانا بموت الموهر هل قبل القبض أيضا اه والله تعالى اعلم في سئل عن امرأها  
جارية قالت له واهبها ذلك فخرجها وسلمت له الجارية فسلمها بعهده القبول بالقول ثم ماتت الواهب  
فما هو رتبته اريد ان يدخل الجارية المذكورة في التركة أو أنها يتم فهو هل ليس لهم ذلك في فاجبت في  
ليس لهم ذلك قل فاضحيان ولو قال وهبت لك فخرجها عليك اذ قبض اه والله تعالى اعلم في سئل  
في دار في يد مستأجر يسكنها وفيها متاعا وهب المالك وهي كذلك هل تصع هذه الهبة فالجواب  
اه الا تصع في الفتاوى المهنية فلو كانت الدار مستأجرة لم تصع الهبة لعدم القبض اذا كانت مده  
الاجارة قصصت الدار بادن جديدين الواهب اه في سئل عن المريض اذا واهب شيئاً ومات ولم  
يسلمه هل تبطل الهبة فالجواب نعم تبطل في جامع العصول مناصه تبطل هبة عوبة قبل تسليمها  
اذ الهبة في المرض ولو كانت وصية فكما هبة حقيقة ولا بد من القبض ولم يوجد اه والله تعالى اعلم  
في سئل عن الهبة بعوض هل تتم قبل التقابض في فاجبت في لا تتم بدونه قل فاضحيان رجل وهب  
لرجل عبداً بشرط أن يعرضه ثوباً بال تقابض اجاروا لم يتقيا حال يجرى اه والله تعالى اعلم في سئل  
هل يجوز الهبة للعمل في فاجبت في لا يجوز له كان الدرر وكس عليه سيدي حسن الترمذي لاني مناصه  
أقول وهذا بعلاني الوصية له لا م لا يشترط فيها القس لكوم فالحكمة ما فالله عدا الموت ولا قال

مطلب في كيفية قضى  
الجزء الشائع

مطلب اسقاط حق الرجوع  
في الهبة لا يصح  
مطلب في الهبة بشرط  
فاسدها

مطلب تصدق بدارهم  
على فقيرين صح

مطلب وهب ولم يسم حتى  
مات تطأت الهبة

مطلب لو قل له وهبتك  
فخرجها ملكها اذا قبضها

مطلب مات الواهب قبل  
التسليم تطأت هبته

مطلب في الهبة بعوض  
مطلب لا تجوز الهبة  
للعمل

مطلوب في هبة درهم من  
 رجلان  
 مطلوب قال جعلت هذه  
 الدرلك ٤  
 مطلوب في هبة أحمد  
 النمر يكره لا يحسنه  
 من الرمح  
 مطلوب في هبة جماعة الواحد  
 مطلوب لا يجوز المقابلة في  
 الصدقة حتى تقبض  
 مطلوب وهب أحد شريكين  
 في دين نصيبه من الدين صح  
 مطلوب في مريض وهب  
 داره لرجل والثالث لا يسعها  
 مطلوب في اشتغال الموهوب  
 عليك عبر الواهب  
 مطلوب دعوت لزوجها مالا  
 للمنفقة لا ترجع عليه  
 مطلوب يدخل في هبة  
 الأرض النساء والنصر  
 مطلوب وهبت دينها الذي  
 على زوجها لأمها المغير  
 مطلوب وهب حتى وميت  
 كان الكل للحي  
 مطلوب أبعثت على زوجها  
 دراهم ثم ماتت

الرمي تقوم مقامه في قصص المسئلة غير متحقق قبل الولاية اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم  
 في هبة درهم من رجلين هل يجوز **ج** فاحجب بها ما يتصور كافي للزور وكتب عليه سيدى حسن  
 ماضيه أنقول هذا في النقص وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا يجوز لأن نصيب الدرهم لا يصير  
 فكل واحد من القسمة والنقص له يجوز ومن قال الإمام أو الحسن السعدي ومن أنعم الخواص لأن  
 الدرهم الصحيح لا يكره عادة وكان عمالاً يحمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة فلا  
 يصير هذا الكسر والسعي كاستعارة المشاع الذي يحمل الصفة ولا يجوز كافي الحايه اه والله تعالى  
 أعلم **سئل** ما قولكم في قال لا تحول هذه الدرلك عري أو قال عمرك أو حياك أو هي لك  
 حياك وأدامت فهي رد على هل تنبت المسئلة هذه الالتط فالحجاب ثم تنبت هذه المسئلة ونصح  
 وسطل الشريط كافي الحايه قال وتسير المسمى أن يقول وهذه منك على الملك من قبلي فهي لي وإن  
 صدق لك فهي لك وهذه حائره والشريط باطل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أحد شريكين قال  
 انشركم وهبت لك حتى من الرمح هل تنفع هذه المسئلة فالحجاب ما في الحايه أن كل المال ذمما  
 لا يصح لأحد هبة المشاع فيما يقسم وإن كان الشريك اسمك المال مع المسئلة لها صارت دينا  
 بالاسم لا بالدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح اه والله تعالى أعلم **سئل**  
 في هبة جماعة عتق أميبا الواحد هل تنفع فالحجاب ثم تنفع قال في السقيج وهب أسان دار الواحد  
 صح لهما الحايه واحدة وقد قصصناه له ولا يشوع اه والله تعالى أعلم **سئل** في صدقة صدقة  
 وسلم إلى المصدق عليه ثم قال بالصدقة هل تصور المعاملة فيها فالحجاب لا يجوز حتى تنقص لأم  
 هبة مسئلة من أمه لانه لا رجوع فيها وكذا المسئلة على دين رحم محرم كذا في المحيط والله تعالى أعلم  
**سئل** عن دين شريك وهب أحد هبته منه للدين هل يجوز فالحجاب نعم كافي  
 الحايه والله تعالى أعلم **سئل** عن مريض وهب داره لأسان والثالث لا يسعها أو الورث لم يصحها  
 الحكم في ذلك فالحجاب كافي الحايه أن المسئلة مقض في الثلثين ونسب في الثلث اه وفي الرابطة  
 وهب الموهوب شيئا لا يصح من الثلث رد الموهوب له ما زاد على الثلث ملاحيل اه والله تعالى أعلم  
**سئل** ما قولكم في اشتغال الموهوب عليك عبر الواهب هل يصح تمام المسئلة **ج** فاحجب بها عاصمه  
 ذكر صاحب المحيط في الباب الأول من هبة الزاد أن لا يبيع اه بقوله في الهبة عن وصول المبادي  
 والله تعالى أعلم **سئل** عن امرأه كانت تدفع الخرج وحها عند الحاجة ذهبا وأوصة للفقرة على عياله  
 وأحدها وبمقتضا عليهم هل ليس لها أن ترجع بها عليه فالحجاب ليس لها أن ترجع بها عليه كافي  
 القصة والله تعالى أعلم **سئل** هل يدخل في هبة الأرض النساء والنصر **ج** فاحجب بها نعم قال في  
 الصفة ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في هبة الأرض والاشهار من غير ذكر وكذا في الصلح على  
 أرض أو عتق ما يدخل ولا يدخل الرزع في الصلح من غير ذكر اه والله تعالى أعلم **سئل** عن لهما في  
 زوجها دين موهبة لها بها المهر هل تنفع هذه المسئلة **ج** فاحجب بها نعم ما في القصة لهما على زوجها  
 دين موهبة لولدها الصبي صح لا يسهل الذي من غير من عليه الذي يجوز إذا ساطع على القبض والألب  
 ولاية نفس المسئلة لولده الصبي مكان قصصه تحكم الولاية كقصص الصغير صار كأنه أسطفت الصغير على  
 نفسه اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في وهب دار للحي وميت أو لأسان وحده هل يكون  
 الجميع للحي فالحجاب ما في المسئلة وهبته ولو وهب لحي وميت وأحاطت حار كله للحي اه والله  
 تعالى أعلم **سئل** عن امرأه أعتقت على زوجها دراهم حال الصحة ثم ماتت وقام ورثته يريدون  
 عليها فقال لهم أم ابنتهم على هل يصدق في ذلك فالحجاب لا يصدق في ذلك كافي ماوى

مطلب لا يصح الصدقة في  
مشاع بقسم

لا يقرى على الصدقة والله تعالى أعلم **سئل** من اراد عديده هل يصح الصدقة في مشاع بقسم  
الجواب لها لا يصح فيه كلمة **قُلْ** في السور والصدقة كلمة لا يصح غير مقبوضة ولا في مشاع  
بقسم ولا رجوع فيها **قُلْ** شارحه الله لا في ولو على عي لا المقصود فيها الثواب لا الموصى ولو احلها فقال  
الواهب هه والاصح صدقة فالتقوى للواهب اه قال اس عايدس قوله ولو على عي احتاره في الهداية  
مستصر عليه لانه قد يقصد الصدقة على العي الثواب ككثرة عياله بحس وهذا مخالف لما قيل  
الرجوع من ان الصدقة على العي الهه ولما هو قولنا تأمل اه (أول) ذكر الخثر في كتاب الايمان  
المصدق على العي لا يثبت له الرجوع استحسانا ذكره في باب العيين في البيع والشراء هه هه مسمى على  
الاستحسان وفي العاين له الرجوع هه هه وكعب على قوله لا يصح غير مقبوضة **قُلْ** فان قلت في قدم ان  
الصدقة لم يصر بها حازه فيما يحتمل الصحة في قلبه المراد هه من المشاع ان يجب له منه واحد فقط فحينئذ  
هو مشاع يحتمل الصحة بخلاف العيبر فانه لا يشوع كما تقدم بحس اه والله تعالى أعلم **قُلْ** اه  
عن الواهب اذا رجع في هته هل يصح رجوعه **الجواب** قال في السور وضع الرجوع فيه بعد  
العض مع اعطاء مائه وان كرهه غير عيما ولمع اسقاط حقهم من الرجوع اه وقد نظم والدالحس  
الزمي في المواضع في قوله

مطلب في الرجوع في الهه

مع الرجوع من المواهب سعة \* وزيادة موصولة موت عوص  
وحرجها عن ملك موهوبه \* رويية قرب هلاك قد عوص  
وقد جمعها ان وهما في قوله

وفي سعة ليس الرجوع بخائر \* ويجمع داني دمع حقة ينشر  
وبنده للوث اعتباص حرجها \* رواج وقرب والهلاك المقر

اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الرجل يهب عملا امرأه ان يسقى عليه وتطعمه فهل اذا لم يفعل  
ذلك يكون الهه صحبة **الجواب** انهم يكون الهه صحبة وسطل الشرط لما يقر في كلامهم ان  
الهه لا يؤثر فيه الشرط والعاشد كداني ماوى الامام العري من كان الهه والله تعالى أعلم

مطلب وهه لما على ان  
تعنى عليه صحة الهبة دون  
الشرط

### كتاب الاجارة

**سئل** هل تحو اجارة الارض المشعولة بروع العبر **الجواب** ان هذا السؤال قد رفع منله  
لعارى الهذابة فاجاب عنه عانصه ان كان الرجوع بمقاي كان اجارة ولا يجوز ان يورس ما لم  
الرجوع الا ان يورسها اجارة مصلحه الى المستعمل وان كان الرجوع بمسير مستند في تحت الاجارة لا  
الرجوع في هذه الصورة واحب العلم والمؤرخ في هذه الصورة قادر على تسليم ما آخره بان يصر  
الرجوع على قلعه سواء ادر له ام لا فله الحق لاحق لصاحبه في ابقائه اه والله تعالى أعلم **سئل** في رجل  
اساس من آخر ارضه لينعم هه راعه او غير هه فصنت منه بحيث لم يتمكن من الاتماع هه هل يلزمه  
الاجرة حينئذ **الجواب** ان فصنت منه ولم يتمكن من الاتماع هه اسقط عنه الاجرة مدة  
فادار ال واتمع هه راحت عليه الاجرة بقدر ما المنع فان لم يقم من المدة ما يتمكن من الاتماع  
استؤجرته فله ان يسع الاجارة كما كل له ان يصحها حين عصمت منه كداني ماوى قارى اه  
والله تعالى أعلم **سئل** عن اعطى ثوبا لحياط ليجيطه فاطه ولم يسم له آخر اعطاهه باده على آخر  
المثل هل يطب للحياط ما أحده رائدا على آخر مثله **الجواب** نعم يطب له ذلك قال في الخلاصة  
رجل دفع الى حياط ثوبا ليجيطه له حقة ولم يشرط له الاجرة فلما فرغ اعطاهه باده على آخر مثله في قياس  
الى حبيصة يطب له الآخر سواء على مثله الاصل اذا استهلك رجل ثوبا انسان فصالحه على أكثر من

مطلب في اجارة الارض  
مشعولة بروع العبر

مطلب في استأجر ارضا  
عصمت منه

مطلب حاط له ثوبا بدون  
نسبة آخر اعطى أكثر من  
آخر الثلث يطب له

جارية عنى حقيقة خلاهما وقال القية أبو الليث الزيادة بآخرة في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن كسب لا تحصى كولي ما قوله على أن من يبيع له أمثله فالحق أن يبيع له  
 أمثله في تنقيح الفناوى ما نصه وانما يجب أى الكسب كأمثله قدر عمله في صنعه كاستأجر الثمن  
 والحكمة ما ذكر كثير على مشقة قليلة اه والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر روحه للخدمة كل  
 شهر بدينار هل يجوز هذه العقدة في حاجته على عاقبة الخدمة من أم لا يجوز ولا يكون لها الاخرى  
 ذلك لان خدمة الميت مستحقة عليه ادلة فلا يجب لها الاخر كالأستأجر الحبر والطبع ولا يصح  
 خدمة الميت تعود اليها والاساس لا يستحق الاخر عما تعود منه اليه كفى الطبع والخبر اه والله تعالى  
 أعلم سئلت عن رجل استأجره البائع لخدمة مائة هل يجوز فالحق أن يبيع له لا يجوز وهذا  
 المعنى ولا أمر له كفى نيصة الفناوى من غير لزوم الاكل والله تعالى أعلم سئلت اذا كان  
 للرجل ولد من غير زوجته المحصورة فاستأجره على ارضاعه هل يجوز وهذا العقد فالحق أن يبيع له  
 الحاسبة وانما استأجر الرجل امرأته لا وارضاع ولده من غيرها بآخرة الاجارة فكان لها الاخر لان ذلك غير  
 مستحق عليها اه والله تعالى أعلم سئلت عن أحد كماله ليدسه على أن يخدمه ستة أشهر هل  
 يجوز هذه الاجارة فالحق أن يبيع له يجوز وهذه الاجارة كما أنى بذلك صاحب نيصة الفناوى واستدل  
 له بما في البدائع وان كانت الاخرى من خلاف المجلس حار كاحارة السكبي بالخدمة أو الر كوي ويحذر ذلك  
 اه والله تعالى أعلم سئلت في متولى الوقف لو أورد دار الوقف من نفسه هل يصح ذلك فالحق أن  
 لا يصح ذلك قال في البرازية أورد الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكتبه اه والله تعالى  
 أعلم سئلت عن متولى الوقف اذا أخرج أو تولى ما من هل تنفس الاجارة بكونه في حاجته بآخرة  
 هذا السؤال روى الى المحقق الى ما في جاسعه بقوله لا تنفس الاجارة بكونه حار كاحارة السكبي بالخدمة وقد  
 قل في الاحسان عن متولى الوقف لا تنفس الاجارة وان كان المتولى هو الذي أورد وكذا العاصي لو أورد ما  
 وكذا الأب والوصى اذا أوردوا الصغير وما لا تنفس الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أورد  
 الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصحاب اه والله تعالى أعلم سئلت عن استخدام بيماني  
 أعمال مدة سنتين بطعامه وكسوته الا انهم لا يملكون أمثله ولما بلغ دفع له جلا في مقابلة خدمته فاحذر  
 ويريد ان يبيع له أب أو يبيع فيه هل ذلك أم لا في حاجته بآخرة بانه ليس له ذلك كفى الحيرة وقد نقل  
 عن القية ما نصه بيماني له أب ولا علم استعماله في بؤره فغيره من القاصي وبغير اجارة عشر سنين  
 وبه بعد البلوغ أن يطالبهم بما جازمته فيها وقد تقرر انه ليس لغير الأب والجد والوصى استعمال الصبي بلا  
 عوض اه والله تعالى أعلم سئلت عن أحد داره ثلاث سنين باخرة معلومة اجارة بيمينته ثم لحقه  
 دين ثابت بالنسبة وليس له مال غير الدار المستأجرة فادأب بيمينه الوفاء بدينه وهل له ذلك وتنفس الاجارة  
 فالحق أن يبيع له نعم كفى التتوير والتمتق وغيرهما قال في التفتيح بقاء من الاختيار والاصل فيه انما  
 تحقق بغير العاقبة عن المضى في موجب العقد لا يصير يلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا لتنفسه الاجارة  
 دعالمصر وادأب أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين استأجره قال بعضهم ببيع الدار فندبه  
 ففسخ الاجارة وقال بعضهم ببيع الاجارة أولا ثم ببيع هذا المذاكل الذي طاهره فان تركه ولكن صاحب  
 الدار أقر بالدين على نفسه وكسبه المستأجر قال أوجهه ببيع الاقرار ويقع الغصبي الاجارة بيمينه  
 ما روى ما ليد وقال صاحباه لا يصح اقراره ثم ان كان العذر طاهر المبيع الى القاضي والا كذا في الثابت  
 بآخرة يحتاج اليه ليعبر العذر طاهره لافسده اه لمحاو الله تعالى أعلم سئلت عن استأجر  
 ارضاني وسبها استأجر كثيرة هل يجوز هذه الاجارة فالحق أن يبيع له فاضحا من رجل استأجر ارضانيها

مطلب كسب له صك من غير  
 بيان الاجارة له أمثله  
 مطلب ليس له استأجر  
 زوجته للخدمة

مطلب لا يجوز أن يستأجر  
 ابيه البالغ لخدمته  
 مطلب استأجر امرأته  
 لا وارضاع ولده من غير  
 جارت  
 مطلب آجر دكا لزيد  
 بخدمته سنة

مطلب آجر المتولى دار  
 الوقف لنفسه لا يصح

مطلب آجر المتولى شات  
 لا تنفس الاجارة

مطلب فسخ استخدام بيماني  
 بطعامه وكسوته

مطلب آجر داره ثم لحقه  
 دين فالداران بيمينه له ذلك  
 وتنفس الاجارة

مطلب استأجر ارضاني  
 مشغولة بالاشجار

مطلب استاجر وآجر تم مات  
تفسخ الاجارة

مطلب استاجر أرضا للزراعة  
وهي تسقى بماء المطر الخ

• مطلب قال ارع لي غنسي

عبائة فقال لا أرضا لها بذلك

ولما أربعاها ما تبين تنزوم

الماشتان ان سكنت

• مطلب غنم للدة والزروع لم

يستحصل

مطلب أجرت دارها وهي

فيه الزوجها لا يستحق أجره

مطلب أجر زوجته لتعزير

له خبز اليبس مما جاز

مطلب أجره على بناء قبناه

ولهم دمه لاجر

• مطلب انه سدم بيت من

لدار المستاجرة كان المستاجر

الفسخ

مطلب في اصلاح البالوعة

• مطلب سكن مع زوجته

عندما هانظلمت الام الاجرة

ليس لها ذلك

مطلب أجر دارا على شهر

بكذا أصح في واحد

انصار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استاجر عقارا أو آجره من آخر  
ومات في أثناء المدة هل تفسخ الاجارة **الجواب** نعم تفسخ الاولى والثانية كافي التفسخ عن فتاوى  
ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استاجر أرضا للزراعة وهي تسقى بماء المطر فزرعها  
وانقطع عنها الماء حتى يبس الزرع فهل يسقط الاجر **الجواب** نعم كافي التفسخ قال في فتاوى  
الفتاوى استاجر أرضا لقطع الماء فان كانت الارض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر له  
لانهم لم يتمكن من الانتفاع بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تكلم مع انسان على رعي حيواناته  
وسعى لهامة فقال لا أرضا لها بما تبين وسكت اللسان ورعاها هل يلزم المالك الماشتان  
فالجواب مافي الاشياء وهذا منه قال الراي لا أرضي بالمعى ولما أرضى بكذا فسكت المالك ثم رعى  
زمنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استاجر أرضا سنة وزرع فيها غنم المدة والزروع لم يستحصل  
كف الحكم رجعكم الله تعالى **الجواب** ان الزرع يترك باجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية معلومة  
فامكن رعاية الجباين اذا انقضت هذه الاجارة بخلاف موت احد هما قبل ادراكه فانه يترك بالمعى  
على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية كافي البصر  
الرائق والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها دار آجرتها من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل  
تستحق منه الاجرة **الجواب** لا تستحق الاجرة قال في الخاتمة امرأة أجرت دارها من زوجها  
فسكاها قالوا لا أجر لها وهو بمنزلة مالوا استاجرها لغيره والحقن اه ثم رأيت في الدرر عن فاضيل في  
شرحها على الجامع الصغير ان الفتوى على الصحة ليعتبرها في السكنى فليحفظ وأقر ابن عابد بن بل أبده  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن استاجر زوجته على خبز المنزلة ليعيه هل تستحق منه الاجرة  
فالجواب نعم قال في البرازية استاجر زوجته لتعزير ان اراد بيع الخبز فلهما بالاجر وان اراد الاكل في  
البيت فلا أجر لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استاجر رجلا لبناء جدار أو ملحق به في منزله  
فتم دم البنيلا والبئر بعد الفراغ هل له الاجر حينئذ **فاجبت** نعم له الاجر كاملا وان انه دمن  
قبل الفراغ فله الاجر بحسبه اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** في الدار للمستاجرة  
اذا قدم من مهابيت هل للمستاجر الفسخ **فاجبت** نعم له الفسخ والحالة هذه قال في الخاتمة رجل  
استاجر دارا وقبضها فانقط منها حائط أو انهدم منها بيت كان للمستاجر أن يفسخ الاجارة بمحضرة الاجر  
ولا يصح الفسخ في غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان انه دمن كل الدار كان للمستاجر أن يفسخ عند حضرة  
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن البالوعة في الدار المستاجرة على  
من يكون اصلاحها **فاجبت** قال في الخاتمة واصلاح ماء البالوعة والمخرج يكون على رب الدار  
وان كان لعتلا من قبل المستاجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستاجر أيضا  
فان فعل المستاجر ذلك متبرعا لا يحسب من الاجرة وله أن يخرج من الدار ان لم يفعل ذلك رب الدار اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل سكن مع زوجته عند أمه بارضاها في دارها مدة ثم قامت الام  
ربة المنزل فطلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزمه مفسا اجرة **الجواب** ان هذا السؤال قد رفع مثله  
الى العلامة ابن نجيم فاجاب عنه بانه لا يلزمه مفسا اجرة اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت**  
عن آجر دكانا كل شهر بكذا هل تصح الاجارة في شهر واحد **الجواب** نعم قال في الدرر آجر دارا كل  
شهر بكذا أصح في واحد فقط وفي كل شهر سكن في أوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر والثاني صح العقد فيه  
ولم يكن للآخر ان يخرجها الى أن ينقضي الا بغير وكذا كل شهر سكن في أوله لان التراضي فيه بالعقد  
بتم السكنى في الشهر الثاني وهذا هو القياس ولذا مال السه بعض التاخرين وفي ظاهر الرواية لكل  
منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر للدخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي الاعتبار الاول نوع



شرح اه وكتب عليه سيدي حسن الشربلاني قوله وفي ظاهر الرواية لكل منهما الحيار اول ربه  
 سئل في كتاب النسيب وقوله وفي اعتبار الاول نوع خرج اقول المراد به اول ساعة من الشهر اه والله تعالى  
 اعلم **في مسئلت** في استأجر مستأجرا على ثغرة استأجره من يحن ويروى ويحس هل يجوز ذلك  
 في حاجتك في ما لا يجوز وسد ذلك ما في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى الاحارة على استهلاك الاعيان  
 بالمال كالمستأجر كرامة مملوكة لباكل ثغره واستأجر عماليا كل لهم وجهها واستأجر المربي  
 الربح المأتم وما اشبه ذلك تصح الاحارة اه هذه اصرح في ان الاجارة قاطلة اه من شرح الانشاء  
 لا يرى كذا في النسخة والله تعالى اعلم **في مسئلت** في اذلت احد المزارعين واستأجر من هل تنفع  
 الاحارة في حصته وحده دون الاخر **فالجواب** كل من مات منهم المبيع في حصته وبقي العدة في  
 اصب الاخر بقسطه من الاحارة كافي فارقى الهداية والله تعالى اعلم **في مسئلت** عن سبعة  
 حائز القنوع فقوى عليه الزرع وصعدت سبعة اخرى وكسرت اصقوف من بيوتها ذلك بعد ان يجر اللاح  
 عن رد السبعة هل يلزمه ما نفى **فالجواب** كافي فارقى الهداية له لا يصح ان على اللاح لا يصح له  
 في ذلك اه والله تعالى اعلم **في مسئلت** في استأجر ارضه بغير راحة تكذا كذا فغيره من العلة  
 هل يجوز ذلك **فالجواب** نعم يجوز اذا كانت الاحارة مثرا ليا او موصوفة في عقدته ولا تكون  
 من العلة التي يخرج من زرع الارض المستأجرة كذا في فتاوى فارقى الهداية والله تعالى اعلم **في مسئلت**  
 ما لو كان في امره ان يدار قنعا كما في مسكن جهامه هاز وجماعة طوبى فغيره ان من اول ما حله لانه  
 الاحارة عن تلك المدة ما **فالجواب** ما في فتاوى فارقى الهداية وهذا الطلح لا يلزم الروح احره لما  
 سكن ورصا بملك ان له اه والله تعالى اعلم **في مسئلت** عن اجار متولى الوقت اوصلا وقتا كثيرا  
 ثلاث سنين هل يصح **في جواب** كافي المويبر ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين في الصياغة وعلى  
 سنة في غيرها ولو احوها المتولى اكثر لم تصح الاجارة وتنفع في كل المدة لان العقد اصدق بمصده وقد  
 في كله فتاوى فارقى الهداية اه مع زيادة من الشرح قوله وعلى سنة في غيرها كالدار والحائز  
 وقوله وتنفع في كل المدة أي لاني لا اريد فقط اه رد الحجار والله تعالى اعلم **في مسئلت** في مستأجر  
 ذك من متولى الوقت باق من آخر الليل هل يلزمه آخر الليل **في جواب** كافي في بصره ذلك كافي  
 المويبر متولى ارض الوقت اجير بغير آخر الليل يلزم مستأجرها تمام آخر الليل قال له لاني على الفتية  
 كافي في بصره وكذا حكم وصي واب كافي في جميع الفتاوى اه والله تعالى اعلم **في مسئلت** عن رجل اتي  
 لصياغة بنوب الاحارة وقيل له افطع طوله وعرضه وكذا لثا باقاه له في بصره الحياطة **فالجواب**  
 ان قد اصبغ وضوءه وغفوا وان اكرهه ما في الدر المختار وفيه بعد ما مضى قال ان كافي في صفا  
 فافطع بطولهم وخطه فافطع ثم قال لا يكفك شئ من ولو قال اكرهه في صفا فقال نعم فقال افطع فقطعه  
 ثم قال لا يكفك لا يصح اه قوله عموا أي بوجه الاحارة كافي في البرزخية لقلة المأثور ولغيره الاحترار عنه  
 والاول هو عن و قوله حسنه لانه لا يمكن ان يحصل المقصود مع الاثا وقوله لا يصح لانه قطعه ما هو في  
 الاول اذن فقطعه بشرط الكتابة اه رد المختار والله تعالى اعلم **في مسئلت** اذا انقضت مدة الاجارة  
 ورب الدار غائب فمكن المستأجر منعه فني للمدة هل يلزمه الاحوال هذه **فالجواب** كافي  
 الدر المختار انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فمكن المستأجر بعد ذلك سنة لا يلزمه الكراهة لهذه  
 السنة لانه لم يتركه اعلى وجه الاحارة وكذلك لو انقضت للمستأجر غائب والدار في يد امه ان لا  
 المرأة ثم كرهها ان احره اه وكتب ابن عابد بن قوله لا يلزم الكراهة لهذه السنة ما مضى في عن الحياطة  
 المسعودي ان احره ما مضى في بصره اجارته والثاني ان مدة الاستئجار لا يلاها يعني اه  
 والله تعالى اعلم **في مسئلت** في استأجر ارضه موقوفه بني فيه لادن للتولي ومدة الاحارة

مطلب استأجر بستانا  
 ليا كل ثغرة استأجره لا يجوز

مطلب مات أحد المزارعين  
 أو المستأجرين تنفع في  
 حصته

مطلب انكسرت الصفيحة من  
 قبة الزرع لا يصح على اللاح  
 مطلب استأجر ارضا  
 للزراعة باقتصر من العلة  
 مطلب في سكاة في دار  
 زوجته

مطلب لا تراد المدة في  
 الصياغة على ثلاث سنين ولا  
 على سنة في غيرها

ما لم يجر دار الوقت  
 بدون آخر الليل يلزم  
 المستأجر تمام آخر الليل  
 مطلب دفع الصياغة فواو قال  
 افطع طوله كذا وعرضه  
 كذا لثا ما مضى

مطلب انقضت مدة الاجارة  
 ورب الدار غائب الم

مطلب استأجر ارضا  
 موقوفه بني فيه لادن  
 ومنعت المدة الم

وأراد المسأرا أن يتي منه فبأن السبل سهل له ذلك فالحق أن نعم له ذلك كما في الصيغة وأما  
 الرمي والجمادى وشعب الإسلام على أمدى وأخونا الشيخ العباسي معنى مصر وقتواه مبسوط رفق  
 مواضع من كنه الموصوم بالوقائع المصرية وأتى الرمي في موضع آخر بحلله وقال بقاء السماء وتسلم  
 الأرض لما طرأ الوفاء كاسترحب له اللون فاطمه اه وما إلى هذا من عايدس في حواشيه على الدر المنجهر  
 وأطال الكلام في ذلك على مادته وجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتراط ترميم الدار  
 ونحوها وبصحة ما بالخبر وأصلها على المستأجر هل صد الأجرة والحكواب نعم مسدها في الموير  
 وشرحه للأثر في صد الأجرة بالشرط المحالة لمصى العقد فكل ما أفسد البيع به مسدها كحالة  
 ما حور أو أجرة أو مدة أو عمل وكسرت طعام عند وعقد دابة ومرة الدار أو معارها وعشر أو حراج  
 أو مؤجره أو أشاء **فجواب** أي ما بالسؤال عن أن يؤجره من داره أو يصد من دار مشتركة من  
 غير شريكه أو من أحد شريكه وأحتر بالاصل عن الطارئ ولا يصد على الطاهر كإن أضر السكك ثم  
 فسح في البعض أو أضر الواحد من أحد هما أو بالعكس إلا إذا أضر من شريكه فيصور ويجوز أن بكل حال  
 وعنه القوي ز يلج ويحرم بالبيع لكن رده الله لعله فاسد في بعضه بان ما في المعنى شاذ فيقول  
 العائل فلا يقول عليه اه قال في الردل للمول عليه ما في الحائضه ان العتوي على قول الامام وسرم  
 أحسن الميول والسرور فكان هو المذهب أفاده المصنف وعليه العمل اليوم اه وكتب على قوله على  
 الطاهر أي طاهر الزاوية عند أي حبيفة وصدها في زوايا جامع المصطفى اه وفي الخلاصة أجمعوا  
 لو أضر من شريكه فيصور أو سكن ما شاعرا يحمل القصة أو لا يحمل القصة وسواء أضره بصدقه أم لا  
 بصدقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا حرج على الأهل بصدقه ما حرج هل يجوز  
 فالحكواب لا يجوز فلي في الموير ولودع عولا لا حرج لصدقه بصدقه أي نصف العزل أو أساس  
 به لا لتحمل طعامه بصدقه أو نور البطي نره بعض دقته صدق في السكك لانه استأجره بصدقه من عمله  
 والاصل في ذلك بصدقه عليه السلام عن وعبر الطعان اه مع من يد من شره الدر المنجهر وكسب في الرد  
 مانعه قوله صدق في السكك ويحب أن يثقل لا يحاور به المعنى ويأتي وقوله بصدقه من عمله أي من  
 ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يصد بصدقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 أسأجر شريكه على حل طعام مشترك بينهما هل يستحق أحدهما على ذلك **فجواب** لا يستحق على ذلك  
 أحرا قال في الدر المنجهر ولو استأجره لحل طعام مشترك بينهما فلا حرج له لا يعمل شأن شريكه الأربيع  
 بصدقه بصدقه ولا يستحق الآخر اه قال ابن عايدس قوله فلا حرج له أي لا للمسي ولا آخر المثل ياتي اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزا من إذا استأجر الزا من المرئ هل يجوز ذلك فالحكواب  
 لا يجوز ذلك قال في الدر المنجهر كراه استأجر الزا من المرئ فانه لا حرج له بصدقه عليه اه قال  
 بحسبه ابن عايدس الذي ينبغي أن يقول لا شاعرا عليه ح وإما كان كذلك لأن المرئ غير مالك  
 للماع ولا يملك عليه أو لا يملك الزا هو ولكنه مجموع من الأصابع لتعاق حق المرئ فإذا أضره بصدقه  
 حسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستقرض دراهم وأسكن المقرض في داره هل يجب على  
 الساكن أجرة الدار **فجواب** نعم قال في الحائضه رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره  
 ولو أجب أجرة المنزل على المقرض لأن المستقرض إنما أسكنه في داره عوضا عن مبيعة المقرض لا  
 محما وكذا لو أذن المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله إلى أن يرد عليه الدراهم اه قال المحقق ابن  
 عايدس وهي كثيرة الوقوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أضر استأجره دكانا فخره بصدقه  
 وقصص للذكان ومكث فيه نصف المدة ثم أجلس ولم يبق له مال يتأجره وأراد دفع الأجرة في باقي المدة  
 هل له ذلك فالحكواب نعم له ذلك كما ينبغي به صاحب تقيفة الفتاوى واستدليله على نقله عن المذاهب

مطلب تصد الأجرة  
 باشتراط الترميم ونحوه

مطلب بصد الأجرة  
 بالنسبة

مطلب دفع عرلا أجرة هي  
 نصف العزل

مطلب استأجر شريكه لحل  
 طعام مشترك لا يستحق  
 أجرا

مطلب استأجر الزا من الزا  
 لا أجر عليه

مطلب استقرض دراهم  
 وأسكن المقرض في داره  
 يلزمه أجرة الدار

مطلب استأجر دكانا فخره  
 بصدقه

وهذه اعطه وتفتح الاحارة بالاخذ له دما كن اساحركا في السوق ليتخذه وذهب ماله اه والله  
 اه الى اعلم في سئلت عن احد شر بكن سكن في المشتري الذي هو ملك بدون عقدا حارة هل يلزمه  
 الاخر فالحكايا لا يلزمه الاخر والحالة هذه في الحسنة احد الشر بكن سكن في المشتري  
 الاخر له عايش في الملك اما الوفاء اذا كان الشر بكن فما به احره للكل على احبار المأخوذ قال في  
 الاشياء من كتاب العصب ما وقع للفقهاء من سلال وصحوة الا اذا سلكه ساو لملك او عهدت سلكه  
 احدا من بكن في الملك اما الوفاء اذا سلكه احدهما بالعلية بدون ادن الا حواء كل موفودا  
 للسكرى ولا يستل على صاحبه الا حواء والله تعالى اعلم في سئلت عن عامدي في علم الصبيان اذ  
 رؤس بعض السور كسور لم يكن في سورة نسخ وسورة عم اذا لم يسمع منه اب الصبي هل يجر عليه  
 ولزمه فالحكايا ان يصير عليه وبالرغم منه صرح في تنوير الانصار انه يصير على الحواوي الموسومة  
 ذل في شرحه مع الدعاء الحواوي مع الحلاء غير المتجهة هدية مدي الى المعلمين على رؤس بعض السور  
 قال قلت وهي السماع في عرف دينار بالاصرافه فان المؤذن في يوم احدها يصرف المعلمين بعده ان ازل  
 المهر فيصرفون بذلك الموزع في الراحة والاطالة ثم قال ومشايخ بل حوزوا هذه الاحارة حتى حكى  
 عن محمد بن سلام انه قال اوصى مسجربان الواندا لارة الملم وفي زماننا انقطع عطاشهم ونقصت رعايا  
 الناس في الآخرة فلو انشروا بالعلم مع الحاجة الى العلم لاحتل ما شئهم فطاعة هذه الاحارة  
 ووجوب الآخرة لعدم بحيث لو لم يسمع الولد من لفظه الآخرة يحنس به ولو لم يكن به ما شئ طرأ وهو الولد  
 تطيب قلب المعلم وارضائه اه وقد صرح في البراوية بنقله عن الله طاب له عند عدم الاستيعار أصلا يجب  
 احوال اه وقد سئل الحارثي في قوله ما في ذلك فاحفظوا وهذا محل الفائدة منه قال رحمه الله تعالى  
 وعليه ان يحنس بكل شروطها \* يجب الذي يحنس بالحقان  
 أولا ما لم يحنس مثلي سواء من \* كل القود كلاهما صبيان  
 وعلى الولي الدفع حقا لا زما \* فادأى والحق حسن الحناي  
 وكذا على العدي ويوم حبسه \* والحلوله الموسومة الديان اه

وقوله وعليه أي على مذهبنا مأخوذ من حوار الاستيعار على المعلم له سداد الزمان والله تعالى أعلم  
 في سئلت في رجل اشترى رجل حارسا مشتركا في العمل فلو ادعاه ليتخذه اها درما واشترى له اجمع  
 ما يتخذه حارسا فتم ما على ان يكون نصف الرع في مدة اقل ماله والنصف الآخر له ما في مقابلة عمله ما  
 وبعت القرب وصار حارسا مع هذا ليعاين نصف الرع والحالة هذه ام لا فالحكايا كأي الحارس به انه ليس  
 له ما من المذكور من الآخرة اعطاه ماله العدة ما ملكت والباقي جميعه من المال ادهده احارة فاهده وفيها  
 وحوث آخر للمسلم العام ما يقع حيث جسدت التسمية كما هو والله تعالى اعلم في سئلت عن رجل  
 اعطاه لرجل آخر ليعمل عليه الحارة الآخرة وما حصل يكوون به ما يحنس به هل يتخذه هذه العقدة  
 فالحكايا ام لا يتخذه ووجوب التحصيل لصاحب العمل ولا حواء اه قال في الصر دفع دابة الى  
 رجل في آخرها على ان الاخر به ما فالركة فاهدة والاخر صاحب الدابة ولا حواء اه وكذلك  
 السهم اه والنت اه والله تعالى اعلم في سئلت عن شر بكن أيتام في عمارته مدة بدون استيعار  
 هل يلزمه آخر مثل حصة الأيتام في حاضرت فانه يلزمه ذلك كما أتى به في السبع قال والمسألة في شرح  
 السور وروكدي ماوي الكار روي في رجل تزوج أم يتيم وسكن في دارها اه ولله تعالى اعلم  
 في سئلت عن استأجر طيرة من عمار كبره للطبخ ما صرقت من غير تمتعه ولا تصير فهل  
 لا يلزمه الصبيان فالحكايا لا يلزمه الصبيان والحالة هذه كما أحاط به في السقيج قال وفي مجموع  
 الدور اليمين المسأرة اما ان اجاعا اه والله تعالى اعلم في سئلت عن حصة شائعة في مال آخرها

مطلب سكن الشر بكن في  
 المشتري وهو لا يلزمه  
 آخر

مطلب يجر الاب على اذنه  
 الحواوي للمعلم

مطلب اشترى جلود اعماله  
 رجلين ليتخذه اها درما الخ

مطلب اعطى حمله لزيد  
 ليعمل عليه الحلة الخ

مطلب سكن شر بكن أيتام  
 مدة بدون استيعار لزمه

مطلب استأجر طيرة  
 للطبخ فسرق من لا يلزمه  
 لا يلزمه

حارة النخلة

من أحسن أهل تصح هذه الاحارة فالحجواب لم الاصح كما أفنى به في المهمة واستدل به بقول الكرخي في جامعهم من أو حصة رجه الله تعالى أنه إذا أخرج حصص ملكه أو أخرج أحد الشريكين نصيبه من أحسن هو فاسد فجامعهم وما لا يقسم فيصح في الحقائق أنه فاسد وحكي عن بعض أنه ما طبل وقال القاضي الامام احارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعليه الفتوى اه وفي المنطومه السبعة

احارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمه واستنى

وقال قاصحان الفتوى على قول الامام في عدم حوار احارة المشاع اه في قول في قوله من غير الشريك مسد حوارها من الشريك وهو كذلك قال الرمي في حوائش جامع الفصولين الموس على حوار احارة المشاع من الشريك وهو العمد اه والله تعالى أعلم في سئلت عن صانع معروى بالصفة بالاحارة فأعطاء انسان شافعه له ولم يقاوله على أحده مخصوصه هل له أحرمته له فالحجواب ما في الاشياء ومساو على له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروى فأنك الصفة وحسب أمر المنزل على قول محمد وبه بقي اه والله تعالى أعلم في سئلت عن أحد الشريكين في أرض اذارع جعه اهل للشريك أن يطالبه بشيء فالحجواب ما في المهمة فلا يصح فصول العمانى روع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو الثلث حصصه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا عليك ذلك ولكن يعرفه بقصص أرضه عقد ارضيه ان دخل بها البعض اه والله تعالى أعلم في سئلت عن فقه استأجره أهل محله ليعملهم اماما في مسجدهم سنة واحدة معلومة من الجراوس الشريكين ومما

مطلب أعطى لمن يعمل بالاحارة شيئا ليعمله بدون معاوله فعمله له الاخر  
مطلب زرع أحد شريكين جميع الارض

مطلب تصح الاحارة على نحو الامامة

وصلهم سنة ولما طلب أحرمته منهم امتنعوا هل له أحد أحرمته منهم حرا فالحجواب نعم كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أمدي رجه الله تعالى وقول الكهوي عن الاشياء ما فيه وأفنى المنقذ من بين العبادات لا تصح الاحارة عليها كالا مامة والادان وتعلم القرآن والعقود ولكن المعتمد ما أفنى بالتأشرون من الحوار اه والله تعالى أعلم في سئلت عن دمع لا حرس لعة وقال له بها والاربع بسنا انصافا هل لا يصح هذه العقدة فالحجواب لا تصح على وجه الشريعة العصى بل هي فاسدة وللعامل أحرمته والاربع كان فهو الرب السلفه قال في المحرج رجل اشترى متاعا فقال للآخر حرمه من الشريك كما يكون من الاربع وهو بسا من صبي فالشركة غير صحيحة والاربع لصاحب المتاع ولا حرمه من الشريك اه والله تعالى أعلم في سئلت عن باع دار له من آخر سبع وفاء بقائه ان استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاحارة

مطلب دفع له سبعة فائلا بهما والاربع يسا له أحرمته

مطلب باع دارا يبيع وفاء ثم استأجرها لا يصح  
مطلب اشترى دارا وسكها فاستحققت لا يلزمه الآخر

رئسها او وصفت المدة هل يلزمه الآخر والحجواب لا يلزمه الآخر لا تترى وان ازالها استأجرها من الرهن لم تصح عليه الاحارة كذا هذا فأفاد الكهوي فلا يصح العمدية والله تعالى أعلم في سئلت عن اشترى دارا وسكها من ثم استحققت منه فهل عليه أجر مثلها عن اللذة التي سكها فالحجواب ليس عليه ذلك قال في القصة يمكن المشتري للدارسين ثم استحققت لا يصح عليه آخر لا يسكنها كذا ذلك اه والله تعالى أعلم في سئلت عن قال آخرتك هذه الدار عدا هل تنور هذه الاحارة فالحجواب نعم تنور قال في الصيغة اذا قال آخرتك هذه الدار غدا يجر ولو قال اذا غدا فقد آخرتك هذه الدار

مطلب قال آخرتك الدار غدا يجر

فاطل لا تنطبق بغيره وقال أبو بكر بن حريص في اللطيف ولا يصح هذا حطرا في الاحارة وبه بقي وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال آخرتك داري بكذا اذا اهل شهر كذا حار ولا يجوز في البيع اه والله تعالى أعلم في سئلت عن الاجير للشريك هل يصح ما هلك في يده وما هو الاجير للشريك فالحجواب أن الاجير للشريك هو من يعمل لأو أحد أو يعمل له أي لأو أحد عملا غير مؤقت كأن استأجره للقيام في شئ غير مفيدة فكل اجير اشترى كوان لم يعمل لغيره أو مؤقتا لا يختصص كأن استأجره ليرعى غنمه شهرا فغيرهم كل مشترك كالأل يقول ولا تربي غنم غيري ولا يستحق المشترك الآخر حتى يعمل كالتقاصر

مطلب في الاجير المشترك

وعنده كمال وجال ودلا ولم يلاح ولا يصح ما هلك في يده وان شرط عليه الصمان لان شرط الصمان  
في الامانة لم يخلو كالدود وهو متى كافي عامة للفتريات ويحرم أصحاب الدون وكان هو للذهب حلاله  
للأشياء وبعض ما هلك به كخرق الثوب من دونه ورق الجبال وعرق المعينة من مقده حاور المعتاد  
أولا اه من الدار المختار مختصرا وفي الوهابية مانعه

وما يصحوا بالشرط عند الامام في \* أحرار الشراك وهو ما قد عجزوا

دل سدي حسن في شرح البيت من الظهيرية الاحير المشترك قال ان صاع مالك متى أوفى يدي فانا  
صالح لا يصح لانه اشتراط الصمان في الامانة والاحير المشترك لا يصح عند الامام وهو مختار المشايخ  
وعليه الصوري وقال الشيخ انه قول رفر ومحمد أديا ولا يصح الزهري بالامانات اه والله تعالى أعلم  
في مسئلت عن استأجر دابة من آخر ليجعل عليه اشقة من حاش معلوم محل معين فقدت هذه الشقة  
في الطريق من غير تقصير وصالحه رها على مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشقة عند غير الاحير  
المذكور فهل زهارة المقدار المدفوع لاحد الشقة فالجواب نعم والسألة في السقيج قبل المصارفة  
والله أعلم في مسئلت عن له ديار آخر هامة ثلاث سنين وقد من الآخرة مجلبة ومات وعليه ديون فهل  
يكون المستأجر أحق بما استأجره من سائر العرماء فالجواب نعم يكون أحق منهم به قال ابن وهبان  
ومن مات مدينون أو أرحته فله \* نوافه للمستأجر الحسن أجدر

دل الشرح سلا في الشرح صورته مات المأخوذ من قبله لا الآخرة وعليه ديون والمستأجر أحق بما استأجره  
وتقصه من سائر العرماء يبيع ليدسه وما فصل للعرماء بعلة الزهري غير أنه لا يقطع ما له من الآخرة من المالك  
العبر وقد حبس بالآخر في جبال الزهري اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن المستأجر إذا أرحه برة  
ما استأجره هل يجوز له ذلك فالجواب ان هذا السؤال قد وقع مثله للحقق الزملي فاجاب عنه عا  
بعضه ثم يعود بالمثل وبالأق وبالأكثر ولا يطيب الزيادة بل يجب التصديق عا إذا كان بخلاف  
الجس أو علم به عملا كمنه فطبع صرح به في الاشياء فتلاعي الزهري اه في مسئلت عن الاحير  
الخاص وعن حكمه في فاحته قال في السور يهر من يعمل لواحد عملا وقد قبله التخصيص ويستحق  
الآخر تسليم بعضه في المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهر المدة أو في العلم المسمى بالحر مسمى وليس  
للخاص ان يبعه في العسيرة ولو عمل بعض من آخره فقد رما عمل وان هلك في المدة نصف العلم أو أكثره  
الآخرة كاملة مادام ربحي مهابشيا ولا يصح ما هلك في يده بعسيرة ولا ما هلك بعسيرة له للدون به  
كخرق الثوب من دونه إذا انقضى الفساد فبعضه كالدود عا على طريقي صي تصاع في هذا الزم  
مرفق ما عليه من الخلق كوكوم أحرير واحد وكذا الصمان على جارس السوق وحافظ الخان اه منه مع  
ربا من الشرح والحاشية وفي الخمسة

وماء في الحمار من شيء ليرقب \* في السوق ما ورت على ما قد كتب

وليس بعض الذي يمس سارق \* انما لآخر الخاص ذلك بل يفتق

اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن اجارة الفصول هل تنوقف على اجارة المالك في حاجته نعم  
تعمد من وقفة على اجارته في المدينة ومن شرط انعقاد الاجارة الملاك والولا بقوله انعقاد اجارة الفصول  
لعدم المالك والولا به لكم ان تعمد من وقفة على اجارة المالك عندنا اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن  
استأجر رحلا ليعمل له كذا يوما هل يلزمه من طلوع الشمس الى غروبها فالجواب ان كان  
أمر ببيعهم أهم بمداون من طلوع الشمس الى الغروب فهو على ذلك وان كان العرف أهم بدمالون من  
طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها  
اعمال الذكر اليوم أفاده قاصي حيان والله تعالى أعلم في مسئلت عن استأجر دار اسفة على أنها الخيار

مطلب قضى آخرة ثلاث  
سبب ومات وعليه ديون

مطلب في اجار ما استأجره  
مطلب في الاجير الخاص  
وحكمه

مطلب في اجارة الفصول  
واما موقوفة  
مطلب استأجره ليعمل له  
يوما فاعبره بالعرف

مطلب استأجر بالخيار ثلاثة  
جائز

ثلاثة أيام هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز ذلك كما في المراءى عن الله وسناني قال تكرار ادراسته  
على أنه بخلاف ثلاثة أيام وهو حار عدا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدلال على أجرة دلاله  
في الماشية كداهل هو حار شربا **ج** فاحسب ما به ليس حار شربا قال في رد المحتار وفي الدلال والسمار  
بمع أم المثل وما واصلوا عليه ان في كل عشرة دنانير كداهل حرام عليهم مثل محمد بن سلمة عن أجرة  
السمار قال أرحوا له لاسم وهو ان كان في الأصل فلهذا فكثر التعامل وكثير من هذا عبر حار  
مخروروه لمخافة الناس اليه كدحول الحمام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاجير الحاصل هل  
له ان يصلي المصلاة فالجواب ليس له ذلك في ما روى المصلي وادنا سحر ورحلا وما به من كداهل  
ان يعمل ذلك العمل في تمام المدة ولا تستعمل شي آخر سوى التكبيرة وفي فتاوى الشمر قدي وقد قال  
بعض مشايخنا انه ان يؤدى السنة ايما واصلها لا يؤدى الا واصلها المتوى وفي عرب الرواية قال او  
على الدقة لا يمنع في المصر من ايمان الجمعة وبسقط من الاخر فقد راسمته ان كان بعيدا او اقر بالمعيط  
شي وان كان بعيدا ولو لم يعمل بدور ربع النهار يحيط عنه ربع الاخرة اه من الرد والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استأجر دار او سكنا فاط على الخادم بالرحم بالخبرة هل له ان يبيع الاحارة ويخرج  
فالجواب نعم له ذلك قال المحقق أو السعدوني حواشي الاشياء عن الامة البصري والحاصل ان كل  
عذر لا يملك معه اسبقه المقود عليه الا يصير ويحققه في بعضه او ماله يثبت له حق الفسخ قبل البصري  
بوجود منه ان الرحم الذي يقع كثيرا في البيوت ويقال انه من الخان عذري في بيع الاحارة لما يحصل من  
الصبر اه قال ابن عابد بن بياض وهذا لو كان الرجس لكان الدار مالو كان الشخص مخصوص فلا وقد  
أخبرني بعض الرافعة ان اهل زوجه صبروا وانه فكمما دخلت داره يحصل الرحم واداسحت بقطع  
تأمل ثم قال ابن عابد بن رجه الله تعالى في بيع كثير الوقوع قال في لسان الحكم لو اظهر المشتري في الدار  
الشرب كشراب الخمر أو كل الاواني والطلاوة فيؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يحسب ان يشرحه  
فذلك لا يصير عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه لان ثمة الارزمة وفي الجواهر ان رأى السلطان ان يشرحه  
هل اه والعرف جار لا يعتمد في طرابلس العرب انه اذا سكن بين اهل المعصرة فلهذا عليه الزام  
ببيع الخمر ان امره الى اهل الحكم يشرحه واهم بنوم والله تعالى أعلم **سئلت** عن اسأجر  
دارا ثم باعها الاخر هل تطل الاجارة بهذا البيع فالجواب انه يرجع للخبر الرمي مثل هذا السؤال  
فاحسب عهده ان تطل الاجارة بهذا البيع بالاجماع وحكم البيع انه موقوف ببيع ولا بعد وليس  
لغير المشتري منه والمشتري بالخيار على اوله لم يطل في الاصح وفي الحاشية يترقب على اجارة المشتري في اصح  
الروايات اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادم هل له ان يسكن في دار ولده البصير **ج** فاحسب  
عاني احكام المصارع لا استرشي وهذا المقطع ادم يكن له اروح فلما ذلك حكم الحاجة وان كان له اروح  
فليس له ذلك لان سكاها وحسب على الروح فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان له ارحام اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك غاب احدهما فاحترقا المصارع والدار واخذ الاخرة فهل  
للعائت اذا حضر ان يشاركها فالجواب من السنة دار بين اثنين غاب احدهما واخرها الاخر  
واخذ الاخرة فلما مات ان يشاركه في الاخرة قال رضى الله تعالى عنه فهذا اشارة الى ان الماخذ في كل  
الاخرة من اشار الى أنه على كفاها ويتصدق بمصروفه لغيره كالمصنف اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن استأجر عيادة صاعقة من يده ولا تخذ ولا تقصير هل لا يصح حيث شد فالجواب  
لا يصح لانه أمين ولا يصح الا بما يصح به الامير والمودع وهو المسمى والتقصير عليه قول البراري في  
المعترقات اماهات فصحة أو قصر في حقه اه انقروى رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
آخراوه سمية ثمانية واحد كميل بالاجرة هل تصح الكفالة ام لا فالجواب قل في الخلاصة

مطلب يجب أمر المشتري في  
الدلال والسمار

مطلب ليس للاجير الحاصل  
أن يتصل بالمصلاة

مطلب استأجر دار أو سكنا  
عليها الخادم له البيع

مطلب أظهار المشتري في  
الدار شرب الخمر ويحرمه

مطلب اسأجر دارا ثم باعها  
كان البيع موقفا

مطلب هل للام السكنى في  
دار ولده البصير

مطلب في شريك غاب  
أحدهما في عيان الآخر

المصادق اصطلاح صاحب القصة  
اشاره الى الاصح

مطلب استأجر عيادة صاعقة  
بلا تخذ ولا تقصير

مطلب هل تصح الكفالة  
في الاجرة

الكله بالاحره حائرة وكذا الخواله ولا يطالب بشئ منها حتى يحب الايماء أو بشرط النجول فادواحه  
 أن يطالب بهم مما سألوا لولا يعمل التكميل من الرخوب لم يرجع على الاصل حتى يحى الوقت واس التكميل  
 أن يأخذ المساحر حتى يؤذيه لكن ان راعه هو يلزم التكفل عنه لما عرفت في كتاب الكلالة اه والله  
 يعانى أعلم **سئلت** عن قول رجل على أن يعمله حوصا عشرة اى عشرة عشرة دراهم خمس حوصا  
 في خمس كم عمله من الاخر أريدوا يرميكم الله تعالى **فأجاب** في عاقب الخلاصة وهذا نصه وفي موايد  
 شمس الأعمه الخواص رحمه الله تعالى رجل أساحر رحل ليعبر له حوصا عشرة في عشرة عشرة دراهم  
 خمس حوصا في خمس يحسب دومان ونصف لان العشرة في العشرة يكون مائة وحوصا في خمس يحسب  
 حوصا وعشرين فيكون ربع الجملة فلهذا ياراه ربع الاخر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أساحر  
 ذكرا باخاوه ثم بداله أن يترك هذا العمل ويستقل الى عمل آخر هل يكون ذلك له عند رضى فسخ الا حاره  
 فأجواب نعم قل في الخلاصة ولو أساحر ذكرا بالبيع وهو يشتري ثم أراد أن يترك هذا العمل ويعدل  
 غلا آخر فلهذا نذر قل في المحيط ذكر في فتاوى الاصل ان ماله العمل الثاني على ذلك الذكرا ليس له  
 البص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسلم آخر ماله من بصرى هل يجوز **فأجاب** هل  
 في الخاصة آخر ماله من بصرى ان استأجره لعمل غير الخدمة حار وان آخر ماله للخدمة قال الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفصل لا يجوز وذكر الامام أبو بكر في الذخيرة في الفصل السابع في الاحاره  
 في الخدمة المسلم اذا آخر ماله من كافر للخدمة يجوز ما لم يأتى الا نكاحه وان كان يستعمله فهو انقد  
 الاحاره الا انه يستوجب عليه عوضا من كل وجه على سبيل العهد فيصير الدل ويصير اعتقاده هذا كما  
 لا يصح وقد اهتم كلام صاحب الذخيرة انه لا خلاف في المسألة وطاهر كلام المصنف ان أصله لا خلاف  
 فيما ذكره أى من عدم الحوار لم يرد منه وفي الترابية آخر ماله لكافر للخدمة يجوز وكثره وقال الفصل  
 يجوز فيما هو كرامة لا فيما هو دل للخدمة اه من حوائى الاشاعرة لا لاهل الجوى (أول) وما أحسن  
 ما قاله الفصل من الفصل وما ألقاه مقام المسلم من الشرف والعز والرامة والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فيما استأجره الدالغ لعمل له فلهذا هل لا يكون له على ولده آخر فأجواب نعم لا يكون له  
 عليه آخر قال في الترابية استأجره الدالغ بعمل الابن لا آخره وكذلك استأجر الروح الزوجه لخدمته  
 لان ذلك فرض علىهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا استأجر الروح وحفر وجهه على عمل فعمل هل  
 له علم آخره هى احارة حائرة فأجواب نعم هى حائرة ويستحق الروح الاخر مع الكرامة قال في الترابية  
 وكراهة حارة ثلاثة مع الحوار وتعلم اذا عمل المكاتب اذا استأجره مولاه والوجه وجهها والابن  
 والذم ثم قال وتصور احارة ثلاثة لا كراهة الا حاه والمكاتب مولاه والابن أحد عينيه اه والله تعالى  
 أعلم **سئلت** لو أكل الذئب اللحم والراى عنده هل يصح الراى فأجواب قال في البربرية ان كل  
 الذئب أكثر من واحد لا يصح لانه كالسفرة للعالة وان كان واحدا يصح لا ينيكه للفاومه معه وبكل  
 من حلة ما يمكن الاحتراز عنه صلى الراى على واحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو حاف الراى  
 موت شاة ذبحها هل يصح فأجواب انه لا يصح قال في البربرية حاف الراى موت شاة ذبحها هل  
 لا يرضى حياته الا يصح في الاستحسان والا حنى يصح والعقبه سوى يه ما في عدم الصلح وكذا القدر  
 وهو الصحيح ويبنى بعدم الصلح بالدخ في حق الراى والصلح في غير الراى ولو قال الراى حلف الموت  
 فذهبوا بذكر انما قاله في قوله وعلى الراى البية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر استأجر  
 مسلما لخدمة كسبه أو بعة هل يجوز له الاخر فأجواب ما في الترابية وهذا المطلبه استأجر مسلما  
 لخدمة أو كسبه أو بعة طسور يصل الاخر ويطلب الا انه ما تم الاخر لانه ما تم على معصية اه ولد  
 تعالى أعلم **سئلت** عن امرأه استأجرت دارا لورق حب فيها هل ترميها الاخرة دون الروح

مطلب آخره على حفر حوض  
 عشرة في عشرة الخ

مطلب استأجر ذكرا للتجارة  
 ثم بداله أن يترك هذا العمل  
 كان ذلك عند رضى الفسخ الخ

مطلب آخر ماله من بصرى

مطلب استأجره للعمل  
 لا يستحق آخر

مطلب تحفر احارة الروح  
 لوجهها ولا آخر

مطلب أكل الذئب اللحم  
 هل يصح الراى

مطلب حاف الراى موت  
 شاة ذبحها

مطلب استأجر كافر مسلما  
 لخدمة كسبه الخ

مطلب استأجرت دارا  
 وزوجت فيها لخدمة الاخرة  
 دون الروح

فالجواب نعم كافي تنقيح الحامدية تنقلا عن البرارية قل لامهي المائدة اه والله تعالى أعلم  
 في سئلت عن مالك دارة قال لا عمرها ولا سكها صك ولم يصرها هل يجب عليه أمر مثل  
 في حاجتها بهم قال في السمع رجل ديم لا حر دار السكها او يصرها صك مدة لم يصرها فان كان  
 أدله بشرط العمارة يجب أمر المثل لانه لما شرط العمارة فقد أحرقه بأجرة محله يجب أمر المثل لان  
 قدر العمارة محمول وان سكن وعرفه بشرط العمارة وأجرة المثل اه من حواهر الشارح قال الجمع  
 أو قول ومثل هذا ما ذكره في جامع المصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بمدة فارسية وعزم الطير  
 الرمي في شائسته عليه ووصه انعتق مع روحها على أن يصر ويسكن يصر وصار يساوي الصدورهم  
 وماتت المرأة فطالته بقبضة ورفقها بأجرة السكنى وطالبهم هو عما سبق فاجلوا له بيسقط عما سبق  
 قدر آخره السكنى والباقي يطالب به وان رادت قيمه السكنى عليه يسقط قدره منها والباقي ميراث وان  
 لم مع الاتفاق على ذلك وعمرها هو ومنع اه وأقول أيضا وحده كون ذلك أجرة فاسدة أن صاحب  
 الدار لم يملك مسعفه داره الا دعوى لكنه لما جعل العوض وبالفق وحجب أمر المثل بالعاما لم والعمر  
 غير منع له لم يصر الا لعماله السكنى وعما له المصنف وعلما به أيضا علم أن ذلك ليس بأجرة بل هو  
 أجرة فاسدة خلافا لما في الصاوي الحيرية حيث أحاب في طير هذه المسألة انه يستعير للمساكن وقامه  
 في السمع والله تعالى أعلم في سئلت عن استأجر انسانا لحي عه وشرط عليه أن يأتي نسجها ادا مات  
 فإن لم يأت نسجها كل صاموا وصى الرأى بذلك هل عليه الا بيان بالسمة والصلحان عند عدم الاتيان  
 بها فالجواب قال في معين الحكم وان اشترط على الرأى ان ماتت تأتي نسجها والا لا وهو صام ليس  
 عليه الا بيان بالسمة ولا يصح من هذا الشرط اه والله تعالى أعلم في سئلت عن ديم رجل عينا وقال له  
 انهم خمسة ذراهم وما زاد هو ودي وبنيك ما عاها خمسة فقط فهل له آخر عمله فالجواب ما في البرارية  
 وهذا العطف دفع الرجل ثوبا وقال لعمه عشرة شاراده هو وبنيك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة  
 ولا آخره وان تعب وان باعه بأربعة آخر مثله اذ انعم في ذلك لانه عمل في أجرة فاسدة وعليه الضوى  
 والآخر معال بالسبع دون مقتضاها كالسبي اه والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل اشترى حارية  
 مئة بأجرة وكسوة محمولة ثم أحرقها من عنده فطلت آخره مثلها هل له ادراك فالجواب نعم لها  
 ذلك كافي السمع والله تعالى أعلم في سئلت عن آخر ميراث رجل مدة مئة بأجرة معلوم وفي أثناء السنة  
 آخره لا حر سبه في تلك السنة الا وفي آخر معلوم هل يصح هذه الأجرة الثانية في حاجتها بهم نعم يصح  
 الثانية كالأولى وقد أتى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم في سئلت عن مستأجر دار سبب  
 لخدمة صحبة أراد السعير في أثناء المدة فادفع الأجرة قبل ذلك فالجواب نعم قال في السمع  
 اذا أراد المستأجر السعير وهو غير في مع الأجرة سواء أرا ذلك منه أو لم ير ذلك في نفسه وعمرها فان  
 قال المسأجر أن يدا السعير وكذا لا حر حلف للمستأجر على أنه عمر على السعير ذكره الكرخي والعهدة  
 كافي البرارية اه والله تعالى أعلم في سئلت عن استأجر حاتون الوق بأجر المثل ثم في أثناء المدة  
 ارتفعت الأسعار وراحت الأجرة فهل لا ماطر مع الأجرة اذ لم يرض المستأجر بأجر المثل فالجواب  
 السمع وهذا العطف اذ لادت آخره المثل في أثناء المدة فالعقبة أن للتولى مصعها وان مشى في  
 والحاجة على خلافه فقد صححوا هذا القول ليعطى الضوى ويطع الأصح ويطع الخمار  
 وبه أنى الخبر الرأى اه والله تعالى أعلم في سئلت عن مالك أرض آخرها مدة معلومة ثم في أثناء  
 الأجرة وقعها على مسعدهم فهل تنسخ الأجرة فالجواب ما نقله في الحامدية عن حاروي الراعي  
 وهذا نص آخره مالك ملكه ثم وقعها على الفقراء والمدرة والصديق المدة تنسخ الأجرة لا تنقله الى  
 مصر آخره فقامت على أن يداه الى آخر أجرة وله أن يحسد عقد الأجرة مع الأول اه والله تعالى أعلم

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي  
بالسمة ادا مات

مطلب قال ببيعها اكدا وما  
زادها بيا

مطلب استخدم حارية  
بأجرة وكسوة محمولة  
مطلب آخره يدسنة وآخره  
لا حر سبه ناسجها  
مطلب أراد السعير كان له  
الصمغ

مطلب زادت أجرة المثل في  
أساء المدة كان للتولى الجمع

مطلب آخرها ثم وقعها على  
مسعدها الخ



مطلب تفسد الاحارة  
بجهالة الاحر

مطلب استأجر ارماني  
نمى من المدة الخ

مطلب صافرة على الدابة ثم  
يجوز في الطريق فتركها

سئلت عن اسأجر دار لآخر محمول هل تفسد الاحارة بالحواب نعم تفسد قال في جامع  
المصنوعين له جهالة تؤخر في البيع تؤخر في الاحارة ويفسدها المقدس واه كانت الجهالة في الاحارة أو المدة  
والعمل للسناء عليه ويحب اسأجر المثل في ماله واه لا يحول به المسمى الخ لا يجوز للمسمى لوعلم الاحر  
الا يجب له ما سأل ما عدا ما سأل من تسعة فتعلى أن يرقه السناء عليه آخر ماله العالم ما عدا ما سأل من تسعة  
سئلت على السناء صارت من الاحر فهل الاحراه والماء من ماله يصح ان اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن استأجر أرض مائة من متوليه اوى فيها من التوتى ومضى المدة فهل للسناء  
معه ما به فيها انما المثل حيث لا يصر على الوقتى انقضاءها بالحواب نعم له ذلك فقد نقل الكهوى  
كتاب الوقت من متولى شيخ الاسلام على اصدى عن القصة ما نصه اسأجر أرضا وهو عرس فيها  
نمى من مدة الاحارة فلا بأس أن يسبقه بالآخر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر اه ونقل ذلك في  
صروا فترى بوقله عنه في الحيرة وافته والله تعالى أعلم سئلت عن اسأجر دار له سافر عليها اسأجر  
له ثم يجوز في أثناء الطريق عن المتى فتركها هل لا يصحها والحواب انه لا يصحها قال في جامع  
مناوى استأجر دابة الى ممره فبهرت عن المتى وترك الحمار صاع لم يمس ولو كان صاحب الحمار  
لجاء ولم يكن صاحب المتاع مع الحمار فصر الحمار في الطريق فترك الحمار والماع ودهمت لا يصح  
اه والله تعالى أعلم

### كتاب الاكراه

مطلب لا يصح هبة المكره

مطلب لا يصح اقرار المكره

مطلب اكراه على أن يبطل  
بطلاق امرأته

مطلب يصح السكاح مع  
الاكراه

مطلب يصح العموعن  
القصاص مع الاكراه

سئلت عن خوف امرأته انما تصرحت حتى وهنت له مهرها هل يصح هذه الهبة والحواب لا يصح  
لصدقه الخسنة ان تدعى على الصرب وان اكراهها على الطاع فبطلت بقع الطلاق ولا يجب المال اه ملتقى  
البحر وفي الحاشية الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أئمة الشيعة وفي قول صاحبه يتحقق من  
كل من يطلب يقدر على تحقيق ما هذبه وعليه الفتوى وان عاب المكره عن نصر من اكراهه يروى الاكراه  
اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكراه على الادارة فاقترع هل لا يصح اقراره والحالة هذه والحواب  
صح اقراره قال في الحاشية ولو اكراه بقرت كان ماطلا اه وفي الحاشية الاكراه يفسد الاخير ولا  
عنه لا يرفع الاكراه اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكراه على أن يוכל وحلا بطلاق امرأته  
وكل مطلق الوكيل هل يصح فاجبت نعم قال في البرازية اكراه على أن يוכל انسان بطلاق امرأته  
رجل امرأته ما يدها أو يدير حتى فعله مكرها وطلقة المأثور اليه قبح اه والله تعالى أعلم ثم رأيت في  
تسعين أن هذا الشخص وان ما في الاشهاد من خلافه فيلزم فراجع اه سئلت عن اكراه على  
السكاح فتزوج مكرها هل يصح سكاحه والحواب نعم يصح السكاح مع الاكراه قال في الحاشية  
رأى اكراه على السكاح فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن نكاح القصاص اذا اكراهه على العموعن هل يصح عموعن والحواب لا يصح عموعن كما أفق  
ذلك في السبعة واستدل له بما هله عن المحيط وهو هذا وادأ اكراه على العموعن القصاص مع ما قاله هو  
ما زال العموعن تصرف لا يبطله الحرل فبصح مع الاكراه كالتطلاق لا يصح المكره لولى القصاص  
بأن القصاص ليس عمال وليس له حكم المال اه وفي الشارح ما وادأ اكراه على العموعن القصاص  
ذلك ما رواه لا يصح المكره لولى القصاص شيئا اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكراه على بيع  
وشراء سماع أو اشترى مكرها هل لا يصح والحواب نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه نقل في  
لنبتة عن شرح الطحاوى ما نصه اكراه على أن يعقد عقدا من العقود وهو على وجهين ان كان عقدا  
بطله الحرل مثل الطلاق والعناق والسكاح جاز له عقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطل

مطلب لا يصح البيع والشراء  
مع الاكراه

المحل مثل البيع والاحارة والشراء وغيره فان لم يجر ومطل سواء كان الاكراه بشئ يحاف منه  
البيع أو لا يحاف اه والله تعالى اعلم **سئل** عن رجل اشترى ثوبا من رجل فباعه بثمن  
الاكراه الطلاق والمناق والكساح والمصوع والمصاص والزحمة والايلاء والبيع في الايلاء  
والطهار والبيع والسدر لان هذه المصروفات لا يصرفونها الى الرضا بل دليل انها مع المحل  
والخطا اه **سئل** عن اكره على الاقرار بالكفالة فاقترع امرها هل لا يصح اقراره بالكفالة  
لا يصح اقراره بغيره بل في ذلك ما ينبغي ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
لا يصح كفايته بكل من ادعى الكفالة والاقرار به لا يصح مع الاكراه والله تعالى اعلم **سئل**  
عن امرأه من رجلها من اشياء فاقترع امرها بغيره او كرهه وهذا من ثمنه الى الحكم ونشكره اذا  
لم يقر له المبلغ من الدراهم وقد عصى بغيره ان لم يقر له او قسمة ما هو عليه لان حكم الوقت من  
يأخذ عزرا فيقول ويؤدى المتكفريه فاقترعها من الدراهم وكسبها من ذلك سدا حرقا من شرها  
وهو كما ينبغي اذ لو اقره هل لا يكون هذا الاقرار صحيحا والحالة هذه **الجواب** نعم لا يكون صحيحا  
والحالة هذه كما ينبغي بذلك ما عدا ما عدا والمحذر الى والله تعالى اعلم **سئل** عن امرأه  
اكره امرها بغيره او كرهه فاقترعها هل لا يصح اقراره بغيره **الجواب** نعم لا يصح اقراره بغيره  
قال في المصنف لا يصح مع الاكراه اقراره بغيره او اقراره بكفاله من اموال لان الرأه لا يصح مع المحل  
وكذا لو اكره الشفيع ان يسكن من طلب الشفيع لا تنطل شفيعه اه والله تعالى اعلم **سئل** عن  
اكره امرها بغيره او كرهه فاقترعها هل لا يصح هذا الزهر **الجواب** نعم وقد قالوا  
ان الروح سلطان روحه ويتحقق منه الاكراه كان الرأه والدر وغيرهما وقد افى حاتم امدى  
بان الزهر لا يصح مع الاكراه والله تعالى اعلم **سئل** عن اكره على بيع عبده فباعه بغيره  
وباعه للمشتري واكل عتقه سبي ثم غام البائع واشت الاكراه ومع البيع وراد نصيب المشتري ما اكل  
من العتقة هل يكون له ذلك **الجواب** نعم يكون له ذلك كما افى في السقم من الاكراه في عتقه  
الزهر والله تعالى اعلم **سئل** عن اكره على بيع حيوان محض ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
فباعه بغيره هل يصح فبئذ البائع **الجواب** نعم يصح فبئذ البائع لان قصصه يحكم عقد فاسد فكان  
معه وباعه بالعمدة ذكره الزهري اه شرح المصنف ومثله في الكسح والدر وغيرهما كذا في السقم  
والله تعالى اعلم **سئل** عن اكره على ابي يعقوب ان يقره له لان كذا ما في كرهه او عاقر  
مكرها هل لا يصح الكفالة المذكورة **الجواب** لا يصح الكفالة المذكورة ولا اقرار المورح  
كل الاكراه ثانيا شرعا او في ذلك في الخير والله تعالى اعلم **سئل** عن الاكراد اسمها  
بعض اولائهم من الكساح او من الذحول من الكساح الا ان يعزله بكذا او يتبعه عمارا له لاني فاقترع  
او باع مكرها هل لا يصح حشده **الجواب** نعم يستل عنه صاحب الخير فاعاد عتقه لا يبعد  
بها وحكمها حكم الاكره قل عاقر او باع او روحه من اهلها حتى تنس له المهر تكون مكرها  
والهبة باطله قال في مجمع الصاوي وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه اني سمعت من مع امرأه عن  
السيرة الى اوم الا ان تنس مهرها فوهت للهبة باطله ومثل ذلك في المصلحة والراية وكذلك  
ذكر في التاراجية فقلع البائع ونظم هذه المسألة صاحب المصنف محمد بن عبد الله العرناشي  
المرئي من مطبوعته السعاه في ثمانية ابيات مشتملة على الحشو فقال  
ومعه امرسه ان تدها \* لاهلها باصاح حتى ما ربا  
الاداب سقط عنه المهر \* فعلاها لا عودا دكرها

مطلب فيما يصح مع الاكراه وهو عشرة  
مطلب اقر بكتله مكرها لا يصح  
مطلب ان تمت بغيره بغيره وهذا من الرضا الى الحكم  
مطلب لا يصح الاكراه  
مطلب رهن مكرها لا يصح  
مطلب اكل عتقه ما يصح مع الاكراه تسترد منه  
مطلب اكره على البيع وقصه المشتري فباعه بغيره  
مطلب امر مكرها بغيره  
مطلب لا يصح الصيانة  
مطلب منه ما اولها من الكساح حتى تقتر او يبيع تكون مكرها  
مطلب منه ما اولها من الكساح حتى تقتر او يبيع تكون مكرها  
مطلب منه ما اولها من الكساح حتى تقتر او يبيع تكون مكرها

لأنه أقررت في الحكم \* مرة المكره هذا أعلم

تلمتها وارتبطت بها بغير حال من عهده

وإما مع زوجته عن أهلكا \* لئلا المهر يكون مكرها

كذلك مع والد نفسه \* حرجها العله عن بيته

مطلب منعها أو هان  
الرافل زوجها حتى تقرله  
كاتب مكرهه

وفي شرح جملة الأقراء كما قال قلت ويؤخذ من هذا حواش حادثة الفتوى وهي ما الورق منته الذكر  
من رجل فلما أريد أن يخرج من بيته إلى زوجها سمعها الأب الأنا تسهله عليه الم المستوف منه  
انصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أدلى لها في الحرج وان الطاهران الحكم فيه عدم جهة  
لقرار لكونها في معنى المكرهه ماد كرم البيع لا سيما والحياء بما في الابتكار به أفي شيخ الاسلام  
والسود العمدى اه وأنت على علم أن البيع والشراء والاحارة كالأقرار والهمة ولن كل من يقدر على  
جمع من الأولياء غير الأب كالأب للامه الشاملة فليس الأب قسيدا وكذا العطفة المكرها هو مشاهد في  
بازمان أحدهم ورهن كرها على من وجب راحتي من ابن الم وما من عهده ومعنى ما وجد منهم مبيع صر بها  
زعاتها وأهل الراسية في بعض النساء تركه حتى يطلون من القسمة كما يطلون القسمة في الأموال  
لله تعالى أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم بسأله صلاح الاحوال اه بحروقه والله تعالى أعلم  
سئلت هل يتحقق الاكراه من غير السلطان فأجوب اه نعم قال لا يقوى بقلع نجمع الضواوي  
من الامام يتحقق الاكراه من كل مطلب بقدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قولها اه والله تعالى  
علم سئلت عن كراهي كره على الاسلام فأسلم هل يصح لاه مدارته فتدفع فاجبت اه عاق  
الحاية وإذا أجبر الكفر على الاسلام فأسلم صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجر على الاسلام ولا يعتل اه  
فدعاهم ذلك ان وهب ان في قوله

وصح في الاستحسان اسلام مكره \* ولا قتل ابى يرتد بعد ويحرم

مطلب فمن أكره على قتل  
مسلم يقتله الخ

والله تعالى أعلم سئلت فيما أكره نوعه قيد أو حسن على قتل مسلم يقتله فما الحكم في ذلك  
الجواب قال في الحاية اذا أكره الرجل ويعد قيدا أو حسن على قتل مسلم فعلى لا يصح الاكراه  
على القاتل القصاص في قوله فادأ كره يقتل أو انا لا يف عمو قال أو حقيقه رجه الله تعالى ومجدرجه  
له تعالى يصح الاكراه ويحب القصاص على المكره دون المأمور وقال أو يوسف رجه الله تعالى يصح  
لا كراه ولا يجب القصاص على أحد وكان على الأمر دية للمقتول في ماله في ثلاث سنين وقال رحمه  
لا كراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال مالك والشافعي رجهما الله تعالى يقتلان جميعا اه  
لله تعالى أعلم سئلت لو حلف رجل مكرها هل تنفذ عليه مع الاكراه فأجوب اه نعم  
مقدمه قال في الحاية ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل داره لآن تخلف تنفذ الميثاق حتى  
ودخل كان حاشا وكذا لو أكره على مباشرة شرط الحلف فان كان حلفا أو لا أن لا يدخل داره لآن أو  
بكمه ولا أن يتحول ذلك ثم أكره على الدخول والكلام ففعل كان حاشا وإذا ترويح امرأه ولم يدخل  
أكره على الدخول يدخل نبت أحكام الدخول من نكاح المهر ووجوب العدة وحرمة السكاح وغير ذلك  
والله تعالى أعلم سئلت فيما مكرها وسلم المبيع طائعا هل يجوز البيع حينئذ فاجبت اه  
م يجوز البيع بنسبه طائعا قال في الحاية ان باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عندنا ولو أكره على هبة  
وصدقتهان وهي مكرها أو صدقة وسلم طائعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع  
بله المشتري اذا قضى عند ما حلى أو عتقه بنفقة اعتاقه وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يتحمل  
لقس به عند تصرفه وكان عليه قيمة المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الاكراه والمبيع قائم بحيث  
مارنه ولو تصرف المشتري تصرفا لا يتحمل للقض ثم أجاز البائع لا تصح اجارته ويصح المشتري قيمته

مطلب باع مكرها وسلم طائعا

مطلب منعها الجيب مع  
الاكراه



أكرهه ولا ينفذ شيء من التصرّفات لأن حبس أمه يلحق به من الحزن ما يلحق بحبس نفسه وأمكنه  
 قالوا له البارئ يسعي في تخلص أمه من السجن وإن كان يعلم أنه يحبس قائل الزمان ليس بمستحسن أه وإنه  
 تعالى أعلم **سئلت** إذا قلت إن بيع المكره فاسد بسبب الأكره أو بانه المشتري هل يفوت كالبيعه  
 الفاسد بغير الأكره **الجواب** لا يفوت بذلك ولو تكررت البيعات قال في المغ ولا يقطع حق  
 الاسترداد للبيع وإن تداولته الأيدي بخلاف سائر البيعات الفاسدة أه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 فيما إذا باع له مكره هاهل يلزمه بيان المكره بكسر الراء **الجواب** لا يلزمه ذلك ففي جامع  
 الفصولين وفي دعوى البيع مكرهه الحاجة إلى تعيين المكره كالوادي السعاية فلا حاجة إلى تعيين الدواب  
 أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طولب بمال باطل وأكرهه على إعطائه فباع عقاره وأعطى غنمه  
 وهل يكون هذا البيع جائزا **الجواب** قال في البرازية طالبوه على الباطل وأكرهه على أدائه فباع جاريته  
 بلا أكرهه على البيع جاز للبيع لأنه غير متعين لادائه وهذا عادة الظلمة إذا صادر وارحلا أن يتحكموا  
 بالمال ولا يدكر وأبيع شيء من ماله وللميله له فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع  
 جاريته فله صار مكرهه على بيع الجارية فلا ينفذ بهما أه والله تعالى أعلم

### كتاب الحجر

**سئلت** عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجنته صغيرة بحيث يعلم أن مثله لا يتحمل عادة أقرب بالبلوغ  
 وأرأوصيه هل يعتبر أقراره بالبلوغ حيث أنه **الجواب** لا يعتبر أقراره به والحالة هذه كقضي جمعة الفتاوى  
 واستدل به بجاني مغ التفار وهذا نصه صبي "أقره بالبلغ وقاسم وصي" البت قال الشيخ الإمام أبو بكر  
 محمد بن الفضل أن كان الصبي مرافقا قبل قوله فتجوز فحتمه وإن لم يكن مرافقا ودعا أن مثله لا يتحمل  
 لا تجوز فحتمه ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أو تبين بهذا أن اثني عشرة سنة إذا كان بحال لا يتحمل  
 مثله إذا أقر بالبلوغ لا يقبل قوله أه وفي التتور وشرحه فإن وافقاه الإبقاء صديقا أن لم يكذبهما  
 الظاهر كذا أفاده في العمادية وغيره فانه اثني عشرة سنة بشرط آخر لصحة أقراره بالبلوغ  
 وهو أن يكون بحال يتحمل مثله والألا يقبل قوله شرح وهبانية ومما حيث ذكره كالبخ حكايا لا يقبل بخوده  
 البلوغ منه أقراره مع احتمال حاله فلا تنقض فحتمه ولا يبيع وفي المتن بل لا يقبل قول المرافقين قد  
 بانفام تفسير كل ما بلغ ولا يمين وفي الخزانة أقر بالبلوغ قبل اثني عشرة سنة لا يصح السنة وبمده  
 يصح أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغ من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه **الجواب**  
 نعم كما في ذلك شيخ الإسلام علي أفندي رحمه الله تعالى ونقل العلامة الكفوي عن المصنف ما نصه  
 وقال إذا بلغ الفلام الجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وبقي أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغت  
 من العمر تسع سنين وهي خضعة تحتمل البلوغ فأقرت بالبلوغ غرورة الخيض هل يكون أقرارها معتبرا  
**الجواب** نعم يكون معتبرا كما أن في أفندي واستدل به الكفوي بما نقله عن ملقي الجبر وهذا  
 لنظنه يحكم ببلوغ الفلام بالاحتلام والاحتزال والاحمال ويبلغ الجارية بالخض والاحتلام  
 والمبلل فإذا لم يوجد شيء من ذلك فإذا تم له ثمان عشرة سنة وله سبع عشرة سنة وعندها إذا تم خمس  
 عشرة سنة فيها وهو رواية عن الإمام وبقي وأدق مدة له اثني عشرة سنة وله تسع سنين  
 وإذا رافقا ولا يفتن صديقا وقنا كالبخ حكايا أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مشرو باع  
 متاعه هل يجوز بيعه **الجواب** أن بيعه موقوف على إجازة وليه قال في جامع الصغائر  
 الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة والده أو وصيه أو القاضي  
 وكذا الفتوة أه وفيه أيضا الصبي المحجور عليه إذا بلغ فيه ما يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة الوصي

مطلب المبيع كرهها إذا باعه  
 المشتري لا يفوت  
 مطلب مدعى الأكره  
 لا يلزمه بيان المكره

مطلب طولب بمال باطل  
 وأكرهه على أدائه فباع به  
 أكرهه جاز البيع

مطلب أقر بالبلوغ ومثله  
 لا يتحمل لا يعتبر أقراره

مطلب إذا بلغ خمس عشرة  
 سنة يحكم ببلوغه

مطلب أقرت بالبلوغ وهي  
 بنت تسع سنين خضعة  
 تحتمل البلوغ يعتبر أقرارها

مطلب المتوفى ببيع موقوف

مطلب من كان يفتي ويدعم  
الاس الحبل يجبر عليه  
وينع من الاقتا

أو القاصي اه مربي الى فصل البيع الموقوف من الحايية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ممت  
ماجن يلم الناس الحبل المطلق الى المحصنات والمراعات هل ينجم من الاقتا ويجبر عليه فيه فالجواب  
بمع من ذلك كافي نتيجة الصلوى واستدل بعاشقه عن القهستاني وهو قوله ويجبر عن الاقتا من  
ماح وعن العاطلة طبيب جاهل وهو الذي يسقى الناس الرصص دواءه لكنا علمه أولا اه وكذلك يجبر  
على المكاري الفليس الذي لا دوابه ولا يأخذ الا حرة فتصعب وقد ظلم الثلاثة في الوهانية بقوله

وفي غير ممت ما حن ثم جاهل • بطب مكارصه ناليس يجبر

مطلب اد ابلغ عا قلا خجيع  
تصرفاته نافذة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحز للماعل المانع اذ تصرف وما ع واشترى واقر وروح ذاتي  
وصيه امة تحت الحجر هل يقبل قوله فالجواب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد اجاب  
عنه عانصه مذهب أبي حنيفة انه اد ابلغ عا قلا خجيع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا يشترط  
أنسه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور الا اذا جبر عليه ما حكم ومعدا كما أحرك الحاكم الاول ولا خجيع  
تصرفاته نافذة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مصور بسبب دين عليه وله أموال عديدة  
شرع بتصرف فيها بالهبة والصدقة والبيع والوقف والاكل ليمود فقيرا ولا يزال مودع من الدين شيئا هل  
القاضي ان يبيع ماله لقماعه بديه فالجواب كافي فتاوى قارئ الهداية اذا كان الامر كذلك فلقاضي

مطلب للقاضي بيع مال  
المدين في دينه

ان يقضى في هذه المسألة يقول صاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى دية جبر عليه وان لم يرش وله  
أن يتجر عليه ويبيع من هذه التصرفات فاداضي بعد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صكان  
محجور أو أطلاق عن الحجر فاحتلف مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقد  
هو كان حالة الحجر هل يكون القول للمصور فالجواب نعم يكون القول قوله في أنه كان حالة الحجر لانه  
أصاهه الى حالة معهودة فتاوى الحصة والسائلة في الوهانية وشرحها والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
سبه أراد القاضي الحجر عليه لسه هل يشترط حضوره لصحة الحجر عليه فالجواب أنه لا يشترط دل  
في الاشياء ولا يشترط حضوره لصحة الحجر عليه كافي حوائثه اللتين اه نعم اذا كان غائبا لا يجبر ماله بيه

مطلب محجور قال كان  
اقرارى حالة الحجر وقال  
المقر له انه قبله القول  
للمحجور

أن القاضي يجبر عليه كافي الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الصبي المحجور عليه اذا  
أنف مال غيره بمشيئته هل يصح **جواب** نعم قال في الاشياء الصبي المحجور عليه يؤاخذ بماله  
فيصم ماله من المال واذا قتل والدته على عاقبته الا في مسائل لو أنف ما اقتصره وما أودع عبده  
بلاذن وليه وما أعبره وما بيع منه ملاذن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل  
يصح اقراره فالجواب انه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر فالصبي والمجنون لا تصح عهدهم ولا  
اقرارهم ولا اعتنا بهما اذا أتا ما مشيا زهما صما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن محجور أقر أنه

مطلب لا يشترط لصحة الحجر  
حضور المحجور وقتها

مطلب الصبي المحجور  
يؤاخذ بماله

مطلب لا يصح اقرار الصبي

أخذ مال ولا ن بلا أمره واسه لكة هل يعتبر اقراره فالجواب ما في حوائثه الجوى على الاشياء  
بلا عن مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المحجور عليه أنه أخذ مالا لرجل فغير أمره واسه لكة  
لا يصدق في ذلك من صلح سئل عن ما كان اقربيه فان أقر أنه كل حقة أخذ به وان أنكر أن يكون حقا  
لا يؤاخذ به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين وطلب غرامه من القاضي أن يجبر عليه  
هل له ذلك فالجواب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الحايية اذ ارك الرجل دين وطلب  
غرامه من القاضي بأن يجبر عليه كليا يتلف ما في يده من المال في القاضي يجبر عليه ويشهد على  
تجره فيقول أشهد أني قد تجرت على هذا وعلى فلان بن فلان ان كل ذلك الرجل غائبا لا أجل دين ولا  
ويعع عنه ماله ويبيع ماله اذ سألته غريمه ثم قال ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد أن يجبر عليه بل  
يصح حاصرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا يجبر ماله بيه الحجر ويدل ان القاضي يجبر وان تصرف قبل

مطلب طلب الغراما الحجر  
على المدين من القاضي  
يجب عليه ذلك

العلم بالخبر تعد بصرفاته وهو غير لما لو اختر على عمده المادون العائنه يصح الخبر ولا يتصرف قبل العلم اه  
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن المجهول والذين هل يطور أثر خبره فيما كتبه من الخبر عليه  
 في حاجته **ج** قل فاصحابه وانما اختر على المديون بعد ما حسن بالذين أو قبله بظهر أثر الخبر في ماله للوجود  
 وفي الخبر لا فيما يكتب ويحصل له بعد الخبر ويصح هذا المجهول عن المبرر عاين ولو أقبل لسانه من لا يصح  
 قراره في حق المبرر الذي اختر لاجله فادار الدير هذا المبرر بظاهر صحة قراره السابق وكذا لو اكتسب  
 مالا بعد قراره فيما اكتسب وحدث وان كل دين الا قبل فاقبوا بعد نكراته فيما اكتسب مع بقائه من  
 الاول اه والله تعالى اعلم **سئلت** في محصور باع عقار له بيع محاماه وهي على العاصي انطاله ولما  
 لم يتم ما يعمل بالثمن اذا استهلكه المحصور فالحق ما في الهبة وقد نكسها أمال الم يكن بيعه وعنه  
 فان كان فيه محاماه وان العاصي لا يجبر بعد العقد لطله فان لم يكن فحق الثمن بعد رضى المشتري عن  
 الثمن وان نكس الثمن وكان قد نكس ماله ماله وهذا كله اذا كان الثمن قد نكس فاما اذا نكس وهذا الثمن  
 في يده فالعاصي برز هذا العقد ولا يجبره ثم لا يصح المحصور للمشتري شيئا وان كان المحصور واسم لك الثمن  
 بظن ان كان في البيع محاماه فان العاصي لا يجبر بعد العقد ثم بظن ان أسهل لك فيما يحتاج اليه ان أسعه  
 على نفسه أو جرحه الاسلام أو أذى ركاه ماله فان العاصي يعطى الذافع مثله من مال المحصور وقضاه فيما  
 والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن بلغ رشيد وطلب ماله من وصيه فهل له أخذه **ج** الحجاب **ج** له  
 أخذه في الحياصة اليتيم اذا بلغ بالسرق رشيد أو ماله في يد وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله اه والله تعالى اعلم  
**سئلت** فيمن بلغ غير رشيد وطلب ماله من وصيه هل لا يدفع اليه حينئذ **ج** فاحسب **ج** بانه لا يدفع  
 اليه حتى يبلغ جساؤه ثم ينسب سعة فادان له ما يدفع اليه ماله عمدا في حبيسة يتصرف فيه عما يشاء وهل  
 أو يوسف ويخمد جرحه ما لله تعالى لا يدفع اليه ماله ليعصيه وان بلغ سبعين سنة أو سبعين مالم يؤسس منه  
 الرشيد وان بلغ اليتيم سبعة أعدا في حبيسة جرحه الله تعالى تعد بصرفاته لانه لا يرى الخبر على الخبر العائن  
 البالغ وعند صاحبه رجعه ما لله تعالى بعد ما اختر عليه القاصي لانه تعد بصرفاته الا ان العاصي يعصى من  
 بصرفاته ما كان جبر المحصور بان يرضع فيما باع والثمن قائم في يده أو حو في فيما اشترى لان الاب والوصي  
 يعصى من تعد بصرفاته ما كل جبره كذلك القاصي وان لم يبلغ اليتيم سبعين غير رشيد فقبل أن يتصرف  
 العاصي عليه لا يكون محصورا في قول أبي يوسف رجعه الله تعالى حتى تعد بصرفاته وعند محمد رجعه الله  
 تعالى ان يكون محصورا من غير خبر أو يوسف رجعه الله تعالى جعل الخبر نسب السعة كخبر نسب الدين  
 وذلك لا يكون الا قضاء العاصي ومحمد رجعه الله تعالى جعل الخبر نسب السعة كخبر نسب الصبا  
 والحرور وذلك يكون بغير قضاء يكون محصورا والآن يؤدى له اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل  
 الزاح في الخبر على السفيه وعنده قول صاحب اقول الامام **ج** فاحسب **ج** ان الزاح هو قول صاحب  
 نسمة الخبر على السفيه فقد صرح في الحياصة من كتاب الخيطين بان الفتوى عليه وفي القسطنطينية  
 الحمار وهذا نص صريح فيقدم على الصحيح الا ترى كما ذكره العلامة قاسم أي ان ما جرى عليه  
 أصحاب المول من أنه لا يتصرف في الخبر يصح الاتراي يعصى ان أصحاب المول الترمود كذا الصحيح وهم في  
 الدالب يشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله وهو تصح له الاتراي وما صرح في الحياصة  
 من ان الفتوى على قولها تصح صريح فيقدم على الاتراي هذا ظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف  
 في ان السفيه لا يتصرف مالم يتصرف عليه العاصي اه من الصحيح والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن بلغ  
 ولم علم حاله أو رشيد أم حصه يدفع اليه الوصي ماله ثم طهره بعد ذلك يصح الوصي بالدفع اليه حينئذ  
**ج** فاحسب **ج** في حق السفيه قد صرح الاصوليون بان السفيه من العوارض ومقتضاها ان الاصل

مطلب لا يطور أثر الخبر  
 فيما اكتسبه بعد الخبر

مطلب ادباغ المحصور بيع  
 محاماه هل للعاصي انطاله  
 وماذا عليه هل في النفس اذا  
 استهلكه المحصور

مطلب اذا لم رشيد اهله  
 أخذه ماله من وصيه  
 مطلب اذا بلغ غير رشيد  
 لا يدفع اليه ماله

مطلب الزاح في الخبر قول  
 صاحب الزاح قول أبي  
 يوسف أنه لا يتصرف في الخبر  
 عليه

مطلب هل الاصل الرشيد  
 أو السفيه

الزهد وفي المتن فان بلغ العصى غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ حصارا وعشرين سنة فبعد ذلك  
 سألوه غير رشيد ومعه ماله انه لو بلغ وهو رشيد لم يسلم ماله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى  
 شيخ الاسلام الشافعي مزايا بين بلغ ولم يعلم حاله وهل الاصل بهذه الرشد والسلم وهل لو دفع اليه ماله ثم  
 طهره مسددا للدفع أم لا الخوان قال في المدافع أما العصى فالدفع عنه الخجريا كان أحدهما  
 ادن الولي له بالبحرارة والشافعي يلوغ اه الى أن قال بلغ ولم يعلم حاله سلمه ولا رشدا فدفع اليه  
 الوصى ماله وطهره مسددا لا يصح الوصى كتابا يسير اليه لتبليغ فاصحاحا ولا به فذل العصى الخجريا بالبلوغ  
 كما تقدم في عبارة المدافع ولم يظهر منه مقصده وقت الدفع ولا به بالسفاه لا يصير محجورا عن تدبير الوصى  
 نعم القاصي كما قدمنا لكن الواجب على الوصى أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاحتراز اه وقد تقرر أن  
 اثبات الرشد اعيا يحتاج اليه عند تحجود الوصى له وعليه يعمل ما في فتاوى العلامة الشافعي انما حاجت  
 سئل فيمن لم يتزوج عليها وصى ولها مال تحببده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بجمعة  
 شرعية وان لم يثبت رشده لم يسلم اليها ماله والافلا حتى يؤس منها الرشد اه ونقله عنه في الخيرة ووافقه  
 ويتعين حمله على ما قلناه والا فحين كلامه الاول هذا وفي حاشية الملح للشيخ الرزقي وهما في ثم أرهم ذكره  
 وهو انه لو امتنع الوصى من دفع ماله سد الحكم بالرشد وبعد طلبة ذلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك  
 أنه يصح ادعاءه من الدفع فلم يدفع لعدية في الملح وكانهم لم يدركوه لطلبه ورواهما انما دفع رشدا لمطلب  
 ماله خمسة قل أن يسكت حاله وبعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاحتراز في ذلك لا يصح دفعه هذه  
 الموائد العربية ثم نقل ما قدمناه عن فتاوى ذري المداينة من أن من بلغ عاقل لا يجمع نصرا فانه نافذة الى  
 آخر ما قدمناه وقال بهذه وفي هذا تبيين لما قدمناه من أن الاصل الرشد ثم نقل عن القرافي أن قول  
 قاضي المداينة لا يمتنع قول أمه أو وصيه أو غيرهما محجورا الا اذا جرح عليه ما حكم ونفسد ما حكم آخر حكم  
 الحاكم الاول مسمى على قول الامام الاعظم بعدم صحة الخجرا على الحر وقد صرح في الحاشية باب العنوى في  
 الخجرا على قول صاحبين ويكون هو انذهب المولى عليه فادأقضى به فاض بعد ولا يحتاج الى امضاء قاض  
 آخر اه وفي حواشي الجوى على الانشاء قال بعض المصلاء والصي ادأبلغ حكم الشرع فتوجه الخطأ  
 اليه فالظاهر وان ما يقتضى الخجرا على خلاف من حكم القاصي محجور لانه مع وجود البلوغ صار الظاهر  
 بقاء الخجرا ولم يوجد بعد الخجرا من القاصي ما يقتضى خلافه فالظاهر ثبوت اه وهذا الصامد لما سبق  
 من أن الاصل الرشد ودال على زوال الخجرا بالبلوغ وهو ما تقدم نقله عن المداينة ثم رأيت في حواشي أن  
 السعدوني مثلا مسكين من باب الوصى للوصي أن يوكل بكل ما به ماله لانه بمنزلة الأب لانه أقره مقام  
 نفسه فان بلغ العصى امرأ الكوكل زوال ولا ية الوصى بلوغه رشدا كما في الأب وفي جامع أحكام الصغار  
 والوصي بعد ذلك الوصى فتوصل فيكون حكمه حكمه اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي  
 محجور أقر لرجل دين في دقته هل لا يمتنع اقراره فالجواب نعم لا يمتنع اقراره كما في ذلك شيخ  
 الاسلام على أمضى قال الكهوي والصي والمحجور لا تصح عقودهما ولا اقرارهما اه معز بالمدنية والله  
 تعالى أعلم سئلت عن صبي بلغ من العمر عشرين سنين وزعم أنه بالغ وأرأى به هل لا يصح اقراره  
 في حاجته به بانه لا يصح اقراره كما في به على أمضى وأيده الكهوي بما نقله عن أحكام الناطق وهو هذا  
 وأقول العبر من غير لان القول عبارة والعصى ليس له عبارة اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي  
 غير مأدون يستقرض من رجل درهم ويعدان بلغ طلبه المقرض فاحياه بالاستقرضة معك ولا يصح  
 فلا يرضى فهل يلزمه أداء المستقرض والحالة هذه في حاجته به نعم يلزمه ذلك فقد نقل الكهوي عن  
 العمادية ما نصه اقراض الصبي المأدون واستقرضه جاز وهو كالمبالغ في هذا وان كان محجورا فانه لا يصح  
 اقراره ولا استقرضه فان اقترضه اسباب عدا م عليه باقيا كل صاحب المال أن يسترده على قول

مطلب لا عبرة باقرار الصبي  
المحجور

مطلب صبي له عشرين سنين  
ورغم أنه بالغ وأرأى به  
لا يصح اقراره

مطلب اقراض الصبي المأدون  
واستقرضه حائر



الدلالة وأما إذا ألقعه الصبي أو ألقعه ولا ضمان عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف إذا ألقعه أو ألقعه  
 كان له أن يرجع عليه ضمان ذلك وأما إذا هلك نفسه فلا ضمان عليه ولا خلاف أنه والله تعالى أعلم  
 في مسائل من عندهم من استقرض من المال واستهلكه هل يلزمه لصحة ما أقر به العس فالحق أن  
 أنه لا يلزمه في الحال بل بعد العس قال في الحذابة فإما العمد فأنزله نافذ في حق نفسه لصيام أهلية غير  
 نافذ في حق مولاه رعا بطلان ما لا رضاء لا يبرئ من علق الذي برفته أو كره وكل ذلك خلاف ما  
 قال أبو عمار (له) به من غير دليل لوجود الأهلية ورواها المباح ولم يرمه في الحال لصيام المباح أنه والله  
 تعالى أعلم في مسائل من المعمرين بالسعة هل يصح كسبه وطلافه فالحق أن يصح كسبه ولها  
 قال في النور يبرئ من في أحكامه كصغير الذي يسبح وطلاق وعتاق واستلاد وتبديل ووجوب كراه  
 وجه وعادات ورواها ولاية أبيه أو حدة وفي حصة أقراره بالقول لا ينفذ في حصة وصاياه بالعرب  
 من الثلث وهو كالعالم أنه والله تعالى أعلم في مسائل في صغير يباع عقار له ثم يمد يده أحار ذلك البيع  
 هل يفسد بغيره ما حاربه في حصة من هذا القول لا يقع مثله لعدم ما عدى فاحسب عنه بقوله ثم إذا باع  
 فاحار بعد أنه ثم ينقل عن حصول العمد ما نصه والأصل عندنا أن العمد يتوقف على إحار له وإذا كان  
 له محبر حاله أو قد وان لم يكن له محبر حاله العقد لا يتوقف ومثل هذا يجعل ما هاهنا ماذا كان له وفي  
 ولا يصح والاصل قال ابن عابد رحمه الله تعالى أو قول الذي يظهر في أنه لا يبطال وإن لم يكن للصبي المذكور  
 وفي لأن المراد من قولهم إذا كان له محبر حاله العمد أي من يقدر على إمضاء العقد من وفي أو قاض وكان  
 العمد قالا لا حاربه والأهوا ما مل كذا كتب أنهم هذا المحل ثم راجع تحقيق ذلك في ما كتب  
 أنهم في أحكام الصغار في مسائل السكاح ما نصه صغير فوجبت منه من كتب هو في العقل كالحج  
 ولا وفي الحاربه العقد يتوقف على إحار القاضي فإن كانت في موضع ليس له فاض إن كان ذلك الموضع تحت  
 ولاية قاضي تلك الامة وهذا يتوقف على إحار ذلك القاضي وإن كان في موضع لا يكون تحت ولاية  
 القاضي فله لا يبعد أنه قال وهذا صريح في أنه ليس المراد المحبر الذي الخاص بل ما يتم القاضي ليسكن  
 بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا لا حاربه احرازها لوطا في الصبي أمر أنه ويجوز ذلك أنه لا يتوقف بل  
 بطل وإن كان له وفي خاص لا لا يحبره أي لا ينفذ في الإحار لا يلو عليه الوصي نفسه لم يصح فكذلك لا يصح  
 أحاربه وقامه والله تعالى أعلم في مسائل من العمد أو آه سيده يبيع ويشترى فسكت هل يكون  
 مادونا فالحق أن يصح بكونه حشدا مادونا كما أحاربه المحقق الزملي رحمه الله تعالى وهذا عبارة إذا  
 أمره بشراء شيء به كالمعام والكتب لا يكون مادونا لأنه لا يتقدم ولو صار مادونا لم يصح وذلك  
 وعلق برفته من لا يباع به وأما إذا آه السيد يبيع ويشترى فسكت أنه يكون مادونا لأنه لا إذا كان  
 المولى قاضيا كمال الطهارة ولا يكون مادونا قبل العلم بالادنى إلا في مسألة ما إذا قال السيد له هل السوق  
 ما هو أعدي ولم يعلم السيد بذلك أنه والله تعالى أعلم في مسائل من رجل استودع صبيًا مالا فاهلكه هل  
 يضمن الصبي فالحق أن لا ضمان عليه عند الأول والثالث خلافه للثاني فذلك في العيبة استودع  
 صبيًا مالا فاهلكه لم يضمن عبدهما وقال أبو يوسف هو مامن له في ماله وإن استودعه عبداً لم يضمن  
 فاهلكه أهما بعد العتق عبدهما وقال أبو يوسف يباع عبدها وإن هلك ألف عبد الصبي والمحور فلا  
 ضمان عليهما أنه والله تعالى أعلم

### كتاب الغصب

في مسائل من هدم حائطه غير ما يلزمه فالحق أن مالكة يحبر من هدم حائطه وسلم  
 أن قصر له من يأخذ القرض ويضمنه قبة القصر وليس له الجزع على الدابة كما لا يبرئ من ذوات

مطلب عند محمور استقرض  
 مالا واستهلكه بواحدة  
 بعد العتق

مطلب هل يصح كساح  
 المحور عليه بالسعة وطلافه

مطلب ما هو هو صبر ثم  
 أحاربه بعد يابوعه هذا

مطلب رأى عبده يبيع  
 ويشترى فسكت بكون  
 مادونا

مطلب استودع صبيًا مالا  
 فاهلكه لا ضمان عليه

مطلب في حكم من هدم حائط  
 غيره



الذرع شرح العقابة ان شاء الله فيه الخطا والنقص للخاص وان شاء أحد النقص وصحبه النقص  
 وابس له ان يحجره على الدماء كما كان لان الخطا ليس من ذوات الامثال اه والله تعالى اعلم **مسئلت**  
 عن اوزل وخنه يدور ان يحسنه وهي حزاب ثم عمرها عا له ثم ترك ههه الدار واساق في الاس ان  
 العمارة اوت واذهب اربعة ايام كاد لولا انها كيف الحكم فالحواب ان العمارة والروح ان كان  
 الروح عمرها مادامه ويصكون البقية دساعليها ودم الرأه حصه الاس وان كان الروح عمرها  
 اربعة يدون ادم فالحامه ميراث نعم الرأه نصيب الاس ونسلم كل العمارة لها اه من الحامه والله  
 تعالى اعلم **مسئلت** عن اوص بن ياسين روعها أحد ههنا من ارض شريكه وسعاها والروع لم يدركه هل  
 لاشريك له فالحواب ان لاشريك ان يقاسم الارض فاقوع في نصيب الارض اقتره وما وقع في  
 نصيب الاخر فلهه وصحبه ما دسحل الارض من النقصان فذلك اه من الصحيحه من بالله ماديه والله تعالى  
 اعلم **مسئلت** عن العاصب اذا ودع المصوب فذلك عند المودع هو النقصان على العاصب والمودع  
 فالحواب ان المال لا يحبر بين نصيب العاصب والمودع اما العاصب فظاهر واما المودع فبقصه منه ولا  
 رصا مال له ثم انه ان لم يعلم انه عاصب رجع على العاصب ولا واحد ان علم فكن ذلك في الظاهر وحكي او  
 الدبر اقل لا يرجع واليه اشار شمس التفتحه كذا في الهيا قد روي والله تعالى اعلم **مسئلت** عن نصرت  
 في ملك غيره ثم ادعى ان كان ماله فاقول اني لو طاحت به من القول للمالك قال في الدر المختار فلا عن  
 القبيصة نصرت في ملك غيره ثم ادعى ان كان ماله فاقول لا لئلا اذا نصرت في مال امرأته مات ولدي  
 انه كان بادما واسكر الوارث فاقول للروح اه والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا كانت العين المصوبة  
 قائمة في يد العاصب هل يجب عليه رد ههنا فالحواب نعم يجب عليه رد ههنا فالحا في السوير  
 ويجب رد عين في مكان عصبه وبها رد ههنا لو سبر على المالك او مشبهه ان ههنا وهو معنى وان انقطع للذل  
 بعينه يوم المصوبة ونحب القبيصة في القبيصة يوم عصبه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فحين عصب ارضا  
 نسي فيها او غرس وكان الساء اكثر قبيصة من الارض باصعاف هل يؤمر العاصب بقطع مائه او عرسه  
 فالحواب ان في المسألة خلافه ذهب الكرخي في هذه الصورة الى ان العاصب يصح له اصحاب الارض  
 فبقية قال في الدرر وكذا عصب ارضا في عليه او عرس من معنى صاحب الاكثر فبها اذن والاصل ان  
 الصبر الا شذير بالاص اه مختصرا قال ابن عابدين حواشيه فلو قبيصة الساء اكثر يصح العاصب  
 قبيصة الارض ولا يؤمر بالقيام وهذا قول الكرخي قال في الهامه وهو اوفى لسائل المالك في العمادة  
 ويحب بقية حواب الكتاب اساعا على ما طهم كانوا لا يتركونه أي من انه يؤمر بالبيع والرد الى المالك  
 مطاقا في الحامه من الاشرى انه لا يفتي بقول الكرخي صرح به المولى أبو السعود للمتي قال وبالا من  
 بالفتح اثنى شيخ الاسلام على احدى معنى الروم احدث ماوى في السعود والعوضى ودم هذا الحواب  
 فان فيه شذذ الطل اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن دمع شاة غيره ثم حاصها لكانها وهي مدبوحة  
 حاصها في ذلك فالحواب قال في السوير ان دمع شاة غيره طرحها المالك عليه وأحسد فقبيتها او  
 أحذها وصحبه قصصها اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن رجل له ارض يصلا معبدة للاستغلال  
 روعها اخنى يدون اذ صاحبها ولست عليها لم يكن بالقربه التي بها الارض المذكورة عرف نصف الارض  
 او روعه مثلا هل على الارض احرثه لا حيث فالحواب نعم عليه احرثه لكانها اخنى بذلك في الحامه  
 هذا وما اذا كان يعمل الارض عرف بالاصع او يحرمه باعتار العرف قال في الدر المختار ولو روع ارض الغير  
 بغير اذنه بغير العرف فان ادعى العرف اذنا داوارا باعتار والا طارح الارض وعليه احرثه الارض  
 او امان الوقت ففتح الحصة او الاخر بكل حال فصولين اه وقد اطلت صاحب السقيح الكلام في تحقيق

مطلب عين عمر دار زوجته

مطلب في ارض بين اثنين  
 روعها أحد ههنا

مطلب عصب او ودع ههنا  
 فاما لك محبر الخ

مطلب نصرت في ملك غيره  
 روعه اياهه

مطلب يجب رد المصوب  
 بعينه اذا كان قائما

مطلب عصب ارضا في  
 عرس فيها

مطلب دمع شاة غيره  
 صاحبها وهي مدبوحة الخ

مطلب في ارض معبدة  
 للاستغلال روعها اخنى الخ

هذه المسألة تحمل فالحاصل أن من روع أرض غيره فلا بد له ولو على وجه العصب فإن كاتب الأرض ملكا  
 أعده هارم للزراعة اعتبر العرق في الحصص كان ثقة عرف والا فإن أعده إلا بحار والجارح كله للزارع  
 وعليه أمر مثله الزهار والافان اسفقت عليه العصبان والافانثي عليه وان كانت وما كان كالثقة عرف  
 وكان أسع اعمر والافان المثل وكذا الكاتب أرض بين أو ساطانة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن عصب جارا من عنده حكمه **الجواب** ما في الزاوية عر الجار المعصوب في يد العصب  
 ان كان عشي مع العر من الاقصان وان كان لا عشي أصلا من العصب كالقطع اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن ركب جارا غير عصبه ثم زال العصب فهل له الرجوع عما عصبه في اللعب المذكور  
**الجواب** قال في السمع على ما روي من ركب جارا غير عصبه ومن ثم زال العصب وله أن يرجع  
 عما عصب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هدم جدار عصبه فهدم سبب ذلك جدار غيره هل لا يصح  
 عليه **الجواب** نعم لا يصح عليه قال في البراية هدم داره فهدم بذلك سائر داره لا يصح اه  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثبوت ثوب رجل فهدم صاحبه فهدم حكمه **الجواب**  
 ان المثلث من صنف الثوب قال في رد المحتار لا يصح للمارحمة ثبوت رجل فهدم ثوبه صاحبه  
 بالمرق من الرجل صنف الثوب اه **سئلت** عن رجل هدم داره فهدم ثوبه فهدم رجله عليه  
 من الرجل صنف الثوب وعلى هذا المكاتب ما بداهة رجل في دار آخر ان جلدته فهدم ثوبه المثلث  
 والاقرب للدار دل مشايخ ارجعهم الله تعالى العصب اذا هدم ولم يضر المثلث عصبك المعصوب الى ان  
 يقطع رجلاه فهدمته ان شاء بشرط أن يصح ان لم يضر صدقة والا **سئلت** عن رجل هدم داره الى الامام  
 لانه يندبر اوراق مال العائنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امر عصبه ان يدعه له هذه الاشياء  
 وهي لغير الامر فهل يكون صماما على المأمور بالذاع **الجواب** نعم يكون صماما على الذاع علم  
 أولا لكن ان علم لا يكون له حق الرجوع والاربع اه هدية وفي البراية امر أحبه ريش الماشي  
 فهدمته فريش ما ولد منه هدمه على الامر وان غير امره فالتصان على الراس اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن عص ذراع آخر فهدم الذراع فهدم اسبمان العاص وهدم لحظ ذراع  
 المعصوض فما الحكم في ذلك **الجواب** بان الاسبمان هدم والعاص يهدم ارش الذراع فاده في  
 الحايه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل هدم كل مما حاذق فهدم عاهما في الطريق فهدم حوت  
 احدهما على الاخرى فانكسر ناجعا فكيف الحكم **الجواب** ان كلا منهما يهدم للترجوه  
 كما في الحايه **سئلت** عن رجل هدم رجل وحاصبه فهدم من المعلق به شيء وصاع هل يهدم  
 المعلق **الجواب** نعم يهدم المعلق قال رضي الله عنه ويبيى أن يكون الجواب على المعصين ان سقط  
 بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويحكمه أن يأخذ لا يكون صامسا اه من الحايه وأبى  
 بالصمان في الحايه هدية وعراه الى العماذية والعصولين قال مقتضى ما يبيى أن يكون القول المعلق في  
 قدر ما سقط وكذا لو أنكر السقوط أصلا ما لم يره الاخر قال الشيخ رحمه الله تعالى العصب عبارة  
 عن انقاع الفعل فيما يمكن هله غير ان مال ملكه على وجه يتعلق بالصمان ما مام عصبه في الحمل لا يصير  
 عاصما حتى لو وقع ودخل داره ولم يملكه من أحد ما لم يكن بذلك عاصما وكذا لو وقع المالك على  
 الوثاق حتى صاعب لا يصح ولو وقع هامة يهدم وفي السير الكبير اذا حنس رجل لا حتى صاع ما له  
 لا يصح ولو حنس المال عن المالك يهدم واذا مال من رجل وأما كذا حتى بلغت لا يصح عليه ولو  
 فعل ذلك في المقول من وادوا قف بحسب دابة رجل ومع صاحبها عاصما حتى هلك لا يصح وأوصع  
 من هذا اذا قتل صاحب المال وقوله ولم يأخذ حتى بلغ المال لا يصح **سئلت** عن شخص هدم رجل أراد أن  
 يسقي روعه فهدم انسان حتى يسد روعه لا يصح قال الشيخ رحمه الله تعالى مقتضى هذه الصروع ان

مطلب من عصب جارا  
 معر عصبه

مطلب ركب جارا عصبه  
 ثم زال العصب الم  
 مطلب هدم جدار عصبه  
 فهدم جدار غيره لا يصح  
 مطلب على ثوب فهدم  
 صاحبه بالمرق من العصب  
 وعلى هذه الصروع الملهه

مطلب امر عصبه يدع شاه  
 العبر فعل والقسمان على  
 الذاع

مطلب من عص ذراع غيره  
 فهدم الذراع فهدم  
 فسقط اسبمان العاص  
 مطلب وصع كل حربه  
 في الطريق فهدم حوت  
 احدهما على الاخرى  
 فانكسرتا

مطلب معلق رجل سقط  
 منه بخود روعه من المعلق

مطلب فيمن هرب امرأته

مطلب عصمت من المودع

الودعة على الخصوصية

مطلب ركب دابة صدقه

وردها ثم مات هل يصح

مطلب قطع أدن دابة مثلاً

ماد يارمه

مطلب أحدن غيره

أدنه ثم رده الخ

مطلب وقع حرد في بحلة

فأحرق رجل داره غيره حتى

لا يسرى له الحريق يصح

مطلب عصب محمد وعبد

ثم أقطع من أيدي الناس

كيف الحكم

مطلب زرع أرض بمسه

ثم ردها آخر سدره الخ

مطلب مات في السميرماع

رفقاه متاعه وحده

من ماله وجازا الباقي للوارث

مطلب رفع حرفه ليطرها

وقعت فكسرت حراراً

مطلب أناب أحد روجي

نصف ماد يارمه

يقدم سائلاً أو وقع المعلق بعد لاق السابط تأمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هرب  
امرأه رجل مدارمه **سئلت** فاجبت **سئلت** فاجبت فانه يارمه العر لا يكون في كل ماله ليس فيها حذم مقرر  
كافي الحيرية وفي الخلاصة من حذم امرأه غيره حتى فرق بينها وبين زوجها بحسن حتى يردّها أو  
عون في الحس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع ادع عصمت معه الودعة هل على الخصام  
مع العاصب فلكواب نعم كافي الحيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ركب من صدقته  
ميراده الى مكان مديد ورجع وردّها الى مكانها في آخر ذلك البار مات فرمى أمه ماتت بسبب  
الركوب وان صمام على الزاكب وأسكر الزاكب لم ماتت بسبب كونه فهل لا يارمه العاصب  
فلكواب لا يارمه العاصب الايسة تشهد عليه عا اذناه المذني والقول قوله بمسه لم ماتت بسبب  
ركوبه اذاده في الحيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع أدن دابة أو دسه ماد يارمه فلكواب  
انه يصح القصص كافي مدعة العاصي والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحدن غيره من داره وادسه  
بعمر امره ثم رده الى مكانه هل يارمه الى مكانه فلكواب انه يرا احساناً وكذا الواحد منه من دار  
رم ثم ردها الى مكانها يرضى اه من جامع العصولي والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا وقع حرق  
بحله فهدم رجل داره غيره امره حتى لا يسرى له الحريق هل يارمه العاصب فلكواب نعم يارمه  
العاصب لما لم يات به هل يادن الساطن أو يافسه لانه انقلب مال العير لكن يعرفه من ولا يات  
كلامه طرياً أحد طعام العير بعمر امره صاحبه كذا في المعق على الولوالجية والله تعالى أعلم **سئلت**  
لوعصب انسان عناء أو طمائم طلبه صاحبه مدد اقطاعه من أيدي الناس فهل يصح حينئذ فيه  
فلكواب نعم يصح في يوم الخصوصية عند أي حبيبة رجه الله تعالى وعبد أي يوسف يوم العصب  
وعبد محمد يوم الاقطاع كذا في المعق على الوحي وقد أفي هو بالآل أو أفي قول أبي حنيفة والله تعالى أعلم  
**سئلت** فيمن زرع أرض بمسه فخرج آخر ورعها ان يصاحبه وفاب الارض قبل ساب الأول  
أول مطلب وقفاها فبنت المدران هل يكون النابت فلكواب ان النابت يكون للثاني عند أي حبيبة  
رجه الله تعالى وعليه فقه بدر الأول مدور راي أرض بمسه كذا في المعق على السارحاه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن جماعة مسافرين مات أحدهم في الطريق فباعوا أمته وصروا من الثمن في تجهيزه  
ودمه وأحد الباقي الى واريته هل لا يصحون فلكواب قال في الاشياء ماتت بعض الزمعة في السمير  
فباعوا لقاها وعنده وحده ثم ردتوا النقية الى الورثة أو أفي عليه فأبغوا عليه من ماله لم يصحوا  
استحساناً وهي والله أهلب محمد اه في رويك ان جماعة من أصحاب محمد بن الحسن رجه الله تعالى  
صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه جوازات واحد أو ما كل منه فباعوه فباعوا  
الى محمد سألوه فذكر والاه ذلك فقال لو لم تعملوا ذلك لم تكونوا فاعها والله يعلم المعتمد من الصلح اه والله  
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيع الحرار ويصونها من أنواع الفخار فخرج رجل ليشترى منه  
من حرارة بادن النافع ليطرها فوقع من يده على غيرها فكسرت حراراً متعدده فكسرت هي أيضاً هل  
يصح هذا لرجل جميع ما يبيع لعله فلكواب انه يصح غير ما أحد هلا لادن وأما هي فلا يصحها  
حيث أحد هلا لادن رها قال في الحامية ولو ان رجلاً يبيع على خراف يبيع الحرف فأخذ عساة فانه ليطر  
بها فوقع من يده على عسارات أخرى لا يصح قيمة للحادثة لانه أحد هلا لادن ويصح قيمة ما سواها  
لانه ماتت بمسه لا تغيراده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أناب لا آخر أحد روجي هل  
يهل يصح ما يارمه فقط فلكواب ما في الحامية رجل أناب على رجل أحد مصر اي يات  
أو أحد روجي خف أو مكتم كل المال ان يسلم اليه المصراع الآخر ويصح بيعها اه والله تعالى

أَعْلَى سَأَلْتُ عَنْ سَكْرَانٍ عَلَيْهِ الْيَوْمُ صَاحِبُ الطَّرِيقِ وَوَقَّعَ بِهِ دَعَا حَاضِرَهُ حَلَّالًا لِمَصْطَفَى هَلْ لَا يَكُونُ صَاحِبًا فَالْحَوَابُ بِم لَا يَكُونُ صَاحِبًا كَأَنِّي الْخَاسَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَى سَأَلْتُ عَنْ رَجُلٍ يَمُدُّ عَرَفَهُ عَرَفَهُ مَرَّجَلٍ فَمِنْ الْعَرَفِ وَالْحُكْمِ فَالْحَوَابُ مَا فِي الْخَاسَةِ أَنَّهُ يَعْرِفُ بِمُحْكَمِ الْخَاسَةِ وَلَا يَصِفُ لِلْمَلِكِ الَّذِي عَلَى الدُّوَاهِ وَتَقْلَمُ ذَلِكَ وَأَمَّا فَقَالَ

ولو أخرج الإنسان من بطالب \* عرياً ولم يعرفه ولكن يعرف

اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل خرق صلبه أو دفر حسنه ماذا يلزمه **فالجواب** ان  
أصح ما قيل فيه أن يصح الصلح مكتوباً اه **فأجاب** وفي الرارايه المختار انه ينظر الى فقيه الصلح  
مكتوباً أى فيه صمه ولا يطر الى المال اه **من شرح الشرح** لا على الوهبانيه والله تعالى أعلم

سئلت عن حصر ثرائي عرما كم وقع فيه؟ انسان ذات هي بصي الحمار فأجاب: بصي الحمار والحالة هذه قال: الاشياء من المصعب لو حصر ثرائي ملكه وقع فيه؟ انسان لم بصي وفي غير ملكه بصي اه وقد بع في الهمة والله تعالى أعلم سئلت عن أحد من أروض عرو كلان؟ أوما، وابعه هل يطبله عنه فأجاب: لم يطبله له ذلك وقد أفي تلك صاحب الهمة والله تعالى أعلم

في سئلت عن رجل باع نساً لاوله نستان بحسبه اعصاب اختصاره متدليه في النستان المسح فاراد  
لشترتي من البائع بربع هذه المبيعة من ذلك الاعصاب هل يحاسب لذلك فالجواب نعم قال في مربي  
الحكام به لا على ما يرى في البائع اعصابه ولا البائع في صيغة اخرى بحسب هذه النسبة اعصابا  
متدلية في الباعة فلا يشترى ان ياحده نضر ربع المبيعة من الاعصاب المتدلية فيها وكذلك ورثه اولى

ما يماصة كذلك لانه كورنه وله تنوع صيغته في تلك الاعصاب فكذلك اوارنه ثم قال درج قالدق  
تختر يد وعت شجرة في نصيب احفلها من اعصاب اسندة الى نصيب الاخر يحصر صاحبها على  
طلع الاعصاب في رواية عن محمد وعنه ترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب علة الى حارة فلما  
طعمها بالمرج هوائه قالوا هدا على وجهه فلا يمكن ترجمه هذا الشعب على الخلة او شدة صمها

له أن يأخذ من الخبز الشد لا المقطع فيما أمكن النحر بحدشته وأما ما لا يمكن نحره من الاقطعة  
والأولى أن يتأدى رجاها فيقطعها مسهله أو يأخذ له ولو أبقى رجع إلى العاصي فيحصره على القطع ولو لم  
يعمل الحار كذلك وقطعه مسهله ائدا ولو قطع من محل ليس القطع من محل آخر ألقى مسهله وأصله أصغر  
بحق المسالك لم يصح ولو كان القطع من محل آخر وكان القطع من محل آخر أصغر منه صح اه والله

قال اعمى فسئل عن رجل له نخرة أعصابها أدلت على دار أو اسان عطب هو والد الدار وقطعه ما صاحب داره هل يصح الجواب أن أمكن لصاحب النخوة ترويع الدار أو اعطاها بأن يشترطها بحمل يحميها يصح وإن غلاطلا يعكس الترويع أن قطع من موضع لورفع الى الخاكم بأمره بالقطع من ذلك

صان نصيب أحد مائة تلبية نصيب الآخر فهل له قطعهها والحالة هذه فالجواب ليس له قطعهها  
بمعنى وقد نظم ذلك المحقق ابن وهاب فقال

ومن بعدها هل يقطع النص مائلا \* على الجار لا أولى وقد قيل يحرم

شارحها سيدي حسن الترسلا في ما نصه الصغير في معدها القسمة والحرر القطع المسألة من  
عنه أو سمعنا أعضان نصيب أحدهما متدليه في نصيب الآخر وروى ابن رستم عن محمد  
بن علي قطعهما وروى ابن سماع عن محمد أنه ليس كذلك وبه يعني وإليه أشار في العظم بقوله  
وولي والى صعب ال وانه الآخر يقبل بحجر وفي الحمدي ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أعصاها  
بذلة في نصيب الآخر لا يجوز على قطعهما لانه استحق النصف بأعضاها الآن كون شرطاني القسمة

مطالب سکران وقع ثوبه فی  
الطریق وأحسده اساس  
لیعطفه لا یكون صامیا  
مطالب یسده عریه فرعه  
صه آخره رب یعز ولا  
همی

طالب میں آحق صـ  
عمره او دفتر حسابه

طالب - هر شرفی غیر  
آنکه هفت و نه سال

طلب أحد من أرض غيره

النفس

طالب باع صيغة وله اسمجار  
حرى أعصاهاممدلية

المدينة

\_\_\_\_\_

100

100

— 12 —

صاحبان دارالاسان

اب اوتما اوصا وصارت

دانية في نصيب الآخر

5

12

2

2

ذخيرة وعليه الفتوى كذا في حراة الشفتين وهي في المحلة في مادة ١١٧١ اه والله تعالى أعلم  
 ❦ سئلت عن غيب شيئا وآخره هل تكون الاجرة فالجواب نعم تكون له ويتصدق بها  
 لحديثها قال ابن وهبان وأما عبد الصب قالوا المصنف \* ومع ذلك قالوا لا يتصدقون  
 في الشريعة لا في آخره المصوب بل لا يصح يومه بالتصدق عليه ولا يستحب في عمله المتصور  
 من ذلك ولا يجوز لعل من المال ولا يجب التصديق عليه على الغاصب إذا كان قسيرا لانه لما ملكه كان  
 من ثلثه أصب عماله حكما بخلاف التي في الصحيح من التي لا يستحب ما لم يلق أدلة الضمان اه والله  
 تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم فيمن وضع ثوباً في الطريق فوطئه انسان ولم يره فحترق من وطئه فهل  
 لا يصح فالجواب انه لا يصح قال في الحاشية ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو  
 لا يصر وتحترق لا يصح وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب الجالس ان لم ير  
 الجالس لا يصح اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن آرداره وسلمه اللبسات حرمت ارا دحوله الى انظر  
 حاله فيه قه اهل له دخوله لذلك بدو عرضا المستاجر فالجواب نعم قال المحقق ابن عابد بن رجب اه والله  
 تعالى آرداره وسلمه له دخوله الى انظر حاله فيه قه اوان لم ير من المستاجر عدهما وعنده ان رضى  
 اه والله تعالى أعلم

### ❦ كتاب الشفعة

❦ سئلت ما قولكم فيما اذا تعدد الشفعة هل تكون الشفعة بينهم على عدد رؤسهم أو على قدر أنصائبهم  
 فالجواب ان تكون بينهم على عدد رؤسهم لا على قدر أنصائبهم قال في التنوير قد روي عن رؤس الشفعة  
 لا تلك قال شارحه الملاي خلا قال الشامي وكتب المحقق ابن عابد بن رجب اه الله تعالى قوله بقدر رؤس  
 الشفعة لا استوائهم في استحقاق الكل لوجوده فليس الاستواء في الحكم قال او شغل المالك  
 المشتري أحدهم وطالب معهم فيجب واحدا منهم ويقسم المبيع بينهم بخلاف الوهابية وشروها اه  
 قال في الوهابية ومن يشتري دارا شيئا وغيره \* شبع على عدل رؤس تقر  
 اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن البناء والتجر اذا بيع كل منهما مقصودا بدون الارض فهل  
 لاشفعة فيها فالجواب لاشفعة فيها في التنوير وشروها مناصه وشروطها ان يكون الشغل عقارا  
 سهلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه في السفل لانه يتحقق بالعقار اه من حق القرار دور فقلت في  
 وأما ما حرره ابن الكيال في أول باب ما هي فيه من البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فده شيئا  
 الرمي واقى بدمها اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت اذا اشغل الثمن على حصة مجهولة أشبه بالواجب  
 العقد غير ان الشفع لم يوافق على حصةها وان ادعى انها معلومة وهي كذا وكذا هل لائم له لئلا يكون  
 ولما هذه فالجواب نعم هذه الحيلة لا تتم الا عاقبة الشفع على الجهم اه فان ادعى انه يعلم اوله  
 الشفعة بما يرضه بدون عين عليه كما حقه الرمي وابن عابد بن رجب اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الشفع  
 اذا قال له المشتري شفتك ولم يسلم له الشفع فبيع به هل عليك بالقول ولا بد من التسليم فالجواب  
 ٢ انه لا بد من التسليم فلا يملك الشفع المشفوع فيه بدونه قال في الكثر وشروها لعيني مانصه ويجل  
 اه قوله وشغل ما كان المشتري يخدمه وطلبه منهم أي لم يسلم فشرى ذلك المالك اذا اشتري لا يحتاج الى الطلب كان  
 الصاوي المنة بقتل الرمي آخر باب ما تنص به في شقاع الحاشية فليحفظ اه  
 اه قوله لا بد من التسليم أي لا بد من تسليم على هذا ما في العينة والملاصة والتراوية وهو هذا طلب التبعة فقال المشتري دعتني  
 البناء على ان يرضى بشفيع والاملاز هو على شفيع اه وفي العينة أيضا ولو قال المشتري لشفيع دعتني اليك فان كان  
 على ان يرضى بشفيع والاملاز هو على شفيع اه وفي العينة أيضا ولو قال المشتري لشفيع دعتني اليك فان كان  
 الا ان يحمل على اه قال ذلك بحصر المبيع فليس التسليم يكون احدا فيوافق ما هو والمتبادر من لطف دعتني اليك فانه  
 عن شفه اليك أي تسلمه الشفع واحده فامل اه

مطلب غصب مال الغير  
 وآجره هل تكون الاجرة

مطلب وضع ثوب في الطريق  
 فوطئه انسان ولم يره فحترق  
 لا يصح

مطلب آرداره وسلمه له  
 دخوله الى انظر حاله

مطلب لو تعدد الشفعة كانت  
 على عدد رؤسهم

مطلب لاشفعة في بناء أو  
 شجر بيع مقصودا بدون  
 أرض

مطلب في الحيلة المجهولة

مطلب قال المشتري للشفيع  
 شفتك لا تتم الا بالتسليم

الشفعة بالاحتدای أحد الدار المشعوعة بالتراضي بان سلمه المشتري رصاه أو بقضاء العاصي من غير  
 أحد وفادته أنه ادوات الشفع بعد الطلوع قبل السلم والمصم لا تورث عنه اه قال في  
 مجمع الاظهر وحاصله أن بيع الدار المشعوعة بأحد الأبرار ما لا أحد ادواته المشتري رصاه أو بحق الحاكم  
 من غير أحد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفع واثب وأشهد ثم أحرق طلب الحصومة شهراً ما أكثر  
 هل يطل شفعته فأجواب نعم إذا حرقه بعد الطلوع شهراً لا عذر شرعي بطلت شفعته وعليه متى في  
 الحله وهو قول محمد درجة للفتاوى قال في المجمع الفتوى اليوم على أنه إذا حرقه ربيعي لا عذر سقطت  
 الشفعة لمع أحوال الناس من قصد الأضرار بالغير وفي المحيط وللخلاصة وصية الفتى وشعارات الدوازل  
 والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفع أو أحد الدار المشعوعة عينا هل له  
 الزد على المشتري فيكون كل شفع في البيع فأجواب قال في المحمدية لا عن مجمع الاظهر وصفها أن  
 الاذن لمع له شراء منه دأحي ينتم ما ينتم بالشراء بخلاف خيار الزوية والبيع اه والله تعالى أعلم  
**سئل** عن الشفع إذا قال أحد منهن اهل يكون تسليم الشفعة بطلت شفعته في الجواب  
 ما في المجمع ولا يبعد في بيع أبي يوسف قوله أحد نصها سليمان وخاله محمد قال شارحه وفي المحيط الأصح  
 قول محمد اه ومثله في غير الأفكار وشرحه وفي الحامية قال للمشتري سلمى بصفه ما أتى المشتري لا سطل  
 شفعته في البيع لا أن طلب تسليم البصف لا يكون تسليم اه يعني إسقاطا لما في كافي رد المحتار في وان  
 قلت في صرح العلائي في الدر المختار بأن أحد الشريكين لو طلب البصف ساء على أنه يستحقه فقط بطلت  
 شفعه إذا شرط بصفته أي بطلب الكل كما سطره الزيلعي وهذا ظاهره ما في ماسق عن المجمع **سئل** عن  
 أحاب المحي من سائدين وجه الله تعالى بان المراد بالطلب ما يطلب للواصفة والأشهاد وما قد ساء أتعاض  
 المجمع محمول على ما إذا طلب أحد البصف بعد هذا فلا مساواة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بشرط  
 لصحة الشفعة ما لا يشترطه أحصاء الشفع التي وقت للدعوى فأجواب لا بشرط ذلك لأن الكبر ولا يلزم  
 الشفع أحصاء التي وقت للدعوى فتحوزه المارعة وان لم يحضره إلى مجلس القاضي وعن محمد لا يقضى له  
 ما احتج بحضره وهو روي الحسن عن أبي حنيفة احتراز عن نفي الشفع وجه الطاهر أنه لا يجب عليه  
 إلا بعد الصفا لا قبل الصفا غير واجب ولا يطلب به بل لا يلزم الشفع أحصاء التي بعد الصفا أي  
 بعد قضاء العاصي بالشفعة اه مع مريد من شارحه للبيروني في الدر المختار والمشتري حسن الدليل ليس  
 عنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء إذا اشتري وقض البيع وسلمه إلى موكله فما علم  
 الشفع أي إلى الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبها منه فأجواب لا يصح والحامية هذه في  
 الولو الحية حسمها منه في رد المحتار ما منه الوكيل بشره الدار إذا اشتري وقبض طلب الشفع الشفعة  
 منها لم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وان سلم لا يصح الطلب وتطل شفعته هو المختار اه قال في الرد  
 ومثله في التارحاية والنية وأمل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق حقه وإنما الحكم هو الموكل  
 فصار مؤثراً للطلب بطله من غير حقه مع المدونة على الطلب من الخصم اه والله تعالى أعلم **سئل**  
 ما تولى في دار الوقت لا يفت هل تثبت فيها الشفعة للجار الملاق لم يجب في الشفعة فيها قال في  
 السور وشرحه للعلائي ولا شفعة في الوقت ولا له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أحبار البيع وبني  
 مجلس علمه بالسبع قدر ربع ساعة ثم وانسب بالشفعة قبل قيامه من ذلك المجلس هل تبطل شفعته  
 فأجواب أن في بطلانها لا حير وهو في مجلس العلم بالسبع فلا ذلك القولين مرجح ولكن البطلان  
 أرح قال في الدر المختار وبطلان الشفع في مجلس علمه من مشتراً أو رسوله أو عهده أو بعد البيع وان  
 امتد المجلس كالخبرة هو الأصح دبر وعليه للتون خلافا لما في حواهر الفتاوى أنه على العور وعليه  
 الفتوى اه قال في الرد قوله خلافاً لما في حواهر الفتاوى الخ أشار إلى عدم اعتباره لمخالفة لظاهر المنون

مطلب أحرق طلب الحصومة  
 شهر بعد الطلوع بطلت

مطلب واحد الشفع  
 بالمشعوع عينا له الرد

مطلب لو شفع في نصف  
 للسبع هل تبطل شفعته في  
 الكل

مطلب لا يشترط لصحة  
 التعاضد بالشفعة أحصاء  
 التي

مطلب في حكم طلب الشفع  
 الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة في الوقت  
 ولا له

مطلب علم بالسبع فتراحي  
 ثم شفع وهو في المجلس قبل  
 قيامه هل تبطل



لكن هذا القول مناسب له بحسب طلب المواثيق وطاهر الحديث الاتي يعني قوله عليه السلام الشفعة  
 لمن وانما أي طلبها على وجه السرعة وطاهر المداية اختياره ونسبه الى ما قبله الشايع قال في التمرسالة  
 وهو طاهر الزاوية حتى لو سكت هبة بعد بيعه ولم يطلب أو تكام بكلامه لم يطلب شفعته بخلاف الحائبة  
 والرباعى وشرح الجمع اهـ وقوله وعليه الفتوى من كلام الحواهر وهذا رجم صريح ومع كونه طاهر  
 الزاوية يقدم على ترسيخ المدعى منهم على خلافه لانه صمى اهـ وقد عروا مسائل كثيرة على ما مضى  
 عليه في حواهر العاوى مهماله لو احرم مكاتب والشفعة في آوله أو وسطه ورواه الى آخره فطلبت هداية  
 ومما أهملوا تسمي وقت الحظمة فطلب هذه الصلاة أن يثبت بسمع الحظمة لا تطل ولا يفيد احتلاف الشايع  
 ولو احصر في المطروع حده له أرهاقنا فاختار أنها تطل لأن أمهم ما بعد الظاهر أن ما في النصف ولو سئل  
 سئل ولا تطل أن أم القليلة أو بما وسلامه على غير المشتري بطله ولو علمه لا كالموسع أو جدل أو شئت  
 سألها أو سؤل تنازحانية أي على رواة اعتبار النقص ككفاية وشرسلاية اهـ والله تعالى أعلم  
 في مسائل عن علم بالبيع دون الثمن فلم يطلب هل لا تطل شفعته في فاحش كمن باع ما لم يطل حتى  
 يعلم الثمن في المدة والحائبة وغيرها وعارضة الحائبة أحره فسكت قالوا لا تطل ما لم يعلم المشتري والثمن  
 كالمكروه إذا استوفى ثم علم أن بائنا رقبته أم لا من صرح بها اهـ قال في الرد أنه أنفى المصنف  
 الأمر تسمى في ما يرد عليه اهـ والله تعالى أعلم في مسائل عن ترك طلب الاشهاد مع تمكنه منه  
 هل تطل شفعته فأجواب أمه ما يمكن من طلب الاشهاد على النائع ان كان البيع في يده أو  
 على المشتري لو كان قد دفعه أو عهد العقار المبيع ولم يرد فطلبت شفعته ولو أحرص عنه وهو صمى الى  
 المحكمة ابتداه وطلب عنه القاضي فطلبت حتى قالوا لو كان الشبيع في طريق البيع فطلبت المواثيق  
 ويجوز طلب الاشهاد بوثق وكيلاه ان وجدوا الا يرسل رسولا أو كذا ان أمكن فلو لم يعمل ذلك مع امكان  
 ما ذكر فطلبت شفعته وذلك كله مهم حوصا على طلب الاشهاد أو اعلاما ماله متى أصبر عنه مع امكانه  
 فطلبت شفعته والطالب عند القاضي متأسرع بالمطلب أي طلب للزانية والاشهاد إذا قدمه عليه الوعلى  
 أحدهما فطلبت شفعته وليس في هذا اختلاف بين المتأخريين فاعلمت ولو دل المشتري انه لم يطلب طاب الشفعة  
 حين اقتضى وقال الشبيع فطلبت كل القول قول المشتري بحسب ما قلناه لم يطلب حيل فليكن صرح به في مح  
 العارية لا في الحائبة أو دعه في الحيرية والله تعالى أعلم في مسائل عن شبيع شعع الحواضر ما ذكر  
 المشتري أن يكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها ملكا له فاني الشبيع شاهدين شهدا بملكه هل يكفي  
 ذلك في نكاح الملك في الحال فأجواب أنه لا يكفي ذلك بل لا بد أن يقولوا أم ملك هذا الشبيع قبل  
 أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له الى الساعة ولم يرد أم أحرص على ملكه ولو قالوا لا أم هذا الحار  
 لا يكفي كافي الحظ أو دعه في الرد على الفهستى والله تعالى أعلم في مسائل عن ادعى الشفعة  
 محو رادله فيها أسهم فاستكر المشتري أن يكون له فاشئ فكلف الشبيع بان يملك الاسم في الدار  
 المحاورة التي يريد أن يشفع بها في حجة تصحى أمره انما من معلوم بانهم معه ودعة لا شبيع في الدار  
 المذكورة هل يكون له بذلك الشفعة في فاحش كمن باع له لاشفعة له بذلك لان الأقرار بجهة قاصرة لا يستدعي  
 الغرض المذكور بل المشتري ولا يفيد هذا الاقرار في حق هذا المشتري قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله  
 على رأيت بخط شيخ مشايخنا على عن حواهر الفتاوى ما حاصله أنه إذا راد لا يشره وسلمت أمهت دار  
 بحسب الاشفعة لاعتزله في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اهـ لا في الأقرار بجهة قاصرة ومقتضاه  
 أن لاشفعة للقرأين أو أحدهما باقراؤه تأمل اهـ كلام المحقق ابن عابد بن وفي طرزة حواشيه معر ياله  
 ما بعده وفي المتن عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشبيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه  
 لملأ وقد بعته أسمة بعد سنة وقال هذا في وقت يقدري على أحدا لشفعة لو طلب المصنف قال لاشفعة له ولا

مطلب علم بالبيع دون الثمن  
 ولم يطلب لاشفعة

مطلب ترك طلب الاشهاد  
 مع التمكن فطلبت شفعته

مطلب لا بد في الشهادة بملك  
 الدار للشبيع أن يقولوا أم  
 ملك هذا الشبيع الخ

مطلب أسكر المشعوع عليه  
 ملك الشبيع للدار فاني  
 الشبيع شهادة على أقرار  
 أو أم لا ملك لا تكون له  
 الشفعة

للمزلة تتاراجيه اهـ ون الحندية دار في مدخل أقر أم لا خرصت مجنبا دار طاب للقرلة الشفعة ولا  
 شفعة حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في محيط الرحى اهـ وقد وقعت هذه الحادثة في محروسة  
 بنس طرابلس على يد القاضي محمد سالم أمدي وهو الذي سألني عنها فكم عتصمى هذه السوى على مدى  
 الشفعة فامت لا على عيطا واحد في عدوا واصر طيل لسان في شاتي في كل مجلس ولم ياله الا يقول  
 حسي الله لا اله الا هو عليه توك وهو رب العرش العظيم ولله رسيدينا عرس الخطاب رضى الله عنه  
 حيث قل ماترك الحق العرس من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى تنطق بكلامهم  
 ثم لا يجدوا في أنفسهم رجاء ما قصبت ويسلموا تسلما يبادى على هذا الساحط بعد الامان او يصعفه  
 يسأل الله تعالى السلامة والله تعالى أعلم **سئلت** في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها  
 بنس معلوم مع صرة فلو ان أسير الاها وقت العقد وحوهل قدرها وبعد ان قصها المشتري فزفت على  
 الحاضر بنس في المجلس فإراد أحد الشركاء الشفعة على المشتري فهل ليس له ذلك **الجواب** ليس له ذلك  
 لان النسي معلوم حين العقد ومجھول حين الشفعة وجهالة النسي تمنع الشفعة كذا في الدرر وعيره من  
 العسرات والله تعالى أعلم **سئلت** في عاتب سمع بالبيع وعلم المشتري والنسي وطاب طاب الموانسة ويحجر  
 عن طلب الاشهاد حيث لم يكن معه أحد من المتبايعين ولا البيع ولم يحدو كذا ليوكه بذلك ولا رسولا ولم  
 يتمكن من ارسال كتاب فهل لا تسقط شفعته لا بعدد دور **الجواب** نعم هو مدعور ولا تسقط شفعته  
 باق الحادثة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثلاثة مشتركين في عقار فباع أحدهم معاه لأحد  
 شريكه وسكت الشريك الآخر ولم يطلب مطالب شفعته وللمقار حار شفع على المشتري الشريك هل  
 ليس له شفعة والحالة هذه **الجواب** ليس شفعه والحالة هذه قال في السقيج لو كانت دار مشتركة  
 بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شريكه فاشترى ما حقه لنفسه بالاصالة ولغيره بالوكالة  
 وطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث  
 حار فقط فلا شفعة لان المشتري حليط فيقدم على الحار وفي القبية اشترى الحار دارا فاحار آخر فطاب  
 الشفعة وكذا المشتري في بينهما نصيبا لا محاشعة ان قال ان الشفعة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب  
 ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الروا ثالث فحقت أن لنا ورايع فإرباعا ثم نقل عن الطهيري لو سلم  
 المشتري كلها للآخر كان نصقه له الشفعة والنصف بالشراء اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في عقار  
 فإرادته فأسقط الجار شفعته فيه قبل البيع فهل تسقط فالحجواب لا تسقط بالاسقاط قبل البيع قال  
 في مع العمار وبطائها تسليها هذا البيع فقط بخلاف تسليها له لان اسقاط الحق قبل وحو به لا يصح  
 وبهذه تسقط بالاسقاط علم بالسقوط أول لم يعلم لا يملكه لا يملكه بالحق بالاحكام في دار الاسلام اهـ  
**سئلت** في مشتري أو عرس في العقار الذي اشترى ثم شفع عليه الشريك والجار هل يأخذه  
 الشفيع بالنسي وبقيمة الساق فالحجواب نعم قال في المبحر يأخذ الشفيع بالنسي وبقيمة البناء والعرس  
 مقاولين لوبي المشتري وعرس أو يكلف الشفيع المشتري فلهما مائ النشاء والعرس اهـ قال في الدرر  
 وعن الثاني ان شاء أحد النسي وقيمة البناء والعرس أو ترك وبه قال الساجي ومالك اهـ وكتب عليه الحق  
 ابن عابد بن قوله وعن الثاني الخ فلا يكلف المشتري العلق لانه ليس بعتق في السماء والعرس لثون ملكه وبه  
 بالشرع ولا يعامل باحكام العدوان الذي هو القلع ط وقوله وقيمة الماء والعرس أي فأنش على الارض غير  
 مقاولين هاية عن شرح الطحاوي اهـ وكتاب الحلة على قول الثاني فيكون هو المعقول عليه للامر  
 السلطاني بالعمل عما به والله تعالى أعلم **سئلت** عن سمع بالبيع والنسي والمشتري وسكت في يوانب  
 بالشفعة هل تسقط شفعته فالحجواب نعم تسقط شفعته بترك الموانسة قال في شرح المتي وتسلط بترك  
 طلب الموانسة بان لا يطالب في مجلس العلم بالبيع أو ترك طلب المقر بعد عقار أو أدى بدلا لاشهاد عند

مطلب في البيع بنس معلوم  
مع صرة أشير إليها

مطلب في عاتب مجز عن  
الاشهاد وأنه مدعور

مطلب اذا كان المشتري  
حليطاً لاشفعة الجار عليه

مطلب لانسقط الشفعة  
باسقاط قبل البيع

مطلب في مشتري أو  
عرس ثم شفع عليه شريك  
أو جار

مطلب تسقط الشفعة بترك  
الموانسة

طالب الموائسة لا غير لازم اه قال في التسقيع واعلم ان الشفيع بطلب ثلاث مرات الاولى حين علمه  
 بالبيع فور او يدعى طلبه موائسة اي مبادرة حتى لو انكره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلامر كمان  
 الهنداية وغيره او مافي الدرر وهو كمان او تخفى في الشريعة الالهية فميشهد فيه بخافة الجحود قال  
 الله تعالى في حجب الطلب وان لم يكن عنده أحد كذا لا تسقط الشفعة بانه لا يمكن من الخلف عند الحاجة كما  
 في الهبة ولا يشترط الاشهاد في جميع بدونه لو صدقه لاشترى كافي الاختيار وغيره والمرة الثانية ان يطلبها  
 عند البائع لو العار في يده او عند المشتري مطلقا او عند العقار ويدعى طلب اشهاد وطلب تقرير وليس له  
 مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاتهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة وظاهر كلامهم ان الاتهاد هنا  
 شرط لكن قال في الخاتمة لما سمي الثاني طلب اشهاد لا لكون الاشهاد شرط بل ليتمكن اثبات الطلب عند  
 حدود المحرم ووجه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طلب الموائسة كتمان وقام مقام الطلبين  
 كما ذكره اللاتئ والمرة الثالثة ان يطلب عند القاضى ويسمى طلب تعليق وخصوصة وهل له مدة يطلب  
 بالانحصر عنه افيه خلاف ياتي في بيان هذه الطلبات اي بشرط حيث لم يسلم له المشتري رضاه لقوله في  
 التقرير ويستقر بالاشهاد وتعلق بالاخذ التراضي او بقضائه القاضى وهما هنا فاذ يتبين التمسك عليه هو في  
 مافي الخاتمة اذا سمع الشفيع ببيع الدرر فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يسلم المشتري والثمن كذا كذا اذا  
 استؤمريت فسكت ثم علمت ان الابز وجهه من فلان صخرتها اه كلام التسقيع والله تعالى اعلم  
 في سئلت في الشفيع اذا ساء المحصة للمبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته فاجواب ان هذا  
 السؤال يقع الى حامد اقدى فاجاب عنه بانصه نعم تبطل بالمساومة بينا او اجارة كذا ذكره في الملتقى اه  
 وكتب ابن عابدين قوله ان استاجرها واساومها اي بعد علمه بالبيع كافي للعراج ونقل عن التتارخانية  
 مانفصه اشترى دارا فاساوم الشفيع داره وقد اشهد على طلبه فهو على شفيعته اه فهذا بقيد قوله ثم اما  
 تبطل بالمساومة فيكون معناه ان تبطل بم اقبل الاشهاد ويؤيده قوله ثم انها تستقر بالاشهاد فلا تبطل  
 بعده بالسكوت الا ان يسقطه بالامانة والله تعالى اعلم في سئلت عن أحد الشفعاء اذا سقط حقه  
 في الشفعة فهل لباقيهم أخذ المشفوع كاملا فاجواب نعم قال في الدرر اسقط بعضهم حقه من الشفعة  
 بسبب القضاء ولو قبله قل يني أخذ الكل لزوال الراحة لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب  
 الآخر زباني اه والله تعالى اعلم في سئلت فين اشترى حصصا في عقار فقام عليه شفيع فتقابل  
 المشتري مع البائع البيع بقصد ابطال حق الشفيع فهل لا تبطل شفيعته بالاقالة فاجواب لا تبطل  
 شفيعته بالاقالة قال في النظرية الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لا ما يبيع في حق الشفيع باخذها بهذا الاقالة  
 بالشفعة وقد صرح اجماعنا في باب الاقالة ان المبيع لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقاربت فبطل  
 بالشفعة لكونه ابيعا جدي ياتي حقه كانه اشتراه منه الحاصل ان الاقالة لا تجب للشفيع حق الاخذ  
 بالشفعة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفيعته بانه في البيع معه بالاشفعة حيث  
 توفرت شرائط الطلب اه في سئلت عن يتم لاول له يبيع عقاره فيه حق الشفعة هل له الاخذ  
 بالشفعة عند بلوغه ولا ينعته عدم المبادرة في حال صفه فاجابت اب الصبي اذا لم يكن له أب ولا جد  
 ولا وصى فهو على شفيعته ان يبيع فاذا بلغ فله الشفعة وان نصب القرض له وصاؤه الاخذ بالشفعة  
 له قبل بلوغه اذاده في النظرية والله تعالى اعلم في سئلت عن قام بالشفعة على مشتري عقار فاجابه  
 الذي عليه بانكار الشريعة بغيره عليه الشفيع فتكر الاخر طلب الشفعة فهل يكون القول قوله بينه  
 ولا بد من اتفاقا فاجواب نعم يكون القول قوله بينه ولا بد من اتفاقا قال الطهطاوى بعد قول  
 الدرر وهذا اذا لم يشكر المشتري الخ مانفصه ظاهره انه اذا انكر طلبه الشفعة وقد كان انكر الشراء فاقاه

مطلب في بطلان الشفعة  
 بالمساومة

مطلب في اسقاط بعض  
 الشفعاء حقه من الشفعة

مطلب لا تبطل الشفعة  
 بالاقالة

مطلب اذا لم يكن للصبي ولي  
 فهو على شفيعته اذا بلغ

مطلب انكر المشفوع عليه  
 النكره فاتبته الشفيع  
 فاتي انه لم يطلبها

عليه البرهان أنه أو غير عه مطلب عهه كل أن يكون القول قوله ولا يحد مساقا بخبر اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن دار تسكة غير مائة صفت ولها حار ملاصق طاب الشعمة وأحرس أهل  
السكة دار في ميا به السكة مطلب الشعمة أصاها لمحتسبم الملاصق أو يشتترك هو والا حرامها  
شركا في المانع فأجواب انه ما يشتركون لان حق الملاصق في حوزة السبك في حق المبيع  
وهما فيه موله الدار فيق يشتترك أأاده الحق الزلي والله تعالى أعلم  
سئلت عن وزن أحد من عاتب عههم حصته حال عيان ثم حصر العائث فجمع بإدراك الطاب وهل له ذلك في حاصته ثم بعد ذلك كافي تنفع الحامدية بتلاص الخيرة وهذا من عواريه اذا حصر العائث وطالب مستوفيا وبشر وط  
الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له اه قال ولو كان الحليط في المبيع عاتبا بقضي بالشعمة  
للحليط في حصه ان طلب لان العائث يحكم ان لا يطلب ولا يجوز حق الحاصر بالشك ثم اذا حصر وطالب  
الشعمة قضى له ما كافي المخرج عن شرح الجمع والله تعالى أعلم  
سئلت عن الصي إذا كان له ولي من أب أو وصي ولم يطلب الشعمة للصي فيما له به حتى الشعمة من المقار وهل يطل شعمة حيث شد  
في حاصته ثم عانى أحكام الصغار لا امام الا حصر وصي وهذا منه ثم اذا وجدت الشعمة للصغير الذي يقوم  
بالطلب بالأحد من قائم مقامه شرعا في استيفاء حقه وهو أو وصي أمه ثم حذره أو وصي ثم وصي  
الحق ثم وصي نفسه الصافي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شعته اذا أدركه فادرك وقد ثبت له  
حياز الدرع والشعمة فأحار رد البكاح أو طاب الشعمة فابها ما كان أو لا يجوز وبطل الماني والحليط  
في ذلك أن قول طاب الشعمة والحليط اذا كان له أحد من هؤلاء وترك السهم مع الامكان طاب  
حتى لو باع الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يطل الشعمة وعلى  
هذا الخلاف يسلم الشعمة اذا سلم الاب أو الوصي ومن عساه شعمة الصغير صح تساه عساه في حصه  
وأبي يوسف حتى لو باع الصغير لا يجوز له أخذها بالشعمة وتسلم الاب أو الوصي شعته الصي صح عساه في  
حبيبه سواء كان في مجلس العشاء أو في غير مجلس العشاء بخلاف تسليم الوكيل في غير مجلس العشاء عند  
أبي حنيفة اه وقد أمي شيخ الاسلام على أمدي رجه الله تعالى بقول الامام وأبي يوسف رجه ما الله دعا  
سطلام ان يكون الوصي بلا عذر في مجلس عهه بالمبيع والله تعالى أعلم  
سئلت عن ذهب الى القاء بعد المائة المعصوم ولم يدكر طاب أحد المكان للشعرة منه من المشتري وبالدعوى وهو  
أن يطلب من العاصي أن يأمر المشتري بمسأله اه فأجواب نعم لزمه ذلك كافي الضمان  
فانه قال هذا للزام أن يطلب من العاصي أن يأمر المشتري بتسليم الدار للشعرة به دكر ذلك  
الحرة السادس والله تعالى أعلم  
سئلت عن اشتري أرضا في فها هذا أو وثقتها واشتري  
له الاخذ بالشعرة وهدم المصد واطال الوقت فأجواب نعم قال الكهوي سئل عن اشتري أرضا  
في فها هذا أو وثقتها واشتري شعرة هل له الاخذ بالشعرة ويهدم المصد أم انما يملك له الاخذ بوثق الماني  
بالهدم أبي بصير في الشعمة اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن اشتري دارا في حال كالف دينار ودفع  
نوفته عشرة أي عقار له الثمن وهل تكون الشعمة عاصي من العي أو عا ديع من الثوب  
في حاصته ثم بان الشعمة تكون عاصي من الثمن دون الثوب قال في الدار واشترى أي الدار ثمن مال  
كالف مثلا ودفع نوافيته عشرة أي ثمنه الثمن بالشعمة بالثمن لا بالثوب اه والله تعالى أعلم  
سئلت مدفول كم في الشعمة والمشتري اذا حلف في العي وقال المشتري بالف وقال الشبيع  
بخمسمائة وأقام كل يمينه على ما قاله فأي النسب تقدم فأجواب أن نسبة الشبيع أحق بالنسبة كما أعاد  
بذلك في التقم ونقل عن الهلا في شروح السوبر مانه وان اختلف الشبيع والمشتري في الدار  
مقصوفة والثن مقصوفة المشتري يمينه لانه منكر ولا يتحالفان ولو رهاها بالشعمة أحق ٣٢ يمينه

مطلب دار في سكة غير مائة  
لها حار ملاصق وأحراره  
في ميا به السكة الخ  
مطلب اذا حصر العائث  
وهو على شعته ما لم يوجد  
مه مسقط  
مطلب في صبي له ولي ولم  
يطلب الخ  
مطلب ذهب للقاضي بعد  
المائة للعصومة الخ  
مطلب اشتري أرضا في  
فيها هذا الخ  
مطلب اشتري بداراهم ودفع  
نوبامثلا وهل الشعمة  
بالصبي أو بالمدعوع  
مطلب في اختلاف الشبيع  
والمشتري في الثمن  
في حله لان يمينه لمره أي  
للمرعى عدى يمينه للمرعى لان  
الشبيع عهر ولسان للزام  
بالأحد نسبه ولي اه من الرد

ملزمة اه قال المتع ولعل فائدة القيد في النسخ كونه احتلا فاع المشتري ادلو كل غيره نقود  
 يكون الاختلاف مع الا منع ولم يظهر في فائدة التقييد يكون الدار مقبوضة ولتكون جالبة عن القيد  
 اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن متوء مهمل لا اول له وقبيع عقار هو حارة فاستحق الشفعة قبل  
 القاضي ان ينصب عليه وصيا شفع له في حاجته بكم له ذلك كالصلى للمهمل وقد نقل الكعوى ان  
 الامام والقاضي ان ينصب للصبي من يطلب له الشفعة وفي المصلحة ان لا يعطى له الشفعة ومثله في  
 شرح القيني على الاكر والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشفع اذا احب ان النسخ في المصلحة فاحب ان  
 حصة الشفعة قبل له ذلك فالحواب نعم قل في التورق قبل الشفع انما سمعت ما لم يسمع ثم  
 طهر انما سمعت ما قبل او بر او غير وجهه انما او اكثر وله الشفعة اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل  
 للقاضي سؤال المشتري عن موضع الدار من لا وحدها في حاجته بكم له ذلك قال في  
 النسخ بلا ريب القاضي يسأل أولا المشتري قبل ان يتقبل على المشتري عليه عن موضع الدار من المص  
 وحدودها فاذا بين ذلك ساله عن قبض المشتري الدار وعدمه فاذا بين حاله عن سبب شفعته وحدود  
 ما يشفع به فاذا بين ولم يكن محجوب بانصير ساله متى علم وكيف سمع حين علم فاذا بين ساله عن طلب التورق  
 كيف كان وعدمه اشهدوه كل الذي اشهد فعنده اقرب أم لا فاذا بين ذلك كله ولم يحل دني في  
 شروطه فقت دعواه او قل القاضي على المشتري عليه سأل عن مالكة الشفع ما ادفعه مالخ اه والله  
 تعالى اعلم **سئلت** اذا كان الشراء بشفعة فاحش فسلم الاب او الوصي الشفعة هل تسقط شفعة  
 الصبي بذلك فالحواب انما لا تسقط بذلك في الاصح فقد كتب سيدي حسن الشرنبلالي على قول  
 الدرر صرح لار الوصي تسليم ما ماله هذا اذا بيعت عند قيمتها وان بيعت باكثر منها لاجل اعتبار الناس  
 في مثله قبل حار السليم بالاجماع وقيل لا يجوز السليم بالاجماع وهو الاصح كافي التبيين في الدرر  
 وهذا اذا بيعت عند قيمتها فان بيعت بغير فاحش قيل يجوز السليم لا يتحس بطور ولا يصح الاتفاق  
 وهو الاصح لانه لا يملك الا احدهما لا التسليم كالا جنى اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشفع  
 اذا ار المشتري اراءه عام او لم يعلم الشفع انما اشترى ماله فيه حق الشفعة هل تبطل شفعته فالحواب  
 نعم قال في الاشياء البراء العام من الشفع يبطل اقصاه مطلقا ولا يبطل ادا بين ان لم يعلم بها اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** فيم له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار لدري وما ادعيها فان وصلت الى والا  
 قال في الاشياء له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار لدري وما ادعيها فان وصلت الى والا  
 فان على شفعتي فيها اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو كان للدور المشفوع فيها شرك وجار شفع  
 الجار بالبيع وعلم الثمن والمشتري ولم ير ان الشفعة وطالب الشريك ثم لم يقام الجار بطالب المهمل له ذلك  
 فالحواب ليس له ذلك قال الجوزي في حوائى الاشياء نقلا عن القصة ولو كان للبيع شرك وجار شفع  
 البيع فطلب الشريك وسكت الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار تركه طلب الموانبة اه والله تعالى  
 اعلم **سئلت** عن رجل يملك دارا الارث من أبيه وهو لا يعلم ابيع دار بجنه او علم بالبيع والتمى  
 والمشتري ولم ير ان الشفعة ثم علم ان تلك الدار له مور ونقص أبيه فدار بالشفعة هل تسقط شفعته ولا  
 يدري الجوزي فالحواب نعم قال في الحاشية تبطل شفعته لان شرطنا كذا الشفعة طلب الموانبة عند  
 العلم بالبيع فاذا لم يطلب والحوى ليس بعد ولا يتحقق له الشفعة اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم  
 في رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترى بتم العصى فسلم الشفع الشفعة او سكت ثم تحقق انه اشترى دارا  
 لغيره فطلب الشفعة فهل له ذلك فالحواب نعم له ذلك كافي الحاشية وهذه عبارة رجل اشترى دارا  
 وقال للشفيع اشترى بتم العصى فسلم الشفع او سكت ثم طهر انه اشترى لغيره قال بتم درجه الله تعالى  
 تبطل شفعته وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه القسوى اه والله تعالى اعلم **سئلت**

مطلب الماتوء كالصلى في  
 الشفعة

مطلب قول له ان النسخ ألف  
 ترك ثم ظهر ان النسخ اقل  
 وله الشفعة

مطلب للقاضي سؤال  
 المشتري الشفعة عن محل  
 الدار وحدودها

مطلب اذا كان الشراء بغير  
 فاحش فسلم الاب الخ

مطلب لاراء العام من  
 الشفع مسقط لها اقصاه

مطلب اذا كان له دعوى في  
 رقبه الدار وفي الشفعة ماذا  
 يصنع

مطلب للدور والموتوار  
 الخ

مطلب له دار الارث وهو  
 لا يعلم ما بيعت دار بشفعة  
 فسكت بطلت

مطلب قال المشتري اشترى بتم  
 العصى فسلم الشفع ثم  
 طهر انه اشترى لغيره  
 الشفعة

في المشتري اذ اره ان الشئع امر طلب المواهب بعد سماعه رما لا ضروره وهرن الشئع انه طلب  
 غير ذلك على من ماله من ماله فالحواب ان المسله للشئع عنه وعنده المشتري كافي للزهره اه  
 والله تعالى اعلم في سئل ما ضروره طلب الاثهاد في الحايه وصوره طلب الاثهاد  
 ان يقول الشئع للمشتري حبر لسه اطلب منك الشئع في دار اشتري ثم اسفل الى احد حدودها  
 كذا والباقي كذا والثالث كذا والرابع كذا لو اشبعها بالخواريد او احد حدودها كذا والثاني كذا  
 والثالث كذا والرابع كذا فاصلها في ولا يدان بين ان شئع بالبركه او بالخواريد او بالحقوق وبسبب  
 الحدود صير الدار معلومه اه والله تعالى اعلم في سئل عن الوكيل طلب الشئع اذ لم الشئع له  
 للمشتري هل يصح بيعه في حجب في نعم قال في الحايه الوكيل طلب الشئع اذ لم الشئع للمشتري  
 حارعه في حجب في وافي وسفر جهما والله تعالى وهو غير سليم الاب والخذ شئع الصغير اه وقد سبق  
 فيما يطاه عن احكام الصغير ان شرط تسليم الوكيل مجلس العاصي بصلاب الاب والخذ وفي السور  
 الوكيل يطلب اذ لم او اقر على الموكل بالسليم صغ لو كان السلم أو الاقر عدا العاصي والالم يصح قال  
 اس ما يدب وله والالم يصح هذا ووليه او قول أبي يوسف الاول وفي آخر اصح مطاعا في السارحاسة  
 وفيما عن الولول الحقة تسليم الشئع من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عدا عليه الا ترى حلافا  
 لمحمد اه والله تعالى اعلم في سئل عن الوكيل بالبركه هل يكون حصصا للشئع فالحواب  
 ام يكون حصصا له مادام العتار يده فادخله الى الموكل يكون الموكل هو الحصص قال في الدرر الوكيل  
 بالبركه حصصا للشئع لانه العاود والا حذبا للشئع من حقوق العتار لم يدب الى الموكل فادخله اليه  
 يكون هو الحصص اذ لم يكن له ولا ملكا يكون الحصص هو الموكل اه والله تعالى اعلم في سئل عن  
 اشترى دارا عتار في ثمن راق في الف عشرين هل لا يرم الى يده الشئع فالحواب نعم لا يرمه قل في  
 الكافي وان اراد المشتري المتابع في الف لا يرم الى يده الشئع لانه استحق احداهما في الاول لانه الزيادة  
 اه والله تعالى اعلم في سئل عن اشترى ارضا مشرعه فادخله ثلث فيها السعفة فالحواب  
 لا شئع فيها الشئع في مع العار اذا اشترى دارا مشرعه فادخله ثلث فيها السعفة فادخله ثلث فيها السعفة فادخله  
 المتابع بها او امانه ولا حسم الفص لا لكل من التماسه سيدا الى فصه ولم يسقط فصه فان سقط  
 فيصحبان في المشتري بها وحقت الشئع اه والله تعالى اعلم في سئل عن علم بالسع في انشاء اللل  
 فاشهد في الصغ هل يصح اشهاد ولا سطل شئعه فالحواب نعم يصح اشهاد ولا سطل شئعه قال في  
 العبة علم بالسع في نصف الليل فاشهد حتى اصبح صغ لان باحيره لعبد اه وبما راجع الخلاصة اذ اعلم  
 بالسع في الليل ولم يقدروا على الخروح والاشهاد فان اشهد حتى اصبح صغ اه فادخله اذ اذدروا على الخروح  
 لا لا لم يعمل لا يكون معدورا والله تعالى اعلم في سئل لو اني الشئع المشتري وسلم عليه ثم طلب  
 الشئع هل لا سطل شئعه بالسلام قبل الطلب في حجب في لا سطل بذلك قال في العبة ولو اني المشتري  
 مع انه علم على الاب ان سطل شئعه ولو سلم على الاب المشتري لا سطل وهو المحتار لا احتياجه الى السلام  
 للكلام اه وفي الخلاصة الشئع اذ سلم على المشتري لا سطل شئعه وهو المحتار لقرعه عليه السلام من  
 سكام قبل السلام ولا تحسوه اه والله تعالى اعلم في سئل عن رجل طلب الشئع من المشتري  
 فقال له المشتري بعد طلب المواهب والاشهاد اذ بع الى الدراهم وحشد شئعتك ولم يحضره في لانه انا لم  
 فصاعدا مع الامكان فهل لا سطل شئعه فالحواب نعم لا سطل شئعه ولو اني المشتري لم يطلب والمختار  
 الاول اوده في المسه والله تعالى اعلم في سئل عن اشترى دارا في مع معلوم مؤجل الى الحصاد هل  
 للمعار شئعه فيها فالحواب نعم له ذلك لانه ملكها بالمبيع الفاسد وهي من الحليل لا سطل الشئعه كذا  
 في القية والله تعالى اعلم في سئل عن اشترى دارا في مع معلوم مؤجل الى الحصاد هل للمعار  
 في القية والله تعالى اعلم في سئل عن اشترى دارا في مع معلوم مؤجل الى الحصاد هل للمعار

مطلب رهن المشتري ان  
 الشئع امر والشئع اه  
 طلب غير ذلك  
 مطلب في صورة طلب  
 الاثهاد  
 مطلب الوكيل طلبها اذا  
 سلم حاز الخ  
 مطلب الوكيل بالشراء  
 حصصا للشئع مادام العتار  
 يده  
 مطلب الزيادة في الف  
 لا يرم الشئع  
 مطلب لا شئعه فيما بيع  
 فاسدا  
 مطلب علم بالسع ليللا  
 واشهد صاها  
 مطلب سلم ثم شئع لا سطل  
 شئعه  
 مطلب قال للمشتري للشئع  
 ادفع الدراهم وحشد شئعتك  
 مطلب اشترى الى اجل  
 مجهول لا شئعه عليه  
 مطلب اقر زبدتهم ثم باع  
 له الباقي فهل للمعار حق  
 للشئعه

في البيع المذكور حق الشفعة فالحق هو حق الشفعة عند الحاصف وكان أبو بكر الخوارزمي  
 يحفظ الحاصل هذه وهي توجب الشفعة كذلك في الهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفع  
 اذا قال المشتري ان لم أعطك الشيء الى ثلاثة أيام فابايرى من الشفعة ولم يحن الشيء الى ذلك الوقت هل  
 تنطبق شفعته **فالجواب** ان في المسألة خلاف والعصم لم لا يتبطل لان الشفعة متى ثبتت لم يطلب  
 الموائمة والاشهاد وتأكدت لا يتبطل ما لم يسلم لماله **اه** من الحايضة لمصلحة وتقتل الحوى  
 عن الطولية بمراسمه **لو** قال ان لم أحن الشيء الى ثلاثة أيام فابايرى من الشفعة ولم يحن **فالجواب**  
 المشايخ لا يتبطل شفعته وهو الصحيح لانها متى ثبتت لم يطلب الموائمة والاشهاد لا يتبطل ما لم  
 يسلم لاسمه **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز التوكيل بأخذ الشفعة **فالجواب** نعم يجوز  
 في قاضيها الشفع اذا وكل رجلاً بأخذ الشفعة حار فوكيله **ثم** قال قاضيها ما منه فان قال المشتري  
 بعد ما أنبت الوكيل الشفعة اذا أريد من الشفع ان لم يسلم يقال له سلم الذر الى الوكيل وانع الموكل  
 وحلفه وهو كوكيله يقبض الذي اذا التقى المدينون أن لا يوكل أراءه عن الذي طاه يوم يدفع الدين الى  
 الوكيل ويقال له انع الموكل وحلفه على ما يدعي **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى نصف  
 أرض وقسمه مع البائع ثم قام على المشتري الشفع وقضى له الشفعة فهل له بقص الشفعة **فالجواب**  
 حاق الحايضة وهو هذا رجل اشترى مائة من ثمانين دراهم واشترى ثمانين منها ثم اشترى ثمانين  
 وحضر الشفع فان كانت الشفعة بقصه القاصي فان الشفع بأخذ من المشتري ما صار له بعد القصة  
 وليس له أن يطالب القصة بزيادة واحدة وان كانت القصة بغير قصه هل له أن يطالب القصة بزيادة  
 والعصم أن لا يتبطل وله أن يأخذ ما لم يصفه ما صار للمشتري **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في  
 رجل سلم الشفعة للمشتري قبل علمه بالبائع هل تنطبق شفعته **فالجواب** انه تنطبق شفعته حيث سلمها  
 بعد البيع وان لم يعلم بالبائع **قال** في البرارية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبائع صح التسليم وبطلت  
 والله تعالى أعلم **سئلت** لو صالح المشتري الشفع على أن يترك شفعته بدراهم معسومة هل  
 تنطبق شفعته **فالجواب** نعم تنطبق شفعته ولا يجب المال في قتلى الاقروى وفي وجه تبطل  
 الشفعة ولا يجب المال وهو أن يصلح على أن يترك الشفعة على بأخذ من المشتري ما هما بهما بطل  
 شفعته لوجوب الاعراض عن الاخذ بالشفعة ولا يجب المال **اه** مبرر بالهاتية شرح الهداية والله تعالى  
 أعلم **سئلت** لو تكرر البيع في القصة او لم يعلم الشفع ثم عمل بأخذ الميراث الاوّل أو الثاني  
**فالجواب** انه مخير فان احتار الاخذ الثاني بأخذ من المشتري الثاني ولا تشترط حشرت  
 المشتري الاوّل وان احتار الاخذ الثاني الاوّل يحكم الشراء الاوّل كان له ذلك وتشترط حشرت المشتري  
 في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط **اه** من الاقروى في قول الزمخشري **فالجواب** اذا  
 مالع وباءه الاثر بالنسبة ثم حضر الشفع وأراد أخذها بالبيع الاوّل قال أبو يوسف بأخذها من ذي  
 اليد الثاني ويقال لطلب ما فعلت بأثر آخرى وعدها اشتراط حضرت المشتري الاوّل وان طلب البيع  
 الثاني لا يشترط حضرت الاوّل انما **اه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى حصلاً  
 من غرامع الأرض وشرط الثمرة له مقام عليه شفع وقضى له الشفعة هل يأخذ الثمرة مع الأرض والحصل  
**فالجواب** نعم **قال** في التنوير وبأخذ غرامعاً ابتاع أرضاً وغنملاً وشرط الثمرة له في يده وان  
 جده المشتري طلب من الشفع أخذها **اه** مع مزيد من شرحه والله تعالى أعلم **سئلت** عما بهله  
 لئلا يسقط الشفعة من استثناء ذراع أو نحو من حاب بالجر هل هو في محله **فالجواب** نعم قال  
 في التنوير وان باع عقالاً الاذراعاً لثاني جانب حدة الشفع فلا شفعة لادم الاتصال **اه** مع زيادة من  
 شرحه للعلاء في قوله الاذراعاً مثلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار

مطلب قال ان لم أعطك الشيء  
 الى ثلاثة أيام فابايرى من  
 الشفعة الخ

مطلب يجوز التوكيل  
 بأخذ الشفعة

مطلب اشترى حراً وتعهه ثم  
 حضر الشفع

مطلب قبل أن يعلم بالبائع  
 سلم الشفعة بطلت

مطلب صالح المشتري  
 الشفع على تركه بأدراهم  
 الخ

مطلب تكرر البيع ولم  
 يعلم الشفع ثم عمل له الخيار

مطلب اشترى بخللاً ثم  
 مع الأرض الخ

مطلب في ابطال الشفعة  
 باستثناء نحو ذراع

الشمع من ابن سائس اه مع ما لذت والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل اشترى دلو من رجل واحد في طريق غير مخصصة واحدة طاب الشمع احدي الدلوين هو هل يكون له ذلك الجواب ما في المسئلة من انه ان طلب الشمعة يحكم الشرع في الطريق لا بأحد العيين لانه مربيق الشمعة من غير ضرورة وان اراد الشمعة يحكم الجواز وحواره في هذا المنزل الذي يريد احدها لا غير كحل ذلك اه والله تعالى أعلم في سئلت عن باع شمعة عال هل تطل شمعة في الجواب نعم تطل شمعة ذلك في السور ويطاها سم شمعة عال ولا يلزم المال اه مع من يد من شرهه للعلاء وقبل ابن سائس عن النخيرة وادواها أو باعها لاسان لا يكون تطلبا لان البيع لم يصادف بخلا ذل واذا قل أصح وعرا له البائة والله تعالى أعلم في سئلت عن تسليم الوكيل الشمعة في غير مجلس القاضي هل لا يصح فالجواب لم لا يصح ذلك في جامع النواوي تسليم الوكيل الشمعة في غير مجلس الحكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وأنكر الوكيل بحلف عدهما خلا ولا يجد لان تسليمه في مجلس الحكم صحيح عدهما اه والله تعالى أعلم في سئلت عما لو رهن المشتري ان الشمع امر الطلب بعد سماعه وما بال ضرورة و برهن الشمع انه طلب كانه يضمن من تقدم فالجواب نعم يضمن الشمع عند الامام وعدهما به المشتري في البرلابة وفي الذر المحار ولو رهنه فبمعية الشمع أحق قال بخشيه الشا لا يثبت الاحد والمبات للزمنات اه مع ما بطوطاوى والله تعالى أعلم في سئلت اذا كان المبيع متعديا كدلوين والشمع اصال باحدهما فقط هل له الشمعة في الملاقى فقط فالجواب نعم قال في الذر المختار لو كان دار الشمع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشمعة في الملاقى فقط قال بخشيه معناه اذا كان المبيع متعديا كدلوين له حوله باحدهما كما ذكره الحموي وغيره قال وقد سماعي لا تنقضي لو كان أحد الحارس ملاصقة بالشمع من جانب والاخر من ثلاث فهو ماسواه اه والله تعالى أعلم في سئلت عن شمع قال لا حرق المبيع ان اشترى هذه الدلوين وسلمت لك شمعة ما هل يصح هذا فالجواب انه لا يصح نقل الرذ عن الحبير الى ان الشمع اذا قل قبل البيع ان اشتريت فقط هو اله لا يصح اه والله تعالى أعلم في سئلت عن دارين بمصاصة واحدة والشمع ملاصق لهما معا فهل له أحداهما فقط فالجواب ليس له ذلك ل باحدهما معا وان تركهما معا لم يربق المصصة وأما لو كان ملاصقا لاحدهما فقط فقد أسلمها باحدها للملاقى فقط وقد نظم ذلك ابن وهان فقال

مطلب اشترى دلو من رجل صمعة الخ

مطلب تطل الشمعة بيه

مطلب لا يصح تسليم الوكيل الشمعة في غير مجلس القاضي

مطلب رهن المشتري ان الشمع امر الطلب وماله الشمع

مطلب تمسك المبيع ولا يشترى اصال باحدهما

مطلب قال ان اشتريت هذا فذمت لك الشمعة لا يصح

مطلب بيعت دارين والشمع ملاصق لهما

وليس له نفيق دارين سمنا \* ولو عر حار فالعقوى أجدر

وله معناه أي صفة واحدة وهو شمعهما وقوله ولو عر حار أي لهما جميعا ل واحدتهما وقوله فالعقوى أجدر ترجيح للقول بان له أحدهما يتجاوز فقط وهو قول ما وقول الامام آخر واعليه العقوى كأي الرذ والله تعالى أعلم في سئلت هل يجوز اسقاط الشمعة ما حل له قبل ذمتها فالجواب نعم يجوز اسقاطها قبل البوت ولو طلب التبع من المشتري له ما قبل ذلك لاسقاط الشمعة لا يتصل ما لو أقره لا يلزمه وهذا يتحول على ما اذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والا فله التخليف كما حقه ابن عابد في الرذ وفي ابن وهان وما صر اسقاط التخييل مسقطا \* وتعليقه في السكر لاشك أنكر

مطلب يجوز التخييل لاسقاط الشمعة قبل تبوتها

أي لا بأس بما سقاط الشمعة ما حل له والمصدر صاف الى فاعله والمفعول محذوف أي الشمعة وفاعل صر المصدر ومفعوله وله مسقطا لا محذوف كأي الرذ أيضا والله تعالى أعلم في سئلت عن شمع طلب الشمعة طلب موانة واشها وقيل ينبغي له العاصي الشمعة باع الدار التي شمع ما قبل تطل شمعة فاحتج بهم تطل شمعة ذلك في الذر المختار ويطاها سم ما شفع قبل الفضا مال الشمعة مطلقا على بيعه أم لا وكذا لو جعل ما شفع به مسقطا أو مقبرة أو وصا صلا اه قال بخشيه بهي

مطلب بعد الطلدين باع الدار التي بها الشمعة بطلت



على القول بلزوم الوقت بمجرد القول أن يسقطه وإن لم يحصل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 بيع عقار بمقارن يوجب الشفعة للشر لك والخار فالحق أن يوجبها قال في الدر المختار وفي  
 السراييلي **سئلت** أحدهم وفي القتيبي تأليفه في بيع عقار بمقارن بأحد كلامي المقارن بقية الآخر وفي  
 السراييلي **سئلت** أحدهم أو طلب الشفعة في الحال وأحد هذا لا حل ولا يجهل ما على المشتري لو أخذ  
 بحال ولو سكت عنه فلم يطلب في الحال وصريحه في طلب عند حلول الأجل بطلب شفعته خلافاً لابي  
 يوسف اه **قال** غنيته ثم إن أحد نفس حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وإن أخذ من المشتري  
 رجع البائع على المشتري ثم **سئلت** عن مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم الشفع في  
 دعوى الشفعة بعد العاصي أن يطلب تسليم المشعوع من المشتري فالحق أن يوجبها قال في الوقائع  
 المعاصرة يلزم الشفع بعد دعواه الشفعة مجلس القاضي أن يطلب من العاصي أن يأمر المشتري بتسليم  
 المشعوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في قول القضاة في صككت الشفعة وتثبتت  
 بالاشهاد ما معناه فالحق أن قال المحقق ابن عابدس قوله وتثبتت بالاشهاد أي بالطلب الثاني وهو  
 طلب المقر بالمي أنه إذا أنشده عليه إلا به طعن بذلك بالسكوت إلا أن يسقطها لمساها أو يجرع أيتها  
 الثمن جبطل القاضي شفعته ولا بد من طلب الموائمة لا من باق صعب سطل بالأعراض ولا بد من الطلب  
 والاشهاد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر ببيع داره وكذبه المشتري هل الشفع حق  
 الشفعة على البائع مؤجلة لما رآه فالحق أن يوجبها قال أبو السعود حتى لو أقر بالبائع أحدها الشفع  
 ولو كذبه المشتري ثبتت البائع بما رآه وإن لم يثبت ملك المشتري لا سكاره اه معر بالعمود  
**سئلت** عن المشتري إذا اشبع بعه ما اشتراه من المقارن من ثم قام عليه الخار وأخذ الشفعة قصده  
 العاصي أو بالتراضي هل يصح من القلة التي اشبعها فالحق أن لا يصحها قال أبو السعود في حواشيه على  
 هذا لا يمكن ولو كان البيع كرماداً على المشتري غباره من ذلك لا يصح ولا يطرح عن الشفع شيء من  
 الثمن لما على إذا حدثت القمار بعد فسخ المشتري لأن الملك نال له حتى لو أخره تطيبه إلا أنه اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن أقر بالشراء من ولاي ولاي غائب هل الشفع أحد المبيع من بدل المشتري  
 بقية البائع فالحق أن يوجبها أحد الشفعة قال في الوهبية

ودو البيع أن يشهد وعاش من اشترى \* أقر ببيعها إلى حين يفسخ

قال سيدي حسن في شرحه المسألة من اختلاف الفقهاء لا يطعواي أقر رجل بشراء دار في يده الشفع  
 أحد هاتين الأتبع فإن حصر وخذ البيع أحده وطلبت الشفعة إلى التكي بنية اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن نائب بطلب الشفعة وتراجع عن طلب الاشهاد إلى بانيته عقبه بلا عذر شرعي فهل  
 بطل شفعته ولذا له هذه فالحق أن يوجبها بطل شفعته وإلغائه هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام  
 ولو طلب طلب الموائمة ثم تنازع وركبتين ثم طلب طلب الاشهاد بطلت شفعته قال وهان أناساً  
 تدلان على أن نائب الاشهاد يعقب طلب الموائمة به تأجيل لزوم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 ثبت الشفعة للمحل بداره التي ورثها من أبيه **سئلت** عن ثبوتها إذا وصفت أمه لاولي من  
 حقه أشهر من هذا البيع **سئلت** عن جامع الفتاوى ثبت الشفعة للمحل بداره التي ورثها من أبيه فلو وصفت  
 الأقل من ستة أشهر من هذا البيع وله الشفعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري داراً ولم يقصدها  
 فبعت بمقارن داره هل يثبت له حق الشفعة فالحق أن لا يثبت له في المبدية قال ولو اشتري داراً ولم يقصدها  
 حتى يبعث بمقارن داره أخرى وله الشفعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار مسكة غير نافذة هل  
 يمسك بالشفعة فيها الما لا يصح أن لا يمسك بها الما لا يصح أن لا يمسك بها جميع أهمل السكة  
 قال في المبدية **سئلت** عن نازلة دارية ولزومها للشفعة لجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

مطلب في بيع عقار بمقارن  
 وأنه يوجب الشفعة

مطلب يلزم في دعوى  
 الشفعة طلب التسليم

مطلب في معنى قوله هم  
 تسمية الشفعة بالاشهاد

مطلب أقر بالبيع ليد  
 وكذا ريد للشفيع أحدها

مطلب اشبع المشتري بالعدة  
 سبب ثم أحدها الباني الشفعة

مطلب أقر بالشراء من  
 فلاي الغائب فلا شفع  
 حق الشفعة

مطلب تراجع عن الاشهاد  
 بلا عذر بطلت شفعته

مطلب ثبتت الشفعة للمحل

مطلب اشترى داراً وقبل  
 قبضها بيعت داره بمقارن  
 الشفعة

مطلب دار في زقاق غير نافذ  
 لا يكتسب بالشفعة فيها  
 الما لا يصح

سئلت متى يكون طلب الشفعة في بيع الفصولي عند البيع أو عند الاحارة فالحجواب انه يعتبر وقت البيع عند الامام الاعظم حلا للمحكمة به بغير عده وقت الاحارة كما في الهدية والله تعالى أعلم  
 في سئلت متى اشترى من مملوك عقار مشاء في ثم اشترى باقي الاقسام من مملوك فاما الحار الاخذ بالشفعة فهل ليس له ان يأخذ الكل بل مبيع أو لا فله نعم فالحجواب ان له احدى اقسام المبيع أو لا فله نعم في الذي بيع ثانيا وللأسف في المبيع وشرحه للعلاني وهذا في ذلك أخو المبيع المسمى متى مضى في الحال كما في مائة الهدي والله تعالى أعلم في سئلت ما قولكم عن اشترى منزلا في سكة غير مائة صاع بعد فارد الشفعة ان يأخذ احدى المائتين فله ذلك فالحجواب انه ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الماريق لا يأخذ المص لانه تعريق الصفة من غير ضرورة وان طلبها بحكم الحوار وحوازه في هذا المنزل الذي يريد احدى لا يعبر كل ذلك كذا في الهدية عن الغاية والله تعالى أعلم في سئلت عن النافع والمشتري ادا اياهما لبيع فوارض الشفعة فهل لا سئل شفيعته فالحجواب انه لا سئل قال في الهدية صاع النافع والمشتري القديينها لا سئل حق الشفعة اه من الهدية والله تعالى أعلم في سئلت عن متقاصين ورث احدى هذين اراضيه فسمعت دليهما يحاسبان شريكه الا حصة من ماله صاع فالحجواب ما في الهدية وهذا هو ونسب احدى المعاصين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها من ابيه معر يالحيط السر حتى والله على آخ

مطلب في شراء الفصولي  
 المتبر وقت البيع لا الاحارة  
 مطلب اشترى من مملوك  
 الباقي ليس للشفعة حتى  
 في الداني  
 مطلب اشترى منزلا في  
 سكة غير مائة صاع

مطلب لا سئل الشفعة  
 شفع المصاعين البيع  
 مطلب في متقاصين ورث  
 احدى هذين اراضيه

### كتاب القسمة

في سئلت عن شركتين في دار اهدمت اقسامها ورسقطت فارد احدى القسمة الانفاض وان الآخر فهل يحل الا في فالحجواب ان الانفاض ان امكن قسمها لم يحل ان كسر وشق فسمت طلب احدى هاتين ويحرم المتع وما يصحاح الى الاكبر لا يقسم الا بالتراضي والدار القاضية لا يهدم الا بالتراضي اذ لا فارق الهدية وحدهم الله تعالى والله تعالى أعلم في سئلت في دار في الهدية عن ارض مشتركة بين جماعة شائعة غير معصومة في احدى الشركاء واهبها له وبها اضراره بالادب في الحكم فالحجواب في ادا لم يحرم واما هل تقسم بينهم فان وقع حصصه فيما بينه وعرض بقى وان لم يقع فيما بينه به بل في نصيب الشركاء فله وضمن ما قسمته الارض بذلك في سئلت في هل يحرم الشريك ان يهاين شريكه في الدار أو في الصفة في السكنى والاحارة فالحجواب في ان كانت الدار قابلة للقسمة فطلب احدى الشركاء اقسمة والآخر اياه اوجب طلب القسمة وان لم يطلب احدى القسمة وطلب الآخر اياه في الزمان وامتنع الآخر اجبر واما الصفة فلا حرج على التهاين فيها وحلا ولا استعمالا من حيث الزمان وان يستأجر احدى هاتين او الاخرى فالحجواب في ان يواظب على الاخرى فلهما في الهدية والله تعالى أعلم في سئلت عن تركتهما لادب وقسمت الادب والادب التي على ارباب البيت فهل يجوز هذه القسمة فالحجواب اهم ان اقسما الادب والعين جلهما بشرط ان الشفعة ان الادب الذي على ولا لهذا الوارث مع هذه العين والذين الذي على فلا في الاخر لهذا الوارث الا حرم هذه العين فهدى الصفة ما في العين والذين كذا في نسخة المتأخرى عن الذخيرة والله تعالى أعلم في سئلت هل تصح القسمة لا امر القاصي فالحجواب نعم قال في المتن في وصح الاقسام بانفسهم بلا امر القاصي اه وفي الخبرية الصفة بالتراضي كدما بقضاء القاصي اه والله تعالى أعلم في سئلت عن شركتين تهاينتا احدى هاتين القسمة المأهية فهل يحل ذلك فالحجواب ما في المتأخرى وهذا لفظه ويجوز رفض المأهية بالاعتد وعن محمد لا يجوز الا بعد كالأحارة لو تهاينتا فالحجواب ما في القاصي فليس لاحدهما قسمة ما لم

مطلب الانفاض ان امكن  
 قسمتها فسمت طلب احدى  
 مطلب ارض بين جماعة  
 بين فيها البعض حال الحكم  
 مطلب طلب البعض الشفعة  
 والبعض المأهية اوجب  
 طالب الصفة ان كانت  
 الدار قابلة لها  
 مطلب اقسمة وتركها فيها  
 ديون الخ

مطلب كاتجور القسمة  
 بالانصاف يجوز بالتراضي  
 مطلب يجوز رفض المأهية  
 بالاعتد حيث لم يصح  
 قضاء القاصي

بعض الخلق على النفس وفي الحاشية ويسعد أحد ههنا مقصدها بعدد وعبر عن طريق طاهر الزاوية وروى  
 ابن سماعة عن محمد بن جده الله تعالى أنه لا يسعد أحد ههنا المقصود الا بعد أن يطلب صحة عياله فإذا  
 كانت الههنا بعد أمر القاصي وفي كتابه عنك الحاشية لا يسعد أحد ههنا المقصود بها ما يطلبها الله والله  
 تعالى أعلم في سئلت عن شريك في ما سئل عن طريقه قاسم من أهل الخبرة رحمه الله وبني أحد ههنا  
 فيما سئل عن صحة ثم قام أحد ههنا في القاصي علق في الصحة فهل يجمع دعواه فالحجواب نعم  
 يجمع دعواه في الساراجية بسلامة الدخيرة قاسم قسم دارين اسير وأعلى أحد ههنا أكثر من  
 حقه علقوا وبني أحد ههنا في صدقه قال تستقل الصحة في وقع ساو في قسمه غيره رفع نفسه ولا يرجعون  
 على القاصي بقية الساء ولكن يرجعون عليه بالآخر الذي أحد ههنا كذا في الخبر والله تعالى أعلم  
 في سئلت عن ورثة طلبوا الصحة من القاصي وقد أقر واحد منهم يدعي على الميت فهل يحسم القاصي  
 فالحجواب نعم ويؤمر بالتميز إذا كان من حقه قال في الحاشية إذا طلب الورثة الصحة من القاصي  
 سألهم القاصي هل عليه يدعي أن قولاً كان القول قولهم وإن أقر أحد الورثة يدعي على الميت وتخذ  
 البادون قسمة التركة بينهم ويؤمر للفرق بين كل الذين من نصبه عند أبا كان نصبه في بكل الذين هم  
 والله تعالى أعلم في سئلت عن رجل مات عن زوجته وهي حلى وعن ورثة آخر طلبوا الصحة  
 من ورثة رجل يموت ويرثه نصيب الرجل فالحجواب أن في السألة تصيب لاد كره في الحاشية هذه عبارتها  
 لو مات رجل ورثته امرأة ما خلا واسأل القاصي لا يقسم الميراث حتى تدفع كان الوارث أكثر من واحد  
 ولم ينظر والولادة أن كانت الولادة بعدة يقسم وإن كانت قسمة لا يقسم وقد أقر القرب والمعد  
 من من إلى رأى القاصي وإذا قسمت التركة توقف نصيب الرجل واحتماق في مقدر ما يوقف العمل  
 قال الله فيه أو حقه بوقف نصيب اسير ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف  
 رحمه الله تعالى في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب أربع سير ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي  
 حنيفة أيضا وذكر الحاشي عن أبي يوسف أنه بوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى الله تعالى  
 أعلم في سئلت عن رجل مات عن امرأة حامل لا غير وقد طلبوا القسمة فهل لا يحسبون  
 فالحجواب نعم لا يحسبون إلى ذلك في الحاشية هذا إذا كان الورثة من يرثون مع الحمل إن كان لاسا  
 فإن كانوا لا يرثون مع الأب لمات عن امرأة حامل توقف جميع التركة ولا تقسم لأن في حق  
 الأحرار في طلب القسمة شك ولا تقدم الله تعالى أعلم في سئلت عن شريك في أرض فأنه  
 للقسمة عاب أحد ههنا اطلب الحاضر من القاصي القسمة في غياب شريكه فهل لا يجبهه القاصي إلى ذلك  
 فالحجواب نعم وقد أقر بذلك شيخ الإسلام على أمدي رحمه الله تعالى ولستد على الحاشية من قولها  
 ولو كانت التركة بالثلاثة وبص التركة عاب لا يقسم عقاراً كل أو عر وصاحب حصص العائث الله  
 والله تعالى أعلم في سئلت عن ورثة فيهم صغير فقسموا التركة ثم بلغ الصغير مصرف في نصيب نفسه  
 هل يكون تصرفه أحارة للقسمة فالحجواب نعم يكون أحارة كذا في حواشي القاصي الله من الخبر والله  
 تعالى أعلم في سئلت عن قسمة المصولى هل تتوقف على الأحارة فالحجواب نعم تتوقف على الأحارة  
 ويكون بالهـ هل كانتكون بالقول وقد صرح علما وأما كل عقد يصح التوكيل فيه يتوقف عقد  
 المصولى فيه على الأحارة والصحة يصح التوكيل فيه الله تعالى أعلم في سئلت عن  
 امرأة الميت إذا أعت الحمل هل تعرض على العوال ليقب صدقها من كذب فالحجواب نعم تعرض على  
 امرأة مرة أو امرأة اثنين في عرضها فإن لم يفت على اثنين من علامات الحمل يقسم الميراث ولو وقعت على  
 اثنين من أمارات الحمل تعرضوا حتى تلد أحدها فصيحاً ووقته في صحة التناوي والله تعالى أعلم في سئلت

مطلب تسمع دعوى العلق  
 في القسمة

مطلب في ورثة طلبوا  
 القسمة من القاصي وقد  
 أقر واحد منهم يدعي

مطلب فيما إذا كان في  
 الورثة زوجة حلى

مطلب مات عن امرأة  
 وامرأة حامل

مطلب أحد شريكين طلب  
 القسمة في غياب شريكه

مطلب قسمة والركة وبها  
 صغير ثم بلغ وصرف في  
 نصبه كان أحارة

مطلب قسمة المصولى  
 تتوقف على الأحارة

مطلب هل تعرض امرأة  
 الميت على الأقوال إن  
 أعت الحمل

عن وروثة فيهم غائب وقد طلب الحاضرون القسمة من القاضي هــل يحانون لذلك فالجواب نعم  
 قال في الخلاصة فان كان فيهم غائب فيقسم ولا يتظر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضرون  
 كبيرين او احدهما صغير فيقسم عن الصغير وصباو يقسم لان أحد الورثة حصص عن الباقي ويضع  
 حصة الغائب تحت يد عدل اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن وروثة قسموا التركة ثم اتى واحد منهم  
 ديباعا للميت ورهن هل تقبل دعواه بعد الاقسام فالجواب نعم تقبل دعواه ولا يكون اذا قسم اراء  
 عن الذين تكافى الرابضة والله تعالى اعلم **سئلت** في مات عن امرأة وصغار والمرأة تدعى انا جميع  
 ما في الميت لها هل للقاضي ان يتقرر من لها حصص ام لا فالجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه  
 قال في جملة الفتاوى بطلان القضية وكذا الموت عن امرأة وصغار وسأل الخبر ان حتم الاثواب للصغار  
 وقال للمرأة جميع ما في الميت لم يتقرر لها القاضي ولا يبعث أمياني أشباه ذلك الارجل يموت عن  
 صغار وليس أحد يدعي شيئا مما في الميت فيبعث في ذلك أمياني يحيط للصغار ذكره صاحب القضية في  
 مع الادعوى من كان القضا والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عن زوجة حامل وورثة لاريثون لو  
 كان اجل اباهن تقسم التركة او توقف حتى الوضع فالجواب ان التركة توقف حينئذ ولا تقسم  
 في الحامية حصصا في الكهوى مانصه هــذا اذا كان الورثة عن يريثون مع الحمل ان كان اباهن كانوا  
 لاريثون مع الاس بان مات عن احوه وامرأة حامل وقب جميع التركة ولا يقسم لان حق الاحوة في  
 طلب القسمة شكاك ولا يقسم اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجلين اقتسموا دارا واحد على واحد  
 منهم انصبه عن انصبا أحدهما لا طريق له أصلا هل لا تنصف هذه القسمة فالجواب ان ان انكبه  
 ان يمتح ما آخر حرات القسمة وان لم يمتح ان علم وقت القسمة جارت القسمة وان لم يعلم بذلك لا تحوز القسمة  
 كذا في البرازية والله تعالى اعلم وفي الوهبانية

مطلب اذا كان بعض الشركاء  
 غائبا وطلب الحاضرون  
 القسمة

مطلب قاسم الوارث ثم  
 اتى ديباعا للميت تقبل  
 دعواه

مطلب مات عن امرأة  
 وصغار وهي تدعى انا جميع  
 ما في الميت لها

مطلب مات عن زوجة  
 حامل وورثة لاريثون لو  
 كان اجل اباهن

مطلب قسمة دار وليس  
 لهم طريق الخ

ولو قسمة دار وليس لهم طريق **سئلت** عن طريق وقبغ الدار فيها معذر  
 ولم يدروا وقت القسمة ان طريقه **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه

**سئلت** عن رجلين رحل أحدهما ان يريد طوله هل لشريكه منعه فالجواب ان في  
 المسألة خلاف اولا في ان لا شريك للمنع وقد أشار الى ذلك ابن وهبان بقوله  
 والشريك ان يملح حيطوم **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه

قال شارحها الشريفي لا في صورته اجدر بغير رحل طوله عشرة اذوع مثلاً اراد أحد هـم ان يزيدي  
 طوله فاشترى بـهـم معه وقيل ليس له منعه ولتر حج المنع فقدمه وقيل مقابل به نصبة العمر في اهـ  
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له دار طهرها في سكة غير مائة هل ليس له فتح باب فيها فالجواب  
 ليس له فتح باب فيها الا شفعه انه استقر اقام يكره ولو كان له دار غير هـا في هذه السكة في الاختار وقد نظم  
 ذلك ابن وهبان فقال

مطلب اجدر بينهما اراد  
 أحدهما ان يزيدي طوله  
 فاشترى بـهـم في الرافع

مطلب له دار طهرها في  
 في سكة غير مائة هل  
 فتح باب فيها

والشريك فتح باب فيه وهو الخير (أي المختار)

قال سيدي حسن الشربلاني في القسمة ردت غير نافذة اشترى رجل في القصوى دارا فادان من سهمها  
 ويجعلها طريقا فادان المس له ذلك قال ابن الشحنة وقد قطعت هذا الفرع عن بيت حال الكتابة نقلت  
 ولا هدم دار قد شرها او جعلها **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه **سئلت** عن طريقه

قال الشربلاني ولو اراد هدم داره بالمحلاة ألقى الصخر المشبه به وهدم حجره على البناء مع ضرر  
 الجيران وقوى الكرخ على المنع من المدم وقوى حجره على حجره وعلى البناء لو هدمها اهـ والله  
 تعالى اعلم **سئلت** في أهل سكة غير نافذة ارادوا فتح باب فيها هل ليس لهم ذلك فالجواب نعم  
 قال ابن وهبان

مطلب ليس لأهل السكة  
 غير النافذة فتح باب فيها

وليس لهم قال الامام تقاسم \* بدوب ولم يشذ كذا البيع ذكر

قال سيدي حسن الزمري في التواضع قال ابرحيفة روجه الله تعالى سكة غير نافذة ليس لاحباب  
 ان يبيعوا هاولا او اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فاعلم انهم لان الطريق للاعتقاد اذا كثرت في الناس  
 كان لهم ان يندخلوا هذه السكة حتى يحرق الزحام وكذا ليس لهم ان يبيعوا على رأس سكتهم بايا او يستروا  
 رأس السكة لتعاجلة المذكورة قال وفي بيع الكل لشارة الى صحة بيع واحدة نصيبه من الطريق لان  
 حق العامة لا يميل به بخلاف اقتسامها او تقصوه ولا يملك مشترى الحصص المرو حتى يشتري دار باع  
 طريقها اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في عتق بين اثنين تقاسمهما رضاهما لو تصرف كل منهما  
 فيما يخصه بالتسمة الشرعية واقر كل منهما بما استيفاه منه قام الا ان أحدهما يتبع غيبا فاحتسب في  
 القصة ويريد منه ان يمل ليس له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء فالحجواب ان مثل هذا السؤال يرجع الى  
 المحقق الرضائي فاجاب عنه بقوله لا يسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للتسمة كما صرح به علماء الناطبة  
 وفي قول لا يسمع ولو لم يقر بالاستيفاء حيث كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء اه  
 من الحرية وفيه ايضا جواب عن سؤال مانعه تصح التسمة بالتراضي هل يأكل منه باقتضاء القاضي  
 بشهادة اتفاقهم على صحة دعوى التبعين في الوجه الثاني دون الاول اذ لم يقر بالاستيفاء فلا يسمع دعوى  
 التبعين بعده مطالعا اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في دارين اثنين غيما على ان يستأجروا هذا  
 سنة وهذا سنة فهل يجوز هذه المأجرات فالحجواب ليس لهم اختلاف وانها قال الشيخ الامام المعروف  
 بخبره زاده روجه الله تعالى الظاهر انه يجوز ان تسكن الثلثان فيها وان فصلت في نوبة أحدهما  
 يشتركان في الفضل وعليه الفتوى كافي للثانية والله تعالى اعلم **مسئلت** في شركتين اقامتا  
 دارا على ان يكون لاحدهما حق وضع الاختصاص على الحائط الواقع في نصب الاخر هل يجوز ذلك  
 فالحجواب نعم يجوز ذلك للتعامل كافي للثانية قال وفي الكرم على ان يكون لاحدهما قرارا غصان  
 الشجرة المترفة على نصب صاحب لا يجوز اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن عقار مشترك بين  
 يتيم ووصيه هل الوصي يسمعه فالحجواب ليس له قسمة الا ان يكون فيه الصغير منقصة ظاهرة عند  
 أبي حنيفة روجه الله تعالى وعند محمد روجه الله تعالى لا يجوز وان كان فيه منقصة ظاهرة وقسمة الاب  
 يجوز وان لم يكن للصغير فيه منقصة ظاهرة اه قسمة والله تعالى اعلم **مسئلت** في القسمة لم يذكر  
 تفسير للقسمة الظاهرة هنا واختلاف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم من نفسه قالوا  
 انه لا يجوز عند أبي حنيفة روجه الله تعالى بشرط للقسمة الظاهرة فقبل ان يبيع ماله منه ما يساوي  
 ألف درهم بمائة مائة او يشتري من مال اليتيم ما يساوي ثلث مائة بألف وقيل في البيع بالنصف  
 وفي الشراء بالنصف قال رضي الله تعالى عنه في القسمة كذلك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا  
 غاب بعض الشركاء وحضر البعض وطالب الحاضرون القسمة من القاضي فهل يحبسهم لذلك ويقسم  
 فالحجواب قال في القسمة لا يجوز قسمة أرض مشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا ان تكون موروثة  
 او نصيب القاضي فباع الغائب فقدم حينئذ للقاضي ان يأذن للشريك في زراعة صك الارض  
 المشتركة اذ ارأى ذلك كذا لا يضيع الخراج اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شركتين في حيوانان  
 اقامتا بالتراضي وزاد أحدهما الاخر درهم لتعديل القسمة هل يصح ذلك فالحجواب قال في  
 الحرية في جواب عن مثل هذا السؤال نعم تصح القسمة ويلزم المال اه والله تعالى اعلم **مسئلت**  
 عن طاحونة مشتركة بين اثنين اهدمت فاني أحد الشريكين العمارة فعمرها الا تخوم ماله هل  
 يكون حينئذ معتبرا فالحجواب انه لا يكون معتبرا ولو رجع بقيمة البناء بقصد وحصته كما حقه في جامع

مطلب قاسم وأقر باقتضاه  
 حقه ثم ادعى التبعين الفاضل  
 لا يسمع دعواه

مطلب دار بينهما اتما باها  
 على ان يؤجرها هذه السنة  
 وهذا سنة  
 مطلب اتما دارا على ان  
 يضع أحدهما أخشابا  
 على حائط الاخر  
 مطلب عقار بين اليتيم  
 ووصيه هل الوصي يسمعه

مطلب غاب بعض الشركاء  
 وحضر البعض الخ

مطلب بينهما حيوانان  
 اقامتا بالتراضي وزاد  
 أحدهما درهم  
 مطلب اتما دمت الطاحونة  
 فاني أحد الشريكين من  
 عمارة

المصولي وجعل القترى عليه في الوالدية. قل في جامع العصولين معر بالي صاوي الفصل في طاحونه  
 لها أنفق أحد هاتين مرتين الملائن لا تحل بك من غير ما لا يتوصل إلى الانتفاع به بعبه الله  
 اه ومثل الطاحونه المسئلة ادلاطاحونه مثال ما لا يقسم لانه حكم خاص ما لا هو وظاهر صدا  
 في الحبرية من الصمى وفي الحامدية من كتاب الشركة ما نصه (سئل) في دار لا يقبل القسمة  
 مشتركة بين يدى عمر واحتاجت إلى العمارة الصرورية فأوردان بعمر هاتين عمر وأن بعمر هاتمه  
 بعمر هاتين من ماله ويرد إلى الخوع على عمر بقيمة ما يخصه من العمارة المردرة فهل ذلك (الحواب)  
 نعم وأفتى غنبل ذلك الحبر إلى كل صاوي من الصمى اه لكن حقوقا عاين رحمه الله تعالى في  
 كتاب الشركة من حواشيه رد المختار ان ما يحبس الشريك الا في عليه مثل ما لا يقسم لادبيه عند  
 الانتفاع من اذن القاصي فالوجه يظهر لك ما في قيمة الحبرية يعني الذي قدمها عنها وقول بعد فعله  
 قلت ما قبله في جامع العصولين عن الفصل في طاحونه على الخوع وعنده على الحبر وعنده وحاصله أنه لم يرش على صاوي  
 الفصل لأن الشريك في الطاحون بعمر لكونه عام لا يقسم ولا يرجع للمعسر ولا ذنبه ولا أمر القاصي  
 ويحكم بأويل كلام الفصل في عمله على ما اذا أنفق بأمر القاصي أو هو قول آخر اه وقال في السقيع بعد  
 يقبل كلام الحبرية فان حل على طاحونه من عدم لشروط أمر القاصي هو قول آخر معني فيكون في  
 المسألة ولا نفع معصيان وان قبله بالامر ارجع الخلاف والحاصل ان المحقق ابن عاين كلامه على ان  
 لا يرجع الا بالامر المشترك والقاصي قال في آخر كلامه في الحاشية والذي تحصل في هذا المثل ان  
 الشريك اذا لم يضطر إلى العمارة مع شريكه بان أمكنه القسمة فأعقق ملاذبه وهو متبرع وان اضطر  
 وكان الشريك يصير على العمل معه فلا بد من اذنه أو أمر القاصي ليرجع عما أنفق والا فهو متبرع وان  
 اضطر وكان شريكه لا يصبر فان أنفق يادنه أو أمر القاصي يرجع عما أنفق والا فلا قيمة فاعلم عمر بر  
 هذا المقام الذي هو مرة أقدام الادهام اه وفي طرة الحاشية ما نصه قوله والذي تحصل الخ قد علمت  
 هذا الحاصل ليسهل حفظه فقلت

وان بعمر الشريك المشترك \* بدون انفق الخوع عاملا  
 ان لم يكن لذل مصطرا ان \* أمكنه قسمة ذلك السكي  
 أما اذا اضطر لذل وكال من \* أبي على التعبير يصبر فان  
 يادنه أو اذن قاص برجع \* وعنده بدون دائر  
 ثم اذا اضطر ولا حركما \* في العمل والجدل يرجع عما  
 أعققه ان كان الملائن بنى \* لذل والقيمة السبا

اه والله تعالى أعلم في سلمات في شريكين فمما عاقر مشتركا من ما امتاز كل بحصته وتصرفه  
 رما قام الا ان أحد هاتين أن ذلك العاقر كله حاصه فهل لا تسمع دعواه فالحواب نعم لا تسمع  
 دعواه لما صرح به قاصبان والربيعي والعمادي والرازي وكثير من علماء شام أن اقدام على الصمى  
 اعترافان المقصود مشترك قال الربيعي ولو اذني أحد المقام للتركة دما للتركة صح دعواه  
 ولو اذني عينا ما سبب كان لم تسمع دعواه اذا اقدام على القسمة اعترافا من معان المقصود مشترك أدله  
 في الحبرية والله تعالى أعلم في سلمات عن شريكين أرض فمما هاتين تمايلا لها وتمايلا لها ورجعا  
 إلى الشركة هل يجوز ذلك فالحواب نعم يجوز قل في الرارية فهو الاراضي وأخذوا حصصهم  
 ثم تراصوا على أن تكون الاراضي مشتركة بينهم كما كانت عادته الشركة لان قسمة الاراضي مما دله  
 ويصح ففهمها واقالها بالتراضي اه والله تعالى أعلم في سلمات عن القسمة اذا طهر وجهها عن فاحش

مطلب اقدام على القسمة  
 اعترافان المقصود مشترك

مطلب يجوز تقابل الصمى

مطلب اذا طهر وجهها عن  
 فاحش ولم يقر للتقاسم  
 بالاستيفاء بطلان

ولم يشر المتأخرون إلى الاستيعاف فهل تظن فالحكواب بم سطل عند الكل اذا كانت قصبة العاصي  
 لأنهم مرفوعة مقيد بالعدل وإن كانت المترامية له أن يطل الصمة كالأركان قصبة العاصي في الصبح  
 والعين السبر ما يدخل تحت قريح العقومين والكبير ما لا يدخل تحت قريح القومين عليه الكعوى  
 عن دوائر الحرير والمساهة في الحريرة والسقيج وغيرهما أنصاف الله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 المشترك من بدران الشريك بطلب الشريك رفع المساهة كيف الحكم فالحكواب انه يقيم العصاردين  
 وقع الساب في نصيب الساب والاهدم وعام في الحريرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن دواهي اثنائه  
 بيوت وساحة وأسعة فمتان من تلك البيوت ليد والثلث منها لغيره وقد أراد ان يجمع الساحة فهل تقسم  
 أنصافاً أو ثلثاً على عدد البيوت فالحكواب أنها تقسم أنصافاً ودون كدي بيتين قال في الحريرة  
 مجتباع سؤال كذا نعم ودون كدي بيوت في حق صاحبة أي أن كان بنت من دار هي بيوت  
 كثيرة في يديها والبيوت الناقية في يدك فهي أي الساحة بينهما حال ككونهم أنصافاً لستوا ثمانية  
 اسمها الماوه والورق وبيعها والنوصي وكسر الحطب ووضع الا متعه وبحولك فصارت بطريق الطريق  
 كما في المصح من دعوى الرجلين وفي دعوى الحريرة من سؤال مانصة لاشبه في أن الساحة للذكورة  
 بينهم ما مامصة وادانها القسمة في الساحة أو طلب أحدهما قسم أنصافاً وقد صرح علماؤنا به اذا  
 كان في يد انسان عشرة أبيات من دار وفي يد آخر واحد فله الساحة بينهما نصيبان قال في السقيج من  
 كتاب الدعوى أقول وهذا بخلاف الشرب اذا سار عوايه فانه بقدر الارض كما في السور فبعضه  
 كثرة الاراضي تكثر الحاحه اليه وقدر الاراضي بخلاف الاشباع الساحة فله لا يختلف ما خلا  
 الاملاك كالترو في الطريق كذا في الزباني والحاصل أنه اذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في  
 ساحة الدار ولا يمتنع بعضهم الساحة على رؤسهم من كان له من تلك الدار سوى من له من عشرة  
 بيوت مثلاً لأن اشباع صاحب البيت بالساحة كما اشباع صاحب العشرة فكثر بيوت أحدها  
 لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يمتنع  
 لهم فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لأن احتياج صاحب الاراضي المتعددة  
 إلى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضيهم عملاً بالظاهر فان الظاهر أن كل  
 أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي وينبغي المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كالأول  
 كانت دار مشقة على عشرة بيوت مثلاً لو اختلفت فيها بيت واحد ولا حصة وتماز على ساحتها تجعل  
 الساحة بينهم ما نصيب من مساويهم في الحاحية كالأول ولو باع الآخر بيوتة للساحة من تسعة رجال لكل  
 رجل بنتا كان نصف الساحة الذي كان للسائح منقسماً أنصافاً بينهم وبقي النصف للشريك الأول لانه  
 قد نبت ما يملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يرول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك الأول  
 صاحب البيت عن عشرة من ولد امته لا يسقط اليهم الا ما كان عليه من رؤسهم وهو نصف الساحة وكذا لو  
 كانت هذه الدار كما قال رجل واحد مات عن ورثة تكون الساحة على قدر اراث كل واحد منهم لا على قدر  
 رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي تفقهه ولم أره منقولاً لغيري محال لكن القول بقسمة  
 اه كلامه فليحفظ به حسن والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وترك دوراً وسابين ودكا كبر وارض  
 وطلب نعم الزورنه أن يجمع له نصيبه المترقي في حق واحدة منها وانتيب والمناقون يا أولئك  
 لا يجرور فالحكواب انه يقسم كل قطعة منها له للقسمة في حدة جعلي منها نصيبه مع مرور ولا يجمع له  
 الانصاف المسترفة في واحدة أو اثنين الا المترامي قبل في الحاحية وادامات الرجل وترك أرضين أو دارين  
 وطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين حارت القسمة وإن

مطلب من بني المشترك  
 من غير ان الشريك  
 مطلب في حصة الساحة

مطلب في تركه مشتملة على  
 دور وسابين ودكا كدي  
 وأراض كيف تقسم

قال أحدهم للعاصي اجمع نصبي من الذل من أو الأرض في دار واحدة وأني صاحبه ذل أو حبيبه قسم  
العاصي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصبه أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال  
صاحبه اه إلى العاصي ان رأى الجمع والافلا اه وأني في الحامدية وفي الدار بة ما به اذا  
كانت ادور من قوم أراد أحدهم أن يجمع نصبه منها في دار واحدة وأني العن قسم كل دار على حدة  
ولهم بعض الانصاء إلى العن أن لا يصطغوا على ذلك اه وفي الدار الحمار وقال ان لكل في مصر  
واحد قال في به إلى العاصي وإن في مصر من قومه ما يصطغوا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
شريك في بستان فمما وقتت نخرة أعصابه متدلية في نصيب الآخر هل يصير على قطعهما الجواب  
لا يصير على قطعهما إلا أن يكون مشروطا في العصة وقد قدمناه في العصب فارجع اليه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن أخوة القصاص هل هي على عدد الدار أو على عدد الانصاء الجواب نعم على عدد  
الأرض قال في الدار المختار وصاحب ورق من زيت المال لقسمه بالأحرص منه وهو أحب وإن نصيب  
بأحر للكل مع وهو على عدد الأرض مطلقا لا الانصاء حلالا فالله اه قوله مطلقا أي سواء تساوى وإن  
الانصاء لم لا يسو له مطلقا جميعا أرادهم اه من الرد والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك في دار  
صغيرة أراد أحدهما بيع نصبه وامتنع الآخر من البيع منه هل لا يصير للمتنع والجواب لا يصير  
المبيع قال في الدار المختار ولو أراد أحدهما البيع وأني الآخر لم يصير على بيع نصبه حلالا فالتالك اه وفي  
ماوى قارى الهندية من كتاب الشركة ما نصه مثل عن جماعة مشتركة في بستان على كل منهم الثمرا  
واحد البيع والمشتري ليس عرصه إلا في الشركة من الجمع فهل يصير للمتنع على بيع نصبه وكذلك جماعة  
موقوف عليهم دار وهم باطرون عليها فأخرجوها للأولاد منهم فاصدا للصرى بالثركة ودعوا لها أهل  
يصير على الأجير معهم فأجاب لا يصير على أن يبيع مع الشركة لأنه يخرج من بيعهم حصصهم فقط أو يبيعوا الدرة  
و يقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يصير على الأجرة بل يوزع شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتابعون مع  
المشتري في السكنى بعد انصائهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل القرعة في قسمة العاصي واجب أو  
مستدوية الجواب أم السبب واحدة بل مستدوية لطبيب القلوب قال في الدار المختار ويقرب  
لطبيب القلوب قال تحبسه الشئ أشار إلى أن القرعة عبر واحدة حتى أن العاصي لو عين لكل واحد  
نصيبا من غير أن أعار له في معنى العاصي ذلك الإلزام هناية ثم قال (بنيه) إذا قسم العاصي أو باثته  
بالقرعة فليس لعصمه إلا ما صدر من بعض الشاهم كالأبلى إلى ما في روح القرعة ولو العصب  
بالتراضي له الرجوع إلا إذا خرج جميع الشاهم إلا واحد المبرر نصيب ذلك الواحد لم يخرج ولا  
رجوع بعد تمام القسمة اه من الله بانه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قسم مع شريكه وأقر  
بالانصاء ثم ادعى المظهل فصل دعواه والجواب أن هذا السؤال رفع إلى حاكمه أي حاكمه اه  
نصه لا تصدق إلا بيمينه كما صرح بذلك في قسمة السوير وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض  
موقوفة على الدرة طلب بعضهم قسمة وأدعية ما في ذلك الجواب نعم لا يجب أن  
ذلك كأي قسمة الحامدية وفيها (مثل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي من مستقيسه على طريق المأني  
والساو هل تكون حائزة (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة قاتل التركة كم  
ظهر فيها من هل تصح القسمة الجواب نعم تصح إلا إذا قصوه أو أقر العراهم المورثة أو بنيها  
ما في به كذا في السوير قال ابن عابد بن حوشب ومثله لو طهر موسى له ألف من ماله فبصح الأداة  
فصوه لمعلق حق الدار والوصى له من رسالة إلى التركة لا في ما إذا طهر وارث آخر أو موسى له أنثلث  
أو قال في حال الورثة بقى حقه ولا يصح القسمة لمعلق حقه ما نصه التركة ولا ينقل إلى مال آخر إلا  
رضاهما كأي الهية هذا إذا كانت القسمة من طهر وارث وقد عمل العاصي نصبه

مطلب اقتضا يستاتا  
موتعت أعصاب متعرة  
لا أحد على نصيب الآخر  
مطلب أخوة الصام على  
عدد الأرض

مطلب أراد أحدهما بيع  
نصبه من دار صغيرة  
فأمسح الآخر من البيع  
معه لا يصير

مطلب في حكم القرعة في قسمة  
العاصي

مطلب أقر بالاستيعاء ثم  
ادعى المظ  
مطلب أرض موقوفة على  
الدرة طلب بعضهم قسمة  
على وجه التلك لا يجب بذلك  
مطلب نعم القسمة إذا  
ظهر فيها من الإدا انصاء الخ



مطلب تقاسموا ثم طهر وارث وطلب نقض الائمة

مطلب ورنه تقاسموا ثم استحق ما يحددهم الخ

مطلب تقاسموا وادخلوا لاحدهم الصل ولم يقولوا باصلا

مطلب تقبل شهادة العالم مع آخر

مطلب قسمة الاب عن الامي او الامنوع حائزة الخ

مطلب ورنه تقاسموا ثم طهرت ارض اخرى تقسم وحدها ان امكن والا يقسم الكل

مطلب تقسموا العروض فهلك

اصيب احدهم بعد الاراز

وفل القبض لا يهلك عليه

مطلب اني اهل السمينة بعض الامتعة لتخلف

السمينة كيف الحكم

لا تنقص وكذا الوطهر والموصى له في الاصح كافي المارحانية اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ورنه تقاسموا التركة ثم طهر وارث او ارفض القسمة فهل له ذلك فاجواب نعم له ذلك في نسخة الصاوي ملاعن الارارية مانعه طهر من او وصية بالثلث او بالف مرسله او وراث اخرى بعد القسمة ترد وان قلت الورنه موقوفة ليس اربا الوصية او حصه الوارث من مالها ولا تنقص القسمة هي الا طهر عزم او موصى له بانفس مرسله لم ذلك لان حقهما في المالية وفيما اذا طهر وارث او موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل ينقص الائمة لان حقهما متعلق ببعض التركة الادارية الوارث او الموصى له بذلك اه من كتاب السمينة والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ورنه تقاسموا تركة فاستحق ما يحددهم بعد القسمة سمينة وفصله فقال المصنف رحمه الله تعالى طاسم يرضى حق فهل لا رجوع له حيثما فعل بقية الورنه شيء فاجواب انه لا رجوع له عليهم شيء كافي القسمة وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع سببه اذا قال ذلك لا يرجع على بائنه ما نفى والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شركاء في ستان فموت وجعلوا لاحدهم الصل ولم يدكروا باصلا فهل يكون له الصل باصلا فاجواب نعم قال في الحاشية وان اقتصروا بصفة فلهما الا احدهم الصل ولم يدكروا باصلا فله الصل باصلا وكذا الوارث لسان من له كل العزلة المصلحة باصلا ثم قال ما صدق في كل موضع يستحق الصلة باصلا وان قلها كان له ان يرضى من حكمه اخرى اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن شركاء في عقار اكر بعضهم القسمة فصد عليه العالم مع آخر هل تقبل شهادته فاجواب نعم تقبل قال في الحاشية واذا اكر بعض الشركاء القسمة بشهادة العالم مع غيره حارب شهادته في قول ابي حنيفة وموافي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد لا يقبل شهادته اه والله تعالى اعلم **مسئلت** اذا قام الاب شركته اسم الصغير هل تحوز هذه القسمة فاجواب نعم قال في الحاشية وقسمة الاب عن الصبي والمعتوه حائز في كل شيء اذ لم يكن فيه عن طمأنينة وصلى الاب في ذلك ثم مقام الاب منه مؤنة وكذا الخد او الاب اذ لم يكن هلك وصى كلاب اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن ورنه تقاسموا اراض على طي اسباعي للورثة لا غير ثم طهرت ارض اخرى لم يثبت فهل يتخذ القسمة حينئذ فاجواب ان هذه المسألة في القسمة من باب دفع القسمة لارض مورثة فثبت على دعوى بعضهم ان ارض الورنه لم يثبت ثم طهرت ارض اخرى فان امكن فمقتضى خاصة بقسم والاقسام الكل حله واحدة اه في الفائدة فلو قسموا العروض فهلك نصيب احدهم بعد الاراز من القبض لا يهلك عليه اه قسمة **مسئلت** عن اهل سبعه حادوا العرق فالتقوا بعض الامتعة نصف النصفه فكيف الحكم في هذه الامتعة التي اقيمت فاجواب قال في الاشهاد المرامات ان كانت لحظ الاملاك والقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الامن وهي على عدد الاروس وقرع عليها لولو الخ في القسمة ما اذا عزم الساطن اهل قرية فلم اجمع على هذا وهي في كماله التارحانية وفي علوي ذكري الهداية اداسيب العرق فانه قوا على الفاء نص الامتعة اما اقوال العزم بعد الاروس لا لحفظ النفس اه وقوله في الدر المختار وكتب المحقق ابن سائين قوله ونفقوا الخ فمهم منهم ادم اذ لم يتفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل يكون على الملقى وحده وبه صرح الرازي في حوايه قال راجع ان شئت السبعة على العرق فالتقوا بعضهم حطه غيره في الضر حتى حبت بعض قيمته في تلك الحال اه وعلى الاشهاد وقوله في تلك الحال متعلق بقيته التي يصح فيها اشتراكه على العرق كما ذكره الشارح في كتاب العصب ثم قال الرمي وبه هم منه انه لا شيء على العائت الذي له مال بينهما ولا يابن باللقاء ولو اذن ما من قول اذ اتفقت هذه الحالة فالتقوا اعتبارا به وقوله بعد الاروس يجب تنقيده عما اذا قصد حط الامن خاصة كما بهم من تعطيله اما اذا قصد حط الامتعة فقط كما اذ لم يحش على الامن وحشي على الامتعة فان كان للوضع لا تعرق فيه الامن وتلتاب به

الاعتصام بهي على قدر الاموال والاحتش على الاكس والاموال فالقوا بعد الانفاق لحظته ما فعله  
 قدره ما كان عايشا وادنا لاهله اذ وقع ذلك اعصر ما له لا بعده ومن كان حاصرا له اعصر ما له وبعده  
 ومن كان بعده فقط اعصر منه فقط ولم أر هذا البحر رايعي ولكن احذتهم من العلل ما تقرر لي على  
 الاسماء وأورد المجوى وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن املي وطوعه العمل من جهة  
 السلطان اذ لما تقرر ربح الدوائ على الاعمال يكون انما **الجواب** ما في صاوي الا هروى وعلاص  
 القصة وهو هذا من قول العمل من جهة السلطان وقام سور ربح الدوائ على المسابن بالوسط والعدالة  
 كل ما حوزوا من كل اصله من الجهة التي ما حده باطلا اه والله تعالى أعلم **ورأيت** في بعض كتب  
 المذهب ان هذا العمل لا يشاع والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا طلب أحد السريكين الصبي  
 والاخر الهياياه فامم ما للجان **الجواب** قال في المصنف اذا طلب أحد السريكين الصبي والاخر الهياياه  
 بضم المعاصي لانه لا يلحق في التكميل ولو وقعت فيما يصح العمل الصبي ثم طلب أحدهما القصة بضم وبطل  
 الهياياه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شريكين في طريق طلب أحدهما افعمه وفي الهياياه صرر  
 هل لا يباح **الجواب** انه لا يقيم والحالة هذه في صاوي الا هروى عن حرمة الصاوي ما نصه  
 والطريق لا يقيم ان كان فيه صرر وان لم يكن مسم على عدال ومن لا هدفه مساحة الاملاك اذ لم يعلم  
 ودر الانصاف والخصوص لا يقيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل الزرع والنثر في ربحه  
 الارض **الجواب** انه يدخل النحر والملا ولا يدخل الزرع والنثر الا اذا كسوا في الصبي بكل حق  
 ولعل اوسع كثير وهو اوسعهم من حوزة ما يغني عن دخول الزرع والنثر في الحاشية والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وصي قسم للوصي له ثلثا وامسك الثلث للورثة هل يجوز هذه الصبي **الجواب**  
 يجوز هذه الصبي هل في الخلاصة وفي الجامع الصبي مع جماعة الوصي الموصى له حائره على الورثة  
 ومقامه الوصي الورثة على الموصى له اطله وتفسير المسألة اذا كان الوارث عايشا فاعلم الوصي الموصى  
 له بالثلث وصرف الثلث الى الوصي له وامسك الثلث للوارث فذلك شيء من الثلثين هلك من مال الوارث  
 ولو كان الموصى له عايشا فاعلم الوصي الوارث وصرف الثلث للوارث وامسك الثلث للوصي له فصاع  
 الثلث في يده لا يملك من مال الموصى له وله ان يشارك الوارث فيما حدثت ما في يده اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وصي عايش حازر رجل الى المعاصي وطلب منه نص وصي عايشه ليقضي عليه حقا من  
 الحقوق هل يجوز للمعاصي والماله هذه نص وصي على الصبي للدعوى عليه **الجواب** ليس له ذلك  
 قال في المذهب انه ان هم ما مسألة لا بد من معرفته هو ان القاصي اعايب نص وصا على الصبي اذ كان  
 الصبي حاضرا او مادا كان عايشا فلا يصعب عنه وصيا بخلاف الكسر العايش على قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى فانه يصعب وصيا عن العايش ثم الفرق بين الصبي الحاضر والعايش في حق نصيب الوصي هو ان  
 الصبي اذا كان حاضرا فيصعب الوصي لاجل الخواص صروره لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه  
 حاضرا الا انه يجوز عن الجواب فيصعب عنه وصيا للصبي حقه وأما اذا كان سائما لم يصح الدعوى عليه ولم  
 ينوحه الخواص عليه فلم يقع الصرورة لنصب الوصي كذا في الهيايه اه والله تعالى أعلم

مطلب من مباشر توريد  
 الدوائ على الرعايا

مطلب طلب الصبي  
 وشريكه الهياياه

مطلب لا يقيم الطريق  
 ان كان فيه صرر

مطلب هل يدخل الزرع  
 والنثر في ربحه الارض

مطلب مقامه الوصي  
 للموصى له حائره على الورثة

مطلب طلب من المعاصي  
 نص وصي على صبي ليقضي  
 عليه حقا

### كتاب المزارعة

**سئلت** عن دفع لآخر ارض على أن يروعه او البذر والعمر كلاهما من العامل كالمثل وربع  
 الحلوخ لرب الارض هل يجوز هذه العقدة أم لا **الجواب** ان لا يجوز عند صاحب ربحه ما لله  
 تعالى خلافا لما يروعه ولها يمتي قل في الدر المختار وكذا صحت لو كان الارض والبذر يدور المقرو للعمل  
 فلا حرأ الارض له والباقي لآخر والعمل والباقي لآخر هذه الثلاثة حائره اه وصورده السؤال من

مطلب دفع أرض لرب  
 لبرعه الحلوخ

امراء الصورة الثانية في كلام الله تعالى في قوله هذه الثلاثة طارة لان من  
حوزها العاقرة وها هي لم الحارة في الاولى يكون رب البدر مستأجر للارض بأجر ما ومن الحارح  
فتحور كاستجارها من ارام في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب  
البدر هو المستأجر وتشرح المسئلة على هذا كما رأيت تدلي على ما وقد بدت هذه الثلاثة في بيت هفت  
أرض ويدركها أرض كذا على \* من واحد ذي ثلاث كلها هفت اه  
وفي من وحوها أرض خمسة كاه لما لها خذها فتمسكها لئلا تذهب قال في البدر الحارح ومثل في أربعة أو خمسة  
كان الارض والبدر ليد والبقر والبدر والآخران لا يقرأ والبقر والبدر والآخران لا يقرأ اه قال  
المحقق ان عايد وقد جفت هذه الاربعة في بيت اوصاف هفت

والبدر مع بقرا ولا كذا انقر \* لا غير او مع أرض أربع طلعت

والله تعالى أعلم في مسئلت عن رجل له أرض وبقرة فقال رجل آخر أعطيك أرضي وبقري على أن تعمل  
سنة ويكون البدر منك ثمة في سنة وعمل حتى أدرك الزرع هو في تكون فاسده هذه العقدة وعلى  
العامل أن يعمل في الارض والبقر فالحق انهم كانوا في ذلك صاحب نتيحة العاوي ونقل عن المصنف  
ما نصه ولو جمع بين الارض والبقر حتى يمدت للزراعة على العامل أن يعمل في الارض والبقر وهو الصحيح  
اه والله تعالى أعلم في مسئلت لو اشترط في عقد المزارعة أن تكون الارض والبدر من ريد البقر من  
عمرو والعمل بمهاجر الحارح بينهم ما اصابا وبعد تمام العقد في هذا الوجه عملا حتى أدرك الزرع وكيفية  
الحكم فالحق انهم كانوا في ريد البدر من عمرو وعمله والحارح كله كما هي في النتيجة واستدل به  
بمثل الهداية السادسة أي من شروط صحة المزارعة أن يعمل في الارض والبدر من العامل حتى لو شرط  
عمل في الارض بعد العقد فلو كان العمل اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن عقد المزارعة الذي لم يذكر  
فيه بيان للمدة هل يكون صحيحا فالحق ان لا يكون صحيحا قل في الحاشية وشروط حوز المزارعة ستة  
مهاياين الوقت فان دفع أرضه من ربعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة وقال مشايخ بل  
رجعهم الله تعالى لا يشترط بيان المدة فيكون المزارعة على قول النسبة يسمى على أول الزرع يكون في ذلك  
النسبة والمقروى في بيان الوقت على جواب الكتاب اه وفي يمدت للزراعة فالحارح (رب البدر) له ماء  
ملكه ولا يقرأ من عمل أو أرضه ولا يقرأ في الشرط وان لم يصرح بشيء في العاقدة من كل البدر من  
قل العامل عليه أن يعمل في الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض عليه أن يعمل في العامل اه من  
البدر الحارح والله تعالى أعلم في مسئلت عن أحد رعا المزارعة على أن يكون البدر والبقر والعمل منه  
وعلى أن يأخذ مثل بذر من الحارح والباقي يقسم هل تحوز هذه العقدة فالحق ان لا تحوز هذه  
العقدة كما في ربعة العاوي واستدل على الحاشية وهو هذا وكذا لو شرط أن يرفع صاحب البدر بذر من  
الحارح والمساكن يكون بينهما كل فاسد أيهما كان البدر اه والله تعالى أعلم في مسئلت عما لو  
كانت الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما وأن الحارح يكون بينهما نصيب هل يجوز ذلك  
فالحق انهم يجوز ذلك قال في الحاشية ولو كان الارض بينهما وشرط العمل على أحدهما على أن يكون  
الحارح بينهما نصيب يجوز ويكون غير العامل مستعينا بنصيبه اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن  
دفع أرضه إلى آخر ليرعها بعينه وبقرة ووصف البدر منه والنصف الآخر من العامل والمحصل بينهما  
نصيب وعمل العامل على ذلك هل لا يكون هذه المزارعة صحيحة فالحق انهم لا يكون صحيحة بل  
هي فاسدة ويكون الحارح بينهما نصيب وليس للعامل على رب الارض أن يشرط له عمل في شيء هو فيه  
شرط ويجب على العامل أن يرضى لصاحب الارض لا يستوفي ما دفع أرضه بعقده فاسد فاسد في  
المع والله تعالى أعلم في مسئلت عن رجل مات وترك أولادا كذا ربيعة هي أنهم يمددوا الأولاد

مطلب من أحد رعا أرض  
وتعبر من الآخر بده  
والبدر

مطلب الارض والبدر من  
واحد والبقر من الآخر  
والعمل معها

مطلب في بيان شروط  
المزارعة وان مهاياين  
الوقت

مطلب لو شرط أن يأخذ  
صاحب البدر بذر من  
الحارح فسد

مطلب لو كانت الارض  
بينهما وشرط العمل على  
أحدهما

مطلب دفعها لغيره أو بعينه  
وبقره والبدر معها الح

مطلب ما عن أولاد  
واقهرهم بزرعوا في أرض  
مفتركة الخ

يزرعون في أرض مستركة أو في أرض الغير بالأكلة تأكلها المعتاد من الناس رهولا الأولاد كلهم في  
عيل أمهم تتعهد أحوالهم وهم يزرعون ويحصدون الغلات في بيت واحد وينتقمون من ذلك جلة  
فهل هذه الغلات تكون بين الأم والأولاد أو تكون خاصة للزراعين أجيبوا تزجروا فالحواب  
ان هذه المسئلة صارت واقعة القوي فاتفقت الاجوب على أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن  
البائين كانوا اكبارا أو باذن الرعي ان كان البعض صغارا كانت الغلات كلها على الشركة وان  
زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للزراعين كذا في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
رجل دفع أرضه لا تحل زرع فيها البطيخ والبقر والبز وبعض العمل على الدافع ولم يعينامة فهل  
لا تصح هذه الزراعة ويكون للعامل أجر مثل عمله فالحواب نعم لا تصح هذه الزراعة والخارج جميعه  
لصاحب البذر والأرض وبعض العمل وعليه للعامل أجر مثله وقساها من وجهين عدم ذكر المدة  
واشترط بعض العمل على صاحب الأرض اهـ لمخصان الخامسة والله تعالى أعلم **سئلت**  
فيما اذا منع رب البذر من العمل في المزارعة الصحيحة قبل الفاء البذرة في ذلك فالحواب ان هذا  
السؤال رفع الى حامة أقمدى فأجاب عنه بقوله نعم قال في الدرر ويجب للعامل ان أبي لأرب البذر  
قبل الفاء وبعد به يصير اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** من اراد عدية عمابع في بلادنا بكثرة وعند  
القطر وقلة الحبوب من اعطاه رجل لرجل آخر عشرين أو قعالب زرع في أرضه على بقره والحاصل بينهما  
نصفين فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة ويكون جميع الخراج لصاحب البذر وعليه للزراع أجر مثل  
بقره وأرضه وعمله لا يراد على المسمى فالحواب نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وطلبت في  
أر به كذا في التقيع والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه من لوعة بدون بيان جنس البذر هل  
تصح المزارعة فالحواب لا تصح حينئذ لفقد شرطها وهو بيان جنس البذر قال قاضيان والنشرط  
الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عندها إلا بالجر ولا أجره من سوى الخارج فيشرط بيان  
جنس البذر ولا ن بعض الزرع يضرب بالأرض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك  
يصير معلوما بالأم الأرض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الأرض جاز لان في  
حقه المزارعة لاتأ كد قبل الفاء البذر يصير الاجر معلوما او الاعلام عند التا كد يكون عزلة الاعلام وقت  
العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في جن  
صاحب الأرض قبل الفاء البذر فلا تجوز الا اذا قوض الامر الى العامل على وجه العموم بأن قال له وب  
الأرض على أن تزرع ما بدا لك أو على ان لا تمساق قوض الامر اليه فقه رضى بالضرر وان لم يقوض الامر  
اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبينها جنس البذر فسدت المزارعة فلذا زرعها  
شأنه تلعب جازة لانها على بينه وبين الأرض وتركها في يده حتى ألقي البذر فقد تحمّل الضرر وفيزول  
الفسد فتجوز وعامه في الخلقاية والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض عسيرة دفعه اربها من اربعة  
وأدرك الزرع فله شرعى على العامل أو صاحب الأرض يتولى الجواب فالحواب ان كان البذر من  
العامل فله شرعى على رب الأرض عند أى حنيفة وعندهما في الزرع وان كان البذر من رب الأرض  
فاله شرعى على رب الأرض عندهم جميعا كذا في الانقروى عن المبادية والله تعالى أعلم **سئلت**  
هل تبطل المزارعة بعوت المزارع أجيبوا تزجروا فالحواب قال قاضيان واذا ماتت المزارع والزرع  
قبل فان قامت وورثة للزراع نحن فعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة فيما بقي من المدة على شرطها على  
أن يستحصه الزرع وان قال وارث العامل لا عمل ولكن اقطع الزرع ونقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث  
على العمل لان لم يلزم العمل ويتخير صاحب الأرض ان شاء اختار اقطع فيكون الزرع بينهما ماوان شاء  
أعطى وارث العامل قيمة حصه العامل ويكون كل الزرع لصاحب الأرض وان شاء يتبقى على الزرع

مطلب شرطاً أن يكون  
البقر والبز وبعض العمل  
على الدافع ولم يعينامة  
مطلب امتنع رب البذر من  
العمل قبل الفاء البذر  
مطلب اعطاه تمامه لا يزرعه  
في أرضه على بقره والحاصل  
بينهما تكون فاسدة  
مطلب لا بد في المزارعة من  
بيان جنس البذر  
مطلب في المزارعة على من  
يكون العشر على العامل  
أو على صاحب الأرض  
مطلب هل تبطل بعوت  
المزارع

مطلب رفع المزارع الزرع  
وتقرب من الحب في الأرض  
دست فلن يكون

مطلب بنت حبش في أرض  
رديسة هل يكون للباس  
فيه حق الاخذ

مطلب اذا مات صاحب  
الأرض هل تصد المزارعة

مطلب في المزارع اذا قصر  
في العمل

مطلب بدو مشرك بين  
اثني أحدهما

بعضه ورعه كمال حكم  
مطلب لو دعى له أرضاً

ليعرس بها أنصاري مدة  
معينة على أن يكون الشجر  
بينهما صعب وضع

مطلب امتنع أخد الشريك  
في الزرع من الحصاد

مطلب من المزارع ما قام  
رجلاً متعامه

مطلب دعى نوراً ليجرت  
عليه بالسدس

أنا أن يستعمل ثم يرجع عما أفتق على الوارث في حصه ليدفع الضرر من الحاسب اه والله تعالى أعلم  
سئلت اذ ارفع المزارع الزرع من الأرض فصار من حصه شيء في الأرض فبنت نسقيه وأدرك هل  
يكون لصاحب الأرض فالحجاب انه يكون لصاحب الأرض والعامل على قدر نصيبهما حيث  
بنت نسقيه ثم تنصف في الاكروية على الاكروية في السواحية وهذه عبارة السارحية واذا  
رفع المزارع الزرع من الأرض ومارسته شيء وبنت نسقيه زرع آخر وأدرك هو ونسبه ويرب الأرض  
على قدر نصيبهما ثم تنصف الاكروية وفي الموارث يستحلالاً كما أن يستحق بالعمل من نصبه  
وان بنت نسقي رب الأرض هو وله فان كان ذلك فحقه عليه صحت ذلك والا فلا شيء عليه وان سقام أحسب  
كان متعلقاً بالزرع من الزرع ويرب الأرض على ما شرط اه قال في البراءة فان بنت عمها المظفر  
أبو دباس في أحد في الشركة السابقة اه والله تعالى أعلم سئلت عن حبش بنت حبش في أرض  
مملوكة لاسان بعته دون اساتصاحب الأرض هل يكون للباس فيه حق الاخذ دونها فالحجاب  
بم يكون لهم فيه حق الاخذ في لو أحده انساب لا يكون لصاحب الأرض أن يستزده منه ولكن له  
للمع من الدخول في ملكه ولا عليه فله في أرضه ولو حصل لاسان أرضه من غيره فاحتسب ليس له  
الاسترداد منه سواء كان سقامه وقام عليه أو لم يتم في طاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضاً وعن مشايخنا  
المأثور ان ابن اقام عليه وسقامه ملكه ويجوز بيعه وله حق الاسترداد فحقه الاكروية على المشتري  
والله تعالى أعلم سئلت عن موت صاحب الأرض هل يصد المزارعة فترجع الأرض من يد المزارع  
وتبقى في يده حتى يدرك الزرع وتاخذ الورثة حصتهم فالحجاب ان هذا السؤال يرجع الى حامد أسدي  
فأجاب عنه بقوله نعم يعني ان الأرض تترك في يد المزارع حتى يتحصن الزرع وللورثة أحد حصتهم قال  
بأن السور والملتقى والرحمدى وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا قصر في العمل  
حتى يفسد الزرع هل عليه الصمان فالحجاب نعم عليه الضمان لو خرب العمل عليه كافي مزارعة  
السور وأتى به في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن مدر مشترك بين اثنين أحدهما  
منه البعض ورعه في أرضه لمعه بدون أن يشركه وبنت الزرع وأدرك هل يكون الزرع للمزارع  
ويجب عليه دفع مثل حصه شريكه من البذر فالحجاب نعم لاه عاص كاصح ح في الرواية وقد  
أفتى مثله الخبر الزم في جميع بقوله عبارة الدراية بتمامها والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لغيره أرضاً  
معاومة ليعرس بها أنصاري معاومة وقد سالت مدة معاومة وشروط أن يكون ذلك الشجر الذي يعرس  
بينهما صعب هل تصح هذه العقدة فالحجاب نعم تصح هذه العقدة قال في الحاشية رجل دعى إلى  
رجل أرضاً معاومة على أن يعرس المدعوع اليه فباعرا ساعاً أن ما يحصل من الاغراس والثمار  
يكون بينهما جاز اه قال الخبر الزم في قصر يحجمهم بغير اللذة صريح في صاهاها بندهم ووجه سادها  
بذلك أنه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معاومة اه وهذه السأله في مساقاة الشجر أيضاً والله  
تعالى أعلم سئلت عن شريك في المزارعة امسح أحدهما من الحصاد في الله هل يجبر على ذلك  
فالحجاب انه يرجع أمره الى الحاكم التري في أمره بالسأله أو يأمر شريكه بالصرف عليه  
والرجوع عليه بقدر حصته كافي الخبرية والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا مرض فقام رجل  
بقامه بنصف حصته في الخارج فهل له ذلك فالحجاب نعم له أن ينصف غيره في مقامه عاد كرمي  
الخبرية سئلت في العامل اذا مرض فقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا فرب  
الناس أن يأخذ جميع ما حرم الله هل ذلك أم لا فالحجاب نعم ليس له ذلك بل يكون على ما شرط  
حيث حمت المزارعة الاولى انظر الى ما في الرواية اه والله تعالى أعلم سئلت اذا دعى رجل  
نوراً لا تحلجرت عليه سدس الخارج فحرق عليه هل يستحق السدس في الخارج فالحجاب ان

هذه العقدة غير صحيحة ولصاحب التوراة المثل لما عمل ثور من جنس الدراهم اه من الحيرية  
 سئلت عن بقعة الاربع في المزارعة بعد مضي المدة هل تكون على العامل وحده أو عليه وعلى  
 صاحب الارض معا فاجاب انهما يحدثون علمهما بما يقدر الحصص قال في الدر المختار وانما ان  
 بقعة الاربع مطلقا سواء احتج الباعل انهاء الاربع أو بعده بعد مضي مدة المزارعة علم ما يقدر الحصص  
 اه مع بعض زيات من الحاشية لابن عابدس ثم قال في الدرالدكور وما قبل مصنفها بكل عمل قبل  
 انهاء الاربع كبقعة يدرو وموتة تحط وكريه على العامل ولو ملا شرط فاذانها يعني بالماشركا  
 بينهما فصح علمهما موقوفه كصداق وراس فان شرطه على العامل صدقت كالملا شرطه على رب الارض  
 وصح اشتراك العمل الخراج اليه بعد انهاء العمل عند الثاني للمعامل وهو الاصح وعليه الفتوى اه  
 في حاشية سأل الله تعالى حينها كشرائط المزارعة العيصية غرامة الاول أهلية العاقد من النامية صلاحية  
 الارض للمزارعة الثالثة بيان مدة متعارفة الرابعة بيان رب السدر الخامسة بيان جنس السدر  
 السادسة بيان حظ الآخر السابعة التولية بين العامل والارض الثامنة بيان الشركة في الخارج كذا  
 في نتيجة الفتوى والله تعالى اعلم

مطلب في بقعة الاربع في  
 المزارعة بعد مضي المدة

مطلب شرائط المزارعة  
 ثمانية

### كتاب المساقاة

سئلت عن رجل له ستان مشتل على امتجارتهم وقعدته الى غيره مساقاة بجزء من ثمره وحصل  
 بينهما الاتحاط والقبول ثم امتنع العامل عن العمل فهل يجبر عليه فاجاب نعم يجبر عليه قال في  
 الميور وهي كل مزارعة الا في اربعة اشياء اذا امتنع أحدهما يجبر عليه بخلاف المزارعة وادان القصد  
 المدة ترك بلا آخر واذا استحق الضبل برجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقعة الاربع والاربع ارباع  
 المدة ليس بشرط هنا استحسانا لله وقتة عادة وحيد فيقيم على أول ثمر يخرج في أول السنة اه والله  
 تعالى اعلم سئلت عن دفع ارضه البصاة الحالبية عن الانبجالات ثلث ليرس فيها كذا وكذا من الثفل  
 او الر يتون مدة معلومة على أن يكون النضر الذي يفرس والارض ينم ما يفيض هل تجوز هذه العقدة  
 فاجاب انها لا تجوز في التسيير وشرحه لاهل الأثر ما نصه دفع ارضيها مدة معلومة ليرس  
 وتكون الارض والنضر ينم ما ينصح لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان كغير  
 الطعان قففسه والنمر والنرس لب الارض ثمة الارضه ولا حرقية غرضه يوم العرس وأجر مثل علم اه  
 وكتب المحقق ابن عابدس قوله وتكون الارض والنضر ينم ما يقصد به ادلو شرط أن يكون هذا النضر  
 بينهما منقطع صرح قال في الحاشية دفع البصاة مدة معلومة على أن يفرس فيها ثمرها على أن لا يتحاصل من  
 الاغراس والثمار يكون بينهما جاز اه ومثله في كثير من الكتب وتصر بجمع بصرف المدة صريح  
 في فسادها بعد مضي وجهه انه ليس لادراكها مدة معلومة وهذه تسمى مناصبة ويقعونها في زمانا  
 بالبيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي واذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والنرس من  
 الارض ولا حرقية العرس وأجرة التل كالموت فسدت ما شرط به من الارض لتساوي ما في العدة وهي  
 واقعة الفتوى اه والله تعالى اعلم سئلت عن ستان مشتركين جماعة عمل أحدهم فيه  
 بالسقي والتسقي والحفظ وتعود ذلك حتى أدركت الثمار وقام الا أن يطلب منهم أجر عمله فهل لا يستحق  
 اجرا على عمله في المشترك فاجاب نعم لا يستحق اجرا على عمله للدكور قال في التسيير وشرحه الملح  
 ولو استأجره على طعام يملكه فلا أجر له لا يعمل شيئا للشركة الا ويقع به فله لنفسه فلا يستحق الاجر  
 اه وقد أفنى بذلك في الحاشية وتعمده فيها والله تعالى اعلم سئلت هل لبعض الشركاء أن يأخذ  
 للشترك فيعمل فيه على وجه المساقاة فاجاب ليس له ذلك قال في المغن تغلا عن المحتج ومساقاة

مطلب دفع ستان مساقاة  
 بجزء من ثمره ثم امتنع  
 العامل

مطلب في بطلان المفارسة

مطلب عمل في المشترك  
 لا يستحق من شريكه اجرا

مطلب ليس للشريك أن  
 يأخذ المشترك على وجه  
 المساقاة

مطلب مات المساق في أثناء  
الذمة فلورثته أن يقوموا  
مقامه  
مطلب دفع أثجار يرتون  
مساقاة الخ

الشرى غير جائز والله تعالى أعلم ❦ سئلت إذا مات المساق في أثناء الذمة هل لورثته أن  
يقوم مقامه فالحجواب نعم قل للردوان مات العامل فلورثته أن تقوم مقامه وإن كره  
صاحب الأرض ومثله في الموز وأقرب في الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم  
في دفع أثجار يرتون لا ترساقاة عامين كالحل على أتم العامل سبعة مهور يرتون من  
أعمال العام الثاني فويل يجرور يرتون على الدوام على المساقاة إلى عام الذمة فالحجواب نعم يجرى على  
ذلك كما أفتى بذلك الخبر المزمع قال وهذا المساقاة التي تعال فيها المساقاة المزارعة  
وفي الوهامة مائة ولا رمة في الجاسين ومصحها \* لعذر كص أو كوت بعد  
قال الشارح أنه يجرى لارمة للمساقاة وهي عقد لا رمة من الجاسين ولا يملك أحدهما الصبح من غير رضا  
صاحبه إلا من عذر بخلاف المزارعة فإنها غير لارمة في حاس صاحب الدر وأدعى إلى العامل بالسرقة  
يجب يحلف على السب والنمر منه تفصح اه والله تعالى أعلم

### كتاب الدبائح

مطلب إذا وقع الدم أهلى  
الحلقوم بحيث لم يبق منه  
جبهة الرأس شيء كيف الحكم

❦ سئلت عن الدم إذا وقع أعلى من الحلقوم بأن لم يبق منه جهة الرأس شيء هل هو ذكاة شرعية  
يحل بها الدم أو لا فالحجواب أن كلام العلماء في هذه الباردة قد اضطرب فقد صرح في الحديث بأن  
الدم إذا وقع أعلى من الحلقوم لا يحل لأن الدم هو الحلقوم لكن رواية الإمام الرستغنى فيهم الزاء  
وسكون السين المهملة وضم الشين وسكون الهمزة المحققة بالنون بعد العاء قرية بصرى قد تخالف هذه  
حيث قال هذا القول العوام وليس يعتبر فصل سوله قيت القعدة على الرأس أو الصدر لأن المعتبر عما  
قطع أكثر الأجزاء وقد وجد وكان شحيحة بقتي مائة الرواية يقول الرستغنى إمام معتقد في القول  
والعمل ولو أخذنا قول القيامة للعمل روايته ما أخذنا أه مائة وذكر في العناية أن الحديث  
دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المسوط تساعدها وهي قوله الدم ما بين اللثة والحنين والحديث هو  
قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحنين وما في الحديث ومخالف ظاهر الحديث اه قال المحقق ابن  
عابد بن رواية الجامع أنه يرتفع ذكاة الرستغنى أيضا ولا تخالف رواية المسوط سواء على ما مر  
من الخلاف الخالق على العنق وعبارة الجامع المستعبر لا بأس بالدم في الحلق كله وسطه وأعلاه وأسفله  
اه وقد شفع الاتفاقي في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية الشدح وقال الأثرى قول محمد  
في الجامع أو أعلاه فإذا دبح في الأعلى لا بد أن يبقى القعدة تحت ولم يلتفت إلى القعدة في كلام الله تعالى  
ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللثة والحنين والحديث وقد حصلت لاسم على قول  
الإمام من الاكتشاف ثلاث من الأربع أيا كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا فالأولى إذا قطع من أعلاه  
وميت القعدة أنه سهل اه ومثله في المخرج البرازية وبخزم صاحب الدور وللتقي والشيخ وغيره لكن  
حرم في القافية ولولاها وبالاصح لا بد أن تكون القعدة مما يلي الزأس والله مال الزأى وقال  
ما ذله الرستغنى مشكل فإنه لو وجد به قطع الحلقوم ولا يرى وأحسب أن شرطه لا قطع إلا أكثر فلا  
يتم قطع أحدهما عند الكل وإذا لم يبق شيء من القعدة مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا  
يؤكل بالاجتماع الخ وردة بحشبه الشني والحوى وقال المقدسي قوله لم يحصل قطع واحد منهما ممنوع  
بل خلاف لأن المراد بقطعه ما أصله ما عن الرأس وعن الاتصال باللسة اه وقال الزأى لا يلزم منه عدم  
قطع المرء إذ يمكن أن يقطع الحرقه كزرح وهو أصل للسان ويترك على المرء عقيقة فيحصل قطع  
الثلاثة اه قال المحقق ابن عابد بن والتخبر لأقام أن يقال إن كل الدم فوق القعدة حصل قطع ثلاثه

من المروق فالحق ما قاله شراح الهداية تبعاً للرسطة والخلق خلافاً لما وجد شرط الحل باتفاق  
 أهل المذهب ونظروا ذلك بالشاهدة أو سؤال أهل الخبرة اهـ **فأقول** في مذهب الإمام المالك رحمه  
 الله تعالى عدم الحل فالورع والاحوط عدم الأكل منها من وجوه الخلاف فانهامة على مذهبه رحمه الله  
 تعالى لم يحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبيحة الكبش هل يحل مطلقاً ولو كان سريراً فالحق جواب  
 نعم يحل مطلقاً ولو كان ذبيحة ودياً أو نصرانياً سريراً أو غيراً أو قتلها بالطلاق وقوله تعالى وطعام الذين  
 أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنه طعامهم ذباحهم ولأن مطلق الطعام غير المذكى من أى كافر كان بالاجماع  
 فوجب تخصيصه بالذكي وهذا إذا لم يجمع من الكبش أنه مسمى غير الله تعالى بالمسح والعزير وأما لو سمع  
 فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون  
 اسراً بل يوفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه  
 أفتى الحقن الأسرائيلي وشرط في المستطفي لحسن مناعتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في  
 البسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب إن اعتقد وأن المسيح اله وأما عزير الله ولا  
 يترجوا نساءهم لكن في مبسوط خمس الآتية وتحل ذبيحة النصراني مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثاً أو لا  
 ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية الجواز كاذ كره التمر تاشي في فتاويه والاولى أن لا تؤكل ذبيحتهم وأن  
 لا يترجى منهم إلا الضرورة كتحقيقه الكمال ابن الهمام والله ولي الانعام اهـ حامدية وقد نقل الكفوي  
 عن سير الخيرة ما نصه وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بطعام اليهود والنصارى من الدباء وغيرها  
 وهذا القول تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ولم يفصل بين الذبيحة وغيرها اهـ وبعضهم وسع في  
 ذبيحتهم فقال انما تؤكل ولو ذكر عليه اسم غير الله تعالى **فيسأل** في المشعي وعطاء عن النصراني يذبح باسم  
 المسيح **فأجاب** بان ذبيحته حلال لثبانه على أنه تعالى قد أحل لنا ذبايحهم وهو أعلم بما يقربون كذا في  
 حواشي الشيخ زاده على القاضى السبكي وعبارة القنوي على القاضى وعن ابن عباس رضي الله تعالى  
 عنهما أنه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته ورويه قوله تعالى وما أهل لغير الله الآية  
 فانه يفيد أن الذبيحة باسم غير الله تعالى حرام مطلقاً سواء كان الذابح كنياً أو مسلماً ثم نقل القول بالحل  
 وقال بعده ولا يظهر وجهه لانه تعالى يأحل لنا ذبيحتهم حرم علينا أهل به لغير الله تعالى **فأجابه** في  
 الظريف الذي لا يأكله اليهود ونظر حونه الكلاب اذ لم يبعده وأمن بشتره منهم من غيرهم اختلف  
 فيه العلماء فقبل بشريه وقيل بركهته وقيل بلباحته قال المحقق ابن عطية فمن غول المالكية وأما  
 الظريف فحرمه قوم وكرهه قوم وأباحه قوم وخفف مالك في المدونة ثم يرجع الى منعه وقال ابن حبيب  
 ما كان محرماً عليهم ولما نزلت من كتابنا لا يحل لمان ذبايحهم وبالمعنى تحريره الامن أو ألهم فهو غير  
 محرر علينا من ذبايحهم اهـ والله تعالى أعلم **فيسأل** عما لوري انسان جراد أو سمكة وترك التسمية  
 عند أفاصاب طائر أو نطيامة لا هل يحل آكله أم لا فالحق جواب انه يحل آكله ودليل ذلك قول الحنابلة  
 ولو يرى الي جراد أو سمكة فترك التسمية فأصاب طائر أو سمكة أخرجه آكله وعند أبي يوسف وراشيان  
 زوى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل وقد انفرد في ذلك  
 الامام الغزالي فقال

مطلب في ذبيحة الكبش  
 وأما أحلال

مطلب في حكم الطير  
 الذي لا يأكله اليهود

مطلب في رادام لا ورك  
 التسمية عند أفاصاب طائر  
 مثلاً حل آكله

أفذا نأج الحبر المقتنى \* جواباً لكلامه لا اذ ابتدى  
 اذما المرء يبرح صيد \* ولم يذكر له الخلق عهدا  
 يحل على الصحيح عند قوم \* يشوخ شذاهم بسكارتنا



وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ

الْأَخَذَ أَيْ الْفَضَالَ تَقْلَامًا \* لَطِيفًا بِالْجَوَابِ قَدْ اسْتَبَدَّ  
رَمِيتَ إِلَى جَوْلٍ أَوْ مَحَاكٍ \* فَصَدَّتِ الطَّيْرُ وَأَوْطَيْتُنِي  
خَافَ أَنْ يَصْدَقَ حَلَّيْ وَأَنْ لَمْ \* نَسَمِ اللَّهَ الْإِفْضَالَ عَمْدًا

زَادَ فِي الْخَاتَمَةِ وَجَلَّ رَمَى الْخُتْرَ وَأَسَدًا وَذُبَّ أَوْ مَأْشَبَةً ذَلِكَ بِتَقْصِيدِهِ الْأَصْطِيَادَ وَسَمِيَ فَاصِلًا بِصِدَا  
مَا كَوَّلَ الْأَعْمَقَةَ لَدَحْلًا أَكَلَهُ عَتَدْنَا وَقَالَ زَقْرًا لَيْحًا اهْ وَأَقْتَدَمْنَا عَلَى أَعْمَلٍ سَمَّلْتُ عَنْ الْكَيْدِ  
وَالطَّلَالِ هَلْ عَمَّا طَاهِرَانِ حَلَالًا فَالْجَوَابُ نَمِ هَمَّا طَاهِرَانِ حَلَالًا لَنْقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
أَحَابُتُ لِنَامِ بَتَانِ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ وَدِمَانِ الصَّكْبِ وَالطَّلَالِ وَلِبَاسُهُمَا لِيَكُوهَ وَالَّذِي يَكُوهُ مِنَ الشَّاةِ  
كَرَاهَةً تَحْذِيرًا سَبْعَ الذَّرَجِ وَالنَّصْبَةَ وَالْفَقْدَةَ وَالْدَّمِ الْمُسْفُوحِ وَالرَّارَةَ وَالْمَثَانَةَ وَاللَّذْكَ وَقَدْ نَهَمَهَا  
ابْنُ عَابِدٍ فِي قَوْلِهِ أَنْ لَدَى مِنَ الشَّيْءِ يَحْرَمُ \* يَجْمَعُهُ حُرُوفٌ تَخْتَصِمُ

اهْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ سَمَّلْتُ عَنْ بَقْرَةٍ دَجِبَتْ فَطَهَرْتُ فِي بَطْنِهَا جَنِينَ هَلْ يَحِلُّ بِذَكَاءِ أُمِّهِ أَوْ لَا يَحِلُّ  
بِذَكَاءِ وَحْدِهِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِذَكَاءِ أُمِّهِ بَلْ لَا يَحِلُّ زَكَاءُ بِنَفْسِهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَاءُ الْجَنِينِ  
ذَكَاءُ أُمِّهِ جَلَّ جَلُّهُ الْأَمَامُ وَرَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَيْ كَذَكَاءِ أُمِّهِ بِلَيْلٍ تَهْرُوبُ بِالنَّصْبِ أَفَادَهُ الْعَلَلُ  
رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ هَذَا قَوْلُ النَّسَقِ فِي مَنْطُومَتِهِ

أَنْ الْجَنِينَ مَفْرُودٌ بِحُكْمِهِ \* لَمْ يَتَذَكَّرْ بِذَكَاءِ أُمِّهِ

قَالَ ابْنُ عَابِدٍ وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ الْجَنِينَ وَهُوَ الْوَلَدُ فِي الْبَطْنِ أَنْ ذَكَاءُ عَلَى حِدَّةٍ حَلَّ وَالْأَوَّلُ لَا يَنْبَغُ أُمُّهُ فِي  
بُذْكَيْهَا الْوُجُوحُ مِمَّا فَالْشُّطْرُ الثَّانِي مَفْسِرٌ لِلْأَوَّلِ اهْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ سَمَّلْتُ عَنْ شَاةٍ مَرِيضَةٍ دَجِبَتْ  
فَنَحَرْتُ وَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ هَلْ يَجُوزُ أَكْلُهَا مِنْهَا فَالْجَوَابُ نَمِ يَجُوزُ أَكْلُهَا حِينَئِذٍ خَالٍ فِي التَّنَوُّرِ ذَبَحَ  
شَاةً مَرِيضَةً فَخَرَكْتُ وَأَخْرَجَ الدَّمُ حَلَّتْ وَأَلَا أَنْ لَمْ يَدْخُلْ حَيَاتُهَا عِنْدَ الذَّبْحِ وَأَنْ عَمِلَ حَيَاتُهَا حَلَّتْ مَطْلَقًا  
وَأَنْ لَمْ تَخْتَرْ وَلَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ تَمَزَّكَرَ عِلَامَاتُ أَنْوَاقِهَا إِذَا نَحَرْتُ فَاهَا لَا تَوْكُلُ وَأَنْ خَمَتُهُ أَكَلْتُ وَأَنْ  
فَخَعْتُ عَنْهَا لَا تَوْكُلُ وَأَنْ خَمَتُهُ أَكَلْتُ وَأَنْ مَتَزَّجَلَهَا لَا تَوْكُلُ وَأَنْ قَبَضْتُهَا أَكَلْتُ وَأَنْ نَامَ شَعْرُهَا لَا تَوْكُلُ  
وَأَنْ قَامَ أَكَلْتُ وَوَضَعَ هَذِهِ الْعِلَامَاتُ فِي حَيَوانٍ ذَبَحَ وَلَمْ يَخْتَرْ وَلَمْ يَخْرُجِ مِنْهُ الدَّمُ قَالَ وَأَنْ عَمِلَ  
حَيَاتُهَا وَأَنْ قَبَضْتُ وَقَبَضْتُ الذَّبْحُ أَكَلْتُ مَطْلَقًا اهْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ سَمَّلْتُ عَنْ بَقْرَةٍ مَرِيضَةٍ النَّاسِ عِنْدَ وَضَعِ

الْجِدَارِ مِنَ الذَّبْحِ هَلْ يَحِلُّ أَكْلُهُ فَالْجَوَابُ قَالَ فِي الرَّدِّ عَلَى هَذَا أَنَّ الذَّبْحَ عِنْدَ وَضَعِ الْجِدَارِ أَوْ عَرَضِ  
مَرَضٍ أَوْ شَفَاءٍ مِنْهُ لَا شَكَّ فِي حِلِّهِ لِأَنَّ الْقِصَّةَ مِنْهُ الْمُتَصَدِّقُ حَيَوانٌ مِثْلُهُ النَّذِيرُ بِقِرْبَانٍ مَعْقُولٍ بِسَلَامَتِهِ مِنْ  
يَحْرُمُ لَا يَنْبَغُ لَهُ الْمُتَصَدِّقُ عَلَى الْفَقْرَاءِ قَطُّ كَأَنِّي قَتَلْتُ الشَّيْءَ اهْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ سَمَّلْتُ عَنْ  
يُورِثُ الذَّبْحَ الْمُسْفِرَ وَالْأَنْثَى فَالْجَوَابُ نَمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْوَهَابِيَةِ لَا بَأْسَ بِذَبْحِ السَّلَامَةِ وَالْكَثَابَةِ  
وَكَذَلِكَ الَّذِي يَعْقِلُ حَتَّى صَحَّ إِسْلَامُهُ وَذَبْحُهُ الْآخَرُ مِنْ حَلَالٍ وَلَوْ كَتَبْنَا لِأَن عَذْرَهُ أَيْ مِنْ عَذْرِ النَّاسِ  
وَفِي الْمَزَانِ ذَبْحُ الشَّعْبِ فِي حَقِّهِ كَلَّا كَرَفِي الْقِرَاءَةِ وَلَوْ قَالَ مَكَانَ التَّحْمِيدِ الْحَمْدُ لِلَّهِ أَوْ سَجْدَانَ لِلَّهِ  
أَوْ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَرِيدُ التَّحْمِيدَ جَازًا وَأَنْ أَرَادَ التَّحْمِيدَ دُونَ التَّسْمِيَةِ أَوْ أَرَادَ التَّحْمِيدَ عَلَى الْعَطَاسِ  
لَا تَحْتَصِلُ بِخِلَافِ الْخَطَائِبِ إِذَا عَاطَسَ عَلَى النَّبَرِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ يَجُوزُ فِي أَحَدِي الْوَايَتَيْنِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ  
غَيْرَهُ يَحِلُّ وَيَلْ ذِكْرُ خَالِصِ أَذَانِي بِهِ التَّحْمِيدُ تَحِلُّ وَفِي النَّجْدَةِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ أَنْتَ أَكْبَرُ يَدُونَ  
الرَّوَادِ وَمَعَ الْوَايَةِ كَرَاهَةً لَمْ يَنْبَغُ قَطُّ فَوَرَأَيْتُ التَّحْمِيدَ وَعَنِ الْبَنَةِ الِالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بِالْوَاوِ قَالَ ابْنُ وَهْبَانَ

صَبِي وَأَتَى تَمَّ آخِرُ نَهْرٍ \* وَبِالْحَمْدِ لِلتَّسْبِيحِ اللَّهُ أَكْبَرُ

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِخَاتَمَتِهِ فِي الْمَقِيقَةِ هَمْزٌ قَطْعٌ عَنْ شَاءٍ فَعَلَهُ أَنْ شَاءَ يَفْعَلُ وَهِيَ أَنْ تَنْزِعَ شَاءَ إِذَا قِي

مطلب رمى خنزير امشلا  
وسمي فأصاب مسيدا  
ما كول اللحم حل  
مطلب بيان ما لا يؤكل  
من الشاة

مطلب لا يحل الجنين  
بذكاة أمه بل لا بد من  
ذكاة بنفسه

مطلب ذبحت فخركت  
ونخرج منها الدم جازا أكها

مطلب فبما ذبح عند وضع  
جدار أو شفاء مريض

مطلب لا بأس بذبح المسكية  
والكثابة والمسي الذي  
يعقل

مطلب في العقيقة







أبني أومن شريكه جعل ذلك في الرهن البص أمانه يبيع وفاء فلم رعاية جانب البيع يجوز مع  
 الشيوع وينفع المشتري وفاء المشاع مع الشريك المالك استماع المشتري بما مع شريكه على الوجه المقرر في  
 كتاب الشركة وكذا الزهر والذي شيع الإسلام التواني سيدي محمد بن الحوجبة في بعض مجموعاته إذا أحطت  
 خبره فإقراره فاشترى للمشاع فاعداً لا يكون لسوء الظاهر بل هو أحق قال هذا ما علمي برؤوس السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته من فقير ربه أحمد بن الحوجبة المقتي الحق بمجلس الشريعة بمحاضرة تونس وكتب  
 ليلة الأحد في شبان الأكر من عام الف وثمانمائة وثلاثة أله كلامه حفظه الله تعالى وكاتبه حافظه  
 الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال في بترش له صبحان الزهر عن التماس والسهر وفي الدرر  
 التصريح بان القبض شرط للزوم كافي للمبسة قال وصح في الجني ان شرط الجواز اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رهن نصف داره مشاعاً على أن يقرضه المرتهن كذا وكذا من الدراهم وسلم الرهن وتسلم  
 الدراهم ثم فسخته الرهن لتسليمه هل للمرتهن حينئذ حبس الرهن في الدين فأجوب ان نعم قال في الغاية  
 لو رهن رهنًا فاسداً كشيوع مثلاً على أن يقرضه كذا فاسد الرهن وأخذ المال ثم فسخته الرهن ففساده  
 فإرثته حبس الرهن لدين رهن به لذا استغنى فإدعى الرهن بمقابلته ما أقرضه فله حبه كالبيع اه وفي  
 الحبرية وإذا مات الرهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسداً لأن فاسد  
 العتق ويحرم يجرى صحيحاً اه وفي جامع الفوائد ومن بعد ما ذكرناه هذا الزهر بمقابلته الدين أم لا لو رهن  
 بدين كان عليه قبض ذلك والمساواة بينهما لا يحل حبه كالرهن الجائر بدين كان عليه قبضه إذا اتفقا احتساباً لا على  
 حبه والجامع بينهما أنه ما استغنى ملك اليد بمقابلته هذا الدين فليس له حبه بدين وجب بحجبه آخرى فلو  
 مات رهنه فالمرتهن أسوة الغرماء إذ ليس له على المحلل يد مستحقة على ماله اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رهن داره زيني ديني وسلم له فتم له ووضع يده عليه ثم أباح للرهن السكنى فيه فأنه رعا  
 ومرجعه ثم أراد دفعه بالرهن ووضع يده فله ذلك والمساواة هذه فأجوب ان نعم له ذلك ولا يبطل  
 الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخية وتسامحه في الحبرية وقد أشار بقوله ولو كان القبض بالتخية إلى أن  
 التخية قبض حكماً في الدار التخية بين الرهن والمرتهن قبض حكماً على الظاهر كالبيع فأنه أياً ما قبض  
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأته إذا قبضت بفقره رهنه وسلمته للمرتهن في الدين الذي قبضته  
 والمرتهن يطالبه ابديته وهي غنم من أدائه فهل تحبس بذلك وهل يباع عليها إذا لم تقو ولم يكن لها غيره  
 ولا ينفعه التعلل بأنها محتاج للسكنى وبيت السكنى لا يباع في الدين فأجوب ان هذه الامثلة وقع  
 منها في عهدنا فليحذر على وسئل عنها فأجاب بان المرتهن مطالب بالدين وحسبها به حتى يوفيه ولو من غنمه  
 ويجبرها القاضي بالحبس حتى تبيع الرهن أو تدفعه من غير غنمه أن تبصر ويد المرتهن بد استغناء وحقه  
 لازم يحترم وتعلق حقه بالسنة يجعل للمالك كالأجنبي حتى إذا جني عليه المالك كان ضامناً كالأجنبي  
 وإذا كانت مفلسة لا يمنع بيعه بذلك ولا تقول أنه ما قلته يدفع له الرهن لضرورة السكنى التي لا يحيد  
 عنها لأن ذلك إنما هو في غير الرهن أما الرهن فالمرتهن أحق بالسنة من سكاها اه وفي التنوير وله طلب  
 دينه من رهنه وله حبه به وإن كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه أو يبرئه  
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن رهن داره وهو رهن المرتهن فيها فقال سلمته اليك وقال المرتهن قبلت  
 هل ينم الرهن بذلك فأجوب لا يمت الرهن بذلك ففي فتاوى الاقروى إذا رهن داره والرهن والمرتهن  
 فيها فقال سلمته أو دفعته اليك فقال المرتهن قبلت لا تكون رهنًا حتى يخرج الرهن من الدار فإن خرج  
 منه بعد ذلك لا يمت الرهن حتى يقول الرهن سلمته اليك اه والله تعالى أعلم سئلت عن الرهن إذا  
 استحق فدل على الرهن غيره مكانه فأجوب ان ليس عليه غيره مكانه في الاقروى عن الغنية استحق

مطلب في من رهن نصف  
 داره مشاعاً الخ

مطلب لا يبطل الرهن بأباحة  
 المرتهن للرهن السكنى

مطلب للمرتهن مطالبته  
 الرهن بالدين وحبه الخ

مطلب لا يمت الرهن لداره إذا  
 كان الرهن والمرتهن فيها

مطلب استحق الرهن فليس  
 على الرهن غيره مكانه

مطلب عاب الزهر ولم يد  
أخي أو ميت

مطلب قال ان لم أبيع لك  
دسك اني كذا فالزهر يبيع  
لا يكون سعي  
مطلب يصدق الزهر بل  
المرتبه في هلاك الزهر دور  
الزهر

مطلب لا يبطّل الزهر  
عوت أحد المعادين  
مطلب ليس للزهر يبيع  
الزهر بدون ادب الزهر  
مطلب في الوكيل يبيع  
الزهر اذا امتنع من البيع  
مطلب في حكم الانعاع  
بازهر

مطلب طلب الزهر من  
المرتبه الزهر لبيعه لقضاء  
الدين لا يباح لذلك

مطلب اذا احتاج الزهر الى  
بيت يحيط به فعلى من  
تكون آخرته

مطلب في معنى قوله عليه  
السلام اداعي الزهر وهو  
بجانبه  
مطلب لو امتاح المرتبه  
الارض المرهونه بطل الزهر

الزهر ليس للزهرين ان يطلب الزهر ان قام به غيره مقامه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزهر  
اذا عاب ولم يدو اخي او ميت فهل للزهرين مع الزهر ما دس الخاكم في عية الزهر فاجواب نعم له ذلك  
قال في المرتبه للزهرين مع الزهر ما حار له الخاكم واخذ دسها من كان الزهر عاشا لا يعرف موته ولا حياته  
اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزهر اذا مال للزهرين ان لم أبيع لك دسك الذي على اني شهر من  
الزهر مع لك دسك هل يكون سعيك لصدى الاجل ولم دفع الدس فاجواب انه لا يكون سعيك  
الحايه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يصدق المرتبه في هلاك الزهر ولا زهران فاجواب نعم  
يصدق في هلاكه قال الاسروى وصدق في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الزهر اه معر بالمسارحايه  
وفي رساله السير ملالة كما قبل قول المودع في دعواه هلاك الوديعه بمسكه كذلك في قول المرتبه غير  
ان المودع لا ضمان عليه والمرتبه ضمن ضمان الزهر بالادل من قيمه ومن الدس كما لو نبت هلاكه  
بالبنيه وضمنه في ماوى شمع الاسلام على احدى حسمائه الكموى والله تعالى اعلم **سئلت** هل  
يطلب الزهر عوت أحد المعادين فاجواب لا يطل ذلك بل يتي زهره بعد الزهره كما في البراريه  
والله تعالى اعلم **سئلت** هل للزهرين ان يبيع الزهر بدون ادب الزهر فاجواب ليس لذلك فان  
باعه بغير ادبه فهو على اماره صاحبه فان اماره صح وكون النش وهوان لم يحول بغير البيع وله ان  
سطله ويبيعه زهرها كما فاده الكموى عن العماده والله تعالى اعلم **سئلت** من الوكيل يبيع  
الزهر اذا اتي ان يبيع هل يحزر على البيع فاجواب نعم كما نقله الكموى عن المحيط والله تعالى اعلم  
**سئلت** عن الزهر هل يجوز للزهرين الانعاع فاجواب انه لا يجوز الانعاع به مطلقا لاستخدام  
والانسكى ولا لس ولا اماره ولا اعاره كما لا يجوز للزهرين ذلك الا اذا كان كل ذلك حرقا لا ليجل للزهرين لانه  
رأوه ان شرطه كان راوا الا اذا هذ في الدر المختار قل سيدى أحمد الطهطاوى رحمه الله تعالى والعال  
من احوال الناس انهم لا يبيعون بعد الدفع الا شعاع ولولا ذلك لاعطاه للزهرهم وهذا غير الشرط لان  
المعروف كل شرط وهو ما يبيع المنع اه وهو في عابه الحسن طيعط ويصعب الانعاع به ولا سيما اذا  
كان الذين من قرض فقد دل عليه الصلاة والسلام كل سلف جتر معاه حرام وفي الجموى على الاشياء  
ما نصه وفي الجامع شحذ الا تمنع عبد الله بن محمد بن أسلم انه لا يجل له ان يبيع شئ منه وان ادب الزهر  
لانه ادب في الزهر بالانه يستوفى ديبه من كون الممنوع را اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزهر اذا  
طلب من المرتبه ان يبيعه من الزهر لبيعه لاحل فصاد دسها هل يباح لذلك فاجواب انه لا يباح  
لذلك قل في الدر ولا يكلف من يبيعه زهره بمسكه الزهر من سعيه ليقضى ديبه فنه لا حكم الزهر  
الحسن الا انما حتى يقضى ديبه ولا يكلف من يقضى ديبه او اربعه تسلم بعض زهره حتى نه من  
القيمه من الدين او يبرها اعتبارا لحسن البيع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزهر اذا احتاج  
الى بيت يحيط به فعلى من يكون آخرته فاجواب قال في السور وأخرته بيت حمله وما نقله  
وماوى العم على المرتبه وأخره فباعه ونفعه الزهر كما كنه ومشره وكسوة الزريق وأخره طروله الزهر  
وسقى الفسان وكري الهر وتلعن بحيله وحده واداه الصامع عاصله والجراح والنشر على الزهر اه مع  
مر يد من حاشيته لاسعاد بن عبد بن الله تعالى اعلم **سئلت** عن قوله عليه الصلاة والسلام اداعي  
الزهر فهو عية ما معناه فاجواب ان معناه اذا اشتمت قيمه بعد هلاكه بان قال كل لا أدري كم  
صكبت قيمته ضمن عاقبه من الدين اه من الدر المختار والله تعالى اعلم **سئلت** عن استيعار  
المرتبه للدار المرهونه من زهرها هل يطل الزهر فاجواب ان هذا السؤال يرجع الى حامد اشدى  
ما حنعه سهوله نعم قل في البراريه في أكر الزهر وفي التامسة اسأله المرتبه الارض المرهونه تنطق  
بجلاى الاعارة اه وفي الحايه ولو ادعى رجل دابة من على الزهر وصفه انما اسأله المرتبه من حسب

الاحارة وبطل الرهن حتى لا يكون للرهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقصه انتم آخرها من  
 الرهن لاصح الاحارة ويكون للرهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن رهن دار في دس عليه وسلط رجلا على بيعه او دفع الثمن الى المرتن ولم يقصه المرتن حتى حل المال  
 هل يكون هذا رها فالجواب انه لا يكون رها ذلك في المدة واد الرهن الرجل دار وسلط الرهن  
 رجلا على بيعه او دفع الثمن الى المرتن ولم يقصه المرتن حتى حل المال لم يكن رها وان باع المعدل  
 الدار خارجة مما لو كانت له من البيع لم يجز به بعد ذلك وكذلك ان مات الرهن لم يكن للمعدل أن  
 يبيع بعد موته والرهن اسوة العر ما ذكره في الباب للثامن من الرهن واقتى به في النجعة والظاهر  
 ان الثامن من كونه رها بعد القبض وان الرهن بعد ماله عدمه فيكون رها ما لا لا فاسد ولا يتجرى  
 عليه أحكام الرهن أصلا بخلاف الفاسد وبقيده ما في تناوي الاقوي وهذا منه رجل رهن شيئا وكسب  
 كتابا وبيع كره للسلطان ثم باع الرهن فاد الرهن أن يبعده موقوفا ليس له ذلك لا في الرهن الباطل  
 لا في الرهن الصحيح ولم يرد كره المسلم الى المرتن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن قول  
 والعرض فعل منه كره القول لا يثبت المعدل اه معرب الجواهر القسوي وهو صريح في أن القبض ركن  
 والركن بعد المتي بالعدمه وفي فاصحان قبل وصل اختلاف الرهن والمرن مانصه رجل رهن  
 شيئا بدين مؤجل وسلط المعدل على بيعه اذا حل الا حل لم يقض المعدل الرهن حتى حل الدين فالرهن  
 باطل والوكالة المبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتن اذا أحواله من أجنبي وسلط  
 له على بطل الرهن فالجواب ان في ذلك تمصيل ما ذكر في الرارية وهذا منه آخر المرتن الرهن  
 من أجنبي لا احارة الرهن فاعلمة المرتن ويتصدق ساءد الامام ومحمد كالعاصب يتصدق بالدية أو يردّها  
 على المالك وان آخرها من الرهن بطل الرهن والآخر للرهن اه وقد قبله الجوى في حواشيه على  
 الاشياء وأقره وفي الدر المختار وان باده للمالك وبطل الرهن اه قال بحسبه ابن عابد حتى لا يسقط  
 دين المرتن ماله عند الممتنع ط ولا يعود رها لا بتضييد تاراجية وكذا لو أقره الرهن المرتن  
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن علية دس باع عقاره لانه بالدين الذي عليه وحصل بدمه ما  
 الايجاب والقول لكن لم يقض المشتري العقار البيع وناه ثم مات البايع المدكور وعليه ديون  
 مستقرة لثركه فاد ارباب الدين دية المدكور هل لهم ذلك أو يختص به المشتري المدكور  
 أجيبوا وحرروا فالجواب ان هذه المسألة تسئل عما شجع الاسلام على اهدى واجاب بان لهم قيمته  
 ولا يختص به المشتري المدكور واستدل به المكوي بقوله وهو حسن شيء بحق يمكن استعاذه منه  
 كذا في بنعديما يجب وقول ويتم بالقبض محوزا مقرعا غير ان الخبة فيه وفي البيع قص وللازاه أن  
 يرجع عنه فقبل القبض فاد قبض لم يمتق القبض شرط جواره وقال بذكر رومه والاول اصح  
 ويكنى بالعدة في طاهر الزاوية في قبضه بزارية والجوهو على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتها  
 نعمرد الايجاب والقبول عصام الدين على السبأى اه فحصل بيع الزواة فالرهن في له بدون القبض  
 لا يعتبر ولا يعتبه ولا يتجرى عليه أحكام الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رهن المشاع  
 هل هو واحد فالجواب نعم قال في مع العقار رهن المشاع فاسد يتعلق به الصمان اذا قبض اه وقد  
 القبض ببيدائه اذ لم يقض لا يتعلق به الصمان والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة وهبت عقارا  
 لها في دس انقصته ولم تسلمه للرهن بل في يد اهلها فاحترق بامر الله تعالى في يدها هل يسقط  
 باعتباره وهلاكه الدين المدكور كما هو حكم الرهن الصحيح المقصود فالجواب انه لا يسقط ماله  
 الدين المدكور كما أفتى به في الهبة وهذا يصح على أن الرهن بدون القبض غير معتبر أصلا والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن المرتن اذا أقره الرهن مع القبض وأسكره الرهن فاقام المرتن شهودا ودعولا

مطلب رهن دار في دس  
 وسلط على بيعه رجلا الخ

مطلب آجر المرتن الرهن  
 من أجنبي وسلط له على  
 بطل الرهن

مطلب باع عقاره في دس عليه  
 وقبل القبض مات البايع الخ

مطلب في رهن المشاع

مطلب الرهن بدون قبض  
 لا يعتبر

مطلب ادعى المرتن الرهن  
 مع القبض يقبل برهانه الخ

على دعواه هل يقبل رهنه والحالة هذه. **فالجواب** نعم قال في البوعة وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل رهنه عليه سواء شهد الشهود على مائة القبض أو على اقرار الرهن به عند الامام رحمه الله تعالى آخره وقوله اه متقولا من البرازية والله تعالى اعلم **سئلت** عن الرهن اذا اعاره المرتهن بامر الرهن هل يبطل الرهن **فالجواب** مافي الخلاصة ولو امره الرهن أن يودعه انسانا أو مبيعه أو يودعه فعلم فان اودعه فهو رهن على حاله فان ذلك في المدود على بطل الدين أو اعاره خرج عن ضمان الرهن والمرتهن أن يردته ولو ابحره فالرهن ليس المرتهن أن يبعده في الرهن الا برهن جديد اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن المرتهن اذا طلب من الرهن دينه فقال الرهن احضر الرهن أولا فان احضره فمستلذد ينسلك هل يحسد ذلك **فالجواب** نعم يحسد ذلك اذا كان مافي بلد الرهن فيؤمر المرتهن أن يبعده ولا يذعه الى الرهن حتى يعطيه الدين والمالة موصوفة في الخلاصة من الفصل السادس من الرهن والله تعالى اعلم **سئلت** عن قبض الرهن هل هو شرط في الجواز **فالجواب** نعم قال في الخلاصة القبض شرط جواز الرهن خلافا لما يقوله الامام خواهر زاده انه شرط للزوم وهذا القبض يقع بالتعليق في طاهر الرواية ومن شرطه أن يكون مقسوما حتى ان رهن الشاع عندنا لا يصح اه وقد منعنا الكفوى عن عصام الدين ان الجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح اذنه ان ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول اه وفي أبي السعود على متلاسمين التصريح بان القول بالشرط للزوم ضعيف وحذف الرواية ولو ان النصح له بشرط الجواز نقله عن الحموي عن البشارة وفي الخبرية من مسائل شتى آخر الكتاب مانعه لاعتبار الرهن دون القبض قل عز من قائل فربها مقبوضة فقول الرجل داري العلانية رهن به أو هي رهن أو جعلته رهنها ولم يقبض اهدر لاعتباره اه وفيها من الرهن وقد أنشئت مرارا لا تخصي في الرجل يرهن محمد وداني حره للرهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة اما الرهن فلعدم القبض واما الاجارة فلمع جوازها المالك اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل وضع امانة عند آخر وأخذ منه رهنها هل يصح هذا الرهن **فالجواب** انه لا يصح قال في الخلاصة الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه أحدها الرهن بيمين هي امانة وذلك باطل لأن الرهن شرع للاستيثاق ولم يشرع في الامانة والثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع وذلك لا يجوز أيضا حتى لو ذلك الرهن هلك بغير شيء والثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالأعيان للمضمونة ونحو ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن بالاقبل من قيمة الرهن ومن قيمة المين وبأخذ العبر وان هلك المبر قبل الرهن فان الرهن يكون رهننا للقيمة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الرهن اذا خيف عليه الفساد هل المرتهن يبعه **فالجواب** مافي الجائزية وهذا نص والمرتهن أن يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد بان القاضي ويكون ألين رهننا في يده وان باع بغير إذن القاضي كان ضامنا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رهن متاعا بدين مؤجل وكل زيد ابيع الرهن عندك اول اجل الدين الآن العدل لم يقبض الرهن فهل اذا قلتم سلطان الرهن يتناول الوكالة أيضا أم لا **فالجواب** انه لا يتناول وان بطل الرهن قال في الحاشية رجل رهن شيئا بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا قل الاجل في قبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رهن عقار في دين عليه (يدولم يسلم اليه) فهل لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض وليس له يبيع في الدين **فالجواب** نعم لا يكون العقار للذكور رهننا فلا يباع في الدين حيث لم يقبض كافي القتاوي للهدية والله تعالى اعلم **سئلت** عن المرتهن اذا استأجر الرهن من الرهن بعهده منه هل يبطل الرهن **فالجواب** نعم يبطل الرهن بذلك قال في الحاشية وادانتهن الرجل دابة بدين له على المرتهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن حلف الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون

مطلب في حكم اعادة الرهن للرهن أولي اعه أو يابحاره

مطلب طلب المرتهن الدين فقال الرهن احضر الرهن أو الالم

مطلب القبض شرطا في جواز الرهن

مطلب الرهن بالاعيان على وجوه

مطلب للمرهن بيع الرهن اذا خيف عليه الفساد بان القاضي

مطلب اذا بطل الرهن يتناول الوكالة التي في ضمنه

مطلب لا يكون العقار رهننا لا يقبض

مطلب اذا استأجر المرتهن الرهن بعهده بطل الرهن



مطلب اذا فسخ الرهن الفاسد  
فهو للرهن بحسبه با دين

الرهن ان يرد في الرهن اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن رهن فاسد بقوسيع فضه الرهن  
لفساد فهو الرهن بحسبه بذلك الذي حتى يستوفي دينه فالجواب ان جامع الفصولين لو رهن  
وهنا فاسد اكثيوس مملاني ابي يقرضه كذا اسم الرهن واخذ المال ثم فضه الرهن لفساده فلو رهنه  
حسن الرهن لدين رهن به اذ استغفاد على الرهن عقابه ما قرضه فله حسه كالبيع والرهن العصح اذا  
تعامضا ولو ذلك فميدم للمال من قبله ومن قبله ومن الذي اذ بطل الترخيم لولا الرهن فساد الامر الى ما كان  
والرهن كان مضمونا لافق تمكده اهذا ولو مات رهنه فالرهن احق من الرهن ما اذله على المحل يد  
مستحقه على ما ذكره هذا اذ رهن عقابه الذي اما الرهن يد كان عليه قبل ذلك والمسا له بها فلا علك  
حسبه كل الرهن الجازيدين كان عليه قبله اذ انعاما لعلك حسبه والجامع يقول انما استغفاد لك البد  
بمقابل هذا الدين فليس له حسبه لدين وجب بجهة اخرى فلو مات رهنه فالرهن لسوة الغرماء اذ يستل  
على المحل يد مستحقه على ما امر اه والله تعالى اعلم في مسئلت في قاض من قضاة زماننا باع رجل قضا  
بلدة مخصوصة بقدر ارمين من القروض كتب له به سند او اعطاه به كضلا ورهنه فاقا اذ اقيمة عظيمة فهو  
يضع هذا الرهن فالجواب انه رهن باطل لا يجزى عليه احكام الرهن كتب المحقق الرمي في حواشيه  
على جامع الفصولين مانصه قوله ولو باجر نأخذ او متنية بلك امانة في اقول به وبه حل جواب سادنة  
النسوى وهي ان رجلا رهن شيئا على حصول القاضى فضاع عند القاضي ولا شك ان الرهن به باطل  
كل رهن على جرمه الوالى اذ الكل باطل كما هو مشاهد من قضاة هذا الزمان لكن ان اخذ القاضى  
الرهن او الوالى غصب او جرم على المالك يضمن بالهلاك جميع قيمته لعله الغصب لانه الرهن تأمل اه  
والله تعالى اعلم في مسئلت عن بيع الرهن الرهن لفاضحه الرهن هل يفسخ في فاجبت الجمان في  
فضحه خالفا قال الزبلي في شرح الكتر وان لم يجزى الرهن البيع فضحه انفسخ في رواية ابن سماعه  
عن محمد حتى اذا انكسر الرهن لا يبيد للمشتري عليه لان الحق الثابت للرهن بمنزلة المالك نصرا كالمالك

مطلب اذا باع قاض لرجل  
القضا واخذ منه رهنا في  
ذلك لا يصح

مطلب هل يفسخ بيع الرهن  
الرهن يفسخ للرهن

وله ان يجزى ان يفسخ وفي اصح الروايتين لا يفسخ بفضه اه وفي منية القضى بيع الرهن يبقى به  
يصح ولا ينفذ كاني بيع المستاجر وليس اغير المشتري فضه والمشتري بالتجارة لم اولى بفسخ في الاصح اه  
كلام القزى نقله الرمي في حواشى جامع الفصولين وكتب الرمي على قول جامع الفصولين في شراء رهن  
ومستاجر بغير المشتري ولو اعطاه عند ابي حنيفة ومحمد كاستحقاق مانصه قوله بغير المشتري ولو اعطاه  
هذه اذ العصح وعابه لفتوى كافي الوالوية نقله القزى اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن العدل  
اذا ساط على بيع الرهن اذا حصل الاجل ولم يقض العدل الرهن حتى حصل الدين هل يطل هذا الرهن  
فالجواب نعم قال في الخاتمة لوساط العدل على بيعه اذا حصل الاجل فلم يقض العدل الرهن حتى حل  
الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن باع بستانه لا خريم  
فاو اشترا عليه المترهن اكل الفلانة ثم رجع الرهن في ذلك فنهى على اكله انه في يصح رجوعه في فاجبت في  
نعم يصح رجوعه لانه اباحة والاباحة يصح فيها الرجوع قال النير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين  
مانصه ويقع في بلادنا في بيع الوفاة اشتراط اكل الزوائد وهو اطلاق واباحة والاباحة تقبل الرجوع  
مصرح به في مخ النفاقر في باب التصرف في الرهن وتقضى التيق بالشرط وانطو صرح به فيه ايضا  
وصرح به الرامي وغيره فيجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل واما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع  
فبما اكله وبما عرفت مصرح في خواهر التاوى اه والله تعالى اعلم في مسئلت عن باع كرمه بيع  
وقد قبضه المشتري ثم آجوه من اجني بامر البائع هل يطل البيع ويرفع حكم الرهن كافي الرهن  
المصرح في فاجبت في نعم قال المحقق الرمي في حواشى جامع الفصولين وان آجوه له يعني لغير البائع باذنه

مطلب اذا بطل الرهن  
لا تبطل الوكالة ببيعه

مطلب بعد ان باع الرهن  
لرهن اكل الفلانة رجع  
صم رجوعه

مطلب اجر المشتري وقاء العقار  
بأمر البائع بطل البيع  
وارفع حكم الرهن

عسان سطل الزهى وتكون الاحرة للزهر كفى حقيقة الزهى تأمل اه وفي رد المحتار قيل كتلت  
 الكماله واداد آخره المشتري واداد الساتع هو كل من الزهى للزهر بذلك وسطل الزهى اه لمصا  
 وانه تعالى أعلم في سئل عن باع ارضه لا حريم ولا فقهه المشتري وندع ما ثم اذى الساتع  
 لغير المشتري واهصح البيع ما بعد ما روع ادى روعه المشتري فالحقواب ساقى جامع المصارف  
 باع ارضه واداد روعه المشتري ثم اذى الساتع مال الوفاء الى المشتري حتى اصبح البيع والارز فقل هل  
 يحبر المشتري على مبيع الارض او يترك في يده ما حرمته لها احصه صهيما لو اذى الساتع نفسه  
 اطلب المشتري يحبر على تعريضه الا لو اذاه بلا مله بل يترك في يده ما حرمته ولو قيل له يترك في يده  
 ما حرمته في الوجهين فله وجه اه والله تعالى أعلم في سئل عن استأجر حائسة كاهل باخره  
 مسة واعطى رهنا في ماله الاخره هل يجوز هذا الزهى فالحقواب نعم قال في الهندية ولو استأجر  
 دارا او شبا او اعطى بالاحر رهنا حار وان هذا الزهى بعد استيما المصة يصير مسة وبالأحر وان هذا  
 وقل استعفاء المصة يبطل الزهى ويحب على الزهون ردة قيمه الزهى اه والله تعالى أعلم في سئل  
 عن الرهن اذا أحر الزهى بدون اذن الزهى من أحس فطاع الزهى بذلك احار الا حارة هل يبطل الزهى  
 في هذه الصورة كما اذا كانت الاحارة مأمرة ابتداء فالحقواب نعم قال في الهندية ولو احر كل واحد  
 صهيما من صاحبه او آخره أحد صهيما بانه ثم احر صاحبه تحت الاحارة وبطل الزهى وتكون الاحرة  
 للزهر وتكون ولاية قصها الى العائد ولا يعود هذا اذا انقصت هذه الاحارة الانا لاستشاف وكذلك  
 لو اسأجره المرهن تحت الاحارة وبطل الزهى اذا حثد انقضت للا حارة ولو هذا في يده فقل انصاه  
 مده الاحارة او بعد انقصها ولم يحسنه عن الزهى هلك امانة ولا يذهب ماله كذا في ولو حسنه عن  
 الزهى بعد انقصه مده الاحارة صار حاصا هكذا في شرح الطحاوى اه والله تعالى أعلم في سئل عن  
 صرتهن سكن في الدار المرهونة هل يلزمه آخرتها فالحقواب ان مثل هذا السؤال الى الخبرة وقد اجاب  
 عنه صاحبها انصاه لا يلزمه آخره لذلك مطلقا اذن الزهى او لم يادن ممة للاستسنة لال ام لا اه والله  
 تعالى أعلم في سئل عن الرهن اذا أحر الزهى بادن الرهن هل يبطل الزهى فالحقواب نعم  
 يبطل الزهى حيث شئت قال جامع الفتاوى ولو آخره الرهن بادن الزهى او الزهى بادن الرهن او آخر  
 أحد صهيما بادن صاحبه ثم احره الا حرة تحت الاحارة وبطل الزهى وتكون آخره للزهر  
 ولا يذهب منه الا ما فاد ولا يعود هذا اذا انقصت مده الاحارة الانا لاستشاف وكذلك لو استأجره المرهن  
 تحت الاحارة وبطل الزهى اذا حثد انقضت للا حارة اه والله تعالى أعلم في سئل عن من  
 أحر الزهى من الزهى فقل قصه منه هل يصح الزهى المذكور والاحارة فالحقواب لا يصح واحده  
 صهيما اما الزهى فلهدم القرض واما الاحارة فلهدم جوارها الثلاث كما في ذلك الخبر الزملي وفي الخبر  
 سؤال عن رجل مات عن ورثة ويوت دقعي رجل ان له ديسا على الميت وانه كان رهه الميت واتى آخر  
 انه كان استأجره حال حياته من الحكم فاحاب رجسه الله تعالى فان الواجب في ذلك الطريق على  
 من العقدين فان كان الميت مقروضا في الزهى دون الاجارة اعتبر وكان المرهن أحق بعلمته من  
 المستأجر ومن سائر عرما الميت وان كان مقروضا في الاجارة دون الزهى فالمستأجر أحق به من المرهن  
 ومن سائر العرما وان حلال العقدين من القرض كان جميع العرما اموة فيه يتعاضونه فقدر حقه و  
 وان اتصل بكل منهما فقس والعبرة للاسبق تاريخا مما لم يحصر صاحب القرض السابق للعقد المأجر  
 له صاح السابق بالاحارة منه للعقد للاحق وذلك لان المصن في الزهى اما شرط الثروم أو شرط الحوان  
 وحق الاصح والعرض في الاحارة وان لم يكن شرط المكن موت المور حقه فلا يكون أحق به من بقية عرمانه

مطلب باع ارضه واداد روعه المشتري الخ

مطلب استأجر حائسة واعطى رهنا في ماله الاخره هل يجوز هذا الزهى  
 المطلوب آخر الرهن الزهى واجاز الزهى بطل الزهى

مطلب اذا سكن للرهن الدار لا يلزمه الاخرة

مطلب آخر الرهن الزهى بادن الزهى بطل الزهى

مطلب آخر الرهن الزهى من الزهى قبل انقض لا يجوز



شيء على المسك عدا وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في الخطا وفي الظهيرة وحسن المسلماني  
 إلى ص اه بقوله الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن المخروح إذا أقر حال حياته أن فلا ما يخرج  
 ثم مات هل لورثته الدعوى على ولائ ذلك المخرج **ج** فاجبت **ك** ليس لهم ذلك قال في التنوير قال المخروح  
 لم يخرج ولا ثم مات المخروح ليس لورثته الدعوى على المخرج هذا السب اه قال في الدرر وقيل ان  
 المخرج معروفا عند القاضي أو الناس فقلت قبية وفي الدرر لو عدا المخروح أو الأولياء بعد المخرج قبل الموت  
 حار استخسانا وفي الوهابية خرج قال قلبي ولا و مات هربى وارثه على آخره بقوله لم تنفع له ما حق  
 المورث وقد أكسهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهر سبعة على المسلمين هل يجب قتله  
**ج** فاجبت **ك** قال في التنوير ويجب قبل من شهر سبعة على المسلمين ولا شيء بقتله ولا يقتل من شهر سبلا  
 على رجل ليلا أو يراى مصر أو غيره اه قال في الدرر يعنى في الحال اه قال ابن عابدين أى في حال شهره  
 السيف عليهم فاصد صرهم لا سد اصراه فانه لا يجوز قتله وكسب على قوله ولا شيء بقتله أى إذا كان  
 مكشوا وتعامه وجه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غلام صبيح الوجه تسلط عليه فاحرير يده العا حشة  
 عصا ولم يمكنه دفع الإبقاء بقتله هل لا يلزمه بذلك شيء **ج** فالحقواب أنه دفع إلى الحيراز على سؤال  
 مثل هذا فأجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرح حواشي ادانطرى باب أنسان مع قاصاحب الدار عيسه  
 لا يصحى ان لم يمكنه تحييته من غير ذى عيبه وكيف عى أراد بانسان اللواطه ولم يمكنه تحييته عنه بشير قتله  
 الامر في ذلك أوضح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأى رجلان فى باصراة طوعا فقتلاه ما هل  
 لا تأثم بذلك **ج** فالحقواب قال في المخرج رأى رجلان مع امرأته وهو يرفى بها وطوعا فقتل الرجل  
 والمرأة قال في شرح الوهابية أقول القتل هاليس من باب الحدود حتى يشترط فيه ادان الامام  
 والاحصان بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه بقوله الكفوى والله تعالى أعلم  
**سئلت** عن وحيته سه فذهب الى من له بئر عا حيرة وعياله فقتل غير هالسا الحكم في ذلك  
**ج** فاجبت **ك** بجائى السقيج بقتل على جامع الفتاوى ولو امر رجلان ع سنة لو حة أصابه وعى السن  
 والمأمور عى سنا آخره احتجاعه بالقول لا لا حرم فى حلف الدية في ماله أى المأمور وسقط القصاص  
 للشبهة ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو حصون دينار أو خمسة درهم اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن صرب رجلان بحمر عظيم فأتى به بقتل منه أم لا **ج** فالحقواب ما  
 الا بقرى وهذا نصه اذا قتل انسانا معصوما غير العظيم أو الحشيش الكبير الذى لا تطبق النية احتماله  
 لا يجب القصاص عند أى حنيفة وهو قول رفرو عنه هو أو الكافى يجب وهذا الدالم يخرج فان خرج اظهر  
 العظيم أو الحشيش الكبير فان القصاص يحتمل الاتفاق وفي الحد يجب القود حرج أو لم يخرج في طاهر  
 الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فحين دخل عليه ليلا من فرقه له بعض أمته بقتله فهل  
 لا يقتض منه **ج** فاجبت **ك** عانى التنوير وهذا نصه ومن دخل عليه غيره ليلا فأنشج السرقة فأسعه  
 بقتله فلا تضى عليه اذ لم يدهم أنه لو صاح عليه طرح ماله وان علم بقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي  
 الحاتية رأى رجلان يرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلان يشرب حائطه أو حائط غيره وهو معروف  
 بالسرقة فصاح به ولم يهرب حبل له قتله ولا قصاص عليه اه وقال في المخرج استقبله للمصوص ومعه مال  
 لا يساوى عشرة حبل له أن يقام بهم لقوله عليه الصلاة والسلام قابل دون المالك واسم المال يقع على  
 القليل والكثير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ثلاثة استولى عليها الكفار وتكلموا ثم فاضم اليهم  
 بعض القاتل والمشار وصاروا يقاتلون معهم المسلمين وينهبون مالههم وينهبون الكفار ويعينونهم  
 على أى المسلمين فكانوا أشد مصر راعى المسلمين من الكفار الحكم بهم وهذا ما لم **ج** فالحقواب انى لم

مطلب المحرور أو قربان  
 دلا ما لم يخرجى لا تقتل  
 دعوى وورثه عليه

مطلب فى حكم من شهر  
 سبعة على المسلمين

مطلب أراد ه سلا شيما  
 بصنع بقتله لا شيء عليه

مطلب رأى رجلا يرمى  
 باصراة طوعا فقتله ما دلا  
 شيء عليه

مطلب قال اطلع الى هذه  
 السن الموحدة فقتل غيرها

مطلب قتل انسانا بحمر  
 عظيم لا قصاص عليه عند  
 الامام الاعظم رحمه الله  
 تعالى

مطلب دخل عليه لص بقتله

مطلب فى بلدة استولى عليها  
 الكفار فاضم اليهم بعض  
 القاتل وقاتلوا معهم  
 المسلمين الخ

أصل على حكم هؤلاء في كتب مدتهم باعتبار الحمية ولكن وقعت عن حكمهم في كتب بعض السادة  
 المالكية قال في مع الثغر الوهراني لما دعي الناس سلطان الخرائج إلى جهاد الكفار الذين أسولوا إلى نصر  
 وهران خاؤا إليه من كل فتح عميق وكان هذا غير حال الصائل العامرية وأما سواهم فأنهم كانوا في ذلك على  
 فرق منهم من على الحصون العدة وقد أفاضل من معه ومعها للعدو تسعة وفلسه فكانوا يداون المسلمين مع  
 عدوهم وينصون عنه ويعبرون على الخلة المنصورة بالله تعالى حتى أنهم كانوا على المسلمين أشد صرا من  
 الكافرين وهكذا كان بعض الصائل والظاهر أن حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في دنهم وأحدا منهم  
 وأما أولادهم فلا قتال ولا يكونون ديارا مع دول الباطن منهم لكنهم رد للعدو والحرب ومعسول له  
 بأمرهم وحكم الرداء المسمى مع العدو حكم المعانل فأحرى إذا قيل (قال) المعنى المحقق آخره صاه العدل  
 بالبادية أو ساسم سسلى إبراهيم الخلالى المرباني الورع في جواب عن أهل حصن كاورد الألكمار  
 المحاربين ما به دل بعض شراح البحارى وأطه ان يطال في كتابه الوحي ما به وقول هرول لو كنت  
 أروها أن أحص السه لثقت لبعيه يعنى دون صلح من ملكه وهذا الحشم هو الله عزه وكان فرصا  
 على كل مسلم قبل فتح مكة فوالى دل في أن الصائى لم يهاجروا مع مكة وهو مؤمن وكيف سقط عنه فرض  
 الله عزه (وبل له) هو في أهل مكة أعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جاءه المسلم منة لو هاجر  
 معه فردا لأن أول عامه خمسة الحشم كاهم عن ماله الذى صلى الله عليه وسلم مع طوائف الكفار  
 مع أنه كان مخلصا أودى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الردى  
 جمع أحوال الاسلام حكم المعانل وكذلك رد اللصوص والنجارين عند مالك والاكوفى عن مسلم  
 ونسب عليه ما يجب عليهم وأن كانوا لم يتصرفوا بالفعل ومثله تخلف عثمان وطليحة وسعد بن بنى رضى الله  
 تعالى عنهم عن بدو صرف لهم أى صلى الله عليه وسلم سبهاهم من عبيد بدر وقاوا أحرارا بار رسول الله  
 قال وأحرهم اه المحتاج منه بلطه فانظر قوله وحكم الردى في جمع أحوال الاسلام حكم المعانل إلى آخر  
 الكلام فيه كما به في بين ما يجب على الحصن الذى صار له الكفر وداناعهم ما يتوجه انهم من صرر  
 الاسلام وعيائهم حاسوسا بعد دل عن مالك وكفى به حجة أنه يجب عليهم ما يجب على من كاورد له فيجب  
 على المسلمين قتال الحصن الرداء المدكور وفيلهم وأحدا منهم أن نفث ردتهم وكوهم عونا لهم والله به في  
 ساق القول والعمل اه كلام الفتى المدكور ومنه دل أن من دخل تحت حوارهم وأماهم من عبرانية  
 لهم بسعة ولا عالة ولا يكون لهم عيال أو لرداء ادوم لم لا يباح قتلهم وانما هو عاص معصية لا يمنع ما معه  
 الاسلام من دمه وماله وانما مع أحد أمواهم أيضا ككوبهم يسيرون به العدو على معانله الاسلام  
 ومعاومته ومناوئهم وصاهته فاح أحد ذلك وقد أعنى الله ما باحة أحد مال قوم كانوا يرب حصون  
 العدو وهم قادرين على مباراتهم بذلك ولم يماوا لغور والتمائم الخلق المعنى أن بأحد الصدر أن ادعى  
 كما به بخاهم ويصره في مباوئ تلك الحصون لا سيما حيث علم أنهم يمعون به العدو ويعدونه مثل  
 هؤلاء واعلم مع دل أولادهم ولا يسميهم لعدم تعلق الانتم لهم لصغرهم ولا صاله اسلامهم بخلاف أولاد  
 الحرب إذا أسلم وأقام بدو الحرب حتى أحد فولده وماله في عطف ولا يفاضل بالاصالة انه حلاله لاس  
 الحاج هداه والتحقق في هذه المسألة وتمم من لحا للمسلمين وصار يقابل العدو معهم وهو مع ذلك يعين  
 العدو حشمة ويهله بأحوال عساكر المسلمين ويطاعه على عوراهم ويتدبر من هم الذوائر وقد اطاع لهم على  
 كتب كتب في ذلك الوقت كثير من مشائخهم المعروفين عندهم بالأجواد يدكروا العدو عهده  
 ويملونه معهم عليه واستأذروهم المخرج مع نصصهم لحوش المسلمين وتوهمهم إياهم وحكم أولئك حكم  
 الزنادقة أن اطاع عليهم ولمواو الأفا من هم إلى الله تعالى ومنهم من تاب إلى الله تعالى وأتاب من موالاته

المذموم وواصلته وتقدم على ما فات منه من ذلك فحكم أولئك ان لم يتقدم منهم ما يبيع دمه ثم يحكم جماعة المسلمين وقرهم الله الى هذا التقسيم في تلك القبائل هو الحق الذي لا يعدل عنه الا لباطل وقد تكلمت مع بعض فقهاءهم في هذه المسألة وهو من أهل الخير والصلاح فأراد ان يبعدهم كلهم عن أداء لئلا يباح دماؤهم ولا أموالهم يدخولهم تحت ذمة الكفر وكأني ما طرقتهم جميعا فبسطهم على الميادين وتطلههم على عورتهم ولعلهم يذوقوا ذلك وعالوهم على هذا التمسادورضامن لم يبقه منهم بوقوعه من فاعله وعدم إنكاره عليه نسأل الله تعالى أن يمدنا بالحق وبقضائه العمل به ويهدينا الى اتباع طريقته عليه الصلاة والسلام ومذهبه اه فليصنط فانهم هم وقواعدهم هتلا نأيا والله تعالى أعلم **في مسئلت** ما قولكم فيمن قتل أبوه عمدا لانه جارحة اذا هم على قاتل أبيه المذكور قتلته هل عليه قصاص أو دية فأجواب ليس عليه هذا ولا هذا قال في الدرر من باب ما وجب القود قتل من لولى واحد هل أى ذلك الولى قتل القاتل قبل قضاء القاضى بالقصاص بنفسه أو أمر الغير به ولا ضمان عليه اه أى على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهرا اه نقله في المجموعة الجديدة من كتاب الجنائيات ونقل الحق الطهطاوى في حواشيه على الدر المختار عن الهندية مانصه واذا قتل الرجل عمدا لولى واحد فله أن يقتله قصاصا قضى القاضى به أو لم يقض اه والله تعالى أعلم **في مسئلت** عن القاتل عمدا اذا تاب هل تقبل توبته في فاجبت نعم تقبل توبته اذا أسلم نفسه للقتل قبل أن يدر عازي الى الهوانية لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه لا تود اه **في مسئلت** عن ماشية ترى فانلفت شيئا من زرع أو نحوها هل يلزم صاحبها الضمان فأجواب لا يلزمه متى والحالة هذه وقد سئل ذري الهذابة عن دواب كانت سائمة ترى ففرض بعضها به مضاعفته فأجاب اذا كانت الموائى ترى فانلفت شيئا من مال أو آدمى أو زرع لم يكن رأسه أحد فلا ضمان فيه للحديث الجمال جبار اه **في** وفي الخبرية سئل في رجل له نور نطع بقره رجل فكسرها هل يصح صاحب الثور أم لا أجاب هي الهذابة التي في الحديث الصحيح الذي رواه مالك والامام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الاربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم الجمال جرحها جبار يعنى هدر الموالراد بالجمال مثل حيوان سوى الاتى والمراد بجرحها اتلافها سواء كان بجرح أو غيره فلا ضمان صاحب الثور قبل نوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبتها عن ملكها أو رآها أو ساقها أو فادها **في** وفيه أيضا سئل في دابة كدمت دابة في المرى فهل تكت بكدمها هل يضمن الزاى أم رب الدابة أم لا ولا أجاب لا ولا أما الزاى فله عدم تقصيره وأما رب الدابة فلا ضمان حكمه الله وان كانت في تدبيره **في** وفيه أيضا سئل في رجلين لكل بعير بطاهما في موضع لهما ولاية الربط فيه ففرض أحدهما الآخر عضا فاحشا فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا واذا قتل يضمن هل يضمنه سليما أو مضموضا أجاب يضمن قيمته مضموضا لنقل البعير وهو فعل ملكه معتبر **في** وفيه أيضا سئل في رجل من عادته أن يعض حذو صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مربطه وفك رسته وفاده وجل عليه زرعاً وقاده به فعض في ذكره وأنتبه فأتى من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجمل أو ليا له القاتل أم لا أجاب لا يلزمه متى من ذلك سواء تقدم اليه فيه أم لا لان هذا بقره تسمه الرور على البئر المحفور تعذبا في غير ذلك الخافران فله الرور يمنع ضمانه فكذلك التقرب الى البعير المذكور وتعمله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم اليه فيه كما هو ظاهر **في** وفيه أيضا سئل في بعير صالح على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا أجاب يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والبيعة على المالك ولو كان مكان البعير مكره فكيف لا يضمن فيه وكذا الصداكف ولو كان مكانه مجنون حرم دية ويضمنه بعد ضمان قيمته وكذلك الصغير يضمن اذا اصالح حر أو عبدا فخرجه الدية والعبد يجب قيمته فلما صل أن الصغير والمجنون يضمنان مطالقا كالدابة

مطلب قتل قاتل أبيه  
لا يثنى عليه

مطلب تقبل توبة القاتل  
اذا أسلم نفسه للقتل  
مطلب في ماشية ترى  
فانلفت نحو زرع

مطلب في نور نطع بقره  
فكسرها لا يضمن صاحبه

مطلب دابة كدمت دابة  
في المرى لا ضمان  
مطلب عض بعير بعيرا فذبح  
صاحب العاض العضوض  
عليه قيمته مضموضا  
مطلب جل على بعير غيره  
فعضه لا يثنى على صاحبه

مطلب صال عليه جل  
فقتله ضمن قيمته



المصودة فيه كاللذية والاعضاء أربعة أنواع أخر ادهي ثلاثة الانص والاسان والذكر والمعاني التي هي  
 أفراد في البدن العقل والنفس والدم والدوق وأما الاعضاء التي هي أرواح فالعيان والادمان  
 الناحصتان والحامدان والشفطان والذان وتديا للرأه والاشيان والرحلان فيهما اللذية وفي أحدهما  
 نصعها والتي هي رباغ أشعار العين في كل شعر ربع الذبة والتي هي أعشار أصابع اليدين وأصابع الرحاب  
 وفي العشرة اللذية وفي الواحدة عشرها والتي ترده على ذلك الاسان وفي كل مها عشر الذبة اه وقوله في  
 في شان الاسان وفي كل مها عشر الذبة فيه سقط من الكاسو الاصل وفي كل مها نصف عشر الذبة قال في  
 السوير وفي كل سن خمس من الال وجمائة درهم اه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل سن  
 خمس من الال يعني نصف عشر ذبة لوجوا ونصف عشر ذبة لوجوا لوعدها قال في حاشيائه في كل سن خمس من الال  
 الاسان كما على ذبة النفس بثلاثة اجزاء في كل سن خمس من الال وجمائة درهم اه قال في حاشيائه في كل سن  
 القياس كافي العانة وعبرها وفي العانة وليس في البدن ما يجب تعوينه أكثر من قدر الذبة الا الاسان  
 اه وفي الحاشية وفي كل سن خمس من الال وجمائة درهم اه قال في حاشيائه في كل سن خمس من الال  
 وثلاثة اجزاء من الذبة اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن رجلين يتحاذيان حمل الحمار رجل قطع الحمل  
 بسقطا فاحمل بخصمه فالحجاب لا يمتنع منه قال في الحاشية ولو تمارع رجلان في حمل واحد  
 كل منهما أحد طرفيه يتحاذيان فاحمل بخصمه ووضع السكين على الوسط وقطع الحمل وسقط كل واحد من  
 حاشية لا يجب على الطاع لالعصا ولا الذبة لانه قصد الصلح دون الحلاك اه وفيها أن يصح حمل  
 آخر مسددا أو حمل طرفاه في رجلين يتحاذيان فاحمل بخصمه أو الحمل وسقطا وماتا قال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى ان سقطا مسليبي على قماح مدهما هدر ولاديه لاحدهما على الآخر ل كل واحد  
 مها مائة ممل يسه وان سقط كل مها على وجهه تحب الذبة لكل واحد منهما لانه ماتت نفع صاحبه  
 وان سقط أحدهما مستعلي الآخر على وجهه فده الذي سقط على وجهه على عاقلة السلق ولا شيء  
 لتسقط لانه ماتت نفعه وان قطع أحدهما هذا الحمل فوقع على قماح أو مالا يصحان شيئا وبهي  
 الزمطع ذبته بوقية الحمل ولو وقع على وجهه فده الذي سقط على وجهه على عاقلة السلق ولا شيء  
 وان وقع على قماح ذكر أو ستم رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على قاطع الحمل اه وقاتله مع كلامه الاقل  
 والله تعالى أعلم في مسئلت عن رجل أذن المؤذنب في ضرب ولده تأديما فعزل ذات يده على المؤذنب كرامة  
 فالحجاب أن عليه ذلك عند الامام قال في الحاشية رجل ضرب ولده الصغرى أدب فمات قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الذبة وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو صر به المؤذنب بادن  
 ولده لا ضمان على المؤذنب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى اه  
 وفيها بعد ذلك وهو نصف ووقفة ما يصح رجل ضرب ولده الصغرى تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى يضمن الوالد ذبته ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا يضمن وان صر به المعلم بادن الوالد  
 لا يضمن المعلم اه والله تعالى أعلم في مسئلت عن رجل اتى القتل خطأ وأتى شاهدها شهد أحدهما  
 بالصل والثاني اقرارا لتهمة القتل هل لا تقبل شهادتهما حيث قد فالحجاب انهما لا تقبل قال قاصبان  
 اتى على رجل ثم قتل أمامه خطأ ومات شاهدها شهد أحدهما أن المتعي عليه قتله خطأ وشهد الآخر على  
 اقرارا اعان بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالاعمال والآخر على الاقرار بالاعمال فلا يعمل بكلا  
 شهد أحدهما بالعصب والآخر بالقرار به وكذا الواحد لالشاهدان في مكان القتل أو زمانه وكذا الواحد لهما  
 في الاقعة شهد أحدهما بقتله بالحر والآخر بقتله بالعصا وكذا الوشيد أحدهما أنه قتله عبدا والآخر أنه  
 قتله خطأ وكذا الوشيد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا أدري عما قتله اه تنقصة قال في

مطلب تحاذيا حبل لا يفصده  
 ورجل فشا بالايح على  
 العاص قصاص ولاديه

مطلب أد المؤذنب في ضرب  
 ولده فمات

مطلب شهدوا أحدا بالقتل  
 وآخر بالقرار به لا تقبل



تتو برهان شهد أنه ضربه بشئ مجروح فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتص لأن الثابت بالبيعة كالثابت  
بماينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته اه مع زيادة من شرحه الدر المختار وكتب ابن  
بابين رحمه الله تعالى قوله يقتص لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لا تائق ولما  
شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمد لا محالة لأنه لو كان خطأ لقالوا أنه قد صدق غيره فأصابه وقال في شرح  
لكافي ولا ينبغي أن يسأل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذا إذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وإن لم  
يذكروا العمد لأن العمد هو المقصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرب بدليله وهو  
الضرب بالهاتكة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمداً لو أنه مات به فهو وأحوط اتفاقي قال الرمي أول الجنائيات  
بما صدر في أنه بعد نبوت القتل بالاله الجارية بالبيعة لا يقبل قول القاتل لم أقصد به جلافي ما لو أقر  
قال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدية والخطيئة فيقبل منه ما أقر به ويحمل على  
لاذئ قال في الخانية وفي المجتهد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلا ناجدة أو سيف ثم  
إلى أردت غيره فقتله فيقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قتل ضربت فلا بالالسيف فقتله قال  
بذا خطأ حتى يقول عداً وقوله ولا يحتاج الشاهد الخ لأن الموت متى وجد عقب سبب صالح يضاف إليه  
الشيء آخر إذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وإن احتمل لأن احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام  
بقائى اه والله تعالى أعلم

### باب القسامة

مطالب في حكم من وجده  
قتيل في دار انسان

سئلت عن وجده قتيلاً في دار انسان هل يجب فيه القسامة والدية على عاقلة رب الدار فالجواب  
أن مثل هذا السؤال رفع للغير الرمي فاجاب عنه بجواب مبسوط لا بأس بقوله بتمامه وهذا نصه ثم عليه  
اقسامه والدية على عاقلة كانت فقت عليه معون المذهب فاطبة وشروطها وقتلوا م أو ليس على أهل  
لقرية من ذلك شيء ثم رفع اليه ماصورته ثم مولانا شيخ الاسلام أقدم أن القسامة على صاحب الدار  
الدية على عاقلة لها القسامة وما الدية وما الماقلة وما مقدار الدية وهي يجب حالاً أو مؤجلاً وما مقدار  
ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل إذا لم تسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسفينة والحبس حيث  
وجب هذا الأمر على مالك الدار لا على الساكن وفي السفينة على من فيها من الركب والملاحين وفي  
الحبس على بيت المال ينو أن ذلك مفعلاً لا أجاب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار  
مثلاً وسبباً وجود القاتل وركم الجراء ايمين على لسانه وشروطها بلوغه وعقله وسويته ووجود أثر القتل  
وتكميل ايمين خمسين وحكمها القضاء وجوب الدية ان حلف والحبس ان أي الى أن يحلف في العمد  
وبالدية عند التكرور في الخطأ (والدية) المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة من ادعى الولى  
القتل خطأ وعليه ان ادعاه عداً كما نص عليه في شرح الجمع لابن مذك (والماقلة) أهل الدار وإن لم  
يكن منهم فهو قبيلته تقدم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل ستة ادرهم أو درهم ونسب ولم يزد على  
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فإن تسع القبيلة لذلك ضم اليها أقرب  
القبايل نسباً على ترتيب العصابات ثم غرم وإذا انضم اليهم أقرب القبائل كذلك فلم تسع لا يؤخذ بزيادة على  
ما ذكره مطاعى السنين وقد اختلف المتأخر في السابق قال بعضهم تعتبر الحال والمقرى الأقرب  
الأقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض  
الكتب انه إذا ضم إلى انصاره أمه الدلولون ولم يكف بضم اليه الحال الأقرب فالأقرب وهذه المسألة تبدل  
على أن أهل الحلة تعقل على أهل حلة أخرى وهكذا ذكرها الطحاوى رحمه الله تعالى في كتابه خلافاً لما

ذكره المصدر الشهيد وقد بقر أن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الحاي رواية شاذة وإن صم  
 محلة إلى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وإن صكوا في بيت المال هو طاهر الرأية وعليه السوى  
 وكما يحسرى ذلك في الكل يحسرى في العنق فتمت وإن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه  
 الفتوى لكن في السراحيمة من ليس له عشرة ولا ديوان من أي حيفة فرجه الله تعالى أنه يكون في ماله  
 وبه أحد عصام وفي طاهر الرأية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المحنى قلت وفي زماننا هذا وإن  
 لا يكون إلا في مال الحاي إلا إذا كان من أهل قرية أو محلة يناسرون لأن العشارمة قد ثبتت ورجحة  
 التناصير بينهم قد رفعت وبيت المال قد لهدم والمعرف بين الدار والمهينة أن السبيعة: قبل وتحول  
 فكون في السد حقيقة فمعتوبها الشددون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فها لا نقل والمعرف  
 هو ما بين الصبي أن الصبي لا يختص بشخص وكان كالشارع الأعظم والمجمع وبه ما لا يتحقق  
 الهبة في حق الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لأن الثرم بالثمن وإذا لم يكن له  
 عاقلة فالأصح المقتضى ما في بيت المال والرأية بكونها في ماله شاذة بمخالفة الظاهر الرأية وأما ما  
 عليه خاصة بدعوى العمل العمدة هي في ثلاث مسائل أيضا كما صرح به الرأية وقد ردها من المذهب  
 ألف دينار من الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتجمل بمجلة الكس أنصر ما على ما لا بد منه

مطلب في قيل وجد في محله

واقعة تعالى أعلم اه بحروده والله تعالى أعلم سئلت عن قتيل وجد عذرة ولم يعلم قتله فوجبت فيه  
 القسامة وأهل المحلة كثيرون حول يختلف جمعهم أو بعضهم بنمو المال الحكم في ذلك بالصواب  
 الجواب أن لولي القاتل يختار منهم جسد من القريبين من صلواتهم أو من وفاقهم قال في الحاشية قيل  
 وحديث محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقبهم ولولي القاتل أن يتخلف  
 جسد من رجاله المشايخ الصالحين شاء احتار المساق والشناس والخيار به لولي القاتل دون الأمام  
 لأن الحق في أن لم يكن عددهم جسد من رجاله كزرت الأيمان عليهم حتى يتم تحسبون عينا فيصطلقوا بالله  
 مقابلة ولا عملها قد لا وإن امتنعوا عن الجسد حسوا حتى يتلفوا وإن وحدهم والقتيل بين قريتين  
 أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القاتل هذا إذا كان يبلغ صوت  
 القريتين إلى الموضع الذي وحديه القاتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وإن وجد الصليل  
 في مكان عاينك كانت القسامة على الملاك والدية على عواقبهم وإن وجد القاتل في موضع صاح نحو  
 العلة إلا أنه في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال وإن وجد الصليل في بيت امرأة كانت القسامة عاينها  
 تختلف هي جسد من عبا في قول أي حيفة ومحمد فرجه الله تعالى والدية على عاقلة وإن وجد الصليل  
 في سوق المسلمين أو مسدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة به وذكر في  
 موضع آخر أن به الدية والقسامة ولما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية  
 تكون في بيت المال ولا قسامة به إذ لم يكن السوق ملجأ لهم بل كل السلطان فإن كان السوق ملجأ  
 لهم كان وجود القاتل في السوق أو في مسدهم كوجود القاتل في مسجد المحلة ونحو القسامة على  
 أهل المحلة والدية على عواقبهم وإن وجد القاتل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة به  
 وتعامه في الحاشية والله تعالى أعلم

### باب في الحيطان والطرق وما يتضرره الجيران

سئلت عن أراد فتح كوة على جاره كاشفة محل حرم الحار وعوراته هل عيب من ذلك فأجواب  
 أنه عيب من ذلك استسما وعليه السوى وتعامه في الحيرة والله تعالى أعلم سئلت عن جدار بين

مطلب أراد فتح كوة على  
 محل حرم عيب

ابن أراد أحدهما أن يني عليه معرفة هو له ذلك فهو رصا شريكه فالكواب انه ليس له ذلك الا  
 رصا شريكه قال في الحاشية حدار بن رجلين أراد أحدهما أن يني في الماء عليه لا يكون له ذلك الا اناب  
 البريك أنصر بالسر لك أولم صرت وفي الرأيه حدار بينهما أراد أحدهما أن يني عليه سقما آخره  
 عرفة مع اه قال في الطبريه والفقهاء ما فعل ذلك يصير مستعملا لك العير به راد به مبيع اه والله  
 مال أعلم سئلت عن أراد أن يني طاحوبه من دور به يني على السوط عدد وران وحى  
 الطاحوبه هو لاهن الدور ومنهم من احداثها فاحسب في ما هذه له والله دور به لاهن الطاحوبه  
 فاحسبها قوله اذا حذر أهل الحيرة أن اتعدا الطاحون يوهى ساء روم فم قالوا على أنه مبيع من  
 النصف على وحده به ترزبه الطاروان كان بصرف في ملكه اه وهي في ماويه من كان الطاروان  
 فحوزها يصاحبه مثل من يني من أدنى لبريكه ألا حتى في صرف على عمار به هو القول لما اوه في لما  
 الرجوع واحاب القول وله ما في الصرف مع عماره ان وافق الظاهر والشريك رجوع عاصم في الا حى  
 لا رجوع الا اذا قال له اصرف على فترجع على فحوزها أيضا مثل اذا اجماع الطاروان يحصل حش على  
 حدار حاره هو له ذلك فاحاب ليس له أن يصع شيئا على حدار حاره الارض ولا يبيع على أن يني من وضع  
 حشبة على حداره والى الواو دعه ليس للتحريم ولعاصم من باب الترو والاحسان اه والله تعالى أعلم  
 سئلت عن رجل أحدث باب في رفاق عير ما دعوته لبريكه من بعض ما ينيه وسكوت البعض  
 ومضى على ذلك نحو ادع سبب قام الا من بعض من لم ينادى يطلب سق الساس هو له ذلك ولا يني سكونه  
 رصا هو له ان أدنى الرجوع فالكواب نعم له ذلك ولو أدنى الرجوع حتى لو أدنى اجماعه رجوعا نصير  
 رجوعهم لان ادعهم من قبل العار به والمساله مسوطه في الصاوى للمهديه لاجتماع الشئ العاصم هي  
 الدار الصبره والله تعالى أعلم وهذا السؤال ورد من عارى في او اخر شعاع سنة ١٣٧٥ سئلت  
 عنى له حائط ماثل على طريق المسلمين فانه جاءه قولا له اهدم حائطك فانه ماثل واشهدوا عليه فتراحى  
 في هدمه حتى سقط على اناس وادشاه فانه ما هلى بعض والحاله هذه فالكواب نعم يصح ما يني به  
 بعد الاشهاد والراعى قال الكسوى وادامال الحائط الى طريق المسلمين فطوبى صاحبها - هدمه واشهد  
 عليه في بعضه في مدة يقدر على قصه حتى سقط من ماله من من أو مال اه معربا للهداه  
 والاشهاد يكون من كل أحد مسلم كل أو دية أو صبا ما دوا وعد اما دونها فادعهم وقال ارفع حائطك  
 فانه ماثل كراهه والاشهاد للشرع الا انكار ولو ذل يني لك أن تهدم يكون مشروضا لاشهاد والاشهاد  
 أن يقول اشهدوا انى تعقدت عليه في هدم حائطه هدمه اذا اشهدوا في بعضه بعض وان كان ثاب  
 العمل وان لم يدم لا يصح لانه لم يقصر وان أهله الحاك بعد الاشهاد مدة فانه دم وان لم يقصر مدة الباحيل  
 بعض لان الحق ليس للحاكم ولا يعيد تأجيله فان أحسبه من أشهد ان كان مال الى طريق عام لا يصح  
 ما حذر وان انى دار انسان واشهد مالك يصح أخيره فادع في البريكه والله تعالى أعلم سئلت  
 ما دوا في سكة عير ينفذه في هاتين دارين ما في هذه السكة وطهرها لشارع أراد صاحب الدارين يهدم  
 حائطه داره ويعمل السكة فانه هلى له ذلك بدون رصا أصحاب السكة غير البائدة فالكواب انه ليس له  
 ذلك بدون رصا هم قال في الحاشية ورجل له دار في سكة غير باذنه له ما في هذه السكة وطهر هذه الدارين  
 سكة ما دعه أراد أن يهدم حائط داره ويحعمل السكة فانه ليس له ذلك نصرا ان أصحاب السكة اه والله  
 تعالى أعلم سئلت عن رجل له دار يفتحها في سكة غير باذنه اشترى يحطها دارا طهرها هذه السكة  
 ونام في سكة أخرى فارد أن يفتح هذه الدار الى اشترى لها ما من ملك السكة بدون رصا أصحابها هل يمكن  
 من ذلك فالكواب لا يمكن من ذلك الا رصا هم فاده الكسوى بقلاص وصول العمادى والله تعالى أعلم

مطلب حدار بن اثنين أراد  
 أحدهما أن يني عليه معرفة  
 ليس له ذلك الا رصا  
 الشريك  
 مطلب أراد احداث  
 طاحوبه من دور فادع الخ  
 مطلب أحدث باب في رفاق  
 عير ما دعه  
 مطلب له حائط ماثل على  
 طريق المسلمين الخ  
 مطلب له دار في سكة  
 غير باذنه أراد هدم ما ينيه  
 وجهى السكة فاده ليس له  
 ذلك  
 مطلب له دار ما في سكة  
 غير باذنه اشترى يحطها دارا  
 ما يني في هذه السكة أراد  
 فتح باب لها من جميع من ذلك

مطلب له باب في سكة غير  
بافته أعليه وما عاها الخ  
مطلب أهل سكة غير بافته  
أرادوا تصيب على رأس  
السكة ليس لهم ذلك

مطلب حصر ثرائي طريق  
العامة الخ

مطلب طريق غير باء أراد  
أهلها فاعلم ليس لهم ذلك

مطلب بي عرفة بلصق عرفه  
حاره فامسح بها الصوة  
لحاره معه

مطلب في غير البائد لا يجوز  
له الاحداث أصراً ولا

سئلت ما قولكم في رجل له دار لها باب في سكة غير بافته فاعلمه وفتح لها ما من سكة أخرى ثم راع  
الذو دار أراد المشتري أن يبيعها في السكة العير البافته هل له ذلك فالحواب ان ابن أقر أهل  
السكة بذلك الباب وله بيعه كما نفعه لصاحبه مقامه فأدعى في جامع الأصول والله تعالى أعلم سئلت  
ما قولكم في أهل سكة غير بافته أرادوا تصيب على رأس السكة وسدوها وعلاقتها حتى شأوا هل  
يكون ذلك فالحواب انهم لا يعلكون ذلك لان مثل هذه السكة ولو كانت ملكا طاهر النكر للعامة فيها  
وعلى وهو انه اذا رجع الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يحبسوا الزحام كذا في جامع  
المصول والله تعالى أعلم سئلت عن حصر ثرائي طريق العامة بدون أدنى الامام فامر أهل  
الحل فاعلموا في جعل فوقع فيها رجل باب فهل عليه دفعه لما ملكه فالحواب ان هذا السؤال ودرع  
لحامد أبدي فاجاب عنه بقوله حيث حصر الثرائي كورة في طريق العامة بدون أدنى الامام يصح فيه  
الحل لما ملكه في الذو للحار من باب ما عرفت الرجل في الطريق كما يدي العامة له وحصر ثرائي طريق  
أو وضع حجر أو رأيا أو طية انطب على انسان لا يمسح فان لم يمسح به أي واحد من المدكورات فمعه صحت في  
ماله ان لم يمسح بالامام فان أدنى الامام في ذلك أو باب واقع في طريق حرة أو عطشا أو أعما أو أصهار  
به معنى خلاصه خلافاً لحمد اه احصر ثرائي طريق مكة أو غيره من الصافي غير مبرر للناس فوقع انسان  
لا يصح بحسب الامصار وهذا عرف أن للدارد الطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المتأخر  
والصغرى لا يملك المدول عنه في الامصار عا لادون الصغرى رثن الماء على طريق فمطت به دلة  
أو أدى بصيرود في الآدمي اعما صحت ادا رثن كل الطريق أمر الاحصر والسفاه بالرش رثن الماء  
ذلك الأمر صحت الأمر دون الرش والحل من ادا رثن صحت كيعا كان اه كلام الحامدة والله تعالى  
أعلم سئلت عن طريق غير باء أراد أهلها أن يبيعوها بينهم فهل ليس لهم ذلك فالحواب نعم  
ليس لهم ذلك ولأوحيه رجه الله تعالى في سكة غير بافته ليس لأحدها أن يبيعوها وان اجمعوا على  
ذلك ولا أن يقتسموها بينهم لان الطريق لا يعطى اذا كثر فيه الناس كل لهم أن يدخلوها هذه السكة  
حتى يحبسوا الزحام وليس لهم أن يدخلوها في دورهم ولعالمهم المروور قطع السكة إلى ليس فيها مقعد ليس  
لأحد من في تلك السكة أن يحميها من الركب الماء وان اجمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم  
وعالمهم أن يتركوها ويخلصوا أودعه في المقع فلا على البراة والعما ديه والله تعالى أعلم سئلت  
عن رجل بي في داره عرفة ملاسعه لعرفه حاره فاستد ذلك طاقاب حاره وامتنع عن عرفة الحار الصوة  
بالكلية وهل له معه من ذلك حيث أصرت مصر رأينا فالحواب نعم له معه من ذلك والحالة هذه كما  
أجاب بذلك في الحامدة ولوهما أعنى صدا الصوما للكلية من السر الراد والصوى على معه كما في الصر  
والسور وخواتي الاشاه للسيد الجوى وهل بعد هذا فان صدا الصوما للكلية بان يجمع من تلاوة القرآن  
الظم والكلية صر فاحش فجمع مع كآبى بذلك الحق أو السعد قل المصح اذا كان به شربان فصلا  
صوة احدها بالكلية مع امكان الاماع بالآخر لا مع والطاهر أن صوة الباب لا يتبرلانه فديصطار  
الى علمه لرد وعوجه والطاهر ان الشباك كلاب اه يجردها أيضا ان الساحة اذا كانت مجلس النساء  
والكوة تشرف عليها ثم صاحبا سدا حوا عليه الصوى اه والله تعالى أعلم سئلت في طريق  
حاص غير باء أحدث فيه بعض أخته ساء وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون  
أدنى النافذ وما أحدثه فيه من فالحواب نعم ليس له التصرف فيه والحالة هذه ويستثنى ما أحدثه  
فيه قال في للدار الحار وفي غير البائه لا يجوز أن يتصرف ما عدا ما أطلق أصرتهم أم لا لانه كلال الحاص  
هم اه قال ابن سادس مانعه الحديث للامام بقصه اه والله تعالى أعلم سئلت ما نزلكم من حكم

مطلب أراد أحداث تنور  
بين دكاكين الخ  
مطلب ليس لهم منعه من  
جعل داره بستانا  
مطلب له شجرة عالية اذا  
صعد ها انكشف بيت جاره  
يلزمه أن يجرهم اذا أراد  
الصعود اليها  
مطلب أراد أن يطين حائطه  
من يلى الجار الخ  
مطلب ليس لذى السفلى  
ضرب يند في الجدار بلا  
رضاء لذى العلو  
مطلب فيمن خرج حديث  
لا ضرر ولا ضرار وفي بيان  
معناه  
مطلب له أرض ليس لها  
حق في الماء أراد أن يسقيها  
من نصيبه من الماء ليس  
له ذلك  
مطلب انهم سفل لا يجبر  
صاحبه على اعادته  
مطلب يجوز الجالس في  
الطريق للبيع والنماء  
ان لم يضرب  
مطلب يمنع الذى من السكنى  
بين المسلمين  
مطلب تسد الكوة الكاشفة  
على الحرم ولو قد عتق  
مطلب لا يمنع الجار من بناء  
حائطه بل على حائط الجار الآخر

الله تعالى في رجل أراد أن يفتح تنورا بين دكاكين أهله يبيعون الكتان وسائر الاقمشة والخن يشترهم  
ويشد اغشيتهم هل لهم منعه من ذلك فاجواب أن لهم منعه والحال هذه قال في البرازية تعلق  
الخناني أراد أن نصب تنورا في وسط البرازية ويضربهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى اه والله  
تعالى أعلم **سئل** عن صاحب دار أراد أن يجعل داره بستانا هل الجيران منعه فاجواب  
ليس لهم منعه ان كانت الارض صلبة لا يمتد الى جدار الجيران ضرره وان كانت رخوة فله منعه اه  
من البرازية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل له شجرة تحت اذاعه عليه الاجل أن يذرها ولا لاجل  
أن يبنى عمارات تكشف على عورت الجيران كيف الحكم في ذلك فاجواب أنما أراد أن يراها  
يجزئهم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم كافي الخلاصة والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم فيمن  
كان ظهر داره في وسط دار جاره وأراد أن يريح افنته الجار هل له حق المنع فاجواب من الخلاصة  
وهذا انه رجل له حائط ووجهه في دار ورجل فاراد أن يطين حائطه ولا سبل الى ذلك الا يدخل دار جاره  
وصاحبه منعه من الدخول أو أنهم لم يخطئوا وقع الطين في دار جاره فاراد أن يدخل ويمل الطين فنه  
صاحب الدار أوله يجرى ماله في دار جاره فالردحفره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا يدخل داره وهو بمنعه  
يقال لصاحب الدار اما أن تتركه حتى يدخل ويصنع ولما أن تصلحه بمالك صكذروى عن محمود به أخذ  
النفية أو لوليت اه والله تعالى أعلم **سئل** عن ذي سفلى عليه علو أراد أن يضرب يند في سفله هل  
له ذلك بلا رضاء صاحب العلو فاجواب ليس له ذلك بدون رضا صاحب العلو كافي التوير من شئ  
الفضاء والله تعالى أعلم **سئل** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من خرج من أهل  
الحديث وما مضى في فاجبت به بأنه أخرجه عالم المدينة الامام مالك رحمه الله تعالى وفسر وانه لا يضرب  
الرجل انما ابتداء لاخره كانه قد في النتيجة عن الاشياء ومحصله أن الضرر من واحد والضرر من اثنين  
والضرر في الجزء هو أن يمتد الى الجار عن قدر حقه في القصص وغيرها كافي الرد والله تعالى أعلم  
**سئل** عن رجل له حصة في بئر يسقى منها أرضه وله أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر أراد  
أن يسقيها منها فهل له ذلك فاجواب ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشركاء يسوق  
شربه الى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شرب لانه اذا تقدم الفهد يستدل به على أنه حقه اه والله  
تعالى أعلم **سئل** ما قولكم أهل العلم رجم الله تعالى في ذي سفلى انهم هل يجبر على اعادته لاجل  
تنفيع ذي العلو فاجواب أنه لا يجبر على ذلك ويقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن  
تبنى السفلى بنفسك لو شئت فلا يشاء له أن يمنع ذال السفلى حتى يذوى له قيمة البناء فأفاده في جامع القصولين  
يتى به صاحب النتيجة هذا اذا لم يمتد نفسه فان هدم صاحب السفلى سفله فله يجبر على اعادته له تذييه  
الى ذلك في الحامدية والله تعالى أعلم **سئل** هل يجوز الجالس في طريق العامة للبيع  
ثمراء فاجواب أنه يجوز ان لم يكن فيه ضرر فان كان فلا يجوز في الدار المختار مانعه والقعود في  
الربق اسع وشرب يجوز ان لم يضرب بأحد الا لا اه **سئل** هل يمنع أهل الذمة من السكنى بين  
المسلمين في فاجبت به نعم يمنع من السكنى بينهم ويسكنون منع من عن المسلمين كذلك فتاوى قارى  
الحامدية وأتى على سؤال آخر بينهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجتمعون  
فيه كالكنيسة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل اذا كانت الكوة تنصرف على محل تساء الجيران يؤمر  
صاحبها بالغلق او لو كانت قديمة فاجواب نعم كافي الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحديث حيث  
كل الضررين وفي حوائش الجار الرمي على الضر لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر  
التي لوجودها هي ما اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير

نصحه عليه شأه لا يجمع من ذلك فالحواب أنه لا يجمع من ذلك كافي الحامدية عن الزارية  
 أعلم **سئلت** حيث وثق أن الكوفة المنسوبة على مفر النساء يحسد هاهنا ذلك ولو وصل بين  
 حائط الكوفة والمطر ق عام فالحواب نعم هذا الحكم لا فرق فيه بين الطريق الفاصل وغيره كافي  
 الحامدية وهذا العطاء الصوي على أن الكوفة حيث كانت المطر والموضع موضع النساء تستقل فرقتين  
 الطريق الفاصل وغيره كافي المصرا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حدار بين اثنين لم يدم  
 ولا حد هاتين وأحوال النساء أراد أن يسهل رأى الآخر فهل يجرى على النساء معه فالحواب أن كل  
 أصل الحدار يعمل الصفة بحيث يمكن كل واحد منهما أن يبي في نفسه سره لا يجوز إلا في على النساء وإن  
 كان أصل الحائط لا يعمل الصفة على هذا الوجه فهو إلا في النساء كذا في الحاية ومثله في العصور  
 قال في الحامدية وهذا الصل لم يذكره غير فاصحان وهو حسن حقا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 الحامدية عن العمادية دار بين رجلين اتفعاها وقال أحدهما سي حائطها حارسا وليس على الآخر  
 احاسه وإن كان أحدهما يذرى صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للعماسي أن يأمر به  
 نه حائط بهما ويخرج كل منهما من الصفة بحسبه يعمله القاضي اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** في سكة غير باهه أراد أهلها بيعها أو هبتها فهل ليس لهم ذلك فالحواب نعم ليس لهم  
 ذلك في جامع العصولي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة لا يسلط لبيعها أو هبتها ولو أوقفوا عليه  
 ولا أن يفتتوها فيبيعها منهم الطريق الأعظم إذا كثروه الناس كلهم أن يبدلوا هذه السكة حتى يصف  
 الرعام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فع لداره ما في السارح الماقدور أدب من حبرانه سبعة غير  
 وحده شرعى فهل ليس له ذلك فالحواب نعم ليس له سدة والحالة هذه والمسألة في الخبرية ونقل  
 سدها عن الصر وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دار بها حائط جاراه هو سطوحها  
 والحار به من قديم الزمان النوم عليه في زمن الصبيغ وبشر النيات وبشر ما يحتاج لشرف في  
 الشمس من طماطم وبلغ وكسكس ويحول ذلك أراد صاحب الدار أن يبعه من ذلك إلا أنه لا يذوعه  
 معه والحالة هذه فالحواب نعم وقد رجع إلى حامد أمدى سؤال مثل هذا فأجاب عنه وهذا نص السؤال  
 والحواب قال رحمه الله تعالى سئل فيما إذا كان يريد بيع داره شرعى فهل يجوز له أن يبيعها  
 ببيع من عمره من قديم الزمان وإلى الآن ويريد أن يبيع مكانا للشرقة طهقه ويبيع عمره من  
 بذلك بدون إذن من عمره ولا وحده شرعى فهل ليس له ذلك وينبغي التقديم على قدمه (الحواب) نعم  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له كيف بعضه على حائطه وبعضه على حائطه من قديم الزمان  
 أراد الحار الآن يبعه من أمانته الكسيف في موضعه القديم راعا أنه يصير حائطه فهل لا يمكن من  
 ذلك وينبغي التقديم على ما كان فالحواب ان رجع إلى حامد أمدى سؤال هذه صورته (سئل) فيما إذا كان  
 يريد بيعه كيف قديم راعا كسيف على حائطه وعلى سطح حائطه وهو ومن دله من ملاك العلوة مرفوف في  
 الكسيف على الوحدة المذكورة من قديم الزمان إلى الآن لا معارض ويريد الحار الآن أن يطلعه رجع  
 الكسيف مع لاد أنه يبيع على الحائط ويحصل له أدية من ذلك فهل ليس له التار ذلك وينبغي التقديم على  
 قدمه (الحواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاب كان صادعا عند حائك وإلى الآن مفرق  
 وراثة يكون معلما وأهل السوق يريدون معه حسد أمهم له فهل لا يمكن من معه والحالة هذه  
 فالحواب لهم لا يمكن من معه كافي الفتاوى الحامدية من شى القضاء والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن له حراره أعنى بالوعة تحرق في بسان حاره أراد حاره معه من ذلك والحال أن أمدى لا يدرى من  
 أنشت فالحواب أن التقديم يبقى على ما كان فاس التار معه من ذلك كافي الحامدية والله تعالى أعلم

مطلب حدار بين اثنين  
 لهدم الخ

مطلب ليس لأهل السكة  
 غير البادع بيعها ولا هبتها

مطلب لا يجمع من مخرجات  
 في الشارع الماقد

مطلب رجل له دار بها حائط  
 محل جاراه هو سطوحها لا يجمع  
 به من قديم أراد الحار بيعه  
 من الأساع ليس له ذلك

مطلب له كيف بعضه على  
 حائطه وبعضه على حائط  
 حاره من القديم الخ

مطلب حائك أراد أن يكون  
 معلما وأهل السوق يريدون  
 معه الخ

مطلب له بالوعة في بستان  
 جاراه بقي كما كانت

مطلب ليس الحبر ان معه  
من نفع شأبك على الشارع

سئلت في أراد أن يعق في دار شأبك على الشارع العام غير كشعة على محل حريم الحبر ان على  
ليس الحبر ان معه من نفعها فاجواب ليس لهم معه ما حيث كل الامر كذلك والمسألة في كثير  
من معتبرات المذهب والله تعالى اعلم

### كتاب المحظر والاباحه

مطلب ما نسب لابي حنيفة  
من حواري ليس الحبر ان على  
ياشر الجسد لأصل له ولا  
يعني به

سئل في المحقق الرمي فيما ينسب الى الامام الاعظم أبي حنيفة الامان من حواري ليس الحبر ان على  
ياشر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز العمل به (فاجاب عاصمه) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى وان نقل عن رهاص صاحب المحيط بعد قال خمس الآثمة للحواشي الصريح ان الكل حرام يعني الذي  
عس الحسة والذي لا يسه قال في الحواشي الراهدي قال يعني أستاذة بديع وهذا يعني حواري ليس الحبر  
الذي لا ينسب الجسد حصة عظميه في موضع عنه البولي ولكن طلبت هداي أبي حنيفة في كثير من  
الكتب ولم أحذ سوى هداي يعني ما نقل عن رهاص صاحب المحيط اهـ فالجواب انه مخالف لما في المصنوع  
الموصوف لمقل المذهب ولا يجوز العمل ولا الفتوى به لمخالفة لطاهر المذهب اهـ وفي السور يحرم  
النس الحبر رولو تعالى على المذهب أو في الحبر على الرجل لا المرأة الا ذرأه أربع أصابع معصومه وكذا

مطلب العلم في العمامة

المسرح يذهب محل اذا كان هذا المقدار والا اهـ قال شارحه في المحتى العلم في العمامة في موضعين  
أولاً كثر تجمع وقيل لا يويه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب خمسة قدور ثلاث  
أصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا يكره يويه بكرة الحبة المكعوفة بالحبر اهـ قل بحسبه ابن عابدين  
هذه غير ما عليه العمامة فانه ينقل في الهداية عن الذخيرة أن ليس المكعوف بالحبر مطلق عسامة  
القباء وفي التبيين أسماء أهل أحر حجة طيالة علم السعة شرم من دباح كسر وان يورحاه  
مكعوفان به فقالت هذه حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبسه او كانت عداثة رضي الله تعالى  
عنها فلما صحت عائشة رضي الله تعالى عنها نصبت الى قصع يلبسها الخريش فيسبش في بارواه اجد ومسلم  
ولم يذكر لفظة الشبر اهـ وفي الهداية وعنه عليه السلام انه كان يلبس حكة مكعوفة بالحبر اهـ وفي  
العاموس لك الثوب كما حاط حاشيته وهو الحياطة الثانية بعد الشل وفيه لسة القميص بيقفه اهـ والله

مطلب يجوز زينة السن  
سئل عن الذهب

تعالى اعلم سئلت عن تزكيت سبه فسد هاتسلا من الذهب هل يجوز في حاجتكم نعم يجوز  
شدة هذا الذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قال في الحاشية ولا يشترط الا قصصة أي من تزكيت سبه  
يشدها العصة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب سقله صاحب الدرر وأبي يعني بقصة المتأوى والله

مطلب في جوار احراق  
صورة حادو التي تظهر في

تعالى اعلم سئلت من بعض أهالي الرومي عما يقع في الادهم من محي صورة الميت بعد دونه  
امر له الذي مات جسه أو ابعده من المارل وتذاته بقوله يا بلال يا بلال وتحو به أهل المنزل وحي في أثرهم  
ورعا يكون مستورا انكسبه فيموت من سبه بعض الناس ونهى تلك الصورة عندهم جادو قال ومن  
سادة بلادهم اسهم بمشوق فذلك الميت وتحو به بالمارأو يلقون عليه الحبر فادناوا ذلك ابدعت  
عسهم تلك الصورة ولا تندفع الا بذلك هل يجوز هذا الصنيع في حاجتكم نعم يأتي لم أردك في الكتب

مطلب في جوار احراق  
صورة حادو التي تظهر في  
بعض الاماكن وهي مسألة  
عربية

الفقهية التي يندى ثم وقعت في يدي بمحمة من بيعة المتأوى رأيت فيها أن العلامة أبا السعود رحمه الله  
تعالى سئل عن ذلك وعن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأ من صاحب تلك الصورة أو احراقه هل يجوز  
العمل بتلك الفتوى فاجاب رحمه الله تعالى ما من هذه الواقعة بخصوصها لم ترق في معتبرات الكتب الفقهية  
لكن يؤخذ ذلك من القاعدة الأصولية وهي أنه يشتمل الصور الخاص لدفع الصور العام ومن القاعدة  
الأخرى وهي اذا تعارضت معسدتان ارتكب أحدهما صرر اهذه الجوار اسمنى على هاب القاعدتين

ولما سمعنا قوله اه والله تعالى اعلم سئلت عن حصاء الا دعى هل يجوز فالحق ان له لا حرج  
 قال في شرح المنى ويحرم حصاء الا دعى بخلاف حصاء غيره لولمعه والاخرام كحصاء القرس اه والله  
 تعالى اعلم سئلت عن ترك الاطعام والشارب والشارب هل هو مطلوب شرعا  
 فالحق ان لم قال في المحيط ذكر ان عمر الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب ان وروى الاطعام في  
 ارض القنطرة فاعلم سلاح وهذا مندوب اليه للحق في دار الحرب وان كان بعض الاطعام من الضرورة لانه  
 اذا سقط السلاح من يده وترجمه العدو رعايتكم دمه بالاطعام وهو بطريق الشارب فانه  
 في العار في دار الحرب فورد الشارب مندوب اليه فيكون اهدى في عين العدو فاذه في الذرور والله تعالى  
 اعلم سئلت عما اعاده المأمور في رما من يلحق الصبيان ويحتملهم لدفع ضرر والده المعروف  
 بالحديث هل هو حار شرعا فالحق ان نعم هو حار شرعا في ما سوى المصلحة العامة هل يكون امره  
 التكرهية ومهما يخالو امر بذلك من لا بالسلطان ابداه الله تعالى لاجل المصلحة العامة هل يكون امره  
 مشروعا فالحق ان نعم يكون مشروعا اه والله تعالى اعلم سئلت عن اعداد القراءة لحلب الذراريهم  
 والسؤال هل يجوز معه من ذلك فالحق ان نعم قال في المسألة ولا يخفى العار في من قرأه الا اذا عرفت  
 انه بعد السؤال بمراته اه والله تعالى اعلم سئلت عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يزال طائفة من  
 امتي الحديث هل معناه ان تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص او يكون في امكانه مقفلة  
 فالحق ان نعم هذه الطائفة لا يختص برمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الحلالين ما نصه  
 وعن معناه انه قال وهو يحيط بمقدور الله صلى الله عليه وسلم بقول لا زال من امتي ائمة فائمه  
 بامر الله لا يصيرهم من حذمهم ولا من حالهم حتى يأتي امر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا يختص  
 برمان دون رمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل مكان وفي كل زمان فالاسلام دائما يعاين ولا يهمل عليه  
 وان كثرت الصنائع وهل الشرف ولا غيرهم ولا صولة لهم وفي هذا إشارة لهذه الامة المحمدية بان الاسلام في  
 علو وشرى وأهمه كذلك الى قرب يوم القيامة حتى تقوم جله القرآن والعلوم وبرخ القرآن من  
 المصاحم وثاني الزمخالا هجوت كل من كان في ما ه متقال فده من الايمان ولا يكون هذا الا بعد ودة  
 عسى عليه السلام فاذا ذلك الصاوي في حواشيه الحلالين في قوله تعالى ومن طاعنا ائمة به دون الحق  
 وبه يعدلون قال الحلالين هم ائمة محمد صلى الله عليه وسلم كما في الحديث اه فيقول في وعما ينبغي اليه  
 عليه ما به عليه بعض اذ كمال المناجر من حيث قال وليس حديثه الاسلام عن يما وسعد وكانا للمعنى  
 الذي يدور على المسئلة حيا من دل معناه انه كما في الثمان وعزائب وحواري با حيد بالالاس وبدهش  
 الانصار من حرق عاده وقوه ونبل وبهم من سره الذين واخذه في امضاء وامر الله تعالى سيكون  
 حاتم كذلك اه فيقول في ولعل هذا في هذه الوجة اشارة الى ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من  
 النصر والظهور وتعام الظهور والله تعالى اعلم سئلت عن ارسال طرف العمامة من الكسبي  
 ما حكمه فالحق ان نعم حكمه الدين قال في الخلاصة والمتن ارسال طرف العمامة من كسبه الى  
 وسط الظهور اه والله تعالى اعلم سئلت عن المصلحة في يوم العيد والجمعة ما حكمهما فالحق ان  
 ان حكمهما الا استحتم قال صلى الله عليه وسلم من صاح احاه المسلم وحرك دبه باثرت دنوه اه من المذاهب  
 وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن ابي دلو وعن البراء اذ اتى النبي الميمان فصاحوا جدد الله  
 واستعراعرهما وروى ايضا في عمن الحكيم عن عمرو رضي الله تعالى عنه اذ اتى النبي الميمان فسلم احدهما  
 على صاحبه كان احدهما الى الله احسب ما شرا لصاحبه واذا هذا في انزل الله عليهم ما مائة درجة للسادي  
 وسعد والصلح عشرة وفي شرح الميبي على المذاهب هل النبي صلى الله عليه وسلم المأمور اذ اتى المؤمنين

مطلب لا يحسد واحصاء  
 دعى  
 مطلب يجوز ترك الاطعام  
 والشارب بلاه في دار  
 الحرب

مطلب في حصار بلع  
 الصبيان من المخدم من  
 من من الحديث  
 مطلب لا يجمع العار في من  
 المرأة اذا اعدت السؤال  
 بها  
 مطلب في بيان معصية  
 الحديث وهي لا يزال طائفة  
 من امتي الحديث

مطلب في ما ينبغي اليه  
 عليه

مطلب في ارسال طرف  
 العمامة مندوب  
 مطلب في الصلحة يوم العيد



وسلم عليه وأخذ فيه فصار خطايعا كما تيسر ورق التجرد والبطاني واليهي كذا في الرد  
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قراءة مولده الشريف صلى الله عليه وسلم واحتجاج الناس بذلك فخر  
 بقدمه واستشار أعيانه ما حكمها **فالجواب** أن قراءة المولود على الوجه المشرع مباحة شرعا  
 لا شتم لها على تعظيمه وأطهر علامات بيوتة وهو في شرح المعاني على الجامع الصغير الحديث أن عمل  
 المولود الشريف المسمى بالصواب آمنه البدع الحسنة المندوبة اندلاع المسكرات شرعا وقال على  
 القاري رحمه الله تعالى وعمل المولود بقراءة القرآن والانشاد للدا مع السوية وأطعام الطعام والصدقات  
 أمر حسن يشاقق فعله الثواب الجزيل بقصد الجليل وإن كان عمل المولود كور لم ينقل عن السلف  
 الصالح في القرون الثلاثة الماضية ولما حدث بعده هذا بدعة حسنة عند من حقق العلم وأتقنه ثم  
 لارال أهل الاسلام في سائر الأقطار والملاطع طعام يحتفلون في مولده صلى الله عليه وسلم بقله في حجة  
 الغاوي والله تعالى أعلم **سئلت** عن الفرائض محل فيه الوفاء ما حكمه **فالجواب** ما في الفتاوى  
 الطهيرة وهذا نصه وذكر الطحاوي في مشكل الآثار حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه  
 عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا وقع هذا الرجل في الرضا والرضا هو ما وقع وأنت وما لا يخرج جوا  
 منها والرضا العذاب والمراد بالوفاء وتأويله أنه إذا كان حاله لو دخل وإن لم يبق به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله  
 ولو خرج فمما وقع عنده أنه يخرج روحه ولا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده فأما إذا كان بمأمن كل شيء  
 وقد روي الله تعالى وأنه لا يصيبه إلا ما كتب الله تعالى له ولا بأس ما يدخل ويخرج اه والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز أن يتم للسلم الكافر القرآن **فالجواب** نعم يجوز له ذلك وهما أن يسلم قال  
 العلامة الأقروى إذا قل الكافر يسلم على القرآن فلا بأس ما يسلمه ويقومه في الدين لكن لا بأس  
 المصنف وإن اغتسل ثم سله لا بأس به اه معر يلحظ في اللصين وقال أيضا عاريا بالراية وتعلم اليوم  
 المعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقبل في تأويل قوله تعالى ويجعلها رجا  
 للشياطين جعلنا اليوم سببا لكذب المحسن أطلق اسم الشيطان على الجحيم وسعى هذا به رجاس من رجم  
 بالعب اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام **فالجواب** ما في البرلية  
 من قوله رؤيته سبحانه وتعالى في المنام يجوزها رك الاسلام الصغار وكثير من التصوف وأكثروا مشايخ  
 سمرقند ومحققو مشايخ حوزة لم يجوزوها والذات في المنام حيل ومثال والله تعالى منزعه عنه وقد أطل  
 سيدي عبد الوهاب الشعراني الكلام في ذلك وبسطه في الوافي والجواهر والله تعالى أعلم  
**سئلت** هل يجوز قتل الكلب الألهي **فالجواب** لا يجوز قتله إذا لم يؤذ أحدًا قال في الدر المختار من  
 جمليات المع ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب الألهي آدم يؤذوا لا يضر قتل الكلاب ممسوخ كأي الضعيف إذا  
 لم يضر اه وكتب عليه ابن عابد ما نصه قوله أي إذا لم تضر تقبيل للسمع ذكره في الهراخذ اعني الملقط  
 إذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت بآهائها أمر أربابها بقتلها فان أوقع الأمر إلى القاضي حتى يأمر  
 بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة إذا كان زوجها يأنها بالمال الحرام كالمصوب هل  
 يبيعها أكله **فالجواب** أنها يجوز لها أكله قال الأقروى اشتري الزوج طعاما وكسوة من مال  
 خبيث جاز للمرأة الأكل واللبس والتمتع على الروح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ألقى دجاجة  
 مذبوحة لم تشق بطنها في الماء حال غليته لاجل تصديدها هل تجس **فالجواب** نعم تجس ولكن  
 نمسل بالماء ثلاث مرات تطهره كأي الأقروى عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عما  
 شاع من لب القمار بالجزو والوراء والبض أيام العيد هل لا يجوز **فالجواب** نعم لا يجوز كما أتى به  
 في الهبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيبة الذي هل تجرم **فالجواب** نعم تجرم قال في حجة

مطلب في حكم قراءة المولود  
 الشريف

على الوجه المشرع

مطلب في حكم الفرائض  
 الوفاء

مطلب في جواز تعليم المسلم  
 الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته  
 تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب  
 الألهية

مطلب في زوجة يأنها  
 زوجها بالمال الحرام

مطلب ألقى دجاجة مذبوحة  
 في الماء مال غداه

مطلب في تحريم لعب القمار  
 بالجزو والوراء والبض أيام  
 العيد وكذا غيرها

مطلب غيبة الذي حرام

الفتاوى ملائح فتح العدير فحرم غشة الذي كما يحرم عيبة المسلم فصلا عما يبعده السمها من شتم في الاسوان طمبا وعدوا ما اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز وسد الخرب وادرائه فالحجاب ماقى السور وهدد العطله ويجوز وسده وانتر لشره اذ العلاء واللوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في المواهب (فاب) فليحفظ هذا الكتمه خلاف المشهور اه قال في الشرح لاله فلب هذا الصحيح خلاف ما عليه المون المعبره المشهوره والشروح اه يعني الصحيح التحريم والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز التخم بماء الفصه وهل يوضع في حصر اليد اليمنى او اليسرى فوافقت بمسئول الاول انه يجوز قال الرباعي وقد وردت آثار في جوار التخم بالفصه وكان لليمنى صلى الله عليه وسلم عام منه وكان يده الكريمة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يده اليمنى بكر صلى الله تعالى عنه الى ان توفي ثم في يده اليمنى صلى الله تعالى عنه الى ان وقع من يده في المنزاع فبق ما لا يعطى في طاهم بحده ووقع الخلاء فيما بينهم والشوش من ذلك الوقت الى ان استشهد صلى الله تعالى عنه (وعى السؤال الثاني) انه يجوز وضعه في حصر اليمنى واليسرى وذكر العلامة ابن النجاشي ان والده أشده قوله تخم كيف شئت ولا يمانى \* بحصر يمينك اليسرى أو الشمال سوى خروصه أو وحيد \* أو الذهب الحرام على الرجال وإن أحببت ما حمل فاعشيه \* وباسم الله ذلك حتى الحلال

مطلب محل توسد الخرب وادرائه واللوم عليه

مطلب يجوز التخم بماء الفصه

مطلب يجوز وضع الحاتم في حصر اليمنى واليسرى

قال ابن عابدس بعد كلام والحاصل ان التخم بالفصه حلال للرجال الحداث وبالذهب والحديد والصم حرام علىهم بالحديث وما خرب حلال على اختيار خمس الاثمة وقاصحيان أحداهن قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله لأن محل المعيق لما نعتهم مانت حل سائر الاثام لعدم الفرق بين خروصه وخروصه على اختيار صاحب الهداية والكافي أحداهن عبارة الجامع الصغير المحمله لأن يكون الصغير فيها اما الاصل الى الذهب ولا يتبع ما بين للأحاديث من المساواة اه وهو من كلام ملاحسرو (هنا) ولا يراد تمام الفصه على مثقال كما في الدر المختار وحواشيه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكم في وضع السور على بعض اصحاب القصور فوافقت بمسئول في رد المختار وهذا من كره بعض المعاهد وضع السور واه على قور الصالحين والاولياء في مساوي الخة وتركه السور على القصور اه ولكن نحن نقول الآن ان قصده العظم في عيون العامة حتى لا يحتقر واصحاب القصور ولعل الادب والخشوع للعالمين الزاير وهو جائز لان الاعمال بالسياسوان كان مدعة وهو ككثرة وسد طواف الوداع برجع الله تعالى به يجوز من السجدة لادلا لليت حتى قل في مباح السالكين انه ليس بوسعة مربية ولا أثر محكي واهلها أجماعا اه كذا في كشف المور عن اصحاب القصور فلا ستادعده العلى العامة قدس سره اه كلا الرد (اول) ولا يبيح ما حصل لكثير من العوام بسبب عظم قور الاولياء وارجاء السور عليهم ام الصه العظيم في اعتقادهم فاهم بمقدون في الاولياء المأثور مع الله تعالى حتى اهم تركوا البذر لله تعالى وقد مشروعه وأكثروا من البذر الاولياء والمقرب اليهم وتركوا الخلف بالله تعالى حتى صار عدهم كلفه ولا يتعاسرون على الخلفهم لاعتقادهم ان من خالف يولى حاشا نصرة في يده وماله وأولاده وهذا من الشرك والبيد بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الخة العامة من قوله صلى الله عليه وسلم من خلف الله فقد أشرك قال وجهه بعضهم على الحر والتعليل وليس كذلك فانه على طاهره حيث يجعلو معتقد فيهم لهم نصروهم في أيديهم وأموالهم حتى سمعت من بعض قصاص الزوم الموصوفين باله والصلاح أنه قال لو مكنت من هدم قبر الاولياء لخدمها باجها كما دمل عمل عمر بن الخطاب رضى عنه بالثجرة الى وقت تحتها البعة لما لعه أن قوميا نأروهم ايصا من عسدها فانه ذله اه

مطلب لا يجوز التخم بالذهب والحديد والصم

مطلب لا يراد حاتم الفصه على مثقال

مطلب في حكم وضع السور على القصور

مطلب في الخلف بغير الله تعالى

صرر الماتقهم اوفى الصبح عن ابن عمر ان النضره احييت قالوا والحكمة ان لا يحصل الاقتران بين المواقف  
 تحتها من الخبر فلو نقت لها من تعظيم الجهال لمسا حتى ربما اعتدوا وان لمسا قوة بهج أو صر كما شاهد  
 الا ان فيما هو دونها وذلك اشار ان عمر يقوله كان معاه خارجة من الله تعالى وروى ابن سعد باسناد صحيح  
 عن نافع ان عمر له ان قوما ياتون النضره ويصلون عندها فتعدهم ثم امر بقطعها واقطعت اه من  
 الخيل على اللخلائل وعما وقع من بعض الماتق من اعتقاد التأثير في الاولياء كتب حتى عموم اهل السنة  
 والجماعة الفرقة الزهابة رسائل عديدة في اثراكم حتى اسمهم يديرون عن عامعشر اهل السنة بالتركيب  
 وادانكموا او احدهم قالوا انتوا المشرق والمصبية العظيمة في فقهاء القرى فلم يروا بامرون العوام عند  
 توجه الخلف عليهم بالخلف بالوفى ويقولون ان وبه اطهار الحق فانظر كيف يتوسلون الى اطهار الحق  
 الذي يوصيهم الذين من اصوله ولا حول ولا قوة الا بالله تعالى والحمد للصغير لا ينكر ولا لالة الاولياء  
 وكراماتهم شفع الله تعالى هم وبأسرارهم ولكن احذر من اعتقادهم بقرور مع الله تعالى وبما وصل  
 الى ذلك من الخلف بغيره تعالى والله تعالى الموفق والله تعالى اعلم في سئلت عن ارتكب معصية فيها  
 الخلق عليه الحد في الدنيا هل يعاقب عليه في الآخرة فاجوب والله الموفق للصواب انه لا يعاقب  
 عليه في الآخرة قال الموروي في شرح مسلم الخليفة كفره بالعبودية التي حدثها وقد ساند ذلك صريحنا في  
 حديث عباد بن الصامت رضي الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئا من ذلك صرقت  
 بحق الدنيا فهو كعمارة ولا يعلم في هذا خلافا له وفي نسخة الفتاوى واعلم ان المسلم اذا احتاد اقتصص لا يجتد  
 ولا يقتصر في الآخرة لقوله عليه السلام من ادب ذبا هو قبيح الدنيا لا يعاقب في الآخرة اه والله  
 تعالى اعلم في سئلت هل تمت طاعة الخليفة نصره الله تعالى فاجوب ان من تمت طاعته قال في  
 انوار التنزيل ودلت الآية على ان طاعة اولى الامر واجبة اذا وافق الحق فاذا خالف العود ولا طاعة له  
 وان في الشهادة تنزيه من خالف امر السلطان ايد الله تعالى والله تعالى اعلم في سئلت عن يعلم  
 الناس الخليل الداطلة كاذرة لتبين المرأة من زوجها ويرى انه يعاقب في الجحيم عليه ويمنع من تعاقب  
 ذلك فاجوب ان من منع من ذلك قال في المعجم بغير معصية ما جاز وهو الذي يعلم العوام الخليل الباطلة  
 استعلم الارادة لتبين المرأة من زوجها ويرى انه يعاقب في الجحيم عليه ويمنع من تعاقب  
 الخلال اه والله تعالى اعلم في سئلت عن انتسب الى آل بيت السوء وليس هو منهم وليس عمامة  
 حصره اذ يقال انه سجد وشرف ما دنا به فاجوب انه يمنع من لبس العمامة الخضر او يغير رتبه را  
 شديدا ويحس حتى يظهر صلاحه افي بذلك في الشهادة ونقل عن معين الحكم ما نصه من انتسب الى آل  
 النبي عليه السلام بصر صرا وجميعا ويشهر ويحس طوبى لاحتى قطعه وتوشه فله استحقاق بحق  
 النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي دعوى الاحتصاص بطريقا مثل في فائدة لا يجوز نصب امامين في عصر  
 واحد خلافا لما رواه ولما ان الامام قالوا امامنا امير ومنكم امير فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه  
 لا يصلح سيعان في عهد واحد باقداؤه ولم يشكر واعليه فكان ذلك اجماعهم وتوعدت الامامة لانهين  
 على التعاقب كل الذي انما يحب خاتم فان ابي يقابل كما هو حكم الماعى فاده في البهجة والله تعالى اعلم  
 في سئلت عن صدور الملائكة لا دم عليه السلام هل كان تخيلا لا دم عليه السلام او كان عبادة لله  
 تعالى وآدم كالكعبة فاجوب والله تعالى الموفق للصواب ان العلماء احتلوا في ذلك قبل كان الله تعالى  
 والتوجه الى آدم للتميز بين كاستقبال الكعبة وقيل بل لا دم عليه السلام على وجه التخيلا والاكرام ثم  
 منع قوله عليه السلام لو امرت احد ان يسجد لاحد لا سمع له سمع في وجهها تنازع في ذلك قال في  
 نزيل الحرام والجميع الثاني ولم يكن عبادة بل بل تخيلا واكراما ولا امتنع منه ابليس وكان جازا في افعالهم

مطلب ارتكب ما اوجب  
 الحد فدل لا يعاقب عليه  
 في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة  
 الخليفة  
 مطلب يمنع الما جن  
 الذي يعلم الناس الخليل من  
 الفتوى

مطلب من انتسب الى بيت  
 النبوة كذا وانهم بعمامة  
 خضر لا يمنع من ذلك

مطلب لا يجوز نصب امامين  
 في عصر واحد

مطلب في صدور الملائكة  
 لا دم هل كان تخيلا

كان قصة يوسف عليه السلام قال آتوه صوراً لتريديه دليل على نصح الحكام الساسة أفاده ابن  
عابد بن رجة الله تعالى في تنبيهكم اعتاد بعض الناس يسيل أيدي العلماء والأتام والامتهات ووضع الحجة  
على التمدد في طلبها وهذا الوضع شبه بالسجود لغير الله تعالى في حى لاهل العلم بحمد الناس عنه وتسميهم  
لما فيه من شابه السجود حتى يحدروه ويحدروا عنه معهم والله الموفق في سئلت عما نزل عن  
بعض الاولياء من أن الولاية أفصل من السوء هل هو كلام صحيح وله معنى ملح فالحق أن كلام  
صحيح وله معنى ملح وهو معنى على أن الذي حجتين أحداً ما حجة الولاية التي هي باطن السوء وثانيها  
حجة السوء التي هي ظاهر الولاية فالتى يحجها الولاية بأحد المعين والى من الله تعالى وبحجة السوء  
تسلعه الخلق ولا تلتقي أن الوجه الذي إلى الخلق أشرف وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد أن حجة  
ولاية بنى أفضل من حجة سؤته وهو من حيث أنه أولى أفضل من حيث أنه بنى لأن ولاية بنى تابع أفضل  
من سؤته بنى متفرع حتى لزم أن يكون الولي أفضل من السلي كما يتوهم القاصرون فإن من سؤته الولاية  
حاصلة لا على وجه أكمل من ولاية الولي مع أمر رائد وهو من سؤته وكل بنى بنى وكل بنى بنى  
أفاده الديار بكرى في تاريخه الجيس والله تعالى أعلم في سئلت عن سبب تسمية الصلوة عمدة لما في بعض  
الآثار فالحق أن ما في السجود المذبح أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسم  
الإنسان تكوّن وجعله أصل لحوادث الأسماء الأصلية فصلت من جبر طيبة فصلت خلق من الحجة  
في أحد أدم عليه السلام وهي لما عمه وسماها الشرع لما عمه وشبهها بالأم من ولها أسرار رجيعة  
دون سائر المراتب وقد روي في البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال إن من الشجرة صخرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حتى توفى ما في موقع الناس في  
شجرة المادية وتوفى بنى أم الصلوة قال عبد الله فاستصيت فقالوا يا رسول الله أحسن ما فعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال عبد الله فحقت أبي عما وقع في معنى فقال لأن تكون  
فلم أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا أوله تعالى أعلم في سئلت عن دخول الكافر إلى مسجد  
هل يجوز أم لا فوجدنا في بعض النسخ وشروحه الدر المنثور وهذا الفصل وحله دخول الذي مسجد  
مطلعه أكرهه لك مطبقاً وكبره محمد والشافعي وأحمد في المسجد الحرام اه قال ابن عابد بنى ولو  
حسناً في الاشياء وفي المسجدين عن النجاسة في الدخول في النجاسة والكسبة وأما بكرة من  
حيث أنه يجمع الأشياء إلى من حيث أنه ليس له حق الدخول اه ونظره هل المستأمن ورسول أهل  
الحرب منه ومقصي استدلالهم على الجوار بارال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت في  
السجود حواره ويجوز اه من الطهطاوى اه كلام ابن عابد بنى والله تعالى أعلم في سئلت هل يجوز  
عبادة مني وقد في مسلم فحاشيتكم ثم تجوز عبادته في الدار المحترمة ومارعاً به بنى الذي لا جاع  
وفي عبادة الحموي قولاً وحار عبادة فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين اه وفي  
الهداية ومع أن النبي صلى الله عليه وسلم عبادهم ويصاحبه اه وقل ابن عابد بنى مائة وفي  
الروايد حارم ودي أو يحوسى ما أن ابنه أو قريب بنى أن يعز به ويقول أحلف الله تعالى عليّ أن أحرم  
منه وأصلحك وكل من معه أصحك الله تعالى بالسلام يعني وروك الإسلام وروك ولد اسماء اه ونقل  
أيضاً عن الملقط بكرة لله والاعتد به إلا أنه لا يبرح من أهل الباطل والشر لا يقتدر الصلوة لانه  
يعظم أمره بنى الناس ولو كل رجل لا يعرف داره ليلجع الظلم على نفسه من غير أن فلان بنى ثم قال  
رحم الله تعالى من العبادة المنكر وهذه أدامك تنقل على المريض فلا تمده فقد قيل بحالسة النقيض  
الدوم ولا تم قول على المريض ولا تحترك رأسك ولا تنقل ما علمت منك على هذه الحالة الشديدة بل هو على

مطلب في وضع الحجة على  
اليد بعد قبضها وأنه لا يدي  
مطلب في معنى قول بعض  
الأكابر الولاية أفضل من  
السوء

مطلب في وجه تسمية الصلوة  
عمدة

مطلب في دخول الذي  
إلى هذا ويكره لهم دخول  
الكنيسة

مطلب في عبادة الذي  
والصالح

المرض وطيب قلبه وقيل له أراك في خبر بناويل واذكر له ما يزيد نجاهه في درجة الله تعالى مشروبات من  
 الغنوب ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذي به الأناطلة وقيل له اذا دخلت عليه كيف تجدك هكذا نجاه  
 من السلف ولا تنقل له أوص فاته من أعمال الجاهل اه يجتبي اه طه طوى اه والله تعالى أعلم  
 ❖ سئلت عن التداوى بالحرام كالخمر هل يجوز فالجواب ان فيه خلافاً يجوز به بعضهم اذا لم يوجد  
 من الباع ما يقوم مقامه ومنهم من يفترون مطلقاً قال في التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والبنية  
 للتداوى اذا خيره طبيب مسلم ان شاء الله فيه ولم يجد من الباع ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يشغل  
 شفاؤك به فقهه وجهان وهل يجوز شرب القليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام  
 الترمذي اه قال في الدر المنثور: وقد نقله ما في الهابة واقره في المع وغيرها وقد مضى في الطهارة والرماع  
 ان المذهب خلافه اه نقله في الرد والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن بيع العنب عن يثغة خراهل  
 يجوز فالجواب قال في التنوير جاز بيع عصير عنب عن يث أنه يثغة خراهل ان المعصية لا تقوم بهينه  
 بل بعد تغييره وقيل بكرة لا عانته على المعصية اه مع زيادة من شرحه للعلاني قال ان عابدين قوله وجاز  
 أي عنده لا عندها وقوله يبيع عصير عنب أي معصوره المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه  
 بلا خلاف كما في القمط ان كان في بيع الخمر ان يبيع العنب على الخمر اه وفي شرح التنوير على صحيح  
 مسلم ان ذلك منهي عنه كبيع سلاح عن يقطع به الطريق اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت هل يجوز  
 التوسل الى الله تعالى بأوليائه في الدعاء كما في الدعاء كان يقول اللهم بمحبة عبد القادر وبجهاه ارحمني واغفر لي  
 فالجواب ان العلامة المناوي ذكر في حديث اللهم اني استأثر بأوجهك اليك بنبيك نبي الرحمة نافع الامن  
 العزيز عبد السلام انه ينبغي ان يكون مقصودا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا يقسم على الله بغيره وان  
 يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الزوية ولم يشكره أحد من السلف ولا الخلف  
 الا ابن تيمية فانتدع ما لم يقله عالم قبله اه قال في الرد نازع العلامة ان أمير حاج في دعوى الخصوصية  
 وأطال الكلام على ذلك فراجعه اه ونقل اللاني عن الشارحانية من لا يلتقي عن أي يوسف لا ينبغي  
 لاحد أن يدعو الله الابوه والدعاء المأذون فيه الماء وبه ما استفد من قوله تعالى والله الاستعانة المستسنى  
 فادعوه بها اه وعامة الناس اليوم على التوسل اليه تعالى بالانبياء عليهم السلام وبالاولياء والصلحاء والله  
 تعالى أعلم ❖ سئلت عن أكل الانثيين من نحو الشاة ما حكمه فالجواب ان حكمه الكراهة  
 الترتيبية كالنقذ والحيا والذكر والمرأة والمثانة فالسنة حكمها الكراهة الترتيبية في الراجح وقيل انها  
 حرام وقد تقدم هذه السنة ان وجهان بقوله

وفي غنبد والاثنتين مثانة ❖ حيا ذكره في المراجعة تدبر  
 كراهة تنزيه وقيل بحرمه ❖ لان الدم المسفوح معهما مقدر

والمثانة محل اجتماع البول في الجوف والحيا محل الفرج والجمع احية وقوله لان الدم المسفوح معهما مقدر  
 يعني ان وجه الحرمية ذكر الدم معهما في الروي عن مجاهد انه قال يكره رسول الله من الشاة قد كرم السبعة  
 والدم محرم بالقطعي والامام ابو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح روى ما سواه مكروها كذا  
 في شرح المنظومة للشيخ حسن الشربلاني والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن ذبي دعا انسانا على  
 لضائفة ذبل تجوز اجابته فالجواب نعم تجوز اجابته قال في الواقيات مسلم دعاه نصراني الى ضيافته  
 وليس بينهما مصادفة ولا لائحة غير ما بينهما من التجارة بل لان نفسه ضرا من البر وقد تدبنا  
 اليه في حق من لم يمتلئنا في الدين اه قال تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من  
 دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب القسطين ومعنى الاقسط اليهم الاحسان اليهم أي

مطلب في حكم التداوى  
 بالحرام

مطلب في بيع العنب عن  
 يثغة خرا

مطلب في حكم التوسل اليه  
 تعالى بأوليائه

مطلب فيما يكره أكله من  
 نحو الشاة

مطلب هل تجوز اجابة الذي  
 الضائفة

مطلب في قوله تعالى لا ينهاكم  
 الله عن الذين لم يقاتلوكم في  
 الدين

نظروهم فمطلعون أمواكم قال المحقق الصاوي في حواشيه على الخلاف بلت هذه الآية لتخصيص الحكم بالمازلة أول السورة لأن الآية الأولى عامة في سائر الكفار مطلقا ولو كانوا صالحين ثم من هذا أن من كان من الكفار بينهم وبين المسلمين صلح ومهادنة يجوز موتهم ولم ينكحوا إليهم ثم لا يلزم تكرار الآية في الحرف وعلى هذا تكون الآية محكمة فيصور الآن للمسلمين موادة الكفار للذين تحب الذمة والصلح اه  
وقد جرى الامام المحلى على أن هذه الآية منسوخة وعادته وهذا قبل الأمر بحماهم ولم يرعه الصاوي والآية التي في أول السورة هي قوله تعالى لا تعبدوا عداوى وعدوكم أولياء انقلبوا إليهم بالموادة والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع وكثر في هذه الأمة من احماء المسلمين الكفار بعد دفعهم السعة الإسلامية بحيث يكون حكمهم عندهم حكم رعاياهم الأصليين أداؤهم لحكم حادثة النخوة إليهم واشتراكهم فيهم وإدخالهم في أمراء الاسلام يسمعون ويقولون نحن تحت حاية الدولة العلية وإدخالنا إلى محكمة أهل الاسلام يحضر مع رجل من طرف الحكومة الاحدية هل يجوز هذا في الشرع الشريف **الجواب** والله الموفق انه لا يجوز هذا الصنيع المقبح الذي في الضرر بعة المضرورة بل هو حرام بل قيل انه كسر ويشهد له ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم فانه منهم وكذا ما بعد هذه الآية من قوله تعالى فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم ويقولون تخشى أن تصيبنا دائرة فهي صريحة في أنه لا يفعل ذلك الا من كان في قلبه مرض وهما والعباد لله تعالى وكذلك ظاهر قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء أي ليس من ولاية الله تعالى في شيء بظاهره والله السليح من ولاية الله تعالى وقد قال تعالى في حق المؤمنين الله وفي الذين آمنوا ليس السليح من ولايته تعالى ولا يكون الله تعالى وليه ولا يكون مؤمنا وكذلك قوله تعالى نشر للمنافقين بأن لهم عذابا أليما ثم من المنافقين بقوله تعالى الذين يتخذون الكفار بر أولياء من دون المؤمنين ثم قال لا يتبعون عسكرهم العرة فان العرة لله جميعا والآيات والا حادثة في هذه الشأن كثيرة وهؤلاء المتخوفون أشد صرا على المسلمين من الكفار الأصليين فاهم من صفتي مذاحلة الاجنبيين في الحكومة الإسلامية وفي نشوئهم على الامراء المسلمين ومما كسبهم ومع ذلك فاهم يلقون اليهم أسرار الاسلام ويطلعونهم على عوراتهم وهم لهم حواسيس فأمرهم بالتقوية الشديدة وهذا قد ألف في هذه الحادثة فيدعى على النبي رسالة شذذ فيها الكبر على من يفعل هذا الفعل قال ولا يتصور القدوم عليه ولو جاف على ماله أو بدنه لان الحماطة على الذين مقدسة عليه ما ومن القواعد الأصولية اذا التقي صررا ارتكبا أحدهما ومهاوتهم مصيبة في الاموال ولا مصيبة في الابدان ومصيبة في الابدان ولا مصيبة في الابدان فان مؤمنين رأس ماله وأعرضي عنه دينه فهو مقدم على كل شيء قال النبي ما لم يخف على دينه همتك في محوره الالتفات ولو إلى كافر يصيب به دينه يسأل الله تعالى الحاية والسلامة والتزويق والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الكذب لاسراء الصغيبين انبي **الجواب** انه يجوز في أربع مسائل للصالحين الناس ولدفع الظالم عن المظالم ولا رضاء الروحة وفي القتال ليطفر المسلمون بالعدو ويسلوا منه وقد نظمها ابن وهب فقال **والصالح حار الكذب** أودع ظالم • وأهل لترصى والقتال ليطمر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي قبل التكليف اذا عمل عملا صالحا هل يكون ثوابه أو لا يوبه **الجواب** انه يكون له دوها قبل ابن وهب رحمه الله تعالى وأوث من ذكر القرآن استعماله • وقالوا ثواب الطفل للطفل يتصور والمساءلة الأولى في البس هي أن استماع القرآن أو يقرأ أي أكثر أو يقرأه وهو مشهورة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدخان الذي شاع في رما ساعته به البلاى ما حكم الله فيه **الجواب** ان المحترمين اما كان الاستماع أو لا يدعى إلى الشر وعدمه انما يقال أو ما على عدم الشر فقال أملا يتبرر وان القرآن أم على قلوب أصنافا اه من حواشي الخواص على الاسناد

مطلب في حكم الاحتفاء  
بالكفار

مطلب يجوز الكذب في  
مسائل

مطلب اذا عمل الصبي صالحا  
فتوبه له  
مطلب في حكم الدخان

لم يتكلموا عليه لانه انما حدث بعدهم والمتأخرون لاختلاف افعاله فتم من يقول بخبره ومنهم من يقول  
 باسمه ومنهم من ينسبوا له بركاته واحسن ما رأيت فيه قول شيخنا شيخنا حقة الحقين العلامة  
 الأمير المالكى واختلف في الثمان والورع تركه ا فلا ينبغي صرف المال فيه ولا تصيب الوقت ولا  
 سبلان هو مندوب لادم الشريف والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشترى الخنضة انهم يقولون ان  
 الحرام لا يتعلق بذمتين هل له اصل في المذهب الحنفي **فالجواب** نعم له فيه اصل لكن ليس على  
 الطائفة بل في حق الجاهل الذي لا يعلم الحرام من سرقة شيئا وانت لا تعلم له سرقة وأطعمك منه وسلك  
 أن تأكل منه ولا تأثم عليك وأما في حق العالم بالهولام فلا يظهر قال في الاشياء الحرمه تعتد في الاموال  
 مع العلم بالافى حق الوارث وقبضه في الطهيرة بان لا يعلم أرباب الاموال وكتب عليه السيد الجوى  
 مانعه قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتاب الدين وما نقل عن بعض الحنفية من أن  
 الحرام لا يعتد في ذمتين سألت عنه الشهاب ابن الشامي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما ما رأى  
 المكس من ثيابا أخذ من أحد شيئا من المكس فمعه عليه لا يخرج بأحد من ذلك الاخر حرام اه وكتب  
 أيضا قوله الا في حق الوارث قيل عليه يخالفه ما في البرازية أخذ فمعه ورشوه أو ظلم فان علم ذلك بعينه  
 لا يعمل له أخذه وأن لم يعلم بعينه فله أخذه حكاهما في الديلة فيستدق به بنية الخصمه وكتب أيضا وقوله  
 في الطهيرة أى الاستثناء المذكور وواصل انه حلال للوارث بشرط أن لا يعلم أرباب الاموال فان علم  
 وجوب رد كل شيء الى صاحبه قال في الرد بعد نقل ما تقدم والحاصل انه ان علم أرباب الاموال وجوب رد  
 عليهم والا فان علم عين الحرام لا يعمل له وينصتدق به بنية صاحبه وان كان لا يحتلها بجمعها من الحرام ولا  
 يعلم أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكاهما الاحسن ديانة الترتبه عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما  
 جاء في خصي البخارى ومسلم من قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم ان قال رب اوف  
 كيف نعى المولى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن لم طعن فلي ما معناه وخضوه لنا ترجوا **فالجواب** ان  
 معناه ان الشك مسجل في حق ابراهيم عليه السلام قال الشك في احياء المولى لو كان متطرقا الى الانبياء  
 لكنت أبا أحق به من ابراهيم عليه السلام وقد علمت انى لم شك فاعلموا ان ابراهيم عليه السلام لم يشك وانما  
 روح صلى الله عليه وسلم ابراهيم على نفسه نواضا ما واديا أو قبل ان يعلم صلى الله عليه وسلم انه خير ولد آدم فأخذه  
 النووي شارح مسلم في كتاب التوحيد من باب زيادة طائفة القلب من محبة ثمانين وعشرين من  
 الجنة الأول وعظامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم حسمارواه مسلم عن ابي  
 هريرة رضى الله تعالى عنه ما من مولود يولد الا تحمله الشيطان فيستل ما صار من نخسة الشيطان الا ان  
 مريم وأمه ثم قال ابو هريرة رضى الله تعالى عنه اقرؤا ان شتموا اعيانهم لم يضرهم الا ان الشيطان  
 الرجيم هل هو على ظاهره من تخصيص ذلك بمسمى وأمه عليه السلام فيكون القصر حقيقيا و  
 يشاركون في ذلك سائر الانبياء عليهم السلام فيكون القصر اضافيا **فالجواب** والله تعالى العوق  
 للصواب ما ذكره النووي في شرح هذا الحديث من أن ظاهر الحديث اختصاص هذه النفصلة بهم ما  
 قالوا واختار القاضي عياض أن جميع الانبياء يشركون فيها اه (فان قلت) ان الحديث على قول القاضي  
 عياض يكون معناه الا ان مريم وأمه ومن معنهما ما قاله الدليل على هذا التقدير فيصاب بالدليل من  
 الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لا اغويهم اجمعين الا عباد لهم المخلصين وقوله تعالى ان عبادي ليس لك  
 عليهم سلطان وهذا مبنى على أن نفس الشيطان ومسه عبارة عن اغوائه فأنهم بذلك في الكتاب ولا  
 بلغت الى طعن الكشاف في هذا الحديث فانه ثابت في الصحيحين صحيح مسلم وصحج البخارى وهما العمدة  
 في الصحيح وقد منع الكشاف أن يراد بهما الحقيقي وفسهروا لاغواء ذل ولولوا يدل المعنى الحقيقي وان

مطلب في معنى قوله ان  
 الحرام لا يتعلق بذمتين

مطلب في معنى قوله عليه  
 السلام نحن أحق بالشك  
 من ابراهيم

مطلب في حديث ما من  
 مولود يولد الا تحمله الشيطان  
 الخ

الشیطان يسلط على الناس بالصن والنس لامتلائه الدنيا صراحا وجه العص على الحقيقة ورددول  
الكشاف لامتلائه الدنيا صراحا وجه وهم فاسد فالتع أن يكون ذلك المص في جميع الاوقات ولا يلزم  
امتلاء الدنيا الصراخ هذا وقد نقل هذا الحديث الحلال السيوطي في الخلايل وكتب عليه المحقق  
المصاوي مانعه قوله الامنة الشيطان أي عصفه في حسنه وطاهره حتى الانبياء وهو كذلك (ان قلت) ان  
الانبياء معصومون من الشيطان فلا تنزل له عليهم (أجيب) ما هم معصومون من وسوسته واعوانه  
لا من حسنه في أجسامهم فان ذلك لا يمدح في عصفهم منه (ان قلت) ان موضوع الآية ان دعوة أم مريم  
كانت بموضعها وتعمتها لم تنفع مريم من محسن الشيطان واعا عت ولدها سقط فلم تحصل مطابقة بين  
الآية والحديث الا أن يقال ان حطها من محسن الشيطان كان واوها وان لم تدع حسنة يعي أم مريم  
فدعوتها لما طقت ما اراده الله تعالى بها ومع ذلك فالمناصب للعصران لا يأتي بالحديث تفسير الآية اه  
أقول ان المصير تنوع في ذلك الراوي أبا هريرة رضي الله تعالى عنه فانه قال أفروا من شتم وان أعيد هذا الآية  
ويكن أن يقال ان معنى الآية وان أعيد هاتك في الماضي ويكون المعبر بالمصارع لحكاية الحال  
للماضيه واستحضارها وهو للاستدلال بموضعها ومعيها ما صير والاولا يقتضي الترتيب والله تعالى أعلم  
عراده في سئل عن الرقيق بعد استرقاقه ما يجب بقائه في الرقبة وقد زال سبب الاسلام فاجواب  
ان الرق من آثار الكفر وذلك ان الله سبحانه وتعالى لما أباح الدم والمال والنسي بالكره جعل بقائه الرق وان  
أسلم المبتدئ كره وعبرة لما نزل اليه العصية كذا في حواشي الشنوري الموسومة بالقرآن والله تعالى  
أعلم في سئل ما هي أمور الدين هل هي قواعد الخمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والشهادتان  
أم هي شيء آخر في جوابه هي شيء آخر قال الامام النووي رحمه الله عنه في اللؤلؤة وأما أموره  
فالعقود والعقد والصدق بالصدق والوفاء بالعهد واجتناب الحدة هي أربعة أما الصحة بالعقد فاعتقاد  
الصحيح السالم من الشبهة والمبطل والتحسين في صفات الله وأما الصدق بالعقد فالعقائد النافية والعلم  
بالاحلاص وأما الوفاء بالعهد فانه الرافض الحسن في أوقاتها وأما اجتناب الحدة فاجتناب محارم الله  
تعالى في تعالى وما تأمك الرسول في دونه وما بها كم عه فانها وكنت تقفتمه حال حضورى في درس  
الشنورى فقلت

مطلب في الرقيق اذا أسلم  
بعد استرقاقه ما وجه بقائه  
وفيما بعد اسلامه  
مطلب في بيان أمور الدين

ان رمت ما من أمور الدين قد شهرا • بين الحلائق فاحفظ خيرا أشعار  
فصحة العقيدة مع صدق عقصتنا • وزدوقا بههد الحائى الدارى  
كذلك الجنان لحد وهو يحتمها • فاطلب قول الدابة القصارى

والله تعالى أعلم في سئل عن تناول الحشيشة التي عطمت الياسة هي ان زما ساهل هو حرام  
فاجواب نعم قال سيدى حسن الشرنبلالى في شرحه على الوهابية من كتاب الخطر والباحة اذ  
متاحوا مشايخ الشافعى على تحريم الحشيش وهو ورق القنب وأقنوا باحراقه وأمروا باديابائه  
والشديد على آكله وورثه في مستدع وحكموا بوقوع طلاق الخنش زحرا كالسكران ونظم ذلك في بيتين  
فقال  
وأقنوا بتحريم الحشيش وحرقه • وتطلق بمحش لرحر وقزروا  
لما نه المأدين والعسق أقنوا • وريفة للمسحلى وسرروا

قال وقولنا الحراشارة الى علة ابقاء الطلاق اه والله تعالى أعلم في فائدة ان لما كت بالجامع الارهر  
لتفصيل العاوم وذلك من سنة ثلاث وستين الى سنة سبعين بعلمائنا اثنين والالف ورد الى طرابلس العرب  
رحل من علماء شقيط فأورد على علمائنا سؤال الا في يحسوا عه فلما جاء الخراج الى مصر ما بر الى الخراج  
أحمرى بذلك وحاصل السؤال ما الحكمة في ترك العطف بين كلتي الشهادة في الادان حيث يقال أشهد

مطلب في بيان وجه ترك  
العطف بين كلتي الشهادة  
في الادان دون الشهد



أن لا اله الا الله أشهد أن محمد رسول الله وفي عطف الثانية على الاولى في الشهود حيث يقال أشهد أن  
 لا اله الا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله فأنشأ شيخنا المحقق الشافعي الشيخ أحمد بن عبد الرحيم  
 الطهطاوي صاحب ديام المقصود في الصرف عن ذلك فأجابني رحمه الله تعالى في بيان الحكمة في ذلك أن كل  
 جملة من جنس الاذان مقصودة وحدها للاعلام بالاسم في ادخول الوقت والمقصود بالذات من الاذان ومن  
 كل جملة منه الاعلام بدخول الوقت وأما الشهود فالمقصود منه بآذان الاعتراف بالتوحيد والرسالة ولا  
 يتم التوحيد الا بها ولا يحصل انشاء الاسلام وتبليغه الا لمجموعهما في أجل ذلك عطف الثانية على  
 الاولى والله تعالى أعلم في سئل متى شرع الاذان قبل الهجرة أو بعدها فأجابني انه شرع بعدها  
 قال في انفس العربى وكان وجود ذلك أي الاذان والاقامة في السنة الاولى وقيل في الثانية وقد سئل  
 الحافظ البيهقي هل ورد أب بالاذن أو غيره أذن بكنة قبل الهجرة فأجاب بقوله ورد ذلك بأبداية ضمنية  
 لا بفتح عليه والاشهر ورأى محمد أكثر العلل ودلت عليه الاحاديث العديدة أن الاذان انما شرع بعد  
 الهجرة وأنه لم يرد قبلها بالاذن ولا غيره اه والله تعالى أعلم في فائدة تكملة كتب بجماعة تونس أعادها  
 الله تعالى للإسلام وذلك سنة ثمان وتسعين ومائتين ألف وهي السنة التي أخذها هاجب الفرنسيس أعادها  
 الله تعالى من شره استعنت بأحد كبار علمائها وهو الشيخ صالح البرسي وكان كبير السن أطعمه ناع التماسين  
 حينئذ فذكرت له في مسائل عليه فقال ورد على سؤال ذات يوم من بعض الخداف حاصله أن أكثر الله  
 سبحانه من الكفار وهم أعداؤه فجمعهم أكثر من المسلمين وهم أوليائؤه قال ولم أكر رأيت هذا السؤال في  
 كتاب ولا سمعته من أحد فكبرت وألهمني الله تعالى الجواب فقلت فعل سبحانه وتعالى ذلك ذمنا له  
 يحظر بالبال من الوسواس الشيطانية لو عكس الأمر من أنه سبحانه وتعالى لمسا أكثر المسلمين الذين هم  
 أوليائؤه ليدفعهم من الكفار الذين هم أعداؤه وينتصرهم عليهم ويتفقه بطاعتهم فهو أعنى أكثر  
 أعداءه ليل على استغاثته من المؤمنين والمسلمين وعدم احتياجه لأحد من خلقه بل حاله (هو) قال أيضا  
 كتب سئل عن قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ما مشكل فان إرساله كان رحمة في حق أهل  
 البصرة هاهم كانوا ناجين من المذاب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ولما بعث عصي منهم من عصي وكفر من  
 كفر فكانوا بسببه محذرين في المار فليكن رحمة في حقهم صلى الله عليه وسلم قال وهذا السؤال موجود في  
 الكتب مع جوابه وحاصل الجواب عنه أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه رحمة وأن مصيبتهم طاعتهم من  
 أنفسهم حيث لم يتبعوه وكفروا به لصداء قلوبهم وعدم إيجالها كالشمس فاهم أقطعه في حد ذاته رحمة  
 لكل الناس ومع ذلك يتأذى منها الارمد وضعف البصر للصف الذي في بصره لا لعملة في الشمس وكذلك  
 العميان لا يرو ضوها ولا يتفقهون به في الاستكشاف على المحسوسات فلو كانت قلوبهم بخلافه لاتبعوه  
 ورجعوا كمال مع سائر من اتبعه صلى الله عليه وسلم فعدم انتفاعهم به وشم لا يبايأ بها في ذات رحمة لجميع  
 الناس والله در من قال

والجمع نستفرا الابصار رؤيته \* والذنب للطرف لا للجمع في الصفر  
 اه والله تعالى أعلم في سئل وأما بكنة المشرقة عام حسن وتسعين ومائتين ألف من أحد الشيعيين  
 الذين بأيديهم مفتاح الكعبة المشرفة اذا انفقوا على واحد منهم وجهه والمفتاح بيده ليفتح به البيت المطهر  
 متى احتج لفتحهم وبمعرفة وقت الحاجة لا غلظة فاهديت اليه هدية لاجل كونه المفتاح الشريف بيده  
 وهل لا يختص هو وشيعته بنجيب اولاد بني شيعة وكان أجاب على هذا السؤال قولي شيخنا الشيخ محمد عيسى  
 وشيخنا الشيخ دحلان متى انشأه في القطر البخاري وشيخ الحرم المكي حيث وصادات آخرون من  
 علماء مكة ومصر بأن الهدية التي تقدمت اليه تقسم على جميع الشيعيين ولا يختص بها من بيده المفتاح ولهم

مطلب شرع الاذان والاقامة  
 في السنة الاولى من الهجرة

مطلب ما الحكمة في كون  
 الكفار أكثر من المسلمين

مطلب في اشكال واراد على  
 قوله تعالى وما أرسلناك الا  
 رحمة للعالمين

مطلب اذا أهديت هدية  
 لمن بيده مفتاح الكعبة  
 الشيعيين لا يختص هو بها

في ذلك يقول بطول ذكره هو اضعفهم على ما سلك ووصت ابيهم ثم رأت السؤال  
وحوله في ماوى نصيب الشيع عيش وجه الله تعالى فيل مسائل الاثر ام والله تعالى اعلم **في فائدة في اتي**  
**بعض المصالح علماء طرابلس العرب سؤالا على سائر علماءها في عصر ما هو هذا هل عرف الله محمد**  
**صلى الله عليه وسلم أو عرف محمد صلى الله عليه وسلم بالله سبحانه وتعالى ولا ريب اني العت حتى وجدنا في**  
**رسالة الامراء عند السلام وجه الله تعالى ما فيه مثل على كرم الله تعالى وجهه ثم عرف ربك فقال عرفوه عا**  
**عزقي به اسمه وسئل ايصاله عرف الله محمد صلى الله عليه وسلم أو عرف محمد بالله تعالى فاجاب لو عرف**  
**الله محمد ما عذبه ولكل محمد أو نفي حتى من الله تعالى ولو عرف محمد لما عذبه تعالى لما احدث الى رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم ولكن الله عزوبي به اسمه فلا كيف كاشاه وبعث محمد اسليح احكام القرآن وبيان**  
**معصاته الاسلام والايام واثبات الحق ويقوم الناس على منهج الاحلال من قصده لما مامه اه**  
**بحروره فليحفظ والله تعالى اعلم في سئل ما المراد بالمشرك كليات التي يحلفهم اليهود ويخطوهم**  
**فاجواب ذكر العلامة المقرري في تاريخه انه بعد اعراف الله تعالى في دعوى وبجاءى اسرائيل متر**  
**هم موسى عليه السلام حتى وادواطور موسى فامر الله تعالى موسى عليه السلام بتطهير قومه**  
**واسمعه اذ هم لسمع كلام الله تعالى وظهرهم ثلاثة ايام واسمع الله تعالى القوم من كلامه عشر كليات**  
**وهي ابا الله ربكم واحد لا يبي لكم معبود من دوى لا يحلف باسم ربك كلنا اذكر يوم السبت واحفظه**  
**ربك ولا تذكروا كرمهم لا تقبل النص لا تزن لا تسرق لا تشهد بشهادة الزور لا تحسد اذ حاك فيما**  
**رويه فصاح العوم وقالوا لموسى لاطا هذه الامتناع هذا الصوت العظيم من السعير يساوي بيننا وجميع**  
**ما يا امر ما به سمعنا واطعنا فامرهم بالا نصر اى اه واكثر هذه الكلمات موجود في آية الله تعالى اذ**  
**ما حرم ربكم عليكم وصلى الله على سيدنا محمد وآله والله تعالى اعلم في سئل عن علامة الصلة لادنا**  
**طرابلس العرب في فاحصت في عا ما صله ان فعله الصلاة التي يجب استقبالها عليها هي جهة المشرق**  
**قال المحقق الفاضل مولانا الشيخ دل الرحمن بن محمد الحياح اجدنا لادورى في رسالته الى الفها في**  
**معرفة الفصول الاربعة واوقات الصلاة وجهه الكعبة المشرقة ما منه الكعبة في مكة ومكة من اهل**  
**العرب في جهة المشرق فيجب عليهم استقبال المشرق فان كانت الكعبة بحيث لا يراها يلمر له التوجه**  
**بحوها وتلقاها بالليل وهي الشمس والقمر والقوم وكل ما يمكن به معرفة جهتها قال وكيفية الاستدلال**  
**بالشمس على جهة الصلة الشرعية ان يستعمل مطلع الشمس شئنا وحر به الارض برقة والعرب وذلك اذا**  
**كانت الشمس في برج الميزان والعقرب والقوس والحسد والذئب والحوت وقد اطال رحمه الله تعالى**  
**الكلام حتى قال واما لاديران وعدامس وسكر او وارقه فاهم يستقبلون مطلع الشمس في اول شهر**  
**اكوبر ونصف ذوالحج والآخر واما لادق وطرطالس فاحور او عريان ومسلاته وسوايسد ومصر**  
**وزرور الى ح فاهم يستقبلون مطلع الشمس في شهر اكوبر والنصف الاقل من ذوالحج اه كلامه**  
**رحمه الله تعالى ورايت في تاريخ العلامة المقرري ما فيه واعلم ان اهل مصر واسكندرية والاد الصعد**  
**واسم من الارض وبقه واخرية وطرابلس العرب ومقلية والادلس وسواحل العرب الى السويس**  
**الاصمى والصر الحيط وما على تحت هذه البلاد يستقبلون في صلاتهم من الكعبة ما من الركن العربي**  
**الى الميراب من أراد ان يستقبل الكعبة في شئ من هذه البلاد فيجعل سات بعض اذ ادرب ح ف كعه**  
**الايسر واد اطلعت على صدها الايسر ويكون الحدى على اذبه اليسرى ومشرق الشمس لقاء وجهه او**  
**ر مع الشمال على اذبه اليسرى او ر مع الذئب وحلف كعه الا يمين او ر مع الجنوب الى تهب من ناحيه**  
**الصعد على عه اليمين فانه حينئذ يستقبل من الكعبة تحت مخاريب العصاة الذين اضر بالله تعالى ما مناع**  
**عليهم وهم امان محالهم فقولوا له تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما سمع له الهدى ومنع غير سئل**

فسم على سؤال هل  
عرفت الله تعالى محمد عليه  
السلام الخ

مطلب في العشر كليات التي  
يحلفهم اليهود

مطلب في بيان علامة القبلة  
في طرابلس العرب

مطلب التذكير يوم الجمعة  
على الماء كان بعد  
السجدة من الهجرة

مطلب ادا قال المستدعي  
بالسلام السلام عليكم ورحمة  
الله وبركاته لا يريد المحجب  
على ذلك

مطاب في عدة تحريم كل  
الحرير

مطلب في بيان الدليل  
العقل على وجود الجنة والنار

مطالب في لطيفة

المومنين قوله ما نزلني ونصليهم وصات مصبرا الحمد لله المالى عنه اساع طر يقوم آمين اه في فائدة في  
 وفي الباربع المذكور ما نصه المذكور في يوم الجمعة من انشاء الهارباو انواع من المذكور على المذكور ليتبين الناس  
 اصله الجمعة كان بعد السجدة من سنة الهجرة قبل ان يكثر روجه الله تعالى في يوم الجمعة سادس وربع  
 الاخر سنة أربع وأربعين وسبعمائة في ذكر الصلاة يوم الجمعة في سائر ما ذكره من حديثه وما ذكره  
 الجامع الاموى وعمل ذلك اه والله تعالى اعلم في سئل عن انشاء السلام بقوله السلام عليكم ورحمة  
 الله وبركاته ما ادر يده المحب عن ذلك حتى تكون بحسبه أحسن فاجاب انه لا يرد عنه ذلك شيئا اذ لم  
 ترد الائمة عن ذلك في يوم الجمعة ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليكم فقال وعليك السلام  
 ورحمة الله وقال آخر السلام عليكم ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال آخر السلام عليكم  
 ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وقال آخر فقال الرجل بقصتي الفصل على سلامي فابى ما قال  
 الله فقال صلى الله عليه وسلم لم تترك في صلواتك ددت عليك منه ولا يرد على الا ان كنت في لاس المادى ولا من  
 الزا اذ لا يرد ان رجلا سلم على ابن عباس فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم راد شيئا فقال ابن عباس  
 ان السلام انتهى الى الربة اأهاده الصلوى في تفسيره على الحديثين والله تعالى اعلم في سئل عن عه  
 تحريم كل الخبر برماهى في حاجته في علق في تفسير الشيخ الا كره في سنن من ان الله في تحريمه  
 عليه السبعة والشرة ومما شره القادورات والديانة على طبعته جوبلا كاه في آكله ذلك اه والله تعالى  
 اعلم في وسئل في الشيخ صالح المرسقى التروى وودعته من فيه وأما سوس هل هناك دليل على  
 على وجود الجمعة والباربع يوم الصيام في حاجته في قوله للسائل هل يسلم وحوادث الصانع وانه عليه حكم يصح  
 الاشياء في مواضع افعال السائل لم يقل له الحكم به بقصى ائمة المطيعين وعقوبة العصاة ولو كان كل عمل  
 يقع فيه فالائمة في الجمعة والعقوبة في البار قال وهذا الجواب لم أره لغيره وانما الحمد لله الله تعالى والله تعالى  
 اعلم في لطيفة في اجتمعت بالشيخ المذكور في بيته بمحاصرة نوبس فاستغنى عبد الله داره فلما رأى في أول  
 على وعانقني وأشد

تُخَيِّبُكُمْ كُلَّ أَرْضٍ سَرَلْتُمْ بِهَا \* وَأَنْتُمْ فِي عَمَيٍ مِنَ النَّاسِ أَقْلَارُ

ولاحدنا الميت وحسبنا رواية منه أمر بهن كونه في زيادة الموء وحدث الشمس فاصانته لكونه مقادلا  
لهادوني فقال له الحاد الم الذي فتح الكوة أحي أن نصب الشمس الشيخ يعني العبد المقير فقال الشيخ حطه  
لأنه تته تعالى على المداقة لا الشمس يعني لما أتدرك الم فاطر الم طاعة هذه الكلام مع قوله أولا وأتم في  
عبود الناس أقار والله تعالى أعلم في مثلت في الدرس وأما أقتر حديث من مات وهو يعلم أن لا اله  
إلا الله دخل الجنة لم يقل عليه السلام ويعلم أن محمد رسول الله في حاجته في عاصمته من شيخنا الشيخ  
أحمد بن عبد الرحيم الطهمطاري من أن لا اله إلا الله صارت علمنا العلية على مجموع الشهادات بن معنى من قال  
لا اله إلا الله أو من علم أن لا اله إلا الله من قال أو علم كل في الشهادة ثم أيت بعدة متوأ ما طالع في اليوايت  
منه من في كان قبل لم يعلم لم يقل صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث السابق يعني من مات وهو يعلم الحديث  
السابق ويعلم أن محمد رسول الله مع أنه لا بد من ذلك في طريق سعادة الموء في طالع الموء في كماله المصوى  
في شرح شعب الإيمان أنه اعلم الم بأن ما في الحديث لعنه الشهادة قبل وجسد الشهادة قال رسالة في حق  
من قالها اعتبالا للشارع صلى الله عليه وسلم فإن القائل لا اله إلا الله لا يكون مؤمدا إذا قالها القول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل قالها قوله له قل هو عين اثبات رسالة الله في أصبحت هذه الكلمة  
الخاصة الشهادة بالرسالة لم يقل في الحديث ويعلم أن محمد رسول الله على أنها قد جاءت في رواية أخرى  
والله تعالى أعلم في مثلت ما وجدته في اللطفي صلى الله عليه وسلم الزواجر من ستة وأربعين جزءا من

مطلب في وجه كون الرؤيا  
جزءاً من سن وأربعين جزءاً  
من السّنة

السورة فالحجواب أن وجهه ليس والله صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة وقسمته الزوفا  
 قبل الرسالة مقدسة أشهر فاستبهر إلى سنة وأربعين سنة اتخذها مصحبة فالمراد بالحكمة منها  
 هذا المعنى ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لا تعبدوا إلا الله لا تعبدوا إلا الله لا تعبدوا إلا الله لا تعبدوا إلا الله  
 من أحرار السورة لا هي هذا الوجه فكل يجب أن يشهد بمعنى السورة في آياته هذا والمسلم في عبادة  
 المله عن هذا المعنى الذي انتهى صلى الله عليه وسلم وقصده رسالة كل يوم له من عباده من يستحق أن يرى  
 إذا اعتمد على ملك الزوفا وذلك جعله مقامها ونظامها في الباب الثالث والثلاثون من السوريات  
 الشيع الاكبر قدس سره والله تعالى أعلم **سئل** عن حديث أكثر أهل الجسة البله هل هو صحيح  
 وأدواته أنه صحيح لمعه فالحجواب أن هذا الحديث رواه البراءة ومعه والقرطبي معهما ثم قيل  
 المراد منه إلا أنه في دينه العقبه في دينه هو لا معكس أرباب الدنيا يملكون طاهرا من الحياة الدنيا ومصره  
 سهل المسترى اسم الدين ولدت فلوهم واشتغاب بالله ولا يبقى له إلا سابع الأكرية والأظهر ما قاله  
 نعمهم أن الله البعثة ونحوهم عن تصليب دينه ونفت ولم يترك له بقوله يادنا الشيخ محمد فاجبه في كتاب  
 له على أن يرى وقيل بعده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العبدوس أن سره من أهل في الحديث  
 القاهلوس عن أمور الآخرة للشمعون الدنيا من عصاة المؤمنين فاسم لا بله منهم قال لا من مقتضى  
 الحديث التنزيلا لا الأمان ولا بشاره أعظم من هذا اه وهو هذا المعنى يشهد له أهل السنة من  
 أن عصاة المسلمين لا يعتقدون في النار وأن مصيرهم إلى الجنة وهي إشارة عطية كالأشقي والله تعالى أعلم  
**سئل** عن شاع عن الشيخ الاكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار ولم يسم لوارحوا  
 صلاستوا وطلوا الرجوع إلى أهل النار ذلك أو هو مكذوب عليه فالحجواب أن ذلك  
 مكذوب عليه دسه عليه بعض الرادفة ويدل على كذبه عليه صرح في الفتوحات المبكية بجماعه أعلم  
 أنه إذا دمع الموت بعد مجيئه في صورة كمش ونادى المعادي بأهل الجنة خالودا في الآموت وبأهل النار  
 خالودا في الآموت أن تقع الأمكان من قلوب أهل الجنة وأيسوا من الرجوع منها وكذلك يرفع من قلوب  
 أهل النار في الحما من حيرة ما أعظمها قل وتعلق أبواب النار علقا لا تفتح بعده أبدا ثم قال وأعلم أنه إذا  
 أعقبت أبواب جهنم فارتفعت وصار أعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في  
 القدر الذي على نار شديدة وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشمراني في  
 البواقيت ثم قال قلت فكذلك والله وأنت في من أشاع عن الشيخ عبي الله بن الدردرجه الله تعالى أنه  
 كان يقول أن أهل النار الذين هم أهلها يخرجون منهم بعد مدة تعذيبهم وكذلك كذب من دس في كتاب  
 المعصوم والفتوحات المبكية أن الشيخ قائل بأن أهل النار يتلذذون بالنار وأسم لوارحوا منها  
 لا يستأقوا وطلوا الرجوع إليها كما رأيت ذلك في هذين الكتابين وقد حذفت ذلك من الفتوحات حال  
 احتضاري لها حتى ورد على الشيخ شمس الدين الشريف المدني فأخبرني بأنهم دسوا على الشيخ في كسبه كثيرا  
 من العقائد الثمانية التي نقلت عن غير الشيخ كما مررت الإشارة إليه في الخطبة فإن الشيخ من كل المعارف  
 باجماع أهل الطريق وكان جليس رسول الله صلى الله عليه وسلم على النوام فكيف يتكلم بما يمدحها  
 من أركان شريسته ويساوي بين دينه وبين جميع الأديان الباطلة ويعمل أهل الدارين من  
 لا يعتقد في الشيخ إلا من عزل عنه عقله **سئل** يا أبا جح أن تصدق من يضيف شيئا من العقائد إلى  
 الشيخ وأحم مملوك وبصره وقبلك وقد عصمتك والسلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطى  
 وتعتقد أن أهل الجنة وأهل النار مخلدون في دارهم لا يخرج أحد منهم من داره أبدا لا يبدل وده  
 الله أهرس قال ومن ادنا أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين والمطعنين لأصنام

مطلب في حديث أكثر أهل  
 الجسة البله

مطلب شاع عن الشيخ الاكبر  
 يقول أن أهل النار يتلذذون  
 بالنار وهو كذب عليه

الموحدين فاهم بغير جوار من النار والله وحى دل لان النار لا تقبل طعمها جلاود موحده بها ككثك  
 لا تقبل طعمها وروح اهلها هم ايد الام حاقت من العصب السرمدي قول وهذا اعتقاد الجاهل الى  
 قيام الساعة اه وان تعالى اعلم في مسئلتك اي الجلبين افضل جلة لاله الا لاله اوجه الجلبين  
 العالمين اجمد جوابه مدة طائفة بعد انهم من التغير وطول الرما عتوت في ذلك في اوان في تفسير  
 العلامة ابن عزي المرحوم في العلوم السبل دل ربه الله تعالى ما عصبه العائده للحامسة قولنا الحمد  
 يتوب العالمين افضل عند الحق من لاله الا الله لوجهين احدهما ما طرح السائق عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في دل لاله الا الله كذبله عترو من حسنة ومن دل الحق سر الله اليك كذبله عترو من حسنة  
 والثاني التوحيد الذي يقتضيه لاله الا الله حاصل في قولك التوب العالمين ورويت قولك الحق وقصه من  
 للحامسة ما قلنا واما قوله صلى الله عليه وسلم اعلم ما قلنا امار السبوس من قبلي لاله الا الله فاعلم انك  
 فتوحيد التي تقتضيه وقد شاركتم الحمد تتوب العالمين في ذلك ورويت عنها وهذا القوس يتوكل الطلب  
 التواب واملن دخل في الاسلام يعني ان يرد له دعوى به فتعين عليه لاله الا الله نعم هذا ما رايت في  
 رسالة تبيدي محمد وروى في البسملة والحمد لله تعالى في الحق ابن عبيدة في تفسيره مثل ما في تفسير ابن عزي  
 من اقلية الجلة الله كذبله عترو من حسنة ورويت قولك التوب العالمين ورويت قولك الحق وقصه من  
 والعالمين في سورة المائدة واحدة او احدها بارانه غير ما رايت في الجواب ان المذنب عترو من حسنة  
 اليهود والصالحين المصاري في ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وقد روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقيل ذلك كل منصرف عليه وكل صل والاول اقول ارجح لارضة اوجه ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وحلته ثابته وتكرار في قوله ولا الصالحين دليل على تعابر الطائفتين وان المسموعة المودى مولى  
 من التراب كرهه تعالى باوانفسهم الله والصل من صفه المصاري لا حذر في قولهم في عيسى عليه  
 السلام اقول الله تعالى فيهم قد صلو من قبل واسلو اوصى كثير لو صلو من سوا الدليل اه ذاه ابن عزي  
 واستاذ الرازي ان يعمل المصوب عليهم على كل من اخطأ في الاعمال الظاهرة وهم المصالح وان يعمل  
 المصالح على كل من اخطأ في الاعتقاد لان المصالح عام والتقييد خلاف الاصل اه والله تعالى اعلم  
 في مسئلتك هل يعمل بين المصالح والمصلح في الاجل دل سيدي حسن التتري في شرح  
 اربعة اية ما عصبه وكه الوجع بالحر حربه وسرام لا يعمل اه والله تعالى اعلم في مسئلتك عن سلب  
 ليس هل يروى في الاجل في مبرهنة سالتين وقد سئل شيئا اشع عيش ربه الله تعالى ما نزل في  
 رجل ليس بين آسرون آسرين مذهب وفي آسرون ليس مذهب مذهب القتل هل يرتدون اميدوا  
 الجواب (في باب بياضه) هم قد ارتدوا وبالك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا عاقلا لا سلب ليس اول المذهب  
 لا يقع الا من كثر لاته انفس من الاحصاء به الوجع لكفر اه وهو في فتاويه للموسوعة مع العلي  
 المصطفى على مذهب اذام مالك وفي فتاوى لاله لامة شيخ الاسلام على امدى رجه الله تعالى ولو شتم دين  
 الاوس واياته يكسر وتطلق امره اه مفر بالداري المصطفى هم في رد الفخر عند قول التتري لا يمتي بكسر  
 مسلم اه كسر حل كلامه في مثل حس ما عصبه طاهره لا يمتي به من حيث احقته نه القتل ولا من حيث  
 الحكم سينتزع وجهه وقد يقال ان الاول من لاله الا الله دل كلامه في كتابه على مثل المسلم ليس يكون قد  
 ذلك الما قبل وهذا منافي ما عصبه طاهره كلامه في ما هو حق المبدوه هو طر والوجه وملكه العصبه  
 بدليل ما عصبه طاهره من انه لا اراد ان يشكلم بكلمة مباحة ففري على لسلك كلمة الكسر خطا بلا قصد  
 لا يصدق الغاضي وان كذب لا يكفر عنه ويبره تعالى نازل ذلك وخبره فلا في لم ان التتري في هم  
 لسيد كره الله ارجح انما يكون كره انما يخطئ الله والكلح وما به خلاف في مفر لا مستفاد والتوبة

مطلب في بيان افضل من  
 جاتي لاله الا الله والحمد لله  
 وب العالمين

مطلب في المراد من المصوب  
 عليهم والصالحين في سورة  
 المائدة

مطلب لا يجوز في الخبر  
 بالحر  
 مطلب في حكم من سلب  
 ليس والعبادة تعالى

وعند السكاح اه وطاهره امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر شتم دين مسلم اى  
لا يحكم بكفره لامكان التأويل ثم رأيت في جامع الصمولين حيث قال بعد كلام أول وعلى هذا معنى ان  
كفر من شتم دين مسلم ولكن يمكن التأويل بان مراده أخلافه الزيدية ومما منه الصبيحة لا حقيقة من  
الاسلام بمعنى ان لا يكفر حينئذ اه وأفرغ في نور الدين ومعه انه لا يحكم به مع السكاح وفيه البحث  
الذي قلناه وأما امره بتقيد السكاح به ولا شك فيه احتياطاً حصراً حتى حق الجمع الازدال الذي يشتمون  
هذه الكلمة فاهم لا يحظر على عالم هذا المعنى أصلاً اه والله تعالى أعلم في مسائل حاشاش وعاد من  
صفة عوح من عوق وان طوله كذا وله بقى من قوم يوح بعد الطوفان وهل هو صحيح وصدق فالحواب  
ان طاهر كلام ان كثرة له لا وحده فانه قال قصة عوح ع ق وجيع ما يكونه عنه هـ بيان لا أصل له  
وهو من محملات رداقة أهل الكاسوف كمن قطع على عهد نوح ولم يدم من الفرق أحد من الكفار وقال  
العلامة ابن القيم من الامور التي تعرف بها كون الحديث هو صوغا ان يقوم الشواهد الصحيحة على  
بطانة الحديث عوح من عوق ان طوله ثلاثة آلاف درع وثلاثمائة درع وثلاثة وثلاثون درعاً وثلاث  
فردة صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم وطوله ستون درعاً في نزل الخلق بقصص حتى الآن وقد ذل  
دعاهي وحمدان رتبته هم السابق أي ذرية نوح الذين آمنوا ويتوأم الطوفان ولو كان له من زمن نوح  
وحد لم يبق بعده وهذا ما قصده واضعه للطمس في اخبار الانبياء وليس البعب من حلة هذا الكذاب  
على الله تعالى اعما القبح على بدل هذا الحديث في كتب العلم من تمس سر وغيره ولا يبي أمره مع انه  
لا ريب ان هذا وأمثاله من محاملات رداقة أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسول  
وأنتاهم فأذه الرقائي قال العلامة السيوطي والافرن في حمر عوح انه كان من بقية ما دولته كان له  
طول في الجله مائة درعاً وأرضه ذلك وان موسى عليه السلام قبله بعضاه هذا هو الأقرب الذي يجهل  
قوله اه قل الحزم العيطي وكانه أحذنه عمارواه أو الشيخ في العطية عن ابن عباس قال كان أول عور قوم  
اعادسعي درعاً وأطولهم مائة درعاً وكان طول موسى سبعة أذرع ووثب في السماسة أربع فاصاب  
كعب عوح من عوق وعقله وطاهره ان لو حوده حقيقة وطوله ما ذكره يكون قوله صلى الله عليه وسلم  
لم نزل الخلق نعص منجولا على العالم وعوح من غير العالم وعوق عصم العين والنون كافي العاموس  
أأاده شيعا الشيخ عيش في فوايه والله تعالى أعلم في مسائل هل تنب الهجرة على من استولى  
الكهول على بلادهم في فاحيت بهم تنب عليهم الهجرة ما الى بلاد الاسلام ونحرم عليهم الاقامة بها  
وقدر مع مثل هذا السؤال ان شيعا الشيخ عيش وجه الله تعالى فاحاب عنه بان الهجرة من أرض الكفر الى  
أرض الاسلام رخصة الى يوم القيامة واستدل لذلك آيات من القرآن وما حاذت من السنة مهاولة  
عليه السلام بأمره من كل مسلم يقيم دينه أظهر المبشرين ومهاجرة صلى الله عليه وسلم قال لانسأ كبر  
المنكرين ولا تتجمع معهم في ما كهم أو جامعهم فهو معهم ومهاجرة من أي داوود من حديث معاوية  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقطع الهجرة حتى يقطع الموثة ولا يقطع الموثة حتى  
تقطع الشمس من مغربها وقد أطلال رحمه الله تعالى في هذا الحواب طبر ارجع في موايه من كتاب الجهاد  
في روعا رأيتهم بها من ذلك الكتاب وأرجو الله تعالى أن يكون صحيحاً ما وحط الشيخ المعري ومنه من  
خط النبعة المحقق العالم أبي القاسم العبد موسى حفظه الله تعالى ما نصه وجدت في ظاهر وتبني الشيخ أن  
الحسن الصغير على المدونة بخط من يفتدى به قل ذكر صاحب كتاب قط العروس عن أبي  
حدثنا محمد بن الوارث عن ابن الماس عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعد بن المسب عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون العرب مدينة يقال لها فاس أقوم أهل العرب فلة وأكثرهم

مطلب في حاشاش وعاد من  
عوح من عوق

مطلب في وجوب الهجرة  
على من استولى الكفار  
على بلادهم

فمنه على هذا الحديث  
الواردي ملدة فاس بالمغرب

صلاة أهلها فأقول على الحق لا يصيرهم من حالهم يدفع أقدارهم ما يكرهون إلى يوم القيامة اه والله  
دعائي أعلم **سئلت** وأما عصر مشتهر لا يتعطل والسائل في تفسيره من المصاري أحتمت في بعض  
الناس إلى عروج الأهل للنسلي والتعرج وقت التعطيل عن وجوب تعميم البدن بالعمل من حرج إلى  
مع أنه دون البول والماء في الاستقدار ما الحكمة فيه عندكم وهذا كتمتع بعمل خصوص للذكر  
في حاجته أددلك تنويع أهمته وهو أن ذلك ليس لاستقدار المني لالحصول للذة وسر بها في عروج  
البدن بل تنوع اللذة بخصوص الذكر ثم بعد حين عثرت على هذا السؤال في الواقيت للشرقي وأجاب  
عنه من تعميم البدن بالماء يمكن من أجل عروج المني واستقداره بل من أجل اللذة قال طائفة الشخص  
الجامع لما كان يخص باللذة إنما دعت به كله حتى أنه لا يكاد يتقبل شيئا منها أمر تعميمه بالماء ليسعه  
من ذلك القصور الذي حصل للبدن عقب عروج المني فكانت العلة عن الله تعالى يسأ أكثر من العائظ  
والبول ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن الفقه في الصلاة بقص الوضوء كما كانت لا تقع إلا  
من فلت شاذل غير حاصر مع غيره وحل ومعلوم أن حصره الرب منزلة عن وقوع الفقه فيهما من أحد  
من أهل حصر ثم أناشأهم الأدب والهدى وللذبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد أن  
يستأنف في الدخول على آخرى داره هل يقدم الاستئذان أو السلام فأجاب قال في المسئلة إذا  
أتى الرجل باب دار أسكن يجب أن يستأنف قبل السلام ثم إذا دخل سلم أولا ثم يتكلم وإن كان في الضياء  
يسلم ثم يتكلم واحتلموا في أيها أصل إذا قال بعضهم إذا أصل أحرأ وقال بعضهم المسلم أصل أحرأ  
والشهور أن المشتد بالسلام أصل أحرأ لأن له أحرأ لئلا يوافر الدلالة على الخير بدل حديث  
الدال على الخير كماله وعلى هذا النظم المشهور وهو قول بعضهم

العرض أصل من قطع عائد • حتى ولو وجد منها أكثر

الالطهر قبل وقت وانشأ \* بالسلام كذلك أرامس

فأما هارة في الوقت عرض وقوله مندوبة ولكل إذا ظهر قبل الوقت كان آتيا للعرض وزيادة على أن  
المطلوب منه في الوقت أنه حصل في الوقت والقدوم زيادة وأما المعبر فيصير العرض وزيادة عليه وذلك  
أن استطار المسرف من صص الآية وهي قوله تعالى وإن كان ذو عسرة ومطره إلى مبصرة وحقيقة الاستئذان  
استقاط العتلي في الحال مع ثنائتي في الآلي والأرأ استقاط لأطلب في الحال والآلي عليه العرض وزيادة  
وهذا ذكره لما شجعا الشيخ محمد للهدي العاسي أن سرودة من بدل الشج التاودي المسالك في مصر حاحا  
والله تعالى أعلم **سئلت** ما تقولون فيما نسب للصحابي الخليل سببه بأعند الله من مسعود رضى الله  
تعالى عنه من أنه كان ينكر كونه الباتحة والمؤدين من القرآن حمل هو صحيح فأجاب أنه ليس  
صحيح وقد نقل العلامة الزاوي في تفسيره ذلك ثم قال وعلم أن هذا في غاية الصعوبة لا ما إذا قلنا أن الفعل  
المؤاتر كان حاصل في عصر العصاة يكون العصاة من القرآن فيثبت كان أن مسعود عالما بذلك فأكاره  
بوجوب الكفر أو نقصان العقل وإن قلنا أن النقل للمؤاتر في هذا المعنى ما كان حاصل في ذلك الزمان وهو  
ينقض أن يقال أن نقل القرآن ليس عتوا في الأصل وذلك بصرح القرآن عن كونه بعبية والأعاب  
على الطائ أن نقل هذا المذهب عن مسعود نقل كذاب باطل وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة اه  
والله تعالى أعلم **سئلت** ما نسب للمسي الوارد في المعركة ذاته تعالى بقوله عليه السلام تسكروا  
في الحق ولا تفكروا في الخلق فأجاب أن سبه كان في تفسير الزاوي رحمه الله تعالى أن المعركة  
التي يقتضى سبق تصورته وتصور كنهه تعالى غير يمكن فالمعركة به غير يمكن وعلى هذا المعركة لا يمكن إلا في  
أولها وتخلو فاته اه **سئلت** في أن يقول في حديثه يكون معنى ولا تسكروا في الخلق ولا تظلموا في المعركة تعالى

مطلب في أن الاستئذان  
قبل السلام

مطلب في المسائل التي  
يكون فيها المندوب أصل  
من العرض

مطلب ما نسب لابن مسعود  
رضي الله تعالى عنه من أن كان  
كوب العاتحة والمؤدين  
من القرآن وأنه غير صحيح

مطلب في حديث تفكروا  
في الحق ولا تفكروا في  
الخلق تعالى

لا تعير بحكي ولا تسبوا أئمة آل البيت (قوائد) من تفسر الأمر الزاري في الأولى بحكي  
شعبي قال كنت عند الخناخ وأني يحيى بن عمر فسمعت حسان من بلخ مكثلا بالحد فمال به الخناخ أنت رعب  
أن الحسبي والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي وقال الخناخ لما بيني وبينها أو أوصية يسه  
من كتاب الله تعالى أولاً قطعك عصوا عصوا فقال آتيتكم أو أوصية يسه من كتاب الله يا خناخ قال فتعجب  
من حوانه بقوله استأخج قل له ولا تأتي هذه الآية بدع أساءوا أساءكم فقال آتيتكم أو أوصية من كتاب الله  
تعالى وهو قوله وبما عهدنا من قبل ومن ذرية داود وسليمان إلى قوله وركبوا ويحيى وعيسى بن كل  
أو عيسى وهذا الحق بديرية نوح قال فاطر قبايا ثم رفع رأسه فقال كأي لم أفرأه هذه الآية من كتاب الله  
تعالى حاولوا نواه وأعطوه من المال كذا في الثانية في أن جماعة من أهل المدينة حاولوا إلى أبي حنيفة ليأطروه  
في الصراء وحلف الامام ويسكوه ويسبوه وأعطوه فقال لهم لا يجزئني ما طروا الجميع وعقروا أمر الما طروا إلى  
أعلمكم لا ما طرو فأشاروا إلى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمما طرو معه كذا طرو معكم قالوا نعم قل  
والأمر عليه كالأمر عليكم قالوا نعم قال وإن ما طروته وأرسته الخجة فقد رمتكم الخجة قالوا نعم قال وكيف قالوا  
لأن رصيدها ما ما كان قوله ولولنا قال أبو حنيفة قص لما احترا بالامام في الصلاة كانت قراءته قرأ

قصد على هذه العوائد  
المهمة جدا  
مطلب في الاحتجاج على  
أن الحسن والحسين  
ذرية عليه السلام

مطلب في ماطرة جماعة  
للامام الاعطاء أبي حنيفة  
في القراءة حلف الامام

مطلب فيما وقع بيني  
للصور من أبي حنيفة  
والربيع

مطلب لا يقتل المسلم  
حتى يثبت أن الذي يؤا  
كان من يؤذي الجارية

مطلب في ما وقع للعصان  
مع الخناخ

مطلب أنظر كيف يتخلص  
الشاعر من الأمير بصفة  
يسيرة بهامة

مطلب في حلف لا أكلم  
أمر أني حتى تكلمني

مطلب في حلفه للصو  
أن لا يعصمهم أحد أو فيما  
يتخاص به الخائف

وهو يوجب عافاة والامال الزام في الثالثة في حال المصو وأحسبته يوم أفعال الربيع وهو يعاديه بأمر  
المؤمنين هذا يعني أحسبته يتحالف حذلق حيث يقول الاستثناء المعص حائر أو حسيبة يسكره فقال أبو  
حنيفة هذا الربيع يقول ليس لك بيعة في رومة الناس فقال كيف قال لهم بعدد من البيعة لك ثم رجعوا  
إلى ما طروهم ويسبشون فمصل يتعمم فمصل المصور وقال أياك يارب سبع وأنا حسيبة فلما سحر حافل الربيع  
بأن أحسبته سبعت في ذي فقال أبو حنيفة كتب البادي وأما الدواع في الزاعة في قتل مسلم تقياً بعد الخكم  
أو يوسف في السلم بفتح ذليلة ذلك عشت إلى أبي يوسف فمالت أياك وإن قتل المسلم وكانت في عناه  
عظيمه بأمر المسلم فلما حصر أبو يوسف وحصر المعهود حتى وأولياء الذي والسلم فقال له الرشيد أحكم بقوله  
فقال يا أمير المؤمنين هو مذهبي غير أني لست أقتل المسلم به حتى يقوم البيعة العادلة أن الذي يوم قتل المسلم  
كان من يؤذي الجارية فلم يقدروا عليه فبطل دعمه في الحامسة في دخل العصان على الخناخ بعد ما قال لعذرة  
عبد الرحمن بن محمد الأشعث تعذرا للخناخ قبل أن يتعشى بك فقال له ما حوآب السلام عليك وقال وعليكم  
السلام فمصل الخناخ وقال فإناك الله يا عصان أحدث لمعسك أما ما ردي عليك أما والله لا الوفاء والكرم  
لما تهرت الماء البار بعد ساعتك هذه فانظر إلى فائدة العلم في هذه الصور والله در العلم ومن به تودى  
وبعنا السهل ومن في أوديته تزدى في السادسة في بلع عبد الملك بن مروان قول الشاعر

ومما سويد والطين وقع صب \* ومما أمير المؤمنين شبيب

ومر به فادخل عليه فقال أنت العاني ومما أمير المؤمنين شبيب فقال أعاقاقت ومما أمير المؤمنين شبيب  
بصب الزعماديتك واستعنت بك فسرعي عبد الملك وتخلص الرجل من الحلال بصفته يسيرة  
بهامة وهو انه محوّل الصمة فتحة في الساعة في قال رجل لا في حسيبة إلى حلفت لا أكلم أمر أني حتى تكلمني  
وحلفت بعدد فتكلمك أن لا تكلمني أو أكلها فاختير العمه أليه وقال عصان من كلام صاحبه حث وقال  
أبو حنيفة اذهب وكلوا ولا حث عليكم اذهب إلى عصان وأخبره عما قال أبو حنيفة اذهب عصان إلى  
حسيبة فمصل وقال تنج العروق فقال أبو حنيفة وما ذلك قال عصان أعيدها إلى أبي حنيفة السور  
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلما  
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلما  
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلما  
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت قال لما شافته باليمن بعد ما حلف كانت مكلما

ليكشف لك من العلم عن شيء كذا عاقل (الثامنة) دخل للصوم على رجل فاحذو امتاعه واستخفوا  
بالطلاق



بالطلاق ثلاثاً أن لا يعلمهم أحداً فأصبح الرجل وهو يرى للصوم يبيعون منعه وليس بقدر أن يحكم  
من أجل عينة خذ الرجل بشاوراً واحتشفة فقال له أحضر امام مسجدك وأهل محبتك فأحضرهم امامه  
فقال لهم أبو حنيفة هل تحبون أن يرذل على هذا منعه قالوا نعم قال فاجعوا كل منهم وأدخلوه في دار  
ثم اتوا جوهرهم واحد واحد وقولوا هذا الصلح كان ليس بلمسه قالوا بل كل لمسه فانسكت وانسلكت  
فأقصوا عليه فذاعوا اماماً هم بهما أبو حنيفة فود الله عليه جميع ما سبق منه في التاسعة ثم كان في جوهر أبي  
حنيفة فتى يفتي مجلس أبي حنيفة فقال يوماً لأبي حنيفة أتى أريد أن أتزوج ابنة فلان وقد شرطت معي  
أنهم قد طابوا مني من النهر فوق طائفي فقال احتسب واقتض وادخل عليها طائفتك على يسهل الأمر  
عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد الدخول المهر انك تريد النهر من هذا البلد  
إلى بلد بعيد وانك تسافر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاستد ذلك على أهل المرأة وجاءوا إلى أبي حنيفة  
بشكوكهم ويستغفون فقال لهم أبو حنيفة له ذلك قالوا كيف الطريق إلى دفع ذلك فقال أبو حنيفة للطريق  
أن ترصوه بأن تردوا عليه ما أخذوا منه فأجابوه إليه فذكر أبو حنيفة ذلك للزوج فقال الزوج فأنأريد  
منهم شيئاً أعرف ذلك فقال له أبو حنيفة أما أن ترضى بهذا القدر وأما أن تتزوج وتجتنب دين فلا تترك  
المساورة بما حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل الله لا يجمعوا بيني إلا أخذ منهم شيئاً ورضي  
بذلك القدر فحصل بركة علم أبي حنيفة فخرج كل واحد من الخصال في العشرة من عن البيت من سعد قال قال  
رجل لأبي حنيفة في ابن ليس محمود السيرة اشتريته الجارية بالمال العظم فبيعته أو أزوجها المرأة المال  
العظم في طاعتها فقال له أبو حنيفة اذهب به معك إلى سوق الخصال فإذا وقعت عينه على جارية فاشتريها  
لنفسك ثم تزوجها فإنها طاعة لعمادتك إليك ملوكه وإن أعنتها لم يجز عتقه إياها قال البيت قوله الله ما يهين  
جوابه كما أجبته بسرعة جوابه في الحادية عشر ثم سئل أبو حنيفة عن رجل حلف لقرين امرأته أن ينفق  
وهما في رمضان فلم يعرف أحد وجه الجواب فقال أبو حنيفة يسافر مع امرأته فطوقها ما رأت في رمضان في الثانية  
عشر كما جاز رجل إلى الخراج فقال سرت لي أربعة آلاف درهم فقال الخراج من تنهم فقال لا أنهم أحد أقال  
لذلك أوتيت من قبل أهل قال صمان الله امرأتى خبير من ذلك قال الخراج له طاره أعمل في طيبة كما  
ليس له نظير فعمل له الطبيب ثم دعا الشيخ فقال له آذهن من هذه القار ورو ولا تذهن منها غيرك ثم قال  
الخراج يلو سه أعددوا على أواب الساجد وأراهم الطبيب وقال من وجد منه روح هذه الطبيب فخذوه فإذا  
رجل له وفرة فآخذوه فقال الخراج من أين لك هذا الدهن قال اشتريته قال صدقتي والآن لك فصدقه فدعا  
الشيخ وقال هذا صاحب الأربعة آلاف عليك بما أراك فأحسن أدبهم أخذوا أربعة آلاف من الرجل  
وردها إلى صاحبها في الرابعة عشر ثم قال الرشيدو ملاي يوسف أن عند جعفر بن عيسى جارية هي أحب  
الناس إلى وقد عرف ذلك وقد حلف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعق وهو الآن يطلب حل عينه فقال يهب  
النصف ويبيع النصف ولا يبعث في الخامسة عشر ثم قال محمد بن الحسن كتب ثمانية آلاف إلى فلان فإذا أناب إلى باب  
يقدمه بقرع فقلت أنظر وأمن ذلك فقالوا رسول الخليفة يعزوك ففتحت على رويحي فقبضت وضربت إليه  
فأدخلت عليه قال دعوتك في مسألة أن أم محمد يعني زبدة قلت لها أنا لا امام العدل والامام العدل في الجنة  
فقال لي أنك ظالم عاص فقد شهدت لنفسك بالجنة فكفرت بكذبك على الله وحرمت عليك قتلته يا أمير  
المؤمنين إذا وقعت في معصية هل تخاف الله في تلك الحال أو بعد هذا قال لا والله أخاف خوفاً شديداً فقلت  
أنا أشهد أن لك جنينين لاجنة واحدة قال تعالى ولن أخاف مقام ربه جنتان فلا تخفي وأمر في الانصراف  
فلما رجعت إلى دارى رأيت البدو متبادرة إلى في السادسة عشر ثم أتى ذات ليلة رسول الرشيد أبو يوسف  
بستجمل خفاف أبو يوسف على نفسه فلبس ازاره ومشي خائفاً إلى دار الخليفة فلما دخل عليه سلم فزعل عليه

مطلب في تعليم الامام حيلة  
رجل أراد أن يتزوج

مطلب في سرعة الجواب  
من الامام الاعظم رحمه  
الله تعالى

مطلب في حيلة من حلف  
ليقر بن امرأته نهاراً في  
رمضان  
مطلب في سياسة الخراج

براجع الرازي لبيان الثالثة عشر  
ماها ساقطة لها

مطلب اذا حلف لا يبيعها  
ولا يهبها فالجواب ان يبيع  
البعض ويهب البعض  
مطلب في محاوره بين الرشيد  
وزبدة

مطلب حلف لجارية  
لنصفه في أولاً فتلك كيف  
الخلاص

السلام وأدامه بعد ذلك سكت روعته قال الرشيد ان حلياً بالاعصم للدار فميت فيه حاربه من حول  
الدار الخاصة فخلعت لمسددي أولاً فسلكت وقد ميت فاطلب لي وجهها فقال أبو يوسف وأذن لي في  
الدخول عليها فاذن لي فري حاربه كأم فاطمة فحالي الخلس ثم قال لها أعلني الخلي فقال لا والله فقال لها  
احصلي ما أدولك ولا يريدي عليه ولا تصغي عنه اذ انك الخلية وله لك أسرفت الخلي فتوليت نعم ودا  
ول لك هاهما فقول له ما سرفهاتم حرج أبو يوسف الى مجلس الرشيد وأمر باحصار الحاربه فحصرت فعال  
للخيلة سها من الخلي وقال لها الخلية أسرفت الخلي قالت نعم قال لها هاهما فالحالم أسرفها والله قال أبو  
يوسف صدقك أمير المؤمنين في الاقرار والاكثار ورحمت من اليمين فسكن عصب الرشيد وأمر أن  
يحمل الى دار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا ان الحاربه عيب فلو أحرأنا ذلك الى العدة قال ان القاضي أعصا  
الملك ولا يجوز صده الى العدة فامر حتى جل عشر بدر مع أبي يوسف الى مبره في الساعة عشر ثم قصد اعراى  
الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجه وقل سمعت جندك يقول اذا سألتهم حاجه فاسألوا هاهم أحد أربعة اما  
عزى تيريف أو موتى كريح أو حامل قرآن أو صاحب رده صنع فاما العرب فقد سرفت بحدك وأما  
الكرم هذا لكم وسيركم وأما القرآن في بيوتكم كل وأما الوجه الصنيع فاني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول اذا أردتم أن تطروا الى فاطمة والى الحسن والحسين فقالا حاجتكم فكسها على  
الأرض فقال الحسين سمعت أبي علياً يقول فية كل امرئ ما يحسنه وسمعت حتى يقول المعروف بقدر  
العرفه فاسألك عن ثلاث مسائل ان أحسنت في حوائج واحدة فلك ثلث ما عدي وان أحسنت عن اثنين  
فلك ثمان مائة وان أحسنت عن الثلاث فلك كل ما عدي وقد سجل اني صرعه محبوسه من العراق قال  
سئل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال أي الاعمال أفضل فقال الاعراف الاعيان قال فاسأله  
المسلمين الملكة قال الثقة بالله قل فابري المرو قال علم معه حل قال فان أخطأ ذلك قال فامره كرم قال  
فان أخطأ ذلك قال فمعه صبر قال فان أخطأ ذلك قال فصاعقه بول عليه من السماء فصرقه فصحك  
الحسين ورحم الصرة اليه اه فليصط فاهم فروع مهمة والله تعالى أعلم فوسألتني فبعض الطلبة عن قوله  
تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأودوا بكم في أوف بهدكم ما المراد به هذه دعائي  
وعهدني اسرائيل ففاجبت فباني قول جهو والعباس ان المراد وولعوا منكم بمس الطاعات وهمسكم  
عنه من المعاصي أوف بهدكم أي أرض عكم وأدخلكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الصحابة عن ابن  
عباس رضي الله تعالى عنه وقيل ان المراد ما أنبت الله تعالى في الكتب المقدمة من وصف محمد صلى الله  
عليه وسلم ولنه سيقته (روي) عن ابن عباس أنه قال ان الله تعالى كن عهداً لي يا اسرائيل في السوراء اني  
باعت من بني اسمعيل نبأاً ما بيني وبينه وصدق بالوراء الذي يأتي به عصرت له دسه وأدخله الجنة وسعاه  
له أخرب أخرا سابع ما حاه موسى وسائر انبياء بني اسرائيل وأخر لسابع ما حاه محمد النبي الامي من ولد  
اسمعيل وقد ذكر الفخر الرازي بعض النشائر الواردة في الكتب المقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ان  
حزق في سوراء الاعراف عند قوله تعالى الذي يتحدو بمكتوب باعدهم في السوراء والاعتجال والله تعالى أعلم  
فجاءه فباني قال الشيخ الامري حواشيه على عبد السلام على الجوهره فانه في كلام بعض العرب كل  
مسلم مع حسانة ثقيل في كل مهمة صدرت منه مخلوطة بحسنة أعظم منها أي الاعتراض الاعيان  
بمعومه اللبس مع ما يريد من الاعمال قال ابن عري أم حسب الذين يده لور السبائك أن يسوقوا بالشاره  
لسبق العيران وعله الرجسة والحمد لله اه وفي حواشي الطهطاوي على الدر المنثور ان ابن عري المأمور  
ما حور في أسامه بنته اه يعني باعتقاده الحرمة وفي الواويفت لسيد عبد الوهاب الشمراني بقلاع  
الشيخ اذا كرمه ناه ثم قال وهما كنه حيلة خفية وهي ان العبد المؤمن لا يخلص له قط معصية مخصصة

مطلب في محاوره بين اعراى  
وبين الحسين رضي الله تعالى  
عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني  
اسرائيل اذكروا نعمتي  
الآية

ولا بد أن يشوبها طاعة وتلك الطاعة إما بالله أو بمعصية تصطط الله تعالى وهو من الذين خلطوا بين الحلال والحرام  
 وأحرسنا على الله أن يتوب عنا هم أي يرجع عليهم بالرجعة قال العالمون عسى من الله تعالى واحدة الوقوع  
 من حيث أن رجسته المسلم سبع عصىه عليهم وقد أطلق في بيان ذلك كثير راجع والله تعالى أعلم  
 في مسئلت من بعض الظلمة عن قوله تعالى بحق الله الزاوي في الصدقات ما معناه وسبب تحريم  
 الزاوي مستحقه هل يكون كافرا في الجواب عن السؤال الأول كما أن الحق يقصا الذي حاله حال  
 ومنه الحق في الحلال يقال بحقه الله تعالى فالحق وحق الزاوي بالصدقات يحتمل أن يكون في  
 الدنيا وأن يكون في الآخرة أماني الدنيا يقول بحق الزاوي الدنيا من وجوه أحدها أن المال في المراتب  
 وأن كثر ماله أنه يؤهل عاقبته إلى الفقر وتزول الحركة عن ماله قال صلى الله عليه وسلم الزاوي كثر ماله في الدنيا  
 وثابه إلى ثمة من ماله فإن عاقبته الدم والدنوس وسقوط الصدقة ورواها الإمامة وحصول اسم اللعنة  
 ونفسه واللعنة وثالثها أن الأقران الذين يشاهدون أنه أحد أموالهم ينفون الزاوي عنه ويمنعون  
 ويدعون عليه وذلك يكون سببا في الحيرة والحركة عنه في نفسه وماله ورابعها أنه مشهور بين الخلق أنه  
 أغنى من ماله من الزاوي وذهب إليه الإماماع وقد صدق كل عالم وسارق وطماع ويقولون أن ذلك المال ليس  
 له في الحقيقة ولا يترك في يده وأما الزاوي لا يحق في الآخرة فلو حو له الأول قال ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما معنى هذا الحق أن الله تعالى لا يقبل منه صدقة ولا جهادا ولا اجتراحا لصلته ورسم وثابته إلى مال  
 الدنيا لا في عند الموت وتوفي التمتع والعقوبة وذلك هو الحساب الأكبر وثالثها أنه ثبت في الحديث أن  
 الأعيان يدعون الحبة بعد الفقرة بحمده مائة عام فإذا كان الذي من الوجهة الحلال كلفك فاسطك  
 بالحق من الوجهة الحرام المقطوع بحرمته كيف يكون ذلك هو الحق والحق والقصاص وأما إرباء الصدقات  
 فيجوز أن يكون المراد في الدنيا وأن يكون المراد في الآخرة أماني الدنيا من وجوه أحدها أن من كان لله  
 كان الله فإذا كان الإنسان مع فقره وما حسته يحسن إلى عبيد الله تعالى ولا يتركه صانعا لما في الدنيا  
 وقد ثبت في الحديث أن ملكا نادى الله هم آت منعة أحلاما وعسكاريها وثابته إليه براد على يوم في حاهه  
 وذكره الجليل وميل القلوب إليه وسكون الناس إليه وذلك أصل من المال مع أمده هذه الاحوال  
 وذلك أن الفقراء به يونه بالذوات الصالحات فهذا هو المراد إرباء الصدقات في الدنيا وأما إرباءها في  
 الآخرة فقد روي أبو هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى قبل الصدقات ولا يقبل  
 منها إلا الطيب وبأحدها يمينه فربها كآثر أي أحكم مهر حتى أن الله تم نصير مثل أحد وقد صدق ذلك  
 من كتاب الله تعالى قوله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده وبأحسن الصدقات في الجواب  
 عن السؤال الثاني في أنهم ذكروا في سبب تحريم الزاوي أنها أحدها أن الزاوي يقتضي أخذ مال الإنسان من  
 غير عوض ومال الإنسان له حرمة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم حرمة مال الإنسان كحرمة دمها فوجبا  
 يكون أحده ماله من غير عوض محترما وثابته إلى الله تعالى أعازم الزاوي حيث أنه يجمع الناس عن  
 الاستعمال بالمكسب وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تفكر في وسطة عقدا بأن يحصل الدرهم الزائد بقدا  
 كان أو سببه فحسب عليه وحدها كسب العينة فلا يكاد يحصل مشقة الكسب والتجارة والصناعات  
 الشاقة وذلك يعرض إلى انتطاع منافع الخلق ومن العلوم أن مصالح العالم لا تنظم إلا بالتجارة والحرف  
 والصناعات والممارات وثالثها أن السبب في تحريمه أنه يعرض إلى انتطاع للعروف من الناس من  
 الغرض لأن الزاوي إذا حرم طابت المعوض بقرص الدرهم واسترجاع مثله ولو حل الزاوي لكانت حاجبة  
 المحتاح تحمله على أخذ الدرهم بدرهين فيعصى ذلك إلى انتطاع المواساة والجور والاحسان ورابعها  
 العالب هو أن المقرض يكون عسيرا والمستقرض يكون فقيرا فالقول في جوابه عن عقدا بالتمكين الذي

مطلب في معنى قوله تعالى  
 يحسب في الله الرابا وفي سبب  
 تحريم الرابا وفي حكم من  
 استعمله

مطلب ذكروا في سبب  
 تحريم الرابا وحوا

من أن يأخذني الصغير الضعيف ما لا رادنا وذلك عبر حائر رجة الرحيم وحامسها ان حرمة الزنا وندب  
بالصن ولا يجب أن تكون حكم جميع المكاليف معاملة للعقل فوجب القطع بحرمة عقده الزنا وان كما  
لا نعلم الوجه فيه أهذه العبر لا أرى في حق الخلة المألفة ما نصه في العلم أن اليسر سمعت باطل لا باحتياط  
لا موال الناس وليس له دخل في التقدي والتعاون فان سكت المصون سكت عن عيبه وجسمة وان حاصم  
حاصم في التزمه حسه وافهمه به بعدد العاين يستلذه ويدعوه لطلبه الى كبره ولا يذعه حرمة من  
يقنع عنه وعما قبل يكون الكره عليه وفي الاعتقاد بذلك افساد لذل موال ومساكنات طويلة واهمال  
بالارتفاقات المطلوبة واعراض عن الله او المني عليه التقدي والمعاينة تمسك عن الخبر هل رأيت من  
أهل العمار الامداد كرماء وكذلك الزنا وهو العرض على أن يؤدى أكثر أو فصل عما أحدهم سمعت باطل  
ان عامة المعترض من هذا النوع همهم المعاليس للصطرون وكثيرا ما لا يجدون الوفاء بعد الاحل فيصير  
أصنافا معصية لا يمكن التخلص منه أبدا وهو مظنة لما فاشات عظيمة وحصولات مستطيرة وأذا جرى  
الزم باسمه المال هذا الوجه أعصى الى ترك الزراعات والساعات الى هي أصول المكاسب ولا شيء  
في العقود أشد حوصمة من الزنا وهذا ان الكسبان عبره المسكر مباحسان لاصل ما شرعه الله تعالى لفساده  
من المكاسب وبما يقع ومما فاشة والاخرى مثل ذلك الى الشارع أما ان يصير له حظا في شخص به  
ويعلم الله في عما ووه أو يدعه بعد رؤسا وكان الزنا وليس شائعين في العرب وكان قد حدثت بينهم  
مساكنات عطية لا عساهوا وتجارات وكان قلبه ما يدعوا الى كبره ما لم يكن أصوب ولا أحق من أن  
يراعى حكم العص والعصا مومس في عهدها النكاحية له في الجواب عن السؤال الثالث في أن الزنا باحترام  
كما باؤسة واجاعا عن استحقاقه فقد كفر وهو ورد في دم كل الزنا من الاحاديث ما لا يحصى في الناس  
كل الزنا مؤثرا وكاسه شاعدا كلهم في الامة سواء وصالحه رأى صلى الله عليه وسلم ليله الاسراء  
وحده لا يسع فيهم من دم يلحم الخاخرة فقال ما هذا ليجرد ل هذا مثل كل الزنا من حواشي  
المصاري على الحلالين في جوابك ما للارد بقوله تعالى الذي يأكلون الزنا لا يقومون الا كما يقوم الذي  
يتخذه الشيطان من المس فيقول في ذلك أقوال الاول ان كل الزنا يمت يوم القيامة  
محموا بذلك كاله سلامة المحصنة في كل الزنا بعد هذه أهل الموقف تلك الامة انه آكل الزنا في الدنيا  
وعلى هدامه الا يقامهم يقومون بخايب كمن أصابه الشيطان يحمون والعول الثاني قال ان من يريد  
ان يمت الناس من قومهم جرحوا مسرعين لقوله تعالى يتحرجون من الأحداث سرا لا كله الزنا  
فهم يقومون وبه طوع كما يقوم الذي يتخذه الشيطان من المس وذلك لانهم آكلوا الزنا في الدنيا  
فأرأه الله تعالى في طوعهم يوم القيامة حتى أنقاهم بهم صوب ويسقطون ويريدون الاسراع ولا  
يقدر ووهذا القول عبر الاول لا يريد ان كله الزنا لا يحكم الاسراع في المني بسبب نقل البطن وهذا  
أنس من الجوف في شيء ويتأ كدهذا العول عار وفي قصة الاسراء أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق به  
حبر بل الى رجال كل واحد منهم كاليت العصم يقوم أحدهم فقيل به طبعه وصرع فقات يا حبر بل  
هو لامة لالنس يأكلون الزنا يقومون الا كما يقوم الذي يتخذه الشيطان من المس والعول الثالث  
انه أحد من قوله تعالى الذين اتقوا اذ انهم من الشيطان تدكروا اذ انهم مصفرون وذلك لان  
الشيطان يدعو الى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بعير الله تعالى في هذا هو المراد من معنى الشيطان  
ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا متخبطا وتارة الشيطان يحتره الى المعس والهووى وتارة الملك يحتره الى  
الدين والتقوى فحدثت هاتين كات مصطربة واهمال جملة هذه هو الحط الحاصل بفعل الشيطان  
كل الزنا لا شك انه يكون معرط الى حب الدنيا يتأ لك فيها فادامات على هذا الحب صار ذلك الحب تخا

مطلب في أن اليسر سمعت  
باطل وكذا الزنا

مطلب كل الزنا واليسر

شائعين في العرب

مطلب حرمة الزنا كما

وسه واجاعا وان من استحقاقه

كافر

مطلب فيما ورد من الاحاديث

في دم الزنا

مطلب في قوله تعالى الذين

يأكلون الزنا لا يقومون

الاية

يشهد بين الله تعالى فانقبض الذي كان حاصل في الدنيا بسبب حب المال أو رغبته انقبض في الآخرة وقوله في  
 ذل الخياط أفاده الرأى رحمه الله تعالى في وفان قلت في هـ الالة أعني قوله تعالى كما يقوم الذي ينقبضه  
 الشيطان من الناس على طاهر هـ من أن الشيطان تسلط على بني آدم وتأثير في بعض أفعالهم أو هي مؤثرة  
 في قلوبهم مذهب أهل السنة أن الالة على طاهر هـ من أن الشيطان تعترض لبعض الناس وتأثير في  
 بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة أنها مؤثرة وعلى التأويل جرى المقاضي اليساوي حيث قال وهو وارد  
 على ما يرضى يعني العرب أن الشيطان ينقبض الإنسان فيصرع قال صاحب الاتصاف هـ من تنقبض  
 الشيطان بالقدر بزه وعصايم في الحديث ما من مولود يولد الا يحبه الشيطان يستعمل صلاته الا حريم  
 وابنه القولة أهـ أو ان أعين هـ هـ من الشيطان الرجيم وفي الأحاديث من ذلك كثير قال ولو  
 حمل المذهب في القاصي رحمه الله تعجب الشيطان ومعه على طاهر هـ بناء على ما ذهب إليه أهل السنة  
 من أن لهم تعترض لبعض الناس وتأثير في بعض أفعالهم ليسكن أحسن اهـ وفي حواشي التنوي قال  
 صاحب كام المرجان ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون ان الجن  
 يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى الذين يأكلون الرمال الالة وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي  
 أن رواية ولو ان الجن لا يدخل في بدن الإنسان فقال يابن يكذبون هو ذاك تكلم على لسانه ثم ساق  
 الاخبار وشنع وشدة دعوى من أنكروه قالنا طاهر على انقبض على طاهره اذ لا داعي الى الصرف عن الحقيقة  
 اهـ وقوله هو ذاك تكلم على لسانه يعني أنا شاهد الجن يتكلم على لسان المصروع أقول ومشاهدته  
 مرارا والجن يتكلم على لسانه بل لا يعرفه المصروع حال إفاقته فانكراه من قبل المكابرة في وان قلت في  
 ما معني قوله ته في فان لم تفعلوا فأذنو من الله ورسوله في قلوبكم من الله تعالى أعلم فان لم تفعلوا  
 ما أمرتم به من الاتقاء وتلك البغايا ما مع انكار حرمته وما مع الاعتراض بها فأذنو يا حرم من الله ورسوله  
 أي فاعلموا يا من أفن بالآتي اذ أعياه بأما على الأول فكحرم المرتدين وأما على الثاني فكحرم البغاة اهـ أبو  
 السعود وقال القاضي وذلك يقتضي ان يقاتل المربي بهذا الاستتابة حتى يفي إلى أمر الله تعالى كالبغاي  
 ولا يقتضي كفره روى انهم الماربت قال تقيف لأبيه بل ما حرم الله ورسوله اهـ أي اللطافة لتأخير عن  
 الطائفة باليدوم يجز عن الدفع صار كأن يديه معدومتان حذفت فون الشبهة من بدن لضافته الى جهم  
 المتكلم الا انه أقدم اللام بينهم التأكيد الاضافة اهـ زاده في الرأى في المص على أخذ اليا بان كان  
 الامام قاله را على أعذره وقهره بغرب قبضته وأجرى فيه حكم الله تعالى من التميز والجس الى أن يظهر  
 منه التوبة وان كان المص من له معسكر وشوكة حاربة الامام كما يحارب العثة الباغية وكما حارب أبو بكر  
 الصديق رضي الله تعالى عنه ما نبي الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الأذان وترك دفن الموتي بفعل  
 بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ان عامل بالباستتاب فان تاب والايضرب عنقه اهـ  
 فيقول الفقير وفقه الله تعالى قد كثرت في زماننا هذه المعاني الزاوية واشاع حتى صار كثر على علم وبسبب  
 شوعه وكثرت في عمالك الاسلام مع شوع كثير من الكثرة صارت المسلوب في حاله لا تخفى من  
 التقصير والضعف وقلة المال وتسلط الأعداء علينا من كل جانب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا  
 لله وانائي وراجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علماء السودان وهو ما رغبنا يقصد الخ يقول لو كنتم  
 بالقرب منا لحاربناكم كبسل الكفار ولكن منعنا من ذلك البعد عنكم نسأل الله تعالى أن يحول حالنا الى  
 أحسن الاحوال والله تعالى أعلم في قاعدة مهمة في قال العلامة الرازي اتفقوا في حين كتب يجوز أن يرمى  
 أعزبت انه ما نصراني يدعي التحقيق والتعمق في مذهبهم فذهب اليه وشرعنا الحديث فقال في  
 ما الدليل على بتره محمد صلى الله عليه وسلم فقلت له كاتل الينا طه ورائه ورائه على يد موسى وعيسى

مطلب في أن مذهب أهل  
 السنة أن الالة على طاهر هـ  
 من تسلط الشيطان على بني  
 آدم

مطلب في قوله تعالى فان لم  
 تفعلوا فأذنو يا حرم من الله  
 ورسوله

مطلب في حكم من أصر على  
 أخذ اليا

مطلب مهم في محاوره  
 بين الامام الرازي وبعض  
 القميين

وعبرهما من الانبياء عليهم السلام بقول اليعاقبة والحواري على يد محمد صلى الله عليه وسلم فان ردنا التواريخ  
أو قطعنا لكن فلما ان المهر لا تدل على الصدق حينئذ سقطت بقوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعتبرنا  
نصحة التواريخ واعتبرنا بدلالة المهر على الصدق ثم انما حاصلنا في حق محمد صلى الله عليه وسلم وحب  
الاعتزاف قطعنا بقوة محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة ان عبد الاسوله في الدليل لانه من الاستواء في  
حصول المدلول فمال المصري انما الاول في عسى عليه السلام انه كان سيال اول انه كان المصالح  
الكلام في النسوة لا بد وان يكون مصوغا من هذه الاله وهذه الذي تقولنا مائل ويدل عليه ان الاله عبارة  
عن موجود واجب الوجود لانه يجب ان لا يكون جسم ولا لا متغير ولا عرض ولا عسى عبارة عن هذا  
الشخص الثماني الجسماني الذي وجد بعد ان كان معدوما وقتل بعد ان كان حيا على قولكم وكان طه لا أولا  
ثم صار مترعا ثم صار شفا وكان يأكل ويشرب ويحدث وييام ويستيقظ وقد تقررت بداهة العقول ان  
المحدث لا يكون وفيها المحام لا يكون - والعكس لا يكون واحدا المتغير لا يكون دائما والوجه الثاني في  
في انطال هذه المقامات اسمع متروكون بان اليهود احدثوه وصلوه وتركوه حيا على الخشعة وقدم قواصله  
وانه كان يحث في المهر ومهم وفي الاحتفاء عنهم وحين عاملوه تلك المعاملات اظهر الخزع الشديد فان  
كل الها او كان الاله حالاه او كان جسم الاله حالاه فيهم ولم يدعهم عن جسده ولم لهم لكهم بالكلية  
واي حاحه الى اظهار الخزع منهم والاحتفال في المهر ومهم وبقائه في لا نجس حقا ان اله اقل كيف  
يليق به ان يقول هذا القول ويعتقد صحته فكذلك ان تكون يدب - في العمل شاهدة بمصادره في الوجه  
الثالث وهو انه اما ان يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد او قال - ان الاله بكايته به  
او حل بعض الاله وحرمه به والاقسام الثلاثة ما لا - اما الاول لان اله العالم لو كان هو ذلك الجسم  
حينئذ قل اليهود كان ذلك قولنا ان اليهود قوا لله العالم فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الله ثم ان اشق  
الساس لا ديانة اليهود قاله الذي تنقله اليهود لله في عاين المهر واما الثاني وهو ان الاله بكايته حل  
في هذا الجسم فهو ايضا فاسد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا لم يتع حلوله في الجسم وان كان جسما  
حينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن احتلاط آخراته ما حل الجسم وذلك في وجود وقوع المهرق  
في آخره ذلك الاله وان كان عرضا كان ذلك محتا الى المحل وكان الاله محما الى غيره وكل ذلك - صف  
و اما الثالث وهو انه حل في بعض من اعضاء الاله وحرم من آخراته ذلك ايضا محال لان ذلك المهر  
ان كان معتبرا في الالهية فمصادره على الاله وحدا ان لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في  
تحقق الالهية لم يكن حرام الاله فثبت فساد هذه الاقسام فكان قول المصري باطلا في الوجه  
الزابع في بطلان قول المصري ما ثبت بالموثر ان عسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العباد  
والطاعة لله تعالى ولو كان المحال لا احتمال ذلك لان الاله لا يفسد جسده وهذه وجوه في غاية الجلاء داله  
على فساد قولهم ثم قلت للمصري وما الذي دل على كونه الماهقال الذي دل عليه ظهور البهائم على يده  
من احياء الموتى وبراء الكه والابرص وذلك لا يمكن حصوله الا بقدره الاله تعالى فقلت له هي  
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا هان لم تسلم لملك من في العالم في الاول في  
سلب انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول لا حوت حيا لول الاله في بدن عسى عليه السلام  
وكيف عرفت ان الاله ما حل في بدن ويدل في بدن كل حيوان وسائر وجاهة فقال الصديق طاهر  
وذلك في انا حكمه ذلك الحيا لولا ما حوت تلك الاله لالهية عليه والافعال الهيمنة مطهوت  
على بدن ولا على بدن فقلت ان ذلك الحيا لم يعقودها فقلت له تبين انك ما عرفت معنى قول  
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الحواشي داله على حلول الاله في بدن

عدى فنعلم ظهور تلك الخوارق حتى ومنك ليس فيه الاتعلم بوجود ذلك الدليل فاذنابت أم لا يلزم من عدم  
 الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق حتى ومنك عدم الحلول في حق رضى حقل بل وفي  
 حق الكلب والسنور والفأر ثم قلت ان مذهبا يؤدى القول به الى تبخير رسول ذات الله تعالى في بدن  
 الكلب والذئب بل في غاية الخساسة والاركاكة في الوجه الخلعس في ان قلب العصاحية أبعث في العقل من إعادة  
 الميت حيا لان الشاكلة بين بدن الحى وبدن الميت أكثر من المشاكلة بين الخشبة وبين بدن النصبان فاذا لم  
 يوجب قلب العصاحية كون موسى الماولا لان اله فبان لا يدل احياء المولى على الالهة كان ذلك أولى وعند  
 هذا التقطع النصراني ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم فيجيب في شيخ مشايخنا الشيخ مصطفى البولاق  
 حسيمة الله عنه شيخنا الشيخ عايش في فتاويه للشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
 حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل على نفي حجة أو نفي كاله وما وجه المختار وكيف يعرف الانسان  
 صدق نفسه في دعوى هذه الدرجة في محبة الله عليه السلام في جواب أن أنه شرط في كمال الايمان دون  
 أصله وأنه صلى الله عليه وسلم بلذير أن يكون أحب من النفس لأن الحب حيين أحدهما الشرف  
 والكمال والثاني الانعام والافضل فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكل الانفس وأشرفها فبينى  
 أن يكون حسيمة على قدر كاله وأما الانعام والافضل للربوط بالاسباب العادية لاحد فان انعامه علينا  
 واحسانه اليه انعم عرفتنا برنا وما سره لنا وكان سيما في قوزنا بدار القرار واخلاص من عذاب النار وكيف  
 لا يكون من هذه اشانه أحب اليه من أنفسنا الاثارة بالسوء ما تقاعدنا عن شيء من الفلاح الا بسببه ولا  
 وقفنا في شيء من القبايع الا بطلبها وشهوتها وأما ما يحتج به الانسان نفسه في تفضيل حبه صلى الله عليه  
 وسلم على حبه سابقا بأن يأكل ما مضى له من القدوة بالسنة والاخلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان  
 كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من يكون هو نفسه فهو مقضل للرسول صلى الله عليه  
 وسلم مع عدم تقديم أغراضه الدينية على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العلمية السنية اه فيجيب  
 أيضا في عن حادثة في سنة إحدى وعشرين أي ومائتين وألف هي أنه بعد صلاة الجمعة حضر خير من الشام  
 في التفريق لبعض القنور بأنه ثبت في الشام روية هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فألقى  
 مقبته بالهمل هذه الخبر والحكم بثبوت الشهر في ذلك الشهر وحكم قاضيه بذلك عسكيا بقول بعض حواشي  
 التنوير الظاهر أنه يلزم أهل القرى بجماع المدافع أو روية القناديل من المصرا لنع اعلامه ظاهرة  
 تفيد غلبة الظن بثبوت عند قاضى المصر وغلبة الظن بحقه موجبة للعمل كما صرح حوايه واحتمال كون ذلك  
 لغير رمضان بعيدا فلا يعمل مثل ذلك فادله الشك الا لثبوت رمضان اه ولما سمع بذلك بعض علماء  
 القطر الشامى عارضوا ذلك غاية المعارضة وروا الفتوى المذكورة فاذن بعد مجواز الحكم بثبوت  
 رمضان بناء على ذلك مستدلين بمبارة من الكتب المحترمة فهل يقول على الفتوى المذكورة أو على قول  
 المعارضين أفيدوا الجواب فيجيب في شيخنا الشيخ عايش وهي في فتاويه للشهورة ونعناضه الحمد لله  
 والصلاة والسلام على رسول الله يقول على الفتوى المذكورة لان سلاطين المسلمين وضوء التفريق  
 لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة في مدة يسيرة جدا وأقاموا الاعمال أخصا مسلمين وأضعفوا  
 على ذلك أمم الاجسيمة واستغفوا عن السماء وارسال الكتائب عالميا فصار قانونا معتبرا في ذلك يتألم  
 به السلاطين بعضهم بعضا في مهمات الامور وتبهم الناس على ذلك فيجيب أيضا في من انتظر واعمال  
 رمضان ذم يروى وأصبوا مقطرين وقديلهم بالملك ثبوت رمضان في عصر معتقدين أنه لا يلزمهم  
 الضوم وان الحكم به مبنى على قول التخصيم فهل تجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب فيجيب في  
 بقوله تجب عليهم الكفارة لا بعد تأويلهم لاستادهم فيه لجهاهم وسوء ظنهم اه (أقول) رجاءهم من

مطلب في قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يؤمن أحدكم  
 حتى أكون أحب اليه من  
 نفسه

مطلب هل يثبت رمضان  
 بالتفريق

هو

قوله وأقاموا الأضحية أجمعاً مصلين لهم لأقاموا على أعماله أجمعاً كما كان لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كما لا يخفى فان الكافر لا يعمل بقوله في الذبائح هذا وحواسب شيئا رجه الله تعالى بوجوب الكفارة مسمى على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبهم فلا تخت عليهم الكفارة لأن الكفارة عندنا لا تخت على من روى الصوم فأصح صلواتهم أقصد صومه قال في السور عاظماني ما يلزم به القصة فقط دون الكفارة مانعه أو أصح غير ما للصوم بل كل هذا أه قال في حواشيه الوسوسة وقد انحار لأن الكفارة لا تخت على من أقصد صومه والصوم هنا معدوم وإفساد المعدوم مستحيل اه والله تعالى أعلم **في مسائل** في شيخنا المدكور أنصاع وقته دخل بيتا فوجدناه جماعة تقرأ القرآن ويشرعون للدخان في مجلس القرآن فقاموا عن شره في هذه الحالة فامتنعوا أو اتوا واحملوا أن لا يعودوا لهذا الأمر فخرجوا رجل آخر بهم أنهم علماء المالكية وسب الباطني وأعانه وكذبوا وذهبوا إلى شره بهل الحق مع الأول أميدوا الطواب في فاجات في الجنة الدخان انشربوا لأنص فيه للقد من لعدم وجوده في رسمهم وأما حدث بعد الألف وكان حدوثه في مصر في زمن العاصي والاحموري فأبى للفقائي شرهه وسب ذلك للشيخ سالم السهري وباللغ في تحريمه وتبعه الحرشي وجاعات وعلى سبائل مها أصاعة المال بحرقه من غير فائدة وأبى الاحموري بعدم الصرم واللغ في ذلك ورد على من قال بالتحريم وتبعه جماعات واعتمدوا كثيرا للاحموري كلام الاحموري وان كتب أدله الضرم أقوى وكل هذا في غير المساحد والمخاض وأما به ادلائك في التحريم لأن له رائحة كرمه وانكارها معاد وقد كثر في المجموع من باب الجملة أنه يحرم تعاطي ماله رائحة كريمة في المصعد والمخاض ومما يلزم به عدم قراءة القرآن بسنة التحريم لما في ذلك من عدم التعظيم ومن أنكر مثل هذا لا يحاطب بمحموده أو عواده (والجمله) فالنفي الأول الذي هي عن شراب الدخان في مجلس القرآن قد أنصت في من أنه الله تعالى الجنة والذي كذب في ذلك هو الكاذب فهو صال مصل أن لم يكن مبدورا بصوره أو بسبب وبعودته من الساعل والله تعالى أعلم العفة مصل النواقي للمالكي اه وقد حقق المسارون من أهل مذهبنا الجميلة أنه ليس يحرام أو باع في تعاطيه الكراهة وقد تقدم أن أحسن ما قيل فيه قول الأمير رجه الله تعالى واحتلف في الدخان والورع تركه وهذا كله كما قال شيخنا المدكور في غير المساحد والمخاض والله تعالى أعلم **في مسائل** عن قوله تعالى ولا تروروا رورا أخرى وقوله تعالى وليحملن أنقالمهم الآية

مطلب في حكم شراب الدخان  
في مجلس قراءه القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا تروروا رورا أخرى مع قوله تعالى وليحملن أنقالمهم الآية

مطلب في أن شرع إجماع عليه السلام هو شرع أبيه عليه السلام

مطلب في ما نسب الشافعي من قوله من استعصب ولم ينصب وهو جار وما عناه



على ما ذكره أي محرم ما فعل وأمكنه انتهى عنه فلم ينه عنه ولم يقب لغير المحرم وقد اتفق للإمام الحسين رضي الله عنه وكان خليفه أبا أن رجلا قدم عليه ليستخذه فصار يسبه ويسكلم فيه وهو يتسم فقال له الرجل إن شئتني واحدة فشتك ما شئت فقال الحسين إن شئتني مائة ما شئتك واحدة فوقع على قدميه وقبلها وقال أنه قد أتى على خلق رسول الله أفاده الصاوي في التفسير والله تعالى أعلم **سئلت** عن كل من مداوم على شرب الخمر هل يكون عرقه نجسا فينقض الوضوء أم لا فخرج نجس بنقض الوضوء فالجواب أن المسألة اختلف فيها المتأخرون من علماءنا والصحيح أنه ليس بنجس ولا ينفق الوضوء خلافا لما في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرق مدم من الخمر يخرج نجس وعلى خارج نجس بنقض الوضوء فينتج عرق مدم من الخمر ينقض الوضوء قال العلاء في شرحه لكنه يحتاج لإثبات العسقري وحاصله ما في الدخائر الأسرية لابن التيمية معز بالمعني عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه لعرق مدم من الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أسحج من كل عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العزقي في نقض الوضوء وهو فروع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني الغزي وظهوره عز لنا عليه (قالت) قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له وليقولوا دراية أما الأولى فظاهر في روع أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فلم يندم تسليم المقدمة الأولى ويشهد البطلان بمسألة الجدي إذا غزى بدين الخمر فقد عاها وحل أكله بصورته مسهلا كاللبن في أنه كذلك فنقول في عرق مدم من الخمر وكيفيات في ضمه غرابته ونحو وجهه عن الجاهل فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح اه كلام العلاء في وأيده بحسبه ابن عابدين رحمه الله تعالى قال ودوله عن السرح بمولات قال في جامع الفتنة السرح المال ويخرج غلام طوال والمراد بمسائل الفتنة كافي الحلبي فهو واستعارة مصرحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدعوة المستجابة يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فالجواب أن فيه اخلافا ولختصار صاحب التنوير تمهلا للاشياء أنها وقت العصر وقيل من حين ينقلب إلى أن يفرغ من الصلاة كاتبت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه التنوير وهو الصحيح بل هو المذهب قال المحقق الطهطاوي ويكنى الدعاء بقله كما ذكره الشرنبلالي وقيل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهر الرازي رضي الله تعالى عنها وعلى الأول فالظاهر أنها أدركت في جميع وقت العصر وهو من حين يلوغ ظل النبي منه إلى أو مثله إلى الغروب كافي الحموي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز للسلطان أيده الله تعالى أن يجعل العشر من عليه العشر فالجواب قال في التنوير جعله أن يخرج لرب الأرض جاز وإن جعله العشر لا لا تتركه اه قال ابن عابدين في الحاشية ولو ترك يعني السلطان العشر لا يجوز اجتماعا ويخرجه بنفسه الفقهاء اه والله تعالى أعلم

### كتاب الوصية

**سئلت** عن أوصي ثلثة ماله لا بدو الحال أن الوصي عليه دين يحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فالجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوي عن المدانة ومن أوصي وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية لأن الدين مقدم على الوصية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصية الصبي هل تجوز فالجواب أنها لا تجوز في الأتقونية ولا تجوز وصية الصبي إذا لم يكن مرأهاقا وكذا لو كان مرأهاقا ندبا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصي لابنه ولاجنبي كيف الحكم فالجواب أنها تصح في حصصة الأجنبي وتتوقف في حصصة الوارث على إجازة سائر الورثة فإن إجازة وهاجرت والا بطلت ولا تعتبر إجازة لهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بمسئلك أفاده الأتقروني والله تعالى

مطلب في عرق مدم من الخمر هل هو نجس

مطلب هل الدعوة المستجابة يوم الجمعة تكون وقت الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو نائبه جعل العشر من عليه العشر

مطلب أوصي بالثلث وعليه دين يحيط لأصحه وصيته

مطلب في الوصية لوارث وأجنبي

مطلب تصح الوصية للعمل

مطلب أوصى لاتبين ثم مات أحدهما

مطلب تح الوصية بال كاه والكعارات ودية الصوم والصلاة

مطلب أوصى لأولاد أولاده يخصص من المرحوم يوم موت الموصي

مطلب لا تصح الوصية لجهول

مطلب تصح وصية من لا وارث له بجميع ماله

مطلب يصح الرجوع في الوصية

مطلب أوصى وهو مريض ثم شى ثم بعد مدة مات وصيته الأولى معتبرة مالم يرجع

مطلب أوصى ليدخل أصبا به صحت

مطلب له ثلاثة سون أقر أحدهم بالوصية ليدخل

مطلب أوصى ذني ثم مات كثر رجوع في الوصية

مطلب مات عن اثنين وأوصى ليدصحب ابن لو كان حيا

أعلم **سئلت** عن الوصية للمسلم في ماله هل يجوز فالحكواب نعم يجوز الوصية له ولا يحتاج إلى الصلوات في الباقي وكذا إذا أوصى للمسلم بدخل في ملكه من غير قول استحسانا بالعدم من على عليه حتى يصل عنه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى ليدعوه وبالثلث ثم مات أحدهما قبل موت الموصي هل تنطبق في حق الحي أيضا فالحكواب لا تنطبق في حق الحي بل تصح في حقه فأحذف الوصية وسقط في حق الميت يرجع سهمه إلى الورثة الموصى كان الحامية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن عليه صلاه أو صوم هل تصح عليه الوصية بدينه فالحكواب نعم قال الذر المختار وهي واحدة ماله كاه والكمالات ودية الصيام والصلاة التي قرط فيها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى بالثلث لأولاد ولديه ولان وفلان ومات الموصى ولم يرحله ما وقت الموت لأولاد واحد لا أحدهما هل يتحصن بالوصية هذا المرحوم وقت الموت ولا كلام على ولديه بأعوام أجبروا أو حرروا فالحكواب نعم يتحصن بالموجود يوم موت الموصى ولا يرجع من ودينه اهـ قال في رد المحتار نقل عن المارحانية مانعه للموصي له إذا كان مع سائر أهل الاحتقاق بعتر حصة الإيجاب يوم أوصى وفي كل غير معين بعتر حصة الإيجاب يوم موت الموصى وقامه فيها المسألة في المسددة عن المحيط أنصبا والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الوصية لجهول كل يقول أوصيت بكذا العلان أو فلان فالحكواب لا تصح لجهول قال في الدرر وهل يشترط كونه معلوما أو مات نعم اهـ وكس عليه بحسبه أن عاين قوله وهل يشترط كونه مائ للموصي له معلوما أي بعينه نعم كما كررنا ونوعا كلما كتب فلو قال أوصيت بثلثي لفلان أو فلان بثلثي لفلان اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ليس له وارث إذا أوصى لزيد بجميع ماله هل تصح وصيته فالحكواب نعم تصح وصيته اهـ قال في السور و صحت الكل عند عدم ورثته اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز لأوصى أن يرجع في وصيته فالحكواب نعم يجوز له ذلك في المتيقن ولأوصى أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى في مرضه وصفا ثم صرح ثم مات بعد ذلك عدة طائفة هل تكون وصيته السابقة معتبرة فالحكواب نعم تكون معتبرة مالم يرجع عنها لم يكن قال في وصيته أن مات من مرضه هذا فان كان قال ذلك ثم رثى ثم مات غلظت وصاياه أهذه في حصة العتاري والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا أوصى لرجل غسل بصب أسسه أو أسسه هل تصح الوصية فالحكواب نعم تصح الوصية لأن مثل الشيء غيره فيقدر نصيب الآخر ثم راد عليه مثله ثم يعطى للموصي له كافي العساية نرح الوفاية فان كان قد راد ذلك فأول صرح فلا توقف على إحداه في الورثة وإن راد توقف إلى الأبد على إحداهم كما هو شأن الوصية عاراذ على الثالث ثم يعطى للموصي له أي يعطى ذلك المثل للموصي له كما لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لزيد بالثلث وله ثلاثة سون فأقر أحدهم بنقط بالوصية له فماله في ذلك ثم فاحتج بماعى جامع العصولين من العصل السام والثلثين وهو هذا أحد الورثة لو أقر بالوصية بنحو عدمه ما يحكمه وأما إذا تروا ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدة أهذهم فالتباس أن أحدهم ثلاثة أجزاس ما يديه وهو قول رفر رجحه الله تعالى وفي الاستحسان بإحداث ما يديه وهو قول علماء أجازهم الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى بصدقه ولان لأجبي ثم مات ذلك الصديق فاحتج بما اشتراه ثم مات هل يكون بعده رجوع عن الوصية فالحكواب نعم يكون رجوعا في الهبة مانعه وكل تصرف أو حذر والملك الموصى به ورجوع كما إذا باع العبد للموصي ثم مات اشتراه أو وهبها ثم رجح فيها لان الوصية لا بعد الإتيان ملكه فإذا رآه كان رجوعا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن اثنين وزوجة وأوصى حال حياته لزيد صديق ابن لو كان هل



ما به من المصير للدكتور ما في المسئلة من المال الثالث في الوصية ثلث المال بالمعروف الى المحظ  
 بقا على الاصل لكن بعد قل صاحب التفسير ما في بعض النسخ ان في المسألة روايتين عقب ذكر  
 خروج النكاح التي فيها الوصية بعير معين كيف يبيح الخلاف ولو حكم من ذلك المصداق سطلان الوصية  
 المذكورة في مادته السؤال اعد وجود الموصي لهم اعد الوصية لا يحجب الا يحجب لا يحجب ولا يقدر ان شاء على  
 القول باعتبار يوم الاحتياط في صحة الوصية لعير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال سطلان هذا القصاص  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب في المسألة طه من فتاوى هذا المعنى المذكور  
 في مسج محدثات رأيت السؤال والجواب بعير معين ما به من كتاب الوصايا للجلد السادس ولم يصرح بحظه  
 انه يحجب دول في السؤال وعلى تقدير الخلاف في الاموال المعينة وعلى أي حال لا يكون له من حواه  
 من حواه صحة الوصية المذكورة ما على اعتبار يوم الموت وبقره ترجحه في فتاوى في ذمة من مثل هذا  
 السؤال الى شيخ الاسلام بن تومس ومعنيها المحقق سبكي أحد الحواشي في جواب ما به من كتاب الوصايا  
 للجلد من بعض المعارف والصلوات والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وثل من اهتدى بعماره  
 وتبع ذلك الطل الوارث (أما بعد) وهذا ما تعلق في السؤال اعد اعد ما كان الذي فتحه من في الجواب انه يقرر  
 في دواوين المذهب الحنفي ان الوصية استحلال من وجه قال الامام الرلي لانه يجعله حليصة في ماله  
 وان لم يكن تلك الحليصة حرة عليه وهذا ما رقت الميراث على ما به من شرح الهداية والامام الرلي عليه  
 طالو الان الوصية اثنتان ملكا محدد ولا يملك أحد اثنتان الملك بدون اختياره الى آخر مقرر وه ومن حلة  
 ما قاله الاحصاف من انه تعالى أو واحد من أو ان ثبوت حكمها بعد الموت حتى يطل ردة الوصية وقبولها  
 في حياته ومن حلة ما طمحت به كسهم انه لو وصى لآخيه وهو وارثه ومعلوم ان الوصية لو ارث لا يصح  
 ولكن ما في الموصي وولده بعد ان ومات عنه حتى صار الاح وهو الموت وليس وارثه حسب الوصية لانه  
 وان كان وارثا وقت الاحتياط به تطل الوصية لكن لا عبرة بذلك الوقت لان المعتز لا يراه في حيزه  
 أحكام الوصية وقت الأهل لاثبات الملك للمعد للوصي له وذلك بعد موت الموصي وعند ذلك يثبت له  
 الملك كما سمعت فاعتبر حينئذ وجود الموصي له عند ما رفق به من الموصي نعم ان سمي الموصي لمسم  
 وعسم فهذا من لوازمه ومقتضياته وجودهم حين الاحتياط للوصية لان الاشارة أو التسمية من لوازمها  
 عادة الوجود والشيء اذا ثبت ثلث جميع لوازمه كما نص عليه علماءنا ومهم الامام الرلي في بيانه في  
 ان في الوجود حين الاحتياط للوصية ان في لازم الوصية لعين بالتسمية أو الاشارة فينتي الماروم وهو صحة  
 الوصية وتطل وان في هذا أشار صاحب السارحانية في ما في الامام الكبير فاصبح رجل أو وصى لاهل  
 العلم صلح قالوا دخل في هذه الوصية أهل السعة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتلم الحكمة مثل كلام  
 سبكي وغيره لان هؤلاء لا يسمون بالمقسمة لاطلبة العلم وفيها رجل أو وصى وقال اعطوا من مالي بعد  
 موتي مساكين مسكه كذا المسامات الموصى في الوصى بالمال الى أهل السعة فقالوا لا يريد وليس لها  
 حاجة قال أو القاسم رة المال الى الورثة ولولم يدع المال الى الورثة حتى أتى على ذلك ستة مثلاث طلب  
 المساكين قال أو القاسم يدع المال الى الورثة لان المساكين يارثون اطلب الوصية وصارت ميراثا  
 الى غير ذلك من العروع الدالة على ان المعتز صدق الوصية المعنوية وقت موت الموصي ووجود الموصي  
 له ادراك ولم يقل أحد له يصير وجود المساكين في السكة وقت احتياط الوصية وكذلك يعتبر وجودهم  
 بصدق عاينهم أو لادسه عند هوق بهن الموصي ويشهد لذلك خروج كثيرة من كتاب الوصية والوقف  
 كما به من ذلك من نفعها وقد قال حير الدين الرلي وغيره ان الوقف يستفي من الوصية وحينئذ ما تم الا  
 قول واحد من أطلق في سطلان الوصية لعدم وقت اجحها فلما أراد اذا كانت لعين كما هو العادة

والثاني الوصايا وحيتذ فالحكم في غير محله ولا ولايته الموجودين وقت موت الموصي الثالث حرم  
 دفع ربه أحد ابن الخوارج في سنة هل صفرا الحبر من عام ١٢٩٨ هـ كلامه وهو الذي عجل اليه تنس  
 القبر قال حصة مفتي مصر استدل على وجود الخلاف في الحادثة بكلام الدر وهذه عبارته وقيل فيه  
 ر وأما ان اه حكاها بقيل اشارة لضعفه كقول صاحب المنح وذكر بعض الشايخ ان قبر رابطين ومن  
 المسلمون ان القضاة مأمورون بالقضاء بالقول الراجح وليس كل خلاف جاء من متبدا لا اختلاف له حذ من  
 التفرق فالظاهر ما حققه مفتي حاضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فله مهم والله تعالى  
 أعلم **سئلت** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يصحون معتبرا كإيقاع التقبول  
 بعد الموت فالجواب لا يكون معتبرا فلا يكتفى عن التقبول بعد الموت قال في التنوير وانما يصح  
 قبولها بعد موته فقبل قبولها وردها قبله الا اذا مات موصيه ثم هو لا يقبل وهو لو رثته اه والله  
 تعالى أعلم **سئلت** عن يده الف الف الف درهم دار الابنة فقبلها وقضه او بقيت عنده حتى مات  
 الف الف درهم هل تكون هيته كهيئة العجج صحيحة فالجواب نعم اذا كان لا يزداد موصيه بما يقوما قال في  
 التتبع المسلولج الذي لا يزداد موصيه كل يوم فهو كالعجج كأي الحاية اه والله تعالى أعلم **سئلت**  
 عن له زوجة ماتت ولها مال فهل يكون كفتها عليه اوفى مالها فالجواب ان كفتها على زوجها او ان كان  
 لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الفتى به كأي التنوير ووجه في الجس بأنه الظاهر ونقله  
 في التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له ابنة ثلاثة وقد أوصى لابن ابنة بمثل نصيب ابن من ابنته  
 في ذابنوبه فالجواب انه ينوبه من التركة الرابع كأي التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** عن  
 أوصى زيد بمثل ماله ثم أوصى لخالد بالثلث انصا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحال فالجواب ان  
 الثلث يقسم بينهم فانصفت قال في التنوير اذا أوصى بثلث ماله ولم يشر الزورته فله ماله فانصفت اه مع  
 من يدين شرح الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى زيد وعمرو بثلث ماله والحال ان  
 عمر ميت فهل زيد الكل فالجواب نعم له الكل قال في التنوير وثلثه لزيد وعمرو هو ميت لزيد كله  
 قال في الدر أي كل الثلث والاصل ان الميت والمعدوم لا يستحق شيئا فلا يرثهم غيره فصار كالأوصى لزيد  
 وجدار وتمامه في نفسه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لوليد زيد بثلث ماله ثم ولد لزيد ولد لزيد  
 وانما هل يكون الثلث لهم جميعا فالجواب ما في حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوصية وهذا  
 نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلث ماله لوليد زيد فان وجد له ولد لزيد كور وانما  
 لصاه يوم موت الموصي كل يوم وان لم يكن له ولد اصله بل ولد لوليد من أولاد الذكور وانما كان لا ولد  
 الذكور دون أولاد الاناث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصية بالتمتات والمثل واعطاني  
 من المال لينة أو جده هل يصح أم لا فالجواب ان المحقق ابن عابدين حقق أنها لا تصح وله  
 لا ثواب للقرائ ولا لأوصى لان التزاة عبادة وطاعة لله تعالى فيشرط ان تكون خالصة لوجه الله تعالى  
 فهو ما كانت المال بأخذ القرأى أو للمهل كانت غير مقبولة قال الوصية بالباطل وقد أطال رحمه الله في ذلك  
 لكن عمل الناس في مشارق الارض ومفارجها على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد رفع مثل هذا السؤال  
 لشيوخ الاسلام عصر الشيخ محمد العمامي لاهدي مفتي الديار المصرية فاجاب بصفة هذه الوصية قال وهذا بناء  
 على ما عليه عمل الامة في ديارنا في سائر الامان من حكام الشرع والعلماء وشيوخه على تقوى المتأخرين من  
 جوارز أخذ الاجرة على الطاعات للضرورة ونسائل الناس وتكاسلهم في الامور الخيرية قال وللتبديل  
 بالضرورة وتكاسل الناس العلل به تقوى المتأخرين لا مانع من تحقيقه في مثل ذلك لا سيما في هذا الزمان  
 وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بمثل ذلك وتغزرت به الحج الشرعية وحكمهم من حكام الشرعية

مطلب قبول الوصية لغا  
 يعتبر بعد موت الموصي

مطلب في هبة من يده  
 الف الف  
 مطلب كفن الزوجة على  
 زوجها

مطلب له ابنة ثلاثة وأوصى  
 لابن ابنة بمثل نصيب ابن  
 من ابنته  
 مطلب فيمن أوصى بالثلث  
 لزيد ثم أوصى بالثلث لعمرو  
 مطلب أوصى لزيد وعمرو  
 وأحدهما ميت  
 مطلب أوصى لوليد زيد  
 بالثلث ولزيد كور وانما

مطلب في الوصية بالتمتات  
 والمثل الخ

الخشية بين طهر ابي العلاء في كل زمان اه وعباسنا نس له بقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمنون حساهم وعبد الله حس ويحور احد الاخرة على الرقية بالقرآن قال الصغاري وغيره والله تعالى اعلم  
 سئلت عن اولاد لثلاثة فاحدهم عن اولاد في حياته فاولاده اى اولاد الابن منزلة ابيهم باخذون مثل ما كل باخذ لو كان حيا هل يصح ذلك ويصكون وصية تحس من الثالث  
 فاجواب نعم هي وصية محررجه الثالث قال في الاسعاف بعد كلام في الوصية بمثل نصيب الابن ومن هدا يصح حكم المسألة الجارية في بلادنا المشهورة بوصية التبريل وهي ان يكون لشخص اولاد فيموت احدهم في حياته ويترك اولاد فيتركهم منزلة والدهم في البراء اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن اوصى بثلث ماله لزيد وعاش بعد الوصية سنين وشهر في ماله واستهلك كثيرا منه واكتسب اموال لم تكن له وقت الوصية ثم مات فهل باخذ الموصى له بالثلث ثلث ما خلفه مطلقا سواء كان حين الوصية او حدث بعدها احيوا واثروا ووالسلام عليكم  
 فاجبت نعم باخذ الموصى له بالثلث ثلث الخلف مطلقا قال الاقروى اذا اوصى لرجل بثلث ماله وله مال فله ذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى له ولم يتعلق الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل بهلاكه وهذه وصية بنى غيره عين والموصى به شائع في جميع المال اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن قال اوصيت لفلان بجميع نصبي من هذه السانية اعنى البستان وهو الربع ثم بين ان منابه به النصف فهل للموصى له النصف مما يقول الموصى بجميع نصبي اوليس له الا الربع  
 فاجواب ما في الاقروية وهذا انه قال اوصيت لفلان بجميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث فاذا اوصيه من الدار النصف فله النصف كله ان خرج من الثلث والبيع في هذا الخلف للوصية فان من قال لغيره بعث من فلان جميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا ذكرها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث اه معزى بالتأريخية والله تعالى اعلم  
 سئلت عن رجل اوصى ان يجهزه ويكفنه وينفذ وصيته بالثلث في رجوه البر والحبر والابن فلان ثم مات فهل يكون فلان للذكر ووصي في التركة كلها عامدا او يختص بما ذكره له الموصى فاجواب انه يكون وصيا عامدا في التركة كلها ولا يختص بما عصى له الموصى قال الحق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في حواشي الدرر السنية وعما نصيب التنبه له اه اذا اوصى الرجل بتفريق ثلث ماله في رجوه الخير مثلا لاصار وصيا عامدا على اولاده وتركته اه والله تعالى اعلم  
 سئلت عن رجل اوصى لابناء ابنته فلان وفلان وفلان بثلث خلفه وليس لهم ابناء حين الوصية وقد عاش الموصى حتى جلت احد عشر وجات بنيه ومات وهو جلي في بطن امه وولدت له امه بعد موت الموصى بقول لثلاثة اشهر فتحقق انه كان موجودا في البطن حين موت الموصى فهل تفسخ هذه الوصية ويختص به هذا الموجود فاجواب نعم وقد نقلنا اول كتاب الوصية ما فيه شعاع العليل والله تعالى اعلم

مطلب في ازال اولاد الابن منزلة ابيهم

مطلب اذا اوصى بالثلث لزيد فله ثلث الخلف

مطلب دل اوصيت بجميع اصبي من هذه الخلف وهو الربع ثم تبين ان له النصف

مطلب اوصى ان يجهزه وينفذ وصيته فلان كان وصي في التركة كلها

مطلب اوصى لابناء ابنته وهم معدومون وقت الوصية ثم جلت واحدة من زوجات بنيه ثم مات الموصى

باب الوصى

اعلم ان لا يفتى للموصى ان يقبها لانها على خطر وعى اى يوسف للدخول فيها اول مرة غافا والثاني في حياة ولثلاثة سرقه وعى الحسن لا يقبل الوصى ان يدخل ولو كان عمره من الخطاب وقال ابو طيع ما رأيت في مائة قصيدة عشر سنة من بعد في مال اب اخيه قيساني وامعهم  
 احذر من الولوات ارب \* بعمدة قن من الخشوف  
 واولا الوصية والاولا \* به والوصاية والوقوف  
 اه من رد المختار وهذه الامور الاربع في حذرها شروعة مرغوبة لما فيها من كثرة الثواب

مطلب في انه لا يفتى للموصى ان يقبل الوصاية

استقام فيها وسار على وفق ما أمره الله تعالى متبعا للحق محتجا بالباطل لا تأسد في ذلك الله تعالى لوجه لا ثم  
 سئل عنه فيها العدو والصدق والقريب والبعد قال اتخذهم من القضاة وخوف غلبة النفس واتباع  
 المولى في عام حول الحى وشك أن يقع فيه فيقال في معنى الحكماء كما علم أن أكثر المؤمنين من أجهلنا  
 وغيرهم بالغوا في الترهيب والتخويف من الدخول في ولاية القضاء وشدوا في كراهة السعي فيها ورغبوا  
 في الاعراض عنها والنشور والهروب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الصغار والعلماء أن من دلى  
 القضاء فقد سهل عليه دينه وأتى يده إلى المهلكة ورغب بكاهو الأفضل وساء اعتقادهم فيه قال وهذا  
 غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفته مكانته  
 من الدين فيه بعثت الرسل وبالقائه قامت السموات والأرض وجعل الله صلى الله عليه وسلم من النعم  
 التي يباهي المسلمون عليها فقيل من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال لأحد الأتقيين رجل آتاه الله ما لا يستطيع على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو  
 يقضي ما يرويه من جملها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام قال هل تدري من  
 السابقون إلى علي التميمي القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الدين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوا  
 بذلوه وإذا حكموا المسلمين حكموا حكما لهم لأنهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلمهم الله في حق  
 عرشه الحديث بسبب أن الإمام العادل وقال صلى الله عليه وسلم للقبطون على منابر من نور يوم القيامة على  
 عرش الرحمن وكنا يديهم وعن وقال عبد الله بن مسعود لا أنسى يوما أحب إلي من عبادتي سبعين عاما مراده  
 أنه إذا قضى يوما بالحق كان أفضل من عبادتي سبعين سنة فذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر  
 وأعلى درجة الأجر قال الله تعالى وإذا حكمتم بينهم بالحق انصتوا للقسطن في أي شيء أشرف  
 من حجة الله تعالى في ما جاء من الأحاديث التي فيها اتخوف وعيد فأنها هي في حق قضاء الجور  
 الذين حكموا بنير الحق وعامه فيه فيحفظ والله تعالى أعلم في سئل في الوصي إذا صرف على  
 الأنعام من المهر من غير تعدد فرض هل يمتنع بصره وصديق في مقدار ما صرف (فالجواب) نعم وقد سئل  
 فارتى المبدأة عن ذلك فأجاب بقوله للوصي أن ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك إلى فرض فاض  
 والقول قوله في مقدار ما أنفق إذا لم يكن به الظاهر وفي تحليفه خلاف اه والله تعالى أعلم في سئل في  
 فأوى الخديجة أياض الوصي إذا باع عتق التيمم لفقته لعدم مال ينقعه عليه بمن التل بغير إذن المالك  
 هل ينفذ أم لا (فأجاب) إذا باع على هذا الوجه صح ولا يحتاج إلى إذن المالك (في سئل) أيضا عن  
 ذى هلك من غير وصي وزل صغارا وعتقوا عليه ديون فوضع البطريق يده على موجوده وباع العقار  
 لو فادينه وثقة المتار فهل له ذلك أم قاضى المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم أهل اللغة  
 فعل شيء من ذلك (فأجاب) أهل الذمة إذا كانوا يعتقدون شيئا في معادتهم ويساعدهم بترصيص  
 وما يعتقدون إلا في الرافقهم يمتنع منه فإذا كان من معتقدهم أن بطريقهم يتصرف في تركهم  
 تركهم ولم يترصيص لهم فيه إذا أذنوا للقاضي المالك المسلمين فيبتدئ يحكم بينهم بحسب مقتضى شرع المسلمين اه  
 في سئل عن رجل له ابن صغير له مال ورثه من أمه هو في يد أبيه وحفظه وهو محمود الحال نصب  
 القاضي على الصغير المذكر والموجود أبو الوصف المذكور وصي له حفظ ماله ورثه من الأب فهل ليس  
 له ذلك والحالة هذه فأجواب نعم ليس للقاضي ذلك وللمالك ما ذكر كما أتت بذلك شيخ الإسلام على  
 أن يدعى ربه الله تعالى وقال في الخبرية وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الأمر أعجب البهايم وهو  
 أنهم يصبون مع الأب المقيم وصيوا بترصيص الأب بما خذمال ابنه من إيجبه يكتبون ذلك في سجلاتهم  
 فلا حول ولا قوة إلا بالله أنا لله وأنا إليه راجعون اه وقد وقع مثل ذلك في زماننا ما كنت أظن وقوعه

مطلب في أن أكثر المؤلفين  
 بالغوا في الترهيب من  
 الدخول في ولاية القضاء

مطلب في أن ما جاء من  
 الأحاديث التي فيها التخويف  
 إنما هو في حق قضاء الجور  
 مطلب للوصي أن ينفق  
 على الصغار من غير حاجة  
 الخ من فاض

مطلب القول قول الوصي  
 فيما أنفق إذا لم يكن به الظاهر  
 مطلب ما ع الوصي العقار  
 للفقته بمثل الثمن بغير إذن  
 ما كنفذ

مطلب ليس للقاضي نصب  
 وصي على صغير مانت أمه  
 وأبوه حي محمود الحال

مطلب روحان لا وارث  
لواحد منهم ماسوي الآخر  
أوصى كل واحد منهم ماله  
للاخر صرح  
مطلب ادوار الوصي يدين  
على الميت باطل

مطلب الوصي ادا وصل  
الوصية حال حياته الموصى  
نمردتها بعدموته لا يصير رده

مطلب للقاضي استدال  
الوصي المختار اذ اجر عن  
القيام بالوصية

مطلب اذا كان اب الصغير  
مير فارع منه التقاضي  
مال الصغير ووصفه في يد  
عدل

مطلب ليس لامير بنت  
المال ربع المتركه من يد  
الوصي

مطلب اشهدانه بمقتضى  
ماله حال عياد مال الوصي  
ليرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصي في  
الدفع الى الوصي بعد رده

قبل وما ساحت رأيت ماد كرس الخيرية فقلت لاحول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم ﴿وقضى الخيرية﴾  
سئل في رويحي لا وارث لواحد منهم ماسوي الآخر اراد ان لا يخرج من تركه واحد منهم اثني عشر  
روحه حال الحياة ﴿فاحاطت﴾ الخلية ان يوصي كل واحد منهم ماله لا يخرج جميع ماله ولا يجمعه بنت المال  
عبد بالامير وورث اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن اقرار الوصي عن الميت يدين هل يعتبر ام لا  
وعلم اذا ائتمقه من مرقه وجره مع جمله عياله هل له محاسبته وواحدة من ماله فالحق ان اداره  
يدين على الميت باطل كافي الخيرية ﴿والجواب عن الفصل الثاني﴾ ما في العيبة وهذا القطع وصي  
يقع على الوصي من مرقه وحزقه حتى يبلغ موضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان ائتمقه ليرجع عليه  
اه حال الخيرية الرمي ﴿سئلت﴾ عن جعل ريد او وصيا على اولاده وقيل منه حال حياته وعدمه ورده  
ولم يصل هل لا يصير رده بعد قبوله حال حياته احيوا وحرروا فالحق ان حيث قبل اولاه صرح ولا  
يصر رده بعد الموت قال في السور من اوائل باب الوصي اوصى الى ريد وقيل عنده فان رده بعد موت ريد ولا  
لا يصح الردي منه فان سكنت ماتت قبل الراد المصول ولم عقد الوصية ببيع شيء من التركة وان جعل له  
أى يكون وصيا اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن الوصي المختار اذا كان حارعا عن القيام بالوصية وطور  
غيره للقاضي فهل له ان يستدله بغيره فالحق ان نعم له ذلك قال في السور ولو طوره للقاضي بغيره  
أصلا استدله بغيره ولو عرله أى الوصي المختار القاضي مع أهله لها بعد عرله وان حار القاضي وأنتم  
تخرج في جامع المصولي انه لا يعمل العمل المصلي بعهده في الذر ثم نقل عن الصنفين شجعه مانصه فقد  
ترجع عدم صحة العمل للوصي فكيف بالوطائف في الودد اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن  
الاب اذا كان مير فاحاطت منه على مال صغيره هل للقاضي ان يبرعه منه ويجعله في يد وصي يتصاره  
للصغير فالحق ان ما في الحاية وهو هذا ولو كان الاب حيا وحيف منه على مال ولده الصغير فان  
القاضي يصرح المال من يده اه وقيل الكفو عن نية التماوى ان الاب اذا كان معسدا مير فامدرا  
للمال للقاضي ان يأخذ مال الصغير ويضعه على يده عند ان وقت تناوعه وافى بذلك شيخ الاسلام على  
أن يدي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن مير ورثه عاتب فوصى زيدا على تركه  
لنقصها ويحفظها حتى يوصلها الى الوارث ثم مات فقضى الوصي التركة ليوصلها الى الوارث فقام عليه  
أمر بنت المال وأراد ربع التركة منه لكون عنده حتى ياتي الوارث ويأخذها منه فهل لا يعكس  
الامر المذكور من أحدها والحال ما ذكر فالحق ان نعم ليس لامير بنت المال والحالة هذه كما افى  
بذلك شيخ الاسلام على أمدي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن الوصي اذا انعق على اليمين  
من ماله حيث لم يكن لليمين مال حاضر في يده وأشهدانه بيق عليه ليرجع في ماله اذا حضر وهل له الرجوع  
في ماله والحالة هذه فالحق ان نعم الرجوع والحالة هذه قال في السور وصي أسبق من ماله والحال  
ان مال اليمين حائب وهو أى الوصي كالأب متفق ع الا ان يشهدانه بقرص عليه أو ابرج عليه ذكره في  
باب الوكالة المصومة والعض وافى به في الحامدية من كتاب الوصية والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾  
عن الوصي اذا دفع للوصي بعد تناوعه شيئا ما بقي عنده من ماله ثم أسكر القرض فهل يصدق الوصي بمسحه  
في الدفع اليه فالحق ان نعم كما افى بذلك الخبير الرمي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾  
عن الاب اذا اتى صياح مال اولاده أو اناقه عايم هل يصدق بيمينه فالحق ان نعم قال في ادب  
الوصية ولواتى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ صياحه أو ألقاه عليه وهو سقة للثلث في مائة  
صدق بيمينه اه والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن صغيره ان مسرى صدر يخاف على ماله منه فهل  
للقاضي برعه منه ووصفه عند أمين فالحق ان نعم قال الرمي في حواشي جامع الفصولين نفسلا عن



الحاجة وله يعي القاصي أن يأخذ مال اليتيم من والده إن كان والده مراً فامدروا بضعه على يد عدل  
 إلى أبيه أو إلى غيره له والله تعالى أعلم **فَسُئِلْتُ** عَمَّا مَاتَ فِي دَارِ الْعَرَبِ وَأَوْصَى لَهُ مَوْتُهُ رَحْلاً يَأْخُذُ  
 بِهِ وَيُصَلُّهُ الْوَرْنَ فِي يَدَيْهِ قَالُوا أَمَّا مَاتَ لِمَالٍ وَأَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَكُونَ يَدُهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْوَرْنُ  
 وَيَلْزِمَ لَهُ ذَلِكَ وَالْأُخْرَى فَاجْزَأَ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ كَمَا أَتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَقْدَى رَحْمَةِ اللَّهِ  
 وَهَلْ وَهَوَى فَمَارَ بِهِ تَبَيَّنَ أَنَّ صَرَفَ الْوَصِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فَسُئِلْتُ** عَنْ وَصِيٍّ بِسَبْعَةِ ثَلَاثٍ  
 وَحِدَةٍ الْخَبْرَ إِذَا مَرَّ وَصَرَّ فِيهِ أَمَّا أَكْرَهُ الْإِيمَانُ بِعَدْلِهِمْ هَلْ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ الْجَوَابُ نَعَمْ يَصْدُقُ  
 الْوَصِي فِي ذَلِكَ بَعْدَهُ كَمَا أَتَى بِهِ فِي الْحَامِدِيَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فَسُئِلْتُ** عَنْ أَيَّامٍ قَتَلَهُمُ الْقَاصِي سَقَةً  
 لَا يَكُونُ لَهُمْ فَأُصِقَ عَلَيْهِمُ الْوَصِي بِقَدْرِكَهَا يَهْمُ بِإِذْعَانِ الْمَرْصُوعِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَصْدُقُ فِيهِ الْجَوَابُ  
 نَعَمْ كَأَنَّ الْخَبْرَةَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فَسُئِلْتُ** عَمَّا لَوْ كَانَ الْيَتِيمُ وَصِيٌّ عَلَى زَكَاةٍ غَائِبَةٍ وَلَا يَمْلِكُ الْقَاصِي  
 وَمَصْلُوحٌ مِمَّا يَرْطِقُهُ نَحْمُ الْوَصِي الْمَخَارِ هَلْ يَكُونُ الْوَصِي لِقَبْرِهُ وَيُصَوِّرُ الْمَصْصُورَ الْمَصْصِي  
 وَهَلْ يَصْرِفُ وَصِي الْقَاصِي حَالِيهِ الْخَبْرَ بِإِذْعَانِ الْوَصِي تَوَصَّرُوا **فَسُئِلْتُ** عَنْ أَيَّامٍ قَتَلَهُ الْوَصِي الْمَخَارِ  
 كَانَ هُوَ الْوَصِي دُونَ مَصْرُوبِ الْقَاصِي وَبَعْدَ تَصْرِفِ وَصِي الْقَاصِي حَالِيهِ عَلَى الْوَصِي كَانَ الْوَصِي  
 مَسْطُورَةً قَالَ أَلَمْ يَأْتِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدَّرِ الْخَبْرَ بِإِذْعَانِ الْوَصِي هَلْ يَصْلُحُ الْقَاصِي أَنْ يَلْبِسَ وَصِيًّا يَمُوتُ  
 الْوَصِي فَأَرَادَ الدَّخُولَ فِي الْوَصِيَّةِ لَهُ ذَلِكَ وَنَصَبَ الْقَاصِي الْأَخْرَ لِيَصْرَحَ الْأَوَّلُ **أَهْ** قَالَ الْحَقُّ أَنَّ  
 مَا بَيْنَ الْوَصِي وَالْأَوَّلِ دُونَ وَصِي الْقَاصِي لِأَنَّهُ يَصْلُحُ بِإِذْعَانِ الْوَصِي كَأَنَّهُ كَانَ الْقَاصِي عَالِمًا قَالَ  
 بَنِي أَنْ تَصْرِفَ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ هَلْ هُوَ بِإِذْعَانِ الْوَصِي مَقْطُوعَةً وَفِي الْأَسْمَاءِ وَلَا يَنْصَبُ  
 الْقَاصِي وَصِيًّا بِمَعْنَى وَجُودِهِ أَيْ وَصِي الْمَيِّتِ الْأَدْعَاءُ بِعَصِيَّةٍ قَطْعُهُ أَوْ فَرَقَتِي الدِّينِ **أَهْ** وَالْبَعِيَّةُ الْمَقْطُوعَةُ  
 أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْقَوَادِنُ كَأَنَّ حَاشِيَةَ أَيْ السُّعُودِ وَفِي الْوَلَوِ الْحَبِيبَةِ أَتَى رَحْلَ دِيْنَاءِ عَلَى  
 الْمَيِّتِ وَالْوَصِي غَائِبٌ يَنْصَبُ الْقَاصِي خَصْمًا عَلَى الْمَيِّتِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا وَأَمْسَرَ مَا لَيْسَ يَنْصَبُ  
 الْقَاصِي خَصْمًا عَلَى الْمَيِّتِ لِيَصِلَ الْمَقْبِيُّ إِلَى حَقِّهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَاصِي عَلَى الْمَيِّتِ لَا يَجُوزُ وَلَا يَكُونُ الْمَقْبِيُّ أَنْ  
 يَخَاصِمَ الْوَصِي فَمَّا أَقْرَبَهُ **أَهْ** وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فَسُئِلْتُ** هَلْ لِلْوَصِي الْمَخَارِ لِرَاحَةِ بَعْضِهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ  
 نَعَمْ يَقُولُهُ فَاجْزَأَ لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ كَأَنَّ وَدَّ الْخَبْرَ نَعَمْ قَالَ وَالْحَبِيبَةُ فِيهِ شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتَّخِذَهُ  
 الْمَيِّتُ وَصِيًّا عَلَى أَنْ يَمُوتَ بَعْدَهُ مَتَى شَاءَ الثَّانِي أَنْ يَبْدِيَ دِيْنَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِيهِ تَمَتُّهُ الْقَاصِي فَيَجْرِيهِ **أَهْ** مَعْرَبًا  
 إِلَى الْأَشْيَاءِ قَالَ صَاحِبُ الرِّدِّ وَالطَّاهِرَانِ هَذَا فِي وَصِي الْمَيِّتِ أَمَا وَصِي الْقَاصِي فَيَقْتَضِي الرِّبَا بِإِذْعَانِ  
 يَمُوتَ بَعْدَهُ نَعَمْ الْقَاصِي تَأْمَلْ وَقَوْلُهُ يَجْرِي بِهِ حِلَافٌ وَفِي الْمَهْدِيِّ عَنِ الْخَصَافِ أَنَّهُ لَا يَجْرِي بِهِ  
 يَحِلُّهُ الْيَتِيمُ وَصِيًّا بِمَقْدَارِ الدِّينِ حَاصَةً وَبِهِ أَحَدُ الْمَشَاجِعِ وَعَلَيْهِ الْقَتَوِيُّ **أَهْ** وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **فَسُئِلْتُ**  
 عَنْ الْوَصِي هَلْ يَكُونُ يَبِيعُ عَقَارَ الصَّغِيرِ لِأَخِي مَقْدَارَ الصَّغِيرِ أَمْ لَا فَاجْزَأَ لِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ قَالَ فِي الدَّرِ  
 وَجَارَ بَعْدَهُ عَقَارَ صَغِيرٍ مِنْ أَخِي لَأَسْهُبَهُ بَعْضُ قِيَمَتِهِ أَوْ لَمَقَّةَ الصَّغِيرِ أَوْ دِينَ الْمَيِّتِ أَوْ وَصِيَّتَهُ مِنْ حِلَّةٍ  
 لَا يَهْدِيهَا لِأَخِيهِ أَوْ لَكُونُ غَلَاظَةً لَا تُرِيدُ عَلَى مَوْتِهِ أَوْ حَوَافِ حَرَابَةٍ أَوْ قَضَاءَهُ أَوْ كَوْنَهُ فِي يَدِهِ تَعَلُّبٌ وَهَذَا  
 لَوْ أَدْعَى وَصِيًّا لِأَخِي قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَهَلْ مَالًا يَكُونُ يَبِيعُ الْعَقَارَ مَطَاعًا وَلَا يَشْرِي بِعَبْرِ طَعَامٍ وَكُسُوفٍ قَالَ وَلَوْ  
 الْبَاطِنُ أَنَّ الْبَاطِنَ يَحْمَدُ دَعَا الدَّيْنِ أَوْ مَسْتَوْرٍ لِلْخَالِ يَجُوزُ **أَهْ** قَوْلُهُ أَوْ لَمَقَّةَ أَيْ وَإِنْ كَانَ يَبِيعُ الْقِيَمَةَ أَوْ بَعْضَ  
 دِينَارٍ طَاهِطَاوِي قَالَ ابْنُ عَابِدٍ وَكَذَا يَقَالُ فَمَّا بَعْدَهُ فَمَّا يَطْهَرُ بِحُلِيِّهِ مَقْدَارًا لِلْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ  
 أَوْ دِينَ الْمَيِّتِ أَيْ دِينَ عَلَى الْمَيِّتِ لَا وَفَاءَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ لَكِنْ يَبِيعُ بِقَدْرِ الدِّينِ قِطْعَةً عَلَى الْمَقْبِيِّ وَمِثَالُ الْوَصِيَّةِ  
 لِلرَّحْلَةِ وَصِيَّتُهُ بِعَاقِبَةِ مَسْئَلَةٍ وَقَوْلُهُ فِي يَدِهِ تَعَلُّبٌ كُلُّ أَسْتَرَدَّ مِنْهُ الْوَصِي وَلَا يَسْبِقُهُ وَطَافُ أَنْ يَأْخُذَهُ  
 الْمَلْبَسُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ تَعَسُّكُهَا كَانَ لَمْ يَسْبِقْهُ الْوَصِي بِيَمِينِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْيَتِيمِ حَاجَةٌ إِلَى نَعْمَةٍ كَأَنَّ يَبِيعُ

مطلب ما في العبرة  
 وأوصى رَحْلًا بِقُلْ مَالَهُ إِلَى  
 وَرَثَتِهِ لَيْسَ لَوْ كَيْلَ بِتِ  
 الْمَالِ وَرَعَاهُ  
 مطلب بصدق الوصي  
 يبيد فيها هذه من الوصية

مطلب عاب الوصي المختار  
 ولا يملكه القاصي فمصعب  
 وصيها ثم العائش كان  
 هو الوصي

مطلب ليس للوصي المختار  
 إخراج نفسه

مطلب الوصي يبيع عقار  
 اليتيم لمقتته ويحويها

الحامية اه من الزواله تعالى أعلم **سئل** في وصي دين الميت الثالث شهده ومن غير  
 ابن قاص هل لا يصح ذلك الوصي **ج** الحجاب انه لا يصح والحالة هذه وفي بقول الكسوي عن  
 مولى شيخ الاسلام عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام في جوابه وتفرع الثقة بقضاء الذين من حواشي ودور  
 وصي ذلك مبرأ من العاصي لانه قائم مقام العاصي في جوابه وتفرع الثقة بقضاء الذين من حواشي ودور  
 كل صاحب الدين أن يأخذ به إذا طهر بحسن حقه من التركة فلا وصي أن يعطيه أيا ما كان لم يأمره  
 به العاصي اه وفي كتاب أدب الاوصياء ما نصه **قضى الوصي دين الميت الثالث** - وهذا لم يصح لاحد اه  
 والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي المختار إذا طلب من العاصي أن يقر له أخوة على عمله هل يحسبه  
 العاصي الى ذلك أم لا **ج** الحجاب انه لا يحسبه القاصي الى ذلك كما في ذلك شيخ الاسلام على أصدى  
 رحمه الله تعالى وقد نقل الكسوي عن العيصية ما نصه الوصي إذا نصه العاصي وعمله أخوة قدراً آخره  
 حار وأما وصي الميت فلا أخوة على الصحيح اه وقد رجع مثل هذا السؤال الى حامد امدى فأجاب عنه  
 بقوله لم له أخوة مثل عمله استحساناً ومحاماً كما في الحامية والبرارية وهو المأخوذ به في الحيرة وحواشي  
 الاشياء للكسوي قال الشيخ ابن عابدس أقول تقيده بقوله لو محتاجاً موافق لما في الآلة السبعة ومن كان  
 فقيراً فلما كل بالمعروف ومن عازره الحامية وعن بصير الوصي أن يأكل من مال الميت ويركب دوابه  
 إذا ذهب في حوائج السبب قال له صم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف إذا  
 كان محتاجاً قد رماضي اه ويجوز في البرارية وهذا صريح في الاستحسان أنه قدراً آخره مثل عمله ومحاماً  
 وطاهر اه ذلك وإن لم يرخص له العاصي أخوة لكن في جامع المصوبين عن شارح الطحاوي ولا يأكل  
 الوصي لو محتاجاً إلا إذا كان له أخوة في كل قدر آخره اه والطاهر ان هذا مسمى عن القياس من أنه ليس  
 له إلا كل قال في أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل له وموالة تعالى للدين بأكل أموال الناس طمناً  
 اعياناً كلون الخ (قل الصعبة) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فاسمع هذه الآية في طلبه ومكانه يميل  
 الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال العقبه قال أبو ذر وهو الصحيح لا تشرع في الوصاية مسرعاً فلا  
 يوجب صم اه قل الاستيعان في شرحه إلا إذا كان له أسر معلوم في كل قدره اه بعد طهر هذا  
 أن الاستحسان هو أنه لا يأكل لو محتاجاً ولو لم يصرص له أخوان القياس أن لا يأكل مطلقاً إلا إذا عرض له  
 أخوة على ما قاله الاستيعان وإن القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال إليه الصعبة وما في الصعبة لم يقد  
 بالاحتياج ولا بالخلاف في الحامية وعامة في السمع والله تعالى أعلم **سئل** عن ما بين أولاد  
 صغار وأب أو وصي وصياء على أولاده هل يكون هذا الوصي مقبلاً على أبي الميت وهو وحده الصغار  
 في الحجاب **ج** نعم قال في السور ووصي أبي الطفل أحق بحله من حده اه قل المحقق ابن عابدس الولاية  
 في مال الصغير للاب ثم وصية ثم وصية ولو بعد موالاته الاب ولم يرص والولاية لا في الاب ثم وصية ثم  
 وصي وصية فإن لم يكن له العاصي ومصره اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي الذي يوصيه  
 إذا سدها من مال نفسه هل له الرجوع عن التركة **ج** الحجاب نعم له ذلك قال في السور ووصي اه  
 الوصية من مال نفسه رجع مطلقاً قال شارحه الغلاتي وعليه الفتوى در اه قال بحسبه ابن عابدس  
 وفي البربرية هو المختار اه وفي جامع الصغار ولو مات ولم يرص لاحد له أولاد صغار وله أن يأكل أو يعطيه  
 الوصي في جميع ما تركه الميت لأن مقتضى مقام الاب عدم الاب فكان حق الصغر والحفظ في  
 ذلك اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وصي ما عتق يقيم من لا يملك طلب منه ما كثر على ما  
 هل يسقط بيع الوصي حيث قد **ج** الحجاب نعم في ذلك المختار وهذا نصه ولو باع الوصي شيئاً من مال  
 البيعة طلب منه ما كثر ما عتق رجع العاصي فيه الى أهل البصرة والامانة أن أخبره إنسان منهم أنه باع

مطلب فقي الدين الثالث  
 شهود من غير ابن قاص  
 لا يصح

مطلب الوصي المختار  
 من العاصي تقدر أخوة في  
 مقابلة عمله لا يحسبه

مطلب وصي الاب مقدم  
 على الجد من الاب

مطلب الوصي سفيد  
 الوصية إذا سدها من مال  
 نفسه له الرجوع

مطلب باع الوصي عتقاني  
 دين مثلاً طلب منه ما كثر  
 الخ

بقية وان فقه ذلك لا يلزم للقاضي الى من يريد اه والله تعالى اعلم **سئلت عن وصي قصي ديس**  
**اليت من غير امر القاضي** فلما كبر اليتيم انكر الدرس على ابيه هل يصح الوصي مادفعه حينئذ في حاجته  
بعض الوصي مادفعه والحال مادكر قال في جامع الفصولين وصيه ديبا **سئلت عن امر القاضي** فلما  
كبر اليتيم انكر ديبا على ابيه وصيه مادفعه ولو لم يتدبره اذ اقر بسبب الضمان وهو للذبح الى الاحصى  
ولو اقر به الوارث وانجى الوصي دعه من التركة صدق اه والله تعالى اعلم **سئلت عن اوصي على**  
**اولاده رجلين** مع الا يتصرفي احدهما وحده مات احدهما على عور بصرف الحق وحده ام لا  
**فالجواب** ليس للثمن مهما ان يتصرف في التركة عند الطرقة الا ما مومح به من جهة الله تعالى ويرفع  
الامر الى القاضي فان رأى الصم صم اليه وان رأى ان يعمل الحق وصيه واحد حار وبسبب حينئذ  
بالصرفي وقال ابو يوسف يستند الحق بالصرف ولا يرجع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله  
تعالى اعلم **سئلت عن الوصي** ان يدفع مال اليتيم لمن يعمل به مصارفة في حاجته فيعلم له ذلك  
وله ان يعمل فيه هو - مصارفة كما في تلك في الفتحة وسئل عن الاخبار شرح المحار ما نصه والوصي ان  
يدفع المال لمصارفة هو يعمل به هو مصارفة لا قائم مقام الاب وللأب هذه المصارفات فكذا الوصي فان  
عمل بمصروفه اشهد على ذلك لانه ان يصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء والوصي ان يصار في  
مال الصغير وان يدفعه لا يصره مصارفة له ان يصنع ويتصرف ويشارك وان يدفعه للبصاعة والتجارة والتسركة  
وان يعمل كل ما كان حسب اليتيم اه والطاهر ان الحد كذلك يترك دفع مال اليتيم لغيره مصارفة لان الحد  
كالات الا في مسائل يستشهد به ما كان في الاشياء ورثة المحار من الدرائس وفي الراية ما نصه ترك  
اولاد او انا ولم يوص الى احد علك الاب ما علك الوصي اه وفي الحاشية ان الحد في هذه الصورة اعني  
صورة الراية تعمله الوصي في حصة التركة ولا يصرف بها في تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد  
ذكر الاب والحد والوصي ما نصه ولكل هؤلاء ولاية التجارة المعروفة في مال اليتيم اه والله تعالى اعلم  
**سئلت عن وصي** تصرف في مال اليتيم التجارة مع ماله كس مصارفا والحال انه لم يشهد على  
المصارفة في اسداه اصرف فهل يصدر في ذلك فياحد نفسه تصرفا مع من لا **فالجواب** انه  
لا يصدر بدون اشهاد قال في أدب الاوصياء تصرف الوصي او الاب في مال اليتيم مع من فقال كس مصارفا  
لا يكون له ان يرضى الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف به بالمصارفة وهذا في المصداق في الدية  
فيجوز له ان يرضى من الرع وان لم يشهد عليه اه قال ابن عابد بن عبد الله وقد مال ليس الوصي في  
هذا الزمان ان يرضى اليتيم مصارفة اه والله تعالى اعلم **سئلت عن القاضي** التصرف في مال اليتيم  
ببيع أو نحوه مع وجود وصي - منه هو اليه **فالجواب** ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في العيية  
لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا  
لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو لم يزل اه والله تعالى اعلم **سئلت عن**  
**الوصي اذا طهرت حياته هل للقاضي** عمله **فالجواب** نعم كما في ذلك في السق مع الا بد  
الاوصياء والله تعالى اعلم **سئلت عن الحد** في مال اليتيم مع عتق الصغير الذي هو اس له ليس  
على الميت **فالجواب** ان الحد لا يملك ذلك قال في أدب الاوصياء الوصي - الاب مع التركة لقضاء الدين  
وبعده الوصيه وليس للحد ذلك اه وفي الدرائس والحق لا على اليتيم ليس للحد مع العتق والعرض لقضاء  
الدين وتصفية الرضا بانحلال الوصي فان له ذلك اه وسئل بحشية الشامي عن الحاية فرق أو حبيبه بين  
٣ قوله غير امر القاضي الخ لعل هذا لم يكن ثم ودمي الدين ما ساق ما نصه اه والله تعالى اعلم

مطلب اوصي على اولاده  
رجلين مع الخ

مطلب لاوصي دفع مال  
اليتيم مصارفة

مطلب انصرف الوصي مع  
فقال كمت مصارفا ولم يكن  
اشهد لا يصدر

مطلب لا يملك القاضي  
التصرف في مال اليتيم مع  
وجود وصي ولو مصروفا  
من جهته

مطلب للقاضي عسر  
الوصي اذا طهرت حياته  
مطلب لا يملك الحد بيع  
العقار ليس على الميت

الوصى وأنى الميت موصى اليه مع التركة لقضاء الدين وسعد الوصية أو الميت له به العشاء الذي  
 على الأولاد لاقضاء الدين على الميت دل شمس الأئمة الخواص هذه فأبده يحط من الحاصل وأما يجوز  
 وأقام الحق عام الأب وسعول الحاصل يعني اه والله تعالى أعلم **في سئل** هل الوصى أن يحط بقصة  
 الصغير مع بعضه إن كان في ذلك رفق بالميم فأجواب نعم له ذلك كما أدى بذلك التسليم وأعطى  
 هكذا نعم الوصى حط بقصة المبرور له في ماله إن كان حبر لهما اه والله تعالى أعلم **في سئل**  
 عن وصى على بيت آخر يخص من والد الميت عن هو عليه ثم بلغ البيت فطلبه من الوصى هل له ذلك ويكون  
 بمصلحة له في أموره بمصلحة فأجواب نعم كما أتى بذلك في الصحة وعلم بها من القاعدة ما نصه إذا  
 أقر الوصى خصص الدين ثم بلغ التيم إن شاء طالب الوصى وتكون مطالبته بمصلحة له في أموره بالعص  
 أشار إلى أن أقرار الوصى بالعص لم يلزم الميت اه والله تعالى أعلم **في سئل** في نصب العاصي وصيا  
 على صغير هل يشترط فيه حضور الوصى بيده العاصي فأجواب من يشترط حضوره قال في  
 الرار **في سئل** في حضور الوصى عليه مال النصب يعني نصب للمولى لا يشترط خلاف ما وجد وصيا للمص  
 حيث يشترط حضوره العاصي اه والله تعالى أعلم **في سئل** عن الوصى إذا مات لم يحل لم يوص عال  
 الميم ولم يصبه هل لا يصح فأجواب أنه لا يصح قال في جامع المصولي ولا يصح الوصى عونه محولا  
 اه والله تعالى أعلم **في سئل** عن بيع الوصى عقار الصغير من فاحش هل لا يجوز وإذا ما عقاره  
 ليس في العروس وفاته هل يكون البيع باطلا فأجواب إن بيع عقاره من فاحش لا يجوز قال  
 الكهوي وبعض فاحش لا يجوز **في سئل** عن العسل الثاني ثم إن بيع الوصى عقاره لغيره وفاته من  
 العروس باطل قال في الرار به وعنده الثاني أن في بيعه العروس وفاته مبيعه باطل اه والله تعالى أعلم  
**في سئل** عن الوصى إذا أذن دفع مال الميت إليه بعد رشده وأمر التيم ذلك هل يصدق الوصى في  
 ذلك فأجواب نعم يصدق في ذلك بمصلحة الصغير الكهوي عن السب أنه يصدق لأنه أمر وكل أمر  
 العول قوله مع عبه اه والله تعالى أعلم **في سئل** ما دلوك في وصى باع مال يميم ولم يصب نفسه حتى  
 مات الوصى فهل قص الفس لورثة الوصى أحيوا ونحوه فأجواب نعم ولا ينعقض لورثة الوصى  
 أو وصيه فلو لم يكن له وصى نصب العاصي له وصيا كما في جامع المصولي ونقله الكهوي والله تعالى أعلم  
**في سئل** ما دلوك في الأب إذا اشترى مال أمه الصغير لم ينعقض عثل القيمة هل يجوز فأجواب نعم  
 يجوز ذلك كما أدى به شع الإسلام على أمه يرضه الله تعالى وقد نقل الكهوي ما نصه الأب إذا اشترى مال  
 أمه الصغير لم ينعقض عثل القيمة أو يبيع يبيع ويجوز ولا يجوز بالعاصي والعاصي إذا اشترى عثل القيمة  
 أو يبيع يبيع لا يجوز بالأجاء وما كثر من فيه يجوز لا ينعقض اه معر بالمعاهد والله تعالى أعلم  
**في سئل** ما دلوك في وصى تصرف مالا من مال الميت على باب العاصي هل يصح أم لا فأجواب  
 ما في الرار نعم إلا حاره وهو هذا الوصى إذا أتى في خصوصه المص على باب العاصي وما كان على وجه  
 الإحارة كأجرة الشخص والصال والكتاب لا يصح وما كان على وجه الرشوة يصح اه والمراد به  
 لا يصح مقدار آخر المثل والعين الصغير كما في الحاشية والله تعالى أعلم **في سئل** إذا أصاع بعض مال  
 الميم من مال الوصى لا ينعقض ولا يقصر هل لا يصح فأجواب نعم لا يصح قال الكهوي ولو أصاع  
 التركة في مال الوصى لا يصح لأنه أمر به لآل ولا ينعقض اه والله تعالى أعلم **في سئل** عن الوصى  
 يودع مال التيم عند أمه فيصير عند المودع هل لا يصح عليه فأجواب نعم لا يصح ما نصه عليه من  
 للوصى إيداع مال التيم قال العماد في فصوله وهذا ما يجب حفظه حقا وقال الكزري الأب والعاصي  
 مثله ولو أصاع عند المودع لا يصح عليه ما نقله الكهوي عن المصلية والله تعالى أعلم **في سئل**

مطلب للوصى حط بقصة  
 الصغير مع بعضه إذا كان فيه  
 رفق بالميم  
 مطلب في وصى أمر يقض  
 دين المستأخ

مطلب يشترط حضوره  
 العاصي عند نصب العاصي  
 وصيا عليه  
 مطلب لا يصح الوصى إذا  
 مات محولا  
 مطلب لا يجوز بيع عقار  
 الصغير من فاحش  
 مطلب بيع الوصى العقار  
 في الدين مع وجود ما يبيع به  
 من العروس لا يجوز  
 مطلب أذن الوصى دفع  
 المال بعد الرشد يصدق  
 به  
 مطلب باع الوصى ولم يقض  
 الفس حتى مات فولاية  
 القرض لورثته  
 مطلب يجوز للأب شراء  
 مال أمه لنفسه بثل القيمة  
 مطلب أمه في الوصى في  
 خصوصه المص هل يصح  
 مطلب إذا أصاع مال الصغير  
 من مال الوصى من غير يقصر  
 منه في الحفظ لا يصح  
 مطلب أودع الوصى مال  
 الميم بمصاع لا يصح

امرأة له ولد صغير وزوج هو أبو الصغير وأوصت على ولدها الذي كوراً جنيامع وجود أبيه فهل يصح  
ويملك بعده موتها التصرف في مال الطفل للذ كور أم لا فالجواب انه لا يملك ذلك وانما ذلك لايه فهو  
أولى من وصي الام والمسئلة في الوهبانية حيث قال

والولد طفل وأوصت الام غيره \* أحق به ان كان عدلاً وأجدر

وأصلها في القنية قال سئلت عن أوصت الى أبيها وماتت عنه وعن ابن صغير وزوج هو أبو الصغير  
فولاية التصرف في حقه المال لوصيها أم لأب الصغير قلت فتوقف طالبا في الكتب حتى ظفرت في  
الزيادة في الباب الثالث من كتاب الوصايا أن ولاية التصرف في هذه المال وولاية لحفظ لأب دون  
وصيها اه نقله الشرنبلاني في شرح الوهبانية وغيره فيه والله تعالى أعلم سئلت عن وصي  
الفاضي هل يملك بيع عقار اليتيم من ابنه أو نحوه عن لا تقبل شهادته فالجواب انه لا يملك ذلك قال  
في الهمزة نفاذ من البرازية وكذا لا يملك وصي الفاضي البيع عن لا تقبل شهادته اه والله تعالى أعلم  
سئلت عن وصي على يتيم بلغ اليتيم وطالب منه ماله وهو لم يؤنس رشده فهل لا يدفعه اليه  
فالجواب نعم لا يدفعه اليه الا اذا ظهر رشده فان بلغ غير رشده لا يدفع اليه المال في قولهم فاذا بلغ جسا  
وعشرين سنة دفع اليه المال عند الامام وقال لا يدفع اليه مادام صغيرا كذا في شرح الوهبانية  
لشرنبلاني وهي في النظم حيث قال

ولم يصب مالا بالبلوغ ومعه \* الى ما يرى منه الرشاد وظاهر اه والله تعالى أعلم

### ﴿كتاب الفرائض﴾

سئلت عما يبدأ به من تركه الميت فالجواب ما في التتور بانه يبدأ بتجهيزه من غير تقدير ولا  
تقدير ثم دينونه التي لها مطالب من جهة العباد ثم وصيته من ثلث ما بقي ثم يقسم الباقي بين ورثته اه والله  
تعالى أعلم سئلت اذا مات الميت وله ورثة أصحاب فروض وعصبه وغيرهم من يقدم منهم شرعا  
فالجواب ما في التتور بانه يبدأ بذوى الفروض ثم بالعصبات القسمية ثم بالمعق ثم عصبته الذكور ثم  
الزوجة ثم ذوى الارحام ثم بعد ذلك مولى الموالاة ثم المقتول بنسب لم يثبت ثم للموصي له عاذا دعي الثلث ثم  
في بيت المال اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في رجل ماتي زوجته ودواء لاجل الحمل فاشتت من  
ذلك الدواء هل يرثه او الحالة هذه فالجواب ما في ان لا يصح هذا منه ولو سقي امرأته دواء لاجل الحمل  
فشربت وماتت ان كان لا يعلم ان الدواء يقتله لا يحرم من الميراث ولا يائمه وان كان يعلم يحرم ولكن هذا  
اذا أجبرها اما اذا أخذت الدواء بيدها وشربت لا يحرم مطلقا اه والله تعالى أعلم سئلت عن  
نصراني أسلم عن زوجته نصرانية ثم ماتت وهي كافرة فهل لا يرثها او الحالة هذه فالجواب انه لا يرثها لان  
اختلاف الدين مانع من التوارث قال في الملتقى وينع الارث الرق والقتل واختلاف الميتين واختلاف  
الدارين حقيقة أو حكما اه ودليله من الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا  
الكافر المؤمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن ذي مات في دار الاسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا  
هل يرثه او الحالة هذه فالجواب لا يرثه لاختلاف الدارين كما مر اه والله تعالى أعلم سئلت  
عن رجل مات عن بنته لصلبه وعن ابن ابنة كيف تقسم التركة بينهما فالجواب ان النصف للبنت فرضا  
والباقي لابن الابن نصيبا والله تعالى أعلم سئلت عن جماعة مسافرين في سفينة واحدة تفرقوا  
فأثروا جبالا لا يدرى من مات منهم أولا كيف الحكم ففهم فالجواب ما نقله الكفوي وهذه انصه  
الفرق في المحدثي اذا لم يعلم بمات أولا فالكل واحد للاحياء من ورثته ولا يرث أحد منهم من الآخر

مطلب امرأة أوصت على  
ولدها جنيامع وجود أبيه  
لا يصح حيث كان الأب  
نحو المال

مطلب لا يملك الوصي بيع  
عقار اليتيم من ابنه أو نحوه

مطلب لا يدفع الوصي اليه  
المال اذا ظهر رشده

مطلب فيما يبدأ به من  
التركة

مطلب في بيان من يقدم  
من الورثة اذا كان فيهم  
أصحاب فروض وغيرهم  
مطلب فيمن سقي زوجته  
سمما فماتت هل يرثها

مطلب في موانع الارث

مطلب مات ذي في دار  
الاسلام عن شقيق في دار

الحرب لا يرثه  
مطلب مات عن بنت وعن  
ابن ابن

مطلب في حكم النسرق  
والهربي اذا لم يعلم بهم مات  
أولا

وهكذا في كل جملة ما اولايدي اسم مات كالعسل والحرق ويحوم وهو قول عاتق الصعاب والعلماء  
 اه وعراه الى الاحيار في العرائض والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأه أععب عبد ولها ابن ثم  
 مات عن ابنتها مات العبد فهل يرثه ان للعصبة طريق الولاء فالحقواب أم يرثه بالولاء في الكفوى  
 عن الطهريه وللا عاتق للفقير وللعصبة ولا يكون للعصبة عصبة (سأله) ان امرأه أععب عبد ولها ابن  
 وروح وماتت العتقة وولاه العبد لابن لانه عصبا فان مات الابن لا يتحول وللا العبد ان أسه لان الاب  
 عصبة عصبة العتقة لا عصبتها اه معربا للارحاسة والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عن ابني  
 عمه وأحدهما أخوه لانه وكف بقسم التركة فالحقواب أن الاخ من الأم يرث بحقه الاحوة السدس  
 والباقي قسم بينه وبين ابن العم الآخر أيضا فطريق العصب قد ورثت الحظتين في فتاوى الا مري  
 مانصه ومن يدلي الى الميت سدس ان كان أحدهما لا يتبع الآخر ورث بماله وان كان يتبع ورث  
 بالخاص (مثاله) ان ادرك ابني عمه وأحدهما أخوه لانه وله السدس والعرض والداني بينهما العتقة وله  
 إحدى حقتي فماتت لا يتبع الآخر نورث بماله وان كان يرث بماله وان كان يرث بماله وان كان يرث بماله  
 المال كله فماتت لا يتبع الآخر نورث بماله وان كان يرث بماله وان كان يرث بماله وان كان يرث بماله  
 العمداني والله تعالى اعلم **سئلت** عن اختلاف الدارين هل هو مانع من الارث حتى ينسب المسلمين  
 فالحقواب انه مانع من الدارين فماتت الكفار لا يمس المسلمين في الخ بقوله لا عن التشاركية  
 مانصه وكذا اختلاف الدارين من طرمان الميراث لانه اعلم بالضرورة ولا ينصير أحدهما  
 نصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله  
 ابن مسلم في دار الهند والبرك يرث اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اقربا من مات المقر عن عمه أو  
 حالة من ذوي الارحام وهل ليرثه المقتلة والحالة هذه ويكون الارث للغة مثلا فالحقواب قال في  
 الحامدية اقربا ولا يقرحمة أو حاله فالارث للعصبة والحالة لانه لم يثبت نسبه ولا براحم الوارث المعروف  
 بنسبه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عن اب وحده أم أب وحده أم أم وحده أم أم وحده أم أم  
 يرثه فالحقواب أن هذا السؤال في تنصير الحامدية وقد أحاب عنه بقوله يرث الاب فقط لان الحدة لان  
 محجوة بالاب واحدة أم أم الام محجوة بأم الاب اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن مات عن أخ  
 شقيق وأخت لابن هل يكون محجوبه فالحقواب نعم يكون محجوبه مع أحد كل التركة ولا شيء  
 لها وقد تظلم العلامة الميراثي في مسطومه نسخة الاخر ان يقال

ولا يرث أخت له من الاب \* مع صورة الشقيق فاحفظ نص

وأما العكس وهو ان عوت عن أخت شقيقة وأخت لاب فالحكم فيها ان الاحت لها نصف والمافي للآخر  
 من الاب والمأه في الشقيق والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأه فوت ولم تترك من الاقارب سوى  
 ابن أخيها فهل يرثها ابن أخيها أو يكون ميراثه للب المال جوانك ففاحتت بقوله نعم يرثها ابن  
 أخيها ولا يكون للب شيء أصلا وهو مؤخر عن ذوي الارحام (في المورث) نعم ذوي الارحام نعم مول  
 الموالاة نعم المقتلة بسبب لم يثبت ثم الموصي له عاردا على الثالث نعم بنت المال اه وفيه من مات نورثت  
 ذوي الارحام في أحد المرد جميع المال اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الوقت الذي يحرق فيه  
 الارث هل هو الوقت الذي تنسقه الموت أو الوقت الذي يعقب الموت ففاحتت بقوله بان هذه المسألة  
 مسطومة في الوهابية قال رحمه الله تعالى

فقبل الوفاة الارث بعض مقر \* وتخرجه لاس الميراث يحرق  
 وفي أمة الموروث راحة وارث \* يملها بالوقت الحلف يقر

مطالب في ولا العتقة

مطلب مات عن ابني عم  
 أحدهما أخوه لانه

مطلب في أن احتلال  
 الدارين انما يجمع الوارث  
 فيما بين الكفار

مطلب أو باح ثم مات عن  
 عمه الخ

مطلب مات عن أب واحدة  
 لا أب واحدة أم أم في الوارث  
 مطلب مات عن شقيق  
 وأخت لا يكون محجوبه

مطلب مات عن ابن أخت  
 فقط وهو الورث

مطلب في بيان الوقت الذي  
 يحرق فيه الارث

قال شارحها سيدي حسن الشمره لاني احتاج المشايخ في الوقت الذي يمضي فيه الارث قال ردو مشايخ  
الموافق انه قيل الموت في آخر زمن احرأ حياه لان الارث انصال الى الوارث والموت رال ملك الموت  
وماذا ينتقل اليه ولما يمضي التوارث بين الزوجين والموت ارتفعت وانتهت ال رحيه وبتوارثان ولا  
خلاف ما يمتن يمضي الارث بينهما وقال مشايخ طبع عيب الموت وهو قول أبي يوسف ومحمد لان الموت  
ما دام حيا هو ملك له من كل وجه فلو ملكه الوارث في آخر حيا صار لشي الوارث على كل كلال كلالا  
وهو امر تدمه العقول وغره هذا الخلاف تظهر في رجل مترج بامه مورثه ولا وارث غيره قال لها اذا  
مات مولدك ماتت حرمه على قول ردو ومن وافقه متفق وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومن وافقه لا تعتق  
بما ذكره القديري وقد أشار العظم الى القولين مطوقا لردو ومن وافقه قوله نعمت بقول الخ والمهوم  
ان الجمهور لا يقررون عتقها اه كاذ كرهه عن الثمة اه قال سيدي حسن وأقول ان العتق عند الاصح  
الاي الملك أو مصافا الى الملك وليس في المسأله تصريح بشي منهما اه وحواله ان قوله اذا مات مولدك  
مما اذا مات في ملكي عوت مولدك فهو مصاف الى الملك قال سيدي حسن وأما لاجل لكونه  
روحا لشرط كونه لا وارث غيره على ما ذكره اه والله تعالى أعلم **مسئله** عن الخدم مع الاحوة  
الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه أم لا فالكواب لهم لا يرثون معه عبد الاما ما لا اعظم ان حريمه رحمه  
الله تعالى خلافا لصاحب رحمه الله تعالى وقد نظم هذا في الوهابية قوله

وما أسقطا أولادهم وعزل **هـ** وقد أسقط المصاحب وهو المحرز

قال شارحها سيدي حسن الشمره لاني صعب الشبهة في أسقط المصاحب قال بان الخدم ترث معه الاحوة  
الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه عبد الامام وعليه الفتوى وأما الاحوة لا يمسقطون بالخداة اعا وأولاد  
الذين هم الاحوة الاشقاء لهم حياز الاحوة لتسام الاتصال بالابوين وأولاد الملات هم الاحوة للأب  
لأنهم أولاد الصرائر اه والله تعالى أعلم **مسئله** عن الكهارة والخلفه أديانهم هل يتوارثون فيما  
بينهم فالكواب نعم يتوارثون قال السيدي في شرح السراجة نعم ان الكهارة يتوارثون بينهم وان احدا من  
ملاكهم لان الكهارة واحدة اه والله تعالى أعلم **مسئله** ما قولكم في رجل أقر باخ وابن الفز  
وارث ثم رجع عن اقراره ومات هل يرثه والفز له هذه فالكواب لا يرثه والحالفة هذه قال في  
الهيعة بقولنا عن المصنفين ولو أقر باخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره له لبيت

المال كما في المصنفات اه والله تعالى أعلم **مسئله** هل يوقف العمل بنصيب ابن واحد أو نصيب ابين  
أو أكثر أحبا أو ذوا قرابة فاجبت بجهان في ذلك خلافا والمفتي به أنه وقفه لنصيب ابن واحد أو نصف  
واحدة أيهما أكثر في السدي السراجة وروى الحنفية وروى الحنفية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
أنه يوقف له نصيب ابن واحد أو أسة واحدة أيهما أكثر وهو الاصح وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم  
**مسئله** من مات وترك أماتة في الحبل ومعه مائة سنة أشهر أنت خولده هل لا يرث هذا الولد من  
البيت المذكور في الحواكج نعم لا يرث منه حينئذ كما يقتضي ذلك شيع الاسلام على أمدى يستدل به  
الكهوى عاني شرح الفرائض للسيد بن قوله وان كان الحبل من غيره وماتت الولد لسته أشهر أو أقل  
من زمان الموت يرث ذلك الولد من البيت وان ماتت الولد لا يرث اه مختصر والله تعالى أعلم

**مسئله** عن صرب بطن امرأه حامله فألفت حساميتها هل يرث ويورث فالكواب ماني  
الهيعة وهذا صه أعلم أن قولهم هذا من ولد ميت لا يرث ليس على الخلافه لاني آخر الفتاوى الظاهرية  
ومني لعصل الحبل ميتا لا يرث اذا لمصل صه وأما اذا فصل فهو من حلة الورثة (بانه) اذا صرب انسان  
نظم ما سقطت حساميتها فده الحبيب من حلة الورثة لان الشارع أوجب على الصارب المرأة ووجوب

مطلب في حكم الخدم مع  
الاحوة وانهم لا يرثون معه  
عندنا

مطلب في توارث الكهارة  
ولو احتلفت ملكهم

مطلب اقراره ثم رجع في  
اقراره لا يرثه

مطلب فيما يوقف العمل

مطلب مات عن أم تدعى  
الحل وولدت بعد موته سعة  
أشهر لا يرث هذا الولد

مطلب صربت فأسقطت  
حساميتها ومن حلة الورثة

مطلب فبن مات عن بنتين  
وأم لا غير كيف تقسم تركته

الضمان بالجنابة على الحي دون الميت فإذا حكمنا بجنابته كان له الميراث ويورث عنه بدل نفسه وهو العدة  
أه والله تعالى أعلم **مسألة** عن مات عن بنتين وأم لا غير فكيف تصح هذه المسألة فالجواب أن  
البنتين الثلثين فرضا ولا أم السدس كذلك والباقي برده عليهما فالمسألة من خمسة لأنهما مجموع سهامهم فوي  
الكثر وشرحها لاطاني ما نصه وما فضل عن فرض ذوى القروض ولا مستحق له برده على ذوى القروض  
بقدر فروضهم الأعلى الزوجين فلا يرده عليهما أو قد مات أم برده عليهما في زمانها الفساديات المسال ثم مسائل  
الزوجة أربعة أقسام لأنها إما أن يكون من يرده عليه جنسا واحدا أو لا وتل منها ما عند عدم من لا يرده عليه أو مع  
وجوده أشار إلى الأول بقوله فإن كان من يرده عليه جنسا واحدا عند عدم من لا يرده عليه فالمسألة من  
عده رؤسهم ابتداء قطعا للتطويل كبنتين أو أختين أو جدتين والأى وأن لم يكن من يرده  
عليه جنسا واحدا بأن كان جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء فن سهامهم أن تؤخذ  
المسألة من سهامهم فن اثنتين لو اجتمع سدسان بكثرة وأخت لأم ومن  
ثلاثة لو اجتمع ثلث وسدس بكثرة وأختين لأم ومن أربعة  
لو اجتمع نصف وسدس كبنت وبنت ابن ومن خمسة  
لو اجتمع ثلثان وسدس كبنتين وأم أو نصف  
وسدسان كسقيقة وأخت لأم وجسدة  
أو نصف وثلاث كسقيقة وأم  
وهذا هو النوع الثاني  
وقامه فيها ما لم يراجع  
والله تعالى  
أعلم



## (خاتمة الكتاب)

يدكر فيه احوال بعض المحاضر والصلوات نافعة للفتى ان شاء الله تعالى

واعلم ان الصلوات جمع صعل وهو لغة كتاب القاضى والمحاضر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور  
 المتخاصمين عند القاضى وسأرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه أو الاسكار منه والحكم بالبيئة أو  
 النكول على وجهه ورفع الاشتباه وكذا الصل والصل ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها  
 والحجة والوثيقة يتناولان التسلافة وفى العرف الآن الصعل ما كتبه الشاهدان فى الواقعة وبقى  
 عند القاضى وأيس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من الصعل من الواقعة وعليه علامة القاضى  
 أعلمه وخط الشاهد من أسفله وأعلى انصم كذا فى حواشى الرهلى على جامع الفصولان (ورد محضر)  
 فيه دعوى رجل زعم انه وصى محبى من جهة أبيه ديناً لذلك المحبى على رجل فرد المحضر به لانه لم يدكر  
 فيه ان الدين لهذا المحبى بأى سبب ولا بد من بيانه اذ ليس لو كان مورثاً وتوليته وارثاً آخر يصبر الدين  
 للمحبى بالقيمة ووجه الدين بالملء والنهه ولم يثبت هذابوت الاب والامه الى هذا المذهب ولا بد منه  
 (محضر) فى دعوى المرأة للميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انما اصلحته عن كل نصيبها  
 من الاورث وعن كل الدعاوى وقبض بدل الصلح فرد المحضر بانه لم يبين فيه التركة ويجوز ان يكون  
 فيها دين فلا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن فى التركة دين يجوز ان يكون فيه امن  
 جنس بدل الصلح نقد نصيبه امنه وقد بدل الصلح أو أن يذبح فلا يجوز الصلح للربا وان لم يكن فى التركة من  
 جنس بدل الصلح يجوز ان يكون فيه اخلاف جنس البذل من النقد فيشترط قبض البذل فى المجلس  
 وقال أوجهى يجوز هذا الصلح لانه يجوز ان لا يكون فى التركة دين ولا جنس بدل الصلح وان كان  
 يجوز ان لا يكون نصيبه امنه أقل من بدل الصلح ويجوز ان لا يكون فيه اثنى من نقد آخر فاذا ذكر كله وهم  
 وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح (محضر فى دعوى تهويل الوديمة) على وارث المودع ان والده قد قبض منى  
 كذا بضاعة وبينه وذكر قيمته ومات قبل رده الى ابىه لا وصارث ديناً فى تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر  
 بعله ان الذى شهد به لم يبينوا قيمة البضاعة يوم التجهيل ولما شهدوا بقيمتها يوم الدفع والواجب فى مثله بيان  
 القيمة يوم التجهيل لان سبب الضمان فى مثله التجهيل فيراهى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى وأدع  
 عنه انه لم يجرى وجهه المودع وهالك فبرهن المودع على الابداع أو على قيمته يوم الجحود وفى على المودع  
 بقيته يوم الجحود ولو قالوا لا لم يثبت يوم الجحود ولكن نعلم قيمته يوم الابداع وهى كذا بقضى عليه بقيته يوم  
 قبضه بحكم الابداع وان قالوا لا لم يثبت أصله يوم الابداع ولا يوم الجحود فلما بقضى عليه بما يقترن بقيته  
 يوم جحوده كما فى المصنف فانه اذا هلك ولم يثبت بقيته يوم غصبه فانه يقضى عليه بما يقترن بقيته يوم غصبه فعلى  
 قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال فى مسألة التجهيل اذ لم يثبت الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل  
 وشهدوا بقيمتها يوم الابضاع ان يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا لا انعرف قيمته أصلاً يقضى بما يقترن  
 قيمته يوم الابضاع وهو الصحيح أقول فيما قالوا لا انعرف لو قال يوم التجهيل مكان يوم الابضاع لكن على قياس  
 ما مر وكأنه ومن الكتاب (صعل) لم يكتب فيه حكمتى فى مجلس قضائى فى كورة كذا بل كتب فيه  
 وحكمتى فى وجهه المتخاصمين فرد الصل بعله ان للصير شرط تفاضل الحكم فى ظاهر الرواية قالوا ليس  
 اكتب فى أول الصل حضور مجلس قضائى فى كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز ان تكون  
 الدعوى فى الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال  
 ولكن هذا الاطم من فاسد اذ المصير على رواية النوادر ليس بشرط تفاضل الحكم فاذا قضى القاضى بشئ خارج

المصر كان حكمه في فصل تحت يدعيه فمضى حكمه فيصع صوره وفاقا **(مخسر دعوى ولاء المصافه)**  
 اذ هي ان الميت معتق والدي فلا ينكح حرة والدي وارثه في لا وارث له عبري قيل تصع الدعوى وقيل  
 تصعد وهو الصحيح لا يعلم بقل في دعواه وهو عليك والعبري من غير الملك مطلق وكذا الوارثي رجل رفاعي  
 من قبره القن انه حرة فلا ينكح الميت الملك ولو قالت بستان حرة فلا ينكح عليك تنقل بيعة المعتق  
**(مخسر)** في شفعة يدعيه بيان أنواع الطلب الثلاثة فذكرناه لم يكن في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب  
 الا الشهادة على مورثه من الاشهاد وانه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب اليه من المشتري والمائع  
 ولا بد من بيان ذلك اذ الشرط هو الا الشهادة على ما هو اقرب اليه من المحدود والمائع والمشتري يجب ان يعلم  
 ان مدة طلب الاشهاد مقدرة فحكمه من الاشهاد عند حصره أحد الاشياء الثلاثة المذكورة والطلب  
 من المشتري يصح قبض الدار أولا والطلب من المائع يصح اذا كان الدار في يده والا لا يصح وقيل يصح  
 استحصالا لا قياسا ولو قصد الا نعلم من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا يطل  
 شفعته اذ المصراع تناسب اطرافه فكان واحد حكمه قال في أدب العاصي لو احتساح على الاقرب وترك  
 الطلب تطل شفعته وان كان في مصرين أو في اقطار وكان أحد هذه الثلاثة مع الشفيع في مصر  
 واحد وتركه وذهب الى مصر آخر تطلت شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والمائع  
 والدار كل واحد في مصر على حدة وترك الاقرب وذهب الى الا بعد تطل شفعته وقيل لا فعلى هذا لو كان  
 للدار قرب طريقا فترك اقرب ما وذهب الى أحد هما يكون على خلاف من **(مخسر)** فيه حكم قاضي  
 سمرقند قد ذكره في أحد هاهنا كان فيه حكم فلا وهو نائب قاضي سمرقند ولم يدكر فيه ان قاضي سمرقند  
 ما دون بالاستقلال **(مخسر)** فيه ادعى عليه ألف درهم فبقيت عليه استهلكه اجمعه فذكرناه لم يبين فيه  
 المستهلك ما هو ولا بد منه لان من الاعيان ما يصح غنله ولعل هذه العن تصح غناها فلا تصور دعوى  
 القيمة مطلقا ولا من أصل في حصة ربحه الله تعالى ان حق المالك لا يقطع عن العين من  
 الاستهلاك ولذا حذر الصلح عن معصوب تلف على أكثر من قيمته واعيا يقطع حقه عن العين ويدعى الى  
 القيمة بقضاء أو يتراض بقضه فيكون حقه في العين حقيق الدعوى في العين فلا بد من بيانه أو قول على هذا  
 الاصل ينبغي ان يصح قيمة غير المثلي يوم القضاء بعد أي حصة تكفي المثلي المقطوع اذا اصل عمله ان  
 المعاصر لا يكون مشروعا مع احتمال الاصل ولا يقطع الاحتمال الا قضاء كما مر في الصلح قال ولا يعلم  
 يدكر ان هذا القدر في حقه هذه العين سمرقند أو مصرى وتختلف باختلاف البلدان والمعتدفة المطلق في  
 مكان الا لا بد من بيانه أقول المعتدفة في مكان المعص لا الاتلاف على ما يحى في أثناء المحاصر  
**(مخسر)** في اثبات ملكية جمل وقد كسب يقول العاصي ولا بد بكورة مصر وروا حيه من قبل السلطان  
 فلا حضري مجلس الحكم ما تاريج كذا وحصل ذكر انه فلا ين فلا وأحضر معه خمسة كرواه  
 فلا ين ولا فادى عليه مخصر منه قالوا وفيما ذكر اني هنا حلل من وجهين أحدهما انه كسبه حصر في  
 مجلس وقد سبق ذكر كرويه قاضي سمرقند وروا حيه افعوله ما يحتمل الانصراف الى كورة مصر والانصراف  
 الى واهيه او على نقده بالانصراف الى واهيه فحكمه فيها لم يجر اذ المص شرط حكمه الحكم في ظاهر  
 الرواية واليه مال أكثر المشايخ قال وعندي انه ليس بمحل اذ المص على رواية المواد ليس بشرط فاذا  
 قضى خارج المصر كان قضاؤه في فصل تحت يدعيه والثاني انه قال فادى عليه بمخصر منه ولا بد من التصريح  
 بدكر من حصر وروا معه فينبى ان يكتب فادى هذا الذي حصر على هذا الذي أحضره معه بمخصر من  
 هذا الذي عليه لا يحتمل له ادعى عليه غير هذا المتى أو غير هذا المتى على هذا الذي عليه ويحتمل له  
 ادعى عليه عند عبته أو قول بانه قوله بمخصر منه قال ثم ذكر كرويه جلا صعه كذا على حدة كسبه صفت  
 كداسه كذا في حقه كذا في حقه بمجلس الحكم وأشار اليه انه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه الالفاظ حلل

ومعها لا يحتاج اليه قياس - منه وصحته وقيته لا يحتاج اليه لا يحصر بمجلس الحكم فتصح الدعوى  
بالإشارة اليه لا يباين صفته وسه وقيمته وأما الخلل فانه قل وأشار اليه انه ملكه وحقه ويسعى أن يقول  
في الجمل المحصر هذا انه ملك للمدعي هذا وحقه ثم قل وفي يد المدعي عليه لا حق لا بد أن يقول وفي يد المدعي  
عليه هذا لا حق ثم ذكر ويحب عليه قصر اليد عنه ولا بد أن يقول ويحب على هذا المدعي عليه قصر يده  
عن الجمل المدعي هذا ثم ذكر وأعادته الي يده وعسى لم يكن في يده ما ورثه من أبيه ولم يقصده حتى غصه  
المدعي عليه فبسي أن يدكر مكان لعل الاعادة لعل التسليم فيقول وسلمه الى المدعي هذا ثم ذكر بعد  
المسألة والاشكال ما حصر المدعي حقا في يد المدعي عليه لا حق ولا بد أن يقول شهد المدعي هذا  
شهدوا أن الجمل المدعي ملك للمدعي وحقه وفي يد المدعي عليه لا حق ولا بد أن يقول شهدوا أن الجمل المدعي  
هذا ملك للمدعي هذا وفي يد المدعي عليه هذا لا حق ودكر عقيب ذلك وأشار الى المدعين هذا وأنه لا يبي  
عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهم بالاسم المدعين يسأل كلامهم ما دعوى أشار الى المدعي  
عند الحاجة الى الإشارة الى المدعي عليه وعند ذكر الجمل يحتاج الى ذكر الإشارة الى الجمل الا اذا ذكر وأشار  
الى الشهود به هذا أو حو ما يكون في المحصر والصل انما هو الإشارة في مواضع الإشارة في لعل الدعوى  
والشهادة ليرفع الاشتباه وتصح الدعوى ودكر عقيب قوله والتسليم المدعي هذا مني الحكم وأعلمت المدعي  
عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعي عليه وكذا لم يدكر الى آخر الصل لعل  
هذا عند ذكر المدعي عليه ولكنه تساهل في ترك الإشارة في هذه الواضع وأما ما عاين في ذلك في الدعوى  
والشهادة ودكر وحكمت بثبوت ملكية الجمل المذكور له للمدعي وتكونه في يد المدعي عليه بغير حق  
محصرة الخاصة ولم يدكر محصرة الجمل المدعي هذا ولا بد منه اذا القاصي في المنقول يحتاج وقت الحكم  
الى الإشارة لما يحتاج الشاهد في شهادته الى الإشارة الا اذا كان المدعي به القيمة فيثبت لا يحتاج الى حضور  
ما يدعي قيمته كإثبات الزوج بالاستحقاق وكتب في آخره وصدر من فلان ولم يدكر وحكمت بشهادة هؤلاء  
الشهود أو بدليل لا يحصى أو ما أشبهه ولا بد منه من ان الدعوى والشهادة كلتا يدي به وعسى كانت  
الدعوى والشهادة بيدي بانه وهو تولى الحكم بعينه وفي مثله لم يحصر الحكم فلا بد من ذكر ما يدل عليه  
وكل قاضي يحاري كتب في آخر هذا الصل شرائطه لا يكفي أيضا القاصي لا يقب على الشرائط ولا بد  
من البيان كإثبات في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يصحكي لانه لا يعرف الواقعة بين  
الدعوى والشهادة كذاهما (محل) في اثبات واقعة ادعاهما شرائط وشهدا بالواقعة بالشرائط صححه  
المدعي وأجاب المحققون بمساده واحتجوا في عدله الفساد بعضهم قالوا الاسم شاهد هذا أصل الوقت  
وبشرائطه بالشهرة وهي تخدو في أصل الوقت لا في شرائطه فلا يثبت شهادة الثمرا لبطات شهادة  
أصل الوقت اما لان الشهادة واحدة فلا يثبت في البعض يثبت في الكل أو لان الشهادة بالشهرة  
لا تحصل أي في الشرائط دناها هذا مقتضى ما لا يصلح لها مقتضى ولا تقبل شهادتها وجهها ما به ليس  
بمدروا به من الاحكام والجلل بالحكم في دار الاسلام لم يكن عذرا وانما علم هاتهما ما شهدا بالشهرة لانهما  
شهدا بوقت قديم وصي عليه ستون كثيرة فعمل قطع العلم ما لم يكن في حال حياة الواقف وكذا كل موضع شهدا  
تساع وهدا ليس بشي عسى لانهما شهدا بوقت قديم وصي الخ ولا تثبت الشهادة بالثبوت بوجوار اسمها  
عابا فاصيبا في بوقعية هذا الموضوع بالشرائط المذكورة وطريق آخر يعلم به انهما شهدا بالاسماع أن  
قول الشهود شهدا بانه اشتهر وعدنا وهذا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهدنا باسمهما من الناس لا تقبل في  
ظاهر الجواب كما لو قال شهدنا بكونه هذا العبد لانا رأينا هذا العبد في يده يتصرف فيه تصرف الملاك  
وفي رواية تقبل وإن صرحوا بالاسماع من الناس وباليقين معهم قالوا في الصل لانهم ما لم يسموا المتولي  
ولم يسموا ولا يسمونه بل ذكرهم بمجمل ولا يسمونهم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقت ويعتمد

على العمل الاولى لاهده **(محصري)** ادعى انه شراء من فلان وفي يدي اليد للاحق عليه تسامحه فصل  
 منه حبل من وجهي أحدهما بعد كسر السر لا بعد القس والمشتري اذا واحد المسح في يد غيره قبل مد  
 غمه لم يكن له ولاية أحده من دي اليد ولما في له لا يملك في السر ان يقول بانه هو وملكه أو يد كسر  
 التسليم أو يقول لمسكي ثريه منه ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل ان ذكر الملك من أحد الجانبين  
 كان نصبة الدعوى بطريق الشراء **(محصري في دعوى عصب الحطب والعصب)** ادعى انه قطع من  
 شجر كرم كذا وقرا من الحطب قيمها كذا وعصب من كرمه كذا وكذا وقرا من العصب فرد ثمنه لم يد كرموع  
 الحطب والعصب وقبل هذه استتم في العصب لانه مثلي لافي الحطب لانه في يمين يمينه ويكن في يمينه وقبل  
 الاول أصح لما عرفت ان قيمته تتفاوت الزرع والصدقة وان قيمة حطب شجر الحور والقرصاد أكثر من قيمة شجر  
 الحدائق والعصب وكذا قيمة اليابس أكثر من قيمة الرطب ولا بد من أن يكون نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم  
 انه صادق في تنسب هذا القدر من القيمة **(محصري في دعوى الوكيل)** لا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عبده  
 وهو يومئذ كان قاصيا ولا بد أن يقول ثبتت بيده أو باقراره ولا بد أن يبين انه ثبتت وكالة عبده في البلد  
 أو في القرية يوم كان قاصيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذ الحال محتمل من ماتت عبده في مصر أو في القرية  
 فان الامضاء بقدي المصرو بحال الحال لو ثبتت بيده من ثمنه ما يبيده أو دارا لاه الوثقت باور لا يلزم  
 الموكل والاعا يلزم الوكيل ويسعى أن يكسب في أي مصر كان بعد بقاءه العصاة اذ القاصي في غير مصر ولو فيه  
 كواحد من الرسايا ويدي أن يدكر ثبتت عبده في مجلس قصاصته لمواراه كان قاصا فانسب هذه هذه  
 الوكالة ثم عمل ثم ولد ثانيا ولو كل كذلك ليس له أن يعمل بمجدة في القصص الاول وذكر فيه أيضا وكذا  
 في الدعوى والمصومات ولم يدكر في جميع الدعوى والالف واللام فيها للحسن لدخولها على اسم الجمع  
 وكانت للحسن والحكم انه يسأل الادنى مع احتمال الاعلى فيتناول حصومة واحدة وانها محمولة ولا بد  
 أن يبينها أو يقول في جميع الدعوى والمصومات حصل فيه وجوه حلل أحدها ذكر محاسن القصص  
 ولم يقبل من يدي والباقي انه قبل تنسب الوكالة ولم يدكر انها تنسب مشاهدة أو سبقة فلو ثبتت بالمشاهدة  
 يجب أن يدكر وعلم القاصي الموكل والوكيل باسمه ما يسميها والثالث انه قال وحكمت نصبة هذا  
 الوصف وهذا ليس به صاء في محله اذ الوصف صحيح حائر وفاطوا الحلال في الثروم وفي محصر دعوى الدار اذا  
 كان له ذلك الشراء وقد يعبر حدودها من وقت الشراء الى وقت الحصومة بكتب بعد المراع من الدعوى  
 عبده قوله فوالجاء على هذا تسليم ذلك لدار اليه وقد يعبر عن حدودها فصار الكرم الذي كان لفلان ابن  
 فلان يوم المراء لفلان من فلان وهكذا في كل صك من البيع والاعارة وغيرها ما وفي محصر دعوى  
 الوفاء اذا استولى الواف عليه متأولا ان الصدقة غير لازمة فدعى المتولى على الواف انه استولى عليه  
 متأولا بان الصدقة غير لازمة بسبب كذا ولا بد من بيان ذلك السبب حتى لو كان الواف غير مؤيد أو  
 كان مضافا أو شرط لنفسه نصيبا أو لم يخرج من يده وأراد التحصيل على ظهور صك الصدقة قيد كرايها  
 للواف الرجوع فيها واعادها الى يده متأولا ان الصدقة غير لازمة  
 بسبب كذا أو يتم المحضر ويتصى نصبة هذا الواف الكل من  
 جامع العصولين والله تعالى أعلم واستعمر الله العظيم  
 وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه ما بقيت  
 الله على الاطلاق وآله وصحبه ما بقيت  
 المحابر والاوراق ومن تبعهم  
 باحسان الى يوم الدين  
 والحمد لله رب  
 العالمين

فيقول ابراهيم راضي الشرفاوى الازهرى أسره الله والمسلمين سر كرمه السرى

بما رقت في ذلك الحنفى من أردت به حبرا فحمدك حمد الانقي به غير قولك له أبرأ وبما من رحمت  
جميع الإقنة باختلاف مذاهب أمتها فشكرك شكر الضعاف ماسئلت وأجبت من الحلاقى برمتها  
وعلى شاهد نثار أن لا مبدوء ولا كيان بيده ملكوت السموات والارض نستشهدك حتى يقدم عليك  
وهى تحت يدك برم العرض ونستريدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدك ورسولك شارع الحلال  
والطرام الذى أفتى العباد بما استفتاك عنه من أحكام دين الاسلام فواله الله قسم تحياتك المذاركت  
وصلاتك الطيمات وأرسل صاحب رصوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين  
قاموا بخدمة السنة والكتاب أماميهكم فان كتب الفتاوى وان تزايدت كثرتها وبلغت الى عذاب السماء  
شهرتها الا انها قديمة الاسلوب وأكثرها في هذا العصر لا يبقى بالمطوب مع اشتداد الحاجة اليها  
واعتماد أرباب القضايا عليها فقام حضرة انسان بين المجد وفروم طلع من عالم السعد العالم العلامة  
الفاضل الفهمه الاستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتى الديار الطرابلسيه أمدته الله بامداداته  
الربانية فالف هذا الكتاب على غرض جديد وطرازه من الاستيفاد فزيت به عين مذهب الامام الاعظم  
وعطيت به نفس من تصدق للفتوى وتكلم كتاب قل لفظه وحمل معناه وسهل تناوله على كل من تلقاه  
فان منحه الانقروية والبرازية وان منته الخيرية والحندية كتاب جدير بان يقال عنه ترك للدأشعر  
الاقول خصوصا وأنه تحترق في قلبه من النصوص ما عليه في المذهب المعول لا غنى عن مقتناه لطالب  
ولا بنية سواء لرأى وجهه في كتاب الفتاوى الكاملية في المواد الطرابلسية في ولاجل أن  
يتم فقه الحاضر والعام ويخرج من كثر طبعه لشرعيته على جميع الاثنام أرسل به الى الديار المصرية  
ليطبع في أحسن مطابعها البهية فتأقاه بيد المهمة العاليه وقطر له بعين العناية السامية جناب  
رعاية أهل السعادة وتبراس هام السيادة من سمته العالي أتم وهو حضرة الجنب الاتخم الحاج  
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة القرب الاقصى في الديار المصرية القاطن بمصر المحروسة أسبغ  
الله عليه نسمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشركه ما حضرة المحترم المتوسل  
بالي الشري الشاير بطرابلس القرب السيد أحمد بن حيون المغربي واختار له من المطابع أحسنها  
وأدقها وأزونها ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام الرعاية صفاة وبقدرة ما يحسنه الانسان تعظيم  
فيتمه حضرة صاحب المجد والوفا محمد أفندي مصطفى فانه أجرى بها طبع  
ذلك الكتاب وأينع للبحاني غرر روضه المستطاب وذلك

في أوخر شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثمائة

وآلفه لاله كما أمه الله على

محاسن أعماله بمنته

الكاملية

آمين

بجوهره من السام المملوكة الادراكه الهامه حصرة السند محمد امدى نائب من كرولا طرابلس  
العرب لهذا الكتاب حسنة الله آمين

الحمد لله الذي بعثنا للنساء والقدم وعلم الانسان ما لم يعلم والصلوة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة  
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق مثل المساعي والهمم في امانه دينهم فقد اطلعت على العبد  
العامل الصالح الكامل مولانا محمد كامل امدى بن مصطفى بن محمود الطالبي على هذه الصاوى  
الحسنة فوجدتها جامعة مسائل السريعة المتعقبة الخفية لا يتسنى عيها من ابدى بالفضل والعزوى  
وبعضها ما كاد ان يكون عيها من الدعوى وهي حرة في يوم المعاد وانزحيد كونه بين العباد مخراة  
الله تعالى ما هو اهل من الحبر ان الوافية وأسأل الله تعالى ان يجمع بينهما ووجوده العباد وأن  
يستقبل الدعوات الخيرية لمصلحة مولانا السلطان المعظم والحقائق المعجم العارضى في عهد الجيد من  
الناظر في آداهم الرب الحمد اللهم باسمه وفي شرحه خلاص حلاله عقول الاسلاف الاعلام وكل من  
استمعوا بحوائف كاله السبب مصانع الانام احمل عليه مشكورا وعلى كاهل القول محمولا وموهورا  
وعلى السبب العباد مشهورا ومذكورا وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
سلاما كثيرا والحمد لله رب العالمين آمين

نائب من كرولا  
طرابلس عرب

بجوهره من السام المملوكة الاديب الشهيرة الشيخ سالم المروك السعودي الورشاني  
الطرابلسي المالكى الارهرى فعال وأحاديق الامال

أدر من حدث الفصل كسالى حتى \* وسرى وراء السرب وتعالى ربع  
وعلى عاتق ربيع سلف مهي \* فقد طارت عني عما شاهدت مهي  
وأخر دهرى مامهى من دهوره \* بعسل همام حية الاصل والصح  
نسقى نسقى لودى تحقق \* سموح صموح لبس الحق والناح  
محمد امدى كاملا مثل مصطفى \* وفردا عذائق الخديعى عن الجمع  
حانرك الله معان الاقوى \* حبر اعلى رشيد اناطوع  
نابا لبعه شاد من الفصل ماعى \* وفترت الامر العبد من النبع  
وسمع العتوى الكامليه شاهد \* ممتة فى الصفح والسند الواسع  
فقه ادخلت تحت العواء دما يرى \* أيباعلى من يدرك الاصل بالمرع  
وصارت هى النعم المرافى فى السرى \* وسلم من رام ارقاء الى المسبح  
ولما أراد الله نشر حديثها \* واحراجها للبع من ربه المبع  
واعطاهها مع حودة الطمع روعا \* وحسن حمام مسكه رائد الصوع  
مداس بعد هابوى اليه ورتا \* عمو لدعسى ثم همردى الشرع  
الكى يشير معصم الفصل قائلا \* ساء الصاوى الكامليه للطح  
١٤١ ٥٢٢ ٥٢٨ ١١٢ ١٢٢ ٩٤ ٢٤٠ ٥٢٠ ٦١

سنة ١٣١٣

سنة ١٨٩٥

انشاء العقير الى الله تعالى سالم  
ابن المروك السعودي  
الورشاني  
الطرابلسي